

# ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات



لقاضى قضاة الديار السندية العلامة المارع المحدث الحجة  
المتقن الأصولى الفقيه الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ الامام ناصر السفة  
الحافظ المحدث الفقيه العلامة محمد هاشم الجارنى المطلبى الهاشمى  
القرشى التنوى للسندى المتوفى ١١٨٩

## الجزء الثانى

حققه وعلق عليه

الفقيه إلى الله تعالى محمد عبد الرشيد النعمانى



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندى بكراتشى

THE SINDHI ADABI BOARD  
KARACHI



# ذب ذبابات الدراسات

عن

المذاهب الأربعة المتناسبات





قام باعدادہ للطبع  
السید شاہ محمد شاہ بن  
الحاج أرباب علی شاہ



للطبعة الأولى  
١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

مطبعة العرب - كراتشي - باكستان



## مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف "لجنة إحياء الأدب السندى" وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومى للأدب والتاريخ الذى يرمى إلى بعث ما اندثر من الموسوعات القيمة ، وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية ، خاصة فى التاريخ وسير مشاهير الرجال ، وفى الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دججه كبار علماء السند ، وأبرازه إلى حيز الوجود ، من المخطوطات النادرة والموسوعات المعدومة التى توجد مبعثرة فى المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذى يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ - إلى - سنة ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتاباً باللغة العربية ، و ٣٠ كتاباً فى التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتاباً وديواناً فى الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً ، و ٧ كتب باللغة الأردية ، و ٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو ثالث كتاب من المجموعة العربية ، والثامن عشر الذى تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .

## اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم " لجنة إحياء الأدب السندى " امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها باعانة اللجنة ومساعدتها مالياً في مشروعها هذا الخاص باعداد سلسلة هذه المطبوعات التي تقوم باحيائها وإبرازها .

( الجزء الثانى )

## بحث ما يتعلق بالدراسة السادسة

قوله فى الدراسة السادسة - وما نقل عن أبى حنيفة من خلاف  
ذلك الخ ( ص ٢٥٣ )

قلت : لكن ما نقل القول بتقديم القياس على خبر الواحد  
من الأئمة الأربعة إلا عن الإمام مالك وعن بعض العلماء ممن  
ذكره شراح " التحرير " فى " شرحيهما " عليه ، والقول بإجماع  
الصحابة على تقديم خبر الواحد عليه صحيح ، والقول بإجماع  
الأمة عليه غير صحيح أصلاً . وأما القول بإجماع الأمة على أن  
التمسك كالميتة إن احتجت إليها بالخمسة أكتفى فباطل أشد البطلان .  
ومن ادعى ذلك فليأت بدليل عليه فهو كالقعود فى الفريضة إذا  
لم يطق القيام أو لم يلق الركوع والسجود . ومن قال : إن أهل  
الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم ، وإن

العارفين محفوظون عن الخطأ - ولو اجتهدوا - يلزم عليه أن يقول : إن قياس الأئمة الأربعة يجوز ولو مع وجود خبر الواحد في خلافه . وكون القياس في مقابلة النص حراماً خارجاً عن الشريعة لا يدل على أنه كالميتة كما أن كون قول العرفاء في مقابلة النص حراماً لا يستلزم أن يكون قولهم كالميتة . ولن تجد أيها المعترض قياساً في مقابلته في قياسات الأئمة الأربعة إن شاء الله تعالى . وإذا كانت الأئمة الأربعة من سادات أهل الكشف وكبراء عرفائهم كان قياساتهم كشوفاً بلا ريب . فمن العجب قبول الكشف مطلقاً من العرفاء سوى كشوف الأئمة الأربعة وهم هم . ولوثبت إجماع الأمة على أن القياس كالميتة لم يجوز العمل به إلا لمن اضطر إلى القياس وهو المجتهد ، ولم يجوز العمل به لمن بعده من مقلديه ، وقد صرحوا أن خبر الواحد والقياس الشرعي يجب العمل بهما ، وقد استوفينا الكلام على مضمون قوله هذا قبل فليرجع إليه . ولا بدع في أنه قد يصدر عن المقلدين ما يخالف قول إمامهم وأصله ، وقد جربت هذه السجية في الصوفية وسائر أهل المذاهب أيضاً .

وما نقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى من تقديم القياس على خبر الواحد فدليله عنده أن حججة القياس بإجماع الصحابة فصار مقدماً على خبر الواحد الذي يفيد الظن . وفي ثبوت هذا القول عنه في ظني شيء كما مر قبل ، لكن قول المعترض ( فإن التقديم للخبر في موضع تجويز منه الخ ص ٢٥٤ )

من غرائب الأقوال فإن القواعد المنقولة عن الأئمة الأربعة والتي تصرح بها الأحاديث والتي أوردتها المحدثون قلما لم يستثن عنها بعض الجزئيات مع أن العلة بحسب الظاهر موجودة فيها أيضاً ، فهل يجوز أن يقال إذا وجد الإستثناء من قاعدة والعلة في القاعدة موجودة فيه يجب ترك تلك القاعدة ويجب العمل في غير المستثنى جميعه على وفق حكم المستثنى ؟ على أنه يجوز أن تكون الأحاديث الأربعة المستثناة قطعية عند الإمام مالك فلذا إستثناءها عن هذه القاعدة بناءً على الظاهر المعروف أنها من أخبار الأحاد أيضاً . ويجوز أن يكون وجه إستثناءه هذه الأحاديث عن قاعدته هو أنه تحقق إجماع أهل المدينة عنده على ما في تلك الأحاديث وهو إجماع معتبر عنده دون غيره من المجتهدين .

وما ذكر المعارض من الفرق بين آحاد "الصحيحين" وآحاد غيرها فلا أصل له عنده كيف ! وآحاد الصحيحين لم تصر آحادهما إلا بعد إدراج الشيخين لها في "صحيحيهما" ، وتلقى الأمة بالقبول لها ، والإجماع على قبولها إنما صدر بعد ما صنفا "الصحيحين" ولم يثبت ولادة الشيخين إلا بعد وفاة الإمام مالك بكثير فهذه أحد صنيعات المعارض التي نختمها على الأئمة ؛ على أن حديث "غسل الإناء سبعا بولوغ الكلب" من أحاديث "الصحيحين" بل السنن الأربعة "أيضاً . وأما القول بأن أحاديث "الصحيحين" ترقى إلى درجة القطع بتلقي الأمة لها بالقبول فقد ذكرنا ما عليه فيما قبل ، وسيجيء مفصلاً فيما بعد إن شاء الله تعالى فقوله

(فالمراد بالآحاد في هذه المسئلة ص ٢٥٤ و ٢٥٥) منظور فيه .

قوله (لم يبق لهم إلا القول بأن تحريم القياس هذا الخ  
ص ٢٥٥)

قلت: هذا أيضاً إفتراء من المعارض على العلماء السابقين وفيهم أساتذته ومرشدوه والموجودين في عصره وعصرنا وفيهم من أخذ عنه الحديث وعلومه . ثم إن حرمة القياس في مقابلة النص في حق المجتهد من وجهين أحدهما أنه لا يجوز له أن يقيس في مقابلته ، وثانيهما أنه لا يجوز له العمل بقياسه حينئذ . وحرمة القياس في حق مقلده في مقابلته من وجه واحد هو أنه لا يجوز له العمل به أصلاً . والمقلد لا يجوز له أن يقيس مطلقاً سواء كان في مقابلة النص أولاً . وحرمة مطلقاً عايه بالإجماع . ثم إنه قد جاء البحث في أنه أين ذلك القياس ؟ الذي يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه ولم يشهد له شاهد منه أصلاً وقطعاً حتى يصدق عليه أنه قياس في مقابلة النص ، وأنه من القياسات المحرمة تحريماً قطعياً ثابتاً قطعياً باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومع ذلك قد أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم مع علمهم بذلك ، أو أخذ به الأئمة الأربعة أو بعض منهم من غير علم بذلك ، وأخذ به مقلدوهم أو مقلدو بعض منهم مع علمهم بذلك . فجميع ما أورده المعارض بعد على هذا القول المنحوت له من عند نفسه .



المختصرة إختراعات غريبة لا تكاد توجد إنما هو وارد عليه لا على العلماء المذكورين ولو علماء زمانه ، وقد عرفت سابقاً جواب جميع ما ذكره المعارض في ذيل هذا القول جواباً تفصيلياً فيما قبل فلا نعيده .

قوله وكأنك آنفاً قد أنفت فيما سبق الخ (ص ٢٥٥)

قلت : كلام المعارض هذا صريح في أن القياس الشرعي المستجمع لشروطه ليس بحجة عنده كابن العربي ، وفي أنه عند من قال بحجتيه حجة على نفس القائس لا على غيره وقد صرح فيما قبل أن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدا أيضاً ، وأن كشفهم حجة على غيرهم حتي يجوز لغيرهم أن يقلدوهم فيما عندهم ، ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة من سادات العارفين وأهل الكشف أعظم شأناً من أمثال ابن العربي في هذا الشأن العظيم فمن أين جاء الفرق بين كشفهم وكشوف من كان من ساداتهم بما ذكره المعارض ؟ وقد عرف أيضاً أن القائل بنى حججته القياس من الصوفية ليس إلا بعضهم وهو ممن اختلف علماء الشريعة ومحدثوها وعرفائها في قبول قوله ، وفي أنه يجوز الالتفات إلى قوله في دين الله تعالى أولاً . ومن أهل الحديث ليس إلا بعضاً من المحدثين أصحاب الظواهر قلائل منهم لا جميع الصوفية والمحدثين ولا أكثرهم ولا نصفهم فالسهو في ” الدراسات ” لعلة من قلم الناسخ أوزور محض ممن باشره ، وقد عرف أيضاً أن القائل

بحجية القياس الشرعى أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكرام، قال الإمام العلامة التنتازانى فى "تلويحه" (وأصحاب الظواهر نفوه - أى القياس - ثم عد الخوارج وبعض الشيعة الشنيعة والنظام من المعزلة ودأود الإصفهاني ومن تبعه من نفاته - ثم قال : إختلف القائلون بعدم امتناعه فقليل : واجب ، والجمهور على أنه جائز - ثم قال : إختلف القائلون بالجواز فقال البعض : ليس بواقع ، والجمهور على أنه واقع - ثم قال : واختلفوا فى ثبوته فقليل : بالعقل وقيل : بالسمع - ثم قال : إختلف القائلون بالسمع فقليل : بدليل ظنى وقيل : بدليل قطعى - ثم قال : وبه - أى بثبوته بالدليل القطعى - يشعر كلام المصنف - أى صدر الشريعة - حيث استدل عليه بدلالة نص الكتاب وبالسنة المشهورة وبالإجماع إنتهى نقلاً بالمعنى . ثم قال فى موضع آخر منه (ثبت بالتواتر عن جميع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص وإن كانت تفاصيل ذلك آحاداً ، وإن عملهم بالقياس ومباحثتهم فيه بترجيح البعض على البعض شاع وتكرر من غير تكبير ، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس) إنتهى ومثله فى "فصول البدائع" للعلامة الإمام الفنارى ، ومثله فى "التحرير" للإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام وفى "شرحيه" وقد زيد فى "التحرير" و "شرحيه" لفظ (إن هذا الإجماع ليس إجماعاً سكوتياً) إنتهى ، وقال الفنارى فى "فصول البدائع" (القياس جائز واقع سمعاً وهو مذهب جميع الصحابة والتابعين وجهور الفقهاء والمتكلمين وذلك

السمعى قطعى إلا عند أبي الحسين البصري) انتهى فإنه عنده ظنى كذا فى "العضدية" وقال الإمام القاضى عضد الدين الإيجى فى "عضديته" (القياس عندنا يجوز، وعند الشيعة والنظام وبعض المعزلة يمتنع، وعند القفال وأبى الحسين يجب) انتهى، وهذه العبارات تدل على أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه مطلقاً قول الأئمة الأربعة والأكثر من العرفاء والمحدثين والفقهاء وعليه إجماع الصحابة والتابعين، وقد ثبت فى كتب المذاهب الأربعة الفروعية هذا القول أيضاً. وقد ثبت أيضاً منقولاً عن الكتب المعتمدة أن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة. فثبت أن القياس عمل به الخلفاء الأربعة والحسان الكريمان رضى الله تعالى عنهم ولم يستنكفوا عنه فالمهدى رضى الله تعالى عنه حين يظهر وذووه لا يستنكفون عنه أيضاً. وقال الإمام القاضى فى "عضديته" فى موضع آخر (إن القياس ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة وإنهم عملوا بالقياس عند عدم النص، والعادة تقتضى بأن إجماع مثلهم فى مثله لا يكون إلا عن قاطع فيوجد قاطع على حجتيه قطعاً، وما كان كذلك فهو حجة قطعاً، فالقياس حجة قطعاً) انتهى. فنكرو القياس فى زماننا هذا منكرو إجماع إجماع دل على عدم جواز الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة، وإجماع قطعى دل على جواز القياس ووقوعه، فتبين بهذا أن القول بجواز القياس ووقوعه وحجتيه قول الجمهور من العلماء المحدثين والعرفاء والفقهاء الأصوليين والفروعيين، وعمل بدلالة نص

الكتاب ، وبالسنة المشهورة ، وبإجماع الصحابة ، وأن القول بنفيه وبمحرمته قول الظاهرية الجامدة من أمثال داود وابن حزم ، وقول أصحاب الظواهر من المحدثين وهم قلائل منهم كالإمام البخاري ، وقول الخوارج والرافضة أو بعضهم ، وقول بعض المعتزلة ، وقول بعض الصوفية كابن العربي يقيناً والشعراوي ظناً (١) ؛ وقد مررنا إيراد العبارات الأخر الدالة على هذا في أوائل هذه "التعليقات" نقلاً عن كتب الأصول وعقائد الإسلام ؛ وقد عرفت أيضاً فيما سبق أن القائلين بمحرمته قد وقعوا فيه . ومن حام حول الحمى أو شك أن يقع فيه . وقد مر أيضاً أن الفرق بين جلي القياس وخفيه منحوت المعترض ولم يقل به أحد من نفاته ، وأن القول بأن القياس الخفى يشبه التشريع قول يجر قائله إلى جهنم وبئس المهاد لكونه خرقاً لإجماع الصحابة وأهل البيت

---

(١) قلت الشعراوي ليس من نفاة القياس فقد صرح في خطبة "ميزانه الكبرى" (ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان . وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك عن طريق التسليم والايان . وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز الطعن فيما استنبطه الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان - اهـ) وقال أيضاً فيها (فاكرم بها من ميزان لا اعلم احداً سبقني الى وضع مثلها ، وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابد ، وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ، ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب او القول العارف بدليله وموضع استنباطه ، وصار لا يجد شيئاً من اقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية او حديث او إجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية - اهـ) - النعماني

الرضى وسوء أدب عظيم إلى الأئمة الأربعة والألوف المولفة من مقلديهم الأولياء والمحدثين والفقهاء الكرام .

قوله على أنا لم نطلق القول فيما تقدم بطرحها الخ  
(ص ٢٥٦)

قلت : قد مر أن هذا مذهب جديد منحوت من المعارض لم يكذب أن يوافقه أحد من العلماء ولو الرافضة أو الخارجة أو المعتزلة أو الدهرية فيه فيجب إلغائه بالمرّة ، وقد قدمنا هذا آنفاً وفيما قبل سابقاً .

قوله وقياسنا هذا من الجلى على ما لا يخفى الخ (ص ٢٥٦)  
قلت : عد هذا القياس جلياً من أجلى الممنوعات وأوضاع المحظورات ؛ على أنه لو ثبت أنه جلى ففي حرمة عن غير المجتهد ومنهم المعارض إجماع فهو مرتكب بهذا القياس - ولو فرضنا أنه جلى - حراماً ثبت حرمة بالإجماع وحاشا عن ذلك .

قوله من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس الخ (٢٥٦)

قلت : قد ذكر المعارض سابقاً في "دراساته" أن الإجماع ليس بحجة قاطعة ، وسيجئ في كلامه ما يدل على أنه ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ، فكيف يسمع منه الحكم بحجية دلالة

الإجماع ! على أن الحكم بأن هذه قضية إجماعية كذب محض وإفراء بحث ، فإن دعوى إتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه وليس بحجة في حق غيره " دعوى كاذبة ، فقد قدمنا منقولا أن وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم الغير المجتهد ولو في جزئى واحد مجمع عليه - وقد اعترف به المعارض في أول " دراساته " أيضا - وعلى العالم المجتهد في بعض المسائل قول الأصوليين وجمهور الفقهاء والمحدثين ، وأن القياس حجة يجب العمل به ، وأنه حجة في حق القائس وغيره من المقلدين ، وأنه حجة ظنية كخبر الواحد عند أهل الظاهر ، وحجة قطعية أعلى من خبر الواحد على ما هو مقتضى كلام ابن العربى وأمثاله فإنه قال ( أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الا عنه ) والأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم . (١) والقياسات التى صدرت عنهم ليست بأدنى

---

(١) قال العارف الربانى سيدى عبدالوهاب الشعرانى فى " ميزانه الكبرى " ( سمعت سيدى على المرففى رحمه الله تعالى يقول مراراً : كان أئمة المذاهب رضى الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى علم الاحوال وعلم الاقوال معاً خلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال : ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا علم المقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربع علم رجل كامل عندنا فى الطريق ، اذ الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق فى مقام ولايته بعلوم الحضرات الاربع فى قوله تعالى " هو الاول والاخر والظاهر والباطن " وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت : وهذا كلام جاهل باحوال الائمة الذين هم اوتاد الارض وقواعد الدين والله اعلم اه

شأناً من مقالات ابن العربي وأمثاله بل هي أعلى منها بيقين . فن قال : إن ابن العربي وأمثاله محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم حاضر عندهم لا يأخذون شيئاً إلا عنه فقال لهم حجة قطعية وشريعة طرية مشافهة مأخوذة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة وشفاهة يلزمه أن يقول بجميع ذلك في قياسات الأئمة الأربعة ؛ نعم قد ثبت في كلام البعض من علماء الدين كصدر الشريعة " أن إلهام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في حق غيرهم " ووقع في كلام الأكثر منهم أنه ليس بحجة أصلاً في الأحكام لا في حق أنفسهم ولا في حق غيرهم ولا قطعية ولا ظنية ، وقد مضى التبصيح بهذا في كلام العرفاء الكاملين سيما الشيخ القدوة العارف السرهندي قدس سره الذي هو أعلى شأناً من أمثال ابن العربي . وليس معنى قولهم " يلزوم التقليد للمجتهد المطلق " أنه يجب تقليده في قياس مخالف بالنص محرم بالإجماع أيضاً ؛ بل معناه أنه يلزم تقليده فيما أخذه من الكتاب أو السنة أو الإجماع عبارة أو إشارة أو دلالة أو إقتضاء أو القياس الشرعي المستجمع لشروطه ، لكن نقول أن ذلك القياس المحرم بالإجماع صادراً عن واحد من الأئمة الأربعة الذي قلده فيه مقلده حتى ينفع ذلك الجاحد للقياس دلالة هذه القضية فلا ينفع لمقلده الجواب عنه بأن " لإمامه عن هذا الحديث جواباً أو معارضةً بمثله وترجمه عنده " إلى آخره (١) الناشئ عن الظن والتخمين في مقابلة الثابت عن السيد الأمين

(١) راجع "دراسات اللبيب" ص ٢٥٦ .

صلى الله تعالى عليه وسلم - العياذ بالله تعالى منه - من غير علم بذلك الجواب ولا المعارض . ونحن نقول : بلا ريب أن مثل هذا الجواب المظنون بحثاً إذا صح الحديث في خلافه وليس في جانب الإمام المقلد إلا مجرد الرأي لا يضمن ولا يغنى من جوع ، فتطويل المعارض لرده تطويل بلا طائل لكن الشأن في ثبوته أيضاً .

وأما من قال : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا ، وإمام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون إلا عنه ، وإن قولهم حجة قطعية أعلى من خبر الواحد المقيد للظن بمعارض يلزم عليه أن يقول بصحة هذا الجواب ممن أجاب به ، ووجوب قبول هذا الجواب عنه ، وحرمة الإيراد عليه بما أورده المعارض بعد ، وقد ظهر لك مما سبق أن الداء العضال المنتج لجهالات شتى ولمعصية ترك الكتاب والسنة والإجماع إنما هو لا حق بمن نسب إلى الأئمة الأربعة القياسات في مقابلة النصوص - وهم برآء عنه - وبمن نسب إليهم وإلى ذويهم ما لا يليق بهم . ومن نسب أمثال هذه الكذبات إليهم فإنما هم المترسمون ، بالعلم الملحقون بالأصبياء والعوام العارية عن أصل الأهلية ووجوه الشريعة ، فليقرأ ههنا ( ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون ) أليس تقليد المجتهدين فيما لهم شهادة من الكتاب أو السنة أو الإجماع وفيما لا نص فيه فيما ثبت بقياسهم الشرعى المأمور به من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الاستجابة لله تعالى وللرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ والقول بأن



تقليد ابن العربي وأمثاله وتقليد الظاهرية الجامدة وتقليد أصحاب الظواهر القلائل من المحدثين من باب الإستجابة لها وتقليد الأئمة الأربعة ليس منه من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس من باب الإستجابة لدعاء الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حتماً . وكما أن تصويب أمثال ابن العربي إمتثال لوجوب فور الإجابة المفروضة كذلك تصويب الأئمة الأربعة وعمى مقلديهم بما قالوا - وهو أخذ عن مشكاة نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم - بلا فرق .

وقوله ( فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ص ٢٥٧ ) محل نظر فإن الكلام في أخبار الأحاد ، وكونها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يقيناً مطلقاً لم يقل به أحد في خبر الواحد إذا كان في غير " الصحيحين " وكذا إذا كان في " الصحيحين " على المذهب المنصور بالدليل الواضح الحق .

قوله وذلك لأن الأكل لا يمنع السهل المسلم ( ١ ) الخ  
( ص ٢٥٨ )

قلت : كلامه هذا يشعر بأن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان سهلاً مسلماً خليقاً في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فهذا من فاسدات إعتقادات المعترض إلى هذا السيد المجتهد في

---

(١) ووقع في المطبوعة " السلم " بدون الميم .

الصحابة . ثم نقول إنه لا دلالة لحديث "مسلم" (١) على أن

(١) قلت : قال العلامة ابن حجر المكي في الفصل الثالث من كتابه "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان" في الجواب عن أمور طعن عليه بعضهم بها ما نصه (روى "مسلم" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يلعب مع الصبيان فجاءه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهرب وتوارى منه فجاءه وضربه ضربه بين كتفيه ثم قال : اذهب فادع لي معاوية ، قال : فجئت فقلت : هو يأكل ثم قال : اذهب فادع لي معاوية قال : فجئت فقلت : هو يأكل فقال : لا أشبع الله بطنه . ولا نقص على معاوية في هذا الحديث أصلاً .

أما الأول فلأنه ليس فيه أن ابن عباس قال لمعاوية "رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك" فتباطأ ، وإنما يحتمل أن ابن عباس لما رآه يا كل استحى أن يدعو فجاء واخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه يا كل ، وكذا في المرة الثانية ، وحينئذ فسبب الدعاء بفرض أن يراد به حقيقته أن طول زمن الأكل يدل على الاستكثار منه وهو مذموم ؛ على أن ذلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو الدعاء عليه بكثرة الأكل لا غير ، وهي أنها تستدعي المشقة والتعب في الدنيا دون الآخرة ، وكل من لم يضره نقص أخروي لاينا في الكمال ، .

وأما ثانياً فبفرض أن ابن عباس أخبر معاوية بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحتمل أنه ظن في الأمر سعة وأن هذا الأمر ليس فوراً ؛ على أن الأصح عند الأصولين والفقهاء أن الأمر لا يقتضي الفورية إلا أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا حد بشئ كان دعا الله إليه فإنه يجب إجابته فوراً وإن كان في صلاة الفرض ، وكان معاوية لم يستحضر هذا الاستثناء أو لا يقول به وحينئذ فهو معذور .

ابن عباس أوصل إلى معاوية رضي الله تعالى عنهم رسالة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه حتى يجب عليه إستجابته فوراً

وأما ثالثاً فيحتمل أن هذا الدعاء جرى على لسانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من غير قصد كما قال بعض اصحابه "تربت يمينك" ولبعض اسماء المؤمنين "عقرى حاتمى" ونحو ذلك من الالفاظ التى كانت تجرى على السنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها .

وأما رابعاً فإشار مسلم في "صحيحه" الى ان معاوية لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء وذلك لانه ادخل هذا الحديث في "باب من سبه النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمه" وما أشار اليه ظاهر لما قدمته انه يحتمل أن معاوية لم يخبر بطلب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له، أو أنه اخبر لكنه ظن ان في الامر سعة، أو كان معتقدا انه لا يجب الفور كما هو رأى جماعته من أئمة الاصول، وعند هذه الاحتمالات اللاتقة بكهال معاوية وفقهه ومكانته يتعين أن يكون هذا الدعاء عليه وهو ليس له باهل فيكون له زكاة واجرا ورحمه كما قال : صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، "اللهم انى أغضب كما يغضب البشر فمن سبته أو لعنته أو دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ ورحمه".

وأما خامساً فهو نتيجة ما قررته في الرابع فهو ان هذا الحديث من مناقب معاوية الجليله لانه بان بما قررته أنه دعاء لمعاوية لا عليه وبه صرح الامام النووي) انتهى .

هذا وقد صح دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاوية بقوله "اللهم اجعله هاديا مهديا واهديه" وجمع العلامة ابراهيم بن المؤلف في تصحيح هذا الحديث جزأ ساه "القول الرضى بتصحيح حديث الترمذى في فضل معاوية الصحابى" قال فيه :

بل يجوز أن ابن عباس لما رأى معاوية يأكل ما قال له شيئاً من رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم كما قالوا : في حديث نساء جعفر

(أخرج الترمذى رحمه الله تعالى في "سننه" حدثنا محمد بن يحيى نا أبو مسهر عن سعيد بن عبدالعزيز عن عبدالرحمن بن ابى عميرة - وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : لمعاوية - اللهم اجعله هاديا سهديا واهديه . هذا حديث حسن غريب انتهى فانما اخرج به رجال اربعة - سوى عبدالرحمن المختلف في أنه صحابي اولاً . . . . . ثم قال بعد ما بسط القول في ترجمته - هؤلاء الرواة وتوثيقهم . . . . . ومع جلاله - قدر الحافظ الترمذى اذا هو صرح بقوله : وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالظاهر ان الحديث مستند موصول مرفوع غير منقطع ولا مرسل ولا موقوف ، وقد اتضح عدالة الرواة وضبطهم وما اسلفنا ولم يتحقق مخالفته في واحد من رواته بارجح فلم يكن شاذاً . وما اطلع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فلم يكن معللاً ، وان الاثنين من رواته وهو محمد بن يحيى الذهلى وابو مسهر عبد الا على بن مسهر الغساني من رجال البخارى ، وان الثالث وهو سعيد بن عبدالعزيز التنوخى فهو وان لم يكن من رجال البخارى في "صحيحه فهو من رجال "الادب المفرد" له وقد اخرج له مسلم في "صحيحه" فالثلاثة ممن يحتاج به ، بقى البحث في الرابع وقد مر توثيقه وتعديله كما مر . الظاهر ان الحديث صحيح ولو على غير شرط "الصحيحين" يجب العمل به اتفاقاً اهـ

وهذا الجزء محفوظ بخط المؤلف في خزانه الكتب بمدرسته "مظهرالعلوم" بكراتشى الفه ردا على عصره عثمان بن تهارو بن يعقوب بن مائك بن كليان بن ناران احد تلامذة الشيخ نور محمد النصر پورى حيث زعم ان هذا الحديث ضعيف صرح به الشيخ ابراهيم في كتابه "نشر حلاوى المعارف والعلوم في الرد على بن نصر الكفار واهل الرسوم" وهو ايضاً من محفوظات خزانه مظهر

الطيّار حيث لم يمتنعن من البكاء بصوت رفيع عليه حين وصل  
إليهن خبر شهادته رضى الله تعالى عنه مع أنه أرسل إليهن

العلوم“ وقد جرى بينه وبين الشيخ عثمان المذكور مناظرات ومباحثات في مسائل  
رد فيها أحدهما على الآخر ولبسط هذا موضع آخر ،

وقال العلامة أحمد بن حجر الهيتمي في ”تطهير الجنان واللسان“

”ومن غرر فضائله وأظهرها الحديث الذي رواه ”الترمذى“ وقال :

انه حديث حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمعاوية فقال : اللهم  
اجعله هاديا مهديا“ فتأمل هذا الدعاء من الصادق المصدوق ، وان ادعيته  
لا مته لا سيما اصحابه مقبولة غير مردوة تعلم ان الله سبحانه استجاب لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء لمعاوية فجعله هاديا للناس مهديا في نفسه ،  
ومن جمع الله له بين هاتين المرتبتين كيف يتخيل فيه ما تقوله عليه المبتلون  
ووصفه به المعاندون ، سعاد الله لا يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الدعاء  
الجامع لمعالى الدنيا والاخرة المانع لكل نقص نسبته اليه الطائفة المارقة الفاجرة  
الا لمن علم صلى الله تعالى عليه وسلم انه اهل لذلك حقيق بما هنا لك

فان قلت عذان اللفظان — اعنى هاديا مهديا — مترادفان او متلازمان فلم

جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما . قلت ليس بينهما ترادف ولا تلازم  
لان الانسان قد يكون مهديا في نفسه ولا يهتدى غيره به ، وهذه طريق من  
آثر من العارفين السياحة والخلاوة ، وقد يهتدى غيره ولا يكون مهديا وعى  
طريقه كثير من القصاص الذين اصلاحوا ما بينهم وبين الناس وافسدوا ما  
بينهم وبين الله ، وقد شاهدت من هولاء جماعة لم يبال الله بهم في اى واد هلكوا  
وقد قال : صلى الله تعالى عليه وسلم ”ان الله يوبد هذا الدين بالرجل الفاجر“  
غلا جلى هذا طلب صلى الله عليه وسلم لمعاوية حيازة هاتين المرتبتين الجليلتين  
حتى يكون مهديا في نفسه هاديا للناس ودالا لهم على معالى الاخلاق والاعمال

صلى الله تعالى عليه وسلم رسالة المنع عن ذلك البكاء ؛ على أن معاوية مجتهد فيجوز أنه لم يعلم أن إستجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم يفترض فوراً فهو معذور مأجور بأجر واحد إن أخطأ فيه ما عند الله خطأ إجتهدا . وإن علم على حسب مبلغ علمه أن أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقتضى فور الإجابة - كما قال به كثير من الأصوليين ، وإنه هو القول الحق في الأمر كما قالت الحنفية - فلا عتب عليه أصلاً لأنه إن كان حقاً عند الله تعالى أثبت لمعاوية أجرين وإن كان خطأ عنده تعالى أثبت له أجراً واحداً ألبتة . وكيف لا يكون الأمر كذلك ومعاوية من المجتهدين الكاملين ! قال الإمام الحافظ ابن حجر الهيتمي صاحب "الصواعق المحرقة" في رسالة له تسمى "تطهير الجنان" (١)

---

(١) وهذه الرسالة قد طبعت بهامش كتابه "الصواعق المحرقة" في الرد على أهل البدع والزندقة" بالمطبعة الميمنية بمصر عام ١٣٢٤ ، وقال في مقدمتها (فهذه ورقات الفتا في فضل سيدنا أبي عبدالرحمن أمير المؤمنين معاوية بن صخر أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأسوي رضى الله تعالى عنه وارضاه . . . . . وفي مناقبه وحزبه ، وفي الجواب عن بعض الشبه التي أباح سبه كثير من أهل البدع والاهواء جهلاً واستهتاراً بما جاء عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من المبالغة في الكيدة في التحذير عن سب أو نقص أحد من أصحابه لا سيما أصحابه وكتابه ، ومن بشره بأنه سيملك أمته ، ودعائه بأن يكون هادياً مهدياً كما يأتي ذلك وغيره من افزايا الكثيرة . . . . . دعاني الى تأليفها الطنب الحثيث من السلطان "عيايون" اكبر سلاطين الهند وأصلحهم وأشدهم تمسكاً بالسنة الغراء ومحبة أهلها ، وما نسب

(قد تقرر أن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله تعالى عنهم اتفقوا على أن معاوية من أهل الفقه والإجتهد) إنتهى وقال أيضاً فيها في موضع آخر منها (قد ثبت عن عمر رضي الله تعالى عنه ما هو صريح في أن معاوية رضي الله تعالى عنه من المجتهدين بل في أنه من أعظم المجتهدين وأجلهم) إنتهى . ثم نقول : لو سلمنا أن معاوية ليس بمجتهد فضلاً عن أن يكون من أجلهم وأعظمهم ، وأن معاوية وصله رسالة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ومع ذلك توقف في إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى أنه لم يوجد فور الإجابة منه - إن رأى معاوية هذا موافق لرأي سيدتنا قرة عيني المصطفى سيدتنا فاطمة الزهراء على نبينا وعليها الصلاة والسلام كما ثبت في حديث "صحيح مسلم" من رواية إبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله تعالى

عليه ما يخالف ذلك بفرض وقوعه منه تنصل منه التنصل الدافع لكل ربه وتهمة كما يقطع بذلك التواتر عنه في أواخر أسره كما وله ؛ بل حكى لي من هو في رتبة مشايخ مشائخنا من بعض أكابر بني الصديق عنه أنه مكث أربعين سنة لا ينظر إلى السماء خياء من الله تعالى ، وأنه إنما يأكل من كسب يده ، وأن من قدم عليه من علماء أهل السنة بالغ في تعظيمه بما لم يسمع عن غيره ككثرة التردد عليه ، وبع سعة ملكه وأبيه عسكره جالسا بين يديه على التراب كصغار طلبته مطلقا عليه من الأرزاق والانعام ما يلحقه بأكابر الأغنياء وسبب طلبه ذلك أنه نفي في بلاده قوم ينتقصون معاوية رضي الله تعالى عنه وينالون منه وينسبون إليه من العظائم مما هو بري منه لأنه لم يقدم على شيء مما صح عنه إلا بتأويل يمنعه من الاتم ويوجب له حظا من الثواب كما سيأتي فاجبته لذلك . . . . . وسميته "تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلث معاوية" (ابن أبي سفيان) اهـ

النعاني

عليه وسلم في طائفة من النهار لا يكلمني ولا أكلمه حتى جاء "سوق بني قينقاع" ثم انصرف حتى أتى خباء فاطمة فقال : أثم لكع أثم لكع - يعني حسناً - فظننا أنه إنما تحبسه أمه لتغسله وتلبسه سنجاباً فلم يلبث أن جاء يسعى حتى أعتنق كل واحد منهما صاحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه) انتهى . وقد علم من هذا الحديث أن سيدة النساء رضي الله تعالى عنها قد علمت دعاءه صلى الله عليه وسلم لسيدتنا الحسن رضي الله تعالى عنه ومع ذلك توقفت في فور إجابته حتى غسلته وألبسته ما ألبسته . وقول أبي هريرة " فلم يلبث " لا يأتي عن هذا فإن اللبث بتحقيق مفهومه باللبث القليل وباللبث الكثير ، ودل أول الحديث على توقفها في الإجابة فوراً فالنفي في قوله " فلم يلبث " راجع إلى اللبث الكثير . فكما لا إعتراض عليها في فعلها هذا قطعاً كذلك لا إعتراض على فعل معاوية هذا أيضاً . وإن ادعى أن توقف سيدة النساء كان عن قرينة دلت على أن هذه الإجابة ليست على الفور فنقول : أين تلك القرينة ؟ وجواز قيام القرينة في الحديثين سواء . وأيضاً نقول : إن رأى معاوية هذا طابق آراء ساداتنا أبي بكر وعمر وغيرهما من أجلاء الصحابة كما دل عليه حديث ذي اليمين رضي الله تعالى عنه فإنهم توقفوا في إجابته صلى الله عليه وسلم فوراً حين سأهم صلى الله عليه وسلم عن السهو في الصلاة أول الأمر سزال دلالة الحال وما أجابوه صلى الله عليه وسلم إلا بعد أن قال ذو اليمين ما قال ، وأجابه



صلى الله تعالى عليه وسلم بأشرف المقال فسألهم أكما قال ذو اليمين .  
 وأيضاً رأي معاوية هذا موافق برأي سيدنا على المرتضى رضى الله  
 تعالى عنه حين جاءه صلى الله تعالى عليه وسلم ليوقظه وقاطمة الزهرا  
 رضى الله تعالى عنهما للتهجد فتوقف على في إجابة دعائه وأجابه  
 بقوله ” إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا ” والجديد في ” صحيح  
 البخارى ” ” صحيح مسلم ” وغيرهما . فكما لا يجوز الاعتراض  
 عليهم بهذا التوقف في الإجابة كذلك لا يجوز الاعتراض على  
 معاوية بذلك التوقف رضى الله تعالى عنهم ، ويؤيده ما في ” صحيح  
 البخارى ” من ” كتاب الصيام ” في ” باب متى يحل فطر الصائم  
 ( عن عبدالله بن أبي أوفى قال : كنا مع رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم في السفر وهو صائم فلما غربت الشمس قال : لبعض  
 القوم يا فلان قم فاجدح لنا فقال : يا رسول الله !و أمسيت قال :  
 إنزل فاجدح لنا قال : إن عليك نهراً قال : إنزل فاجدح لنا  
 فنزل فجدح لهم فشرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ) انتهى .  
 وما فيه من ذلك الكتاب في ” باب صوم الدهر ” ( عن عبدالله  
 بن عمرو رضى الله تعالى عنهما قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم أنى أقول : والله !نى لأصومن ٣ النهار ولأقومن الليل  
 ما عشت ، فقلت له : قد قلته بأبى أنت وأمى قال : فإنك لا تستطيع  
 ذلك فصم وأفطر وقم ونم وصم من الشهر ثلاثة أيام قلت : إنى  
 أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إنى  
 أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يومين قلت : إنى

اطبق أفضل من ذلك قال : فصم يوماً وأفطر يوماً ) انتهى . وما فيه في "كتاب البيوع" في "باب من رأي إذا اشترى طعاماً جزافاً" (عن عائشة - في حديث الهجرة - فلما دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أبي بكر قال له : أخرج من عندك فقال له أبو بكر : هما إبتائى عائشة وأسماء قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج - أى من مكة إلى المدينة الخ ) انتهى وما في "صحيح البخارى" من قصة كتاب "صلح الحديدية" أنه كتب على رضى الله تعالى عنه - في آخره "هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله" فقال الكفار : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك من البيت فاكتب محمد بن عبدالله فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لعلى أمح "رسول الله" فقال : والله لا أحويه أبداً فقال لعلى : أرنيه فأراه فحاه صلى الله تعالى عليه وسلم ) انتهى .

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا أشبع الله بطنه" لم يوجد في آخره في "صحيح مسلم" لفظ "أبداً" فهو إدراج من صاحب "الدراسات" كذب على من كان معصوماً عن الكذب أبداً صلى الله تعالى عليه وسلم : على أن الإمام النووي في "شرحه" على "صحيح مسلم" قد أدرج هذا الحديث في ترجمة "باب من سبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجراً وزكاة" فهذا يدل على أن معاوية رضى الله تعالى عنه ما كان أهلاً لهذا الدعاء فكان له أجراً وزكاة ، وبه قال الحافظ ابن حجر الهيتمى . وقال الإمام

النووي في " شرحه " المذكور ( فهم مسلم من هذا الحديث أن معاوية رضي الله تعالى عنه لم يكن مستحقاً لهذا الدعاء عليه فلذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه يصير في الحقيقة دعاء له ) انتهى . فهذه العبارة صريحة في أن الإمام مسلماً إنما أدرج هذا الحديث في هذا الباب بنفسه فحكم أن هذا الدعاء عليه صورة دعاء له حقيقة لكونه أجراً له وزكاة ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( إنما أنا بشر فأى المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً ) والحديث في " صحيح مسلم " أيضاً . وقال الإمام النووي في " شرحه " المذكور والحافظ ابن حجر في " رسالته " المسطورة في شرح حديث معاوية ( أو هو من الألفاظ التي كانت تجري على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن أن يقصدوا معانيها كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض أصحابه " تربت يمينك " وللبعض أمهات المؤمنين " عقري حاتي " ونحو ذلك ) انتهى . وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لسيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه " لكع " ولأبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه " على رغم أنف أبي ذر " فلم يتعين هذا القول أن يكون دعاء عليه . فهذا الفرق الذي أبدعه المعترض بين ختم استجابة سعيد ومعاوية إنما نشأ من عدم صدق نية إلى معاوية رضي الله تعالى عنه ، ولم يدل الحديث على أن معاوية رضي الله تعالى عنه قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هي المفروضة ليست إلا . ومن قال " أهل الكشف محفوظون عن الخطأ مطلقاً " فمعاوية من

أجلهم . وقد سبق الجواب منا عن قول المعارض ( فما ظنك برأى رجل مما ليس بحجة على أحد الخ ص ٢٥٩ ) .

**قوله** لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة الخ (ص ٢٥٩)

**قلت :** ليس الأمر كذلك فإن قصة ساداتنا أبي بكر وعمر وعلى وفاطمة وغيرهم التي ذكرناها تمنع القول بظهور أمره على أهل الاسلام قاطبة ، فمعاوية يجوز أن يكون قد رأى ما رآه ورأوا رضى الله تعالى عنهم .

وإن مجرد رأى رجل يمنع المؤمن عن إجابة قول المعصوم والإثمار بأمره ؟ نهيات هيات . وأهل العناد والفساد في تجهيل السلف وتخطئتهم قائمون ، وهم رضى الله تعالى عنهم مجيبون لدعائه صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم ومؤتمرون بأوامره ومنتهون عن نواهيه أزيد من ابن العربى والشعراوى وغيرهما من أمثالها بيقين إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولا إحتياج لنا إلى إبداء الفارق بين الإجابة والعمل بالسنة ، وإنما يحتاج إليه لوقيل بالظن الفاسد إلى السلف الكرام ، وهو أنهم غير عاملين بالسنة ؛ وأن معانديهم الذين يدعون أنهم عملة بالحديث - وإن كانوا كذبة فاسدة - عاملون بها . وكلا الدعويين فاسد ، والمبنى على الفاسد فاسد ، والسلف رحمهم الله تعالى مجيبون لدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم وسننه كلاً وعاملون بها من غير نقصان . والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع  
الغناء بدف مثلاً الخ (ص ٢٥٩)

قلت : من امتنع عن الغناء مطلقاً أو عن الغناء بدف فإنه  
لم يمتنع عنه مجرد قول رجل مطلقاً ورأيه ، وإنما امتنع عنه  
لأن قوله مؤيد بقوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث)  
وقد حلف ابن عباس وابن مسعود أن "لهو الحديث" هذا هو  
الغناء ، ومذهب ومصدق بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم  
وثبت بها وهي حديث (لهو المؤمن باطل إلا في ثلاث) وليس  
الغناء من هذه الثلاثة رواه الحاكم في "المستدرک" وقال صحيح  
على شرط مسلم ولفظه (كل شيء من هو الدنيا باطل) الخ وحديث  
صفوان بن أمية قال : كنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم إذ جاءه عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله إن الله كتب على  
الشقوة فلا أراى أرزق إلا من دفى بكفى فأذن لى فى الغناء من غير  
فاحشة فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم لا آذن لك ولا كرامة ، كذبت  
أى عدو الله والله لقد رزقك الله طيباً فاخترت ) إلى آخر الحديث  
رواه "ابن ماجة" وغيره ، فامتناعه عن سماع الغناء ليس بمناسب  
إلى مجرد قول رجل ورأيه كما وهم - والأمر كما ذكرنا -  
فحينئذ إمتناع الممتنع عنه ليس إلا إجابة لله وللرسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم حقيقة . وجواب بعض العلماء عن هذين بما  
لا يكون مرضياً عند ذلك الرجل ، هو مجتهده لا يجعل قوله

مخالفاً للسنة فإن رضاء ذلك به وعدم إرتضاء هذا به مبتنى على  
الرأى ، فغاية ما يلزم على ذلك الممتنع هو أنه خالف رأى ذلك  
المحبيب الذي يقول بتحريم إتباع رأيه على ذلك الرجل الممتنع .  
وثبت شئ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المنع عنه ،  
والقول بتأخير المانع الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم - مبنى  
أيضاً على حديث ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام  
الحلال ) على خلاف بعض الآراء - ليس مما حرمه الله تعالى  
ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم . ومن أهتم وهو مجتهد أن النهى  
عن الغناء متأخر من حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ناسخ  
لجوازه السابق عليه لا بأس عليه بأن يقول : الغناء وسماعه حرام  
على أمته صلى الله تعالى عليه وسلم . ولا بأس لمقلديه أن يقلدوه فى  
قوله هذا ، وكثير منهم عرفاء بالله تعالى أعظم شأناً من ابن  
العربى وأمثاله ، والأئمة الأربعة وكثير من مقلديهم المذكورون  
مخفوظون عن الخطأ وآخذون عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة  
ومشاهدة عند ابن العربى وذويه وهذا المعترض ، فأين التوقف  
عن إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترك واجب فور العمل  
بدعائه لا فى العبادات ولا فى العادات . وقد عرف إختلاف  
العرفاء بالله تعالى كالعلماء بالله فى جواز السماع . ولا ينكر هذا إلا  
من أنكر أن أبا حنيفة ومن تبعه من العرفاء والعلماء وبعضهم  
الفقراء الكمل السرهندية كانوا من الفقراء العارفين بالله تعالى . وقال  
العارف الإستاذ أبو القاسم القشبرى فى "رسالته" بسنده إلى

أبي بكر ممشاد قال : سمعت الجنيد يقول : " السماع فتنة لمن طلبه ترويح لمن صادفه " وقال أيضاً فيها ( حكى عن الجنيد أنه قال : السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء الزمان والمكان والإخوان . وسئل الشبلي عن السماع فقال ظاهره فتنة وباطنه عبادة ، فمن عرف الإشارة حل له استماع العبادة وإلا فقد استدعى الفتنة وتعرض للبليّة . وقيل : لا يصلح السماع إلا لمن كانت له نفس ميتة وقلب حي ، فنفسه ذبحت بسيف المجاهدة وقلبه حي بنور الموافقة ) انتهى . ولم يوجد في زماننا من أهل السماع إلا طلبته . وأين الزمان والمكان والإخوان فيهم ؟ وأين معرفة الإشارة ؟ فليس السماع في زماننا إلا استدعاء للفتنة وتعرضاً للبليّة . وأين النفوس المذبوحة بسيف المجاهدة والقلوب الحية بنور الموافقة . وقال الإمام الياقعي في " روض الرياحين " في الحكاية التاسعة والسبعين بعد المائتين بعد ما نقل جواز السماع عن كثير من المشايخ الكبار والأولياء الأحرار قدس الله تعالى أسرارهم ( لا يغتر جاهل بما ذكر عن الشيوخ في السماع أنه يجوز لكل أحد هيهات إنما هو لمن حدى به حادى الشوق إلى موطن القرب والحضرة القدسية خالياً عن هوى النفس والصفات الدنيّة متصفاً بما اتصف به أهل الأحوال السنية ) انتهى . وأين في زماننا من أهل السماع من خلا عن هوى النفس والصفات الرذيلة الدنيّة واتصف بما اتصف به الأولياء الكرام والمشايخ الفخام ؟ وعد الإمام الغزالي السماع من ربح العبادات لا يستلزم أن الحق هو ما عليه الغزالي دون ما

عليه الإمام القمقام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، نعم في مذهب أبي حنيفة في سماع الغناء تفاصيل وليس الممنوع منه عنده جميع أقسامه ، ومن أراد الإطلاع على هذا التفصيل فليرجع إلى شرح "كنز الدقائق" الموسوم "بتبيين الحقائق" وإلى غيره من الكتب الفقهية . ومن قال : إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يلزمه أن يقول : إن القول بتحريم الغناء الصادر عن كان من ساداتهم وكبرائهم ليس بخطأ ألبتة . وقد اقتصرنا في مسألة تحريم الغناء على إيراد حديث واحد ومن تتبع كتب الحديث والاستدلال وجد شيئاً كثيراً منه .

قوله وأنا أقول يترجح عندي القول الأول بوجوه الخ  
(ص ٢٦٠)

قلت : قد صرح العلامة الجلبى في حاشيته على "المطول" وغيره بأنه (احتج بحديث ذي الدين مالك والشافعي وأحمد على أن الكلام العمى في الصلاة ممن يظن أنه ليس فيها لا يبطلها . وتاويله عند الحنفية أنه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توفيقاً بين الدلائل) إنتهى . وثبت عنهم أن الكلام ناسياً في الصلاة لا يفسدها أيضاً . فالقول بعدم فساد الصلاة بإجابته له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذهب الأربعة بمجرد الرأي لا بالحديث . وقد عرفت مما قد سبق أن الخروج عن المذهب الأربعة خروج عن الإجماع ، كما أن القول بعدم قبول حديث "الصحيحين"



غير ما انتقد عليهما ، وبضعفه خروج عن الإجماع ؛ على أن لفظ الدارقطني في "سننه" مرفوعاً (أنه صلى الله عليه وسلم قال : الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء) عام يشمل كلام إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . فإن المفرد المحلى باللام عام قطعى عند الحنفية إذا لم يكن معهوداً ، ولا عهد قطعاً . فإبداء الوجوه الثلاثة التى ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه ليس إلا من باب مقابلة رأى المجرد بالحديث وإبطال الحديث به : معاذ الله تعالى عن ذلك . وقد عرفت أنه حرام بالإجماع . وفي "صحيح البخارى" في "باب ما ينهى من الكلام فى الصلاة" وفي "صحيح مسلم" و "سنن الترمذى" في "باب نسخ الكلام فى الصلاة" (عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه قال : كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه إلى جنبه حتى نزلت "وقوموا لله قانتين" قال : أأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ثم قال : هذا حديث حسن صحيح) انتهى . وليس لفظ "وتنهينا عن الكلام" فى "البخارى" والكلام ههنا عام قطعى فحال الوجوه الثلاثة أيضاً كما ذكرنا . وقول الله تعالى "وقوموا لله قانتين" والحديث الحسن الصحيح وحديث "الدارقطني" دالة على إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فى الصلاة وإن كانت مفروضة فوراً مفسدة للصلاة ، والوجوه الثلاثة التى ذكرها المعارض لإثبات دعواه هذه مع أن فيها ما ذكرنا آنفاً كل واحد منها منظر فيه . أما الأول فلأن إيجاب الله تعالى على العبد شيئاً

لا يستلزم أن لا يؤدي إلى فساد شئ آخر واجب عليه بإيجاب إلهي آخر كما إذا رأى المصلي رجلاً أعمى يقع في البئر أو في النار - لو لم ينقذه بترك صلاته - يفترض عليه إنقاذه . وهو من مفسدات الصلاة بلاريب إذا كان الإنقاذ بعمل كثير . ونظائره كثيرة في الشريعة الطرية البيضاء فلا تناقض ولا تضاد في الأوامر الإلهية وإنما هذه امثال بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( من ابتلى ببليتين فليختر أهونها ) فإن عدم الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً في الصلاة بلية ، وترك الصلاة وقطعها بلية أخرى ، والثانية أهون من الأولى ، فاجاز الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم باختيار الأهن وجوباً . وأما الثاني فلأن نسخ جواز الكلام في الصلاة وانهى عنه فيها إنما وقع بعد قصة ذى اليمين وقصة سعيد فلا احتياج له صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن يعلمها فساد الصلاة بالكلام حينئذ . وأما الثالث فلأن قياس التكلم لإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم على الأفاعيل والحركات التي جازت في صلاة الخوف قياس صدر عن المعارض الغير المجتهد وهو حرام بالإجماع لا سيما وهو من نقاته ومن يأنف منه ؛ على أن الأصل أن تلك الأفاعيل والحركات منافية للصلاة لما أن منباها على السكون والوقار بالحديث الشريف . والدليل من الشارع إنما أخرج صلاة الخوف عن عموم ذلك الأصل الثابت بالحديث على خلاف القياس ، فلا يجوز قياس هذه الإجابة على أفاعيل صلاة الخوف وحركاتها أصلاً لأن من شروط صحة القياس أن لا يكون النص في المقيس عليه

على خلاف القياس . وأيضاً هو قياس مع الفارق فإن الإجابة له صلى الله تعالى عليه وسلم من باب ترك الصلاة وقطعها والقيام عنده صلى الله تعالى عليه وسلم لأن يسمع أمره ويأتمر به صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأفعال صلوه الخوف لم يعقل فيها معنى تركها وقطعها لا قصداً ولا شرعاً .

قوله ثم من اعجب ما يقول به قائل الخ (ص ٢٦١)

قلت : قد صرح الفقهاء ناقليين عن الإمام أبي حنيفة بأنه ينظر إن كان مقصود المصلي جواب القائل فسدت والإفلا . وليس الحكم بفسادها مطلقاً عنده ، ففساد الصلاة بها ، وكونها في حكم كلام الناس إنما جاء من حيث أنه قصد الجواب لواحد من الناس غير من فرض إستجابته والعمل بحكمه علينا لا من حيث أنه صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو نظير قول المصلي " سبحان الله " في جواب من أتاه بخبر سار ، وقوله لا إله إلا الله ، وقوله لا حول ولا قوة إلا بالله إذا قصد بها جواب واحد من الناس وإن كان الذكر مطلوباً فيها أيضاً ؛ حتي أنهم قالوا : لو قصد المصلي حين تكلم بها إعلام الجائي أنه في الصلاة لا تفسد صلاته . وأيضاً هو نظير قول المصلي : " ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار " في جواب من قال : " أدع الله لي " قاصداً جوابه ومريداً إمتثال أمره ؛ بل لو قيل إن القرآن كما يخرج عن القرآنية بقصد إنه مجرد دعاء أو ثناء كذلك الصلاة عليه

صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج عن كونه صلاة وإيمثلاً لقواه تعالى "صلوا عليه" بقصد المصلي جواب أحد من الناس بها لكان له وجه وجيه . وهذا كما قالوا إن أبا حنيفة لما قال : إن المنفرد في الفرض الرباعي إذا قرأ في القعدة الأولى بعد التشهد الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم سهواً يجب عليه سجدة السهو ، وتأخير هذا كراهة تحريم - رآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال : يا أبا حنيفة أقلت : إن من صلى على في القعدة الأولى من الرباعية سهواً يجب عليه سجدة السهو ، وهل يكون الصلاة على في الصلاة كراهة تحريم فقال : يا رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - إنى لم أقل بسجدة السهو وفعل كراهة التحريم لأجل صلاة من صلى عليك وإنما قلت بها لئلا يلزم تأخير الركن وهو القيام في الثالثة فسكت صلى الله تعالى عليه وسلم وأعجبه جواب أبي حنيفة . فلهذا در الإمام حيث كان مقبولاً في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، على أنه كم من واجب خارج الصلاة يفسدها إذا وجد داخلها كتشميت العاطس ورد السلام . ووجوبها أو سنيها مؤكدة في محل معين من الصلاة لا يجعلها مشروعة في غيره ، فهي في غيره كقراءة القرآن في الركوع والسجود والقعدة ولا يجعلها غير مفسدة للصلاة إذا نوي بها جواب واحد من الناس كآية "ربنا أتنا الخ" إذا نوي بها الجواب ، كالسبحللة والهيللة والحوقة إذا أراد بها الجواب . نعم قد افترض الله علينا الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله تعالى (إن الله وملائكته

يصلون على النبي بآ أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) بلاريب خارج الصلاة عند الكل ، وأما داخلها فعند الشافعية فقط في القعدة الأخيرة فقط دون الحنفية . لكن قد اختلف عندنا أنها فرض كفاية كلما سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم أو قرئ أو مرة واحدة في تمام العمر وما سواها سنة إستحبابية أو مؤكدة ، ولم أعرف في أئمتنا من قال : إنها فرض عين على كل من سمع أو قرأ اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كلما سمع وكما قرأ . نعم قال ابن حجر من الشافعية في " الدر النضيد " ( ثم القائلون بالوجوب كلما ذكر اسمه أكثرهم على أن ذلك فرض عين على كل فرد فرد وبعضهم على أنه فرض كفاية ) انتهى . وقد اختلف القائلون بالقول الأول في أن المجلس إذا اتحد هل يتكرر فرضية الصلاة بتكرر اسمه فيه أولاً ، فذهب بعضهم إلى أنها تتكرر بتكرره ، وبعضهم إلى أنها لا يتكرر به ، لكن لم يختلف أحد من العلماء الذين يعتد بهم في أن المصلي إذا سمع اسمه أو قرأ كلما سمع أو قرأ أو مرة واحدة لا تكون الصلاة واجبة مفروضة ولا واجبة غير مفروضة ولا سنة ولا مستحبة ولا مباحة عليه كالثناء فيها على اسمه تعالى حين سمع أو قرئ . قال قاضيخان في " فتاواه " ( رجل يقرأ القرآن فسمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجب عليه الصلاة والتسليم لأن القراءة على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه . فإذا فرغ من القراءة إن صلى كان حسناً وإلا لا شئ عليه ) انتهى . ومثاله في " خزائن الروايات " نقلاً عن " ملتقط الناصري " وقول قاضيخان

وغيره "أفضل من الصلاة" يدل على أنه كما لا يجب على قارئ القرآن عند سماع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك لا تسن ولا تستحب ولا تباح بل أفادوا أن الصلاة حينئذ ترك الأفضل ، والظاهر أن أثناء الصلاة لا تكون أدنى من أثناء القرآن والله تعالى أعلم . والقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على المصلي إذا سمع اسمه الشريف من غيره أو قرأه فيها لا يساعده دليل عقلي ولا نقل ، ومن ادعى ذلك فعليه البيان . وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي المكي في " الدر النضيد " الثالث من الأقوال أن الصلاة واجبة في العمر مرة ككلمة التوحيد لأن الأمر مطلق لا يقتضي تكراراً والمأهية تحصل بمرة وعليه جمهور الأمة منهم أبو حنيفة ومالك وغيرهما . والقول الرابع أنها واجبة في التشهد . والقول الخامس أنها واجبة في مطلق الصلاة ، وتفرد بتعين دعاء الافتتاح لها بعض الحنابلة . والقول التاسع أنها تجب كلما ذكر ، وبه قال جمع من الحنفية منهم الطحاوي ، وجمع من الشافعية ، وجمع من المالكية وبعض الحنابلة ) انتهى . فانزاح الإشكال من أصله على أن هذا الإشكال لو ثبت لا يتأتى إلا على الرواية القائلة بفرضية الصلاة كلما ذكر وإن اتحد المجلس . وقد تحقق أن هذه الرواية ضعيفة وأن محلها إنما هو خارج الصلاة .

قوله ومن مندوباتها المؤكدة عند غيره الخ (ص ٢٦١)

قلت : هذا أيضاً مما يجب محوه فإن الحنفية رحمهم الله تعالى

قالوا : بكونها سنة مؤكدة من سنن الهدي في القعدة الأخيرة .  
وهي مرتبة متوسطة عندهم بين الوجوب بمعنى الفرض وبمعنى  
ما يوجب تركه كراهة التحريم ، وبين الندب المؤكد . فإطلاق  
المعترض لفظ " غيره " في كلامه غير صحيح ، وهو ممن حرم  
ترك الظاهر مطلقاً .

قوله ومعنى الجواب فيه الخ ( ص ٢٦١ )

قلت : ليس الحكم بالفساد بناء على هذا المعنى بل على قصد  
الجواب . والفرق بين قصد الجواب وبين كون معنى الجواب فيه  
بين . فالمقصود متبين وإنكار المعترض له لا يصلح للإلتفات إليه  
وقد صرح المعترض بأن عدم فساد الصلاة بالصلاة إذا نوى جواب  
واحد من الناس إنما ثبت قياساً على عدم فساد الصلاة بإجابته  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها . وقد عرفت أن الحكم بعدم فساد  
صلاة من أجابه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها مخالف لآلة  
والأحاديث ، ومجرد رأى في مقابلتها ، وحرمة بالإجماع ، فكيف  
يصح هذا القياس ! على أنا لو فرضنا أن الحكم بعدم فساد صلاة  
من أجابه فيها ثبت بالقياس فنقول : إن من شرط القياس أن يكون  
الحكم في الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة أو الإجماع . فلو كان ثابتاً  
فيه بالقياس لا يجوز قياس الفرع عليه كما صرح به في " التنقيح "  
و " التوضيح " و " التلويح " . فحرمة هذا القياس بالإجماع البتة ؛  
على أنه قياس المقلد المعترض وهو ليس بأهل له حرام إجماعاً .

وأيضاً هو من نفاة القياس ومحرميه ، فكيف يسمع منه الإحكام  
التي أثبتها بالقياس الذي هو محرم عنده !

**قوله** يدل إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور الخ (ص ٢٦٢)

**قلت :** قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" و شارحاه في  
"شرحيه" (إن الأمر على قول من لم يقل فيه بالتكرار أما  
مقيد بوقت يفوت لهم الأداء بفوته أولاً . فالثاني لمجرد الطلب .  
فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به كما يجوز البدار به .  
وهو الصحيح عند الحنفية ، وعزى إلى الشافعي وأصحابه ،  
واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي ) إنتهى .  
فإثبات المعترض الوجوب الفوري في الصلاة - وهو غير مجتهد  
قطعاً ، ومن محرمي القياس - بقياسها على وجوب إجابة المؤذن في  
الأذان على وجه الفور ، وعلى وجوب الإجابة له صلى الله تعالى عليه  
وسلم فوراً مما نصم عنه الأذان . وأما قولهم : إذا سمع اسمه  
صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يصل عليه يبنى الصلاة دنياً في  
الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله لأن كل وقت محل أداء الذكر فلا  
يكون محل القضاء ) إنتهى فلا يقتضى أن يكون الأمر في الصلاة  
فورياً فإنه إذا جاز قضاءه لا يتحقق فوت المأمور به ؛ على أنه قد  
صرح ابن الهمام في "فتح القدير" بأن هذا الفرق أى بين الصلاة  
وذكر الله تعالى غير ظاهر ) إنتهى . أي فالصلاة كذكر الله  
تعالى . وإيجاب الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بالذكر



المدلول للفظ الأحاديث لا يدل إلا على أن ذكر الإسم صلة  
لوجوبها ولا دلالة فيه على أن الوجوب فوري . فلا دلالة للفظ  
الأحاديث على ما حاول إثباته وإنما هو إثبات منه برأيه المجرد .  
فقوله ( ظاهر ذلك الفور ) ليس في محله . وبعد اللتيا والتي نقول :  
إن المعارض إن اراد بأجابة المؤذن إجابة باللسان ففي أصل  
وجوبها على من سمع الأذان إختلاف مبين في كتب الفقه .  
فبعضهم رجح القول باستحبابها ، وبعضهم رجح القول بوجوبها .  
فاختلافهم في الفور أثبت . وقد سمعت أن إثبات وجوب الصلاة  
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً بالقياس على وجوب الإجابة  
له صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً فاسد بوجوه بالمرّة فكيف يثبت  
به الفور ! ولو جاء تصريح من العلماء المعبرين أنها متساويان في  
الفورية لوضعناه على الرأس والعين وقبلناه أشد القبول . وإنما  
كلامنا في دفع الدلائل التي أقامها المعارض على هذين المطلوبين . ولن  
تجد نقصاً فيه إن شاء الله تعالى . فقوله ( فكون هذا الأصل في  
هذا مشتملاً ) الخ (١) دعوي لا يسمع منه لأنه مبني على الفاسد،  
والمبني على الفاسد فاسد . والقول بأن ( أصل ترك التعظيم الموجود في  
الفرع أثر في عدم الفساد الخ . ص ٢٦٤ ) وأن الوصف الزائد في  
الأصل قد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة أيضاً مبني على  
الفساد فهو فاسد بلاريب؛ على أن القول بتأثير هذا في هذا وذاك

---

(١) ووقع في النسخة المطبوعة هكذا " فكون الأصل في هذا القياس

مشتملاً " (ص ٢٦٤)

في ذلك يحتاج إلى قيام دليل عليه ، وأين ذلك ؟ وأيضاً قد نص ابن العربي " أن العلة المنصوصة لا يجوز فيها القياس أيضاً " والمعارض من أتباعه فما وجه هذا القياس من المعارض والعمل به والحكم بناء عليه ، وهو عنده من محرمات الله تعالى وإن كان القائس كاشفاً عارفاً من سادات العارفين وهو ليس بمجتهد ولا كاشف ولا عارف قطعاً .

قوله فإن لفظ الأحاديث " من ذكرت عنده " عام (١)  
الخ ( ص ٢٦٤ )

قلت : لفظة " من " عام في الأشخاص ، وهو مطلق في الأحوال والأمكنة والأزمان كما صرحوا به فلا يدل على عموم الوجوب الذي حاول المعارض إثباته . ولوسلم أنه عام فيها أيضاً فنقول : قد ذكرنا عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر صاحب " الدر النضيد " ما يدل على أن القول : بوجوبها في مطلق الصلاة خروج عن مذاهب الأئمة الأربعة ، وبه يصرح كلام النقاد من العلماء أيضاً . وقد عرفت أن الإجماع قام على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً القول بوجوبها في مطلق الصلاة كما ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم يردده لفظ حديث " الترمذى " الذي قد سبق ذكره . فلفظ الكلام في ذلك الحديث

---

(١) ووقع في المطبوعة هكذا " ومن ذكر صلى الله عليه وسلم عنده " وهو عام .

عام يشمل الصلاة أيضاً . فالحديث والإجماع قاما على أن العموم أو الإطلاق في هذه الأحاديث الشريفة ليس بمراد فلا تشمل المصلي أيضاً . ومن المعلوم أنه يستثنى من هذا العموم العارى والجالس للبول والغائط والمشغول بالجماع ونحوها أيضاً . وقد قالوا : مامن عام إلا قد خص " حتى وصل اشتهاره فيما بينهم إلى حد المثل الدائر . ألا يجوز تقييد المطلق وتخصيص العام بالإجماع والحديث المذكورين ؛ على أن القول بوجوبها في مطلق الصلاة مقابلاً بقول وجوبها في التشهد لا يدل على وجوبها عموماً فيها حتى أنه كلما ذكر اسمه فيها أو سمع اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وجب عليه الصلاة صلى الله عليه وسلم فيها ، فإن صدق المطلق يتحقق بالصلاة مرة أيضاً فيها في التشهد أو غيره سواء ذكر أو سمع اسمه الشريف فيها مرة واحدة أيضاً أو مرات معدودات ومدعى المعارض عموم الوجوب كلما ذكر أو سمع اسمه ولو في الصلاة . والأقوال العشرة التي أتى بها شيخ الإسلام في " الدر النضيد " ليس قول المعارض هذا واحداً منها . قال في " الدر النضيد " ( أستفيد من قوله تعالى " صلوا عليه " أنا مأمورون بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد اختلف العلماء في ذلك على عشرة أقوال ) انتهى . ففقتضى كلامه هذا أن قول المعارض هذا خارج عن أقوال العلماء . وقول صاحب " الدر النضيد " ( القول التاسع يجب كلما ذكر أو سمع ذكره ) لا دلالة فيه للمعارض فإن مراده كلما ذكر أو سمع ذكره في غير الصلاة بدليل عده الإمام الطحاوى وجمعاً من الحنفية

في القائلين بهذا القول التاسع فثبت بهذا أن قول المعترض هذا كما هو مخالف بالمذاهب الأربعة التي قام الإجماع على امتناع الخروج عنها كذلك هو مخالف بإجماع جميع العلماء في الأمة المرحومة أيضاً . وقد تقدم أنه مخالف بالحديث أيضاً ، على أن قول ابن حجر في هذا القول التاسع (وبه قال جمع من الحنفية وجمع من الشافعية وجمع من المالكية وبعض من الحنابلة) يدل صريحاً على أن هذا القول التاسع ليس بمذهب لأئمة المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها إجماعاً . وإيضاً كما ثبت اللفظ العام في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت العام في الأحاديث في تسميت العاطس ورد السلام أيضاً . ففي " صحيح مسلم " عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (حق للمسلم على المسلم رد السلام وتسميت العاطس) فلفظ "المسلم" بسلام التعريف عامان إذ ليس العهد فما أجاب به المعترض عن هذين العامين نجيب به في عموم الصلاة أيضاً . ومن المعلوم أن الحنفية قالوا بسنية الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة بعد التشهد في القعدة الأخيرة ، ولم يقولوا بأنها مفسدة للصلاة في أي موقع منها توجد إلا إذا نوي بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم جواب واحد من الناس فحينئذ تفسد .

قوله فلا أقل أن لا تكون من مفسدات صلاته الخ (ص ٢٦٤)

قلت : قد مر الجواب عنه مفصلاً فلا نعيده . ولا فساد في قول القائل بالفساد في صورة ما إذا قصد بها الجواب . وإنما الفساد في رأي من لم يفهم معنى كلامه . واني لأطيل العجب من قول المعترض ( وأما في جواب العاطس فيترجع فيه الفساد ص ٢٦٤ ) مع ثبوت الفاظ العموم الثابتة في الأحاديث التي ذكرنا بعضها . وما أورده المعترض من وجه الفساد بجواب العاطس في الصلاة هو مجرد رأى في مقابلة الحديث الصحيح وهو حرام بالإجماع .

وأما منع الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حال الخطبة فقال به أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه الأولياء والمحدثين والفقهاء لما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ( عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام ) ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" ( عن ثعلبة بن مالك القرظي أنهم كانوا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه يصلون يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكّت المؤذن وقام عمر سكتوا ولم يتكلم واحد ) انتهى . ولما أخرجه الإمام مالك في "موطائه" عن الزهري أنه قال ( إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ) فقوله في الأثر الأول "والكلام" بلام التعريف وليس المعهود عام كما مر . وقوله في

الأثر الثاني " واحد " بعد النفي في " لم يتكلم " وقوله " كلام " في " لا كلام " في الأثر الثالث نكرة في حيز النفي ، وهو نص في العموم ، فشملت كل كلام سواء كان من باب الذكر أو من باب الصلاة عايه صلى الله تعالى عليه وسلم أو من باب مجرد كلام الناس ولذا قالوا : يكره قراءة القرآن وتشميت العاطس والخطيب يخطب يوم الجمعة أو في العيد أو غيرها . وإيجاب الصلاة على من سمع إسمه المعطر صلى الله عليه وسلم عن الخطيب وغيره في حال الخطبة ما رأيناه في كتاب معزواً به إلى عالم معتد به من علماء الأمة المرحومة . كما أن إيجاب التشميت في تلك الحالة لم يوجد في شئ منها . وحديث ثعلبة القرظي المذكور دل على أن الصحابة كانوا يسكتون عن الصلاة حين ما سمعوا إسمه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم في الخطبة من سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه . ولو كانت واجبة أو سنة مستحبة حينئذ لأتوا بها في تلك الحال ، ولما وسعهم ترك واجب من واجبات الشريعة المطهرة أو ترك سنة من سنتها أو ترك مستحب من مستحباتها إتفاقاً وإجتماعاً عليه كرات مرات ، فحل محل الإجماع السكوتي من الصحابة على الحكم بمنع الصلاة حينئذ . ومن المعام أن مجرد قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينفه المرفوع مقدمة على القياس الشرعى لا سيما إذا ثبت عليه مثل هذا الإجماع الذى شأنه الشأن عندنا . وقد عرفت أن نفي المرفوع لهذا غير موجود ، فلا يروج في مقابلته قياسات المعارض التى لا شك في حرمتها عليه

بالإجماع ؛ على أنه قد قال الإمام النسفي في تفسيره المسمى ”بمدارك التنزيل ، والشيخ على القاري في ”حاشيته“ على ”تفسير الجلالين“ تحت قوله تعالى ”وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا“ (جمهور الصحابة على أنه في استماع المؤتم ، وقيل في استماع الخطبة ، وقيل فيهما وهو الأصح) إنتهى . فإذا كان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حينئذ مخرجا باستماع الخطبة والإنصات عنده فالمنع عنها حينئذ في وقت أن يخطب الخطيب ثابت بالقرآن ، وأثر سيدنا على وسيدنا ابن عباس وسيدنا ابن عمر وأثر الزهري ، والإجماع السكوتي الثابت من الصحابة رضي الله تعالى عنهم . ومن العجب أن المعارض قاس في مقابلة قول يعسوب هذه الأمة باب مدينة العلم سيدنا على المرتضى ، وقول يعسوب أخبار هذه الأمة سيدنا ابن عباس ، وقول من حاز في الورع والتقى مبلغاً عظيماً سيدنا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، وفي مقابلة الإجماع السكوتي من الصحابة الكرام . وإذا كان قياس المجتهد الجامع للشرائط حراماً عند المعارض فما ظنك في حرمة قياسه وهو غير مجتهد قطعاً و يقينا لا سيما في مقابلة ما ذكرنا ؛ على أن المعارض ممن قال بعصمة سيدنا على كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، (١) وقد صرح المعارض في ”دراساته“ بأن (قول واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت قول جميعهم البتة (٢) وبأن إجماعهم حجة معتبرة

(١) راجع ”الدراسات“ من ص ٢٣١ الى ص ٢٤٨

(٢) ايضاً ص ٤٥

كإجماع الصحابة (١) فما باله عدل ههنا عن ما هو قول جميعهم عنده ، وعما هو إجماع معتبر عنده . وأيضاً قد صرح المعترض تبعا لابن العربي ( بأن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون في شئ من الأحكام وغيرها إلا عنه (٢) وبأن جميع أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهداً (٣) فما باله ههنا حيث خطأ هؤلاء الصناديد من الكاشفين . والخفية رحمهم الله تعالى إستثنوا عن مسئلة المنع عن الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حين سماع إسمه الشريف في أثناء الخطبة ما إذا قرأ الخطيب آية ” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا “ (٤) وكم من واجب ومفروض خارج الصلاة يفسد الصلاة إذا وجد داخلها كتشبيت العاطس ورد السلام كما ذكرنا . وكم من مفروض يفرض فعله ولو كان الشخص في الصلاة يفسد الصلاة به أيضاً كما مر . وكم من واجب خارج الخطبة يمنع فيه حال أن يخطب الخطيب لإخلاله بواجب الانصات : وقوله ( ولقد سمعنا بعض المتجاسرين

(١) ”دراسات الليب“ ص ٣٦٤

(٢) ايضاً ص ٢٢٦

(٣) ايضاً ص ٢٢٩

(٤) ولكن يصلي السامع في نفسه كما في ”الهداية“ وقال في ”الدر المختار“ (وكذا الخطبة فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابته أو رد سلام وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية ”صلوا عليه“ فبصلي المستمع سرّاً في نفسه وينصت بلسانه عملاً بأمرى ”صلوا“ و ”انصتوا“ انتهى - النعماني



الخ (ص ٢٦٥) لا أعرف من مراده "بعض المتجاسرين" فإن كان معتداً به فيحتمل أن المعتزذ طري له سهو في سماعه عنه ، أو طرى لذلك البعض سهو في هذه المسئلة ، وعلى الأمرين التعبير عنه "ببعض المتجاسرين" مما لا ينبغي أن يصدر عن المؤمن . وإن لم يكن معتداً به فقلوله هذا مردود عليه بلاريب .

قوله وقد كانت الجمع الغفير من الصحابة الخ (ص ٢٦٥)

قلت : الصواب وهم "محبون" (١) وقد مر الجواب عن هذا القول سابقاً فلا نعيده .

قوله فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث الخ (ص ٢٦٥)

قلت : القول بفور العمل بكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فيما وجد فيه دليل الإقراض والقرينة على أنه فورى فمقبول بلاريب . وأما فيما وجد فيه دليل السنية أو الإستحباب أو الإباحة فلا . وأما فيما وجد فيه دليل الإقراض من غير قرينة على الفور فقد نقلنا فيه عن "التحرير" و "شرحيه" أنه لا يجب الفور فيه في القول الصحيح عند الحنفية

---

(١) قلت لم اقف على النسخة الخطية من "الدراسات" والتي كانت بإيدنا وقت تصحيح "الدراسات" هي النسخة القديمة المطبوعة "بلاهور" وكان وقع فيها "محبون" بالهمزة ، فصححناه في الطبع الجديدة على وفق تصحيح المصنف - التعاني

وفي قول بعض الشافعية . ولو سلمنا أن الأمر المطلق عن القرينة كما يوجب الحكم يوجب الفور أيضاً عند الكل ، فنقول : كذلك الأئمة، الأربعة وعلماء مقلديهم وعرفاءهم أخذوا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فوراً ما ألهموا وأرشدوا من الدين الخالص ، وهم مكلفون بما في وسعهم من علم الخطاب الإلهي ، وكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فوجب عليهم العمل بما أراهم الله تعالى منها لا بما رأى زيد وعمرو وبكر وإن ادعوا ما أدعوا : فمن ظن أنهم على مجرد الرأي ، وأنه على الحديث عامل به فقد خسر خسراناً مبيئاً . وهو من جزئيات ( إن بعض الظن إثم ) فإما أن يكون قول كليهما من باب العمل بالسنة ؛ أو من باب العمل بمجرد الرأي من غير فهم من كلام الشارع ، فالواجب علينا القول بالأمر الأول في الأئمة الأربعة وسائر المجتهدين . وكان عملهم على هذا دائماً حتى إذا علموا شيئاً واعتقدوه أمر الشارع كان يحرم عليهم الحالة المنتظرة في العمل . ويحرم عليهم النظر إلى أن فهم هذا وصل إلى هذا ، وفهم ذلك وصل إلى ذلك . وأما القول بأن بعض العلماء المقلدة المجتهدين في بعض المسائل قد وصل إلى هذه الرتبة العليا بنفسه فيجب عليهم العمل بما رأوه وفهموه من كلام الشارع فوراً أو بلا فور فموقوف على أنهم إذا رأوا أن قول امامهم مجرد رأى ليس له حجة من كلامه صلى الله عليه وسلم يخالف للسنة ألبتة ، وأنى ذلك ؟ وقد اختلف العلماء الكرام في لزوم تقليد المجتهد المطلق عليه في غير

تلك الصورة فالأكثر على لزوم تقليده عليه أيضاً والأقل على نفسه ، وتصرح بعض المبارات بأن ذلك الأقل المعترضة لكن دعوى المعترض أنه من أفراد بعض أولئك العلماء ، وأنه يجتهد في بعض المسائل منظور فيها .

قوله وقوله : " فسمعه يقول إجلس " الخ (ص ٢٦٥)

قلت : لأعرف للقول بأن هذا ظاهر وجهاً بل الظاهر أن المخاطب به ابن رواحه فإن القول بتخطئة مثل ابن رواحة وهو فصيح بليغ من بلغاء شعراءه صلى الله تعالى عليه وسلم في فهمه معنى كلامه صلى الله عليه وسلم مما لا يجوز أن يجترأ عليه من غير داع إليه . وأين ذلك الداعي إليه ؟ ومن المعلوم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه إلى أن يقول له هذا القول وهو خارج عن المسجد حكمة بليغة ( ١ ) فإن فعل الحكيم لا يخلو عن الحكمة . والحكم بأن ابن رواحة إعتقد أن الجلوس إفتراض على كل سامع الخ (ص ٢٦٦) في حيز المنع . لم لا يجوز أن يكون ابن رواحة ممن يقول بإفادة الأمر الندب ، أو ممن يقول بإفادته الوجوب على التراخي ، وبأن الفور مندوب فيجوز أنه امتثل بإمره ندباً أو فوراً ندباً . ومن المتبين الذي لا ريب فيه أن فعل الواجب والمندوب كلاهما من طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكما طاعته أيضاً . ومن تحقق ما ذكرنا علم فوراً أن كلام المعترض فيما بعد منظور فيه أيضاً ؛ على

(١) فاعل "دعاه"

أن الحديث لم يثبت صحته ولا حسنه من قول الحافظ الناقد .

قوله تيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم أخذ إمامه به  
الخ (ص ٧٢٦)

قلت : قد مر الكلام في هذا الحديث ، وأنه لا يستدل به  
للمعترض فيما حاول إثباته . ثم نقول : إنه لم يوجد هذا الترك  
في علماء المذاهب الأربعة ولم يثبت ذلك عليهم ، ومن ادعى  
ثبوت ذلك فيهم فليأت بينة عليه ، ولادعوى بدون البينة ، نعم  
قد وجد فيهم ما إذا تيقنوا ترك العمل بهذا الحديث لأخذ إمامهم  
بذلك الحديث الذي هو أرجح عنه أو ناسخ له عند إمامهم وعندهم  
وليس هذا باباً واحداً من الجفاء والظلم فضلاً عن أن يكون  
أبواباً منها . وهذا القدر المتيقن برئ منها ألبتة . ثم أنه لو تأمل  
المنصف في مقدمة " تعاليقنا " هذه وجد الجفاء والظلم وأبوابهما في نفس  
المعترض أشد مما في تارك العمل بالحديث الصحيح لمجرد عدم أخذ  
إمامه به وتيقن أنه أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه معاذ  
الله تعالى عن ذلك .

## الدراسة السابعة

قوله في الدراسة السابعة - يجب ترك قول مائة إمام مثلاً  
إذا كان مخالفاً الخ (ص ٢٦٧)

قلت : من المعلوم الواضح أن هذه الكلمة كلمة حق أريد بها باطل فهو نظير إستدلال الخوارج المارقة حين دعاهم على المرتضى رضى الله تعالى عنه - الذى هو الإمام الحق بعد الخلفاء الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم- إلى طاعته فإن طاعته طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم ، فادعوا أنه لا يجوز لهم طاعته وتحرم ، واستدلوا على دعواهم الحبيثة بقوله تعالى ( إن الحكم إلا لله ) فقال سيدنا على رضى الله تعالى عنه رداً عليهم وقدحاً فيهم- وهم أحق بذلك- ” كلمة حق أريد بها باطل “ والله الذى لا اله إلا هو نحن لانحكم على كلمة المعارض إلا بمثله . فنقول : مجرد قول آلاف أو مئات آلاف من الأئمة إذا لم يصلوا حيد الإجماع يجب تركه ، حتماً إذا كان مخالفاً لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه . ولقد قال سيدنا الإمام حسين - فلذة كبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين ترأى الجمعان فى ” كربلاء “ وبكت أخته المطهرة زينب رضى الله تعالى عنها لما خنقته من العبرة والإعتبار - لأخته تلك ( إصبري واعلمي أن أبى خير منى ، وأبى خير منى ، وأخى خير منى ولى ولهم واكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه واسلم أسوة حسنة ) إنتهى . وكذلك جميع الصحابة وسائر الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت رضى الله تعالى عنهم والتابعين بإحسان ومن بعد هم إلى يوم القيامة لهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . وهذه فائدة قول سيدنا الحسين رضى الله تعالى

عنه "ولكل مسلم" فمن ادعى بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أنه متبوع حقيقة دون ارسول صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، أليس قد سمعنا الحديث الصحيح الدال دلالة بينة على أن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام - مع أنه نبي مرسل من أولى العزم جامع للمراق التي لا تعد ولا تحصى - حين ينزل من السماء ويظهر على الأرض في آخر الزمان لا يجوز له إلا إقتداء سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فما ظنك بغيره ! ولو صحايبا أو من الخلفاء الراشدين أو من أهل البيت أو من أئمتهم أو مهدي آخر الزمان لكن الشأن في تحقق هذه الصورة . وأنى هي ؟ ولقد قال عز من قائل ( ولقد أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لمامعكم لتؤمنن به ولتنصرنه ) فقلوه ( وجدنا حديثاً خالفه الأئمة الأربعة الخ ص ٢٦٧ ) مبنى على محض الفرض كما اعترف به المعارض فيها بعد ، فلا اعتراض عليهم به . ولا إعتراض عليه أيضاً .

نعم قد حكم العلماء الأعلام بأنه إذا خالف خبر الواحد الإجماع يقدم الإجماع عليه في العمل وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم ( ' تجتمع أمتي على الضلالة ) ولسائر الدلائل الدالة على أن الإجماع قطعي ولم يحكموا بوجوب تقديم الإجماع القطعي عليه بمجرد رأيهم ، فهل هذا إلا من باب ترك النص النص حقيقة ! ولا ضير فيه . ولو فرض أن الأئمة الأربعة إتفقوا في موضع على خلاف

الحديث الظني الصحيح وليس معهم من كتاب الله تعالى والسنة والإجماع شئ. ففقتضى قولهم بتقديم الإجماع على خبر الواحد أن يقال: في تلك الصورة المفروضة إنه لما قام الإجماع على امتناع الخروج عن مذاهب الأئمة الأربعة وجب العمل بقولهم دون ذلك الحديث الظني لعارض هذا الإجماع فقط . لا لأن القائل بذلك القول الأئمة الأربعة . فكان على المعارض أن يخص الإجماع من هذا العموم قال مولانا أخى زاده في "حاشية شرح الوقاية" في أول "كتاب الصوم" (إن الإجماع المنقول بطريق التواتر يفيد الفرض الاعتقادي ، وأن الإجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية) إنتهى محصل كلامه رحمه الله الله تعالى .

قوله ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه الخ (ص ٢٦٨)

قلت: قد قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم (إن السلف إذا ردوا حديث مجهول الحال والعين لا يجوز العمل به إذا خالف القياس لأنهم لا يتهمون برد الحديث الصحيح فإتفاقهم على الرد حينئذ دليل على اتهامه في الراوية ، وسموه منكراً كحديث فاطمة بنت قيس "أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة" وهو في "صحيح مسلم" وغيره رده عمر رضي الله تعالى عنه) إنتهى . وأيضاً

قال في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويرجح ما عمل به الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم على ما ليس كذلك) انتهى . وقال القدوة الشيخ عبد الله بن سالم البصري في "شرحه" على "صحيح البخاري" والعلامة الزرقاني في "شرحه" على "موطأ الإمام مالك" (إنه قال مالك : رحمه الله تعالى إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان ، وبلغنا أن الشيخين رضي الله تعالى عنهما عملاً بأحدهما وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به) إنتهى . وقال الحافظ أبو داود السجستاني في "سننه" (قال أبو داود : وإذا تنازع الخبران عنه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) إنتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" والعلامة السيد أمين محمد في "التيسير شرح التحرير" أيضاً (إن إجماع أهل المدينة على العموم - وهو رأى أكثر المغاربة ، وذكر الحاجب . أنه الصحيح قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه - يفيد القطع . ونقل السبكي عن أكثر المغاربة أنه ليس بقطعي بل ظني يقدم على خبر الواحد والقياس) إنتهى . وإذا كان إجماع أهل المدينة وجب تقديمه على خبر الواحد وهو ظني فكيف إذا كان قطعياً عند من قال بأنه إجماع معتبر ! وقال ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والحق أن مقتضى دليل كل من القول بحجية إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وحجية الشيخين فقط ،



الخجيجة الظنية ) إنتهى - أى فهو كإجماع أهل المدينة ظنياً  
مقدم على خبر الواحد على قول من قال : بأنها إجماع معتبر -  
ومنه ما سيورده المعترض من كلام الإمام الترمذى رحمه الله تعالى ،  
وقد سبق من كلام المعترض فى " الدراسات " ( أن قول واحد  
من الأئمة الإثنى عشر من أهل البيت قول سائرهم ( ص ٤٥ )  
وإن لم يثبت عن سائرهم ( وأن إجماعهم إجماع معتبر (١) فلزم من  
هذا القول بأن قول كل واحد منهم مقدم على خبر الواحد  
أيضاً ، لا لكونه قول واحد منهم بل لكونه قولاً إجماعياً عنهم  
عنده .

فهذه العبارات مع ما ذكرنا تدل على أن الحديث وإن كان  
محكوماً عليه بالصحة أو الحسن من نقاد الحديث بل وإن كان  
من أحاديث " الصحيحين " أو أحدهما قد يترك العمل به لرد  
السلف له أو لعمل الشيخين على حديث آخر يخالف ذلك الحديث  
ظاهراً ، أو لعمل الصحابة على حديث آخر يخالفه (٢) وعلى

---

(١) " دراسات اللبيب " ص ٢٨٧

(٢) قال شيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه الأصولى المتكلم المورخ أعلم أهل  
عصره بالرجال مولانا محمود حسن خان التونكى فى " معجم المصنفين " ما نصه .

" القول الجامع فى الفروع "

لاريب فى ان القرن الاول عهد الصحابة والتابعين المحمود المدوح بالخير  
والتقوى لم يدون فيه شئ من دواوين السنة والفروع المستنبطة منها .  
وانما كان حملة السنة من علماء الصحابة وائمة التابعين يحفظون السنة  
فى صدورهم ويتفقهون بما رزقهم الله سبحانه من التاسى والاقتداء بالرسالة ،

أن مالكا يقول بتقديم إجماع أهل المدينة على خبر الواحد الصحيح قطعياً كان ذلك الإجماع أوطناً عنده . والمعارض أيضاً

وكان سائر الناس يستنون بهم ويرجعون اليهم في الفتيا في الفروع ، وكان جماعة السلف من علماء الصحابة وفقهاء التابعين قد انتشروا في اقطار الممالك والامصار بانتشار الاسلام ، وبتبليغهم واستئانهم كانت سائر امه الاسلام يتعاملون في امر الشرع .

وله انقراض هذا القرن وجاء القرن الثاني ونشأت الائمة على ما ورد " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله " استنوا بسنتهم وعملوا بتعاليمهم لما انهم هدوا الى ذلك بنص الشرع انه هو سبيل المؤمنين وانه الصراط المستقيم فما لم يؤثر فيه عن السلف جاهيرهم خلاف لم يختلفوا فيه قط ، لما نهوا عن الشذوذ " بمن شذ شذ " ولا نهم امروا باتباعهم باحسان وكان العدول عنه اتباع غير سبيل المؤمنين . وما ورد فيه الخلاف للسلف لكون الامر واسعا كقوله صلى الله عليه وسلم " احسنت ولا حرج " لكل من المقدم والمؤخر في الحلق والذبح أو لغيره من الوجوه اجتهد فيه ائمتهم .

فاما ائمة اوائل القرن الثاني فسلوكوا مسلك التعامل وانتقدوا الاختلاف به . فائمة الحجاز ومنهم الامام مالك رحمه الله اخذوا بتعامل بلادهم وهذا معنى قول الامام رحمه الله تعالى " ان تعامل المدينة حجة " يعني في الاخبار الخلافية ، وعلى هذا دونت فروع المدونة في مذهبه ، وكذا سائر ائمة الحجاز ممن وافقه في المسلك لما كان ما شاهدوه من عمل العاملين قريب العهد المشهود له بالخير والتقوى والعلم .

وكذا ائمة العراق من اول هذا القرن كابن ابي ليلى وابن شبرمة من شيوخ سفيان الثوري ، وكذا الثوري ومن قارنهم من اهل القرن وائمة فقهاءهم اخذوا بما شاهدوا من تعامل ائمة العراق وسلفهم وآثروا على الاخبار والاثار الافاقية لما كان اصل هذا العمل من تبليغ ابن مسعود وعلى وغيرهما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتعليم اتباعهم كما سود وعلمته من اصحاب العراق . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ارسل ابن مسعود رضي الله عنه الى العراق ليعلم اهل العراق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يؤثر عن عمر رضي الله عنه ومن

قائل بتصويب قول مالك هذا كما اعترف به في "الدراسات" وصرح به (١) وعلى أن المعارض قائل بتقديم إجماع أهل المدينة وإجماع الأئمة الإثني عشر على خبر الواحد الصحيح (٢) . فكانهم عدوا الإجماع على خلافة دليلاً على تحقق العلة الخفية في خبر الواحد ذلك ، وإلا لم يجوز لأحد مخالفة الحديث الصحيح الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم وهو المتبوع للكل في الكل حقيقة وظاهراً أصلاً ، وبه صرحت عبارة "التحرير" و "شرحيه" التي قدمناها فلا يصح القول بأنه ( ليس أحد من

قارنه من الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على أن هذا التعاميل يخالف السنة الى أن توارثوا عليه التعاميل مع اختلافهم واختلافهم من العراق الى الحجاز ومن الحجاز الى العراق فعلى هذا التعاميل دون فقه العراق .

ولما كان النقد في الخلافات في صدر القرن الأول بالعمل قلما تطرق الاختلاف في فقه المدينة وفقه العراق في هذا العهد ثم تقادم العهد وتطرق الاختلاف في التعاميل وتداخلت الاخبار والآثار البلدية والافاقية وجمعت الاخبار والآثار ودونت المدونات وتكاثرت وسائط الروايات وتشعبت الاسانيد وتعارضت الاراء فلم يجدوا لهم سبيلاً الا بالكشف من احوال الرجال وسلوكوا سلك النقد باحوال الرواة فعلى هذا التنقيد تدور الصحة للعمل في المدونات التي دونت في القرن الثالث ، وربما وقع التعارض في الصحة وعمل السلف وتباينت فروع الفقه قديماً وحديثاً فلهذا الذي ذكرناه هو اصل الاسباب التي وقع بها الاختلاف في القديم والحديث بعده انتهى ( ج - ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ طبع بيروت عام ١٣٤٤ )

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٧٤

(٢) ايضاً ص ٢٣٤ و ٢٣٥

المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه الخ (ص ٢٦٨) على العموم .

قوله حتى إذا لم يأخذ به أجلة النجوم منهم الخ (ص ٢٧٠)  
قلت : قد ذكرنا من عبارات " التحرير " و " شرحيه " وقول الإمام مالك والحافظ أبي داود واعترافات المعارض ما يهدم هذه الكلية . ولا يرد على الإمام الترمذي إشكال راعتراض بسوء الأدب إلى حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله " ولم يأخذ به أهل العلم أو بعض أهل العلم " بعد إيراد الحديث المرفوع في " سننه " وحكمه عليه بالصحة أو الحسن ، فإنه إخبار منه رحمه الله تعالى بما ثبت في الواقع . وليس في ذلك شئ من سوء الأدب ولو قطميراً . وليس هذا الإخبار منه الحكيم بكون مجرد القول معارضاً بالحديث الصحيح أو الحسن فإن تمامه موقوف على أن لا يكون لأهل العلم أو لبعضهم فيما قالوا حجة من الكتاب أو الحديث أو الإجماع . وليس الأمر كذلك فإنهم تمسكوا أيضاً بذيله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته واقتدوا به إقتداء حسناً . (١) وأما نقض هذا الفعل الصادر من الإمام الترمذي ظهر المعارض ومن وافقه على ما حاول إثباته فلأنه خبر الحق والحق مر ينقض الظاهر .

---

(١) قلت وبه صرح حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر المالكي في كتابه " جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله " حيث قال رحمه الله :

ولم يدر المعترض معنى قول الشيخ ولى الله رحمه الله تعالى فإن معنى قوله أنه ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد على كل واحد من الأئمة الأربعة بحيث لا يكون قول ذلك الواحد منهم إلا مجرد رأي مخالف بالحديث ، فهذا شاهد صدق لما أسسنا في "تعليلاتنا" هذه . وليس معنى كلامه ما فهمه المعترض من أن نفيه هذا راجع إلى القول الصادر عن جميعهم فقط . فكما أن المعترض قال ههنا (والأمر على ما قال سلمه الله تعالى (١) الخ ص ٢٧٣) بناء على ما فهمه من كلامه كذلك نقول : والأمر كما قال رحمه الله تعالى بنأى على ما فهمناه من كلامه .

قوله "أو رأيت ما كتب بعض من المعاصرين الخ  
(ص ٢٧٣)

قلت : لعل المعترض أراد "بعض من المعاصرين" شيخه

"ليس لأحد من علماء الأمة" يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرد، دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ولزمه الفسق"

(ج - ٢ ص ١٤٨ طبع المنيرية بمصر)

(١) ووقع في المطبوعة ههنا "رحمه الله" بدل سلمه الله ، والصحيح ما ذكره المؤلف .

في الحديث وعلومه (١) و "بعض المولعين" يحمل الحديث نفسه ، وكل منهما مما لا ينبغي فإن التعبير عن الشيخ في الحديث وعلومه "بعض المعاصرين" لا ينبغي أن يصدر من مثله ، وكذا التعبير الثاني فإنه يشعر بأنه مولع بالعمل بالحديث دون غيره . ونحن نقول : على ما علمنا أن الأئمة الأربعة ومقلديهم العلماء والعرفاء ومن تبعهم بإحسان وشيوخه المذكور كلهم مولعون بعمل الحديث أيضا ، ف سبحانه الله ما أعظم شأنهم . ومن تأمل في مقدمة "تعاليقنا" هذه وجد هذه الدعوى من المعترض في نفسه غير مسلمة .

وقوله ( ممن قضى نحبه ووجد الله الخ ص ٢٧٣ ) إن أراد فيه أنه بيان لبعض المولعين بعمل الحديث كما هو الظاهر المترائي من كلامه فقلوبه بعد ( وأين الزمان من مثله ص ٢٧٣ ) إطراء

---

(١) قلت : يريد به المؤلف أباه الشيخ الإمام مفيد السند ومحدثها العالم الرباني العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور السندی . قال ابن المؤلف الشيخ ابراهيم السندی في " القسطاس المستقيم في الجواب عما وقع للفاضل المخدوم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول السقيم ، - والنسخة الخطية من هذا الكتاب محفوظة في خزانة الكتب بمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشي - مانصه " ومن عاصروه كان من قد اخذ المخدوم المعترض وبعض علماء الحرمين الشريفين عنه علوم الحديث ، وقد كان حائزا للصحاح الست والمسندات وكتب الاطراف والطبقات وعلوم معرفته الرجال ، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها " اطراف البخاري " له ، وكان من اكابر الحنفية في عصره ايضا . وهو جدي وابو العارف المحدث العالم العامل الحاشم الشيخ المخدوم محمد هاشم رحمه الرب الدائم " ٥٨ ( ص ٢٨ )

منه لنفسه خارج عن حدود الشريعة وهو حرام ، وان أراد فيه ، أنه بيان لبعض من المعاصرين فدعاه هذا له بعد أن عده من التاركين للعمل بالحديث والملتزمين مذهباً معيناً ، ومن ارتكب محرمات كثيرة ذكرها في " دراساته " ومن التابعين لأبي حنيفة دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن أشرك وأتى بالشنوية محارم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على زعمه الفاسد فهو أيضاً إتيان منه بالحرام المنكر عنده . وكيف يكون شيخه الذي رباه في الحديث وعلومه تربية حسنة عنده مستحقاً لأن يدعى له بمثل هذا الدعاء الذي أوله ( زاد الله في المسلمين من بعده من أمثاله الخ ص ٢٧٣ ) على أن قوله : وأين الزمان من مثله . يأبى إباء بينا عن إرادة المعارض هذا الإحتمال الثاني في قوله هذا .

قوله فلان فلانا هو شيخ شيخ هذا المعاصر الخ (ص ٢٧٤)

قلت : لما صرح المعارض أولاً بأن ( وجود مثل هذا الحديث الصحيح يقل قلة تضاهي فقد الكنى ص ٢٧٣ ) وسلمه أيضاً ثانياً بقوله ( إن الأمر على ما قال الشيخ ولي الله الهندي ص ٢٧٣ على ما فهم من كلامه . وثالثاً بقوله ( إن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالإمتناع العادي ص ٢٧٤ ) كيف يصح منه دعوي أن شيخ شيخ المعاصر وجد حديثاً صحيحاً منصوباً فيما عمل به على خلاف الأئمة الأربعة . فإعتراض

المعاصر ولو على شيخ شيخه . الأقدم في عصره أوالمعترض في محامه لكونه تيقن أن هذا الخلاف منه يخاف الأئمة الأربعة . ولقد سمعنا عن بعض من يعتد بقوله ” إن شيخ الشيخ وان كان يدعى أنه عامل بالحديث لكن إلترزم على نفسه أنه لا يخرج عن جميع المذاهب الأربعة “ والمقاد بقوله ( إن كان تمسكه فيها يخالف الأئمة الأربعة ص ٢٧٤ ) من الشك فلإنما هو عائد إلى وجود الحديث الصحيح المنصوص فيما عمل به شيخ الشيخ عنده لا إلى أصل وجدان هذا الأمر في الشريعة . والعجب العجيب أن المعترض قد اعترض في هذه ” الدراسات “ إعتراضات على مشائخه في الطريقة وعلوم الشريعة ومنهم شيخه في الحديث وعلومه ، وعلى مشائخ مشائخه العالية والنازلة ، ومنهم العرفاء السرهندية وأتباعهم ، وعلى آباءه منهم أبوه العالم الكامل (١) حتى جعلهم تاركى الواجب مرتكبى الحرام متبعى إمامهم دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن اشرك وأتى بالثنوية والتزم مذهبا معينا وترك العمل بالحديث ؛ بل إعتراضاته هذه ليست بمقصورة على هؤلاء ؛ بل جعل جميع

---

(١) قلت هو الشيخ محمد امين بن طالب الله التوى السندى . كان أصله من ” والى “ موضع من مضافات ” روباه “ و ” بت بارن “ من ارض السند ثم انتقل الى ” تنه “ واقام بها ، وهو من ” لاكمهادل “ قبيلة من قبائل السند ، ترجم له على شير قانع فى كتابه ” تحفه الكرام “ فقال : كان فى الفضل اشهر زمانه . وقال ابن المؤلف الشيخ ابراهيم فى ” القسطاس المستقيم “ ( محمد امين الدل كان عالما متبحرا حنفيا )  
النعمانى



مقلدي الأئمة الأربعة وملتزمي مذهب واحد منهم - ولومن العرفاء بالله تعالى أوالمحدثين أوالفقهاء الأصوليين والفروعيين - كذلك بناء على وهم فاسد وزعم كاسد أخذ بمجامع قلبه أخذاً شديداً وليس الاكبيت العنكبوت وهذا أكيداً كما تقدم ؛ على أن القول بوجودان شيخ الشيخ حديثاً كذلك مبنى عند المعارض على حسن الظن إليه وقد سبق من المعارض كرات مرات التشديد التام والقدح العام فيمن ظن بمثل هذا الظن وإولى الأئمة الأربعة ورد به الحديث الصحيح ، فيكذلك من ظن هذا الظن ورد به قول الأئمة الأربعة جميعهم بعد ما انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة يستحق به ذاك التشديد والقدح . فلانكن أبها العاقل لظنه هذا سمياً ولا به أنيساً . فقلوه ( فهو على بينة من ربه ص ٢٧٤ ) من أعجب الأقوال حيث جوز المعارض مثل هذا الظن في شيخ الشيخ وحرمة في الأئمة الأربعة . وعندنا مثل هذا الظن حرام مطلقاً ولو في أهل الكشف العرفاء بالله تعالى . ومن كان عنده ذلك الحديث الموصوف بما ذكره المعارض الذي تمسك به شيخ شيخ المعاصر في خلاف جميع الأئمة الأربعة فليأت به . وأيضاً قد ذكرنا سابقاً أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع ، وقد تحقق فيما تقدم أيضاً أن الإجماع مقدم على خبر الواحد عملاً ، وأنه دليل على نسخه فلائناص للخارج عن المذاهب الأربعة ولاخلاص عن خرق الإجماع . ومن العجب العجائب أيضاً أن المعارض قد اعترض في "الدراسات" على الأئمة الأربعة ومقلديهم من الأولياء والمحدثين والفقهاء

ومنهم مشائخوه في الظاهر والباطن ومشائخوا مشائخيه فيها وفيهم أبوه الذي هذبه ورباه وعلمه علوما كثيرة ولا يجد بذلك نفسه موردًا للإعراضات ، ووجد المعاصر الذي هو شيخه في الحديث وعلومه باعتراضه هذا على المعترض فقط أو على شيخ الشيخ معه محلاً للإعراض والإيراد عليه ، فبما لله أن الإنصاف خير الأوصاف ؟

قوله وهو عندنا إن شاء الله تعالى على بينة من ربه  
الخ ( ص ٢٧٤ )

قلت : هيهات هيهات إذا كان حسن الظن إلى مثل هذا العالم الكامل يجر إلى ترك الإجماع ويجوزه وإن علمه فما المانع عن تجويز مثله إلى الأئمة الأربعة ومقلديهم إذا كان قول واحد منهم مخالفاً للحديث الصحيح ولم نجد له شهادة منه أصلاً ، ونحن لانقوا بكتيها كما مر .

قوله وليس فيهم من ذكره بنجر ( ص ٢٧٧ )

قلت : قد ذكر الحافظ في " تهذيب التهذيب " ( قال أحمد : متروك الحديث له حديث واحد حسن في الثوم - وقال - ذكره ابن حبان في الثقات ) إنتهى . ومعلوم أن حسن ذلك الحديث الواحد موقوف على حسن حال راويه ، فعرف بقول أحمد هذا أن حنشا لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، فحديثه

هذا أيضا كذلك . والحسن قد يترجح بتراجيح آخر فيه على الحديث الصحيح ، لاسيما وقد ذكر ابن حبان حنشا في الثقات كأمير . والعجب من المعارض حيث ذكر عبارة " تهذيب التهذيب " وأسقط منها هاتين العبارتين . وأعجب من هذا أنه قال . وليس فيهم من ذكره بخير ؛ على أن رواية حنش هذه تقول بحديث " الصحيحين " عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : مارأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغروقتها إلا بجمع - أي مزدلفة - فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - يعني غامس بها فكانت قبل وقتها المعتاد - قال ابن الهمام في " فتحه " ( وكأنه ترك جمع عرفة لشهرته ) انتهى . أو لأن المخاطب كان جمع عرفة معهوداً معلوماً عنده فلذا لم يتعرض له (١)

قوله فلا معارضة بين الحديثين مع صحة أحدهما (ص ٢٧٧)

قلت : قد ذكر الإمام النووي في " شرح صحيح مسلم " ( وقال الترمذى في آخر " كتابه " وليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس في

---

(١) قلت : وجاء في روايته " النسائي " ذكر جمع عرفة أيضاً فقال في " باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة " ( أخبرنا إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبه عن سليمان عن عبارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الصلوات لوقتها إلا بجمع وعرفات ١ هـ - النعماني

الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة ) انتهى فلعل الإمام الترمذى وذن قول من قال : إن الإمام أحمد بن حنبل قال بالجمع بعذر المرض أو نحوه من الأعذار وإن أورد قوله هذا أولاً في " سنته " فهذا من باب توهين قول بعد إirاده ، ولا بدع في ذلك ثم نقول : لعل المعارض صدر عنه هذا الكلام ههنا وفيها قبل سهواً إذ ليس كلام الإمام الترمذى في المعارضة وإنما هو في صدد بيان أن العلماء تركوا العمل بهذا الحديث الصحيح ظاهراً لما وجدوا فيه من علة خفية قاذحة ، وأنهم عملوا بحديث حنش وإن كان ضعيفاً بحسب الظاهر ، فأفاد أن عمل العلماء على خلاف الحديث الصحيح ظاهراً يستلزم وجود علة خفية قاذحة فيه وإن لم ندركها ، فلا بأس فقد أدركها الراسخون في العلم فلا يجب العمل به . وأفاد أيضاً أن عملهم على وفق الحديث الضعيف بوجوب قوة فيه فتخرجه من الضعف إلى القوة بحيث يجب العمل به (١) وكيف ينكر هذا من يقول : إن كل كاشف وكل شارف قد يصحح

---

( ١ ) قلت : قال الإمام السيوطى في " التعقبات على الموضوعات " بعد ذكره حديث حنش هذا مانعه : أخرجه " الترمذى " وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم . فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله ( ص ١٢ طبع لكتاوى بالهند )

وقد بسطنا القول في هذا الباب فيما كتبنا على " الدراسات " فليراجع إليها ، محمد عبد الرشيد النعماني

حديثاً حكم عليه حفاظ الحديث بالوضع ، وقد يحكم بوضع حديث حكموا عليه بالصحة ! أليس في العلماء المذكورين عارف وكاشف أصلاً ؟ فالحق أن يقال إن هذا التطويل من المعارض تطويل بلا طائل . وإذا لم تجمع العلماء بين الحديثين وعملوا بأحدهما فالقول بهذا الجمع أو الوقفة في الحكم خروج عن الإجماع . وليس هذا من قبيل عد المعارضة من علل الحديث بل من قبيل عدم عمل العلماء على خلافه من علة ؛ على أن العمل بما ترجح بعد وجود المرجح يجعل الحديث وإن صح غير معمول به ، ويسمى نسخاً إجتهادياً ولا يجعله معلولاً . وليس في كلام الإمام الترمذي ما يصرح بالحكم بالمعلولية ، وإنما صرح فيه بعدم المعلولية - وشتان ما بينهما - نعم في كلامه إشارات هي كالتصريح إلى ما ذكرنا أولاً . وهذا الجمع من مثل المعارض إبداء قول جديد لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف . فلا يجوز لأحد الالتفات إليه لكونه خلاف الإجماع ؛ على أن هذا الجمع رأى منه ولا يجب على أحد بل لا يجوز لأحد إتباع مجرد رأي مثله عند أحد . ومن العجب العجيب تسمية المعارض هذا الجمع الناشئ عن مجرد الرأي عملاً بالحديث ، وتسمية الجمع المنقول عن الحنفية الأعلام في الأحاديث الشريفة المتعارضة ظاهراً رأياً على خلاف الأحاديث وتركاً للعمل بها .

قوله فحديث القول محرم لجمع صلاتين الخ (ص ٢٧٨)

قلت : حديث القول عام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأمكنة والأحوال أو عام فيها على ما صرحوا به ، وقد اعترض بهذا فيما قبل في الكلام على حديث " من ذكرت عنده فلم يصل على " فقواه ( الوجه الأول قوله " من جمع بين الصلاتين الخ ص ٢٧٨ ) منظوريه . ثم نقول : حمل الحديثين على هذا الجمع وعده من باب العمل بالحديث وهو رأى عندى منه غير واقع في محله فلا يعبأ به ، فيجب حمل الحديثين على ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) لاسيما وآبئة ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) والأحاديث الشهيرة في إمامة جبرئيل عليه السلام ، وحديث ابن مسعود الكائن في " الصحيحين " لا تقتضي ظواهرها إلا هذا الحمل . ثم إنه قد ثبت بحديث غلبة الحرام على الحلال ، وبما بنى عليه من الدليل العقلي أن الحديث القولى الذى هو العام متراخ عن الحديث الفعلى الخاص فيجب أن يقال : بأن العام نسخ هذا الخاص ؛ على أنه يجوز أن يحمل الحديث الفعلى على تخصيصه صلى الله تعالى عليه وسلم به ، والحديث القولى ليس إلا تشريعاً منه صلى الله تعالى عليه وسلم لأئمة المرزية ، فما المانع عن هذا الجمع ؟ وقد صرح العلماء بأن الحديث القولى أرجح من الحديث الفعلى لهذا . وأيضاً القول بهذا الجمع يردده قوله تعالى ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) فترجيح هذا الجمع العندى على الجمع الذى دل عليه الآية والأحاديث الصحيحة

ترجيح بلا مرجح ممن لا يعتد بمجرد قوله ، وقد سبق أن المعارض قائل بوجوب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف أيضاً .

قوله فالمعنى من جمع بين صلاتين الفائتة والوقتية الخ  
( ص ٢٧٨ )

قلت : ليس هذا معنى لفظ الجمع الظاهري ، وقد حرم المعارض فيما قبل ترك العمل بظاهر الحديث . ثم إن حمل المعارض لفظ الجمع على هذا المعنى الغير الظاهر وعده من باب العمل بالحديث ، وعده حمل الجنبية لفظ "الجمع" في الأحاديث الفعلية الدالة على جواز الجمع على معنى أداء الأولى في آخر وقتها وأداء الثانية في أول وقتها - وهذا أيضاً معنى ظاهر للفظ "الجمع" - وعده الجمع الذي نقلنا من حمل حديث ابن عباس على خصوصه صلى الله تعالى عليه وسلم به خروجاً عن العمل بالحديث وتركاً للعمل به من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فلا يبقى في حد الكراهة أو الحرمة إلا جمع من اتخذه  
عادة الخ ( ص ٢٧٩ )

قلت : مفاد كلامه هذا أن الجمع في هاتين الصورتين إما كراهة أو حرام فيجب أو يفترض الإجتنب عنه وفي غيرهما ليس بحرام ولا مكروه بل هو إما جائز أو سنة . وهذا المذهب الملقب

من هذين الأمرين خلاف الإجماع . فلا يجوز أن يصغى إلى هذا الجمع المخالف للإجماع . والخروج من الخلاف مستحب أيضاً ؟ فكيف يكون سنة أو جائزاً بلا كراهة تنزيهية ! لا سيما والخلاف بينهم في حرمة شئ وجوازه أوسنته . والعجب أن المعارض ظن أن هذا الجمع أقرب وجوه الجمع ولم يقل بهذا القول أحد فهو خلاف الإجماع . ومن ادعى أن هذا القول لفلان من العلماء فليأت بيئته عليه .

**قوله** وهذا الكلام كله على التزل الخ (ص ٢٧٩)

**قلت :** أو على التحقيق على ما صرح به ابن حبان وقد ذكرنا قوله قبل . وقد عرفت أيضاً أن حديث حنش حسن على ما قال الإمام أحمد .

**قوله** وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به الخ (ص ٢٨٠)

**قلت :** جعل هذا من باب مفهوم الموافقه أو مفهوم المخالفة غير صحيح إذ الحصر ” بما “ و ” إلا “ منطوق صريح في المقصود لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا . أليس كلمة التوحيد ينطق بنفى كل إله سوى الله تعالى . فإذا تعارض المنطوقان بعد ما سلمنا أن لفظ الجمع منطوق في المعنى الذى ذكره المعارض كان جمع الطحاوى أحسن شئ في الجمع ، وكلا المعنيين معنى ظاهر للفظ الجمع فجواب الإمام العيني للقسطاني تسليمى لا تحقيقى .



قوله وكتب أصولهم تشهد بإطلاق إعتبار ذلك الخ  
(ص ٢٨٠)

قلت: ليس في كتب أصولنا ما يشهد بإطلاق إعتبار  
المفهوم أو إطلاق عدم إعتباره بل قد صرح العلامة القهستاني  
في "شرح النقاية" في "كتاب الطهارة" والسيد الحموي في  
"حاشيته" على "الأشباه" في "كتاب القضاء والشهادات  
والدعوى" (أن مفهوم الموافقة مفهوم معتبر بلا خلاف) إنتهى. فانطبق  
كلامهما على كلام العيني ههنا ؛ على أن الإمام العيني من عمدة  
أصحاب الأصول والفروع في مذهبنا ، فكلامه فقط أيضاً حجة  
لنا في مسئلتنا أصلية كانت أو فرعية ، وبرد بقوله قول من  
نقل عن إمامنا خلاف ما نقله عنه ، وهو ليس من أصحابنا ومن  
المطلعين على أصولنا وفروعنا كمال الإطلاع . فمنع الإمام  
العيني بناء على أنه من باب دلالة المفهوم صحيح ليس بمجرد عن  
السند . ثم إنه قال في "التيسير شرح التحرير" في بحث "مفهوم  
المخالفة" (والقائل بمفهوم الصفة - أي ونحوها - الشافعي  
وأحمد والأشعري وكثير من العلماء ، ونفاه أبو حنيفة وابن  
شريح وإمام الحرمين والقاضي أبو بكر والغزالي إنتهى) . وقال  
في "فصول البدائع" (وقول مالك كقول الشافعي) إنتهى ولم ينقلوا  
إختلافاً في إعتبار مفهوم الموافقة والمقام مقام البيان . فدل هذا  
أيضاً بظاهره على أن مفهوم الموافقة معتبر عند جميعهم وعلى

أن مفهوم المخالفة معتبر على الاختلاف الذي مر ذكره . ولا يمكن أن يقال إنه يجوز أن يكون مفهوم المخالفة معتبراً عند من قال به وأن لا يكون مفهوم الموافقة معتبراً عنده .

قوله والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير الخ

( ص ٢٨٠ )

قلت : في كلامه هذا إشارة إلى أن جواب القسطلاني ليس بحقيق بالتحقيق عند ذلك الفقير ، فالحمد لله تعالى الذي أظهر الحق على لسان المعارض وإن كان يتحرز عنه غاية التحرز . ولفظ حديث ابن مسعود في ” الصحيحين ” و ” سنن أبي داود والنسائي ” هكذا ( عن ابن مسعود قال : ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها ) ولفظ مسلم ( ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتنا إلا صلاتين الخ ) فهذا يفيد أن المراد بصلاتين ههنا صلاة المغرب وصلاة الفجر من الغد ، لكن في إرجاع الحصر فيه إلى ما ذكره المعارض بعد نظر سبجي ذكره . وقال شارح ” مواهب الرحمن ” في شرحه عليه المسمى ” بالبرهان ” والشيخ على القارى في ” شرح النقاية ” - وهما من الحنابلة الكرام - ( ولفظ حديث ابن مسعود هكذا قال ابن مسعود : والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع متفق عليه ) انتهى . فهذا الحديث يدل على قلع توجيه المعارض من أصله . فهذا الجمع من المعارض لا يكاد أن يكون مقبولاً فضلاً عن أن يكون حقيقاً بالتحقيق ، والله تعالى ولي التوفيق .

قوله فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة  
الفجر الخ ( ص ٢٨١ )

قلت : حل الحصر في حديث ابن مسعود على هذا غير صحيح لما مر ؛ على أنه وجه يجر إلى أن يحمل الحديث على غير الظاهر فمن المعلوم أن النكرة في حيز النفي تفسد العموم ، وقد أقر المعارض مرات متعددة أن ترك ظاهر الحديث حرام وإخلال بواجب العمل بالحديث . ثم إنه قد أفاد حديث ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) وما استدلل به عليه أن هذا النص العام متأخر عن ذلك النص الخاص المبيح فيجب العمل بالمحرم دون المبيح . وإن قام المعارض يقول إن أحاديث الجمع الفعلية الثابتة في السفر أوفى الحضر أيضاً قرينة على ترك ظاهر حديث ابن مسعود فتقول : ” الجمع ” لفظ محتمل لكلا المعنيين على السواء فلا قرينة . ولو سلمنا أنه ظاهر أونص في المعنى الذي قال به الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . فنقول : ظاهر حديث ابن مسعود قرينة على أن يحمل لفظ الجمع في تلك الأحاديث على المعنى الذي قال به الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن فرضنا

أنه مجرد تأويل وصرف للفظ عن ظاهره ، لا سيما والآيتان  
القرآنيتان أيضاً توجبان ذلك ، فلم يبق الترجيح بين الطرفين إلا بالرأى ،  
فلا يلزم على الحنفية مخالفة الحديث الصحيح كما لا يلزم ذلك  
على الطرف الثاني . نعم يلزم عليهم مخالفة للرأى الذى حرم عليهم  
تقليده فإنه يجب على كل مجتهد إتباع ما أراه الله تعالى من الأدلة  
الأربعة ؛ على أن الجمع بين الأحاديث من أمثال المعترض ليس إلا  
رأياً له فلم يحل لأحد تقليده فيه إلا إذا أتى عليه بشئ من  
الكتاب أو السنة أو الإجماع وأين هو ؟ وإذا كان رأى المجتهد  
لا يلزم تقليده عند المعترض ولو على العوام البحت فكيف يلزم  
عنده تقليد رأى مثله ! وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .  
وأيضاً يمنع هذا الجمع ما قال الإمام العيني فى " شرحه " على  
" صحيح البخاري " من أن ( منع الجمع فى غير هذين المكانين -  
أى عرفة ومزدلفة - هو قول ابن مسعود وسعيد بن أبى وقاص  
وغيرهم ) انتهى . فإخراج حديث ابن مسعود عن الظاهر -  
وراويه يقول بالظاهر - إخراج له عن الظاهر الذى ما أخذ به  
راويه وقد سبق الإعتراض بأن القول بخلاف ظاهر الحديث  
لا يسمع - ولو من راويه - فكيف يتوقف فى عدم سماعه من المعترض !  
وهو ممن لا يعتد بمجرد قوله فى أحكام الشريعة الطرية الغراء .

قوله وجه بطلان زعمهم أن طلوع الفجر فى هذا اليوم

لم يكن مما يدركه الخ ( ص ٢٨١ )

قلت : هذا إما حكم من المعارض بالتمام أو بالكشف التام أو بالكشف الناقص أو بقول الكرمانى ومن تبعه . ومن المعلوم المتبين أن منامه وكشفه يقسميه ليسا بشئ فضلاً عن أن يكونا حجبتين ولو ضعيفتين فى الشرع . وأما الكرمانى ومن تبعه فليسوا بأعظم شأنًا من الحنفية الكرام الذين قالوا فيه ما قالوا حتى يكون قوله وقول من تبعه نازلاً منزلة الحديث النبوي فيصير حجة عليهم . ثم نقول : من أي حديث ثبت عند الكرمانى ومن تبعه هذا الأمر فى خصوص هذا اليوم حتى لا يبقى لحديث ابن مسعود دلالة على ما حاول الحنفية إثباته به فيصير قولهم زعماً باطلاً . فإن أثبت المعارض ذلك الحديث نطالبه بسنده وما يلزمه ، ودون إثباته بسند صحيح أو حسن خرط القتاد ؛ على أنه لو كان هذا الوجه وجه بطلان ما قالت الحنفية وصحيحاً فى نفسه لم يحز لمثل ابن مسعود وغيره . من خواص الأمة وعوامها إتباعه صلى الله تعالى عليه وسلم فى أن يصلوا صلاة الصبح فى ذلك اليوم فى أوله ، وحديث ابن مسعود الذى أورده المعارض نقلاً عن " صحيح البخاري " آب عن هذا . فصح استدلال الحنفية بحديث ابن مسعود به على سنية إسفار الفجر فى غير هذا اليوم . ودلائلهم على هذا المطلب حجة كثيرة لم نورد لها ههنا اختصاراً . وأيضاً لو كان هذا الوجه صحيحاً معتداً به لما صح استدلال الإمام مسلم وغيره بحديث ابن مسعود هذا على استحباب زيادة التغليس فى هذا اليوم

واستحباب المبالغة فيه في حق الأمة رحمهم الله تعالى ، ولقد فعل هو وغيره رحمهم الله تعالى كذلك فإذا بطل وجه بطلان قول الحنفية الكرام بطلاناً ييناً تأيد أصل مذهبهم بذلك الحديث فما أحسنهم ، والله تعالى الحمد . وقد جاء في الإسفار بالفجر أحاديث قوية حتى قال السيوطي في "رسائله" في الأحاديث المتواترة (حديث "أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر" أخرجه الأربعة عن رافع بن خديج ، وأحمد عن محمود بن لبيد ، والطبراني عن بلال وابن مسعود وأبي هريرة وجواء ، والبزار عن أنس وقتادة ، والعدني في "مسنده" عن رجل من الصحابة ) انتهى . فهذه العبارة دلت على أن هذا الحديث من الأحاديث المتواترة على ما قال السيوطي .

قوله فإذا ثبت مثل ذلك النص في السفر الخ ( ص ٨٢ )

قلت : فرق بينهما فإن النص في كلا المقامين وإن قلنا بصحته قد ورد بلفظ "الجمع" وهو يحتمل كلا المعنيين فحديث ابن مسعود والإجماع دالان على أن معنى الجمع في عرفة ومزدلفة هو إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها ، ولم يثبت إجماع ولا قرينة تدل دلالة قاطعة على إرادة هذا المعنى في نص الجمع في السفر . فوجب حمله فيه على الأقل المتيقن المجمع على جوازه . فكلا الاستدلاليين من الحنفية رضي الله تعالى عنهم صحيح . والقول بأن هذا أضعف من الأول أو هن من نسج العنكبوت . وأما الجمع في الحضر فهو وإن

صح في حديث "صحيح مسلم" بلفظ الجمع المحتمل للمعنيين لكنه قد قام إتفاق الشافعية بل جميع علماء الأمة على ما يفيد لفظ الإمام الترمذى في "عنه" وآخر "سننه" على ترك العمل به لو أخذ في لفظ الجمع المعنى الذي قال به الإمام الشافعى ، فدل هذا الإتفاق بل هذا الإجماع على أن معنى الجمع في حديث "صحيح مسلم" هذا هو الذى نص عليه الطحاوي وغيره ليس إلا . فلا حاجة إلى الجمع بما ذكره المعارض ؛ على أن الجمع الذى ذكره جمع رأه وهو مخالف للإتفاق بل الإجماع ، وإذا كان الرجل محرماً للرأى ، طلقاً فما ظنك بالرأى إذا كان من غير المجتهد وهو مخالف للإتفاق أو الإجماع . وقد مر الجواب عن حديث الجمع في السفر وحديث الجمع في الحضر تماماً فلا إعتداد بالجمع الذى ذكره المعارض .

قوله صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين وفيه إبطال الخ (ص ٢٨٣)

قلت : هذا الحكم من الإمام النووي مبنى على رأيه رحمه الله تعالى وإلا فأين الصراحة التى يتفرع عليها الإبطال ؟ والحق ما أفاده الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخارى" في جوابه إلا أنه جواب تسليمي كما سيجئ ؛ على أن في بعض الروايات عن نافع (حتى إذا كاد آخر الشفق نزل فصلى المغرب وغاب الشفق فصلى العشاء وقال : هكذا نفعل مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جئنا السير) إنتهى . وقد ذكره الشيخ على القارى في

” شرحه “ على ” النقايسة “ وهذه الرواية صريحة في صحة قول الطحاوى وبطلان ما قال النووى وأورد الحافظ العيني في ” شرحه “ على ” صحيح البخارى “ الروایتين الدالتين على مثل ما دل عليه الرواية التى ذكرناها . فصح قول الطحاوى وبطل ما قال النووى ، وسيجئ تلك الروایتان فى هذه ” التعليقات “ وإذا كان الأمر كما ذكرنا وجب حمل لفظ ” يغيب الشفق “ على منى يقرب غيبوبة الشفق بلاريب .

قوله آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر الخ (ص ٢٨٣)

قلت : وفى بعض الروايات ” حتى يدخل أول وقت العصر “

لكنه حمل أصحابنا على معنى يقرب دخول العصر وأول وقته فإن القريب من الشئ يسمى باسمه كما حموا ” يغيب “ على معنى يقرب الغيبوبة . وإنما ساغ لهم الحمل على هذا المعنى الغير الظاهر بقربة الآيتين وبقرينة حديث عبدالله بن مسعود الذى مر ذكرها ؛ على أنه يمكن أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة السدى روي عنه الحديث الذى تمسك به الخصم صلى صلاة الظهر فى المثل الثانى وأطلق عليه الراوى لفظ ” وقت العصر “ ولفظ ” أول وقت العصر “ باعتبار مراعاته مذهب من قال : إن المثل الثانى من وقت العصر وأول وقته فى هذا الإستعمال . والقريضة على هذا ما ذكرنا أيضاً ، فأين الصراحة التى يتفرع عليها ذلك الإبطال ؟ وإذا أجاز المعترض لمثله المجموع التى ذكره وهى خارجة عن الحقيقة الظاهرة وبعضها يخالف



الإجماع فما بال الحنفية لا يجوز لهم هذه التأويلات بقرائن حديشية ذكرناها . وبعد اللتيا والتي قوله ( فينبغي أن يكون المغرب في أول دخول وقت العشاء ) (١) من العجائب فإنه من باب قياس شئ على ما وقع التنازع والبحث فيه أيضاً كالقياس . لا سيما وهو قياس الشئ على الأصل الذي جاء على خلاف القياس وهو من غير المجتهد ، وحرمة مثل هذا القياس قد ثبت بالإجماع بوجوه عديدة .

قوله سند الطبراني لا نعرف رجاله (٢)

قلت : من المعلوم أن الطبراني لا يأتي بالحديث الموضوع كما سيجئ . وعدم معرفة المعارض أحوال رجاله لا يجعل سنده ضعيفاً ، ولو سلمنا ضعفه فالمعارض ممن يقول بوجوب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف . ثم إن هذا الحديث إنما دل على معنى الجمع الذي يحصل به الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً . وإذا اعترف المعارض بأن الجمع بين الأحاديث يجوز لمثله ولو كان من أمثال الجموع المذكورة فكيف لا يجوز سماع مثل هذا الجمع عن مثل الطبراني ! وهو جمع صحيح ، لا سيما وقد نقله عن ابن مسعود مرفوعاً ، فلا احتياج في هذا الجمع بينها إلى صحة السند ولا إلى حسنه ، وقد عرفت أنه ليس في الأحاديث الموهمة لنفي هذا الجمع نفيه تحقيقاً كما تقدم ؛ على أن هذا الجمع

(١ و ٢) قد وقع السقط في المطبوعة ههنا إلى قوله (هل يجوز عقد

الاجماع على خلاف الحديث)

قد جاء في "الصحيحين" أيضاً فقد أخرج الشيخان في "صحيحيهما" (عن عمرو بن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً قال عمرو : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذاك) انتهى . فلو سلمنا أن سند حديث "الطبراني" ضعيف نقول : قد انجبر ضعفه بهذا فصار في قوة الحسن فوجب العمل به . وليس هذا من باب حمل الراوي الحديث على غير الظاهر فكلا المعنيين مشهور في لفظ الجمع . وإذا قد تحقق ما ذكرنا نقول قد صح أخذ الطحاوي والعيني وابن الهمام وجميع الحنفية بهذا الجمع تبعاً لإمامهم رضي الله تعالى عنه أخذاً سديداً شريفاً . ويؤيد رواية الطبراني أيضاً ما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (إنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلاهما في وقت واحد) ، ويؤيدها أيضاً ما أخرجه الحافظ العيني في "شرحه" على "صحيح البخاري" (عن نافع أن ابن عمر سار حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق . وأخرج فيه عن نافع أيضاً أن ابن عمر سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء ، وأخرج فيه أيضاً حديثاً أخرجه أبوداؤد في "سننه" بسند لا بأس به عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس

حتى تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلى المغرب ثم يتعشى ثم يصلى العشاء ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصنع ) انتهى . فتقوله حتى "تكاد أن تظلم" دل على أن علياً رضى الله تعالى عنه صلى المغرب حين كادت الليل تظلم ، ولو جمع بينهما في وقت العشاء المسمى بالعتمة لكان صلاته كرم الله تعالى وجهه المغرب والعشاء بالظلام التام فهذه الروايات أبدت رواية "الطبراني" أيضاً فلا أقل من أن يحكم بالحسن على روايته ودلت أيضاً على أن معنى لفظ "غاب الشفق" الوارد في بعض الروايات قرب غيوبته ؛ وعلى أن لفظ الجمع في حديث علي وابن عمر الموقوف والمرفوع الذي أتى به بعده هو الجمع فعلاً لا وقتاً .

### قوله وعليه الإعتداد في الرواية

قلت : الحصر المستفاد من كلام المعارض ههنا لم يدل عليه دليل نقل ولا عقل ؛ على أن هذا الحصر وإن أخذ إضافياً بالنسبة إلى الطبراني فهو غير مسلم أيضاً فإن كثيراً من المسائل بنوها على أحاديث "الطبراني" دون أبي بكر بن أبي شيبة . نعم رتبته في المحدثين أعلى من رتبة الطبراني بكثير ؛ على أن رواية ابن أبي شيبة لم ينف فيها تلك الزيادة فهي ساكتة عنها ورواية الطبراني ناطقة بها فيترجح الناطق على الساكت . وأيضاً رواية ابن أبي ليلى عن عبدالله بدون تلك الزيادة لا تستلزم أن تكون رواية غيره عنه كذلك . وأيضاً تأمل في ما ذكرنا سابقاً تجد قوله هذا كاسداً

غاية الكساد .

**قوله** فيحتمل أن تكون هذه الزيادة في حديث الطبراني .  
**قلت** : كذلك يحتمل أن يكون الإسقاط في رواية " ابن أبي شيبة " من بعض الرواة الذي رأيته كراي الشافعية سواء بسواء ؛ على أن تطرق هذا الإحتمال لو أخذ مانعاً عن الحكم بمضامين الأحاديث الشريفة لما بقي الأحاديث محالاً للإعتماد فإنه يجوز حينئذ أن يقول كل ما أراد أن يقول من مثل هذا الإحتمال بأن هذه زيادة من بعض الرواة وهذا إسقاط منه . وأيضاً هذا سوء أدب وسوء ظن من المعارض إلى الراوى من غير داع إلى ذلك .

**قوله** هذا من مثله عجيب أذهل أن الإضطراب . الخ  
**قلت** : هذا المعارض قد ذهل معنى كلام العيني فاعترض بما كلامه برئ عنه ، وقد نقل الإمام العيني رحمه الله تعالى في " شرحه " على " صحيح البخارى " عن نافع ألقاظاً لم يكن الجمع بينها لو أريد بلفظ " الجمع " المعنى الذى أخذ به الشافعية فنقل عن نافع أولاً لفظ " سار ابن عمر قريباً من ربيع الليل " ولفظ " فرنا أميالاً " وثانياً لفظ " سار حتى غربت الشمس وبدت النجوم " ولفظ " آخر المغرب إلى ربيع الليل " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق " ولفظ " سار حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل

فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء“ وفى لفظ ”نزل“  
عند ذهاب الشفق فجمع بينهما“ وفى لفظ ”حتى“ كان نصف الليل  
أو قريباً منه نزل فصلى“ انتهى . ومن تأمل فى هذه الروايات  
لا يمتري فى أنه لا يمكن الجمع بينهما لو حمل لفظ ”الجمع“  
على الجمع وقتاً فقط . فالإضطراب فى حديث ابن عمر المروى عن  
نافع متحتم ، والضعف فيه من هذا الوجه متحقق . قال الإمام  
النووى فى ”تقريبه“ (والإضطراب فى الحديث موجب لضعف  
الحديث) انتهى . وإن حمل لفظ ”الجمع“ على معنى قال به  
الحنفية فلا مجال لإنكار الجمع بين تلك الروايات إلا فى  
لفظ أو لفظين ، وهو ضعيف غير ثابت كما سيجئ . فلا إضطراب  
حينئذ فيما ثبت منها .

قوله وبعد تسليم إمكان الجمع فى الجميع الخ

قلت : قد وقع فى كلام الحافظ العيني فى ذلك الشرح أنه  
لا يمكن الجمع بين ما نقله الحافظ من أصحاب نافع وبين رواية  
”ابن خزيمة“ ولم يدع فيه أنه لا يمكن الجمع بين الجميع ؛  
على أنه قد ظهر مما ذكرنا أنه لا يمكن الجمع بين الجميع  
أيضاً بأن لا تكون رواية من تلك الروايات متروكة أصلاً .

قوله إخراج ابن خزيمة فى ”صحيحه“ أقوى بعد

## ”الشيخين“ (١)

(١) قلت: وهذا القول لا يصح على إطلاقه ولم يقل به أحد من السلف والخلف غير أن السيوطي قال في كتابه ”تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي“

”ان اصح مصنف الصحيح ”ابن خزيمة“ ثم ”ابن حبان“ ثم ”الحاكم“ فينبغي أن يقال : اصحها بعد ”مسلم“ ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان او والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط ان لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين . ولم ار من تعرض لذلك، فليتأمل . (ص ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٠٧)

وهذا رأي بدا للسيوطي ولم يصرح به أحد قبله . هذا وقد صرح السيوطي نفسه في ”التدريب“ نقلاً عن الحافظ ابن حجر ”ان ابن خزيمة وابن حبان ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن“ (ص ٤٧) وقال في موضع آخر من كتابه المذكور .

”ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة، ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنهم دون الصحيح المبين اولا“ (ص ٤٢)

وقد صرح نفسه في ”التدريب“ ايضاً في حق ”مستدرک الحاكم“ ما لفظه ”وقد لخص الذهبي ”مستدرکه“ وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة، وجمع جزءاً فيه الاحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث“ (ص ٣١)

فالعجب من السيوطي كيف حكم بهذا مع علمه ان في ”المستدرک“ احاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة وموضوعة ومع علمه ان ابن خزيمة وابن حبان قد حكما بالصحة لما لا يرتقى عن رتبة الحسن،

قلت : لقد نسي المعارض ههنا قوله " بترجيح رواية الأوثق على رواية الثقة " (١) ورواية الكثير على رواية الأقل وبأن الزيادة المخالفة لرواية الأوثقين لا يحكم بصحتها . وقد اعترف المعارض بها في كثير من " رسائله " وفي " دراساته " أيضاً في البحث على " مسألة رفع اليدين " . وهو ليس من مفرداته بل هو قول المحدثين الصناديد . ومن العجب أن هذا الرأي الشريف الذي قد اعترف به المعارض تبعاً للمحدثين رجع عنه القهقري الآن . وقد عرف في علوم الحديث أن فقدان الشذوذ المفسر بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه شرط في صحة الحديث ، فالحكم من مثل الحافظ العيني بعدم صحة الزيادة التي وقعت في " صحيح ابن

---

والحق في هذا الباب ان تصحيح ابن خزيمة لا يفوق على تصحيح غيره من أئمة هذا الفن ما حلا الحاكم فقد قال الشيخ ابن تيمية في " التوسل والوسيلة " :

"ولهذا كان اهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم وان كان الغالب ما يصححه فهو صحيح لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وان كان الصواب اغلب عليه ، وليس فيمن يصحح الحديث اضعف من تصحيحه ، بخلاف ابي حاتم بن حبان البستي فان تصحيحه فوق تصحيح الحاكم واجل قدراً ، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وامثالهم فيمن يصحح الحديث ، فان هولاء وان كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم اتقن في هذا الباب من الحاكم " (ص ٨٨)

وليطالع ما كتبنا في هذا الباب في " التعقيبات على الدراسات "

(١) راجع " الدراسات " (ص ١٩٢ و ١٩٣)

محمد عبدالرشيد النعاني

خزيمة " بناءً على مخالفتها لرواية الحفاظ صحيح لا يجوز إنكاره .  
 وأما إلزام ابن خزيمة الصحيح المجرد في " صحيحه " وكون  
 إخرجه حديثاً فيه دليلاً على صحته ، وكون ما أخرجه فيه  
 أقوى مما أخرجه غيره غير الشبخين فلا يجعل جميع زياداته محكماً  
 عليها بالقبول . ولذا قال الحفاظ ابن حجر في " شرح النخبة "  
 ( وزيادة راويها - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع  
 منافية لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة )  
 انتهى . غاية ما في الباب أن الزيادة الواقعة في " صحيح ابن  
 خزيمة " زيادة من راوى الحديث الصحيح الثقة فإذا خالفت  
 روايات من هو أوثق منه لكثيرهم فهي غير صحيحة وليست  
 بمقبولة ؛ على أن عامة الإضطراب موجودة في رواية " ابن  
 خزيمة " أيضاً كما سبق . فالإضطراب المفضى إلى الحكم بالضعف  
 موجود فيها . وقد ذكر الحفاظ السيوطي في " شرح التقريب "  
 ( أن ما هو في تآليف البخاري غير الصحيح " كخلق أفعال  
 العباد " أو تعاليقه في " الصحيح " أو في مؤلف أطلق عليه اسم  
 الصحيح " كسند الداؤمي " و " المستدرک " و " صحيح ابن حبان " )  
 وفي مؤلف معتبر " كتصانيف البيهقي " فقد التزم فيها أن لا يخرج  
 فيها حديثاً يعلمه موضوعاً انتهى . فعلى هذا غاية ما يقال في  
 أحاديث " صحيح ابن خزيمة " وأحاديث " البيهقي " بلا قرينة  
 هو هذا المقدار لا الحكم بالصحة ولا بالحسن إلا إذا دل دليل " على  
 ذلك ، وأين هو في زيادة ابن خزيمة هذه ؟ ومن المعلوم أن



”صحيح ابن خزيمة“ من المؤلفات التي أطلق عليها لفظ الصحيح. وقد عرف بهذه العبارة أن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث ”تصانيف البيهقي“ وكأحاديث الطبراني في ”معجمه الصغير“ و ”الأوسط“ و ”الكبير“ ليست من الموضوعات فيما علما.

قوله وأما ما أخرجه من أنه صلى بعد ما غاب الشفق.

قلت : إن صح هذا الجمع في هذا اللفظ فلا يصح في بعض من تلك الروايات فلا يضطرب في الحديث باق كما كان.

قوله فبناء تائيده . على عدم القول .

قلت : هذا من الأكاذيب المخترعة فإن لفظ الحافظ العيني نقلاً عن الإمام الطحاوي هكذا ( ولم يقل أحد منا ولا منهم بجواز الجمع في الحضر ) وهذا صريح في أنه ليس مبناه على ما ذكره المعارض بل إنما بناه على أنه لا يجوز لإرادة معنى الجمع وقتاً ههنا من لفظ ”الجمع“ لا عندنا ولا عند الشافعية ، فيجب على الشافعية حمل لفظ ”الجمع“ في حديث ابن عباس هذا على المعنى الذي ذكرنا للفظ ”الجمع“ ليس إلا . فهذا إقرار من الشافعية بأن لفظ ”الجمع“ معنيين جمع فعلاً لا وقتاً ، وجمع وقتاً لا فعلاً فإذا حملوا لفظ ”الجمع“ في حديث ابن عباس على المعنى الأول فقد اعترفوا بأن لفظ ”الجمع“ معنيين . فلا إعتراض على الحنفية الكرام في حملهم لفظ ”الجمع“ في سائر أحاديث الجمع على ذلك

المعنى الأول ، لا سيما وقد قامت القرائن الشافية عندهم عليه . وقال الحافظ العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " ( حملنا لفظ " الجمع " على الجمع الصوري حتى لا يعارض الآية القطعية خبر الواحد وهو قوله تعالى " حافظوا على الصلوات " أي أدوها في أوقاتها - وقال تعالى " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً " أي فرضاً موقوتاً - وما قلنا هو العمل بالآية والخبر ، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية ) انتهى . أي لأن الجمع الوقتي إخراج لإحدى الصلاتين عن وقتها ، فيلزم على من قال به ترك العمل بالآيتين بأحد محتملات الخبر الذي لم تقم قرينة قاطعة على تعيينه مراداً في ذلك الخبر . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " ( لا يجوز عند الحنفية تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد ، ولا تقييد مطلقه به . ولا حمله على المجاز به ) انتهى ولا ريب أن " الصلوات " في الآية الأولى و " الصلاة " في الآية الثانية كلاهما عام حيث لا عهد . وبعد اللتا واللى لابد أن يقال إن الآيتين كتابتهما مطلقتان فلا يجوز تخصيصهما ولا تقييدهما على كلا التقديرين بخبر الواحد لا سيما وهو محتمل . وأما الجمع بعرفة ومزدلفة وقتاً فقد خرج عن عموم الآيتين بالإجماع المؤيد بالأحاديث الشريفة . ولا منع عندنا في تخصيص عام الكتاب وتقييد مطلقه بالإجماع مطلقاً ، فلا منع البتة إذا كان مؤيداً بها تائيداً تاماً .

قوله وقد تبين من هذا .

قلت : قد عرفت ما فيه تماماً وكثلاً فلا نعيده ، ومن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه .

قوله هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث الخ  
(ص ٢٨٣)

قلت : يجب على المعارض أن يقول بجوازه فقد صرح في "رسالة" له (١) أن حديث "أنت مني بمنزلة هارون من موسى" حديث صحيح صريح في أفضلية على الخلفاء الثلاثة الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام أيضاً ؛ ومع ذلك أقر فيها بإجماع الصحابة سوى الستة والتابعين تنلي أفضلية سيدنا الصديق الأكبر والفاروق الأزهر عليه رضى الله تعالى عنهم . وإذا جاز عند المعارض إجماع أكثر الصحابة والتابعين على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني فما له لا يقول بجواز إجماع جميع الصحابة أيضاً على خلاف ما في الحديث الصحيح الظني ! فضلاً عن إجماع جميع الأمة على خلافه . وقد عرفنا مما أفاض الله تعالى علينا من الأحاديث الكثيرة الغزيرة وكلمات الأعلام من المحدثين والأولياء والفقهاء الذين لا يمكن أن يعدوا ويحصوا أن استثناء الستة من الصحابة من إجماع الصحابة على أفضلية سيدنا الصديق والفاروق على سيدنا

(١) وهي المسألة "بالحجة الجلية" في رد من قطع بالافضلية - وقد مر

بعض نصوصها في مقدمته - هذا الكتاب في ص ٤ و ٥ من الجزء الاول .

على رضى الله تعالى عنهم لم يثبت بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فإذن ثبت إجماع الصحابة كلهم على خلاف ما فى الحديث الصحيح عند المعارض على التحقيق . وقد عرفنا أيضاً منه أن دلالة حديث " أنت منى " على ما هواه المعارض ممنوعة بشواهد كثيرة حتى أن سيدنا عبداً كرم الله تعالى وجهه قال : فى أيام خلافته وهو على منبر الكوفة ( من فضلى على أبى بكر وعمر - رضى الله تعالى عنهما - فهو مفتر عليه ما على المفترى ) (١) وفى رواية ( جلدة حد المفترى ) أى حد القاذف بالزنا ، على أن صحة الحديث لاتنافى أن يكون متروك العمل بالإجماع أو عند علماء الأمة كالأحاديث الصحيحة المنسوخة التى ترك العمل بها بالإجماع أو بإجماع أئمة الأمة ، وكالحديث الثانى من الحديثين الذين ذكرهما الترمذى فى " علله " فإنه ترك العمل به عند علماء جميع الأمة حسب ما أفاده ظاهره ، وكحديث الأمر بالإضطجاع بعد ركعتى سنة صلاة الفجر فإن ظاهره متروك بالإجماع . ولا يقدح فى دعوى هذا الإجماع خروج ابن حزم وابن العربى عنهم لما تقدم عن الإمام النووى ؛ على أنه قد صرح العلامة التفتازانى فى أول " تلويحه " بأن ( الإجماع مقدم على خبر الآحاد ، وأن الأحاديث القطعية مقدمة على الإجماع ) . انتهى محصل كلامه . فإذا كان الإجماع مقدماً على السنة الظنية بعارض عرض لها وإن كانت صحيحة

---

(١) قلت : وهذا القول قد روى عنه رضى الله عنه من طرق صحيحها

فلا مساغ لانكار جواز الإجماع على خلاف الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد. وستقف على تمام هذا البحث في "تعاليقنا" على "الدراسة التالية" إن شاء الله تعالى.

قوله وهذا القول منه غريب جداً الخ (ص ٢٨٤)

قوله لا غرابة فإن مبنى هذا القول عند الإمام الترمذي عدم ثبوت جواب من أجاب عنه وحمل من حمله على محمل عنده أو توهينها منه. وكلام النووي لا يجعل توهين مثل الإمام الترمذي غير صحيح أو مبنى قوله هذا أن ظاهر هذا الحديث متروك العمل به بالإجماع. ثم إن وجه الغرابة الذي ذكره المعارض هنا دل على اعترافه بأن الجواب عن الحديث وحمله على محمل وإن كان بعيداً أخذ بالحديث وعمل به على ما ظهر له من تأويله، فقد بطل أقواله السابقة التي محصلها أنه ليس بعمل بالحديث ولا بأخذ به، ونحمد الله تعالى على ذلك.

قوله نقلاً عن النووي - لأنه يخالف للظاهر مخالفة

لا تحتمل الخ (ص ٢٨٤)

قلت: قد تقدم أنه لا يخالف الظاهر أصلاً فضلاً عن أن تكون مخالفة لا تحتمل بل الأمر بالعكس. وأما فعل سيدنا ابن عباس، واستدلال النووي برواية عبدالله بن شقيق لتصويب فعله، وتصديق أبي هريرة له وعدم إنكاره فلم يدل شيئاً منها على

أنه صلى المغرب بعد غيبوبة الشفقين . ولفظ " بدت النجوم " لا إلى هذا ولا إلى ذاك ، فلم يبق في البين إلا لفظ الجمع المحتمل . فالقول بأنها صريحة في عدم التأويل غير معقول . ثم تسمية النووى معنى الجمع الذى قال به الحنفية تأويلاً - مشيراً بها إلى أن المعنى الذى قالوا به معنى غير ظاهر وأن المعنى الذى قال به الشافعية معنى ظاهر - قول لم يأت عابه بدليل يظهر به قوته . والحق أن كلا الإحتمالين في لفظ " الجمع " بالنظر إلى مجرد مفهومه على السواء . وأما القرآن التى أنت بها علماءنا على أن المراد منه ما قالوا فقد علمت قوتها . والقرآن التى أتى بها الشافعية على أن المراد منه ما قالوا فليست بأقوى منها ولا بمساوية لها كما مر ، فوجب المصير إلى ما ذهب إليه علماءنا ؛ مع أن آيتى القرآن قائمتان بعمومهما كما ذكرنا . فالقول : بأن هذا ضعيف أو باطل، ضعيف أو باطل .

قوله كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء

لخ (ص ٢٨٦) -

قالت : قد صرح الترمذى في آخر "سننه" بإجماع الأمة

على ترك العمل به كما مر . وهو من النقاد الحفاظ الأثبات الثقات الذين يعتمد على قولهم في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن والضعف ونقل الإجماعات وغيرها . فأى أمر منعنا عن الإعتماد على قوله هذا ؟ فهو القول الذى يعتمد عليه إما لأن ما ذكره النووى

منه التأويلات والمذاهب غير ثابت عند الترمذى ولم يصح عنده .  
وإما لأنه لم يصل إليه هذا التفصيل الذى ذكره النووى ؛ لكن  
هذا الجواب الثانى منظور فيه لأن الترمذى قد ذكر فى أواسط  
"سننه" تحت حديث ابن عباس بعض هذا التفصيل الإختلافى ،  
فالذى ذكره فى آخر كتابه "السنن" المذكور دل على أنه  
ضعف هناك القول الذى ذكره أولاً فى أواسط "السنن" ؛ على  
أن الأقوال التى ذكرها النووى لا مخالفة لقول الترمذى بالإجماع  
بها أصلاً لأن كلام الترمذى فى الجمع وقتاً فى الحضر من غير  
خوف ولا سفر ولا مطر والأقوال المذكورة سوى قول الإمام أحمد  
ومن معه ليس شئ منها مخالفاً لحكمه هذا ، ولحكمه بأن حديث  
ابن عباس دل على ثبوت هذا الأمر ولم يقل به أحد من علماء  
الأمّة المرحومة . وأما قول الإمام أحمد وذويه فهو وإن وصل  
إليه كما دل عليه كلامه الأول المذكور فى أثناء "سننه" لكنه  
زيف نسبه إليهم فى آخر "سننه" لما ثبت عنده من عدم صحة  
نسبة هذا القول إليهم فى آخر الأمر فنقل إجماع الأمّة آخرأ على  
ترك العمل بحديث ابن عباس فى آخر كتابه السنن "المذكور . والقول  
الغير الصحيح لم يبق قولاً للمنسوب إليه . وأيضاً الاختلاف فى  
مذهب أحمد فى جواز الجمع وقتاً بعذر المرض وما فى معناه من  
الأعذار ثابت كما تشهد به كتب مذهبه . ولعل الترمذى رجح  
القول بمنع الجمع فيها على القول بجواز الجمع فيها فى آخر "سننه"  
فنقل الإجماع على تركهم العمل بحديث ابن عباس بناءً على أن

المرجوح كغير الثابت . وأما من تبع الإمام أحمد في هذا القول من بعض الشافعية الذين ذكرهم النووي فقد حدثوا بعد وفاة الترمذي فلا يعترض عليه بعدم اعتداده أقوالهم ، فصح كلام الإمام الترمذي القائل بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث ابن عباس . وأيضاً يجوز أن يكون المراد بإجماع الأمة في قول الترمذي إجماع مجتهدي عصر واحد من الأئمة فلا يחדش فيه انفراد أحمد ومن تبعه بخلاف قولهم بعد انقضاء ذلك العصر ومجتهديه . وأيضاً قدم المعترض " أن تخطئة واحد من العلماء لا يجوز " فكيف تخطئته هذا مثل الإمام الترمذي ! أليس عنده واحداً من علماء المسلمين ؟

قوله فإن كل حديث في كتابه ليس مما يأول أصلاً بل عمل بظاهره (١) الخ (ص ٢٨٦)

قلت : لا بعد في أن يكون كل حديث في كتابه سوي هذين ليس مما ترك ظاهره جميع الأمة وكل واحد من علمائها وأن يكون هذان الحديثان قد ترك ظاهرهما جميع الأمة وكل واحد من علمائها . وما روى عن أحمد وذريته ما ثبتت عنده ولم تصح ، أو لم تبلغ إليه ، أو ثبتت عنده ولكن الرواية المخالفة لها الموافقة لنقله الإجماع المذكور الثابتة عنده عن أحمد أيضاً ترجحت عنده فلم يعول على القول المرجوح ثبوتاً عن الإمام أحمد . فصح أن يكون

---

(١) قلت ووقع في المطبوعة هكذا "فإن كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره - النعاني



معنى كلام الترمذى ما ذكره بعضهم ، ولم يتجه عليه هذا الإيراد الذى ذكره المعترض ، فملى هذا نقل الإجماع المذكور من الترمذى صحيح أيضاً بلاريب . والجواب عن القول بأن هذا الحديث عمل بظاهرة جماعة من العلماء قد تقدم فارجع إليه إن شئت . ومن ادعى أن بعض الأحاديث التى فى "سنن الترمذى" سوى هذين الحديثين قد اجتمعت الأمة على ترك العمل بظاهرها فليأت به . وما دام لم يوجد بصدق الترمذى فى قوله هذا وهو صدوق ثبت ثقة حجة عند جميع الحديثين والفقهاء .

قوله ريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده الخ (ص ٢٨٦)  
قلت : قد صرح فى "العزیز شرح الوجیز" فى فقه الحنابلة ( لايجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم على الصحيح من المذهب وعليه علماؤنا ) انتهى فعرف بهذه العبارة أن القول بجواز الجمع وقتاً فى الضر بناءً على دفع الحرج الذى تحقق ، أى حرج كان خارج عن المذاهب الأربعة . فهو خروج عن المذاهب الأربعة ، وإذا خروج عن الإجماع وخرق له كآمر . وقد حصل التصريح من كلام الإمام الترمذى أيضاً بأن القول به قول بخلاف إجماع الأمة فذاكره النووى ههنا لم يثبت بسند صحيح عنده وهو الحق ، أولم يبلغ إليه . أولفغ وثبت عنده وهو قول مرجوح عنهم عنده . وهذا الكلام الصادر عن الترمذى صريح أيضاً فى أن نسبة مثل هذا القول إلى سيدنا محمد الماقر وابنه رضى

الله تعالى عنها غير صحيحة .

قوله ويمن لم يحمل جواز الجمع في الحضر على أدنى

حاجة الخ ( ص ٢٨٦ )

قلت : من ادعى أن مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله

تعالى عنه هو ما ذكره المعارض فليأت عليه بأثر ثابت السند أو رواية

صحيحة عند بدل على ذلك . ولا يجوز الإغتماد في مثل هذا على

مجرد قول أحد من أهل زماننا رافضياً كان أو سنياً أو ناصبياً .

لأسباب وما ذكره الترمذي من إجماع الأمة نص في عدم ثبوت هذا .

القول عنه أيضاً على أنه لو ثبت لهدم ما بناه المعارض سابقاً على أسام

وهن - من أن جمع من اتخذه عادة لا عن شئ وجمع من يجمع

عن تكاسل وتهاون وميل فراغ عن العبادة داخلان في حد الكراهة

أو الحرمة فإن مذهبه هذا مطلق عن هذين القيدين والمطلق يجري

على إطلاقه .

قوله ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم الخ ( ص ٢٨٦ )

قلت : الضمير في قوله " منهم " إما راجع إلى آباء السيد

جعفر الصادق فلا يتم التقريب فإن مقصود المعارض إثبات أن

مذهب سيدنا الإمام جعفر وولده من الإثني عشر أيضاً كذلك

ولإفادة فيه لهذا . وإما راجع إلى أهل بيت علي رضي الله تعالى عنه فيجب

أن يكون معنى كلامه أن مذهب كل واحد من أهل بيت علي

مذهب باقيهم فأفاد أن مذهب كل واحد من أولاد سيدنا الحسن المجتبي وأولاد سيدنا الحسين المنتقى وأولاد سائر أبناء سيدنا علي بن أبي طالب كذلك . ولا يقول به المعارض وغيره أصلاً ؛ على أن إدخال سيدنا علي في هذا العموم على هذا المعنى يحتاج إلى مؤنسة القول بالدلالة . وإما راجع إلى أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقاً فهذا القول أيضاً مما تقشعر منه جلود المعارض وذويهم لدخول العباس وأولاده وأخوه سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم وأولادهم في هذا العموم . ولم يقل به أحد من الأمة المرحومة أيضاً . وأيضاً يدخل فيه جميع زوجاته صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فلزم منه القول بأن مذهب واحد من زوجاته مذهب جميع أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم . وهذا أيضاً مما لم يقل به أحد . وإما راجع إلى الأربعة الكرام المتناسبة آل العباء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ففيه أن سيدنا جعفر الصادق ومن بعده من الإثني عشر ليس منهم فلا يتم التقريب أيضاً . وإما راجع إليه وإلى آبائه رضي الله تعالى عنهم فقط . ففيه أن مدعى المعارض أن جميع الأئمة الإثني عشر مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ولم يفد هذا إلا بعض ما ادعى . فإين الدليل من الدعوي ؟ وإما راجع إلى جميع الأئمة الإثني عشر من أهل البيت ففيه أنه لا سبقة لذكرهم هنا حتى يصح رجوع الضمير إليه وإن كان صرح سابقاً في " الدراسة الأولى " بأن (مذهب واحد من الأئمة الإثني عشر مذهب باقيهم ص ٤٥ )

رجماً بالغيب . على أنه يمنع عن هذا التوجيه قوله ههنا ( بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ ص ٢٨٧ ) وقوله فيما بعد أن مرادى بأهل البيت غير هذا ( ١ ) في كون الإجماع معتبراً كسائر الإجماعات ، ومع هذا لو قلنا بالتوجيه الأخير في كلامه هذا نقول . هذا من أشد المفريات على سيدنا محمد البقررضي الله تعالى عنه ومارواه ابن الهمام في " فتح القدير " فلا يدل عليه إذ عدم صدور أهل بيت سيدنا على رضي الله تعالى عنهم إلا عن رأيه في مسألة واحدة - سئل سيدنا الباقر عنها - واتفاقهم فيها لا يدل على أن الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت كلهم مجمعون على حكم معين في كل مسألة ثبت فيها قول واحد منهم فقط ولا يستلزمه ، فتعوز بالله تعالى من هذا التجاوز عن الحد المفضي إلى شذاعات شتى . وأيضاً الإضافة في أهل بيته في كلام ابن الهمام للعهد حيث العهد متحقق فغني كلامه رضي الله تعالى عنه أنه لا يصدر السيد محمد الباقر إلا عن رأي جد أبيه رضي الله تعالى عنهم . فلا دلالة لكلامه هذا على شيء من هذه الدعوى العامة ، وأيضاً لو حمل لفظ " أهل بيته " على الاستغراق فتأوجه إخراج أولاد سيدنا الحسن وأبناء سيدنا علي من غير سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم وأولادهم عنه . وما الدليل على ذلك ، على أن شمول هذا العام المستغرق لمثل سيدنا الصادق سواء ولد في ذلك الوقت أو لا ممنوع . وأيضاً شموله لمن

بعد سيدنا الصادق من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم  
أشد منعاً من الأول . وأيضاً هذا القول يجره إلى القول بثبوت  
إجماع الأئمة الإثني عشر أو أهل البيت على كل قول ثبت فيه قول واحد منهم  
وإن لم يثبت عن أحد منهم سواء شئ فيه . فيلزم منه أنه يجب ترك  
العمل بخبر الواحد بقول واحد منهم فقط . وهل هذا إلا إفراط  
شنيع . وإن كان المعارض قائلاً به على ما استوقف عليه في كلامه ؛  
على أنه يلزم منه أن يمنع الاختلاف بينهم في حكم مسألة  
شرعية . وأيضاً يلزم على القائل بهذا القول أن يقول به في سيدتنا فاطمة  
الزهراء رضى الله تعالى عنها أيضاً ولا إفادة له من هذا الكلام  
وأيضاً رد هذا القول صريح قول سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنه (ولم يثنى  
ولأخي ولأختي ولكل مسلم برسول الله صلى الله تعالى عليه وعليهم  
وعلى جميع آله وصحبه وسلم أسوة حسنة ) وأيضاً يلزم منه أن  
يكون قول كل واحد منهم بأن حكم هذه المسألة هكذا وإن لم  
يثبت عن غيره دليلاً على إجماعهم عليه . ولم يقل به أحد من  
العلماء ، على أن سند ما رواه ابن الهمام في " فتحه " عن سيدنا  
محمد الباقر رضى الله تعالى عنه لم يعرف صحته ولا حسنه ولا ضعفه ،  
فيجب اتوقف في هذا القول بناءً عليه .

قوله فلا إجماع بمخالفة أهل البيت ( ص ٢٨٧ )

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " مهنا جميع آباء  
سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه كما هو الظاهر من كلامه ،

أوكل واحد من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم، فهذا إنكار منه لجميع الإجماعات التي ثبتت في عهد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم ولم يتحقق فيها اتفاق جميع آباء سيدنا الصادق أو إجماع جميع الأئمة الإثني عشر قطيعات كانت أو غير قطيعات ولم يثبت إشرائطه في الإجماع. وإن أراد بناءً على قاعدته الباطلة المذكورة التي ليس لها أساس أن واحداً من الأئمة الإثني عشر أو من آباء الصادق الصدوق إذا ثبت إتفاقه بسائر أهل الإجماع في حكم فقد تحقق اتفاق جميعهم معهم فيه ، فنقول : قد عرفت بطلانها بما ذكرنا والبناء على الباطل باطل . وإن أراد أن مخالفة سيدنا جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه كاف في دفع القول بالإجماع مطلقاً فنقول : يتوقف هذا على ثبوت ذلك القول عنه وليس فليس ؛ على أن إنفراده رضى الله تعالى عنه - وهو من التابعين - بقول لا يقدح في إنعقاد إجماع الصحابة على خلافه وإنعقاد إجماع من ولد من بعد وفاته رضى الله تعالى عنه من مجتهدى عصر واحد . وهذا أمر لا ينكره إلا من لم يعرف تعريف الإجماع المعتبر شرعاً ، نعم لو أراد المعارض أن الإجماع إذا تحقق في عهد واحد وكان سيدنا الصادق الصديق رضى الله تعالى عنه موجوداً في ذلك العهد فالإجماع لا يتحقق إلا باتفاقه معهم في ذلك العهد لكان له وجه صحيح ؛ لكنه لا يفيد المعارض شيئاً في إثبات دعواه إلا بعد ثبوت أن هذا الإجماع الذى ذكره الترمذى في آخر " سننه " كان من مجتهدى عصر عهد سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه وهو

لم يتفق معهم في ذلك بل حكم على خلاف ما أجمعوا واتفقوا عليه ،  
ودون إثباته خرط القتاد .

قوله بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت الخ  
( ص ٢٨٧ )

قلت : إن أراد المعارض " بأهل البيت " ههنا الأئمة الإثني عشر من أهل البيت الرضوي كما صرح به في " الدراسة الأولى " وبني هذا القول بالإجماع على ثبوت قول كل واحد منهم على حيازة دليل شرعي فنقول : هذا القول يفيد من قائله بأن إجماع الأربعة آل العباء فقط ، وبأن إجماع الأحد عشر منهم فقط ليس بإجماع معتبر في الشريعة يجب عليه الإعتقاد كل الإعتقاد ويحذر تركه عنده . فهذا القول لم يسبق اليه أحد من السلف والخلف لا من أهل الحق أهل السنة ولا من أهل الابتداع ولا من الرافضة ولا من الزيدية ولا من الإمامية ولا من غيرهم بل الدليل الذي جاءت به الرافضة على دعواهم بأن إجماع الأربعة آل العباء أدل دليل على بطلان هذا القول . وسيجئ التصريح (١) من المعارض بأن الحكم مني بحجية إجماع أهل البيت ، وأنه حجة معتبرة شرعاً وإن وافقت فيه الرافضة لكن موافقتهم ليس ممنوعاً في كل شيء . وهذا التصريح منه فيما بعد يرد إرادة هذا المعنى من كلامه هذا أيضاً . وإن أراد بهم هؤلاء الكرام العظام وبناه على قاعدته

(١) وهذا التصريح في الدراسة الثانية عشرة ، وقد سقط من المطبوعة .

المذكورة فنقول : قد تقدم أن هذه القاعدة باطالة فالمبنى عليه كذلك ، على أنه لم يسبق إليه أحد ممن ذكرنا مصرحاً بهذه القاعدة وصحتها عنده . وأيضاً هاتان الإرادتان بردهما قول المعارض فيما سيجئ من أن مراده بقوله " أهل البيت " كلام " إجماع أهل البيت إجماع معتبر شرعاً " غيرهما (١) وأيضاً هاتان الإرادتان تمنعان عن دخول سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها في هذا الإجماع بحيث لا يتحقق إجماعهم إلا بعد ثبوت إتفاقها معهم فيما حكموا به ، وإذا ليس بسديد . وإن أراد " بأهل البيت " ههنا الأربعة المتناسبة أهل العباء فقط . فنقول : لا يشهد لها سباق ولا سياق بل السباق يكاد أن ينفي هذا الاحتمال في كلامه هذا وإن كان موافقاً لتصريحه فيما بعد مما قد ذكرنا عنه سابقاً ، ومخالفاً لتصريحه الآخر فيما بعد . ثم نقول : قد قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحه " وغيرهم ( ولا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لهم وهم على وفاطمة والحسنان رضي الله تعالى عنهم خلافاً للشيعة ، واقتصر في " المحصول " وغيره على الزيدية والإمامية ) انتهى . فثبت من هذا أن القول باعتبار هذا الإجماع في الشريعة الطرية مجرد قول الرافضة الشيعية لبحمهم الله تعالى ، أو مجرد قول الزيدية والإمامية . فمن أي دليل ظهر على المعارض أن الحق مذهب الرافضة أو الزيدية والإمامية في هذه المسئلة دون مذهب جميع أهل البيت وجميع الصحابة



وجميع التابعين وجميع من بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم ؟ فلم ينقل عن أحد منهم أن إجماعهم إجماع ؛ بل قد نقل عنهم وثبت عندهم أن إجماعهم ليس بإجماع . فأني دأبت على بطلان إجماع أهل الحق - ومنهم جميع أهل البيت الرضوي - وثبت عند المعارض ؟ وقد صرحت عبارة "التحرير" و "شرحيه" وغيرها بأن هذا مذهب الرافضة جميعهم أو الإمامية والزيدية لا غير . فهذا نقل منهم للإجماع على أنه ليس بإجماع شرعاً . وقول المعارض "عندنا" في هذا المقام يوهم أن هذا مذهب أبي حنيفة ومن تبعه وليس كذلك قطعاً . فلعل مراده بقوله "عندنا" عند معشر الشيعة . لكن الشأن في أنه هل وافق في هذا القول الشيعة الشنيعة شيعة إبليس أو لا . ثم إنه يلزم على المعارض إذ قال بالقاعدة المذكورة الفاسدة وبهذا الإجماع أن يقول إذا ثبت عن واحد من الأربعة آل العباء أو واحد من الثمانية الباقيّة المطهرة حكم وقول في مسألة فقط فقد ثبت إجماعهم عليه وهو إجماع معتبر كسائر الإجماعات المعتبرة ، فيجب ترك العمل بأخبار الآحاد المخالفة له به ، والخروج عن المذاهب الأربعة به أيضاً ؛ على أنه يلزم على المعارض أن يقول بعصمة كل واحد منهم فقد سبق عنه أن "مهدي آخر الزمان" - وهو الإمام الثاني عشر منهم عند الرافضة والمعارض كما سمعته عنه مشافهة - معصوم عن الخطأ ولو كان إجتهداً مثيراً لأجر واحد بإخبار الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه يستحيل عنه وقوع الخطأ

مطلقاً ، ووقوع الذنب مطلقاً . ( ١ ) وصرح ههنا ( بأن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ) فاستلزم أقواله هذه أنه يستحيل وقوع الخطأ مطلقاً والذنب مطلقاً عن كل واحد من الأحد عشر منهم سوى المهدي أيضاً كما يستحيلان على المهدي . وأيضاً لزم عليه أن يقول إن كل حكم يحكم به المهدي في أيام ظهوره مجمع عليه بهذا الإجماع ؛ على أنه يلزم على المعارض على هذا أن يقول إن الأحاديث الظنية لا يجوز العمل بها في وقت من الأوقات إلا إذا لم يوجد قول واحد منهم في المسئلة وإلا فيجب العمل به لكونه أثلاً إلى الإجماع دون الحديث الظني . وأيضاً لزم منه أن يستقرأ أولاً في الصحابة قول سيدنا على المرتضى أو سيدنا الحسن أو سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم فإذا ثبت قول واحد منهم يجب ترك العمل بالأحاديث الظنية الصحيحة ، وترك العمل بأقوال جميع الصحابة غير ذلك الواحد منهم وإن اتفقوا على قول واحد خلاف قول ذلك الواحد - وكذا في التابعين ومن بعدهم إلى انقضاء عهد الأئمة الإثني عشر رضي الله تعالى عنهم لما أنه يلزم من العمل بها وبأقوالهم خلاف الإجماع المعبر ، ومن العمل بقول ذلك الواحد منهم لإيتار بما انعقد عليه الإجماع المعبر . ولعل المعارض يقول بعين هذا القول في سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها أيضاً فيلزم عليه بهذا ما سبق أيضاً إن شاء الله تعالى . وأيضاً لزم منه إبطاله قول ابن العربي الذي ذكره عنه سابقاً من

أن "المهدي معصوم وأن سائر الأئمة من أهل البيت الرضى ليسوا كذلك". وأيضاً لزم منه أنه إذا ثبت قول من الخلفاء الثلاثة رضى الله تعالى عنهم في مسألة وثبت من على أو من أحد ابنيه أو من فاطمة رضى الله تعالى عنهم قول بخلافه فيها وجب على الأمة العمل بالقول المنقول عن واحد من هؤلاء الأربعة آل العباء فقط، ويحرم عليهم العمل بقول هؤلاء الخلفاء الثلاثة الأطهار الكرام رضى الله تعالى عنهم. وأيضاً لزم منه أن يكون ما أجمع عليه الخلفاء الأربعة كلهم أو الثلاثة منهم وفيهم على أو الإثنين منهم وفيهما على إجماعاً معتبراً في الشرع بالأولى لا لأن الإجماع واعتباره باجتماع الخلفاء الثلاثة أو الإثنين غير على على الحكم بل لأنه اتفق معهم أو معها سيدنا على المرتضى. وقد صرح الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وغيرهم من الأصوليين بأن (إجماع الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم ليس باجماع عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية) انتهى. وإذا كان إجماع الخلفاء الأربعة ليس باجماع معتبر إلا عند بعض الحنفية فاجماع ثلاثة وإثنين منهم مطلقاً ليس باجماع بالأولى عند الكل. ومن ادعى خلاف بعض الحنفية في هاتين الصورتين فليأت بالعبارة المعتمدة المعتمدة التي تدل عليه. ودون إثباتها بعد ما بين المشرقين. وأيضاً لزم منه أن سيدنا الصديق لما أجاب سيدتنا فاطمة رضى الله تعالى عنها في أمر "فدك" بما أجاب مستدلاً بالحديث الصريح النبوي المشافه له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم خالف ذلك

الإجماع. وكذلك لزم عليه أن سيدنا عمرو سيدنا عثمان وسيدنا علياً وسيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنهم حيث ما أعطوا أولاد سيدتنا فاطمة وآل سيدنا العباس رضي الله تعالى عنهم من "فدك" على وجه الإرث شيئاً قد خالف كل منهم ذلك الإجماع وأيضاً لزم منه أن يحرم على الصحابة سوي الأربعة آل العباء وعلى من بعدهم مخالفة ما ثبت عن جميعهم أو بعض منهم ولو واحداً فإن مخالفة قول واحد منهم مخالفة الإجماع عند المعترض وقد ثبت في ألوف من المسائل مخالفة الصحابة ومن بعدهم بالخليفة الرابع رضي الله تعالى عنهم في الحكم في بعض المسائل وبواحد من ابنه الكريمين في بعضها وبواحد ممن بعدهم من الأئمة الإثني عشر في بعضها . ويجب حينئذ أن يقال إنهم إذا خالفوا واحداً منهم تركوا الإجماع . وقال العلامة الفخري في "فصول البدائع" ( لو صحت الأدلة التي أقامت الشيعة على أن اتفاق أهل البيت إجماع لوجب الاقتداء بهم على سائر الصحابة وهو خلاف الإجماع ) انتهى . فإذا قرر المعترض أن مخالفة الصحابة ومن بعدهم لقول أي واحد من الأئمة الإثني عشر مخالفة للإجماع الحق الذي يجب أن يعتمد عليه وأن يحذر تركه وقد ثبت منهم تلك المخالفة لزمه أن يقول بتفسيقهم أو تبديعهم أو أنهم خارقون للإجماع ، وهل هذا إلا تهافت ! نعوذ بالله تعالى منه .

ولقد سبق نقلاً عن الشيخ القدوة الأجل العارف الخواجه

محمد يارسانا والعارف قطب السرهندي وغيرها قدس الله تعالى أسرارهم

( أن سيدنا عيسى روح الله على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين يظهر في آخر الزمان يتفق رأيه العلي الأنور فيما يجب عليه من الأسوة الحسنة بنينا صلى الله عليه وسلم مع رأى أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه . (۱) ومن المعلوم أن عيسى عليه السلام معصوم بالإجماع يستحيل عليه الذنب مطلقاً والخطأ مطلقاً على ما أرانا الله تعالى والخطأ غير الإجهادى على ما قال به البعض . وأن المهدي لا يخالف رأيه الشريف رأى سيدنا عيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام . فتحقق من هذا أن آراء أبي حنيفة في الأحكام الشرعية

( ۱ ) قلت : قال الامام الربانى المجدد للاف الثانى الشيخ احمد السمرقندى فى المکتوب السابع عشر من المجلد الثالث من " مکاتيبه : " وحين ينزل سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يتبع شريعته خاتم الرسل عليه وعليهم الصلوات والتسليّات وأورد الخواجه محمد پارسا الذى هو من كمل خلفاء الخواجه النقشبند قدس سرهما وعالم ومحدث نقلاً معتمداً فى كتابه " الفصول الستة " أن عيسى عليه السلام يعمل بعد النزول بمذهب الامام ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ويعمل حلاله ويحرم حرامه " .

وہاک نصہ رضى الله عنه :

( حضرت عيسى على نبينا و عليه الصلوات والسلام کہ از آسمان نزول خواہد فرمود متابعت شريعت خاتم الرسل خواہد نمود عليه وعليهم الصلوات والتسليّات ، حضرت خواجہ محمد پارسا کہ از خلفاء کمل حضرت خواجہ نقشبند است قدس الله تعالى سرهما وعالم ومحدث است نیز در کتاب " فصول ستہ " نقل معتمد مى آرد کہ حضرت عيسى على نبينا وعليه الصلوات والسلام بعد از نزول عمل بمذهب امام ابى حنيفة خواہد کرد رضى الله عنه ، وحلال او را حلال خواہد داشت وحرام او را حرام )

ليست إلا شريعة طرية له صلى الله تعالى عليه وسلم يتفق معه  
عيسى والمهدي على لبينا وعليهم السلام . لا سيما وأبوحنيفة من  
أكابر الكاشفين العارفين (١) فمن عمل برأى يوافق رأى عيسى

( ١ ) قلت : قال العارف الرباني سيدي الامام عبيد الوهاب الشعراني في  
"ميزانه الكبرى" مانصه : " سمعت سيدي عليا الخواص رحمه  
الله تعالى يقول : اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالانصاله  
الا لتزبد اعضاء العبد نظافه وحسنا وتقديساً ظاهرا وباطنا ، والماء  
الذي خرت فيه الخطايا حسا وكشفاً أو تقديراً وإيماناً لا يزيد الاعضاء  
الاتقديراً وقبحاً تبعاً لقبح تلك الخطايا التي خرت في الماء ، فلو كشف  
للعبد لرأى الماء الذي يتطهر منه الناس في المظاهر في غايه القذارة  
والنتن ، فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل  
الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او نحو ذلك كالبعض والصبان  
على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبائر وصغائر ومكروهات  
وخلاف الاولى ، فقلت له : فاذن كان الامام ابوحنيفة وابويوسف من  
اهل الكشف حيث قالوا بنجاسه الماء المستعمل فقال : نعم كان  
ابوحنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا رأى الماء الذي  
يتوضأ منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خرت في الماء ويميز  
غساله الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن  
خلاف الاولى كالامور المجسدة حساً على حد سواء ، قال : وقد بلغنا  
انه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر  
منه فقال : يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال : تببت الى الله عن  
ذلك ، ورأى غساله شخص آخر فقال له : يا أخى تب من الزنا فقال  
تببت من ذلك ، ورأى غساله شخص آخر فقال : يا أخى تب من شرب  
الخمير وسباع آلات اللهو فقال : تببت منها ، فكانت هذه الامور كالمحسوسه  
عنده على حد سواء من حيث العلم بها ، ثم بلغنا انه سأل الله تعالى  
ان يحجبه عن هذا الكشف لما فيه من الاطلاع على سوات الناس فاجابه الله  
الى ذلك ، فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل

والهدى عليها السلام من مقلدى الإمام أبى حنيفة فلا عتب عليه  
أبدًا إن شاء الله تعالى كما لا عتب أصلاً على من تبعها واقتدى  
بها . ولأبى حنيفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة  
وبأحاديثه قدوة شريفة ، وهو ممن كان رأى الله سبحانه وتعالى في  
الدنيا مائة مرة في المنام (١) ورأى رسول الله صلى الله تعالى عليه

تابعاً لما يراه قد خر من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف  
الأولى لأنه كان يعم بالقول بالنجاسة كل ماء خر من المتطهرين على  
حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه . فإين غساله الزنا واللواط  
وشرب الخمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والدياثة والسعاية ونحو  
ذلك من غساله النظر الى الأجنبية أو القبله لها أو مواعدها على  
الفاحشه أو الوقوع في الغيبة ! وإين غساله هذه المذكورات الأخيرة  
من غساله استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر وتقديم  
غسل اليد اليمنى على اليمنى مثلاً ! وكذلك الحكم في غساله خلاف  
الأولى كتوسيع الأكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالآكل  
والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الأحيان  
عن شئ من أمور الآخرة انتهى ..... وسمعت مرة  
أخرى يقول : كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى  
غساله الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بانها كالنجاسة  
المغلظة ، وتارة يرى غساله الصغيرة في الماء فيقول : انها كالنجاسة  
المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي مرتبة  
بين النجاسة المغلظة والمخففة تبعا لأصلها ، فليست أقواله الثلاثة أن  
صحت عنه في غساله واحدة كما توهمه بعض مقلديه وأنا ذلك في  
لحالات متعددة " انتهى (ج - اص ١٠١ ١٠٢)

(١) قلت : ذكر الحافظ النجم الغيطي أن الإمام أبا حنيفة رضي الله تعالى  
عنه قال : رأيت رب العزة في المنام تسعاً وتسعين مرة فقلت في نفسي أن رأيت  
تمام المائة لأسالنه بهم ينجو الخلائق من عذابه يوم القيامة ؟ قال : نأيتنه

وسلم يقظةً ومناماً شفافاً وعباناً وأخذ منه الأحكام الشرعية كذلك وبالواسطة واقتبس عنه أنوار العلوم الغزيرة الباطنية والظاهرة كذلك . فلذا كان قدوة في المعرفة والطريقة الإلهية لكبراء العرفاء بالله تعالى كما صرح به في " الرسالة القشيرية " والدر المختار " كما كان قدوة لعلماء الظاهر وساداتهم في عهده وبعد وفاته رحمه الله تعالى . فله دره وما أحسنه وما أشرفه . واقعد أجاد الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " (١) والمناوى في " طبقاته " حيث ذكرنا فيها من مناقبه الكبرى ومراقبه القصوى الظاهرة والباطنة جما غفيراً فرضى الله تعالى عن أبى حنيفة وذويه الألف المؤلف من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم رحمهم الله تعالى .

سبحانه وتعالى فقلت : يارب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست اسمؤك بهم ينجو عبادك يوم القيامة من عذابك ؟ فقال سبحانه وتعالى : من قال بعد الغداة والعشي : سبحان الابدى الابد ، سبحان الواحد الاحد ، سبحان الفرد الصمد ، سبحان رافع السماء بغير عمد ، سبحان من بسط الارض على ماء جمد ، سبحان من خلق الخلق فاحصاهم عدد ، سبحان من قسم الرزق ولم ينس احد ، سبحان الذى لم يتخذ صاحبه ولا ولداً ، سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد ، نجا من عذابي اهكذا في حاشية ابن عابدين على " الدر المختار " نقلاً عن الطحطاوى .

(١) وسماه " لوائح الانوار في طبقات الاخيار " وقال " هذا كتاب لخصت فيه طبقات جماعته من الاولياء الذين يقضى بهم في طريق الله عزو جل من الصحابة والتابعين الى آخر القرن التاسع وبعض العاشر ، ومقصودى بتأليفه فقه طريق القوم في التصوف من آداب المقامات والاحوال لا غير ، ولم اذكر من كلامهم الا عيونهم وجواهرهم دون ما شاركهم غيرهم فيه مما هو مسطور في كتب ائمة الشريعة . وكذلك لا اذكر من احوالهم في بداياتهم الا ما كان مستقياً



للمريدین كشدة الجوع والسهر ومحبة الخمول وعدم الشهرة ونحو ذلك أو كان يدل على تعظيم الشريعة دفعا لمن يتوهم في القوم أنهم رفضوا شيئا من الشريعة -ين تصوفوا ..... وهذا الذي التزمته من ذكر عيون كلامهم فقط ما أظن ان أحدا ممن ألف في طبقاتهم التزمه ، انما يذكرون عنهم كل ما يجدونه من كلامهم واحوالهم ولا يفرقون بين ما قالوه او وقع منهم في حال البداية ولا بين ما وقع منهم في حال التوسط والنهاية ..... . . . . . وسلكت في هذه "الطبقات" نحو مسلك المحدثين ، وهو ان ما كان من الحكايات والاقوال في الكتب المسندة "كرسالة القشيري" والحلية لابى نعم" وصرح صاحبه بصحة سنده أذكره بصيغة الجزم ، وكذلك ما ذكره بعض المشائخ المكملين في سياق الاستدلال على احكام الطريق اذكره بصيغة الجزم لان استدلاله به دليل على صحة سنده عنده ، وما خلا عن هذين الطريقين فاذكره بصيغة التمريض كيحكى ويروى ..... وختمت هذه الطبقات بذكر نبذة صالحة من أحوال مشائخي الذين أدركتهم في القرن العاشر وخدمتهم زمانا أوزرتهم تبركا في بعض الاحيان وسمعت منهم حكمه أو أدبا فاذكر ذلك عنهم على طريق ما ذكرناه في مشائخ السلف ، وجميعهم من مشائخ مصر المحروسة وقراها رضى الله عنهم اجمعين ..... ثم ان من طالع مثل هذا الكتاب ولم يحصل عنده نهضة ولا شوق الى طريق الله عز وجل فهو والاموات سواء والسلام . وسيتيه "بلواقح الانوار في طبقات الاخيار" ..... فاكرم به من كتاب جمع مع صغر حجمه غالب فقه أهل الطريق فهو في جميع نصوص أهل الطريق ومقلديهم "كالروضة" في مذهب الشافعي رضى الله عنه" (ص ٣)

”وأكره رضى الله عنه على توليه القضاء ، وضرب على رأسه ضرباً شديداً أيام مروان فلم يل . ولما اطلق قال : كان غم والدتي اشد من الضرب على .

## البَيْتُ " في قوله " إجماع أهل البيت إجماع معتبر " غير هذه المعاني

وكان أحمد بن حنبل رضى الله عنه اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه ، ثم أكرهه أبو جعفر بعد ذلك وأشخصه من " الكوفة " الى " بغداد " فأبى وقال : لا أكون قاضيا فحبسه وتوفى في السجن رضى الله تعالى عنه . وأخرجه المنصور سرات من الحبس يتوعده وهو يقول : يا منصور اتق الله ولا تول الا من يخاف الله تعالى ، والله ما أنا مأمون في الرضا فكيف أكون مأموناً في الغضب ! ويقال انه تولى القضاء يومين أو ثلاثه ثم مرض ستة أيام ثم مات . وقال ابن الجوزى : دعا المنصور ابا حنيفة والثوري وسعرا وشريكا ليوليهم القضاء فقال أبو حنيفة : اخمن فيكم تخميناً ، أما انا فأحتال وأتخلص ، وأما سعرا فيتحامق ويتخلص ، وأما سفيان فيهرب ، وأما شريك فيقع ، وكان الامر كما قال وكان من تحامق سعرا أن قال : للمنصور لما دخل عليه كيف حالك؟ وكيف عيالك؟ وكيف حميرك؟ وكيف دوابك؟ فقال أخرجه فانه مجنون . ولما بلغ سفيان عن شريك أنه تولى هجره وقال له : قد أمكنك الهرب فلم تهرب .

وكان أبو حنيفة رضى الله عنه حسن الثياب طيب الريح كثير الكرم حسن المواساة لأخوانه ، كان يعرف بريح الطيب اذا أقبل واذا خرج من داره ، وكان رضى الله عنه يقول : ما صليت قط الا ودعوت لشيخى حاد ولكل من تعلمت منه علماً أو علمته . وكان الشافعى رضى الله عنه يقول : الناس عيال على أبي حنيفة رضى الله عنه في الفقه . وكان لا ينام الليل ، وسموه الوند لكثرة صلاته ، وصلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة . وكان رضى الله عنه لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول : كل قرص جرنفعاً فهو ربا . وكان عامه الليل يقرأ القرآن كله في كل ركعة ، وكان يسمع بكأؤه حتى يرحمه جيرانه ، وختم القرآن في الموضع الذى مات فيه سبعة آلاف مرة . وقال عبد الله بن المبارك : عن ابي حنيفة رضى الله عنه أنه صلى صلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد . وكان نومه دائماً ساعة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ساعة اول الليل . وكان يقول : اذا ارتشى القاضى فهو معزول وان لم يعزله الامام . وسئل رضى الله عنه أيما افضل علقمه أو الاسود فقال : والله ما نحن بأهل ان نذكرهم فكيف نفاضل بينهم ! وكان يقول سمعت عطاء يقول : ما من

التي ذكرناها ههنا (١) وهو أيضاً معنى من مفرداته - ولم يقل أحد من العلماء ولا من المبتدعة بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى إجماع. فإن أراد المعترض هنا بلفظ "أهل البيت" ذلك المعنى أيضاً

ملك مقرب ولا نبي مرسل الا والله العجبة عليه ان شاء عذبه وان شاء غفر له . وكان يقول : انما سمي المرجئة بذلك لانهم مثلوا عن حاله العصاة اين منزلتهم في الآخرة ؟ فقالوا : أمرهم الى الله تعالى فسموا مرجئة لا رجائهم أمر العصاة الى الله تعالى فان الكفار في النار والمؤمنين في الجنة . وكان له جار يهودي وكانت قصبة بيت خلافته تنضح على بيت أبي حنيفة فمكث عشر سنين وهو يكنس كل يوم ما نزل في داره منها ويذهب به الى الكوم ولم يعلم اليهودي قط فبلغ ذلك اليهودي فبكى ثم جاء واسلم . وكان رضى الله عنه يقول : لو أن عبداً عبد الله تعالى حتى صار مثل هذه السارية ثم الله لا يدري ما يدخل بطنه حلال أو حرام ما تقبل منه . وكان يقول : جالست الناس منذ خمسين سنة فما وجدت رجلاً غفرلى ذنباً ولا وصلنى حين قطعته ولا ستر على عورة ولا أئتمتني على نفسي اذا غضب فلاشتغال بهؤلاء حمقى كبير . وكان يقول : لولم تبغض الدنيا الا لان الله تعالى يعصى فيها لكانت تبغض . وكان يقول : الماح مع الخبز شهوة رضى الله عنه . ورؤى رضى الله عنه بعد موته فقيل له : ما فعل الله بك فقال : غفرلى فقيل له : بالعلم فقال : هيمات ان للعلم شروطاً وآداباً قل من يفعلها فقيل : فبماذا غفر الله لك قال : بقول الناس في ما ليس في . وكان يقول : من هان عليه فرجه هان عليه دينه . وكان يقول : اذا لم يتكلم العبد بما ظنه فلا اثم عليه . وكان يقول : بلغنى ان ليس في الدنيا اعز من فقيه ورع . وقال له رجل : انى احبك فقال : وما يمنعك من محبتى ولست بابن عم لى ولا جارى . وكان يقول : الغوغاء هم القصاص الذين يستأكلون أموال الناس . وكان يقول : لا ينبغي للقاضي ان يترك على القضاء اكثر من سنة لانه اذا مكث فيه اكثر من سنة ذهب فقهه . ومناقبه كثيرة مشهورة رضى الله تعالى عنه . اهـ

فمع أنه لم يتم عليه هنا قرينة يعينه بل قرينة السباق دافعة له نقول : سيجي كلامنا عليه هناك إن شاء الله تعالى . ومن تأمل في الدليل الذي أتى به المعارض هناك عرف أن مراده " بأهل البيت " في قوله " إجماع أهل البيت إجماع معتبر " أزواجه صلى الله تعالى عليه وسلم المكرمات وبناته المطهرات وولدهن ونحوهم . وهل هذا إلا قول لم يقل به أحد قط لا من أهل الحق ولا من المبتدعة . وإذا كان الإجماع عند أهل الحق عبارة عن إتفاق مجتهدي عصر واحد على حكم شرعي فكما أنه لا إجماع بمخالفة من كان موجوداً في ذلك العصر من الأئمة الإثني عشر رضى الله تعالى عنهم كذلك لا إجماع إذا ثبت مخالفة مجتهد آخر من مجتهدي ذلك العصر في ذلك الحكم ولو واحداً . ولا يستلزم هذا القول بمساواة سائر المجتهدين مع الأئمة الإثني عشر فأهل البيت ثبت لهم ما ثبت من الدرجات العالية بقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما كون إطباق أهل المدينة وحدهم إجماعاً معتبراً فلم يقل به أحد إلا مالكاً رحمه الله تعالى ؛ على أنه أنكر أن يكون مذهب الإمام مالك هذا ابن بكير وأبو يعقوب الرازي وأبو بكر بن مينات والطبالسي والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر ، وقيل مراد مالك من هذا القول هو أن روايتهم متقدمة على رواية غيرهم : وقيل محمول على المنقولات المستمرة - أي المتكررة الوجود كثيراً من غير إنقطاع - كالأذان والإقامة والصاع والمد دون غيرها . ولفظ القراني " وإجماع أهل المدينة عن مالك فيها طريقه التوقيف حجة " وقيل بل هو

حجة في المستمرة وغيرها وهو رأى أكثر المغاربة من أصحاب مالك ، وذكر ابن الحاجب أنه الصحيح ، قالوا : وفي "رسالة مالك إلى ليث بن سعد" ما يدل عليه ، وقيل أراد به الصحابة - أي ممن كان يسكن المدينة - وقيل أراد به في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم وعليه ابن الحاجب ، وقال جد أبي العباس : هو محمول على إجماع متقدمي أهل المدينة ، والجمهور على أنه ليس بحجة شرعية وبه قالت الأئمة الثلاثة كما في "التحرير" و "شرحيه" وغيرها ، وقيل مراد مالك بإجماع أهل المدينة الذي قال فيه : إنه إجماع معتبر - هو إجماع الفقهاء السبعة الذين جمعهم هذا البيت

فخذهم عبيد الله عروة قاسم

سعيد أبوبكر سليمان خارجه (١)

(١) قلت : قد نظم الشيخ محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفى المتوفى سنة أربع عشرة وثمانه الفقهاء السبعة المشهورين واختلف في السابع فعند أكثر علماء الحجاز هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حسبا قاله الحاكم ، وقيل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو قول ابن المبارك ، وقيل هو أبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي وهو قول أبي الزناد ، واختار الشيخ محمد بن يوسف المذكور قول أبي الزناد فقال :

الا كل من لا يقتدى بأئمة - قسمته ضيزى عن الحق خارجه -  
فخذهم عبيد الله عروة قاسم - سعيد أبوبكر سليمان خارجه -

على حكم شرعى ، ونقل هذا القول عنه بعض شراح البخاري . ولقد سمع عن بعض كبراء علماء مذهب الإمام مالك ( أن القول بإرسال اليدين فى قيام الصلاة دليله عند مالك إجماع الفقهاء السبعة المذكورة المدينة عليه وهو حجة قطعية عند مالك مقدمة على الأحاديث الظنية ) إنتهى . فإذا عرفت ما ذكرنا فنقول : ما مراد المعارض ههنا " بأهل المدينة " الذى قال فىهم : بيان إجماعهم حق عنده وجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه . وأى دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع قام على أن إجماع أهل البيت الرضى وإجماع أهل المدينة المعطرة بمعناهما الذى أرادهما المعارض هنا كل منهما حجة إجماعية وجب عليها الإعتماد كل الإعتماد ويحذر تركها ؟ فإن كان عند المعارض أو ذويه دليل على ذلك فليات به . وقال العلامة الفناى فى " فصول البدائع " ( قيل إجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك . والحق أنه وحده ليس بحجة ) إنتهى . وسيجىء فى " الدراسة الثامنة " فى كلام المعارض ما يصرح بأن الإجماع عنده بشرائط . فإذا ادعى المعارض ههنا أن إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة يجب الإعتماد عليهما كل الإعتماد ويجب الحذر عن تركها فنقول : إما أن يكون هذان الإجماعان حجتين عنده على الإطلاق أو حجتيهما عنده مقيدة بتلك الشرائط ، فإن كان الأول فما الدليل عليه وما الفارق بينهما وبين سائر الإجماعات ، ودون إثبات ذلك الفارق خرط القتاد . وإن كان الثانى حتى يكون

حالتها كحال سائر الإجماعات فقول المعترض هذا بحجية إجماع أهل المدينة لم يوافق قول الإمام مالك ومن تبعه - ولو من الأولياء والمحدثين والفقهاء - وقوله هذا بحجية إجماع أهل البيت لم يوافق قول الشيعة الشنيعة من هذا الوجه أيضاً ، فإن حجية إجماع أهل المدينة عند مالك وذويه وحجية إجماع أهل البيت عند الشيعة الشنيعة ليستا بمشروطتين بتلك الشروط . وقد افصح عن الإعراف بهذا عبارة المعترض في " الدراسة الثامنة " فلنا أن نقول : للمعارض هات بالدليل الدال على ثبوت هذا القول المخترع الذي اخترعته ولم يذهب إليه أحد من أهل الحق والبدعة ، وبالدليل الدال على أنه حق دون القول الإجماعي . وأيضاً قد أنكر المعترض في " الدراسة الثامنة " وجود الإجماع في الشريعة الغراء بالشرائط التي ذكرها فيها . فلزم من ذلك الإنكار إنكاره ثبوت هذين الإجماعين في الشريعة الغراء أيضاً على التقدير الثاني الذي لا بدله أن يقول به .

قوله وعندى أن مالكا أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة الخ ( ص ٢٨٧ )

قلت : قد صدر عن المعترض ههنا حرازان فإن القول بامتداد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني يناقض القول بأن وقت أداء المغرب باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، ولننقل عبارة " المعاني البديعة " الذي نقل المعترض هذا

الكلام عنه ههنا بلفظها حتى يتبين تلك الحزازتان، فنقول : عبارته ولفظه هكذا (وعند مالك يمتد وقت المغرب إلى طلوع الفجر الثاني فيكون إلى غيبوبة الشفق يختص بالمغرب ثم بعد ذلك تشرك هي والعشاء ، وروى عن مالك أيضاً أن وقت اختيار المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت العشاء ، ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ) إنتهى كلامه بلفظه . فظهر من هذه العبارة أن المعارض قد سهى سهواً ذكرناه ، ومنشأ هذا السهو جمعه بين الروابطين المتغاثرين المنقولتين عن مالك بحيث يظن أن الرواية واحدة وليستا كذلك . وأيضاً دلت العبارة المذكورة على أن وقت الاختيار في صلاة المغرب بعد غيبوبة الشفق هو وقت العشاء بتمامه عند مالك على الرواية الأولى ففى نقل المعارض كلامه حزازة أخرى من هذا الوجه . ثم إنه إذا كان معنى الجمع عند القائل بالجمع - ولو فى الحضر من غير عذر وحاجة - أداء الصلاتين فى وقت إحداهما فقط . وعلى مذهب الإمام مالك لا يتحقق فى الجمعين إلا أداء كل صلاة فى وقتها فحاصل مذهب مالك رحمه الله تعالى أنه قال فى لفظ " الجمع " أن معناه أداء كل صلاة فى وقتها فكان هذا معنى لفظ " الجمع " عنده فى جميع الأحاديث الواردة فى الجمع بلفظ " الجمع " . ولا فرق بينه وبين أبى حنيفة رحمه الله تعالى إلا من حيث القول بالإشراك وعدمه ، فهذا تائيد شريف من الإمام مالك لقول الحنفية بأن المراد بلفظ " الجمع " الجمع فعلاً فقط . وأيضاً القول بأخذ مالك



بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة يتوقف على ثبوت أن مالكا يقول به بمعنى أداء الصلاتين في وقت إحداهما في الحضر والسفر جميعاً . فلفظ هذا الحديث في الجمع صريح في الحضر ولم يثبت إلا أن مالكا قال بالجمع بمعنى أداء كل صلاة في وقتها في الحضر والسفر جميعاً . فلا صحة لقول المعارض أن مالكا أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة . وكلام الإمام الترمذي المصرح بإجماع الأمة على ترك العمل بحديث الجمع هذا بناء على أن معنى لفظ "الجمع" أداء الصلاتين في وقت إحداهما . فلا اعتراض بما ذكره المعارض عن الإمام مالك عليه . فهذا الوجه العندي الذي جاء من عند نفس المعارض لا يصلح أن يرد به كلام الإمام الترمذي . وحديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس - لا يصلح أن يكون مستندهم في ذلك على ما زعم المعارض فإن التصريح بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه في وقت العصر - لو سلمنا ثبوت ذلك التصريح - إنما يدل ظاهراً على أن الجمع بين الظهر والعصر كان في وقت العصر فقط . ولو كان المراد ما ذكره المعارض لقبل في ذلك التصريح " وجمعه بالعصر في وقت الظهر والعصر " وكذا الأمر في المغرب والعشاء بلافات ، نعم إنما يكون حديث ابن عباس هذا مستندهم إذا قيل بإهدار ظاهر ذلك التصريح ، وقيل إن معنى لفظ "الجمع" فيه هو أداء كل صلاة في وقتها ، وإن هذا أيضاً معني لفظ "الجمع" ودون هذا القول حرج عظيم على المعارض .

قوله ويصلح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة كلهم (١) الخ (ص ٢٨٨)

قلت : إن أراد بالأئمة كلهم معنى عاماً يشمل جميع الأئمة الإثني عشر وسيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهم فلا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب إلى سيدتنا فاطمة والخمسة الطاهرة من آباءه رضي الله تعالى عنهم . وإن أراد بالأئمة المؤكد بلفظ "كلهم" الأئمة الستة الباقية منهم المتأخرة عنه زماناً فنقول : إن أراد بالسيادة الفضل الكلي فيقال : هذا الحكم موكول إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يثبت في ذلك كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، وإن أراد بها الفضل الجزئي له عليهم من حيث أنه أبوهم وجدهم وأقدم منهم وغيرها من الفضائل والفواضل الجزئية ، فلا ريب لأحد من المؤمنين في ثبوته له عليهم . وقد قدمنا أن المعارض لم ينور قوله بأن ما ذكره مذهب سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه ولم يثبت عندنا كلام معتبر يدل على أنه مذهب ولا يصح نسبته إليه مالم يصح روايته عنه . ولو قلنا بثبوته عنه وبثبوت ما أسس المعارض فيما قبل من الكليتين وهما "أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" يلزم منه أن الإجماع المعتبر ثبت على هذا القول فيجب الإعتماد عليه كل الإعتماد ويحذر تركه ، فيتفرع عليه أنه يجب على

(١) وسقط من المطبوعة لفظ "كلهم" .

المعترض أن يعتمد عليه كل الإعتقاد ويحذر تركه في قوله " إن معنى "الجمع" في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين كليهما في وقت أحدهما". فإن اعترف واعتمد عليه وحذر عن تركه ركوا المذاهب كلها سوى مذهبه الذي هو مذهب الإثنى عشر كلهم عنده فنقول: إنه قد بطل حينئذ قوله "بأن معنى الجمع في أحاديث الجمع هو أداء الصلاتين في وقت إحداهما ، وبأنه هو القول الحق ، وبأن كون معنى "الجمع" أداء كل صلاة في وقتها على الوجه الذي ذكره الحنفية قول باطل أو ضعيف لا يسمع ، وإنه قد حبط عمله في إثبات الجمع بالمعنى الأول بالأحاديث الواردة في الجمع مدة عمره إلى أن مات ، وأنه لم تهبط عنه الصلوات المفروضة التي أداها في السفر والحضر والمرض والمطر والوحل وغيرها متيقناً أنه يؤديها على وجه الجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما فقط . فمثله كمثل الذي يصلي في الثوب الطاهر الذي يتيقن فيه أنه نجس نجاسة مانعة عن صحة الشروع في الصلاة بناء على يقينه ذلك ، فكما لا يجوز الصلاة في ذلك الثوب بناء على إعتقاد المصلي فيه فكذلك لا تجوز تلك الصلوات من المعترض بناء على هذا الإعتقاد المترسخ في قلبه . ومن ادعى - أن حكم عدم صحة الصلاة في ذلك الثوب إنما هو مبني على الظاهر ، وأما فيما عند الله فتصح - فليأت بدليل يدل على هذا . ولم يثبت إلى الآن . وإن أئى عن الإعراف ولم يعتمد عليه وما حذر عن تركه فنقول له : هل لا يصلح هذا الإجماع . لأن يحمل أحاديث الجمع على أحد محتمليها ؟ وأليس هذا

الإجماع كسائر الإجماعات المعتبرة وكإجماع أهل المدينة المشرقة عند الإمام مالك ؟ فلم يكن هذا الإجماع معتبراً قط عنده . ثم نقول : إن أحاديث الجمع من باب أخبار الآحاد فلو سلمنا أن معنى "الجمع" وهو أداء الصلاتين في وقت إحداهما فقط جاء في السنة الظنية صريحاً أيضاً فهل يصلح هذا الإجماع لأن يقدم على خبر الآحاد أولاً ؟ فإن كان الثاني فليس هو كسائر الإجماعات وإجماع أهل المدينة عند مالك . وهذه من أمارات أنه لا يعتمد عليه ولا يعبأ به . وإن كان الأول ثم مطلب الحنفية هو أن الجمع في أحاديث الجمع قد أراد به الشارع ما ذكرناه . وأيضاً لم يبق حينئذ اعتراضات المعارض على الحنفية قائمة على أصولها وهي التي بناها على أس عدم صحة معنى الحنفية في تلك الأحاديث . وأيضاً لا احتياج حينئذ للإمام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه بحديث الجمع هذا إلا لإبداء سند إجماع أهل البيت لا للاستدلال به فإن الإجماع كاف في الاستدلال به ؛ بل يلزم على المعارض لما قال بأن "مذهب واحد منهم مذهب باقيهم" وأن "إجماعهم إجماع معتبر" أن يقول لا يحتاج كل واحد من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت إلى الاستدلال بالكتاب والسنة وسائر الإجماعات المعتبرة أبداً إلا لإبداء سند إجماعهم فقط . وقد عرفت أنه لا يصح أن يكون حديث الجمع هذا - أي حديث ابن عباس هذا - متمسكاً لمالك وطاؤس وعطاء فلا يصح أن يكون متمسكاً لسيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى

عنه لعين ما قدمناه لو قلنا بثبوت ذلك المذهب عنه . وقد ذكرنا أيضاً أنه لا يتجـه الإعتراض على الإمام الترمذى فى قوله " بأنه لم يأخذ بحديث ابن عباس هذا أحد من العلماء " وبأنه " أجمعت الأمة على ترك العمل به " بجميع ما ذكره المعترض على كلامه فى " دراساته " وهنا ، والله تعالى أعلم .

قوله إنما كن هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد دعوى من غير دليل الخ ( ص ٢٨٨ )

قلت : كلام هذا المعترض يدل على إنكاره أن يكون الإجماع دليلاً على النسخ ، وقد عرفت وستعرف إن شاء الله تعالى من كلام الحفاظ المتقنين والأعلام المتبحرين ما ينطق بأنه قد يكون دليلاً عليه وكلام الإمام الترمذى وهنا ناطق بذلك أيضاً ، فدعوى المعترض هذه واجبة الرد والدفع ، والحديث الذى أورده الترمذى دليلاً على النسخ وسنداً للإجماع الذى دل على النسخ قد أفاد قطعاً نسخ ما أوجبه ظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الرابعة " فاقتلوه " من وجوب قتل الشارب فى الرابعة ، وهذا هو المقصود من كلام الترمذى هذا ، وهو المراد حين حكم بأنه : ترك العلماء قديماً وحديثاً العمل بهذا الحديث ، ولم يقل أحد منهم بنسخ القتل فى الرابعة للسياسة . فحيثما أجمع الذى ذكره المعترض بين الحديثين لا يدفع القول بنسخ الوجوب ، فقد تحقق النسخ وهنا بنص من الشارع ، والإجماع دال عليه فقط وليس بناسخ . وإمكان

هذا الجمع بين الحديثين لا يستلزم عدم إباحة القول بهذا النسخ من أمثال الإمام الترمذي وهو عالم من العلماء العارفين بالناسخ والمنسوخ ومن كبرائهم وساداتهم .

قوله على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ مالم يوجد نص من الشارع الخ (ص ٢٨٩)

قلت : قال قدوة المحققين والعارفين الإمام بن الهمام في "التحرير" وشاحاه الإمامان في "شرحيه" وغيرهم : (يعرف الناسخ بنصه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وبضبط تأخر الناسخ عن المنسوخ كما في حديث "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" والإجماع على أنه ناسخ . وأما القول بأن هذا ناسخ وإذا منسوخ بقول الصحابي إنه ناسخ فواجب عند الحنفية لا الشافعية) ونحوه في سائر كتب أصول النسخ لأئمة المذاهب الأربعة ، وفي كتب أصول الحديث للشافعية والحنفية ما يفيد إتفاق أهل الحديث على أن القسم الرابع يفيد معرفة الناسخ أيضاً . فأفادت هذه العبارات أن معرفة الناسخ بواحد من الأوجه الثلاثة الأول ، وأن القول بالنسخ إذا وجد واحداً من هذه الثلاثة متفق عليه بين المذاهب الأربعة فهو مجمع عليه للامر ، لا سيما وكلام الإمام الحافظ الترمذي قد دل صريحاً على أن حديث عدم قتل الشارب في الرابعة ناسخ لهذا الحديث بإجماع الأمة . أليس الترمذي من أجله من يعتمد عليه من نقلة الإجماع والعارفين بالناسخ والمنسوخ ؟

وسيجيء التصريح من المعترض في "دراساته" نقلاً عن الإمام  
 النووى في "التقريب" وعن الإمام السيوطى في شرحه المسمى  
 "بالتدريب" نقلاً عن النووى في "شرح مسلم" (أنه قد دل الإجماع  
 على نسخ حديث قتل الشارب في الرابعة) انتهى (١) فقول المعترض  
 "عندنا" معناه عندى على خلاف الإجماع فبطلانه أبين من أن  
 يخفى . وليس مراده من قوله "عندنا" ما أوهمه ظاهر عندنا  
 فإنه كان من المستنكفين أن يكون من الحنفية ؛ بل وأن يكون  
 من الشافعية والمالكية والحنبلية . وتصريح الحافظ الحازم بما  
 ذكره المعترض لوضح لا يهدم هذين الإجماعين . وأما قول  
 الزهرى (وكانت رخصة) فليس معناه ما ذكره المعترض وإلا لزم  
 أن يكون قول الترمذى - قبله بلا فاصلة معتديها - بالنسخ ،  
 وقوله بعده بلا فاصلة "والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل  
 العلم لا نعرف بينهم خلافاً قديماً وحديثاً" حيث أفاد أن العمل  
 عليه دون حديث القتل في الرابعة - هباء منثوراً . ولا يجوز  
 مثل هذا الظن في من رزق أدنى شئ من العلم فضلاً عن هذا الطود  
 العظيم في العلوم والجبل الشامخ في الحديث وعلومه ؛ بل معناه أن  
 وجوب القتل في الرابعة لما نسخ بقي رخصة لأجل السياسة إذا رآه  
 الحاكم . فالحكم بالنسخ من الإمام الترمذى لا يلزم عليه شئ مما  
 ذكره المعترض ، فالعجب كل العجب ممن يرى مثل الإمام الحافظ  
 الترمذى أنه لا يدري حيرة الصبيان والأغبياء ، وهو حقيق به لا

الحافظ . ثم إن قول الترمذي أولاً بالنسخ ثم قوله بالعمل على الحديث الناسخ إجماعاً ثانياً أدل دليل على أنه ما حكم أحد من العلماء بحديث وجوب قتل الشارب في الرابعة لا إعتقاداً ولا عملاً فلا يرد عليه ما ذكره المعارض ، وانقلع عرق الأشكال من أصله والله تعالى الحمد ؛ على أن الترمذي من الكاشفين الذين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا منه ، ومن العارفين المحفوظين عن الخطأ ولو اجتهدوا ؛ بل هو أعظم شأناً من أمثال ابن العربي والشعراوي في المعرفة بالله تعالى فتخطئته من مثل المعارض خطأ فاحش يجب الإجتنب عنه عنده .

## بحث ما يتعلق بالدراسة الثامنة

قوله في الدراسة الثامنة - فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقر سمعك الخ (ص ٢٩٠)

قلت : لا يخفى ما في هذا الكلام من أسوء سوء الأدب الشديد إلى جميع العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل البيت الرضى والصحابة والتابعين ومن بعدهم من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم ومن أسانذة المعارض وأسانذة أسانذته ومرشديه ومرشدي مرشديه رضى الله تعالى عنهم حيث نسبهم في كلامه هذا إلى أنهم مأسورون بما ألفوه ، وحكم بأن ما بداهم في باب



الإجماع أو هام المترسمين بحجاب الحدثان ، وبأنهم جهال ، وبأنهم أعداء ما جهلوه ، وبأن ما أحدثه المعارض صادر عن أصل محقق في علم عال ، وبأن ما بداهم في باب الإجماع ليس كذلك ، وبأن ما أحدثه ذكر محدث من الرب تعالى ، وبأن من لا يلتفت إلى ما أحدثه ، أو يقول بحقيقة ما قالوه في هذا الباب واقع في غطاء أشار إليه الحق سبحانه وتعالى بقوله ( ما بأنهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ) وبأن ما أحدثه هو الحق المعانق بدليله وبرهانه بدليل تعريف المسند إليه والمسند به باللام ، وبأن ما بدا لهم في باب الإجماع ليس بحق أو ليس بحق معانق بدليله وبرهانه وبأن الحكيم الرشيد هو الذي يتمسك بما أحدثه لكونه عنده موافقاً بالدليل الحق ، وبأن الذي يتمسك بقولهم في باب الإجماع فهو ليس بحكيم رشيد لما أن قولهم عنده لم يوافق بالدليل الحق وبأن ما أحدثه في هذا الباب نزل عن معدم (١) برهاني على مستوى نوري ، وبأن قولهم فيه ما نزل عنه على ذلك المستوي ، وبأن ما أحدثه لم ينزل عن منحت وهم على مذهل غروري ، وبأن قولهم نزل عنه عليه . نعوذ بالله من شر كل واحد من هذه الكلمات السيئة الخبيثة ؛ على أن ما ذهب إليه المعارض ههنا خروج منه عن الإجماع الذي عليه المتقدمون والمتأخرون المذكورون قديماً وحديثاً . وأيضاً جواز الأخذ بقول عالم غير مجتهد على قول من قال به مقيد بما إذا لم يكن فاسقاً . ولا ينزل هذا

---

(١) كذا في الأصل ، ولعله "معدن"

الكلام من أن يكون قائله فاسقاً فلا إعتداد بقوله أصلاً. فليس هذا العذر من المعارض إلا كعذر من قال : " خلقتني من نار وخلقته من طين " زاعماً أن هذا دليل حق تمسك به ، أو كعذر من قال من الجرورية : حين جاءهم ابن عباس من سيدنا على رضي الله تعالى عنهم " إن الحكم لإلله " ؛ على أن قوله ( إن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب الخ ص ٢٩٠ ) يفيد الحكم منه بأن ما جاء به في " دراساته " تشريع جديد نعوذ بالله تعالى منه .

**قوله** وإن علم تأخر أحدهما الخ ( ص ٢٩١ )

**قلت :** قد ذكرنا سابقاً نقلاً عن الأعلام الشامخة ما يرد قول المعارض هذا فلا نعيده . ولا يلزم من القول : بأن الإجماع يكون دالاً على نسخ الحديث الصحيح أو الحسن الظني تقديم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن حجية الإجماع وكونه دالاً على نسخ الحديث إنما ثبت بالحديث كما ذكر في أصول الفقه .

**قوله** وهو عندك منحصر فيه الخ ( ص ٦٩١ )

**قلت :** جوابه ما ذكرناه قبل فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه .

**قوله** من غير ذلك التنصيص مع علم التأخر الخ ( ص ٢٩١ )

قلت : كلامه هذا كما يدل على أن الإجماع لا يجوز أن يكون دليلاً على النسخ يدل على أن ضبط التاريخ كذلك أيضاً عنده . فقلوه صلى الله تعالى عليه وسلم ( كنت لهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ) ليس عنده من باب النسخ أصلاً . وقد عرفت فساد هذين القولين كليهما فيما ذكرناه سابقاً فارجع إليه إن شئت .

قوله من عدم تعارض الحديث المذكور بالإجماع الخ ( ص ٢٩١ )

قلت : قد ذكرنا من كلمات الأعلام ما يدل على أن الإجماع يدل على أن الحديث الظني متروك العمل فلانقاشته في المثال المذكور . نعم المناقشة في المثال المذكور إنما يتأق على ما أحدثه المعارض دون ما ثبت عن السلف والخلف . فالقول بالمناقشة في المثال بناء على مجرد الراي المحدث الذي هو فرد كل بدعة من قولهم : كل بدعة ضلالة ؛ جهل وضلال . والعصمة عنه من الله العلى المتعال .

قوله هذا ما أبدى لنا في حجة الإجماع ( ص ٢٩٢ )

قلت : قول المعارض ( إن الإجماع لم يثبت عندي حجيته الخ ص ٢٩١ ) نص في أن الإجماع عنده ليس بحجة أصلاً لا قطعية ولا ظنية إلا إذا استجمع هذه الشروط وثيقن بوجود جميعها فيه . وقوله ثانياً : هذا ما أبدى لنا في حجة الإجماع

ظاهر في هذا المبنى ، فقوله في البين ( أو ما يقرب القطعي ص ٢٩٢ ) وقولته ( أو ما يضاهيه ص ٢٩٢ ) عبارة عن كونه حجةً ظنيةً . ثم نقول : فعلى هذا جميع الإجماعات التي نقلها العلماء السلف والخلف في كتبهم ليس من الحجية في شيء عند المعارض لاقطعية ولا ما يضاهيها - أي ظنية - إلا بعد ثبوت هذه الشرائط المخترعة المذمومة بدليل بين وثيق وجود جميعها فيها . وإذا لم يثبت في شيء منها جميع هذه الشرائط ولا بعض منها لم تبقى عنده حجةً لاقطعية ولا ظنية . فحرم القول عنده بحجية هذه الإجماعات الموجودة في الشريعة . ثم نقول القول بأن حجية الإجماع يحتاج إلى وجود هذه الشرائط المخترعة يبطل قوله السابق وهو ( أن الحق عندنا أن إجماع أهل البيت وأهل المدينة إجماع فعليهما الإعتداد كل الإعتداد ويحذر تركه ص ٢٨٧ ) فإن مراده بقوله " إجماع أهل البيت " أي وحدهم ، " و بإجماع أهل المدينة " - أي وحدهم - ليس إلا . فإن إجماعهم على هذا إجماع على حكم خالفه قياسات غير أهل البيت وغير أهل المدينة . فإما أن يكون قوله الأول حقاً وهذا القول الأخير الصادر عنه باطلاً ، أو الأمر بالعكس ، أو تناقض كلامه السابق واللاحق - والمتناقض لا قول له - أو يكون هذان الإجماعان بخصوصيهما مخصوصين عنده عن هذه القاعدة التي أحدثها في الشروط ، فهولا إلى هؤلاء ولإلى هؤلاء أضل فضل وغوى ولم يهتد سبيلاً . وأيضاً كلامه السابق في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة

مطلق عن إشتراط هذه الشروط فيها فدار الأمر عنده إما على أن حجية ذينك الإجماعين أيضاً مقيدة بها ، وإما على أن هذه الشروط إنما هي محتاج إليها في غيرها لافيهما . فإن قال بالأول فنقول له : هات بحكم جزئي تحقق فيه ذانك الإجماعان أو أحدهما وتيقن بوجود جميع تلك الشروط فيه - ونحن متيقنون أنه لم يوجد إجماع منها كذلك - فعلى هذا لزم على المعارض إثبات هذه الشروط يقيناً في المسثلين اللتين نقلهما عن سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه إحداهما جواز الجمع بين الصلاتين ولو في الحضر وإن لم يوجد عذر أو أدنى حاجة ، وثانيتهما أن وقت الظهر والعصر يشتركان فيه فوق كليهما من الزوال إلى الغروب . ودون إثباتها فيهما أيضاً بخرط القتاد . وإن قال بالثاني فنقول : هات بالدليل الذي يدل على هذا الفرق بينهما وبين سائر الإجماعات فالبنين بلا أساس كنسج العنكبوت ثم إن قوله في كلامه السابق يشعر بظاهره أنه لا فرق بينهما وبين سائر الإجماعات ، وإن الحق عنده هو عدم إشتراط سائر الإجماعات بهذه الشروط كالإجماعين المذكورين فهو المعول عليه ، فبطل جميع ما أورده المعارض في هذه الدراسة " مما يصلح أن يكون مخالفاً له ، وبعد اللتيا والتي نقول : إذا كان سند الإجماع كتابياً أو حديثاً فالقول : بأن القول بتقديم الإجماع على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو دلالاته على نسخ قوله تقديم لآراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قول ليس بصحيح . فإنه قول بتقديم الآراء

المصوبة بالكتاب أو الحديث عليه وبدلائلها على نسخه . وأما إذا كان سند الإجماع قياساً فالقول بهما ليس تقديماً لمجرد آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بل هو تقديم للآراء التي أخبر بإصابتها صاحب الشرع وثبت عنه ذلك الإخبار بحديث متواتر قطعي على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المظنون كونه قولاً له . وهذا الوجه يجري أيضاً فيما إذا كان سند الإجماع كتاباً أو حديثاً ولو تنزلنا وسلمنا أن حجية الإجماع مطلقاً أو غير هذين الإجماعين محتاجة إلى تبين استجماعه هذه الشرائط فنقول : إذا ثبت استجماع إجماع من الإجماعات هذه الشرائط فهو على ما ذكره المعارض آراء رجال محقة . فإن قال بتقديمه على حديثه الظني بعد ذلك لزم عليه أنه قدم آراء الرجال على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يقل بتقديمه عليه ولا بدلائله على نسخه فما الفائدة في اشتراط هذه الشروط في هذا المقام ، ولزم عاينه أن يقول إن الإجماع إذا ثبت استجماعه هذه الشرائط لا يكون حجة إلا فيما لم يوجد فيه قول منه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قطعي ولا ظني . فهذا أيضاً خلاف الإجماع .

ومن أعجب العجائب أن المعارض ههنا رد كلامي الإمامين النووي والسيوطي مع أن كليهما كانا من أكابر الأولياء الكبار حتى أنه قد صرح العلماء الموثوق بهم بقطبيتهما وبأنهما من الذين أخذوا السنة والدين من حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم يقظة ومشافهة وقد اعترف به المعارض فيما بعد في السيوطي

(١) ورأيت الإعراف بهذا مكتوباً بخطه على أول ورق "شرح تقريب النووي" الذي ألفه السيوطي وهو موجود عندي بحمد الله تعالى ، ولم يجد لذلك الرد وجهاً إلا الوجه المخترع المخالف لإجماع الأمة المناقض لكلامه الأول الذي ادعى فيه أنه هو الحق عندنا . فصار ما

(١) حيث قال في "الدراسة الحادية عشر" (وقال الامام الشعراوي في مقدمته "الميزان" انه رأى كتابا بخط الامام الحافظ جلال الدين السيوطي الى بعض تلامذته يعتذر اليه في عدم مجيئه الى السلطان في حاجة التمسها من الشيخ ذلك التلميذ و تقاضى ذهابه الى السلطان حاكيا معه في ذلك الكتاب توطنه لما يبدى من عذره ان بعض من يخلص عن الكدورات البشرية وفتح الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الايام اتفق له الذهاب الى بيت بعض الملوك فيما مست به من داعية الى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انغلق عليه الباب - والعياذ بالله سبحانه - ففاته نعمة رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا اخي اني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذه المدة من عمرى ستين او سبعين مرة يقطه - والشك من هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من احاديثه واني رجل خادم للحديث احتاج في معرفته صحيحه عن سقيمه الى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، واني اخاف ان ادخل على السلطان فيسد الباب ويفوتني هذا الخير) انتهى معناه وحاصله . (ص ٣٦٥ و ٣٦٦)

قلت : ونص الشعراوى في "الميزان" هكذا (ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهو الشيخ عبدالقادر الشاذلى . مراسله لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله تعالى . اعلم يا اخي اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خمسا وسبعين مرة يقطه وشافهته ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عنى بسبب دخولى للولاة لطلعت القلعة وشفعت فيك عند السلطان . واني رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه في تصحيح الاحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم . ولا شك أن تقع ذلك ارجح من تفكك افت يا اخي اه (ج - ص ٤١) - النعمانى

ذكره المعارض ههنا قولاً باطلاً غير الحق . وإذا اعترف المعارض فيما قبل أن الأحكام الكشفية المأخوذة من أهل الكشف قطعية عنده فكيف جازله ههنا مخالفة القطعي الذي ثبت عن ذينك الإمامين لأسباب وليس الحجّة عنده في تلك المخالفة إلا مجرد الرأي المخترع الذي لم يسبق إليه أحد من العلماء لا من السلف ولا من الخلف قديماً وحديثاً ؛ لا سيما وقوله هذا مخالف لما مهده المحدثون في أصول الحديث أيضاً ، ولم يقل بقوله هذا أحد منهم ، فصار قوله هذا قولاً مخالفاً لإجماع الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم والعرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء وغيرهم جميعاً ؛ على أن كلام المعارض في أول " هذه الدراسة " وهو قوله ( مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ص ٢٩٠ ) وقوله ( فإذا سمعت في الإجماع ما لم يقرع سمعك الخ ) دل على أن ابن العربي قائل بحجية الإجماع من غير اشتراط بهذه الشروط فهو عند ابن العربي حجة وإن لم يوجد هذه الشروط فيه . فبم جاز ههنا للمعارض مخالفة ابن العربي في هذا الباب مع أنها محرمة عنده ؟ أعد المعارض قول ابن العربي هذا من شطحياته الغير اللائقة بالتمسك ؟

وقوله ( إن كل ١٠ أقيم من الدلائل على أن لإجماع الأمة الخ ص ٢٩٢ ) يدل على أنه في قوله هذا خالف صريح الحديث وحكم المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( لا تجتمع أمتي على الضلالة ) فارتكب بهذا حراماً وترك واجباً مفروضاً . ولو ذكر المعارض تلك الأنظار لتمييز الطيب من الخبيث ، وافترق الحق من الباطل ، وظهر أن الدلائل التي أقيمت



على هذا المطلوب أفادته ، وأن الأنظار غير متوجهة إليها ؛ على أن هذا القول المخترع للمعترض لو كان معولاً عليه لهدم إفادة الإجماعات الثابتة عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم القطعية ومايضاهاها فإنها لم تجتمع فيها الشروط المذكورة ؛

ومقصود المعترض من تأسيس هذا الأساس أن يبنى عليه القول : بأن أفضلية أبي بكر وعمر على علي رضى الله تعالى عنهم وحقيقه الخلافة بعده صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الترتيب المعروف لم يثبتا بإجماع يعتد به وإجماع يكون حجة ظنية فضلاً عن أن يكون قطعية . وكلا القولين معترف أنهما من مذهب المعترض و "رسائله" شاهدة على ذلك . قال القطب العارف السرهندى فى "مكاتبه" (وآنكه همه را - يعنى خلفاء أربعة را - برابر داند ، - وفضل يكى بر ديگرى فضولى انگارد بوالفضول است عجب بوالفضولى كه إجماع أهل حق را فضولى داند مگر لفظ فضل أورا باین فضولى برده است ) (۱) إنتهى . وقال أيضاً فيها (تفضيل شيخين بإجماع صحابه وتابعين ثابت شده است چنانچه نقل کرده اند آنرا أكابر ائمة كه يكى از ایشان امام شافعى است . وشيخ أبو الحسن أشعري مى

(۱) يعنى والذى يرى الكل - اى الخلفاء الاربعة - متساوية - ويزعم

تفضيل احدهم على الآخر فضولا فهو فضولى اى فضولى حيث يزعم اجاع اهل الحق فضولا ، ولعل لفظ الفضل هو الذى اوردته فى موارد الفضولى .

(المكتوب السادس والستون بعد المائتين من المجلد الاول)

فرماید که تفضیل ابی بکر و عمر بر باقی امة قطعی است، و از حضرت امیر بتواتر ثابت شده است که در زمان خلافت و اوان مملکت خود در حضور جم غفیر گروه خود میفرمود که ابوبکر و عمر بهترین این امة اند..... بالجمله تفضیل شیخین از کثرت رواة ثقة بحد ضرورت و تواتر رسیده است انکار آن یا از راه جهل است یا از راه تعصب (۱) انتهى. وقال أيضاً فيها (کسیکه حضرت امیر را افضل از حضرت صدیق گوید از جرگه اهل سنت می بر آید..... إجماع سلف بر أفضلية حضرت صدیق بر جميع بشر بعد انبياء عليهم الصلوات والتسليمات منعقد گشته است احمق باشد که توهم خرق این اجماع نماید) (۲) انتهى. والمعتزض كلمات "رسائله" بعضها ماثلة

(۱) یعنی - وتفضیل الشیخین ثابت باجماع الصحابة والتابعین كما نقله اکابر الاثمة احدثهم الامام الشافعی رحمه الله، وقال الشيخ ابو الحسن الاشعری تفضیل ابی بکر و عمر رضی الله تعالی عنهما علی سائر الامة قطعی، وقد ثبت عن علی کرم الله وجهه بالتواتر فی زمن خلافته وکرسی مملکته و بین الجم الغفیر من شیعتہ ان ابابکر و عمر افضل هذه الامة..... وبالجمله ان تفضیل الشیخین قد بلغ من کثرة الرواة الثقات حد الضرورة والتواتر، فانکاره اما من الجهل واما من التعصب (المکتوب السادس والثلاثون من المجلد الثاني)

(۲) یعنی - ان من يقول بافضلیه علی کرم الله وجهه علی ابی بکر الصدیق رضی الله تعالی عنه خارج عن دائرة اهل السنة والجماعة..... وقد انعقد اجماع السلف علی افضلیه الصدیق علی جمیع البشر بعد الانبياء عابهم الصلوات والتسليمات، فما اشد حماقه من يتوهم خرق هذا الاجماع (المکتوب الثاني والمائتان من المجلد الاول)

إلى القول بالتسوية ، وبعضها مصرحة بتفضيل على على الصديق رضى الله تعالى عنها . فنعوذ بالله من أمثال هذه الضلالات .

وقال صاحب رسالة تسمى " تمييز الطيب من الخبيث " ( حديث لا تجتمع أمتي على الضلالة رواه أحمد في " مسنده " والطبراني في " الكبير " عن أبي نضرة الغفاري مرفوعاً في حديث فيه " سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة " ) إنتهى ، قال في " الدرر " قال الحافظ الجلال السيوطي ( وأخوجه ابن أبي عاصم في " السنة " بهذا اللفظ من حديث أنس ، وعند الترمذي من حديث ابن عمر لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً ) إنتهى . وقال الشيخ علي القاري في " شرحه " على " مشكاة المصابيح " ( إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن ) إنتهى . لأسباب وطرق هذا الحديث كثيرة . وقال السيد في شرحه على " التحرير " الموسوم " بالنيسر " ( حديث إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبداً ، وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شذ شذ في النار رواه أبو نعيم في " الحلية " مرفوعاً ، وفي بعض الروايات إن الله لا يجمع أمتي ، وفي بعضها لا يجمع أمة محمد ) إنتهى . وقال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في شرحيه ، ( إن من الأدلة السمعية - أي على حجية الإجماع - أخبار آحاد تواتر منها قدر هو مشترك ) إنتهى . وبهذا عرف أن هذا الحديث قوى

ثابت عن مصدر السنة وأن القدر المشترك منه متواتر . فهذا إخبار من الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم بأنهم معصومون أو محفوظون عن ضلالة أى ضلالة كانت وإن كانت إجتهدية ، ووجب صدق إخباره واستحال الكذب فيه ؛ فثبت أن إجماع الأمة على حكم شئ ولوم بوجود فيه شئ من هذه الشروط إجماع معتبر فيد القطع ؛ فالقول باشتراط الشروط المنحوتة - مع أنه خلاف الأحاديث الكثيرة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ومن باب إرتكاب الحرام وترك المفروض - يؤدي إلى ما يؤدي مما لم يرد الله تعالى إيمانه في خبر الشارع الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم .

وأيضاً إذا سلمنا أن الدلائل التي أقامها السلف والخلف على حجية الإجماع غير قائمة على أصولها ولم تفد من المطلوب شيئاً كما قال المعارض إدعاء . فنقول : ما الدليل للمعارض على حجية الإجماعات قطعية أو ظنية إذا ثبت فيها تلك الشروط وقد حكم المعارض فيما جاءوا به من انكتاب السنة على هذا ما قال به وحكم ، فالقدر المتيقن هو أنه ليس حجة قطعية ولا ظنية عنده على حجية الإجماع المشروط بتلك الشروط ؛ على أن هذه الشرائط لم يسبق إلى الإشتراط بها في الإجماع أحد من العلماء لا قديماً ولا حديثاً كما اعترف به المعارض في أول هذه " الدراسة " أيضاً ، فكان القول باشتراطها مخالفاً للإجماع . فيكون القائل به مشمولاً للعتاب الوارد في الحديث

( ومن شد شد في النار ) .

ولا يفيد المعارض موافقة الشيخ ولي الله الهندي له في هذا القول المنحوت المخالف للإجماع ولظاهر الأحاديث لو ثبت عليه ذلك القول ؛ على أن قول العارف الهندي ” ومن رديف ” لكونه للإستفهام الإنكارى يفيد أنه لم يوافق المعارض في قوله هذا وفي جميع مفرداته ، فهو فهم للمعارض سقيم ، ومادري معنى كلام الهندي . وقال الإمام ابن الهمام في ” التحرير ” وشارحاه في ” شرحيه ” ( لا إجماع إلا عن مستند - أى دليل قطعى أوظنى - ثم قالوا يجوز أن يكون المستند قياساً خلافاً للظاهرية وابن جرير ) وأيضاً إذا لم يكن في هذا القول المخترع للمعارض مستند من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فما بقي إلا مجرد رأى مثله كما سيترف به بقوله ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣ ) وقد تكرر منه الحكم في ” دراساته ” تكررأ غب تكرر بأن الحكم بمجرد الرأي ولولمجتهد حرام ولوفى مقام لم يوجد فيه النص أصلاً ” فكيف الحكم بمجرد صادرأ عن غير المجتهد في مقام صار مخالفاً للنص والإجماع ودافعاً لها لو قيل بثبوته ! ولن يجعل للمؤمنين إلى ذلك سبيلاً .

قوله ومما يجب التنبيه له ههنا أن كلام النووى الخ (ص ٢٩٢)

قلت : ليس في كلام النووى رحمه الله تعالى تصريح بما سماه المعارض تحقيق الحق ولا تلويح إليه أصلاً ، وإنما فيه تصريح

بأن الإجماع نفسه لا يصلح أن يكون ناسخاً ، وإنما يصلح أن يكون دليلاً عليه . وهذان الأمران هما المجمع عليهما بين علماء أصول الحديث وأصول الفقه . وسيجي في " الدراسات " نقلاً عن السيوطي أن جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالإجماع انتهى . وهذا صريح في أن القول بدلالة الإجماع على نسخه ثابت عند العرفاء وجميع العلماء . ولت شعري إذا لم يكن الإجماع حجة عند المعارض ولو ظنية إلا بالشروط المذكورة ولم يوجد مثله في إجماعات الشريعة فما معنى دلالة الإجماع على النسخ ؟ وتسليم ذلك مع الإشعار بأنه الحق . والدليل على أن الإجماع لا ينسخ سيجي بيانه .

**قوله** ودلالة الإجماع على نسخ الحديث الخ ( ص ٢٩٣ )

**قلت** هذا إنما يتم لو كان يلزم أن يكون سند الإجماع كتاباً قطعي الدلالة أو حديثاً قطعي المتن والدلالة ، وقد عرفت أنه لا يلزم ذلك فإنه يجوز أن يكون سند الإجماع كتاباً ظني الدلالة أو حديثاً ظني أحديهما أو قياساً أيضاً كما صرحوا به .

**قوله** لكونه آراء جماعة غير معصومة الخ ( ص ٢٩٣ )

**قلت** : إنما دل الإجماع نفسه على النسخ مع قطع النظر عن السند لأنه آراء جماعة غير معصومة أخبر الشارع الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم فيها أنها : لا تجتمع على ضلالة ، وأنها

آراء محفوظة أو معصومة عن الخطأ ولو إجتهادياً ، وهو من هذه الحيشة بوجب القطع . ولا يدل على النسخ إلا من هذه الحيشة لامن حيث أن الإجماع إجماع آراء جماعة غير معصومة . ولهذا قال صاحب " التيسير في شرح التحرير " إنه على تقدير إجماعهم على حكم يصير ذلك حقاً بالأدلة الدالة على نفي ضلالة الأمة فلا يلزم ثبوت رتبة الإستقلال باثبات الأحكام القطعية لآراء البشر أى غير المعصومة ) إنتهى . فالإجماع إنما يدل على النسخ من هذه الحيشة وإن لم يكن سنده إلا قياساً .

وأما الدليل على أن نفس الإجماع لا ينسخ به فهو أن الإجماع إن كان عن نص من كتاب أو سنة فهو - أي النص - هو النسخ إن كان بحيث ينسخ . وإن لم يكن الإجماع عن نص فإن كان الحكم الذي يحكم بنسخه بالإجماع قطعياً لزم خطأ الإجماع الذي ظن كونه ناسخاً لأنه - أى لأن ذلك الإجماع - حيثئذ على خلاف النص القاطع . وكل ما هذا شأنه فهو خطأ . وإن لم يكن قطعياً بل ظنياً فالإجماع المنعقد على خلافه قد أظهر أن الظن ليس دليلاً لأن شرط الإحتجاج بالظنى أن لا يكون على خلاف القطعى فلا حكم له فلا رفع لأنه فرع الثبوت كذا في " التحرير " و " شرحيه " وغيرها .

ثم إن القول بقطعية الإجماع وإفادته لها لا بنائى أن يكون فيه إحتمال غير ناش عن الدليل ، وإنما ينا فى أن يكون الإجماع فيه ناشياً عنه كما صرحوا به فى بحث العام . فإذا ثبت إجماع

مجتهدى عصر واحد على حكم لا يضر إفادته للقطع الإحتمال الذى لم ينشأ عن الدليل . فالشروط التى ذكرها المتقدمون كافية للقول بحجتيه ، ولا إحتياج لإشراطه بالشروط التى أحدثها المعارض . ومن قال : إن كل عارف وكاشف فهو محفوظ عن الخطأ ولو اجتهداً ، وإنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عنده فلا يأخذ إلا عنه ، وإن كشفه حجة قطعية تفيد القطع بلاريب يازمه أن يقول بحجتيه الإجماع وكونه حجة قطعية وإن لم يوجد فيه شرط من شروط المذكورة إلا إذا أثبت أن رأى العارف وإن كان رأياً واحداً محفوظ عنه ، أو أن رأيه رأى معصوم وأن الآراء الكثيرة المعتبرة فى الإجماع ليس شئ منها رأى عارف ورأياً محفوظاً عن الخطأ أو رأياً معصوماً ودون إثباته خرط القتاد . ولم يثبت من الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم تحريم أن يكون المجتهد عارفاً كاشفاً . وليت شعري ما معنى قوله ( وإلا فما وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر الخ ص ٢٩٣ ) أليس القرآن المتأخر ينسخ القرآن المتقدم ؟ نعم الدليل الذى أقاموه على أن الإجماع لا ينسخ ، يدل على هذا ، ولكنهم أوردوا النقض عليه ، فإسناد عدم جواز النسخ هذا إليهم غير سديد .

قوله كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين

الخ ( ص ٢٩٤ )

قلت : قد ادعى المعارض فى آخر هذه " الدراسة " أنه



لم يوجد لهذا الإجماع المشروط بشروطه المحدثثة مثال في اجتماعات الشريعة . فقلوه ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣ ) كده مبنى على المفروض البحث ، وقد اعترف به صريحاً قريباً من آخر هذه " الدراسة " قوله ( مما يهتم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا الخ ص ٢٩٧ ) فإن وجود سند من الكتاب أو الحديث فقط دون غيرهما يثبت فيه الشرائط التي ذكرها المعارض كالتقاء في اجتماعات الشريعة الغراء فالبحث معه ههنا مبنى على مجرد الفرض أيضاً . ثم نقول : إن المعارض يقول : إن الإجماع المشروط بالشروط المذكورة لو وجد يفرق بين تقديم الإجماع على الحديث الظني وبين القول بدلالته على النسخ فيقال : تقديم الإجماع عليه معقول والقول بدلالته على النسخ غير مقبول . وقد سبق أن كليهما معقول ومقبول ، وأن الثاني قام على جوزه الإجماع كما ر قلنا عن السيوطي . فالقول بكونه لا دلالة للإجماع على النسخ أصلاً خرق للإجماع ومخالفة لما اعترف به المعارض قبل ، على أن كلام المعارض الكائن في ذيل قوله ( وإذا اتضح عليك رأيي هذا الخ ص ٢٩٣ ) كله يرجع إلى سند الإجماع كتاباً كان أو حديثاً فلم يبق للإجماع فائدة في الحكم الشرعي فإنه يفيد السند وإما يحصل من الإجماع قوة سندهم على أي وجه كان وقد تكون تلك القوة بحيث يعرف بها النسخ للحديث الظني بذلك السند . وأيضاً إذا كان عند المعارض لا بد للإجماع من سند كتاباً كان أو حديثاً فقط فإنكار أنه لا دلالة للإجماع على نسخ الحديث الظني بذلك السند مما

يتعجب منه .

ثم نقول : الفرق الذي ذكره المعارض بين أحاديث الشيخين وأحاديث غيرهما ليس بسديد فإن الحكم بالعلة الخفية القادحة إذا كان من الحافظ الماهر الثبت فيقبل سواء كان على حديثها أو على حديث غيرهما وإن كان من غيره فلا يقبل ولو في حديث غيرهما ؛ نعم لو قيل بالفرق بينهما بأن هذا الحكم يصح في أحاديثها وهو أقل قليل وفي أحاديث غيرهما بلا قلة لكان له وجه صحيح . وإنكار دلالة الإجماع على وجود العلة القادحة في الحديث وإن كان متفقاً عليه إذا حكم به الماهر الحافظ مما لا ينبغي فإنه مصدق فيه بغير الإجماع أيضاً . ثم نقول : أين الإجماع الذي خالف حديث الشيخين أو حديث أحدهما ، وقوله ( إن وجد ذلك فيها ص ٢٩٤ ) بلفظ ” إن ” يدل على أنه لم يتحقق ثبوته عنده وأنه مشكوك وجوده فهو من باب الفرض في الأصل المفروض والأمر كذلك عنده ، ولو فرض ثبوته على ما قالوا في الإجماع دون ما قاله المعارض ولو في الإجماع الذي سنده قياس لا تجاسر في هذا الحكم من الماهر الحافظ الثبت العارف بالحديث سواء كان حكمه ذلك بدليل الإجماع أولاً لمامر . وحديث جهر البسملة مع أن رواية مسلم فيه (١) قد علل

---

(١) قلت : حديث الجهر بالبسملة ليس في ” صحيح مسلم “ والحديث الذي أشار إليه صاحب ” الدراسات “ بقوله ( وهذا حديث البسملة “ قد علل روايته مسلم فيه بسبع علل ص ٢٩٤ ) انتهى قد بسط القول في بيان علله الحافظ السيوطي في ” تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي “ فقال :

بسبع علل عارضه الأحاديث الآخر الكثيرة الدالة على إسرارها التي تمسك بها الحنفية الكرام .

(و مثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في "صحيحه" من روايه الوليد بن مسلم حدثنا الازاعي عن قتادة أنه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من روايه الوليد عن الازاعي أخبرني اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحه أنه سمع أنسا يذكر ذلك . وروى مالك في "الموطأ" عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبي بكر و عمر و عثمان فكانهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . هذا الحديث معنول أعله الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من "الامالي" بما لم أسبق اليه وأنا ألخصها هنا . فاما روايه حميد فاعلها الشافعي بمخالفه الحفاظ مالمالكاً فقال : في "سنن حرمله" - فيها نقله عنه البيهقي - فان قال قائل قد روى مالك فذكره . قيل له : خالفه سفيان بن عيينه والفزاري والثقي وعدد بقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال : كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم و أبو بكر و عمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي : يعني يبدؤن بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني : وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي : كذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبدالرحمن وسعيد بن أبي عروبه وأبى عوانه وغيرهم . قال ابن عبدالبر : فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة . وهذا هو اللفظ المتفق عليه في "الصحيحين" وهو روايه الأكثرين ورواه كذلك أيضاً عن أنس ثابت البناني واسحاق بن عبدالله بن أبي طلحه ، وما أوله عليه الشافعي مصرح به في روايه "الدارقطني" بسند صحيح "فكانوا

قوله وأما نسخ الحديث فلا دلالة للإجماع عليه أصلاً الخ

(ص ٢٩٤)

قلت : قد قدمنا ما يصلح أن يكون جواباً له فارجع إليه  
إن شئت ؛ على أن المعارض قد اعترف فيما قبل أن نفس

يستفتحون بأم القرآن“ . قال ابن عبد البر : ويقولون ان أكثر روايه حميد عن  
أنس انما سمعها من قتادة وثابت عن انس، ويؤيد ذلك أن ابن عدى صرح  
بذكر قتادة بينها في هذا الحديث فتبين انقطاعها ورجوع الطريقتين الى واحدة .

وأما روايه الاوزاعي فأعلها بعضهم بان الراوى عنه وهو الوليد يدلس  
تدليس التسويه وان كان قد صرح بسأعه من شيخه وان ثبت أنه لم يسقط  
بين الاوزاعي و قتادة أحد ، فقتادة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملى على من  
كتب الى الاوزاعي ولم يسم هذا الكاتب فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير  
ضابط فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الروايه بالكتابه من الخلاف وان  
بعضهم يرى انقطاعها . وقال ابن عبد البر ”اختلف في الفاظ هذا الحديث  
اختلافاً كثيراً متداً فمضطرباً . منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وأبى بكر وعمر، ومنهم من يذكر عثمان، ومنهم من يقتصر  
على أبى بكر وعمر و عثمان، ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون بسم الله  
الرحمن الرحيم، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم  
من قال فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال : فكانوا  
يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ومنهم من قال : فكانوا يقرؤون بسم الله  
الرحمن الرحيم . قال : وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لاحد . وبما يدل على  
أن أنسا لم يزد نفي البسملة وأن الذى زاد ذلك في آخر الحديث روى بالمعنى  
فأخطأ ماصح عنه أن أباسلمه سألته أكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال : انك سألتني  
عن شئ ما أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك ، أخرجه احمد وابن خزيمة“

الإجماع لا ينسخ به ، وأما أنه دال على النسخ فهو أمر معقول ، فإن أراد بقوله هذا أنه لا دلالة لنفس الإجماع من حيث هو هو على النسخ فيصح ، وإن أراد به أنه لا دلالة للإجماع عليه من كل وجه فردود .

بسند على شرط الشيخين . وما قيل من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه فقد أجاب أبو شامة بأنها مسئلتان فسؤال أبي سلمة عن البسملة وتركها ، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة ، وقد ورد من طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسر بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه "الطبراني" من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عنه و"ابن خزيمة" من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير عن الحسن عنه . وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم رواه الدارقطني والخطيب ، وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن الدارقطني ، وقد ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث أبي هريرة من طرق عند الحاكم وابن خزيمة . والنسائي والدارقطني والبيهقي والخطيب . وابن عباس عند الترمذي وحاكم والبيهقي . ورواه علي وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله وثنان بن بشير وابن عمر وأحمد بن عمر وعائشة وأحاديثهم عند الدارقطني . وسمرة بن جندب وأبي وحدة وشما عند البيهقي . وبريدة ومجاهد بن ثور ويثرب أبو بشير بن معاوية وحسين بن عرفة وأحاديثهم عند الخطيب . وأم سلمة عند الحاكم ورواه من الخارجين والانسار عند الشافعي . فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب "الازهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"

وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل . المخالفة من الحفاظ والاكثرين . والاقطاع . وتدليس التسوية من الوليد . والكتابة . وجهالة الكاتب . والاضطراب في لفظه . والادراج . وثبوت ما يخالفه عن صحابه . ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قوله فلا يرد عليه ما قاله السيوطي (١)

قلت : معنى كلام السيوطي هو أن ابن حزم من الظاهرية الجامدة من أمثال داود الظاهري ، والمراد من إجماع مجتهدي عصر في معنى الإجماع المجتهدون من أهل الحق . فالمجتهدون من أهل الظواهر داخلون في جملتهم والظاهرية الجامدة ليسوا كذلك كما أن علماء الشيعة والخارجية والمعتزلة ليسوا من جملتهم ، على أنه لم يثبت أن ابن حزم كان مجتهداً مطلقاً والإجماع عبارة عن إجماع آراء مجتهدي عصر واحد بخلاف مثل ابن حزم معهم لا ينفي تحقق الإجماع وإن ثبت أن ابن حزم أيضاً كان في عصر أهل ذلك الإجماع . وكون خلاف ابن حزم خلافاً عن دليل إن ثبت فيصح أن يكون خارقاً للإجماع يحتاج إلى إقامة بينة عليه وأنى هي ؟ على أنه يجوز أن يكون ابن حزم ممن لم يعاصر مجتهدي هذا الإجماع فلما أن يكون متقدماً عليهم أو متأخراً عنهم فقوله في معنى كلام السيوطي (يعني به الإجماع على نسخ الحديث

---

قال الحافظ ابو الفضل العراقي : وقول ابن الجوزي ان الاثمة اتفقوا على صحته . فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون بصحته افلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله

ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١

(١) وهذا القول قد سقط من المطبوعة .

محمد عبد الرشيد النعماني

بالإجماع (ص ٢٩٥) غير صحيح ، بل الصحيح أن يقال يعنى به الإجماع على أن الإجماع يدل على نسخ الحديث . ولا يجوز خرق هذا الإجماع من ابن حزم ولا من المعترض ولا من غيرهما .

قوله أما في الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة (ص ٢٩٥)

قلت : قد ظهر مما مر الوجه الذي أقدمهم على القول بأنه يدل الإجماع على نسخ الحديث الظنى وإن كان صحيحاً .

قوله بل يجوز أن يكون حسناً قدم عليه سند الإجماع الخ (ص ٢٩٥)

قلت : هذا أيضاً لا يرد إشكالا على الصيرفي لأن قوله (فيحتمل أنه غلط ص ٢٩٥) صريح في أن الغلط من الراوي اجتماع واحد فيه ، لا في أنه متعين فيه حتي يرد عليه ما أورده المعترض ههنا ، على أن احتمال الغلط من الراوي في أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة ثابت في نفسه وهذا الإجماع يجوز أن يكون حاكماً ودالاً على أن هذا الحديث الحسن الغير الصحيح غلط من الراوي . وأيضاً يجوز أن يكون معنى قول الصيرفي (إلا إذا عرف صحته ص ٢٩٥) ما يعم الصحة والحسن الإصطلاحيين .

قوله نحمل تركه من أهل الإجماع على أحسن المحامل الخ (ص ٢٩٥)

قلت : إذا كان الحكم بوجود القادح من العارف الماهر الحافظ كما في حديث قتل شارب الخمر في الرابعة لا يرد قوله بناءً على مجرد الظن والتخمين وإن كان حكم بذلك في أحاديث الشيخين وإلا فإن قامت القرينة على تعيين محمل واحد منها فهو المأخوذ وإن لم تقم فالسبيل هو الأخذ بالأقل المتيقن . ولا يجب على العلماء السابقين على المعارض ولا على من بعده منهم تقليد قوله مخترعاً كان أو لا . وقولهم بدلالة الإجماع على النسخ موجه بما ذكرنا سابقاً .

قوله وهو الرأي المنصور عندك من حيث الدليل الخ  
( ص ٢٩٥ )

قلت : قد قال النووي في " التقریب " ( ذكر الشيخ - يعنى ابن الصلاح - أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته ، والعلم القطعي حاصل فيه ، وخالفه المحققون والأكثر من فقائنا : بالظن ما لم يتواتر ) انتهى . وقال النووي أيضاً في " شرح صحيح مسلم " ( لأن ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله عليه وسلم . - قال -



وقد اشد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ وبالع في تغليظه ( انتهى . وقال الإمام السيوطي ( وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال : إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته . قال : وهو مذهب ردي ) انتهى . وبعضهم رجح هذا القول الذي نصره المعارض كما فصل في أصول الحديث . فنصرة المذهب الثاني وتخطئة الفحول الأعلام الذين قالوا بالقول الأول كيف يسمع من المعارض ! وهو ممن لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ولو بالخطأ الإجهادي . وسيجب تحقيق هذا المبحث تماماً في " الدراسة العاشرة " إن شاء الله تعالى ، على أن نصرة هذا المذهب عند من قال بها مبني على أنه تحقق فيه إجماع الأمة على القبول كما صرح به الشيخ ابن الصلاح وغيره . وقد ذكر المعارض في هذه " الدراسة " أن الإجماع ليس بحجة لا قطعية ولا ظنية ما لم توجد الشروط المذكورة المخترعة المحدثه فيه ، فعليه إثباتها في هذا الإجماع حتى يكون قابلاً للحجبة على قطع أحاديث الصحيحين ولنصرة هذا المذهب . ودون إثباتها فيه خرط القتاد . وأيضاً قد اعترف المعارض في آخر هذه " الدراسة " بأنه لم يوجد مثال للإجماع المستجمع للشروط المحدثه في إجماعات الشريعة . فمن العجب استدلاله بهذا الإجماع ! وإذا قد حكم المعارض بعدم ثبوت مثال للإجماع الذي هو حجة عنده في الشرع كان دعواه الحق والمنصورية فيما ذهب إليه ابن الصلاح وذووه بناء على الإجماع عجباً من القول ، على أن بين

هذه الدعوي وبين دعوى أن الحق في باب حجية الإجماع هو ما أحدثه المعارض تذاقضاً بيناً وتنافياً ظاهراً ، والمتناقض لا قول له ، فتدفع كلتا الدعويتين . وأيضاً الفحول من كبار المذنبين في أحاديث الشيخين قد اختلفوا في أن إجماع الأمة في أحاديثها وقع على ما ذا . فقال الأولون : الإجماع إنما تحقق على وجوب العمل بما فيها أو في أحدهما من غير توقف على النظر فيه لا على الصحة حتى تصبح قطعية . وقال الآخرون : إن إجماع الأمة وقع على كليهما فصار الإجماع في أحاديثها وأحاديث أحدهما ثابتاً ولم يثبت مقدار ما أجمعوا عليه بالإجماع . فكيف يجوز إثبات القطع بصحة ما فيها أو في أحدهما بهذا الإجماع الذي لم يعلم مقدار المجمع عليه فيه قطعاً ؟ ولا يستلزم الإجماع على وجوب العمل من غير توقف على النظر الإجماع على الحكم بالصحة إذ وجوب العمل لا يتوقف على الصحة الإصطلاحية عند المحدثين . ومن العجب تسليم المعارض هذا الإجماع والحكم بقطع صحة أحاديث الشيخين بناء عليه وعدم تسليمه الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ونقله كل واحد منهما ثقات أثبات !

قوله بوجوب العلم الإجمالي بالحكم من جميع علماء العصر

الخ ( ص ٢٩٦ )

قلت : أما الظن به فسلم ، وأما العلم به ولو إجمالاً ففيه

بحث .

قوله قلنا هذا الإحتمال مندفع الخ (ص ٢٩٦)

قلت : إندفاعه ممنوع فإن حجة الإجماع جاءت من الحيشة المذكورة وإن كان سنده قياساً ؛ نعم لو كان حجته من حيث أن اجتماع آراء جماعة غير معصومة لكان إندفاعه مسلماً فالإجماع القياسي إنما يترك به العمل بالحديث الصحيح الظني وإن كان اتفق الشيخان على إخراجه في "صحيحيهما" لوجود الحيشة الأولى فيه . فحينئذ الخبر المتروك عملاً ظني والإجماع قطعي فيرجح القطعي على الظني . والقياس وإن كان حراماً في مقابلة النص لكن محله ما إذا لم يجتمع آراء جميع علماء العصر من المجتهدين عليه وعلى ترك الحديث الظني عملاً .

قوله بدخل فهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه الخ (ص ٢٩٦)

قلت : دعوى دخول جميعهم ليست بصحيحة إلا إذا ثبت أن جميع حفاظ الحديث ومشائخه مجتهدون . ودون إثباته أن بلغ الجمل في سم الحياط . فإن من حفاظ الحديث ومشائخه أصحاب "السنن الأربعة" وكثير من مصنفى كتب الحديث . ومن المعلوم أنهم شافعية (١) ولو كانوا مجتهدين حرم عليهم تقليد الشافعي . وقد

---

(١) قلت : أما مذاهب مؤلفي "الاصول الست" فقد اختلف العلماء في تعيينها اختلافاً فاحشاً فصرح المؤلف هنا (ان اصحاب "السنن الاربعة" شافعية)

ذكر في الأصول أن الإجماع عبارة عن مجتهدى عصر واحد .

**قوله فن ابن جاء مسنداً في الأعصار الآتية (ص ٢٩٦)**

وقال في "بحث ما يتعلق بالدراسة الاولى" ما نصه :

(فان من المعلوم أنه كان طريقة أكثر المتقدمين غير المجتهدين تقليدهم واقتفاء آثارهم في أخذ الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة بتوسيطهم كما لا يخفى على من له أدنى درية بمعرفة طبقات المحدثين والفقهاء ومذاهبهم رحمهم الله تعالى ، وأن اصحاب "الصحيح الستة" سوى الامام البخارى ، واصحاب المسانيد و المعاجيم وغيرها سوى الامام مالك والامام احمد ، وأكثر اصحاب الكتب الحديثية وسائر أهل الحديث والفقهاء من المصنفين في الفقه وغيرهم من جميع المذاهب سلكوا هذا السيل اهـ - ١ ص ٢٦ و ٢٧)

فامتنى هناك البخارى من المقلدين . وقال ابنه العلامة ابراهيم السندى في كتابه "سحق الاغبياء من الطاعنين في كمال الاولياء واتقياء العلماء"

(وأما مسلم و الترمذى فهما وان كان المسموع للعوام أنها شافعيان لكن ليس معنى ذلك أنها تقلداً لالامام الشافعى ، بل الظاهر أنها مجتهدان مستنبطان وافق فقههما فقه الشافعى . وأشار الى اجتهاد مسلم ابن حجر في "تقريبه" وكذا في "جامع الاصول" والى اجتهاد الترمذى الامام الذهبى الشافعى في "ميزانه" لكن محمد بن احمد الترمذى شافعى ، وصاحب "السنن" اسمه محمد بن عيسى بن سورة الترمذى وهو مجتهد ! فمن حكم عليه بأنه شافعى أخطأ من لفظ الترمذى

**قلت :** يجوز أن يكون بعض الحفاظ المجتهدين في عصر حفظه ورواه ثقة ممن لم يكن من أهل الإجماع ثم نسي فصار بحيث لا يكون محفوظا عند أحد من هؤلاء أهل الإجماع في ذلك العصر .

ولم يحقق . ثم اطلعت في "اتحاف الأكاابر" على اشارة الى ان الامام مسلم مالكي المذهب ، و ذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ولم يبين الغاية على عادته والله اعلم ، ثم وقفت في "الاتحاف" على التصريح بالغاية بقوله الى مسلم فكان أدل دليل على أن الامام مسلم صاحب "الصحيح" مالكي المذهب ، والله تعالى أعلم . والترمذي اثبت له في "شرح اسماء رجال المشكاة" الاجتهاد كما هو مصطلح عندهم في اطلاق الفقيه على المجتهد كما لا يخفى .

وأما الامام البخاري فقد ذكر التاج السبكي في "طبقاته" أنه — اى البخاري — شافعى المذهب وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان ابن ابراهيم العلوى رضى الله تعالى عنه فقال : البخاري امام مجتهد برأيه كأبي حنيفة والشافعى ومالك واحمد وسفيان الثوري و محمد بن الحسن انتهى .

ونسخه "سحق الاغبياء" الخطيه محفوظة بخزانة الكتب لمدرسة "مظهر العلوم" بكراتشى . وقال الامام العلامة حافظ العصر الشيخ محمد انور الكشميرى في "فيض البارى" "

(واعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه ، وما اشتهر أنه شافعى فلموافقه اياه في المسائل المشهورة والافوائقه للامام الاعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعى . وكونه من تلامذة الحميدى لا ينفع

ويجوز أن لا يكون الحديث الصحيح محفوظاً عند أهل الإجماع ، وأن يكون محفوظاً عند غيرهم ممن يجوز الرواية عنه وليس من أهل الإجماع في ذلك العصر .

لأنه من تلامذة اسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفى فعه شافعيّاً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفياً . وأما الترمذى فهو شافعى المذهب لم يخالفه صراحة إلا في مسألة الأبراد . والنسائى وأبو داؤد حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية . وزعم آخرون أنها شافعيان . وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبها . وأما ابواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل بها على مذهبه اه ج - ١ ، ص ٨٠ . طبع مصر

وقال أيضاً رحمه الله في "العرف الشذى"

(وأما مسلم فلا اعلم مذهبه بالتحقيق . وأما ابن ماجه فلعله شافعى . وأما أبو داؤد والنسائى فالمشهور أنها شافعيان ولكن الحق أنها حنبلان وقد شحنت كتب الجنابلة بروايات أبى داؤد عن احمد والله اعلم اه)

وأما السيد صديق حسن خان القنوجى فقد ذكر في "الحطه" بذكر الصحاح الستة "صحیح مسلم" بلفظ ("الجامع الصحيح" للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري الشافعى) وكذا قال في كتابه "اتحاف النبلاء المتقين" وذكر في كتابه "ابجد العلوم" البخارى وأبا داؤد والنسائى في الشوافع اه وقال الامام ولى الله الدهلوى في "الانصاف في بيان سبب الاختلاف"

(أما البخارى فانه وان كان منتسباً الى الشافعى وموافقاً له في

قوله قلنا ليس كل مشائخ الحديث ظاهرية (ص ٢٩٦)

قلت : الأمر كذلك لكن كلام السيوطي نص في أن شذوذ الظاهرية الجامدة ولو كان إجماعاً قياسياً لا يضر في تحقق الإجماع

كثير من الفقه فقد خالفه أيضاً في كثير، ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعي . وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى ، والله اعلم . واما مسام وابو العباس الاصم جامع "مسند الشافعي" و "الام" والذين ذكرنا هم بعده - وهم النسائي والدارقطني والبيهقي والبقوي - فهم منفردون لمذهب الشافعي يتاصلون دونه اهـ)

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح البخاري"

(ان البخاري في جميع ما يورده في تفسير الغريب إنما ينقله من أهل ذلك كابى عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم . وأما المباحث الفقهية فغالبا مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأماليها . وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسى وابن كلاب ونحوها اهـ ج - ١ ، ص ٢١٣ طبع الميرية بمصر)

وقال العلامة ابن القيم في "اعلام الموقعين" في "الوجه الرابع والاربعين من وجوه رد التقليد" :

(البخاري وسلم و أبو داود و الاثرم وهذه الطبقة من اصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين اليه اهـ)

وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة ابن ابى يعلى في "طبقات الحنابلة" واما تاج الدين السبكي فلم يذكر في "طبقات الشافعية" الا البخاري وأبا داود

كما أن شذوذ الرافضة والخارجة ونحوهما لا يضره أيضاً . قال في "التنقيح والتوضيح" (أهلية من ينقصد به الإجماع لكل مجتهد ليس فيه فسق ولا بدعة فإن الفسق يورث التهمة ويسقط العدالة .

والنسائي . واما الحنفية والمالكية فلم يذكروا أحداً منهم في طبقاتهم .

فانظر الى هذا التجاذب الذي وقع بين هؤلاء الاعلام نتارة يعدون احدهم شافعيًا ونتارة حنبليًا وأخرى مجتهدا وهذا كله عندى تخصص وتكلم من غير برهان فلو كان احد من هؤلاء شافعيًا أو حنبليًا لاطبق العلماء على نقله ولما اختلفوا فيه هذا الاختلاف الفاحش كما قد اطبقوا على كون الطحاوي حنفيا وابن عبد البر مالكيًا والبيهقي شافعيًا وابن الجوزي حنبليًا وابن حزم ظاهريًا سوى الامام ابي داود فانه قد تفقه على الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه ومسائله عن احمد معروف مطبوع ، وذكره الشيرازي في "طبقات الفقهاء" من اصحابه . وهذان الحافظان الذهبي وابن حجر لو كان فيهم احد شافعيًا لصاحا به . ولعل ما نقله الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر الى اصول الاثر" عن بعض الفضلاء في هذا الباب قريب من الصواب ونصه :

(وقد سئل بعض البارعين في علم الاثر عن مذاهب المحدثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور فاجاب عما سئل عنه بجواب يوضح حقيقة الحال وان كان فيه نوع اجمال وقد احببنا ايراده هنا مع اختصار ما قال :

أما البخارى وابوداؤد فامان في الفقه وكانا من اهل الاجتهاد . واما مسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابو يعلى والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد من العلماء ولا هم من الائمة المجتهدين بل يميلون الى قول أئمة الحديث كالشافعي واحمد واسحاق



وسقطت العدالة بالتعصب والسفه) انتهى . ومن المعلوم أن الظاهرية الجامدة ومنهم ابن حزم متعصبة بحتة . (١) وأما الإجماع

وابى عبيد وإسألهم وهم الى مذهب اهل الحجاز أميل منهم الى مذهب اهل العراق . وأما ابو داؤد الطيالسى فاقدم من هؤلاء كلهم من طبقته يحيى بن سعيد القطان وبزید بن هارون الواسطى و عبد الرحمن بن مهدى وإسأل هؤلاء من طبقته شيوخ الامام احمد وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة غير أن منهم من يميل الى مذهب العراقيين كوكيع ويحيى بن سعيد . ومنهم من يميل الى مذاهب المدنيين كعبد الرحمن بن مهدى . وأما الدارقطنى فانه كان يميل الى مذهب الشافعى الا انه له اجتهاد ، وكان من أئمة السنة والحديث ولم يكن حاله كحال احد من كبار المحدثين ممن جاء على اثره فالتزم التقليد في عامه الاقوال الا في قليل منها مما بعد و يحصر فان الدارقطنى كان اقوى في الاجتهاد منه وكان افقه وأعلم منه ١ هـ - ص ١٨٥ طبع مصر عام ١٣٢٨ )

وعندى البخارى وابو داؤد أيضاً كسائر الائمة المذكورين من قبل ليسا مقلدين لواحد بعينه ولا من الائمة المجتهدين بل يميلان الى أقوال أئمتهم ولو كانا مجتهدين لنقل أقوالهما مع اقوال سائر الائمة من أهل الاجتهاد والفقهاء ولكن نرى أن سائر الكتب التى قد دون فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبها . وهذا الامام الترمذى مع أنه من خواص أصحاب البخارى لا يذكر في "جامعه" مذهب شيخه الذى تخرج به مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين كابن المبارك وإسحاق ، ولو كان البخارى عند الترمذى من أئمة الفقه والاجتهاد لذكر مذهبهم في كل باب . وان كان لا ينكر أن الامام ابا داؤد افقه الستة ولذا ذكره الشيرازى في "طبقات الفقهاء" دون غيره من اصحاب الصحاح .

(١) قلت : قال العافظ ابو سعد عبد الكريم السمعاني في "كتاب

الانساب"

القياسي فليس بحجة عند الظاهرية الجامدة أصلاً. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (ويجوز أن يكون

"الظاهري" بفتح الظاء المعجمة والهاء المكسورة بعد الالف في آخرها الراء هذه النسبة إلى اصحاب الظاهر، وهم طائفة ينتحلون مذهب داود بن علي الاصبهاني صاحب الظاهر وهم يعبرون النصوص على ظاهرها وفيهم كثرة اه)

وقال العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي في "مقدمه تاريخه" عند ذكر "علم الفقه"

( أنكر القياس طائفته من العلماء وابطلوا العمل به وهم "الظاهريه" وجعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والاجماع، وردوا القياس الجلي والعله المنصوصه إلى النص لأن النص على العله نص على الحكم في جميع محالها. وكان امام هذا المذهب داود بن علي وابنه واصحابها ..... ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتهم وانكار الجمهور على منتحله، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يعكف كثير من الطالبين ممن تكلف بانتحال مذهبه على تلك الكتب يروم اخذ فقهم منها ومذاهبهم، فلا يخلو بطائل ويصير إلى مخالفه الجمهور وانكارهم عليه؛ وربما عد بهذه النحله من اهل البدع بنقله العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين! وقد فعل ذلك ابن حزم بالاندلس على علو رتبته في حفظ الحديث، وصار إلى مذهب أهل الظاهر ومهر فيه باجتهاد زعمه في اقوالهم، وخالف امامهم داود، وتعرض للكثير من أئمة المسلمين فنقم الناس ذلك عليه وأوسعوا مذهبه استهجاناً وانكاراً وتلقوا كتبه بالاغفال والترک حتى انها ليحظر بيعها بالاسواق وربما تمزق في بعض الاحيان. ولم يبق إلا مذهب أهل الرأي من العراق وأهل الحديث من الحجاز اه)

مستند الإجماع قياساً خلافاً للظاهرية) انتهى . وأيضاً إجماع غير الصحابة ليس بإجماع معتبر عند الظاهرية . قال ابن الهمام في

وقال شيخ الاسلام تقي الدين محمد الشهير " هابن دقيق العيد " في " شرح الامام باحاديث الاحكام " في شرح حديث " لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه " (

ارتكب " الظاهرية " ههنا مذعبا وجه سهام الملامه اليهم وأفاض سيل الازدراء عليهم حتى أخرجهم بعض الناس من أهليه الاجتهاد واعتبار الخلاف في الإجماع . قال ابن حزم منهم : ان كل ماء راكد قل أو أكثر بال فيه انسان فانه لا يحل لذلك البائل خاصه الوضوء منه ولا الغسل وان لم يجد غيره ففرضه التيميم ، وجائز لغيره الوضوء منه والغسل وهو طاهر مطهر لغيره الذي بال فيه . ولو تغوط فيه أو بال خارجاً فسأل البول الى الماء الدائم أو بال في انائه وصبه في ذلك الماء ولم يتغيرله صفه فالوضوء والغسل جائز لذلك المتغوط والذي سأل بوله فيه ولغيره .

ومن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ ابوبكر بن معوذ فقال بعد حكاية كلامه : فتأمل أكرمك الله ما جمع هذا القول من السخف وهوى من الشناعة ثم يزعم أنه من الدين الذي شرعه الله وبعث به رسوله ، جل الله عن قوله وكرم دينه عن افكه اه )

وقال العلامة ابن تيميه في كتابه " الرد على الاخواني "

( وقال ابن حزم الظاهري : السفر الى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام وأما السفر الى آثار الانبياء فذلك مستحب . ولانه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب - وهو احدي الروايتين عن داود الظاهري - فلا يقول ان قوله تعالى " ولا تقل لها اف " يدل على النهي عن الضرب والشم . ولا أن قوله تعالى

”التحرير“ وشارحاه في ”شرحيه“ (ولا يشترط في حجتيه القطعية كونهم - أي المجمعين - الصحابة خلافاً للظاهرية حيث

” ولا تقتلوا اولادكم خشية“ اطلاق ” يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار وامثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطاء من قال مثل ذلك فينسبونه الى عدم الفهم ونقص العقل اهـ - ص ٢١ طبع السلفية بمصر على هامش ” الرد على البكري “ )

ووقع في ” سير النبلاء “ للحافظ الذهبي في ترجمته ابن حزم مانعه :

( تفقه ابن حزم اولاً للشافعي ثم أداه اجتهاده الى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه والاخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث والقول بالبراءة الاصلية واستصحاب الحال . وصنف في ذلك كتباً كثيرة وناظر عليه وبسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الاثمة في الخطاب بل فحج العبارة وسب وجذع فكان جزاءه من جنس فعله بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعته من الاثمة وهجروها ونفروا منها واحرقوا في وقت . واعتنى بها آخرون وفتشوه انتقادا واستفادة وأخذوا ومؤاخذا ، ورأوا فيها الدر الثمين بمزوجه في الرصف بالخرز المهيمن . فتارة يطربون ومرة يعجبون ومن تفرد بهزؤن اهـ )

وقد حط الحافظ ابوبكر بن العربي على ابن حزم في كتاب ” العواصم من القواصم “ وعلى الظاهرية فقال :

( هي امه سخيفه تسورت على مرتبه ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه . تلقفوه من اخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت : لاحكم الا الله . وكان اول بدعه لقيت في رحلتى القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر

إلوا : إجماع من بعدهم ليس بحجة ) انتهى . وقال في " التنقيح " :  
بعض الناس خصوا الإجماع بالصحابسة ) انتهى . فلم من هذا أن

قد ملائبه المغرب سخييف كان من باديه " اشبيليه " يعرف  
بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داؤد ثم خلع الكل  
واستقل بنفسه وزعم انه امام الائمة يضع ويرفع ويحكم  
ويشرع ، ينسب الى دين الله مالم يفسد فيه ويقول عن العلماء  
مالم يقولوا تنفيراً للقلوب منهم . وخرج عن طريق المشبه  
في ذات الله وصفاته فجاء فيه بطوام . واتفق كونه بين  
قوم لأبصر لهم الا بالمسائل فاذا طالبهم بالدليل طاعوا  
فيتضحك مع اصحابه منهم . وقد جاء في رجل بجزء ابن  
حزم ساء " نكت الاسلام " فيه دواهي فجردت عليه نواهي  
يقولون : لا قول الا ما قاله الله ولا نتبع الا رسول الله فان الله  
لم يأمر بالاعتداء بأحد ولا بالاهتداء بهدي بشر ، فيجب  
ان يحققوا أن ليس لهم دليل وانما هي سخافة في تهويل  
( ٥١ )

وقال المؤرخ شمس الدين بن خلكان في " وفيات الأعيان " :  
وأبناء أبناء الزمان " في ترجمته ابن حزم :

( وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد يسلم  
احد من لسانه فنفرت عنه القلوب واستهدف لفقهاء وقته فتأثروا  
على بغضه وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه  
وحذروا سلاطينهم من فتنته ونهوا عوامهم عن الدنو اليه والاخذ  
عنه فاقصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى الى  
باديه ليبله فتوفي بها آخر نهار الأحد لليلتين بقيتا من  
شعبان سنة ست وخمسين وأربع مائة ، وقيل انه توفي في " منت  
ليشم " وهي قرية ابن حزم المذكور رحمه الله تعالى . وكانت  
ولادته بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس يوم الاربعاء

إجماع الصحابة حجة عند الظاهرية إلا إذا كان المسند قياساً .

سلخ شهر رمضان سنة اربع وثمانين وثلاثمائة قاله ابن صاعد .  
وقال ابوالعباس بن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف  
الحجاج بن يوسف الثقفى شقيقين . وإنما قال ذلك لكثرة وقوعه  
فى الائمة اه )

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى " لسان الميزان "

( على بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح  
بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسى ابو محمد  
القرطبى اللبلى - بفتح اللام وسكون الموحدة ثم لام - الفقيه  
الحافظ الظاهرى صاحب التصانيف . ولد بقرطبة سنة اربع  
وثمانين وثلاث مائة ونشأ فى نعمة ورياسة وكان ابوه من  
الوزراء وولى هو وزارة بعض الخلفاء من بنى أمية بالاندلس  
ثم ترك واشتغل فى صباه بالادب والمنطق والعربية .  
وقال الشعر وترسل ثم اقبل على العلم فقرأ الموطا وغيره ثم  
تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت ثم انتقل الى مذهب  
الظاهر وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفه اه )

قلت : وأما امامهم داؤد فقال ابن خلكان فى " وفيات  
الاعيان "

( ابو سليمان داؤد بن على بن خلف الاصبهانى الاسام  
المشهور المعروف بالظاهرى كان زاهدا متقللا كثير الورع اخذ  
العلم عن اسحاق بن راهويه وأبى ثور . وكان من اكثر  
الناس تعصباً للامام الشافعى رضى الله عنه وصنف فى  
فضائله والثناء عليه كتابين . وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه  
جمع كثير يعرفون " بالظاهريه " وكان ولده ابوبكر محمد  
على مذهبه . وانتهت اليه رياسته العلم ببغداد وهو امام

قوله وليس كل من يطلق عليه الخ ( ص ٢٩٦ ٢٩٧ )

قلت : تسليم هذا موقف على ثلاث مقدمات . إحداها أن بعض تلك الظاهرية أو كلهم كان مجتهداً . وثانيها أن ذلك المجتهد منهم كان معاصراً لأهل الإجماع ومع هذا شذ عنهم . وثالثها إثبات أنهم من جملة أهل العدالة الذين يعتد بهم في إنعقاد الإجماع . وإذا لم يثبت شئ منها فهم كلهم ممن لا يخرق خلافه الإجماع . وهو معنى كلام السيوطي ( أن ابن حزم ظاهري فلا يقدح خلافه في الإجماع ) انتهى . فلا صحة لجواب المعارض هذا أصلاً . وليس كل ظاهري من ثقة الرواة وابن حزم وإن كان من ثقاتهم إلا أنه من المفرطين في مذهبه فقد يرى من الإفراط أن الحديث القائم على

اصحاب الظاهر اهـ )

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في ترجمته - داود :

( وقد ذكره ابن أبي حاتم فأجاد في ترجمته فانه قال : روى عن اسحاق الحنظلي وجاعه من المحدثين وتفقه للشافعي رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك ونفى القياس والفتن في الفقه على ذلك كتباً شذ فيها عن السلف وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدها من طريق الفقه وأكثرها شذوذاً . ونقل وراق داود عن أبي حاتم انه قال في داود : ضال مضل لا يلتفت الى وساوسه وخطراته اهـ )

خلاف ماذهب إليه ليس بصحيح وهو ليس كذلك . ( ١ )  
ولقد اعترف المعارض ههنا بأن الظاهرية الجامدة خارجون عن  
بخرق الإجماع بخلافه وابن حزم منهم . فبطل حكمه في ابن حزم  
بأن خلافه خارق للإجماع .

قوله ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء العصر الخ

( ص ٢٩٧ )

( ١ ) قلت : كما أفرط ابن حزم في حكمه على حديث أبي  
عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ) الحديث  
الذي أخرجه البخاري في الأشربة حيث قال في كتابه " المحلى "

( هذا حديث منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقه  
بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شئ أبداً ، وكل ما فيه  
فموضوع اه )

قلت : قال ابن القيم في " اغاثه الالهفان " بعد ذكره لهذا الحديث  
وتصحيحه له :

( ولم يصنع من قدح في صحته هذا الحديث شيئاً كابن  
حزم نصرة لمذهبه الباطل في اباحه الملاهي اه )

وقال الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " في حق ابن

حزم :

( وكان واسع الرواية جداً الا أنه لثقة حافظته كان يهجم  
على القول في التعديل والتجريح وتبيين اساء الرواة فيقع له  
من ذلك أوهام شنيعة . وقد تتبع كثيراً منها الحافظ  
قطب الدين الحلبي ثم المصري من " المحلى " خاصة اه )



قلت : قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحية " ( الإجماع اصطلاحاً إتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على أمر شرعى ) انتهى . فليس الإجماع عبارة عن إتفاق جميع علماء العصر سواء كانوا مجتهدين أولاً . ولا استحالة عقلاً ولا عادةً في أن لا يكون الحديث محفوظاً عند مجتهدى عصر واحد ، ويكون محفوظاً عند غيرهم من أصحاب ذلك العصر ، ولا يلزم أن يكون غيرهم الذين كان الحديث محفوظاً عندهم من الظاهرية العرفية ؛ بل غاية ما يلزم أن يكون البعض منهم ممن يتحمل عنه الحديث ويتلقى منه . فما ذكره المعارض من الإستحالة العادية في الصورة المخصوصة لا يضر أصلاً .

قوله وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون الخ ( ص ٢٩٧ )

قلت : دعوى أن القياس الذى هو سند الإجماع قياس في مقابلة النص خطأ ظاهر كما مر . فقوله ( فالدليل الذى يوجب عصمتهم الخ . ص ٢٩٧ ) ممنوع . وقد تقدم منا الكلام على قوله ( الحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً إلى آخره ص ٢٩٧ ) وعلى مابنى عليه ذلك القول من الإمتناع العادى وعصمة المجتمعين من علماء الأمة أهل الإجماع . فإن شئت أن تعرف ذلك فارجع إليه . فإذا لم يصح ذلك لم يصح مابنى المعارض عليه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله وإلا فني حقيقة الأمر ليس حديث الخ ( ص ٢٩٨

قلت : صحة ثبوت الحديث عنه صلى الله تعالى عليه و...  
لاستلزم أن يكون عالم من علماء الأمة تشرف بالعمل به . ألا تراء  
إلى الآيات المنسوخة والأحاديث الصحيحة المنسوخة . فالواجب  
ترك الإطلاق المخل بالمرام . ومن المعلوم أنه يجوز النسخ قبل  
العمل ، قال الإمام ابن الهمام في " تحريره " وشارحاه في " شرحه "  
(الإتفاق على جواز النسخ للحكم بعد التمكن من الفعل الذي تعلق  
به الحكم بعد علمه بتكليفه به بمضى مايسع الفعل من الوقت المعين  
للفعل شرعاً إلا ما عن الكرخي . واختلف في النسخ قبل التمكن  
من الفعل فالجمهور من الحنفية وغيرهم كالشافعية والأشاعرة  
قالوا : يجوز ) انتهى . على أن تشرف عالم من علماء الأمة  
بالعمل به لا ينتهض دليلاً على نفي الإجماع على ترك العمل به .  
فإنه يجوز أن يكون ذلك العالم غير مجتهد وإن كان معاصراً مع  
أهل الإجماع ، وأن يكون مجتهداً غير معاصر معهم فتقدم عصره  
على عصرهم أو تأخر عنه . وأيضاً لو فرض ثبوت إجماع من  
الأمة قديماً وحديثاً على ترك العمل بالحديث الصحيح الظني فلا يستلزم  
ثبوته أن يكون قول أعرف خلق الله تعالى صلى الله عليه وآله  
وصحبه وسلم مهماً لجواز أن يكون الترك من حيث ظاهره لا مطلقاً  
فعمل بماهو مأوله كما أشرنا إليه في حديث قتل شارب  
الخمر في المرة الرابعة ، على أن الحديث المتروك العمل به

إذا كان منسوخاً بعد العمل به فقد أخذ حقه من العمل به قبل النسخ . فكيف يلزم من القول بأن الإجماع يدل على نسخ الحديث التعطل في كلامه القدسية . ولا يقول بذلك من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبما أتى به من عند الله تعالى . ثم إن إعتقاد المعارض بأنه لا يخرج الحديث عن المذاهب الأربعة وعلمائهم لا يجعل عدم العمل على الحديث وترك العمل به من جميع علماء العصر أو علماء جميع الأعصار غير جائز ؛ على أنه يجب ههنا أيضاً تقييد الحديث بغير المنسوخ . وأيضاً قد سبق في كلام المعارض ما يدل على أن الحديث إذا كان مخالفاً للمذاهب الأربعة يجب التمسك به ولا يجوز الأول إليها . فإن كان في كلامه السابق باحثاً على مجرد الفرض فلا إشكال وإلا يهدم إعتقاده هذا عليه بسبب ذلك الكلام .

قوله فإن كان مما اتفق عليه الشيخان الخ ( ص ٢٩٨ )

قلت : هذا الفرق الذي ذكره المعارض ههنا أيضاً إختراع منه منحوت له لم يسبق إليه أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء قديماً وحديثاً . ولهذا زاد المعارض لفظ " عندنا " فيما قبله . وأيضاً هذا الكلام من المعارض قلع منه لإعتبار الإجماعات القائمة في الشريعة الفراء منقولة في كتب الحديث أو الفقه أو الكلام أو غيرها . فلم يبق الإجماع حجة عند المعارض إلا بمعنى أنه لو وجد في الشريعة لكان حجة وأنه لم يوجد فيها أصلاً . وهل

هذا إلتهافت وخروج عن الحق الذي يجب الإستمسك به  
ومن ادعى أن المعارض وجد في الشريعة إجماعاً كذلك فليأت  
ببينة على ذلك . فقوله ( وقل ما يوجد إجماع ينقل الخ ص ٢٩٨ )  
محمول على عدم الوجدان أصلاً وكثير ما يستعمل لفظ " قلما " في  
بل القول بعدم وجدان مثال له في إجماعات الشريعة . مصرح به في  
قول المعارض ( وما نقل من الأمثلة لذلك فقد عرفت عدم  
تمامه ص ٢٩٨ ) وفي قوله ( ومن ادعى تحقق وجوده في  
الشريعة فليأت به ص ٢٩٨ ) على أنا قد ذكرنا عن الأستاذ أبي  
إسحاق الإسفرايني وعن الإمام السيوطي ( الإجماع على جواز النقل  
عن الكتب المعتمدة ولولباسند ) فشمّل نقل الإجماع وغيره .  
فإذا جاز نقل الإجماع عنها بالإجماع فالنظر متردد في أنه هل  
يقدم على الحديث الظني إذا كان لم ينقل إلينا بالتواتر أو بالشهرة  
ثم نقول : فعلى هذا على المعارض أن يقول بهذا الفرق من  
غير تفاوت في إجماع أهل البيت وإجماع أهل المدينة أيضاً ، وأن يبين  
أن أي إجماعين من ذينك الإجماعين ثبت بهذا الوجه فيما إذا كان  
أحدهما أو كلاهما عارض الحديث ، وعلى المعارض في ذلك أن ينقل مذهب  
واحد من أهل البيت بهذا الوجه أيضاً وإلا فلا يتحقق إجماع أهل  
البيت الذي يعارض الحديث عند المعارض . نعم قال الإمام  
النسفي في " شرح المنار " ( إن الإجماع كالسنة فكما ثبت السنة  
بدليل قاطع لا شبهة فيه كالخبر المتواتر ، وتثبت بدليل فيه شبهة  
كالخبر المشهور وخبر الآحاد كذلك الإجماع . فإن نقل إلينا

بالإفراد كان كنقل السنة بالآحاد فكان مقدماً على القياس) انتهى .  
وقال التفتازاني في " التلويح " ( نقل الإجماع إلينا كنقل السنة ،  
فنقل الإجماع إلينا قد يكون بالتواتر فيفيد القطع ، وقد يكون  
بالشهرة فيقرب منه ، وقد يكون بخبر الواحد فيوجب العمل  
لوجوب اتباع الظن بالدلائل المذكورة ) انتهى . فأفاد عبارة  
التفتازاني أن الإجماع يقدم على الحديث الظني وهو خبر الواحد  
إن كان نقل الإجماع إلينا بطريق التواتر أو بطريق الشهرة . وأنه  
إن كان نقل إلينا بخبر الواحد كان كالحديث الظني يجب العمل  
به . وأفاد عبارة " شرح المنار " أنه يقدم على القياس . وأما  
إن العمل بهذا الإجماع الأخير مقدم على العمل بالحديث الظني  
الذي هو خبر الواحد أيضاً فيستفاد من بعض العبارات المعبرة  
والله تعالى أعلم . ومن المعلوم أن أكثر إجماعات الشريعة نقل  
إلينا بطريق الشهرة بالمعنى الذي أسسه الأصوليون في حد الخبر  
المشهور فلا إلغاء لها ولا قلع لإعتبارها في الشريعة المطهرة . وقد  
ثبت من هذه العبارة أنه لا معتبر بالفرق الذي ذكره المعارض بهذا  
عند علماء الشريعة ؛ على أن القول بهذا الفرق يفضي إلى أن يكون  
الإجماع الذي وصل نقلاً إلينا إلى حد الشهرة وليس رجاله رجال الشيخين  
غير قابل لأن يقدم على حديث " الصحيحين " أو حديث أحدهما . وهذا  
أيضاً خلاف ما قال العلماء (١) . وإذا كانت أكثر إجماعات الشريعة  
منقولاً إلينا بطريق الشهرة فلا بأس إن جاءوا بها في كتبهم

---

( ١ ) بل قال الإمام فخر الدين الرازي في " أساس التقديس "

معلقات فهي مما يترك بها الأحاديث الظنية عملاً فقوله  
( فالإجماعات التي تنقل معلقات الخ ص ٢٩٨ ) ممنوع . ثم نقول :  
إذا كان الإجماع الذي يصح به ترك الحديث عند المعارض هو  
الإجماع المشروط بالشرائط المذكورة المحدثه لاغير . فقوله ( فوجود  
إجماع يترك به الحديث الخ ص ٢٩٨ ) إنكار بحت منه لوجود  
الإجماع الحجة الذي يصلح أن يترك به الحديث في الشريعة فإن  
إنكار وجود الإجماع الذي يصلح لذلك في الشريعة يستلزم إنكار  
الإجماع مطلقاً فكل إجماع يصلح أن يترك به الحديث الظني لما مر  
ولإخبار الصادق المصدوق بحفظهم عن الخطأ . فقد ادعى المعارض  
في هذا المقام أن الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء ليست كل  
واحدة منها بحجة شرعية ، وقد ذكر في " دراساته " قبل أن  
القياس ليس بحجة شرعية أيضاً ، فلم يبق حينئذ من أركان الدين التي هي  
الأصول الأربعة شئ معتد به عنده إلا إثنان وهما الكتاب والسنة .  
فالعجب كل العجب من هذا الإنصاف . فلعل المعارض عمل

---

” وأما البخاري والقشيري فهما ماكانا عالين بالغيوب  
بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتها . فأما اعتقاد أنها علم جميع  
الاحوال الواقعة في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم الى  
زمانها فذلك لا يقوله عاقل ، غاية ما في الباب أنا نحسن  
الظن بها وبالذين روي عنهم الا أنا اذا شاهدنا خبراً مشتملاً  
على منكر لا يمكن اسناده الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
قطعنا بانه من اوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك  
المحدثين “ اهـ ص ١٧٠ و ١٧١ )

بقولهم : الإنصاف عين الإنصاف والإنصاف خير الأوصاف وهو مما لم يجز أن يعمل به في مثله.

## بحث ما يتعلق بالدراسة التاسعة

قوله - في الدراسة التاسعة - وهو في التحقيق عبارة عن أصحاب داود الخ ( ص ٢٩٩ )

قلت : ومنهم ابن حزم على ما صرح به النووي والسيوطي واعترف به المعارض في " الدراسة الأولى " في بحث استدلال نفاة القياس بالإباحة الأصلية ( ص ٥٧ ) ومنهم من مشى على أقوالهم .

قوله وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً حتى في العلة المنصوصة الخ ( ص ٢٩٩ )

قلت : أما القول بعدم جواز القياس في العلة الجلية فقد صدر عن جميع نفاة القياس كما مر مفصلاً في البحث على أقوال نفاة القياس، ومنهم أصحاب الظواهر والظاهرية وابن حزم وابن العربي. وأما القول بعدم جواز القياس في العلة المنصوصة فقد صدر عن ابن العربي نصاً كما نقله عنه المعارض في أثناء " الدراسة الخامسة "

في بيان أحوال المهدي رضى الله تعالى عنه (ص ٢٢٨) والظاهر من دلائل سائر نفاة القياس نفى القياس فيها أيضاً . وأما ما ذكره بقوله (بل ما يترأى من أقوالهم الخ ص ٢٩٩) تخمين محض لا يعتمد عليه . فكلام ابن حزم وهو من الظاهرية مشحون بشيء يسير من الإستنباط ، وقد صرحت بعض العبارات أنهم انكروا الإستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله تعالى ومستته صلى الله تعالى عليه وسلم فلعلهم يقولون ما لا يفعلون . فكلام المعارض هذا يستلزم أن يكون ابن حزم وابن العربي من الظاهرية الجامدة . وأما المعارض فلا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . أما سمعت قول المعارض في أول " الدراسة الثامنة " ( أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ) انتهى . ليس أسفار أصحاب الظواهر مما تداول اليوم . فالحجب أن المعارض كما تبرأ عن المذاهب ومقلديهم وإن كانوا عرفاء بالله تعالى أو محدثين وعن الظاهرية كذلك تبرأ عن أصحاب الظواهر وإن كانوا محدثين أو عرفاء بالله تعالى .

قوله وهؤلاء مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء الخ (ص ٢٩٩)

قلت : قد عبر المعارض عن الظاهرية ههنا " بما " إشعاراً بأنهم عنده كالحیوانات العجم . وهذا أيضاً ليس بسديد . ثم نقول : إن ابن حزم أيضاً من الظاهرية الذين قال فيهم المعارض ما قال .



فلذا قال الإمام السيوطي (إن ابن حزم الظاهري لا يقدح خلافه في الإجماع) كما أن السيوطي صرح أيضاً (بأن الإجماع لا ينخرق بخلاف الظاهرية، وبأن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة) وليتقظ الفطن ههنا بما اعترف به المعارض من أن الظاهرية كلهم - أي ومنهم ابن حزم - مما لا يعبا بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقهاء فإنه يفيد في رد كثير مما ذكره المعارض سابقاً عن ابن حزم.

قوله فلكلامهم وجه (ص ٣٠٠)

قلت : هذا المعنى هو مرادهم لا غير فلفظ "الظاهرية" صار في العرف علماً لقوم مخصوصين لم يدخل فيهم أصحاب الظواهر أصلاً ؛ لكن يتعجب ههنا من صنيع المعارض ههنا حيث حمل كلام الفقهاء على محمل حسن ولو على وجه التردد الذي أشعر في شقه الآخر إلى استحسانه عنده . وليس كلام الفقهاء محلاً لهذا التردد لما ذكرنا .

قواه على معنى أنه كما لا ينخرق الإجماع خروج أهل البغى الخ (ص ٣٠٠)

قلت : ليس الأمر كما زعم المعارض بل معنى كلام الفقهاء هو الأمر الأعم للمثبت والمنفى فإن الظاهرية الملقبة بهذا اللقب عرفاً إذا كان مذهبهم مردوداً بالكتاب والسنة ، وإذا كانوا مما لا يعبا بهم ولا

بأقوالهم كما مر ومع هذا أصرروا على ذلك المذهب فهم كأهل البغى  
الغير المجتهدين حين أصرروا على الخروج عن طاعة إمام العامة .  
فكما أن إصرارهم عايه إثم كبير أخرجهم عن حيز الاعتبار وخرق  
خلافهم للإجماع الواقع في زمانهم كذلك أخرجهم عن حرمة القتال  
معهم فيحل قتالهم إلى أن يفيتوا إلى أمر الله تعالى . ودعوى أنهم  
جامدون على الحديث ، وأن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق إن صحت لا تنجيهم عن  
لزوم وقوع المعصية والإثم الكبير عنهم بسبب معصية أخرى -  
وهي الإصرار على مذهبهم - فيحل قتالهم بهذه المعصية الأخرى  
ولا بدع في ذلك فقد صرح العلماء رحمهم الله تعالى أن الساكنين  
بقريية إذا اجتمعوا على ترك الأذان أو الخنثة حل للإمام قتالهم  
وإن كانوا مصلين صائمين فاعلين انخبرات والمبراة سواه ؛ ولزم  
عليهم المعصية من جهة ترك المسنون الآكد الشعار على هيئة  
الاجتماع وإن كان أصل ترك السنة ليس مما يوجب المعصية .  
وإذا كان العلماء الكرام حكموا بلزوم المعصية وحل القتال في  
أمثال هاتين الصورتين فلأن يحكم العلماء الفقهاء بهما على من كان  
مذهبه مردوداً بالكتاب والسنة ومع ذلك أصر عليه وما فآء  
إلى أمر الله تعالى أولى وأجدر . وما ذكره المعترض من الفرق بين  
البغاة والظاهرية فلا يجديده شيئاً فيما أراد فإن إجدائيه موكول  
على ثبوت أن المؤثر في الحكم على الظاهرية بلزوم المعصية وحل  
القتال ليس إلا مائت في البغاة دون الظاهرية ، وليس الأمر كذلك

لما مر فلا إجداء . وبهذا التحقيق علم أن مراد الفتواء في كلامهم  
المثبت والمنفى كلاهما ، وأن ما أتى به المعارض في معناه يشبه  
التحريف له .

قوله مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الخ ( ص ٣٠٠ )

قلت : هذه دعوى باطلة إن حل " ما " على العموم وهو  
الظاهر وإلا انحصر الحق والقول بما نص عليه صلى الله عليه وسلم  
في جميع ما قالت الظاهرية به . فيلزم أن يكون قول من خالفهم  
فيما خالف تركاً لذلك المنصوص خروجاً عن الحق ، فيتفرع عليه  
أن ما قاله ابن العربي أو أصحاب الظواهر أو الإمام البخاري أو  
أصحاب المذاهب أو غيرهم كالمعارض فيما خالف قولهم ترك للمنصوص  
وخروج عن الحق والصواب . ودون إثباته بعد ما بين  
المشرقين . وإن حل " ما " على السور الجزئي فمع أنه خلاف  
الظاهر إخلال بالتقريب ؛ على أنا نتكلم بمثل ما قلنا في مصداق  
ذلك الجزئي إذا ثبت الخلاف بين الظاهرية وبين سائر أهل  
الشريعة . ثم نقول : إن دعوى أن ما قالوا به منصوص وإنهم  
في ذلك على الحق دعوى مجردة من الدلائل فليات المعارض بالدليل  
عليه ، ولا بنيان بلا أس لم لا يجوز أن يكون دعواهم هذه  
كدعوى الخوارج المارقة والرافضة الخارجة والمعتزلة الفاسدة  
والبغاة الكاسدة أن ما قالوا به منصوص عنه صلى الله تعالى

عليه وسلم وأنتهم في ذلك على الحق ؛ بل هو المتعين في دعواهم هذه لما صرحوا به . نعم هاتان الدعويان تصحان من أئمة المذاهب الأربعة رحمهم الله تعالى لكن بشرط أن يزيدوا في آخر دعواهما الثانية هذه اللفظة ” ويحتمل الخطأ بالنسبة إلى ما عند الله تعالى “ . والعجب من المعارض أنه قال أولاً في شأن الظاهرية (وهؤلاء مما لا يعاب بهم ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه ص ٢٩٩) والآن يقول في أقوالهم (لأنها منصوصة منه صلى الله تعالى عليه وسلم وإنهم في ذلك على الحق ص ٣٠٠) فالقول الثاني صادر سهواً عنه أو تناقض مدفوع . وليس القول بالذم الزائد فيهم إفراطاً خارجاً عن الحق ، وإنما الإفراط الخارج عن الحق من كل وجه هو ذم فقهاء الحنفية الكرام بل جميعهم بل ذم جميع مقلدي أئمة المذاهب الأربعة بما ليس فيهم - وهم براء منه - أو بما فيهم على زعم أنه معصية كبيرة صدرت عنهم ، والأمر ليس كذلك لا سيما وفيهم الكبراء من الأولياء الكرام والمحدثين العظام والفقهاء الفخام الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأفخم كعباً من ابن العربي وأمثاله في المعرفة والظاهر . فالكلمات - صدرت ممن صدرت إليهم في الذم عليهم - كلمات قبيحة يستعاذ من شرها ويخشى من عواقبها .

قوله مع وضوح أمر التعدية في غيره (ص ٣٠٠)

قلت : كلام المعارض هذا مبني على ما ذكره قبل من أن

العلة إذا كانت منصوصة أو جلية يجوز القياس . (١) وقد ذكرنا جوابه سابقاً بما لا مزيد عليه ، فإذا بطل الأساس بطل ما بنى عليه من الحصر ؛ على أن كلام السيوطي أن مذهبهم مردود بالكتاب والسنة يبطل هذا الحصر أيضاً . ولو كان خطأهم المفضى إلى الحكم بمردودية مذهبهم وكونه غير معبأ به ما كان إلا من حيث جمودهم عن أمر التعدية في غيره مع وضوحه لكان ابن العربي بل جميع زعماء القياس أيضاً كذلك لما مر أن ابن العربي وسائر نفاة القياس لا يقولون بالقياس في العلة المنصوصة ولا في العلة الجلية .

**قوله** وإن أرادوا به ما يعمهم وغيرهم (ص ٣٠٠)

**قلت :** لم يرد الفقهاء بقولهم : ” إن حكم الظاهرية حكم البغاة “ هذا المعنى أصلاً فإن البحث في ” الظاهرية “ الملقبة بهذا اللقب في العرف العام وفي عرف الفقهاء الأصوليين والفروعيين فلا يشمل أمثال الإمام البخاري رحمه الله تعالى حتماً ؛ على أنه قد ثبت عن الإمام البخاري في ” جامع الصحيح “ قياسات شتى وقد ذكرنا بعضها مفصلاً نقلاً عن الشارح القسطلاني وغيره . وفي شيء من ذلك البعض ليست العلة منصوصة ولا جلية فهو رضى الله عنه مجتهد (٢) ليس من الظاهرية البتة ولا من أهل الظواهر الذين

(١) راجع ” الدراسات “ ص ٢٩٩

(٢) قلت : وقد مررنا الكلام مفصلاً على هذا المطلب فليراجع - النعماني

ينفون القياس مطلقاً . والمعترض إنما جاء بما جاء على نمط جديد فهو ليس من أتباع البخارى ولا على مذهبه .

قوله وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله الخ (ص ٣٠٠)

قلت : أصل هذه الحكاية على ما في "الفتح" و "النهر" وغيرهما قولهم (وحي أن الإمام البخارى صاحب "الصحيح" دخل "بخارا" وكان يفتي في زمن أبي حفص الكبير فقال له : لا تفعل فأبى إلى أن أفى بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة أو بقرة تمسكا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "كل صبيين ارتضعا على ثدى واحد حرم أحدهما على الآخر" فاجتمع علماؤنا عليه فأخرجوه منها ، والله أعلم - وزاد في "النهر الفائق" - أي بصحة هذه الحكاية ) ونحوه في "الطبقات الكبرى" نقلاً عن شمس الأئمة السر خسى . فثبت بهذه العبارات أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح ، (١) ولو صحت فالزيد ملحق بالزيد عليه من المعترض

(١) قلت : قد راجعنا "الفتح" و "البحر" و "طبقات الحنفية" للقرشى فليس في عباراتهم شئ يدل على أن أصل هذه الحكاية ليس بصحيح بل صرائح نصوصهم تدل على اثباتها عندهم وأنا أسردها برمتها . قال العلامة المدقق زين العابدين بن ابراهيم بن نجم الحنفى في "البحر الرائق"

( وقد حكى في "المبسوط" و "الكشف الكبير" أن البخارى صاحب الأخبار دخل "بخارا" وجعل يفتي ، فقال له أبو حفص

نفسه من غير دليل له عليه ، وسيتبين عليك ما يرد المزيد رداً

الكبير : لا تفعل ، فأبى أن يقبل نصيحته حتى أستفتي في هذه المسئلة ، فافتى بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا من ثدى لبن شاة ممسكاً بقوله عليه السلام "كل صبيين اجتماعاً على ثدى واحد حرم أحدهما على الآخر" وقد أخطأ لفوات الرأي ، وهو أنه لم يتأمل أن الحكم متعلق بالجزئية والبعضيه . فأخرجوه من "بخارا" (٥١) وقال كمال المحققين الامام ابن الهمام في "فتح القدير" :

(ونقل أن الامام محمد بن اسماعيل البخاري صاحب "الصحيح" أفتى في "بخارا" بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا شاة فاجتمع علماؤها عليه ، وكان سبب خروجه منها ، والله أعلم . ومن لم يدق نظره في مناطات الاحكام وحكمها كثر خطأؤه . وكان ذلك في زمن الشيخ أبي حفص الكبير . وهو لدة الامام الشافعي رحمها الله فانها معا ولدا في الامام الذي توفي فيه أبوحنيفة رحمه الله ، وهو عام خمسين ومائة ٥١ )

وقال الامام الحافظ الناقد محي الدين عبد القادر القرشي في "الجواهر المضيه" في طبقات الحنفية : :

"احمد بن حفص ، المعروف بأبي حفص الكبير البخاري ، الامام المشهور ، أخذ العلم عن محمد بن الحسن ، وله أصحاب لا يحصون . ذكر السمعاني : أن "بخيزاخز" قرية من "بخارا" منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير .

قال شمس الائمة : قدم محمد بن اسماعيل البخاري "بخارا" في زمن أبي حفص الكبير ، وجعل يفتي فيها أبو حفص وقال :

صريحاً ؛ على أن قول نقلة هذه الحكاية في أولها ” وحكي ” يشير إلى ضعف ثبوتها وعدم صحتها (١) ثم نقول : لو صححت فكان أبو حفص

لست بأهل له ، فلم ينته ، حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بثبوت الحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من ” بخارا “ .

والمذهب أنه لا رضاع بينها ، لأن الرضاع يعتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين بنى آدم والبهائم ، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم ( ٥١ )

والقصة مشهورة أوردها القاضي حسين بن محمد بن الحسن الديار بكرى المالكي في تاريخه المعروف ” بالخميس “ ( ج - ٣ ص ٣٨٢ طبع مصر ) وأشار إليها العلامة ابن حجر المكي الشافعي في آخر كتابه ” الخيرات الحسان في مناقب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان “ .

(١) قلت : لا شك أن لفظه ” حكي “ من ألفاظ التمريض ، لكن قد جرت عادة المصنفين باتيان صيغة التمريض فيما صح ، واستعمال الفاظ الجزم فيما ضعف فاشارة لفظه ” حكي “ الى ضعف ثبوت ما اورد بعدها وعدم صحتها مطلقاً لا يصح ، قال الحافظ شمس الدين السخاوي في ” فتح المغيث شرح ألفيه الحديث “ نقلاً عن النووي :

(وقد أهمل ذلك - أى اتيان ألفاظ الجزم في الصحيح والفاظ التمريض في الضعيف - كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم . . . . . اذ يقول في الصحيح يذكر ويروى ، وفي الضعيف قال وروى ٥١ ص ٢٠ ) طبع الهند



الكبير أجل علماً وقدوةً وقدرًا ومشيخةً في عهده ، وكان الإمام البخاري حين مات ابن ثلاثة وعشرين سنةً على ما سنبتز فكان وقت إخراجِه من ”بخارا“ ما بلغ مبلغاً من الحديث والاجتهاد ما بلغه بعد . (١) ويدل على هذا قول أبي حفص ” لا تفعل “ فلما

وهذه الحكاية - أوردها القرشي بلفظ الجزم ، وصاحب البحر وان أوردها بلفظ التمرّض لكن قوله بعد حكايتها (وقد اخطأ الخ) يدل على صحتها عنده . وكذلك قول المحقق ابن الهام بعد إيراده (ومن لم يدق نظره الخ) يدل على ذلك ، والله أعلم . وهذا نص شمس ”الشمس“ في ”المبسوط“

(ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع ، لأن الرضاع معتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم ، فكذلك لا تثبت رمة الرضاع بشرب لبن البهائم وكان محمد بن اسماعيل البخاري صاحب ”الصحيح“ رضى الله عنه يقول : تثبت الحرمة ، وهذه المسئلة كانت سبب إخراجِه من ”بخارا“ فانه قدم بخارا في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله ، وجعل يفتي فنهاء أبو حفص رحمه الله وقال : لست باهل له ، فلم ينته حتى سئل عن هذه المسئلة ، فافتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه اهـ)

(١) قلت : واندفع بهذا ما أورده الشيخ عبدالحى ”فرنجى“ على اللكنوى ”القوائد البية“ في تراجم الحنفية - من قوله .

(وهى حكاية مشهورة فى كتب أصحابنا ، ذكرها أيضاً صاحب ”العناية“ وغيره من شراح ”الهداية“ لكنى استبعد وقوعها بالنسبة الى جلاله قدر البخاري ودقه فهمه وسعه نظره وغور فكره مما لا

أفتي البخاري بحرمة الرضاع في الصورة المذكورة ووصل خبر فتواه هذه إلى أبي حفص واجتمع علماء "بخارا" على القول بعدم الحرمة ، وأصر البخاري على ما حكم ولم يتأمل في الإجماع الثابت على

يعفى على من انتفع "بصحيحه" وعلى تقدير صحتها قال بشر يخطئ (هـ)  
فإن تلك الفتيا صدرت عن البخاري في بدايه الحال حين لم يبلغ ذلك المبلغ . وعندى لا استبعاد في وقوع هذا من البخاري رحمه الله مطلقاً فهذا شيخه يحيى بن معين سيد الحفاظ وملك المحدثين قد حكى عنه : أنه مثل عن مسأله من التيمم فلم يعرفها ، ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وأهله" (ج - ٢ ، ص ١٦٠) وروى الحافظ الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ما نصه :

(أخبرنا محمد بن أحمد بن علي الدقاق ، حدثنا : أحمد بن اسحاق النهاوندي - بالبصرة - قال : حدثنا الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد حدثنا : أبو عمر أحمد بن محمد بن سهيل حدثني : رجل ذكره من أهل العلم ، قال ابن خلاد : وأنسيت أنا اسمه . قال : وقفت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ورواه فلان ، وما حدث به غير فلان ، فسألته عن الحائض تغسل الموق وكانت غاسله - فلم يجيبها أحد منهم - وكانوا جماعة وجعل بعضهم ينظر الى بعض ، فأقبل أبو ثور فقالوا لها : عليك بالمقبل ، فالتفت اليه وقد دنا منها فسألته فقال : نعم تغسل الميت ، لحديث القاسم عن عائشه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : أما إن حيضتك ليست في يدك ، ولقولها : كنت أفرق رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالماء وأنا حائض . قال أبو ثور : فإذا فرقت

أن مثل هذا الرضاع لا يحرم - وهو المخصص لعموم الحديث المذكور -  
اجتمعوا عليه فحكموا بإخراجه من "بخارا" تاديباً . والتغريب من  
أقسام التاديب على ما عرف ، فيجوز مثله من مثله لمثله في أمثال هذه

رأس النبي فأمليت أولى به فقالوا : نعم رواه فلان ، وحدثنا فلان ،  
وتعرفونه به من طريق كذا ، وخاضوا في الطرق والروايات ، فقالت  
المرأة : أين كنتم إلى الآن ٥ ج ٦ - ص ٦٦ )

وأبو خيثمة - هو زهير بن حرب النسائي الحافظ الكبير محدث بغداد ،  
شيخ البخاري ومسلم وأبي داود ، وابن ماجه - ، قال يعقوب بن شيبة : هو  
أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة . وقال الفريابي : سألت ابن نمير عن أبي  
خيثمة - وأبي بكر بن أبي شيبة - ، أيما أحب إليك أبو خيثمة - أو أبو بكر بن  
أبي شيبة - فقال : أبو خيثمة ، وجعل يطريه . وترجمته مذكورة في "تذكرة  
الحفاظ" للذهبي .

وخلف بن سالم هو أبو محمد السندي مولى آل المهلب ذكره الذهبي  
في "تذكرة الحفاظ" فقال : من أعيان حفاظ بغداد ، قال يعقوب بن شيبة :  
كان ثقة - ثبتاً أثبت من مسدد والحميدي ٥ .

وروى الحافظ ابن الجوزي بسنده إلى أحمد بن سلمة - النيسابوري قال :  
سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كنت اجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى  
بن معين وأصحابنا فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة ، فيقول  
يحيى بن معين من بينهم وطريق كذا ، فاقول أليس هذا قد صح باجماع منا ؟  
فيقولون : نعم فاقول ما مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيبقون كلهم إلا  
أحمد بن حنبل ٥ (ص ٦٣)

وهذا شيخ شيخ البخاري عبدالرحمن بن مهدي ذكر فيه الساجي قال

ب . فالتأديب من الكبار للصغار غير غريب فإنهم بأمثال هذه التأديبات وصلوا إلى ما وصلوا . فقد ورد " رحم الله امرءاً تأدب وأدب " ثم لفظ العبارات المذكورة يدل على أن الإخراج ما كان عن أبي حفص فقط ، وبعض الناس ينسبون إليه فقط وهو غير صحيح ، وعبارة المعترض محتملة لكن التعبير عنهم " ببعض المتجاسرة من الفقهاء " من أعظم العجاسات فقد قال صاحب الطبقات الكبرى : ( الإمام أبو حفص الكبير هو الإمام المشهور من الطبقة الثالثة أخذ الفقه والعلم عن محمد بن الحسن وله أصحاب لا يحصون ) انتهى . وعده صاحب " الطبقات " في عداد المجتهدين . (١) وأيضاً إذا كان أبو حفص مجتهداً فإن أخطأ في هذا الاجتهاد فلا

---

حدثنا : محمد بن اسماعيل الاصفهاني قال سمعت : موسى بن عبدالرحمن بن مهدي قال : كان أبي احتجم بالبصرة ، ولم يحدث وضوءاً ، فعابوه بالبصرة ، وأنكروا عليه ، وكان سبب كتابه الى الشافعي بذلك ، فوجه بالبرسالة الى أبي . نقله الحافظ ابن عبدالبر في كتابه " الانتقاء في فضائل الثلاثة - الائمة - الفقهاء " ( ص ٧٢ ) فانظر كيف استعصى وجه الجواب على ابن مهدي في هذه المسئلة حتى استعان بفقيه هو دونه في 'لطبقة' . وهؤلاء الحفاظ مع جلالتهم في العام لا عيب عليهم في هذا لباب . فكم من امام في فن مقصر عن غيره ، فلكل فن رجال . أنما وظيفته المحدث أن ينقل ويروي ما سمعه من الاحاديث كما سمعه . أما استنباط الاحكام والفتوى والعمل بالمدلول فهو من وظيفته الفقيه .

(١) قلت : وترجمه العلامة المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري " حسن التقاضى في سيرة الامام أبي يوسف القاضي " فقال :

أقل من أن يكون له أجر واحد فيه وللإمام البخارى أجران المصيبة ، وله أجران فى الحكم بعدم ثبوت الحرمة بين الرضيه المذكورين ، وللبخارى أجر واحد فى الحكم بثبوتها فى تلك الصور

( وأبو حفص الكبير احمد بن حفص بن زبرقان العجلي البخارى من لدات الامام الشافعى رضى الله عنه ، رحل من " بخارا " الى العراق قديماً فسمع من محمد ما لم يسمع الجوز جاني وسمع الجوز جاني من محمد ما لم يسمعه أبو حفص - مثل كتاب السير الكبير - لتقدم عوده الى " بخارا " على اخراج هذا الكتاب للناس . . . . . وأبو حفص هذا امام عظيم رحل قديماً الى العراق كما سبق وحمل علماً جماً الى " بخارا " ونشر العلم بها حتى أصبحت " بخارا " يمين مسعاه قبه الاسلام فى العلوم حيث سمعوا منه " جامع الثورى " ومصنفات ابن المبارك ووکیع وتفقهوا عليه حتى أصبحت كل قرية من قرى " بخارا " فيها جماعة من الفقهاء من أصحابه . وذكر السمعاني فى باب " الخيزاخزى " : أنها نسبة الى خيزاخز - قرية " بخارا " - فيها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبى حفص الكبير . وهو من أوائل شيوخ البخارى صاحب " الصحيح " فى مبدا أسرته قبل رحلاته ، فى " تاريخ الخطيب " أنه حفظ كتب ابن المبارك وكتب وکیع وعرف كلام هؤلاء يعنى فقه أهل الراى - وهو ابن ست عشرة سنة . وفيه أيضاً أنه سمع " جامع الثورى " من أبى حفص هذا ، وذكر حكاية تشهد للبخارى بجودة الحفظ وهو شاب . . . . . قال أبو بكر محمد بن جعفر النرشخى فى " تاريخ بخارا " الذى ألفه سنة ٥٣٣٢ هـ لنوح بن نصر بن احمد بن اسماعيل السامانى عند وصفه لموضع فى " بخارا " يقال له " دز حقره " بمعنى : باب سبيل الحق - كان أبو حفص

ثم إنه قال صاحب "النهر" - وهو عمر بن نجيم أخو الزين بن نجيم صاحب "البحر الرائق" - (ولد الإمام أبو حفص سنة خمس مائة ومائة في العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة ومات سنة

الكبير البخاري يسكن في هذا المحل ، وكان رحل منه الى "بغداد" وعاد بعد أن تفقه على محمد بن الحسن الشيباني وكان جامعاً بين العلم والزهد ، ولم يكن له مثيل في تلك الديار ، وكان من مفاخر "بخارا" ، وبه انتشر العلم في "بخارا" حتى أصبحت قبه الاسلام ، وبه نال الأئمة وعلماء الأمة هناك غايه الاحترام - ثم ذكر كيف كان الأمراء يهابونه ، وحكى ماجرى للامير محمد بن طالوت من زيارته له ، ودخوله عليه بعد الاستئذان ، وخروجه من غير أن يقدر أن يكلمه بكلمة أمامه من مهابته ، وقوله : اني دخلت الى الخليفة وغيره من العطاء لكني لم أهب أحداً من الخليقة هيبتي له ، وذكر كثرة تلاوته للقرآن الكريم حتى انه لم تنقص تلاوته من نصف ختمه كل يوم الى وفاته ، ونقل عن محمد بن سلام البيكندي حافظ "بخارا" أنه رأى في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم قادماً الى "بخارا" ، وهو يركب جملاً كما وصف في الخبر ، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء ، والناس في غايه الفرح من مقدمه عليه السلام فانزلوه في دار أبي حفص ، وانه رأى ابا حفص قاعداً أمام رسول الله يقرأ عليه كتاباً ، والرسول صلى الله عليه وسلم يستمع اليه ويصدقه . ثم نص على أن أبا حفص توفي سنة ٥٢١٧ هـ ودفن في تل يقال له : تل أبي حفص ، وأن هناك مساجد وصوامع يسكنها المجاورون ، وأن الناس يتبركون بتلك البقعة ، وأن علماء

سبع عشرة ومائتين) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "مقدم فتح الباري" وصاحب "النهر" في نهره (ولد البخاري صاحب الصحيح

العراق كانوا يحيلون مشكلات المسائل عليه وعلى أصحابه ، وذكر مبلغ اقباله على العلم والتعليم والعبادة ..... وقد ترجم أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر القباوي هذا التاريخ الى الفارسية سنة ٥٥٢٢ ولخصه محمد بن زفر بن عمر سنة ٥٥٧٩ والترجمة الفارسية مطبوعة في باريز سنة ١٨٩٢ م وقطعه من الاصل العربي مطبوعة هناك أيضاً ، ومن يجهل مبلغ جلاله هذا الامام في العلم والورع يجب أن لا يجعل جهله معياراً لمعرفة منازل العلماء . فليراجع الاصل والترجمة في ذلك من شاء . ١٥ ص ٧٠ حتى ٧٢ طبع مصر سنة ١٣٦٨ )

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب" في ترجمته محمد بن سلام البيكندي شيخ البخاري مانصه :

(وكان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص مؤدة مع المخالفة في المذهب ٥)

وقرأت في "باب زهد العلماء وبعدهم عن السلطان" من كتاب "روضة العلماء" للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويستي الحنفي ونسخته الخطية محفوظة في خزانه الكتب بجامعة حيدر آباد بالسند ، وأخرى محفوظة في دار الكتب الاصفية بحيدر آباد المدكن بالهند - ما نصه :

(وسمعه - يعني الامام أبا محمد عبدالله بن الفضل الخيزاخزي - يحكي بالفارسية عن أبي حفص الكبير رحمه الله :

بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين) انتهى . وقال الحافظ في

أن والى " خراسان " اسماعيل بن أحمد الساماني دعاه ليعقد عقد النكاح بينه وبين بنت بنت المطوعي ، فجاء وعقد النكاح بينهما فقال : يا بنت روجت ابنتك فلانة برضاها على مهر كذا اسماعيل بن أحمد الأمير هذا - فقالت : زوجتها فقال : للأمير يا اسماعيل بن أحمد تزوجت فلانة بهذا المهر وقبلت هذا النكاح بمسك قال : تزوجتها وقبلت . فسأه باسمه ولم يسمه أميراً ، فلما تم العقد أتى بالغالية فلطخت لحيته أبي حفص بها وأمر الأمير له بعشرة آلاف درهم فلم يقبلها ، فلما خرج من داره أتى ناحيته تعرف " بأسفيد ماشه " وغسل لحيته بمائها حتى أخذت لحيته ريح الحناء وزالت عنها ريح الغالية ، ثم قال إنما فعلت هذا لاني أستحي من الله تعالى أن أدخل بيتي وفي لحيتي رائحة غالية السلطان . قال الزندويستي :  
فهكذا كان العلماء ( ٥١ )

وفيه أيضاً في الباب المذكور :

( سمعت أبا اسحاق الزاهد قال سمعت أبا اسحاق الزاهد بن جعفر يقول : تلقيت أبا حفص عند انصرافه من رساله الأمير الرشيد من كورة نيسابور ، فلقيته بمياه كال عند صلاة الفجر وهو يصلي وعليه قميصه وازاره والعجبة والعمامة موضوعة بين يديه ، وكان يوماً بارداً يجمد القطر فيه من شدة البرد ، فلما فرغ من صلاته ملئت عليه ثم قلت له : أتصلي في قميص واحد في مثل هذا البرد ورأسك مكشوف



”المقدمة“ (ومدة عمر البخارى إثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً) ونحوه فى ”شرح القسطلانى“ على ”صحيح البخارى“ فعلى

قال : هذه العامة والجهة من عدايا السلطان لا أجتري أن لا ألبسها مخافة السلطان ، ولا أصلى فيها مخافة أن ترد على صلاتى لمكانها ، فانزعنا وأصلى كما رأيت يا أخى اهـ )

وفيه أيضاً فى ”باب ما يجب على العالم أن يستعمل العلم أولاً ثم يعلم غيره“ :

(سمعت أبا محمد عبدالرحيم بن عبدالصمد المروزى يحكى عن أبى حفص الكبير البخارى رحمه الله : أنه لما انصرف من العراق اجتمع عليه أهل ”بخارا“ وسأله ليجلس للعامة ، فقال : نعم وكرامة ، فاجتمع الناس وزينوا المسجد ووضعوا السرير . والرسم بالعراق أن كل من جلس للعامة تقلنس بقلنسوة تسمى بقلنسوة القضاة ، فتقلنس بها أبو حفص وخرج إلى الدار فقرأه امرأته فقالت له : أيد الله الشيخ إلى أين قصدت حيث تقلنت بقلنسوة القضاة ؟ فقال : أجلس للعامة فقالت : هل علمت بما علمت حتى تخرج إلى الناس فتعظيهم ، فقال الشيخ : أيتها المرأة ريت بسهم نافذ ، وخرج إلى الناس وصباح بهم وقال : انصرفوا فاني وجدت في الدار معلماً احتاج إلى علمه قال : فانصرف الناس ودخل الشيخ الدار وجعل يعبد الله ويستعمل العلم ثلاث سنين ، فلما تم ثلاث سنين اجتمع إليه الناس بعد ثلاث سنين وسأله ليجلس إليهم فشاور امرأته فقالت له : هل علمت بما علمت فقال : علمت بأكثرهما فقالت : هل تعرف لنفسك خصماً قال : فجلس الشيخ متفكراً فتذكر فقال :

هذا حين مات أبو حفص كان عمر البخاري ثلاثاً وعشرين سنة .  
وقال الحافظ في "مقدمته" في ترجمة هي قوله "ذكر

خرجت يوماً قبل خروجي الى العراق الى قصر المجوس بدرب  
"سمرقند" ، وكنت أطوف في المزارع فاذا انا بديرة كراث ،  
فاخذت طاقه كراث وأكلتها فلا اعرف لتفسي خصها غير هذا  
فقلت له : أمراته ارض خصمك ، قال فخرج أبو حفص وطلب  
صاحب الديرة فاذا هو بمجوسى فوجده واخبره بصنيعه واستحل  
منه فلم يجعله في حل حتى قال له : لك على عشرة الاف  
درهم فقال المجوسى : حتى استاذن أهل بيتي ، فذهب  
المجوسى الى منزله وأخبر أهل بيته ، فقلت أهله : ان  
هذا دين حق حسن حيث يعطيك هذا الرجل عشرة  
الف درهم في كراثه واحدة ندخل في دينه ، فاخبر  
المجوسى أهل القرى في جوار قصره ، فكان حينئذ أكثر أهل  
القرى المجوسيين ، فتبعه من القرى سبعون نفرًا من المجوس من  
أقرباء ذلك المجوسى حتى وقفوا على باب أبى حفص ، فخاف  
أبو حفص من كثرتهم ، فجاءوا اليه وقالوا له : اعرض علينا  
الاسلام ، فعرض عليهم فاسلموا باجمعهم ، فقال أبو حفص :  
صدقت امرأتى استعمال مسئله واحدة نفع لنيف وسبعين نفرا  
حتى اسلموا ثم رجع وخرج الى الناس وجلس ووعظهم . فاول  
ما تكلم بهذه الحكايه ، ثم قال : وهو كما قيل "عمل واحد  
ينفع الالف وتقول الالف لا ينفع الواحد اه)  
وفيه أيضاً في الباب المذكور:

( وسمعت أبا نصر احمد بن اشرف يحكى بالفارسيه قال :

سبه ومولده ومنشائه ومبدء طلبه للحديث (إنه قال الإمام البخارى : خرجت مع أمي وأخي إلى الحج الخ) ثم قال الحافظ

كنت مع الشيخ أبي حفص الكبير رحمه الله في طريق مسجد الجامع فقام إليه الرجل وسأله عن فضل صوم أيام البيض ، فمر ولم يجب ، فلما كان في الجمعة القابلة دعاني فذهبت معه ، فلما بلغنا إلى تلك المحلة قال : يا فتى هل تعرف الرجل الذي سألني في الجمعة الماضية عن فضل صوم أيام البيض فقلت بلى فإذا بذلك الرجل فدعوته فاجابه عن تلك المسئلة فلما جلس الشيخ في الجامع قلت : في ذلك لم نم تجب في الجمعة الماضية ، فقال : لا تسأل ، فقلت كأنك لم تحسن ، فالتحت عليه ، فقال : اني ما كنت استعملت تلك المسئلة ، فالآن صمت اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر ثم أخبرته عن فضل صوم أيام البيض لينتفع به فاني لو علمته قبل استعالي ذلك لم ينتفع به اهـ )

وقد جمع الشيخ احمد بن محمود المدعو بمعين الفقراء جزءاً - في ذكر طائفته من أهل "بخارا" ونواحيها من العلماء والكبراء والفضلاء والمشائخ المتقدمين والمتأخرين الذين درست قبورهم وانطمست آثارهم قدس الله أرواحهم وطيب أشباحهم - بالفارسية وهو المعروف "برسالة" ملا زاده در بيان مزارات أهل بخارا" بدأ فيه بترجمته الإمام أبي حفص الكبير - ورأيت منه نسخة خطية كتبت سنة سبعين ومائتين بعد الالف وهو من محفوظات المتحف الباكستاني بكراتشي - فقال فيه ما نصه :

( بحكم اين حديث كه "ان الله يجب التيامن في كل شئ" ابتدا بذكر الشيخ الشهير خواجه أبو حفص كبير

(قلت : وكان أول رحلته - أي إلى مكة - على هذا سنة عشر ومائتين) انتهى . وقال الحافظ أيضاً و "مقدمت" في ترجمة هي قوله "ذكر فضائل الجامع الصحيح سوى ما تقدم"

قدس الله روحه کرده شد باعتبار آنکه کسی که از نفس شهر "بخارا" متوجه قبله می گردد مرقد منور این بزرگ دین بر دست راست می شود ، و بحسب زمان نیز نسبت بسائر علماء ایشان تقدسند .

" ذکر مزارات تل خواجه مذکور علیه الرحمة "

الشيخ الاسام الهمام العالم العامل خواجه أبو حفص احمد بن حفص بن الزبرقان بن عبد الله الحبر العجلی البخاری ، رحمه الله علیه ، ولادت او در سنه خمسین ومائه بوده است ، و در عمین سال ولادت حضرت امام شافعی و وفات حضرت امام اعظم ابو حنیفه بوده است ، و وفات خواجه ابو حفص در سنه سبع عشرة ومائتين بوده است . و مزار پر انوار ایشان مجمع ابدال و اوتادان . وساحت ایشان در علم و عمل و مجاهدات و صفاء حال و زهد و سخاوت و غزات و اعلاء کلمه الله در درجه اعلی بوده اند . و رأفت و رحمت و شفقت ایشان با عامه مسلمانان و قیام بمصالح ایشان بی غایت و نهایت بوده اند . و ابو سلیمان جوزجانی رحمه الله علیه فرمودند که استاد خود امام محمد بن الحسن الشیبانی رحمه الله علیه را گفتم که اگر توازین عالم نقل کنی این علم را از کجا طالبیم ؟ حضرت امام رحمه الله علیه فرمود

(إنه قال عمر بن محمد بن بحر يقول : سمعت الإمام البخاری يقول : صنف كتابي "الجامع" في المسجد الحرام) ثم قال الخافض فيها قلت : الجمع بين هذا وبين ما تقدم "إنه

که از ابو حفص بخاری که هیچکس همچون او این علم را از من یاد نگرفته است . و از ابو سلیمان می گفته است که تا مادامیکه ابو حفص زنده است نزدیک من تردد نکنید که امام محمد رحمه الله عمده را حوالات باو کرده است .

حضرت خواجه ابو حفص را پرسیدند که کدام عمل تو امیدوار تراست فرمودند که کلمه توحید "لا اله الا الله" باز پرسیدند که کدام عمل تو همناک و ترسناکتر است فرمودند : که این فتوی دادن که باو در مائدهام . یکی از اصحاب خود را وصیت فرمودند و گفتند که علم آموز و بعلم عمل کن ، و بکارهای خلق مشغول مشو بی ضرورت ، و هیچ کس را بدی یاد مکن ، و ملازم منزل خود باش ، و مداومت بر تلاوت قرآن کریم نما که این عملهاست از برای نفس خود پسندیده ام و از برای تو همین میخواهم . اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون احسنه .

و دیگر مرقد منور فرزند ایشان العالم العامل الفاضل الكامل ابو عبدالله محمد بن احمد بن حفص البخاری است ، رحمه الله عليه ، و در جانب قبله تربت خواجه رحمه الله عليه تربت خواجه عبدالله سبزوینی که شاگرد فرزند خواجه رحمه الله عليه است ( ۱ هـ )

كان يصنفه في البلاد " أنه ابتداء تصنيفه وترتيب أبوابه في  
 في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده  
 وغيرها - قال - ويدل عليه قول البخاري : أنه أقام فيه -  
 أي : تصنيف الجامع" - ست عشرة سنة فإنه لم يجاوز بمكة  
 هذه المدة كلها) وقال الحافظ في أول " المقدمة " المذكورة  
 والقسطلاني في " شرحه " على " صحيح البخاري " ( قال البخاري  
 أخرجت كتابي الصحيح من ست مائة ألف حديث ، وقال : لم  
 أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر .  
 وقال البخاري : ما أدخلت في كتابي " الجامع " إلا ما صح وتركت  
 من الصحيح حتى لا يطول ) فبعض هذه العبارات دلت على أنه حين  
 مات أبو حفص الكبير كان الإمام البخاري ابن ثلاثة وعشرين سنة ،  
 وبعضها على أن المخرج اسمه عن " بخاري " ما كان أبداً حفص فقط  
 (١) إن ثبتت الحكاية ، وعلى أن زيادة الإيذاء زيادة لم تقع في أصل  
 الحكاية المروية إلا إذا أريد بالابداء ما تفرع على ما تحقق مهم من  
 مجرد الإخراج فهو كالإخراج إن ثبت ثبت وإن لم يثبت لم يثبت .  
 وكذا لم يثبت في الحكاية ما زاد المعترض فيها بعد من عند نفسه ،  
 وبعضها على أن الإمام البخاري ترك في " جامع " إيراد أحاديث  
 صحت عنده أكثر من الموردة فيه . ولو ثبتت هذه الحكاية فنظيرها ما  
 ثبت وذكره الحافظ في آخر " مقدمته " والإمام القسطلاني في أوائل  
 " شرحه " على " صحيح البخاري " ( أن الحافظ البخاري لما قدم

---

(١) وليراجع ما كتبنا في هذا الباب في " التعقيبات على الدراسات "

بور وقع بينه وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي (١) الذي  
ل عنه في صحيحه أحاديث صحيحة من فتواه عمالة من المسائل  
عية منازعة (٢) فكان الذهلي يقول : لا يجلس إلينا من ذهب

(١) قلت : هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي  
بن الله النيسابوري الحافظ أحد الاعلام الكبار روى عن ابن مهدي  
بن عاصم ويزيد بن هارون وعبد الصمد وخلائق ، وله رحلة واسعة  
وعنه البخاري ويدلسه وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه  
الذي جمع "حديث الزهري" في مجلدين . قال أبو حاتم : محمد بن  
امام زمانه ، وقال النسائي : ثقة مأمون . قال الذهلي : أنفقت  
العلم مائة وخمسين ألفاً . قال أبو حاتم بن الشرق : مات سنة  
 وخمسين ومائتين اه كذا في "خلاصة" تذهيب تهذيب الكمال  
ج صفى الدين الخزرجي - وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ"  
رجعته : الذهلي الامام شيخ الاسلام حافظ "نيسابور" .....  
 . انتهت اليه مشيخته العلم بخراسان مع الثقة والصيانة والدين  
بشاعة السنن اه

(٢) قلت : قال البيهقي في "كتاب الاسماء والصفات" في "باب  
بين التلاوة والمتلو"

(مذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث أن القرآن  
للام الله عز وجل ، وهو صفة من صفات ذاته لست بئاته  
سنة .... الا أنهم في ذلك على طريقتين ، منهم من فصل  
بين التلاوة والمتلو ، ومنهم من أحب ترك الكلام فيه مع انكار  
نول من زعم : أن لفظي بالقرآن غير مخلوق .....  
... ولمحمد بن يحيى مع محمد بن اسماعيل البخاري رحمهما

بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل - إى البخارى - ولا يكلمه فاقطع  
الناس عن البخارى إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة . وقال  
الذهلى : لا يساكنى محمد بن إسماعيل فى البلدة فخشى البخارى

الله تعالى فى ذلك قصة طويلة ، فان البخارى كان يفرق  
بين التلاوة والتلو ، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل )  
انتهى ملخصاً .

وهذه القصة أوردتها الخطيب فى "تاريخ بغداد" مفصلاً (ج ٢  
- ص ٣١ ، ٣٢) فروى بسنده عن أبى حامد الأعشى قال : رأيت  
محمد بن إسماعيل البخارى فى جنازة أبى عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى  
يسأله عن الأساس والكنى وعلل الحديث ، ويعرفيه محمد بن إسماعيل بشئ  
السزم كأنه يقرأ "قل هو الله أحد" . فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد  
بن يحيى : ان من يختلف الى مجلسه لا يختلف اليه فاذنهم كتبوا اليه من  
"بغداد" : أنه تكلم فى اللفظ ونهيه فامتنه . فلا تقربوه ومن يقربه فلا  
يقربنا . فاقام محمد بن إسماعيل ههنا مدة وخرج الى "بخارا" وروى أيضا  
بسنده عن أبى حامد الشرقى قال سمعت محمد بن يحيى يقول : القرآن كلام الله  
غير مخلوق من جميع جهاته وحديث يتصرف ، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ  
وعما سواه من الكلام فى القرآن . ومن زعم : أن القرآن مخلوق فقد كفر  
وخرج عن الايمان وبانت منه امرأته يستتاب ، فان تاب والاضربت عنقه وجعل  
ماله فيئاً بين المسلمين ، ولم يدفن فى مقابر المسلمين . ومن وقف وقال :  
لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاهى الكفر . ومن زعم : أن لفظى بالقرآن  
مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلم ، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا الى محمد  
بن إسماعيل البخارى فاتهموه فانه لا يحضر مجلسه الا من كان على مهل  
مذهبه اه ٢)



على نفسه وسافر منها . ولما رجع البخارى إلى " بخارا " نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهلها وبقي مدة يخدمهم فوقع معه نزاع أمير " بخارا " خالد بن محمد الذهلي ، (١) ولما

(١) قلت : قال الحافظ ابن كثير في ترجمته البخارى من كتابه " البدايه والنهايه " ما نصه :

(بعث اليه بعض السلاطين لياثيه حتى يسمع أولاده عليه فارسل اليه : في بيته العلم والحلم يؤتى - يعنى ان كنتم تريدون ذلك فهايموا الى - وأبى أن يذهب اليهم . والسلطان خالد بن أحمد الذهلي نائب الطاهريه : " بخارا " فبقى في نفس الأمير من ذلك ، فاتفق أن جاء كتاب من محمد بن يحيى الذهلي بان البخارى يقول : لفظه بالقرآن مخلوق - وكان قد وقع بين محمد بن يحيى الذهلي وبين البخارى في ذلك كلام وصنف البخارى في ذلك كتاب " افعال العباد " - فاراد أن يصرف الناس عن السماع من البخارى ، وقد كان الناس يعظمونه جدا ، وحين رجع اليهم نثروا على رأسه الذهب والفضه يوم دخل " بخارا " عائدا الى أهله ، وكان له مجلس يجلس فيه للاملاء بجامعها فلم يقبلوا من الأمير ، فامر عند ذلك بنفيه من تلك البلاد ، فخرج منها ودعا على خالد بن أحمد فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بان ينادى على خالد بن أحمد على أتان ، وزال ملكه وسجن في " بغداد " حتى مات ، ولم يبق أحد ليسا عده على ذلك الا اهتلى ببلاء شديد .

(٥١)

وذكر ابن كثير خالدا هذا في حوادث سنه ثلاث وسبعين واثنتين

فقال :

خرج البخارى من "بخارا" كتب إليه أهل "سمرقند" يخطبونه إلى بلادهم فصار إليهم فلما كان "بخاريتك" وهو قرية على فرسخين من

---

(وفيها كانت وفاة خالد بن أحمد بن خالد الذى كان أمير "خراسان" فى حبس المعتد ، وهذا الرجل هو الذى أخرج البخارى بمحمد بن اسماعيل من "بخارا" وطردّه عنها ، فدعا عليه البخارى لم يفلح بعدا ، ولم يبق فى الامرة الا أقل من شهر حتى احتيط عليه وعلى أبواله وأزكب حاراً ونودي عليه فى يديه ثم سجن من ذلك الحين فلمكث فى السجن حتى مات فى هذه السنة ، وهذا جزاء من تعرض لأهل الحديث واليهنة اهـ)

قلت : وكان خالد هذا أيضاً من أهل الحديث والسنة وقيل ساق الخطيب فى "تاريخ بغداد" ترجمته منسبوته وحسن الشاء عليه فقال :

(خالد بن أحمد بن خالد . . . أبو الهيثم الذهلى الأمير ، ولى إمارة "سرو" و "هراة" وغيرها من بلاد خراسان ثم ولى إمارة "بخارا" وسكنها ، وله بها آثار مشهورة وأمر محمود ، وكان قد سمع من اسحاق بن راهويه ، وعلى بن حجر ، واسحاق بن منصور الكومنج ، وأبى داؤد السجى ، وعبيد الله بن عمر القواريرى ، وبشر بن الحاكم النيسابورى ، وحامد بن عمرو البكرائى ، والحسن بن على الحلوانى ، وهارون بن اسحاق الهمدانى ، وعمر بن عبد الله الأودى ، ومحمد بن على الشقيق . روى عنه نصر بن أحمد الكندى الحافظ وأحمد بن محمد بن عمر المتكدرى ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى وقال ابن أبى حاتم : كتبت عنه مع أبى بالرى ، وهو صدوق ثقة ، ولما استوطن "بخارا" أقدم الى حضرته جفاظ الحديث مثل محمد بن قتيبة المروزى ، وصالح بن محمد جزرة ، ونصر بن أحمد البزازيين وغيرهم فصنف له

”سمرقند“ بلغه أنه وقع بين أهل ”سمرقند“ فتنة بسببه فقوم  
بريدون دخوله وقوم ينكرونها، وكان له أقرباء في ”خرتلك“

نصير ”مسنداً“ وكان خالد يختلف مع هؤلاء المسلمين إلى أبواب المحدثين  
ليسمع منهم، وكان يمشى برداء ونعل يتواضع بذلك، ويهبط يده  
بالإحسان إلى أهل العلم فغشوه وقدموا عليه من الآفاقي، وأراد من  
محمد بن إسماعيل البخاري المصير إلى حضرته، فامتنع من ذلك،  
فاخرجه من ”بخارا“ إلى ناحية فلم يزل محمد هناك حتى مات  
ثم روى الخطيب بسنده عن أبي بكر محمد بن زهير البخاري  
الأنصاري قال: كان نصر بك البغدادي - يقيد خالد بن أحمد الأسير  
”بخارا“ عن ستائه يحدث غير أن محمد بن إسماعيل جلس عنه  
”بخارا“ وظهر الاستخفاف به، فاعتل عليه خالد باللفظ  
فنفاه من ”بخارا“ حتى مات في بعض قرى ”سمرقند“

قلت: وقد قال بعض أهل العلم: إن ما فعله بمحمد  
بن إسماعيل البخاري كان سبب زوال ملكه، ثم روى الخطيب  
بسنده عن أبي بكر محمد بن صابر بن كاتبة قال: سمعت أبا  
الهيثم خالد بن أحمد الأسير يقول: أيقظتني طلبت العلم  
أكثر من ألف ألف درهم.

قلت: وورد خالد بن أحمد ”بغداد“ في آخر أيامه  
وحدثنا بها، فسمع منه محمد بن خلف العزوف ”بوكيج“ القاضي،  
وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، وأبو العباس بن عقدة،  
واعمل السلطان خالداً و أودعه الحبس ببغداد حتى مات. ثم  
روى بسنده عن أبي رجاء السندی قال: كان خالد بن أحمد  
أشيد على الطاهرية في آخر أموره وسال إلى يعقوب بن

إلا إذا أريد بالمحدثين المعنى الأعم الشامل لهم رضى الله تعالى عنهم ولا مجال لهذا في الشق الثاني فإن الصحابة والتابعين ومنهم على وفاء طمة والحسنان وعلى زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق كلهم ممن جوز القياس الشرعى وإن كانت العلة خفية . وإن أراد بهم أولئك القلائل من المحدثين ووصفهم بوصف أعم يشمل الكثير والقليل منهم فكما ذكرنا أيضاً . وإن أراد بهم القليل ووصفهم بتلك الأوصاف على معنى أنهم ممن اتصف بتلك الأوصاف فلا يفيد المعارض في مقصوده ولو قطعيراً ؛ على أنه يأتى عنه سياق كلامه وسياقه . والحق أن أكثر المحدثين الذين قلدوا أئمة المذاهب وأقلهم الذين لم يقلدوهم ومضوا على رأيهم الذى أراههم الله تعالى كلاهما أصحاب الظواهر . حقيقة - وإن سمي الأقل بهذا الاسم عرفاً بناءً على ما ادعوا كما سمي القوم الذى حكمهم حكم البغاة وحكم مذهبهم أنه باطل كما مر "ظاهريه" بناءً على ما زعموا بلا دليل ، ولم يسم الأكثر بهذا الاسم عرفاً - وأنهم خير أهل العمل فى الأرض ، وأنهم من خيار العلماء ، وأنهم من سادات هذه الأمة ، وأنهم من الفرقة الناجية ، وأنهم من أهل السلة .

ومن المعلوم أن أصحاب الظواهر وهم القلائل من المحدثين والعارفين يقولون بوجوه الإستنباط جميعها إلا بالقياس مطلقاً ولو كانت العلة منصوصة أو جلية كما مر ، فلا مساغ لقوله (إلا بالقياس الخفى الذى يقول به أكثر الفقهاء ص ٣٠١) ؛ على أن القياس

الخفي كما يقول به أكثر الفقهاء يقول به أكثر المحدثين والعرفاء بالله تعالى . وإبداء العلة من الأصل المنصوص عليه بالكتاب أو السنة ثم تعديته إلى الفروع إذا صدر عن مجتهد عارف كاشف فلا تجاسر فيه على الشريعة الغراء ، ولو كان الأمر كما قال المعارض لما أجازوه الصحابة وأهل البيت والتابعون وأصحاب المذاهب الأربعة والجمهور من العلماء الأعلام من مقلديهم الألوف المؤلفة من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء وغيرهم مع أن كثيراً منهم عرفاء بالله تعالى كاشفون لا يأخذون الأحكام إلا عن حضرة الحق تعالى مناماً وعن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم إلهاماً وكشفاً يقظةً وشفاهداً أو مناماً على قول محي الدين ابن العربي ، على أن الإجماع الذي ثبت على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة صير القول بعدم حجية القياس بعد تحققه قولاً خارجاً عن الإجماع والقول به خروجاً عنه . فأين التجاسر والتشريع الجديد ؟ فليس القول بالقياس إلا مما شرع صلى الله تعالى عليه وسلم . ولم يوجد القياس عنهم رحمهم الله تعالى إلا فيما لم يوجد فيه نص أصلاً . والتجاسر على الشريعة الغراء إنما هو القياس في مقابلة النص وأنى ذلك ، نعم التجاسر الشديد والتشريع الجديد كمالاً نفي القياس بعد تحقق الإجماع المذكور . لا سيما والأئمة الأربعة القائلون عارفون كاشفون فهم محفوظون عن الخطأ ولو لإجتهادياً على قول من قال به وقد عرف مما سبق أنه لم ينكر جواز القياس إلا الظاهرية ومنهم ابن حزم ، وإلا قلائل من الصوفية وابن منهم العربي ،

فزل عندهم فأقام أياماً فرض فأت هناك ، رحمه الله تعالى ) انتهى  
ملخصاً . وهذه العبارة نادت بأعلى صوتها على أن ما وقع من  
الإمام أبي حفص مع الإمام البخاري إن ثبت فهو أخف مما اتفق  
لـه مع شيخه الذي أذ عنه الأحاديث وأورد بعضها في  
”جامعه“ وهو ثابت حتماً ، فكما أن يحمل الحكاية السابقة ما  
قدمنا كذلك يحمل هذه الحكاية عليه ، وكما لا عتب بذلك على  
شيخه ومن سلك مسلكه كذلك لا عتب به على أبي حفص و  
من معه ، فقد أبي حفص وذويه من متجاسرة الفقهاء وترجيح  
تعميم معنى لفظ الظاهرية لأصحاب الظواهر في قول الفقهاء المذكور  
بناء عليه مما لا ينبغي . وتبين من هذه العبارة أنه لما خرج  
الإمام البخاري من ”بخارا“ بسبب نزاع أمير ”بخارا“ معه لم  
يزل كذلك حتى وصل إلى موعد لطفه تعالى وهو خارج عن داره  
وبلده فمات غريباً مهجوراً في كنف أنس الحق وأوبه إليه تعالى --  
قدس الله تعالى سره -- فارتد مزيد المعارض في هذه الحكاية مردوداً .  
فبالله ما أجراه على أمثال هذه الأكاذيب المنحوتة .

---

الليث القائم بسجستان ، فلما حمل محمد بن طاهر إلى سجستان كان  
خاله ”بهرآة“ فتكلم في وجهه بما ساءه ، ثم اجتاز خالد  
”بيغداد“ حاجاً سنة تسع وستين فحبس ”بيغداد“ ، ومات  
في الحبس ”بيغداد“ سنة تسع وستين ومائتين ) انتهى ما  
أورده الخطيب بلفظه

محمد عبدالرشيد النعماني

قوله وأما أصحاب الظواهر فهم أهل الحديث خبر أهل العمل على الأرض الخ (ص ٣٠١)

قلت : إن أراد المعترض بهم أكثر المحدثين الذين أخذوا أحكام نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم من الكتاب والسنة بواسطة المجتهدين - ولن يجعل الله له إليه سبيلاً - يصير هذا الكلام منه رجوعاً قهقري . وإن أراد بهم أقامهم الذين عملوا بما رأوا لا بواسطة أحد من المجتهدين من الكتاب والسنة واستنبطوا الأحكام منها سواء كان الحق معهم أو مع الأكثر منهم ؛ فإن أراد الحصر فدعوى أنهم أهل الحديث ، ودعوى أنهم خبر أهل العمل في الأرض ، ودعوى أنهم خيار العلماء ، ودعوى أنهم سادات هذه الأمة ، ودعوى أنهم الفرقة الناجية ، ودعوى أنهم أهل السنة لا غير يحتاج إلى دليل بين يثبت جميعها أو كل واحد منها أو أى واحد منها ؛ على أنه سوء أدب إلى أكثر المحدثين من أصحاب المذاهب ممن تقدم من أولئك القلائل أو تأخر . وأيضاً إنكار أن أولئك الكثير من الفرقة الناجية ومن أهل السنة ينادى على ما ينادي من كفر قائله أو فسقه ؛ على أن كلتا الإرادتين يأبى عنهما كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة . وإن لم يرد الحصر فإن أراد بهم جميع المحدثين فهذا لا يجدي شيئاً للمعترض فيما حاول إثباته ؛ على أن السباق والسياق يأيان أيضاً هذه الإرادة . وكذا كون الصحابة وأهل البيت سادات هذه الأمة بأبواه

وإلا قلائل من المحدثين يسمون " أصحاب الظواهر " . وأما الأكثرون من المحدثين العظام والصوفية الفخام فهم على ما عليه الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد عرفت فيما قبل ما قالت العلماء الأعيان من المحدثين وغيرهم في شأن ابن حزم وابن العربي فلا أقل من أن لا يقبل قولها وقول من تبعها في مقابلة أقوال الأئمة الأربعة ومن قبلهم ومن بعدهم . والحق أن " أصحاب الظواهر " بالمعنى الذى ذكره المعترض يصدق على جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين وعلى كل واحد منهم . فالإحتراز عما قالوا والتمسك بما قال المسمون بهذا الإسم - زعماً أن ما ذهبوا إليه خلاف الحديث ومخالف لكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن ما ذهب إليه أولئك المسمون وفاق بالحديث وعمل به وحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم مما وجب على كل مؤمن ومؤمنة الإستصباح به والإقتداء به وقول غيره عند قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بطرح طرح الجيفة - قول بمجرد الرأى المذموم .

بقى أنه يفهم من كلام الخطابي في " معالم السنن شرح سنن أبي داود " أن أدل الرأى أصحاب أبي حنيفة وأن من أهل الظاهر أصحاب الشافعى ، فهذا المعنى للفظ " أهل الظاهر " يرد المعنى والوصف الذى ذكره المعترض فإن الشافعية قائلون بالقياس الخفى أيضاً . وأما وصف الخطابي وبعض الشافعية أصحاب أبي حنيفة " بأهل الرأى " فهذا تسمية منهم لهم بما رأوا كما رأوا ، وأصحاب أبي حنيفة كمقلدهم لهم كما قال إقتداء وأسوة



حسنة به صلى الله تعالى عليه وسلم . رأي أنهم أدل الرأي رأي مخالف لما عليه الأمر حقيقة . (١) فلا اعتداد به كرأي بعض من سمى الشافعية من أصحابنا بما لا يليق بهم فكلهم من رسول الله ملتصقون غرقاً من البحر أو رشفاً من الدميم

**قوله والتأويل فيها سوي الحاجة حرام الخ (ص ٣٠٢)**

(١) قلت : قال العارف الشعراني في "ميزانه الخضرية" :

"ورويانا عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال : دخل على رجل من أهل الكوفة - والحديث يقرأ بين يديه - فقال : دعونا من هذه الأحاديث ، وعليكم بكتاب الله ، فزجره الامام أبو حنيفة أشد الزجر ثم قال له : فما تقول في لحم القرد؟ فافحم الرجل ، فقال له : فما تقول أنت فيه فقال : ليس هو من بهيمة الأنعام انتهى . فانظر يا أخى الى مناضلة الامام أبي حنيفة رضي الله عنه عن السنة وزجره من عرض له بترك النظر في أحاديثها ، فكيف ينبغي لاحد أن يقول للامام انه من أهل الرأي ! - يعنى الذى لا يشهد له كتاب ولا سنة - فتأمل " اهـ (ص ٥٢ ، طبع مصر بهامش كتاب "رحمة الامه في اختلاف الائمة" )

وقال فيها أيضا :

"فإنه يغفر لمن جعل الامام أبا حنيفة من أهل الرأي فانه تعصب عليه باليقين ، وكان رضى الله تعالى عنه يقول : لا ينبغي لاحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعته رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله " اهـ (ص ٥٦)

قلت لم يعرف الحاجة مقصورة على مابدا لأصحاب الظواهر  
ورأوا ، أوبدا للمعترض ورأى . ولم يثبت حديث جاء في بيانها يقصرها

وقال فيها أيضا :

” وما طعن أحد في مذهب امام الا لجهله ودقه  
مدارك ذلك الامام عليه ، لا سيما دقه مدارك مذهب  
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فانها دقيقة جداً لا يكاد يطلع  
عليها الا أهل الكشف من الاولياء “ اهـ ( ص ٦٨ )

وقال فخر الاسلام الامام أبو الحسن علي بن محمد البزدوى  
” اصوله “

( وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب . ولهم الرتبة العليا  
والدرجة القصوى في علم الشريعة . وهم الربانيون في علم الكتاب  
والسنة ، وملازمة القدوة . وهم أصحاب الحديث والمعاني .  
أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم ” أصحاب الرأي “ والرأي  
اسم للفقه الذي ذكرنا . وهم أولى بالحديث أيضاً ، ألا ترى  
أنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة منزله السنة عندهم ،  
وعملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنة والحديث . ورأوا العمل به مع  
الارسال أولى من الرأي . ومن رد المراسيل فقد رد كثيراً من  
السند ، وعمل بالفرع بتعطيل الاصل . وقدموا روايته المجهول  
على القياس ، وقدموا قول الصحابي على القياس . وقال محمد  
رحمه الله تعالى في ” كتاب أدب القاضي : ” لا يستقيم  
الحديث الا بالرأي . ولا يستقيم الرأي الا بالحديث “ . حتى  
أن من لا يحسن الحديث أو علم الحديث ولا يحسن الرأي

على ما رأوا أو رأى . فالحاجة عامة تشمل الحاجة التي إحتوجت الأئمة  
المجتهدين إلى التأويل . كيف لا ! وقد قالوا : النصوص على ظواهرها  
وأسسوا هذه القاعدة الشريفة بحيث جعلوها من جملة عقائد الدين ،

---

فلا يصلح للقضاء والفتوى . وقد ملأ كتبه من الحديث .

ومن استراح بظاهر الحديث عن بحث المعاني ، ونكل عن ترتيب  
الفروع على الأصول انتسب الى ظاهر الحديث . ( ٥ ) ص ١٧ و ١٨  
طبع قسطنطينية بهامش " كشف الأسرار "

وقال الامام عبدالعزيز البخاري في " كشف الأسرار " شرح  
" أصول البزدوى : معلقاً على قوله ( وهم أصحاب الحديث والمعاني )  
مانصه :

( ولما طعن الخصوم في أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله  
أنهم كانوا أصحاب الرأي دون الحديث ، يعنون به أنهم  
وضعوا الأحكام باقتضاء آرائهم ، فان وافق الحديث رأيهم قبلوه  
والا قدموا رأيهم على الحديث ولم يلتفتوا اليه - رد عليهم  
طعنهم بقوله : " وهم أصحاب الحديث " . وقد حكى أن  
الشيخ المصنف رحمه الله ناظر امام الحرمين في أوان تحصيله  
" ببخارا " بإشارة أخيه الشيخ الامام صدره الاسلام أبي اليسر  
وأفحمه . فلما تفرقوا قال امام الحرمين : ان المعاني قد تيسرت  
لأصحاب أبي حنيفة ، ولكن لا ممارسة لهم بالحديث فبلغ الشيخ  
فرده في هذا التصنيف . وقال : " هم أصحاب الحديث والمعاني ،  
أما المعاني فقد سلم لهم العلماء " - أي سلموها اجمالاً وتفصيلاً .  
أما اجمالاً فلا أنهم سموهم " أصحاب الرأي " تعبيراً لهم بذلك ، وانما  
سموهم بذلك لاتقان معرفتهم بالحلال والحرام ، واستخراجهم المعاني من

وقد نطق بها لسان ترجان الرحمن جل شأنه في "الفقه الأكبر"  
فكيف يجوز أن ينسب إليهم تجويز التأويل في ظواهر الشارع بغير  
حاجة وهو حرام عندهم إجماعاً . وكما وافقهم المعارض في تحريمه

النصوص لبناء الأحكام ، ودقة نظائرهم فيها ، وكثرة تفرعهم  
عليها ، وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم فنسبوا أنفسهم  
إلى الحديث وأبا حنيفة وأصحابه إلى الرأي . والرأي  
هو نظر القلب . يقال : رأى رأياً بدل ديد . ورأى رؤياً  
بغير تنوين بخواب ديد . ورأى رؤيته بعشم ديد . وفي  
"المغرب" "الرأي ما ارتأه الإنسان واعتقده .

وأما تفصيلاً فإروى عن مالك بن أنس أنه كان يقول :  
اجتمعت مع أبي حنيفة وجلسنا أوقاتاً ، وكلمته في مسائل  
كثيرة فما رأيت رجلاً أفقه منه ، ولا أغوص منه في معنى  
وجبه . وروى أنه كان ينظر في "كتب أبي حنيفة" رحمه  
الله وتفقه بها . وعن حرمله أنه سمع الشافعي رحمه الله  
يقول : من أراد أن يستبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة  
رحمه الله . وعن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الشافعي أنه  
قال : من أراد الفقه فليلزم أصحاب أبي حنيفة رح والله ما  
صرت فقيها الا باطلاعى في "كتب أبي حنيفة" لو احقته قد  
لازمت مجلسه . وبلغ ابن سريج أن رجلاً وقع في أبي حنيفة  
فدعاه وقال : يا هذا أتقع في رجل سلم له جميع الآلهة  
ثلاثة أرباع العلم ، وهو لا يسلم لهم الربع ، قال : كيف  
ذاك ؟ فقال : العلم قسبان سؤال وجواب . وانه وضع المسائل  
فسلم له النصف ، ثم أجاب فيها وواقفه في النصف أو أكثر

بغير حاجة ، وفي إعطاء الظاهر حكم النص في وجوب العمل كذلك وافقوا الأئمة الأربعة ومن قلدوهم ممن ذكرنا سابقاً ، فلا خلاف بينهم رحمهم الله تعالى في هذين الأمرين ؛ على أن القول : بأن أهل

فسلم له الربع الآخر . وإنما خالفوه في الباقي وهو لا يسلم لهم ذلك . فبقى الربع متنازعا فيه بينه وبين الكل .

قوله : وهم أولى بالحديث — أي بان يكونوا من أصحاب الحديث أيضا تفصيلاً واجمالاً . أما تفصيلاً فلما روى عن يحيى بن آدم أنه قال : ان في الحديث ناسخاً ومنسوخاً كما في القرآن . وكان الثعلبان جمع حديث أهل بلده كله ، فنظر الى آخر ما قبض عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فاخذ به ، فكان بذلك فقيهاً . وعن نعيم بن عمرو قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول : عجباً للناس يقولون : اني أقول بالرأى ، وما أفتى ألا بالآثر . وعن النضر بن محمد قال : ما رأيت أحداً أكثر أخذاً للآثار من أبي حنيفة . وعن يحيى بن نصر قال سمعت أبا حنيفة يقول : عندي صناديق من الحديث ما أخرجت منها الا اليسير الذي ينتفع به . وعن أحمد بن يونس قال سمعت أبي يقول : كان أبو حنيفة شديداً لاتباعه للآحاد الصالح . وعن الفضيل بن عياض قال : \* كان أبو حنيفة فقيهاً معروفاً بالفقه ، مشهوراً بالورع ، واسع المال ، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار ، كثير الصمت ، هارباً من مال السلطان . وكان اذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه ، وان كان فيها قول عن الصحابة والتابعين أخذ به ، والا فأس فأسن القياس . وقيل لعبد الله بن المبارك :

الكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه - يقتضى أن أهل الكشف من الصوفية لا يحتاجون إلى حمل النصوص الظاهرة على الظاهر ، ولا إلى تحريم حملها على عدم الظاهر بالنسبة إليهم وإلى غيرهم . ومن المعلوم أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم من سادات أهل الكشف ، فليقل فيهم ما قيل في أهل الكشف مطلقاً .

قوله فهؤلاء لا يبالون بآراء الرجال إذا خالفت الظواهر

( ص ٣٠٤ )

المراد من الحديث الذى جاء "أصحاب الرأى أعداء السنة" ، أبوحنيفة وأمثاله . فقال : سبحانه الله ، أبوحنيفة يجهد جهده أن يكون عمله على السنة ، فلا يفارقتها فى شئ منه . فكيف يكون من أعادى السنة ! اتماهم أهل الأهواء والخصومات الذى يتركون الكتاب والسنة ويتبعون أهوائهم .

وأما إجمالاً فما ذكر الشيخ فى الكتاب ..... وإذا ثبت ما ذكرنا من مذهبهم كيف يظن بهم أنهم كانوا يقدمون الرأى على الحديث الصحيح الثابت المتن ! ومع ذلك قدموا قول الصحابى ، وروايه المجهول على القياس . فلو زعم أحد أنهم خالفوا الحديث فى صورة كذا وكذا فذلك لمعارضته حديث آخر ثابت عندهم يؤيده القياس أو لدلاله آيه أو نحو ذلك على ما بين فى الكتب الطوال . فاما أن يكون الرأى عندهم مقدماً على السنة كما ظنه الطاعن فكلا . اهـ

قلت : وكذلك الأئمة الأربعة . وإذا أحوجت الحاجة شرعية إلى التأويل فجواز التأويل والرجوع إلى الآراء التي مأخذها شكاة النبوة مغتفر عندنا ومغتفر عند أصحاب الظواهر كما اعترف به المعارض . نعم الفرق بين الفريقين هو أن الأئمة الأربعة إذا يجادلوا في مسألة شرعية نصاً عن الشارع أصلاً فقد أجازوا قياس بما ألهمهم الله تعالى من كتابه وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وبإجماع الصحابة والتابعين ، وأن هؤلاء لا يرونه وإن يكن مخالفاً لشئ من الحديث فضلاً عن ظاهره .

والقول بأن الظاهر كالنص الناطق من غير فرق على خلاف قول جميع أهل الأصول قول مخترع لا دلالة للحدث الذي أورده لمعارض عليه إذ الكريمة دلت على إيجاب المصدر المضاف وهو ' حج البيت ' . ومن المعلوم عند أهل اللسان أن المصدر المضاف من فاعل العموم إذا لم يكن معهوداً فشمّل كل حج إلى البيت فظاهرها نه افترض بها الحج في كل عام ، فسأل أهل اللسان عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أن الأمر على ما هو ظاهرها أو التخفيف حاصل فيه فضلاً من الله تعالى ورحمة فين صلى الله تعالى عليه وسلم في مرة الثالثة أنه قد حصل فيه التخفيف ونزلت ( يا أيها الذين آمنوا : تسألوا عن أشياء ) الآية لما قد جاءوا بالتكرار في السؤال ، حضرة من حرم الله رفع الصوت على صوته تعظيماً لشأنه . تفخيماً له صلى الله تعالى عليه وسلم ، فنهوا . من بعد أن يسألوا فيه .

التخفيف في نص ثبت ولو ظاهره العموم - حتى ينزل الله من فضله على لسان صفيته صلى الله تعالى عليه وسلم ما شاء منه ، وقد اعترف المعارض بالعموم في مثل هذا المصدر في " رسالة " له في شرح حديث ( أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ) مستدلاً به على حقبة أفضلية على الخلفاء الثلاثة رضي الله تعالى عنهم ولم يصب لما أن العموم والإستغراق إنما يفهم إذا لم يكن معهود . والعهد في الحديث ثابت متحقق فلا عموم في المنزلة ولا عهد في الآية فلا سبيل فيها إلا إلى العموم ، فبطل إستدلال المعارض بالآية على ما حاول إثباته . والحديث إنما دل على أن الظاهر كالنص في وجوب العمل بالمداول إلا إذا مست حاجة شرعية فيأول ، لا على أنه كالنص من كل وجه حتى لا يبق بينهما فرق بوجه من الوجوه ، فيبطل قول الأصوليين رأساً بالحديث . فعلم أن ما ذكره المعارض ههنا من عدم الفرق بينهما من كل وجه تشريع جديد أيضاً . وليس السؤال من المقلدين عن المخصص أو أو المقيد بعد أن رأوا نصاً عاماً أو مطلقاً داخلاً في الأشياء المانوع في الكريمة السؤال عنها أو جزئياً من جزئياتها ، فإن السؤال في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان إلا حين ما وجد النص الواحد فقط دون الآخر ، والسؤال من المقلدين إنما وجد بعد ما صدر النصان عن مصدرهما صلى الله تعالى عليه وسلم فتفتيشهم هذا محمود مرغوب إن شاء الله تعالى . نعم مجرد رأي أحد لا يمكن أن يخصص أو يقيد فليس الرجوع منه إلا إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وآله



وصحبه . وهذا الفرق بين الظاهر والنص قد ألهم به العلماء السباق من الأصوليين وغيرهم . فدعوى الإلهام في غير ما ألهموا به دعوى صدرت من غير روية ، فليُنظر ما وقع من الخطأ في كرامات المعارض .

## بحث ما يتعلق بالدراسة العاشرة

قوله في الدراسة العاشرة - وذكر الشيخ أن ما رواه أو أحدهما فهو الخ ( ص ٣٠٩ )

قلت : الدعوى التي ذكرها المعارض في أول هذه الدراسة هي أن المتفق عليه من الأحاديث تفيد القطع . وكلام الشيخ ابن الصلاح لا يخصها " بالمتفق عليه " بل أجراها فيما رواه أحدهما أيضاً . فإن أراد المعارض تخصيص هذه الدعوى " بالمتفق عليه " فهذا أيضاً مذهب جديد له ، على أن الدليل الذي أقامه ابن الصلاح صوبه المعارض قائم فيها وفي أحدهما بـلاتفاوت فالتخصيص تحكم . إن أراد العموم في الدعوى كابن الصلاح فللكلامه صلاح لكن نتاج ما قال في أول " الدراسة " إلى الإصلاح . ثم إن كلام الإمام بخاري في " جامعه " يشير إلى اختياره ما قال النووي ومن تابعه حيث قال فيه في " كتاب البيوع " ( باب ما يكره من الخداع في

البيع ) فلو كان حديث الجامع قطعياً عند البخارى لوجب عليه  
يقول : ” باب ما يحرم “ والله تعالى أعلم .

قوله فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين البخ (ص ٣١٣

قلت : لفظ ” عامة “ و ” قاطبة “ في كلام السيوطي نة  
عن البلقيني - تلميذ ابن تيمية وتابعه - قد عارضه قول الكبر  
من الأئمة الأعلام ، فقد قال النووي : ( وخالفه المحققون والأكثر )  
وقال السيوطي ( ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين )  
وقال شيخ الاسلام مثله ، وقال شراح ” شرح النخبة “ ( إنه قد  
الجمهور ) فدعوي إجماع المحدثين والسلف ليست بتامة ؛ على أن  
قد قال الإمام ابن الهمام في ” التحرير “ وشارحاه في ” شرح  
( المختار عند إمام الحرمين والغزالي والآمدي والرازي وابن الحاجب  
وفي رواية عن أحمد وغيرهم أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقراءة  
وعن أحمد في رواية يفيد العلم مع التجرد عن القرائن ويطرد  
كل خبر عدل ، والأكثر من الفقهاء والمحدثين على أن خبر الوا  
لا يفيد العلم مطلقاً أي سواء كان بقرائن أولاً ) انتهى . ونحوه  
” مختصر ابن الحاجب “ وشرحه ” العضدي “ وشرح ” ش  
النخبة “ فإذا كان أكثر المحدثين والفقهاء قائلين بعدم إفادة  
الواحد العلم مطلقاً كيف كان نقل دعوي إجماع المحدثين صحيحه  
وتحصل من هذه العبارات أن أكثر الفقهاء والمحدثين على أن  
الواحد لا يفيد العلم ولو بقرائن ، وأقل الفريقين على أنه ي

بقرائن فقط، وهو المختار عند من ذكر أسماؤهم قبل، وأن الجمهور من الأقل من الفريقين وأكثر المحققين منها على ما قال النووي، وأن الأقل من الأقل من الفريقين ومن المحققين منها على ما قاله ابن الصلاح. فانقلع دعوى اجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح من أصلها، فقول البلقيني "قاطبة" "وعامة" إما سهو صدر عنه، أو إفراط خارج لا يعبأ به، أو محمول على معنى كثيراً، و مفهوم الكثير يصدق إذا كان القائل اثنين أيضاً فإن الشئ إذا ضم إلى الشئ صار كثيراً. وأيضاً البلقيني من تلاميذ ابن تيمية وأشدهم اتباعاً له، والمعارض ممن يذم ابن تيمية وأتباعه ذماً كثيراً. بل أوجب تحريق "كتاب ابن تيمية في رد الروافض" وأغلظ في شأنه تغليظاً شديداً وحرم النظر إلى أقواله وأقوال أتباعه والإلتفات إليها، فيجب عليه أن لا يعتد بقول البلقيني هذا أيضاً ولا يلتفت إليه. وأما سكوت السيوطي بعد إيراد كلام البلقيني فهو لا يزيد على سكوته بعد قول النووي. "وخالفه المحققون والأكثر" وبعد إرادته كلام شيخ الإسلام متأخراً عن إيراد كلام البلقيني من أن "ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين" اه؛ بل المتيقن أن المقصود للسيوطي من إيراد كلام شيخ الإسلام بعد كلام البلقيني هو الرد منه على البلقيني فيما أفاده ظاهر لفظة "قاطبة" و "عامة" ثم نقول: إن موافقة بعض العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة وبعض المتأخرين ومنهم السيوطي وأكثر الأشاعرة من أهل الكلام مع ابن الصلاح لا يجعل دعواه

صحيحة ، ولا يجعل دعوى المعارض تبعاً للبلقينى تلميذ ابن تيمية بإجماع المحدثين والسلف على ما قال ابن الصلاح صحيحة أيضاً ، فإن الإجماع عبارة عن اجتماع مجتهدي عصر واحد كما تقدم . وأنى ذلك ! على أنه قد تقدم أن إجماع الأمة على تلقى "الصحيحين" إما وقع على وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه فقط . كما قال النووي في "شرح صحيح مسلم" أو وقع على وجوب العمل بما فيها وصحته على ما قال الشيخ ابن الصلاح والحافظ ابن حجر العسقلاني ، فكيف يجزم بأن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ! وأيضاً لو ثبت أن الإجماع وقع على الصحة أيضاً ألبتة فإنما وقع على الصحة المصطلحة عند أهل الحديث ، وهى لا تستلزم كون الحديث الصحيح اصطلاحاً كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ، لما ثبت عن بعض الأولياء من انا نأخذ عنه صلى الله عليه وسلم الحديث شفاهاً فقد يحكم بوضع حديث إتفق الحفاظ على صحته . وأيضاً الإجماع حجة قاطعة فى الأحكام وأما فيما عداها فلانسلم كما فى شروح شرح "النخبة" وأيضاً المعارض قد أنكر أن يكون الإجماع من إجماعات الشريعة مفيداً للقطع . وأيضاً أنكر إفادته القطع والظن . وجرده فيها فيما قبل فكيف استدل على الحكم بقطع صحة أحاديث "الصحيحين" بهذا الإجماع ! ولا دليل يجعله مستثنى "عن إنكاره ذلك" . وأيضاً المعارض قال فيما قبل إن الإجماع إنما يفيد القطع وما يضاهيه إذا وجد فيه الشروط التى أحدثها من غير سلف له فيه . فأين تلك الشروط فى هذا الإجماع ؟ ولم يتحقق بعض منها فيه

قطعاً ؛ على أن قول المعارض في حجية الإجماع بالشروط المحدثثة مخالف لما نقله في "دراساته" ههنا عن ابن الصلاح وارتضاه من أن ( الأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ ولهذا كان الإجماع المبني على الإجتهد حجة مقطوعاً بها ص ٣٠٩ ) انتهى . وأيضاً ظاهر كلام ابن الصلاح أن الإجماع على تلقى "الصحيحين" بناءه الإجتهد - وهو الواقع لا غير - والمعارض قد أنكر مثل هذا الإجماع الذي سنده الإجتهد إلكاراً شديداً ، فكيف استدل بهذا الإجماع الذي سنده الإجتهد ! وايضاً قد قال الحافظ في "شرح النخبة" بعد ذكر الأنواع الثلاثة التي حكم فيها بالقطع بالصحة ، وبعد جعل ما في "الصحيحين" من الأحاديث نوعاً أول منها ( ان هذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل . وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور ) انتهى . فتد صرح الحافظ بأن حصول العلم بصدق الخبر وكونه لفظه أو فعله أو حاله صلى الله تعالى عليه وسلم مخصوص بالعالم الموصوف ، وبأن غيره لا يحصل له العلم بذلك ، كالمعارض وغيره من علماء الزمان ، فلو كان الإجماع حجة عند المعارض لم يحصل له العلم بصحة أحاديث "الصحيحين" وأيضاً القول : بحقية ما قال ابن الصلاح بناءً على هذا الإجماع وهو مما لم يوجد فيه شرط من الشروط المحدثثة ، والقول : بحقية القول بأن الإجماع لا يكون

حجة ما لم يوجد فيه جميع تلك الشروط قولان متناقضان ،  
والمتناقض لا يسمع منه كلتا دعوييه : أليس الجمهور وأكثر الفقهاء  
والمحدثين ومنهم الإمام النووي وابن برهان وابن عبدالسلام بعضهم  
أعلى شأناً من السيوطي ؟ والسيوطي وإن كان هو مجدد وقته فالإمام  
النووي كان مجدد وقته أيضاً رحمهما الله تعالى . أليس المعارض  
قد رد الإمام السيوطي فيما قل : من أن " ابن حزم ظاهري  
لا يقوم مخالفته خارقاً للإجماع " مع ما اعترف ههنا من أن شأن  
السيوطي هو الشأن ، ومع ما سيُعرف بقوله : ابن حزم من  
المتجاسرين .

### قوله فكثرة القائلين إن ثبت الخ ( ص ٣١٣ )

قلت : قد ثبت نقل هذه الكثرة صريحاً عن الإمام ابن  
الهام في " تحريره " وعن شارحيه في " شرحيه " وعن الإمام  
النووي في " تقريره " وعن شيخ الإسلام وعن السيوطي في  
" تدريله " فإيراد المعارض لفظ " إن " في " إن ثبت " ليس  
مما ينبغي . ومم علم المعارض أن جلالة الذين قالوا بمثل ما قال  
ابن الصلاح وتحقيقهم أعلى من جلالة ذلك الأكثر من الفقهاء  
والمحدثين والمحققين وتحقيقهم (١) حتى يحكم بعدم تقابل الأولين

---

(١) قلت : ولا شك أن الامام النووي فوق الشيخ ابن الصلاح  
فقد صرح شيخ الذهبي الامام الزاهد العلامة مجد الدين ابن الظهير  
الشهير بابن الارطلى أنه ما وصل الشيخ تقي الدين بن الصلاح الى

آخرين . فهل هذا إلا رمية من غير رام ؛ على أنه لما  
مق الاختلاف في مقدار الجمع عليه كيف يقال : بتحقيق  
إجماع على صحة ما في "الصحيحين" ! وأما ما ذكره  
الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة" من الإبراد على أن الإجماع  
قع على وجوب العمل بما فيهما حتى أن قال (والإجماع حاصل  
لي أن لها مزبنة فبما يرجع إلى نفس الصحة) انتهى . فيظهر  
بوابه عما ذكره الإمام النووي في "شرح مسلم" وهو ( أن  
في الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف  
على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه  
يوجد فيه شروط الصحيح ) انتهى . فأفاد النووي بهذا الكلام أن  
ما فيهما كمالات في الصحة أزيد مما في غيرهما ، ولا يلزم منه  
لإجماع على أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً .

قوله أما ثبوت الصغري بالتواتر الخ (٣١٤)

قلت : لنا في ثبوت هذا الإجماع بالتواتر نظر . ومن ادعى  
لك فليقم دليلاً يقرم عليه . ولم نجد سنداً متصلاً في نقله .  
نقول : لفظة "ما" في الدعوى إن كانت عبارة عن جميع ما  
"الصحيحين" لا صحة للصغرى ، فإن الأمة ما اجتمعت على جميع  
فيها . ولذا قال الحافظ العسقلاني في "شرح النخبة" ( إلا أن

وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة  
بذوبه اللفظ والعبارة " كما ينقله الحافظ القرشي في "الجواهر المضية"

هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، وبما يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح انتهى . وقال الشيخ علي القارى في " شرح شرح النخبة " ( و : ) إذا لم يكن مدلول الكتابين مخالفاً لما ذكره غيرهما من الخبر المختلف بالقرائن ) انتهى ، وقال الشيخ محمد أكرم النصرورى ( ١ ) و

( ١ ) ذكره ابن المؤلف العلامة ابراهيم السندى في القسط المستقيم " فقال :

" وكان في قصبه " نصربور " العارف العالم المحدث الكامل الشيخ القاضى محمد أكرم جامعا بين المنقول والمعقول . وشرح على " شرح النخبة " شرحاً أعجب الشراح اهـ ) وذكر في " القسطاس " أيضاً في موضع آخر من تصانيفه كتاب " احراق الروافض " حيث قال ناقلًا عنه :

( قال العلامة القاضى محمد أكرم النصرورى في " احراق الروافض " : أجمع المسلمون على أن هذه الآية - - - يعنى قوله تعالى ثانی اثنین اذها فی الغار - - - نزلت فی أبی بکر رضی الله تعالى عنه اهـ )

وترجم له العلامة الشريف عبدالحى بن فخر الدين الحسن في الجزء السادس من كتابه " نزهة الخواهر وبهجة المسامح والنواظر " فقال :

( الشيخ العالم الكبير المحدث محمد أكرم بن القاضى عبدالرحمن النصرورى السندى ، أحد العلماء المبرزين في الفقه



” شرح شرح النخبة “ (٢) (وينبغي استثناء ما وقع مخالفاً لحديث أقوى منه ولو كان في غير ” الصحيحين “ ، واستثناء ما هو خير الواحد ، موضع البلوى ، وما لم يعمل به راويه إذ لم يقع الإجماع على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في ” الصحيحين “ ) انتهى .  
 قال الشيخ على القارى في ” شرح شرح النخبة “ تحت قول شارح النخبة ” - الا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ النخبة - لفقد الإجماع على التلقي ، وقال تلميذه : فيه إشارة إلى أن العلماء يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول . وهذا كما استثناء ابن الصلاح حيث قال : سوى أحرف بسيرة تكلم عليها الحفاظ . وبالحمل على هذا مستثنى من التلقي لإختلاف العلماء فيه ) انتهى كلام الشيخ على القارى ، وقد مر قول الشيخ محمد أكرم ( اذ لم يقع الإجماع

---

والحديث والعريه ، له ” امعان النظر في توضيح نخبة الفكر شرح بسيط في مجلد ضخيم طالعه في ” مكتبة “ الشيخ عبدالحى بن عبدالحليم الانصارى اللكهنوى ، وكان له ولد ولد بطابه الطيه ، ولذلك كانوا يسمونه ” ميان مدنى “ كما في تحفه الكرام “ ٥١ )

(٢) ولسخته الخطيه موجوده في خزانه الكتب ” بيرجهندو “ ن مديريه ” حيدرآباد “ بالسند ، واصمه ” امعان النظر بشرح شرح فيه الفكر “ قال الفاضل اللكهنوى علامه المحدث ابوالحسنات محمد بدالحى الفرنجى محلى في حواشى كتابه ” الرفع والتكميل في الجرح لتعديل “ ( وشرحه هذا احسن شروح شرح النخبة ) - النعماني

على العمل بهذه الأنواع من الحديث إن وقع في "الصحيحين" وإن كانت عبارة عن جميع ما فيها سوى هذه المستثنيات والضمير في "قبوله" يرجع إليه فلا مناقشة في الصغرى إلا أن دعوى ثبوتها بالتواتر تحتاج إلى دليل بين يثبتها. فكان على المعارض أن يقول في صورة الشكل هكذا : ما في "الصحيحين" سوى ما استثنى مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم "الخ .

قوله وأما الكبرى فيما يثبت قطعية الإجماع الخ (ص ٣١٤) قلت : لنا ههنا مقال . أما أولاً فلأن المعارض قد قال فيما قبل : إن القياس تشريع جديد ليس بسبيل من الشريعة المعطرة ، وإن الاجتهاد من غير الكتاب والسنة فضول وفساد ، فأين السند في هذا الإجماع من الكتاب أو السنة ؟ وأما ثانياً فلأن المعارض قد شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة ذكرها قبل في "دراساته" وأنى هي في هذا الإجماع ؟

وأما ثالثاً فلأنه قال فيما قبل : (وقلما يوجد إجماع ينقل مسند رجال ثقة بالإتصال المشروط في صحة النقل ص ٢٩٨) انتهى فأنى هذا المعنى في هذا الإجماع حتى يكون صحيح النقل فيتفرع عليه الحكم بقطعيته .

وأما رابعاً فلأنه قال فيما قبل أيضاً : أنه لم يوجد و الشريعة مثال للإجماع الذي هو حجة فضلاً عن أن يوجد فيها مثال

للإجماع الذى هو حجة قطعية . فأين الترجيح بالدليل أورده  
المعترض لما أراد ؟

وأما خامساً فلأن المحمول فى هذه الكبرى ينبغى أن يكون  
مقطوع بقبوله لا مقطوع بصحته . والدعوى هى القطع بالصحة  
لا القطع بوجوب العمل والقبول ، ولا يستلزم الثانى الأول . ففى  
إنتاج هذا القياس النتيجة القائلة : ما فى الصحيحين مقطوع الصدور  
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث بين .

قوله فكذا ههنا أخبار الآحاد مظنونة فى نفسها الخ  
(ص ٣١٤)

قلت : لو كانت هذه الملازمة صحيحة لكانت الأحاديث  
الصحيح المذكورة فى غير " الصحيحين " مقطوعة الصدور عنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً . فقد ثبت الإجماع على وجوب  
العمل بخبر الواحد وقبوله إذا كان صحيحاً كما ثبت الإجماع على  
على وجوب قبول ما فى " الصحيحين " . ووجوب العمل بما فيها ،  
ولم يقل به أحد . ثم إذا كان القياس شريعاً جديداً عند المعترض  
ومحرماً من الأفاعيل فالإجماع فى المشبه به عنده محرمات مجمعة  
فكيف تورث القطع بالحكم فى المقيس !

قوله فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما فى " الصحيحين "  
صحيح بالإصطلاح الخ (ص ٣١٥)

**قلت :** بل الإمام النووى إنما قال : بأن الأمة إنما اجتمعت على وجوب العمل بما فى "الصحيحين" من غير توقف على نظر، لم يقل : بأنها اجتمعت على صحة ما فيها بهذا المعنى ولا بمعنى الصحة الحقيقية . ولا يستلزم الإجماع على هذا الإجماع على ذلك ، وبه يصرح كلام النووى فى "شرح مسلم" ولا يتجه عليه جميع ما ذكره المعارض بعد من قبل ابن الصلاح فهذا الكلام من المعارض إنما هو منحوت مخيل من قبل النووى .

**قوله** فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى الخ (ص ٣١٦)

**قلت :** وفى أحاديث "الصحيحين" لم يدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى .

**قوله** فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث الخ (ص ٣١٧)

**قلت :** لفظ "فإذا" بظاهره يدل على ثبوت هذا الإجماع عند المعارض والأمر كما بينا .

**قوله** وأحاديثها اجتمعت الأمة على صحتها المصطلحة الخ (ص ٣١٧)

**قلت :** قلت لم يوجد هذا الإجماع ثابتاً عند الكل ، وإنما

الثابت عند الكل هو الإجماع على وجوب العمل والقبول من غير توقف على النظر ، فكيف يثبت في أحاديثها القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ! ولم يتعين أن في المجمع عليه الإجماع على الصحة الاصطلاحية مندرج أولاً . ففي صحة الكبرى مقال عظيم ؛ على أننا إذا سلمنا قيامه عليها أيضاً نقول : الصحة الاصطلاحية إنما تفيد غلبة الظن بصدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم دون القطع . فالإجماع إنما قام على تلك الغلبة لا القطع . ومعني قيامه عليها هو أن الإجماع قام على أمرين . أحدهما أن الظن الغالب صدور أحاديثها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وثانيهما أن الظن غير الغالب عدم صدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . فظن الأمة المقطوع العصمة عن الخطأ وقطعي التحقق والثبوت هو هذا المجموع لا أحد شقيه راجحاً كان أو مرجوحاً . فكون هذه الأحاديث التي فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً بصادم هذا الإجماع . فكم من فرق بين الحكم بقطعية أحد الأمرين لا على التعيين وظنية واحد منهما على التعيين ، وفاد هذا الإجماع أن سلم ثبوته هو الأول دون الثاني . وما صادم الإجماع يجب طرحه وعدم الاعتداد به . ففي صحة الكبرى شدة كبرى .

قوله لزوم أحد الأمرين إما عدم ظن الخ (ص ٣١٧)

قلت : بعد اللتيا والتي قد أورث الاجماع القطع بالصحة الاصطلاحية دون الحقيقية ، فعدم القطع بصدورها عنه صلى الله

تعالى عليه وسلم وعدم إثبات الظنون المجتمعة القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلاهما لا ينافيان في هذا الإجماع ، فازوم أخذ الأمرين بل كليهما لا يضر ولا يضر.

قوله وأما عدم إرث الظنون المجتمعة الخ ( ص ٣١٨ )

قلت : عدم إرثها القطع عند المعارض حق فما باله يتفوه به في مثل هذا المقام . وبما ذكرنا ظهر عدم إنتاج هذا القياس الذي جاء المعارض به من قبل ابن الصلاح ، وعدم صحة حمل الأكبر على الأصغريه ، وعدم صحة الكبرى ، وكونها قضية غير منتجة لدعوى الخصم وغير صادقة وحقة .

قوله فإن قبول العمل والإجماع على وجوبه معلول بالإدعاء

على الصحة الخ ( ص ٣١٨ )

قلت : إن أراد بالصحة في قوله " بالإجماع على الصحة "

الصحة الاصطلاحية فالأمر كما ذكرنا . فقوله ( ويلزم الأخير القطع بالصدور الخ ص ٣١٨ ) ممنوع . وإن أراد بها الصحة الحقيقية فالمعلول لها إنما هو الصحة الاصطلاحية فحسب . ثم نقول : لا نسلم أن الإجماع على وجوب قبول العمل معلول للإجماع على الصحة لجواز أن يكون معلولاً للظن بالصحة . فإذا اجتمعت الأمة وظنونها المتعددة على أحاديثها بالصحة فقد اجتمعت على وجوب قبولها والعمل بها من غير نظر فيها ؛ على أن الإجماع على وجوب العمل

والقبول بأحاديث غير "الصحيحين" ثابت أيضاً إذا كانت صحيحة فلو كان الأمر كما زعم المعارض لكان هذا الإجماع في أحاديث غيرهما معلولاً للإجماع على الصحة فلزمه القطع بصدورها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يقل به أحد في أحاديث غيرهما . فتبين أن الفساد في الدليل ، على أن الحديث الحسن أيضاً مقبول العمل من الأمة ، قال الشيخ على القارى في "شرح شرح النخبة" (إن العمل بالحسن يجب كما يجب بالصحيح) انتهى . وبهذه العبارات صريحة في "ثبوت الإجماع على وجوب العمل به كالصحيح" ، انتهى . فنقول : إن الإجماع على وجوب العمل والقبول إما معلول للظن الأغلب بالصحة كما في "الصحيحين" أو للظن الغالب بها كما في صحاح أحاديث غيرهما ، أو للظن بالحسن كما في الأحاديث الحسنة ، أو للإجماع على الصحة الإصطلاحية كما قال بعضهم في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات ، أو للإجماع على الصحة الذاتية الحقيقية ، ولم يثبت الأخير علة له بحجة بينة في شئ من أخبار الآحاد - ولو من أحاديث "الصحيحين" - فيجوز أن يكون معلولاً لواحد من الأمور الأربعة المذكورة . فلا يصح أن يقال : "وكل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم" فحينئذ صح قول الإمام النووي (ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم) انتهى . ولم يتبين أيضاً تحقيق قول ابن الصلاح ولا دليله لا سيما

وقد وقع النزاع بين العلماء الأعلام في مقدار المجمع عليه فضلاً على قول من لم يعتد بمثل هذه الإجماعات ؛ بل ولا بإجماعات الصحابة إلا إذا وجدت فيها الشروط المحدثه التي ذكرها المعترض سابقاً ، وثبت بطريق بينها . فأين الدليل ؟ فضلاً عن الترجيح به فضلاً عن فضل ~~عن~~ القول بالحقيقة ، وبأنه القول المنصور بالدليل ، وبأنه المذهب الثابت . فقوله ( ولا زم العلة لازم للمعلول ص ٣١٨ ) إرادته ههنا باطل . ثم نقول : لو كان هذا الدليل بجميع مقدماته سالماً مفيداً للقطع بصحة ما في " الصحيحين " لكان مفيداً للقطع بصحة ما في أحدهما كذلك لعين ذلك الدليل فإذا حكمنا أن ما انفرد به البخاري في صحيحه " سوى المستثنيات وأن ما انفرد به مسلم في " صحيحه " سوى المستثنيات مقطوع صدوره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطل قولهم : أن الصحيح خمسة أقسام أعلاها ما اتفق عليه الشيخان ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم . إذ بعد ثبوت إجماع العلماء على الصحة الحقيقية وقطع أن كل واحد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف . يتجه القول بأعلوية هذا وثانوية ذاك وثالثية ذلك ؟ ووقع الكل في الرتبة العليا ، وبطل قولهم بترجيح هذا على ذاك لقوته ، وبترجيح ذاك على ذلك لقوته بعده ، فالثلاثة في القوة سواء .

قوله والقطع إنما يحصل من الإجماع على الصحة

( ص ٣١٨ و ٣١٩ )



قلت : وقد تبين مما سبق أن الإجماع على الصحة الحقيقية الذي يحصل منه القطع بصدور الصحيح تلك الصحة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتحقق . وأما الإجماع على الصحة الإصطلاحية فمختلف فيه ، ولو ثبت لم يفد من المطلوب شيئاً أصلاً .

قوله فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح الخ  
( ص ٣١٩ )

قلت : قد أثبت الإمام السيوطي هذه المنافاة بناءً على أن قول ابن الصلاح المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ موارده أحاديث " الصحيحين " أيضاً دون الصحاح من الأحاديث التي أخرجت في غيرهما ، فإذا كان كلا القولين وارداً من ابن الصلاح في أحاديثها فقط فلا خلاص عن هذه المنافاة بهذا الوجه الذي ذكره الميعرض . والذي بدا لي من الوجه الصحيح هو أن قول ابن الصلاح في أحاديثها المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه وجد فيه شروط الصحة الخ مبناه قوله الوسط الموافق لقول أكثر الفقهاء والمحدثين والمحققين . ومبني قوله الثاني في أحاديثها هو قوله الأخير وهو القول الأول له - أي لابن الصلاح - أيضاً . وقد صرحت عبارة ابن الصلاح " بأنه كان يقول أولاً في أحاديثها بالقطعية ثم بالظنية ثم بالقطعية

المذكورة " انتهى . ثم إنه قد تقرر أن خير الأمور أوسطها ، وأن الوسط صراط مستقيم ، فينبغي الميل إلى قوله الوسط الموافق لأقوال أكثر المحدثين والمحققين .

قوله غير مسلم في أحد جزئي الاستثناء وهو قوله " وبما لم يقع " الخ ( ص ٣٢٠ )

قلت : هذا من أعجب العجائب فإن مثل الحافظ العقلائي شارح " النخبة " الذي عده مجدد وقته الإمام السيوطي من المحققين قد نقل الإجماع على تلقى الأمة بالقبول مقيداً بهذين الاستثنائين ، فأفاد كلامه هذا أنه لم يوجد تلقى الأمة والإجماع في موادهما . وقد صرح بهذا شراح كلامه تصريحاً بليغاً ، بل زادوا بعض مواد المستثنيات الأخر أيضاً ، وصرحوا بأنه لا إجماع فيها أيضاً . فعدم تسليم المعارض للاستثناء الثاني الثابت بالنقل الصحيح بالوجه العقلية التي ذكرها كيف يجعل مواد الاستثناء الثاني داخلية فيما ثبت الإجماع على قبوله ووجوب العمل به من غير نظر ، أو فيما ثبت الإجماع على القطع بصحته . وهل يجوز الزيادة في المنقولات الشرعية؟ لأسباب الإجماعات من عند الأنفس من غير دليل . وهل لا يطالب بصحة النقل من ينقل هذا الإجماع بحذف الاستثناء الثاني ؟ وكيف ينكر الاستثناء الثاني وقد نقله عنه السيوطي في " تدريره " ولم يتكلم عليه ! فيالله كيف خفي مثل هذا الأمر الجلي على المعارض الفاضل الذي حتى اجتراً على الاعتراض على مثل

الحافظ بمثل هذا الكلام السخيف . فقوله ( وعدم الترجيح عند من فرض عدمه الخ ص ٣٢٠ ) وقوله ( وعدم ظهور وجه الجمع بينهما الخ . ص ٣٢٠ ) وقوله ( وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم الخ ص ٢٢١ ) وقوله ( وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع الخ ص ٣٢١ ) وقوله ( ومالم يترجح عندنا واحد منهما الخ ص ٣٢١ ) من أعجب العجائب وأغرب الغرائب . ومنتهى قول السيوطي " أستثنى ابن الصلاح " هو قوله " كالدائر قطني وغيره " . وما ذكره المعترض بعد من قوله ( فإن جميع ما أخرجاه مقطوع الصحة ص ٣٢٢ ) إلى آخره فهو قوله خاصة وليس من كلام السيوطي .

قوله فإنه غير مستثنى من الصحيح وما يجب به العمل من غير نظر ( ص ٣٢٣ )

قلت : أما كون ما انتقد عليه صحيحاً يجب العمل به فلم . وأما وجوب العمل به من غير وقفة ونظر ففيه بحث ، فإن عبارة الإمام النووي في " شرح مسلم " هكذا ( وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما ) انتهى . وأين تلقى الأمة في المنتقد فيه ؟ فقوله ( كما تقدم عن النووي وصرح به غير واحد ص ٣٢٣ ) ممنوع ؛ نعم لو ثبت ذلك عن تبع ابن الصلاح في القول بالقطع في غير المستثنات ، وبوجوب العمل من غير وقفة ونظر في المستثنات لكان له

وجهه ؛ لكن الشأن في الثبوت . فالفرق عند ابن الصلاح بين ما في " الصحيحين " من غير المستثنيات وبين ما فيها من المستثنيات هو أن الأول مقطوع بصحته عنده ، والثاني مظنون بصحته بحسب العمل به . والفرق عند النووي وذويه بينهما هو أن الأول مظنون بصحته ظناً أغلب وأرجح ، وأن الثاني مظنون بصحته ظناً غالباً وراجحاً . فصار حكم منتقادات "الصحيحين" عند النووي وذويه كحكم صحاح الأحاديث في غيرهما ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجالها ولا برجال أحدهما على قول ، أو كحكم صحاحها في غيرهما مطلقاً على قول آخر . وبهذا انحل ما أورده الحافظ في " شرح النخبة " من أنه لو لم يقل في أحاديث "الصحيحين" سوى المستثنيات بقطعية الصحة لم يبق لها منزلة على صحاح غيرهما إذ من المتبين الفرق بين ظن وظن . وأيضاً قد انحل بما ذكره النووي في " شرح مسلم " فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

قوله بل هو مما اجتمع عليه الأمة أيضاً (ص ٣٢٣)

قلت : صراح عبارات شراح " شرح النخبة " تصادم هذا القول وتدفعه فلا التفات إليه . ثم نقول : لو كان الأمر كذلك لموجب القول بقطعية الصحة فيها على قول ابن الصلاح ومن تبعه وهم رثبوا ، من ذلك فهذا إحداث قول ثالث من المعارض وهو أن جميع ما في " الصحيحين " أو في أحدهما منتقداً كان أو غيره

مقطوع بصحته ، وبأنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم . فلا يجوز الإصغاء إليه من غير دليل وبرهان .

**قوله** ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري الخ  
(ص ٣٢٣)

قلت : قد اعترف المعارض ههنا بأن ابن حزم من الظاهرية الجامدة كداؤد وسائر أتباعه فلا تغفل عنه فإنه يفيدك . ثم نقول : إذا كان ابن حزم من المتجاسرة والظاهرية الجامدة عند المعارض ، ومن لا يليق أن يخرق الإجماع المنعقد على ما صرح به الإمام السيوطي - وهو كذلك عند السيوطي وجميع أهل الحق - ومن كان إباحة الملاحى مذهبه الفاسد على ما شهد به الإمام النووي - والأمر كذلك - فليعد أقواله التى سبقت وتمسك بها المعارض مردودة عليه غير مقبولة عند أهل الحق . وكان المعارض ممن يقول بجواز جميع المعازف والملاحى والجرس حتى المزامير والطنابير والنقارات ؛ بل كان يقول : بإستئنائها مطلقاً حتى أنه كان لا يتقبل دعوة الوليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتى بها وبالمطربة المغنين الذين لا يصلون ولا يصومون ويرتكبون ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات ويفعلون ما يفعلون من النواهى ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون فى مجلس تلك الدعوة ؛ ومع هذا لا يكتفى على هذا القدر واستأجر كثيراً من أولئك المطربين

الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها إلزاماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه إما مياومة أو مشاهرة أو مسانهة لأجل التغنى بتلك المعازف والملاهي عنده أى وقت شاء وأى حين أراد ، وكان يعطى لهم الملابس النفيسة وهب لهم مواهب وهدايا ونفائس وعطابا ، ويسمع منهم الغناء المقرون بها فى الخلاء والملا ، يتطرب بذلك ، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى وعدة جميلة لحصول المعرفة بالله تعالى ومدداً وعوناً فى الوصول إليها ، ويحض غيره على ذلك حض عبادة الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات ويأمر بجميع ذلك . وينهى عن ترك التغنى والمعازف والملاهي . وهو وإن كان فى أول أمره نقشبندياً معتزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لما مات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره فى الطريقة المباركة النقشبندية أحدث هذه الأمور ، ونشأها إلى أن فاجأه الملك المأمور ، وكان فى صحة وتعبش وسرور ، فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور جل شأنه ، فهو أزيد من ابن حزم فى هذا المذهب الفاسد وأقوى وأشد . والله تعالى الكريم المتعالى الغفور الناجى .

قوله فجميع ما فى الكتابين يجب العمل به (ص ٣٢٣)

قلت : قد صرح المعارض ههنا ببعض ما نبهنا عليه أول هذه " الدراسة " من أن هذه الأبحاث ليست مخصوصة بما اتفق الشيخان

على إخراجها في "صحيحها" بل هي تجري فيما انفرد به أحدهما أيضاً . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر في غير المستثنيات فلا سبيل إلى الإنكار فيه . وأما أنه يجب العمل بما فيها من غير توقف ونظر في المستثنيات فقد استوفينا الكلام عليه قبل وسيجيء تكميمه بعد إن شاء الله تعالى .

قوله لم ينزل عن أعلى درجات الصحة ( ص ٣٢٤ )

قلت : القول بأن المنتقد منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة - وهي درجة ما أخرجه الشيخان - لا يكاد يصح ، فقد صرح الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني في هذه المرتبة الأعلى بقوله "إلا ما استثنى" والشيخ على القاري في "شرحه" على "شرح النخبة" فيها أيضاً بقوله "إلا ما علل" وقال الحافظ العسقلاني في "شرح النخبة" (فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحبيثة) وقال الشيخ على القاري في "شرحه" عليه (قال المصنف أي من حيث تلقى كتابيهما بالقبول) انتهى . ومن المعلوم أن ليس في المنتقد التالي بالقبول فلا أرجحية فيه ، فليس في الدرجة العليا من الصحة وإن كان مما اتفقا عليه . وأيضاً قال الحافظ العسقلاني في "شرح النخبة" (ومن ثم قدم "صحيح البخاري" على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم قدم "مسلم" على غيره سوى ما علل) وقال الشيخ على القاري "في شرحه" عليه (ويمكن أن يكون قوله : "سوى ما علل" قيداً للتقديم) انتهى .

فعني الكلام قدم " صحيح البخارى " على غيره من الكتب الحديثية ثم قدم " صحيح مسلم " على غيره فيما سوى المثل . وأما في المثل فلا تقدم فيها أصلاً . فإذا تقرر أن أعلى درجات الصحة هو ما في " الصحيحين " سوى ما استثنى عند الشيخ ابن الصلاح وذويه وعند الإمام النووي وذويه كان كلام المعارض في غاية من السقوط . ولما تقرر عند ابن الصلاح ومقلديه وملتزمي مذهبه - كالتزام الحنفية مذهب الإمام أبي حنيفة والتزام الشافعية مذهب الإمام الشافعي الذي عده المعارض في سابق كلامه متابعة لذلك الإمام دون الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإخلاقاً لوجوب وحدته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإتياناً بالثبوت ، وإتباعاً للحرام - أن أعلى درجات الصحة هو الذي قطع فيه بالصحة . فتسمية المنتقد أعلى وهو ليس من أعلى درجات الصحة في شيء إما سهو أو محمول على الأعلوية الإضافية الكائنة بالنسبة إلى ما في غيرهما من الأحاديث ولم يكن على شرطها ولا على شرط أحدهما ولا برجالها ولا برجال أحدهما أو بالنسبة إلى ما في غيرهما مطلقاً .

**قوله** ثبت أنه في أعلى درجات الصحة الخ (ص ٣٢٤)

قلت : في ثبوت أعلى درجات الصحة في المنتقد نظر ذكرناه ، وفي فوقيته على ما هو على شرطها أو شرط أحدهما أو برجالها أو برجال أحدهما ولم يخرجاه نظر سيجيء . والقول بأن من انتقد على البخاري ومسلم لم يبلغ إلى عشر عشر معرفة الأسباب



الخفية والجرح والتعديل التي كان لها فهو وإن كان حقاً لكن إذا قلنا بمثله فيمن انتقد على الأئمة الأربعة وهو حق حق إحترق أمثال المعارض عن مثل هذا القول إذا صدر عنا .

قوله فلاربيبة في وجوب العمل بالمنتقد منها الخ  
(ص ٣٢٤)

قلت : لاربيبة في وجوب العمل بالمنتقد منها . وأما من غير وقفة ونظر ففيه ما مروا سيجيء .

قوله حني حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السبكي  
عن النووي الخ (ص ٣٢٤)

قلت : هذا الحكم من المثنيين لا يجعل الأحاديث المنتقدة فيها محكوماً عليها بقطعية الصحة لأنه بناء على الإجماع المذكور ، وأين الإجماع فيها ؟ ولا يجعلها مما اجتمع عليه الأمة لما قد صرحوا أنه لا إجماع فيها أصلاً . هذا كله على ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه . وأما على ما ذهب إليه النووي والأكثر من الفقهاء والمحدثين والمحققين من أن الإجماع إنما هو على وجوب العمل والقبول من غير توقف ونظر وهو الحق كما مر فالإحتياج إلى هذا الإستثناء من هذا الإجماع إنما هو بالنظر إلى قول النووي : ” من غير توقف ونظر ” لا غير . فإن جميع ما فيها سوي التعاليق

المصدرة بغير صيغة الجزم منتقداً كان أو غيره يجب قبوله والعمل به .

قوله فتبين تنزههما بالانتقاد من أن يؤثر ذلك (ص ٣٢٧)

قلت : قد تحقق أن المنتقد منها تنزل درجته عن أعلى درجات الصحة فقوله ( وهذا مما لا إختلاف فيه ولا ريبه لأحد من العلماء ص ٣٢٧ ) مما لا شك في بطلانه .

قوله فما أعظم افتضاح من يظن من أهل زماننا الخ (ص ٣٢٧)

قلت : معني كلامه رحمه الله تعالى أن ما لم ينتقد من أحاديثها يجب العمل به من غير توقف ونظر ، وأن ما انتقد من أحاديثها يجب العمل به بعد النظر في الانتقاد وما رد به - وإن رجح بعض العلماء الرد على الانتقاد - وبعد النظر في وجه ترجيح الرد كما في الأحاديث الصحاح المخرجة في غيرهما . وإلى هذا أشار الإمام النووي في " شرح صحيح مسلم " . وقد محرر مما سبق أن لا إجماع في المنتقد أصلاً فالقول بأنه ( مما اجتمع عليه الأمة حتى المنتقدين ممن أنصف ص ٣٢٣ ) خروج عن حد الإنصاف وركون إلى التمسك بالإعتساف ؛ على أن وجوب ترجيح قولها على قول غيرهما مطلقاً مما لم يدل عليه دليل وليست العصمة فيها ؛ لا سيما على قول من جعل ترجيح قول صاحب المذهب على ما ذهب إليه بعض

من مدعى هذا الزمان بناء على مجرد دعوي أنه عامل بالحديث  
 بخلاف الحديث، وترك الواجب، وارتكاب الحرام . وأيضاً يلزم  
 على هذا الملتزم لترجيح قولها على قول غيرها عين ما أو رده  
 المعارض سابقاً على من ألزم مذهباً معيناً . وأيضاً لو كان الأمر  
 كذلك لما رجع الحافظ الذهبي في "الميزان" والحافظ العسقلاني  
 في "تهذيب التهذيب" و "التقريب" وصاحب "تذكرة القارى" في  
 في تذكرته قول غيرهما على قولهما أو قول أحدهما في شئ من  
 المواضع ، وليس الأمر كذلك على ما لا يخفى على المتدرب فيها ،  
 بل قد رد المعارض في "رسالة" له في عدم جواز نكاح البالغة بلا  
 ولي قول البخاري ومشي على خلاف ما قال ترجيحاً لقول غيره  
 على قوله . فما أعظم إفتضاح من كذب على الغير ولم يدر معنى  
 كلامه .

## بحث ما يتعلق بالدراسة الحادية عشرة

قوله - في الدراسة الحادية عشرة - "الدراسة الحادى  
 عشر" (١) (ص ٣٢٨)

---

(١) قلت : ووقع في المطبوعة "الحادية عشر" بتأنيث الجزء  
 الأول وتذكير الجزء الثانى .

قلت : صوابه " الحادية عشرة " على ما في " الفوائد الضيائية " و " حواشها " . ومن العجيب قوله في الدراسة الآتية : " الدراسة الثانية عشر " بتانيث الجزء الأول وتذكير الجزء الثاني . وقوله ههنا بتذكير الجزئين . والصواب تانيث الجزئين في كليهما . وليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثهما في الصحة مطلقاً . فالإطلاق في ترجمة هذه الدراسة غير مديد .

قوله يريد بهذا الكلام الإنقذاح فيها تمالات عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً الخ ( ص ٣٣٠ )

قلت : قد وجدت هذه الكلمة في تصانيف بعض الشافعية في أصول الحديث (١) ، وقد تكلم عليها الحنفية في تصانيفهم في

---

(١) واول من تكلم بها الشيخ ابن الصلاح ثم تبعه عليها طائفة من الشافعية ممن صنفوا في علم أصول الحديث ولخصوا كلامه . ومنهم من لا يتابعه على ذلك كالحافظ ابن كثير وغيره تجد بسط ذلك في " التعقيبات على الدراسات " وهذا القسطلاني شارح البخاري ينقل عن الامام ابن الهمام ما يرد على ابن الصلاح في هذا الباب ثم لا ينتقد عليه ذلك . وذلك في بحث الايلاء حيث قال البخاري في " صحيحه " (حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الايلاء الذي سمي الله تعالى : لا يجعل لأحد بعد الاجل الا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل وقال لي اسماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر اذا مضت أربعة

أصول الحديث نقلاً عن أصول الفقه ، فدعوي أنها (تمالأت كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً الخ) مجرد دعوي ليس منشأها عن حجة بينة ومحجة طيبة .

أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق (٥) قال القسطلاني في "ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري" .

"وأجاب الشيخ كمال الدين عن حديثي الباب بما أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وابن عمر قالا : إذا آلى فلم يفي حتى مضت أربعة أشهر فهي تطليقه بانه . قال : ورجال هذا السند كلهم أخرج لهم الشيخان فهم رجال الصحيح فينتهض معارضا . ولم يبق الا قول من قال بأن أصح الحديث ما في "الصحيحين" ثم ما كان على شرطها الى آخر ما عرف . قال : وهذا تحكم محض لأنه إذا كان الفرض أن المروي على نفس الشرط المعتبر عندها فلم يفته الا كونه لم يكتب في خصوص أوراق معينه ولا أثر لذلك .

وقول البخاري أصح الأسانيد مالک عن نافع عن ابن عمر لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره . وقال المحققون : ان ذلك يتعذر الحكم به وإنما يمكن بالنسبة الى صحابي وبلد فيقال أصحها عن ابن عمر مالک عن نافع عنه . وعن أبي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب عنه . وأصح أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة ونحو ذلك ، وأحسن من هذا الوقوف عن اتحام هذه فان في خصوص الموارد ما قد يلزم عن ذلك . نعم قد يكون الراوي المعين أكثر

وأما ما قاله ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" والشيخ علي القاري ، والشيخ محمد أكرم في "شرحيهما" على "شرح النخبة" والشيخ عبد الحق في "شرح سفر السعادة" وغيرهم فهو تحقيق لما هو قول أصحاب مذهب أبي حنيفة في هذا الباب على وفق قواعد وقفوا عليها ، فمعنى كلامهم رحمهم الله تعالى : أن هذا الذي ذكرناه مذهب جميع المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين . من محدثي الحنفية وفقهائهم رحمهم الله تعالى لا سيما وقد وجد في كلام بعض الأعلام منهم أنه "هو القول الحق" . وإذا تحققت ما ذكرنا عرفت أن كلام المعترض فيه إغوجاج تام ، على أن القول بعلو ما في "الصحاحين" على ما في أحدهما ، وعلو ما انفرد البخاري على ما انفرد مسلم

بإلزامه لمعين من غيره فيصير أدري بعديته وأحفظ له منه على معنى أنه أكثر احاطة بأفراد متونه ، وأعلم بعادته في تحديده ، وعند تدليسه أن كان ، ويقصده عند ابهامه ، وإرساله ممن بإلزامه . أما في فرد معين فرض أن غيره ممن هو مثله في ملكة النفس والضبط أو ارفع سمعه منه فأثقتة وحافظ عليه كما حافظ على سائر محفوظاته ، ويكون ذلك مقدما عليه في روايته بمعارضته فإن هو إلا تخضع تحكم ، فإن بعد هذا الفرض لم تبق زيادة الآخر إلا بالإلزامه وأثرها الذي يزيد به على الآخر إنما هو بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى خصوص متن "أه

بعد الحكم بقطعية الصحة وقطعية أنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما فيها وفي ما في أحدهما تحكم أيضاً إذ لا دخل لفوقية شأن البخارى على شأن مسلم، وفوقية شأنهما على شأن غيرهما من مصنفى كتب الحديث بعد ذلك القطع. وأيضاً تأليف "الصحيحين" كليهما إنما كان بعد عهد الأئمة الأربعة بزمان فكيف يمكنهم ترجيح الأحاديث التى أخذوا بها من جهة أنه اتفق الشبخان على إخراجها، وإنما يمكن الترجيح من هذا الوجه لمقلديهم وهو غير معتبر عند الأئمة أنفسهم. وليس هذا الترجيح شرطاً فى صحة اعتبار المجتهدين، فليس لهم فى اعتبار الشروط - وعدمه إلا الرجوع إلى رأى نفسه فصح قول ابن الهام وذويه؛ على أن رأى الأئمة الأربعة رضى الله تعالى عنهم أعلى شأناً من رأى البخارى ومسلم وإن كانا تجليلين كاملين قد شهد بجلالتهما وكمال شأنهما أجلة الأئمة الأعلام والمحدثين الكرام فترجيحهم أو ترجيح واحد منهم حديثاً يكون أعلى من ترجيح الشبخين أو أحدهما. وأيضاً لم ينقل هذه المسئلة عن الأئمة الأربعة ولا عن أصحاب "الصحيح الستة" قطعاً؛ بل إنما قال به بعض المحدثين من الشافعية. فلو عارضهم الحنفية وقالوا بعدم تسليمها كيف يصح الاعتراض عليهم! على أن قول الحنفية مؤيد بما قال البخارى نفسه وهو قوله (وما تركت من الصحيح أكثر) انتهى. فأفاد أنه وإن أتى فى "جامعه" بمجرد الضحاح لكن ترك من الصحيح التى هى عنده صحاح من الأحاديث أكثر مما أتى به

منها في " جامعہ " . (١)

**قوله** وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوي الخ  
( ص ٣٣١ )

**قلت:** غرضهم من ذلك مصادمة المحدثين والفقهاء من  
الحنفية الأعلام بالمحدثين والفقهاء من الشافعية، ولا بدع في ذلك،  
وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام . وإن لكل إمام  
صاحب المذهب من الأئمة الأربعة قواعد وأصولاً يبتنى عليها .  
الفروع الجزئية على ما ألهمهم الله تعالى وأرشد .  
ثم إن " اللام " - في لفظ " الفقهاء " و " المحدثين " -  
في عبارة الدهلوي - للتعريف العهدى أى مقال الفقهاء الذين  
خصهم الله تعالى بالجمع بين علمي الحديث والفقه من الحنفية  
فما قرره المحدثون من الشافعية الذين فازوا من علم الفقه أيضاً  
حظاً جسيماً ؛ لكن بقي على هذا أن وجه التعبير عن الأولين  
بلفظ " الفقهاء " وعن الآخرين بلفظ " المحدثين " ماذا ؟ فنقول

( ١ ) وقال الحافظ ابن كثير في " الباعث الحثيث الى  
معرفة علوم الحديث " : " ان البخارى ومسلماً لم يلتزما باخراج  
جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث فانها قد صحح احاديث ليست  
في كتابيهما كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث  
ليست عنده بل في السنن وغيرها هـ . " ( ص ٤ طبع  
مكة المكرمة عام ١٣٥٣ هـ )

التماني



لما ذكر الشافعية هذه المسئلة في أصول الحديث عبر الدهلوى عنهم « بالمحدثين » ولما ذكر أكثر الحنفية إياها في أصول الفقه عبر عنهم « بالفقهاء » . ففى هذا التعبير إرشاد من العلامة الدهلوى إلى ما قلنا . ومن لم يجعل الله له نوراً إلى سبيل الرشاد فما له من نور فيقول ما يقول .

**قوله** وهذا صريح فى إقرارهم بأن تائيد الخ ( ص ٣٢١ )

**قلت :** لما كان أئمة المذاهب الأربعة وأقوالهم ورواياتهم المنقولة عنهم متقدمة على تأليف « الصحيحين » جميعها لابد أن يكون إثبات رواية كل مذهب وتائيدها عند صاحبه بالحديث مع قطع النظر عن أن أخرجه من جاء جمع صحاح الأحاديث فى مصنفاتهم بعد ما تقرر مذاهبهم بالأحاديث التي عندهم ، وبما ألهمهم الله تعالى من تلك الأحاديث . (١)

وأما كون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى «الصحيحين» فلو سلم فإنما كان لما أن المذاهب دونت قبل تأليفها، وكان الإمام البخارى مجتهداً على حدة (٢) إتفق مخالفته لهذا المذهب فى كثير من الأحكام ، فجاء فى « جامع » بأحاديث

( ١ ) سيما وقد تقرر أن قوة الحديث انما هى بالنظر الى رجال اسناده لا بالنظر الى كونه فى كتاب كذا .

( ٢ ) وقد مر الكلام منا مفصلاً على كون البخارى مجتهداً وكون مسلم شافعيًا فليراجع .

على وفق مارأى ، وترك الأحاديث التي تمسك بها صاحب هذا المذهب لإثبات مارأى . وكان الإمام مسلم شافعي المذهب فجاء في " صحيحه " بأحاديث قوى بها مذهبه . ( ١ ) فقد عرف مخالفة أحاديث " الصحيحين " لهذا المذهب في الاغلب بعد ما جمع الشيخان " صحيحهما " ، لافي حين ما ألهم الله تعالى صاحب هذا المذهب الأحكام الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي ديناً راضياً . وليس الوفاق بأحاديثها وأحاديث واحد منها إذا كان المأخوذ منه أحد الأصول الأربعة من شرائط صحة الحكم بمسئلة شرعية ولا من شرائط الاعتبار الذي أمر به المجتهد ، فلا عيب في المذهب بهذا الخلاف إذا كان قائماً على أصوله الأربعة المذكورة . ( ٢ ) ثم إن فوقية مرتبة "الصحيحين"

( ١ ) وقد أشبعنا القول في أسباب اختلاف المحدثين مع سلف المجتهدين في كتابنا " ماتمس اليه الحاجة " لمن يطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

( ٢ ) قلت : ولا شك فقد نقل المحدث الاسير اليماني في " توضيح الافكار شرح تنقيح الانظار " عن الحافظ ابن حجر العسقلاني مانعه :

" والائمة لم تجمع على العمل بما فيها - أي بما في " الصحيحين " لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لأن فيها أحاديث ترك العمل بمادلت عليه لوجود معارض أو ناسخ " ( ج ١ - ١٢٥ )

على مرتبة غيرهما من الكتب الحديثية لا يجعل المذاهب المأخوذة من الكتاب والسنة قبل جمع الشيوخين "صحيحهما" غير مقبولة فيها خالفهما ؛ (١) على أن كون هذا المذهب في الأغلب على خلاف أحاديثها (٢) إن سلمنا تجربته

(١) قلت : وبعد جمعها أيضاً فقد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً .

(٢) قلت : إن المصنف قد شئى في هذا البحث على سبيل التزل والتسليم ، والا فلا يخفى على من تتبع "الصحيحين" أن دعوى صاحب "الدراسات" أن ( هذا المذهب - يعنى المذهب الحنفى - في الاغلب على خلاف ما في "الصحيحين" ص ٣٣١ ) غير صحيحة ؛ بل الحق خلافها وهو أن هذا المذهب في الاغلب موافق لما في "الصحيحين" وإنما وقع الخلاف في بعض المسائل لما قامت أدلة أخرى معارضة لرواياتها تقدمت عليها لوجود مرجع قوى أو ناسخ صحيح وهذا قد وقع في سائر المذاهب أيضاً فلا خصوصية للمذهب الحنفى . وقد ذكرنا بعض أمثله ذلك في "التعقيبات على الدراسات" نقلاً عن الحافظ الجلال السيوطى . ومن فتن المذهب الحنفى وجده من أكثر المذاهب موافقه لما في "الصحيحين" و "السنن الأربعة" ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم . وقد صرح بذلك شيخ صاحب "الدراسات" الإمام ولى الله الدهلوى أيضاً في "فيوض الحرمين" حيث قال :

"عرفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في "المذهب الحنفى"

طريقه أنيقه - هى أوفق الطرق بالسنة المعروفة - التى جمعت وافقت في زمان البخارى واصحابه . وذلك أن يؤخذ من

في هذا المذهب يرجحه ويقويه بحيث لا يبق شي منه ذلك  
التجريح فيه ما ذكرنا قبل نقلاً عن العارف بالله تعالى الخواجه

أقوال الثلاثة- قول أقربهم بها في المسئلة- ثم بعد ذلك يتبع  
اختيارات الفقهاء الحنفيين الذين كانوا من علماء الحديث ،  
قرب شئى سكت عنه الثلاثة في الأصول ، وما تعرضوا لنفيه ،  
ودلت الأحاديث عليه فليس بد من اثباته ، والكل مذهب  
حنفى “ اهـ (ص ٤٨ طبع دهلى)

والشيخ ولى الله هذا يصفه صاحب “الدراسات” تارة بقوله  
(قدوة علماء دهره يعسوب زماننا ، الشيخ الأجل الصوفى الأكمل ،  
امام بلاد الهند الشيخ ولى الله بن عبد الرحيم اهـ ص ٢٩٢) وتارة  
بذكره بلفظ (شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ ولى الله بن عبد الرحيم  
الدهلوى اهـ ص ٢٧٣)

ولو شئت أن تعرف كثرة موافقه المذهب الحنفى لأحاديث  
”الصحيحين“ بالنسبة الى سائر المذاهب فارجع الى ما ذكره المحدث  
الفقيه الكبير أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله  
البغدادى سبط ابن الجوزى المتوفى عام ٦٥٤ هـ في ”الباب الثامن“  
من كتابه ”الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح“ وقد طبع بمصر سنة  
١٣٦٠ هـ والى ما كتبه المحدث العلامة الشيخ الامام الفقيه قاضى  
القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمى المتوفى عام ٦٦٥ هـ في  
الباب الأول من كتابه ”جامع مسانيد الامام الاعظم“ في جواب  
مطاعن الخطيب على الامام من أمثله كثيرة لذلك فى كل باب  
تجد فيها مقنع .  
النعمانى

محمد پارسا والعارف السرهيندى وغيرهما من أن عيسى  
وعليه الصلاة والسلام حين ينزل من السماء يعمل بمسلكه  
وبصوب إجهاده الحق عليه السلام ما ذهب إليه أ  
وهذا الترجيح الثابت فى هذا المذهب الشريف أعلى .  
به أس ذاك التجريح . والحمد لله تعالى على ذلك  
جارج .

وليس فيما ذكره الإمام ابن الهمام وسائر  
الخصوصية "الصحيحين" مطلقاً بل فيما كان بشره  
أحدهما أو رجالهما أو رجال أحدهما فهو من قبيل تشريع  
وأداء واجب تعظيمهما حيث قالوا: إذا وجدت شر  
التي اعتبرها البخاري أو مسلم وعرف ذلك بقول  
ضابط ثبت حافظ فينبغي أن يكون الحديث الجامع لا  
مثل ما أخرجاه . ففي هذا القول تعظيم شأنهما وت  
التي بنيا عليها الحكم بصحة الحديث زائداً على نفع  
قررها غيرهما فى الحكم بالصحة . وأما إبط  
"الصحيحين" فى خصوص المقامين فقط فإنما يلزم  
على قبول ما فيها إجماع على ثقة رجالهما وعلى قبه  
صحة الحديث فإذا وجد شرطهما أو رجالهما فى الأحا  
غير "الصحيحين" لزم وجود ذلك الإجماع فيه أ  
لخصوصيتها مطلقاً فى الحكم بصحة الحديث إلا فيما  
وحكم بوجود شرطهما أو شرط أحدهما فيه حافظ

عدل . وليس هذا قدحاً في منبع مرتبتها ورفيع قدرهما بل قولاً بتعظيمها وتعظيم ما قالاه والتزاماً لما أسماه وحكما به ؛ على أنه ليس هذا الحكم من الحنفية أشد مما قد حكم به المعترض سابقاً من أنه إذا روي الأعرابي الأدنى حديثاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أخذه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كالحديث الذي روى سيدنا على المرتضى رضى الله تعالى عنه شفاهاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (١) .

وأما كون "الصحيحين" أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء، وأنها أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل فلم يدل إلا على أن مجموع ما في هذين الكتابين أصح وأقوى من مجموع ما في الكتب الحديثية الأخر . ولا دلالة فيه على أن كل فرد فرد من أجاديبها وأحاديث أحدهما أصح وأقوى من كل فرد فرد من أحاديث الكتب الحديثية الأخر . وما يجوز أن يكون قادحاً فيما قاله الإمام ابن الهمام وذووه هو الثاني دون الأول ودون اثبات الثاني ههنا خرط الفتاد .

ثم إنه قد وجد الإجماع على فضل أبي حنيفة على الثلاثة من الأئمة الأربعة وجلالة قدره وتحقق فيه إجماع لم يوجد مثله في فضل البخاري ومسلم على غيرهما من المحدثين وفيهم من هو أعلى شأناً منها كأحمد بن حنبل ، بل الأئمة الأربعة ومن في رتبهم فاضلون عليهم ، وكل منهم له شأن عال ومقام غال . ولنا ولهم ولكل

مؤمن ومؤمنة برسول الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . والعجب كل العجب أن المعارض ههنا يعتمد بمثل هذه الإجماعات التي في ثبوت كونها إجماعات أكثرية أيضاً نظر . وقد عرف من كلامه السابق أن الإجماع الحقيقي لا يكون حجة إلا بعد ما وجد فيه الشروط المحدثة التي ذكرها هناك ، وأنه لم يوجد له مثال في إجماعات الشريعة الغراء . وقد عرف من اعتقاد المعارض أيضاً أن الإجماع الأكثرى لا يعتمد به عنده فلا يظنه إلا هباء منثوراً . فما أجرأه على ذكر الإجماعات التي كونها أكثرية غير متحقق أيضاً ههنا .

قوله حتى يقول في بعض المواضع ” فما قال أبو حنيفة باطل “ ( ص ٣٣٢ )

قلت : إن كان الإمام الطحاوى أورد في بعض المواضع مثل هذا اللفظ من جانب الخصم ثم تصدى له بالجواب الحق فهذا يرتضيه كل مقلد طالب للحق ، وإن كان أورد مثله من عند نفسه - والله تعالى أعلم بموقعه - فيما إذا وجد حديثاً صحيحاً مخالفاً لرواية المذهب ولم يثبت عنده شهادة من السنة لتلك الرواية أصلاً فلا عتب عليه بذلك . وليس هذا إلا كقول مثل النووي وغيره من الأئمة الشافعية ” وقول الشافعى باطل “ أو ” مخالف للحديث الصحيح “ وهذا مما لا تأخر عنه بعد ثبوت ما ذكرنا كيف لا ! وقد ثبت في الكتب المعتمدة في المذهب ( أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام

الأعظم إلا لضعف دليل) انتهى . فإذا ثبت عند مثل الإمام الطحاوى ضعف دليل المذهب بحيث لم يكن عنده إلا مجرد قول الإمام صاحب المذهب في مقابلة الحديث لا يجوز له الفتوى عليه ، إلا أنه لا يلزم من تحقق ضعف دليله عند مثل الطحاوى تحقق ضعفه في نفس الأمر . وكمن أقوال ضعفه بعض العلماء من حيث ضعف دليله ورد عليه البعض الآخر وقواه بما وجد من الدليل الصحيح القوي ، والحق مع المقوى . وقد جربنا مرات قول بعض أهل الزمان في روايات المذهب : أنها مخالفة بالحديث فوجدناها كاذبة عنادية .

ولا يحتاج عدم وقوع أبي حنيفة في خلاف الحديث الشريف ونجاته عنه إلى ما سيذكره المعارض إن شاء الله تعالى فله من تباع الكتاب والحديث شأن لا يحتاج به إلى الحيل والمحل .

ولا وهن في الروايات المنقولة عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر أحاديث "الصحيحين" إذا أثبتنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت الصحيح وأيدها وإن لم ير الخفاش بهاء نوره فإنه شمس ضحى أضحت عنه آفاق العالم واقطار الأرض وهى في ضياء كامل ، نعم إن المنصف البطل القاتل بصريح الحق وطريقه إذا رأى رواية إمامه غير مشهودة بحديث أصلاً وقامت الأحاديث على خلافها تامة قائمة على أصولها بإذن الله يجب علينا ترك الرواية والعمل بتلك الأحاديث ؛ لكن أين تلك الرواية ؟ وقد رأينا دعاوى



كثير من الناس في بعض الروايات بأنها على خلاف الحديث فوجدناها كاذبة خاطئة ، ولم يثبت عندنا منها شيء ، وخسر هنالك المبطلون .

**قوله** ولنشتغل بما أردنا الإفصاح عنه الخ (ص ٣٣٢)

**قلت :** فعلينا أن نشتغل بما يرد قول هذا المعارض المبطل لقول الإمام ابن الهمام وذويه من الحنفية الأعلام مما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى .

**قوله** في كونها سلطاني سلاطين الصنعة (ص ٣٣٣)

**قلت :** لا يجوز إطلاق لفظ "سلطان السلاطين" على أحد سوي الله تعالى فقد جاء الحديث في منعه على ما في "سنن الترمذي" وغيره فينبغي التحرز عنه ولو مقيداً بقيد الصنعة ، ويجب عليه أن يقول في كونها سلطانين من سلاطين الصنعة ، ولأن الأئمة الأربعة وبعضاً من المحدثين أقوى وأعلى شأناً منها في صنعة الحديث .

**قوله** ولما يبق ريب بإجماع العلماء الخ (ص ٣٣٣)

**قلت :** ثم ثبت دعوي هذا الإجماع ؟ وقد مر أنها دعوي كاذبة . وقول ابن المديني وأبي زرعة ليس فيه شائبة من هذا الإجماع ؛ بل ولا شائبة فيه من هذا التقديم الذي ادعى

المعترض عليه الإجماع من غير روية .

**قوله** فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها الخ ( ص ٣٣٥ )

قلت : هذا ممنوع . وما الدليل على عدم جواز سماع حكم الحافظ الناقد الثقة العارف بأحوالها وبما قرراه من شروطها . أليس تكذيب مثل هذا الحكم في مثل هذا الإخبار حراماً ؟ وأيضاً قال الإمام السيوطي في "التدريب" (ألف الحازمي كتاباً في "شروط الأئمة" وذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما) انتهى . وأيضاً قال الإمام السيوطي في "تدريبه" (قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى حين تصنيفها إلى الصحابي المشهور) انتهى . فقول النووي : إن المراد بقولهم على شرط الشيخين الخ وتعليقه ذلك بما علل به بيان لما يغاب وجوده من الشقين لا حصر الذي الشقين في الوجرد على أحدهما كما وهم ؛ على أن وجود أحد الشقين ومساواته بما أخرجاه يكفي للحكم بالتحكم . وسيجيء الجواب عن قول المعترض (وذلك أيضاً برواية غيرها عنهم لا يوجب المساواة بهما ص ٣٣٥) في ذيل الوجوه الآتية إن شاء الله تعالى . فقوله (فلا محيص إلى الفوز بشرطها إلا الإخراج الخ ص ٣٣٥) فيه بحث لما مر . وأيضاً رد هذا القول أقوال أصحاب أصول الحديث التي اعتبر المعترض سابقاً تمايل كلماتهم إجماعاً وذكرت منها ههنا لفظ الحافظ العسقلاني "شارح النخبة" وهو قوله (ثم قدم في الأرجحية من حيث

الأصححة شرطها لأن المراد به روايتها مع باقي شروط الصحيح وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده ثم من الصحيح ما ليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً انتهى . فقوله ( فإن المراد به روايتها مع باقي شروط الصحيح ) يدل أن ليس المراد بشرط الشيخين أن يكون رجال إسناده رجال كتابهما فقط ؛ بل هو مع باقي شروط الصحيح المعروف في أصول الحديث . وإلغاء الكلام الأخير وإعمال الكلام الأول - وهما في موضع واحد - ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء . ولا يلزم من عدم إتيان الشيخين في " صحيحيهما " بشرط من شروط الصحيح ومن عدم إتيانها في غيرها به على هيئة الاجتماع أنها لا تعرف إلا بتصريحيهما ، حتى أن من ادعى من البارعين المتقنين الحفاظ الأثبات في حديث أنه على شرطها أو على شرط أحدهما يجب علينا تكذيبه ومحرم علينا النظر والإلتفات إلى قوله . فقد أعطى الله سبحانه وتعالى لهم بالتبعية والإستقراء من العكوف على ما قبلنا و شرطاً في الصحة ما لا يطلع عليه غيرهم من الناس .

قوله ولم يوجد بالإجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلها

الخ ( ص ٢٣٥ )

قلت : لم يأت المعترض ههنا بسند يثبت هذا الإجماع ولم يثبت ذلك بقول أحد من الثقات المتقنين ؛ على أن من المعلوم أن الإمام أحمد بن حنبل ونظائره كانوا من المعاصرين للبخاري وهم أعظم

منه في الفن وإمامته بالضرورة فإذا كان هذا حال البخاري كان حال مسلم أولى بذلك منه . ولو سلمنا ثبوت هذا الإجماع فنقول : إن هذا استدال بالإجماع ممن ينكر وجود الإجماع الحجة في الشريعة الطرية فلا يتم . وأما الحكم بأن فيما بعد عصرهما لم يوجد مثلها فهو خبر كخبر العارف ابن علان البكري الشافعي بأن المجتهد مفقود من المائة الرابعة ، وكخبر العرفاء الكاملين ممن ذكرنا أمامهم الكريمة قبل بأن عيسى عليه السلام حين ينزل من السماء يعمل بمذهب أبي حنيفة ويتفق مطابقة رأيه العالي المأخوذ من مشكاة النبوة الأحمدية والدولة الحمديّة قطعاً برأى سراج الأمة العلية ، وكخبر بعضهم أن المهدي رضى الله تعالى عنه حين يظهر أمره يعمل بمذهبه كذلك . فإذا كانت هذه الأخبار عند المعارض كاذبة بيقين ينبغي أن يكون هذا الخبر كذلك عنده أيضاً ؛ على أن هذه الأخبار صدرت عن العرفاء بالله تعالى الكاملين وهم مصدقون فيما أخبروا به عند أهل الحق القائلين بأن كرامات الأولياء حق . ولم يقل أحد لا من أهل الحق ولا من أهل الباطل إن خبر مثل هذا المعارض بما يكون يجب تصديقه أو يجوز ؛ بل لو قيل : إن مثل هذا الخبر من مثل المعارض وهو إخبار بما سيكون حرام من أعظم محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لكان أوجه وأقوى . وأيضاً قد قام الدليل على أن خبره هذه كذب بين فإن عيسى والمهدي علي نبينا وعليهما الصلاة والسلام أعلى شأنًا منهما في إمامة علم الحديث .

قوله الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوى الخ (ص ٣٣٥ ، ٣٣٦)

قلت : هذا الوجه الأول لا وجه لإيراده ههنا إذ لا دخل لما ذكره المعارض ههنا في تصحيح الحديث نعم لو ثبت فله دخل في ترجيح حديثها على حديث غيرها وليس التصحيح موقوفاً عليه إذ الصحة عبارة عن معني معين ليس هذا الذي ذكره نفسه ولا جزء منه ولا لازماً له . فكلام المعارض ههنا يشبه كلام من قال : إن الأعمال ركن من أركان الإيمان وليست كذلك عنده . فالإيهام الناشئ عن كلام المعارض إيهام فاسد لا يعبأ بمثله . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لم يجوز أن يكون الحديث الصحيح على سبعة أقسام . وأيضاً قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" (أما رجحان "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من حيث الإنصال فلا شرطه أن يكون الراوى الغير المدلس قد ثبت له لقاء من يروى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة) انتهى . - أى إذا روى ذلك الراوى عن شيخه المروي عنه بصيغة يحتمل السماع وعدمه - فهذا الكلام من الحافظ مع ما نقلناه قبل عن الحافظ أيضاً من المراتب الثلاثة الأخيرة للحديث الصحيح يرد قول المعارض السابق وهو (فلا يعرف شرطها إلا بتصريحها ولم بصرحا ص ٣٣٥) وقوله (فلا سبيل الى إثبات مثل شروطها الخ ص ٣٣٥) ويرد هذا الوجه الأول أيضاً لأنه إذا كان مسلم يكتفي في التصحيح

بمجرد المعاصرة ولا يشترط فيه اللقي ولو مرة ولا ثبوت السماع  
والبخارى لا يكتفى به بل يشترط اللقيا ولو مرة ولا يشترط ثبوت  
السماع تبين أنهما لا يشترطان في التصحيح كثرة الملازمة بينهما ولا  
قلتها، ولا كون الراوى من بلد المروي عنه ولا انتفاء ذلك ولا كونه  
ممارساً لحديثه ولا انعدام ذلك . فنعوذ بالله تعالى من هذا الكذب  
البحث والإفتراء المقت على الإلمامين البارعين رحمهما الله تعالى . قال  
الإمام النووي في "تقريبه" والسيوطي في "تدريبيه" ( مذهب  
مسلم لإمكان اللقاء الذى هجر عنه بالمعاصرة ، ومذهب البخارى في  
"جامعه" وابن المدينى والمحققين هو شرط اللقاء وحده ومذهب  
أبي المظفر السمعاني شرط طول الصحبة بينهما بعد اللقاء ، ومذهب  
أبي عمرو الداني شرط معرفته بالرواية عنه ، ومذهب أبي الحسن  
القاسمى إشتراط أن يدركه إدراكاً بيناً ) انتهى محصل كلامهما .

وأما الوجه الثانى الذى ذكره المعارض فضعفه بن إدراك الحاكم  
بكون هذا الحديث على شرطها أو شرط أحدهما إذا كان عارفاً  
متقناً بارعاً حافظاً ثبتاً كيف يتأتى منه هذا الحكم فيما لا يجوز له  
الحكم به فيه . ولو ثبت فى موضع منه نادراً الحكم بما لا يجوز له  
الحكم به فهو سهو من ذلك الحاكم الغير المعصوم فلا يجوز تكذيبه  
فى كل ما حكم به فيه بهذا ، نعم لو حكموا بقبول مثل هذا  
الحكم - ولو من غير العارف - أوبأن كون الحديث على شرطها  
أو شرط أحدهما عبارة عن مجرد معرفة حال الراوى فى العدالة  
والضبط لا تجه هذا الوجه الثانى . والأمر ليس كذلك عند

المحدثين ، فاتجاهه ضائع . أما سمعت قول الحافظ : المراد بشرطهما رواتهما مع باقى شروط الصحيح ؟ وقد قدمنا قبل .

وأما الوجه الثالث فالجواب عنه أنه مقال فى خصوص المادة . وبطلان أن تكون تلك المادة على شرط أحدهما لا يستلزم أن يكون جميع ما حكموا فيه بأنه على شرطها أو على شرط أحدهما باطلاً غير صحيح ؛ على أن الحاكم العارف البارع الحافظ ثبت ما ثبت عنه مثل هذا الحكم فى مثلها . وأيضاً جعل هذا السند من باب التلخيص فى الإسناد غير صحيح ، ولذا أورد صاحب " تذكرة القارى بحل رجال البخارى " فى " تذكرته " سماك بن حرب وعكرمة كليهما وقال فيها ( وما لسماك بن حرب سوى موضع واحد - أي فى " صحيح البخارى " فى الكفارات - فى باب الكفارة قبل الحنث ) انتهى . وقال فيها : فى عكرمة نقلاً عن مقدمة الحافظ ( احتج به البخارى وأصحاب السنن ، وتنكبهم مسلم فلم يخرج له سوى حديث فى الحج مقروناً بسعيد بن جبير وتركه مسلم للكلام مالك فيه ) انتهى . فعرف بهذا أن سماكاً على شرطها وعكرمة كذلك بمعنى أنه من رواتهما وإن كان مسلم ترك عكرمة فيما إذا كان الحديث دائراً عليه فقط على خلاف الإمام البخارى . وأيضاً الإجماع منعقد على قبول ما روياه أو رواه أحدهما ، أو على تعديل من روى عنه أو روى أحدهما عنه كما صرحوا به ، فالإجماع فى هذا السند الذى سماه المعترض ملفقاً قائم .

وأما الوجه الرابع فلاربع فى عدم اتجاهه أيضاً إذ الكلام

في حكم الإمام البارع الحافظ المتقن العارف بأنه روي هذا الراوي عن هذا المروي عنه قبل إختلاطه وذاك الراوي عن ذلك المروي عنه بعده بذلك ، فلا يحكم بثبوت الشروط المذكورة إلا في الصورة الأولى دون الثانية .

وأما الوجه الخامس فلا شك في أنه باطل لأن ابتذاه إنما هو على القول بأن شرط مسلم هو مجرد الإتيان بالحديث عن رجاله بأعيانهم والأمر ليس كذلك . وههنا وجب تذكر كلام الحافظ في " شرح النخبة " في تفسير شرطها ولا يجوز لأحد من المتقنين الأثبات الأعلام أن يكتفوا في هذا الحكم العظيم بهذا المقدار .

وأما الوجه السادس فكذلك لعين هذا الذي ذكرنا ، سيجني الكلام على الوجه السابع ، والوجه الثامن مستوفى إن شاء الله تعالى .

**قوله** بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه منهم كروان ( ص ٣٣٧ )

**قلت :** إن أراد بالإتهام الإتهام بالكذب فحاشا لله أن يورد البخاري في " صحيحه " مجرد حديث من كان حاله كذلك لأنه حينئذ يكون حديثه متروكاً نازلاً عن الموضوع غالباً عن بقية أقسام الحديث الضعيف في شدة الضعف . وإن أراد بالإتهام الإتهام في الصدق في الحديث فلا يجوز للإمام البخاري إيراد حديث مثله في صحيحه مجرد أيضاً ؛ على أن هذا قول بإهدار شأن البخاري وإمامته في هذه الصنعة ، وإبطال جميع ما ذكره المعترض في بيان



علو شأنه في سابق كلامه ، وباهدار شأن " صحيح البخاري " وعدم تجرده عن أحاديث المتهمين . وهل هذا إلا مما يوجب فظيعة عظيمة وزوال الأمان عن " صحيح البخاري " ! قال صاحب " تذكرة القاري " ( ولم يره صلى الله تعالى عليه وسلم مروان ، وقال الواقدي بل رآه والصواب الأول سمع عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وزيد بن ثابت وجماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وروى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه ، وإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث . وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في " صحيحه " وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم ) انتهى . ونحوه في " ميزان الاعتدال " للحافظ الذهبي ، وفي " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر العسقلاني . وذكر الحافظ العسقلاني في " تحاف المهرة " ( أن مروان روى عن عمر بن الخطاب أيضاً فذكر الحديث ) وقال القسطلاني في " شرح صحيح البخاري " في " باب قول الله تعالى : لا يستوي القاعدون من المؤمنين " من أبواب الجهاد ( مروان تابعي ) انتهى . وقال الإمام العيني في " شرحه " على " صحيح البخاري " في ذلك الباب ( ومن لطائف إسناد هذا الحديث أن سهل بن سعد الصحابي يروي عنه مروان وهو تابعي ) انتهى . وقال الأستاذ الأعظم (١) قدس سره ( وقدروي البخاري في " صحيحه " عن مروان منفرداً أحاديث منها حديث في " باب قوله

(١) يريد به أياه الشيخ الامام محمد هاشم السندي رحمه الله تعالى

لايستوى القاعدون من المؤمنين " من " أبواب الجهاد " ، ومنها حديث في باب من " أبواب الحج " ومنها حديث في فضل الزبير رضى الله تعالى عنه من كتاب المناقب " ( وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن النصرورى فى " رجال البخارى " نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني ما حاصله ( وقد تتبعته فيما نسب إلى مروان من أقواله وأفعاله وايدائه لأهل بيت المصطفى صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم فلم يثبت شئ منها لا بسند صحيح ولا بسند حسن والله تعالى أعلم ) إنتهى . وقال الحافظ فى " تهذيب التهذيب " ( قال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتم فى الحديث ، وهو فى رواية ذكرها البخارى لا يتم ) إنتهى . (١)

(١) وقال العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى فى " تطهير الجنان "

" عن شيخ الاسلام والحفاظ - يعنى ابن حجر العسقلاني - من جملة من روى عنه - أى عن معاوية رضى الله عنه - من أكابر التابعين وفقهائهم مروان بن الحكم . وقد يشكل على ذلك ما جاء عنه فى ايدائه الشديد لأهل البيت ، وسبه لعلى كرم الله وجهه على منبر المدينة فى كل جمعة ، وقوله للحسن بن على والحسين : أتم أهل بيت مهونون ، ونحو ذلك مما يأتى عنه . وجوابه أنه لم يصح شئ من ذلك كما ستعلمه مما سأذكره أن كل ما فيه نحو ذلك فى سنده علة ، ولهذا روى له البخارى وغيره ولم يجرحه المحدثون ، وأوضح عنه

قوله بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم (ص ٣٣٧)  
قلت : هذا بناء على مجرد الظن الذى لا ينفع فى القول  
بثبوت شئ أصلاً ، ولم يقم دليل على هذا ، فهو من باب الرجم  
بالغيب . وهل يجوز الرجم بالغيب ، لا سيما وفيه ارتكاب الكذب  
على مثل الإمام البخارى ؟ ثم إن مجرد الوقوف على طريق آخر من  
غير إيراد لها فى " صحيحه " لا يدفع شيئاً عن الإمام البخارى من  
النقص الآثل إليه بإيراده رواية مثل مروان فى " صحيحه " ،  
وقد عرفت سابقاً أن البخارى قد أورد فى " صحيحه " عن مروان  
منفرداً أحاديث ولم يوجد مضمونها بطريق آخر فيه أصلاً ؛ على  
أن إيراده حديث مروان بطريق آخر فى " صحيحه " لا يدفع شيئاً  
من الطعن فيه وفى " صحيحه " على ما هو معتقد هذا المعترض فى  
مروان فإنه قد عرف من معتقده من الخارج فيه أنه قد ثبت  
منه من الأقاويل والأفاعيل ما لا يشك بعده فيه أنه كذاب  
لحد شرير كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ملعون من  
الملاعين ، ومن كان عداوة أهل البيت الرضى - رضى الله تعالى  
نهم - وسبهم ولعنهم وإيذائهم دأبه وديدنه ، وقد صرح  
بذلك المعترض فى رسالة له سماها " مواهب سيدالبشر " بإيراد  
إمام البخارى حديث مروان فى " صحيحه " ولو مع إيراد طريق

شئ من ذلك لنقله الحفاظ وتكلموا عليه . وتسليم أنه قال  
ذلك فغايته أنه مبتدع ، والمبتدع غير الداعية تقبل روايته ،  
وقد روى البخارى فى " صحيحه " عن جماعة مبتدعين ولم  
يؤثر ذلك فيه . اهـ (ص ٤٤ بهامش " الصواعق المحرقة " )

آخر له على هذا لا يدفع شيئاً من الطعن الأقبح عن الإمام البخاري "وصحيحه".

قوله ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتمد شخصاً النسخ  
(ص ٣٣٧)

قلت : هذا الكلام لا يفيد إلا بعد إثبات أن الإمام البخاري إنما أخرج أحاديث مروان في "صحيحه" عند بحثه مع من يحسن الظن إليه ويعتقده بناءً على أن يلزمه . وكل هذا من المفتريات الباطلة ؛ على أن مرمى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث الكذوب أو المتهم في "الصحيح" المجرد ودون إثبات هذه المفتريات التي لا أساس لها ولا بناء خרט القناد . ولو سلمنا أنها ثابتة فلا نجاة للإمام البخاري من أنه أخرج في "الصحيح" المجرد أحاديث المتهمين مع أن مقصد الإلزام لا يلجئ إلى إخراجه فيه .

قوله ومن هذا القبيل رواية علي بن الحسين النخ  
(ص ٣٣٨)

قلت : قد أثبت هذه الرواية الجبال الأعلام كالحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني في "فتح الباري" و "تهذيب التهذيب" و صاحب "التذكرة" وغيرهم وصرحوا بأنها موجودة في "صحيح البخاري" فلا سبيل إلى إنكارها إلا لمن كان ينكر صحة روايات

”صحيح البخارى“ . وجعلها من هذا القبيل المنحوت في أول  
المرتبة وفي آخر المراتب ؛ بل وفي جميع المراتب يحتاج إلى سند يدل  
عليه أو حديث ينطق به أو دليل يحكم بذلك ودون إثباته خرط  
الفتاد .

قوله مع ما له من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال  
(ص ٣٣٨)

قلت : لو ثبت عليه ما نقله اصحاب التواريخ عنه من  
تلك الأفعال والأعمال لكان البغض إليه والعداوة معه مفروضاً  
منحتماً ، ولم يسع لأهل الإيمان أن ينقل عنه شيئاً من الأحاديث  
الشريفة وغيرها ، ولم يجز لأحد أخذ الدين والسنة عنه ، وما جاز  
رواية سيدنا على بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد و سيدنا عروة  
بن الزبير وغيرهم عنه . وإيراد الإمام البخارى في ”صحيحه“  
أحاديثه المفردة والمقرونة بإيراد الطريق الآخر يدل على أنه  
ما ثبت عليه شئ من ذلك والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، على  
أنا قد قدمنا ما يدل صريحاً على أنه ما ثبت عليه شئ منها .  
والذى أعتقد أنه هو أنه إن كان في الحقيقة من مبغضى آلـه  
صلى الله تعالى عليه وسلم الطيبين الطاهرين ومات على ذلك فنحن  
بربثون عنه براءة طيبة مباركة . والله شهيد على ذلك وإلا فأمره  
مركول إلى الله تعالى والله شهيد على ما يعملون .

قوله فعند من لا خبرة عنده مروان من مشائخه الخ  
(ص ٣٣٨)

قلت : أما هذا فصدر عن أمثال الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وصاحب " التذكرة " وغيرهم بل عدوه من مشائخ سهل بن سعد الصحابي وعروة بن الزبير الذي هو من الفقهاء السبعة وغيرهم من نظرائه أيضاً ، فإن كانوا عند المعارض من الذين يجب قبول قولهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتحسين والتضعيف ، وفي أنه يروى عن كذا شيخاً ، وفي أنه روى عنه كذا شيخاً وغيرها وجب عليه أن يقبل قولهم هذا أيضاً وإن كانوا عنده ممن لا خبرة عنده كما وقع التصريح به ههنا في كلامه وجب عليه أن يرد جميع ما ذكره في " الدراسات " ورسائله الأخ عنهم عليهم ، فإن العلوم الدينية والأمر المذكورة فيها أمانات إلهية لا يجوز أخذها ممن لا خبرة عنده قطعاً .

وأما ما رواه الإمام النووي عن سفيان فهو رواية عن الواضع مع بيان الوضع ورواية سيدنا علي بن الحسين وسيدنا سهل بن سعد الصحابي وعروة وغيرهم عن مروان ورواية الإمام البخاري في " صحيحه " المجرد عنه ليست كذلك . فإن ادعيت فيها بيان الوضع عناداً فأت به إن كنت من الصادقين ، قال الحافظ في " شرح النخبة " وغيره ( واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقترنة ببيانه ) انتهى . فقياس روايتهما على رواية النووي عن

سفيان قياس غير صحيح . ثم إنه يشعر كلام المعارض هذا بأن رواية مروان رواية كذاب فحديثه موضوع مفترى عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويستلزم هذا أن يكون بعض أحاديث " صحيح البخاري " المحرود موضوعاً مختلفاً عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فارتفع الأمان عن " الجامع " وساغ لكل أن يقول : في أى حديث شاء هذا حديث موضوع أخرج به البخاري في " جامعه " لإلزام فلان الفلان في أول إلزام شخص أى شخص سبحانه هذا بهتان عظيم تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأ .

وأما الوجه السابع فلا يكاد يصح أيضاً لأن غاية ما أورد فيه حسن الظن إليهما وبناء رجحان حديثهما على حديث غيرهما عليه ، وكما أنه يجب حسن الظن إليهما يجب حسن الظن الى الحاكم بالمشاورة العارف المتقن البارع الثبت . وهل يلغى صريح حكم ذلك الحاكم في الحديث؟ ولم يثبت عنهما أو عن أحدهما فيه أنه ليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما ؛ بل ما ثبت عنهما هو أن الصحيح المتروك في " الصحيحين " أكثر مما فيها . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان المخرج فيهما أرجح من المتروك ؛ على أن البحث ليس إلا في شروط الصحة . وهذا الوجه السابع بعد اللتيا والتي لا يفيد إلا رجحان حديثهما على حديث غيرهما ، وهو لا ينافي في المساواة في الصحة ورجحان أحدهما على الآخر بوجه آخر ، وقد عرف مما ذكرنا أن دعوى الإجماع على أنه لا يوازىها أحد من المشائخ العظام دعوى غير صحيحة لوجوه ذكرناها . فم جاء

جواز الرجحان؟ فضلاً عن أن يكون متحتماً؛ على أن القول بعدم موازنة أحد من المشايخ العظام لها لا يستلزم أن يكون حديثهما أو حديث أحدهما راجحاً على حديث غيرهما فإن من المعلوم أن الأحاديث التي جاء بها البخاري في مصنفاته غير "الجامع الصحيح" كثير منها مرجوحة عن الحديث الذي جاء به غيرهما في مصنفاتهم وأما الوجه الثامن فلا مساع له إنتهاضاً على ما ادعاه المعارض أيضاً لما سنذكر إن شاء الله تعالى .

**قوله** والثاني هو الحق بالدليل الواضح (ص ٣٣٩)

**قلت:** أراد بالثاني ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه من القول بالقطع فيما سوى المستثنيات أو ما ذهب إليه المعارض من القول الملقق من قول ابن الصلاح وما اخترعه . وقد مر على تلك الدعوى وعلى ذلك الدليل من الأبحاث ما دلت على أنه ليس بصواب بل الحق مع النووي والجمهور من المحدثين والمحققين والفقهاء .

**قوله** فهذا الدليل على مزية "الصحيحين" الخ

(ص ٣٣٩)

**قلت:** فيه كلام من وجوه أما أولاً فتلقى الأمة للصحيحين بالقبول قد نقل إلينا بنقل الثقات المعترين ولم ينقل إلينا بالتواتر، ويحتاج صحة هذه الدعوى إلى إثبات إجماع جم غفير لا يمكن تواطئهم



على الكذب في كل عصر إلى يومنا هذا على نقل هذا الإجماع ، ودون إثباته بعد ما بين المشرقين . وأما ثانياً فلأن الإجماع شرعاً هو اجتماع جميع مجتهدي عصر واحد على الحكم الشرعي ولم يعرف في هذا الإجماع أن إجماعهم كان على وجوب العمل بما فيهما من غير توقف ونظر فقط ، أو عليه وعلى الحكم بالصحة الإصطلاحية ، أو عليه وعلى الحكم بها وعلى الحكم بالصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً ؛ بل كلامهم مضطرب في ذلك وصرح كلام أكثر المحدثين في أصول الحديث ينادى بأعلى صوته على أن هذا الإجماع ما كان إلا على الأول وهو القدر المحقق المتيقن ، قال الشيخ علي القاري في " شرحه " على " شرح النخبة " نقلاً عن الإمام الحافظ السخاوي ( إنهم إتفقوا على وجوب العمل بما في " الصحيحين " وهو لا يستازم صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لأن العمل يجب بالحسن كما يجب بالصحيح فحينئذ لا يلزم أن يكون الاتفاق على الصحة ) انتهى . وأما ثالثاً فلأن المعارض لما حكم في كلامه السابق أن الإجماع لا يكون حجة إلا بعد أن يتحقق فيه الشروط التي أحدثها ، وأين تلك الشروط في هذا الإجماع ؟ فم اجتراً على القول بحجية هذا الإجماع خاصة ؟ وأما رابعاً فلأن المعارض قد حكم سابقاً أيضاً بأنه لم يوجد في إجماعات الشريعة الغراء مثال للإجماع الذي يكون حجة ، فأى أمر جعل هذا الإجماع حجة ؟ وأليس هذا الإجماع من إجماعات الشريعة البيضاء عنده ؟ وأما خامساً فلأن الحافظ اعسقلاني قال في " شرح النخبة " (رواية

”الصحيحين“ قد حصل الإتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم ( وقال شارحه في ” شرحه “ عليه ( فإن العلماء لما تلقوا كتابيهما بالقبول لزم القول بتعديل رجالهما ) انتهى . فهذا تصريح من الحافظ والشارح بأن رجالهما وإن جاءت في حديث غيرهما فالإجماع حاصل على تعديلهم . وإذا حكم الماهر المتقن العارف بأسباب الحديث بأن هذا الحديث رجالهما أو رجال أحدهما كان تلقى الأمة حاصلاً في رجاله كما كان حاصلاً فيهم إذا جاء الحديث فيها أو في أحدهما . وأما سادساً فلأنه قال الحافظ العسقلاني في ” شرح النخبة “ ( إن الأمة إتفقت على وجوب العمل بكل ماصح ولو لم يخرج به الشيخان ) انتهى . وقال الإمام في ” للتحريز “ وشارحاه في ” شرحيه “ ( العمل بخبر العدل واجب في العمليات ، ومنعه الروافض وشذوذ منهم ابن داود ، لنا تواتر العمل به عن الصحابة في آحاد وقائع خرجت عن إحصاء المستقرئين يفيد إجماعهم - أى الصحابة - قولاً بأن قال كل منهم يجب العمل بخبر الواحد ، أو كالقول على إيجاب العمل عليه بأن لم يقل كل واحد ذلك صريحاً لكن علم ذلك من كلهم ) انتهى . فكما أن الإجماع وتلقى الأمة ثبتا على قبول ما في ” الصحيحين “ ووجوب العمل بما فيها كذلك ثبت الإجماع وتلقى الأمة على قبول أخبار الآحاد التي ثبتت صحيحة كانت أو حسنة ووجوب العمل بها وإن كان بينهما فرق من حيث أن وجوب العمل في الأول من غير توقف ونظر ووجوبه في الثاني مع توقف ونظر ، فلا دلالة لهذا الإجماع على أنه إذا

نظر العارف المتقن البارع الحافظ الثبت في حديث غيرهما وحكم عليه بعد التأمل الصادق أنه على شرطهما أو على شرط أحدهما لا يساوى ذلك حديثهما في الصحة ووجوب العمل عليه من غير وقفة ونظر . وأما الإجماع على أن لهما مزية على غيرهما فيما يرجع إلى نفس الصحة فلم يثبت نقله إلا في كلام بعض الأثبات وكلام أكثر المحدثين يدل على أنه لم يصح نقله . وبعد اللتبيا واللتي نقول : إن المزية لهما فيما يرجع إلى نفس الصحة هي أن وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر بخلاف غيرهما وهذا هو المصريح به في كلام الإمام النووي ولو سلمنا أن هذا الإجماع الأخير ثابت أيضاً والمزية ليست عما مضى ذكره ، فنقول : لا يلزم من الإجماع على هذه المزية أن نفس الصحة بمعنى أنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم قطعاً قطعية . لم لا يجوز أن يكون الإجماع على المزية في الصحة المصطلحة قطعياً ونفس الصحة بالمعنى المذكور مظنونة فدل هذا الإجماع الثاني على أن لهما مزية على غيرهما من حيث أنه يجب العمل بما فيها أكد من وجوب العمل بما في غيرهما ، ومن حيث أن الصحة المصطلحة فيما فيها أزيد منها مما في غيرهما ، ولا يستلزم ذلك أن يكون فيما فيها صحة حقيقية ، ولم لا يجوز أن تكون المزية المذكورة فيها باعتبار أن أكثر أحاديث " الصحيحين " صحيحة قوية بالنسبة إلى الأحاديث التي أخرجها غيرهما فإن الصحة فيها لم تبلغ هذا المقدار كثرة فلا يلزم منه الصحة الحقيقية في جميع ما فيها ولا في

بعض ما فيها . قال شارح " شرح النخبة " ( والحق أن الإجماع على الصحة الإصطلاحية لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل بما فيها لأنه لا يجب العمل إلا بما هو صحيح بالمعنى الشامل للصحيح والحسن ) انتهى . وقال الشيخ على القارى فى " شرحه " على " شرح النخبة " تحت هذا الإجماع الثانى ( وفيه أنه لا يلزم من ذلك الإجماع على صحة ما فى الكتابين فإنه يجوز أن يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحيح ، ولا يكون جميع ما فى " الصحيحين " صحيحاً ، وتكون المزية باعتبار وجوب العمل بجميع ما فيها صحيحاً أو غيره ) انتهى . أوتكون المزية باعتبار وجوب العمل بما فيها من غير توقف ونظر . وستقف على إعراف من المعارض بأن القول بهذا الإجماع الثانى ( ينسد خلاصة إقتضائه بالوجوب الآكد من غير إلقاء إلى القول بالتزام إفادته القطع ص ٣٤٠ ) إنتهى . وإذا كان الأمر كما ذكرنا فقوله ( وأما فى خصوص ذلك بالكتابين فللجزم بعدم انعقاد إجماع مثله الخ ص ٣٣٩ ) وقوله ( وأما فى إثباته للمزية فلأن قطعية وجود المثبت الخ ص ٣٣٩ ) وقوله ( وأما فى إیراثه مزية لامزية فوقها فلأنه يوجب الخ ص ٣٣٩ و ٣٤٠ ) فى كل منها بحث .

قوله فلأنه يوجب على المختار كما مر القطع

( ص ٣٤٠ )

قلت : قدم ما فيه ، وأنه ليس بمختار ، وأنه لم يقم

دليله على أصوله ، وأن ما ذهب إليه النووي هو المختار ، وأنه هو المتهض بالدليل القائم ، وأنه هو الذي عليه أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء .

قوله اللهم إلا أن يقال: لم يعهد في الشريعة المطهرة الخ  
( ص ٣٤٠ )

قالت : لما كان ضعف هذا أبين من ظهور الشمس في رابعة النهار أتى المعترض فيه بقوله " اللهم " وذلك لأن وجوب العمل بالحديث المتواتر أقوى من وجوب العمل بخبر الآحاد الصحيح ، ووجوب العمل به أقوى من وجوب العمل بالحديث الحسن ، ووجوب العمل بالصحيح لذاته أو كده من وجوب العمل بالصحيح لغيره ، ووجوب العمل بالحسن لذاته أحكم من وجوب العمل بالحسن لغيره . فالقول بأنه ( لم يبق أثر الإجماع على المزية إلا القطع باطل ص ٣٤٠ ) والفظن اللبيب لا يتوقف في الحكم ببطلانه ؛ على أن القطع بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يوجب عملاً أكد ، والظن بأنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوجب عملاً مثله : فثبت الفرق بين وجوب عمل وعمل ، فلا سبيل إلى إنكاره ، وإلا لكان وجوب العمل الثابت بأحاديثها مثل وجوب العمل الثابت بأحاديث غيرها على القول بقطع ما فيها أيضاً فيفوت مزية " الصحيحين " على غيرها بالكلية . وفي كلام المعترض ههنا إعراف بأن الإجماع الثاني لو ثبت لا يحمل مؤنة القول بالقطع ، وقد أشرنا إليه سابقاً

أيضاً . والحكم ( بأن تلقى الأمة لها بالقبول تواتر به النقل من السلف إلى الخلف تواتراً الخ. ص ٣٤٠ و ٣٤١ ) دعوى غير صحيحة لما بينا سابقاً ، ولأن من المعلوم أن هذا الإجماع وإن نقله جم غفير من الشافعية والحنفية وغيرهم لكن كونهم بحيث لا يمكن تواطئهم على الكذب غير متحقق ، وكون نقل الجم الغفير الموصوف بما ذكر ذلك الإجماع في كل عصر لم يتحقق أيضاً ؛ بل المتحقق انتفاءه . ومن ادعى تحقق كل منها أو واحد منها فليأت على ذلك بيينة قائمة . وأما الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحيه " وشارحا " شرح النخبة " سن الحنفية فلم يذكرُوا هذا الإجماع وقالوا : بأن ما هو على شرطها أو شرط أحدهما بإخبار عادل بارع متقن ثبت عارف فهو كمرويها صحة ، وبأن هذا الإجماع ما أفاد القطع بأن ما فيها كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله من أن سبقتها على غيرها مما سبقت به الكلمة الإلهية  
( ص ٣٤١ )

قلت : إن كان المراد بغيرها ما يشمل ما كان على شرطها أو شرط أحدهما وما كان برجالها أو رجال أحدها فلعل هذا الحكم من المعارض بالإلهام ، والإلهام ليس بحجة مطلقاً كما سلف لاسيما إلهام مثله .

قوله إن ما تواتر به النقل من التلقي خلاف الواقع الخ  
( ص ٣٤٢ )

قلت : أين التواتر ههنا سلفاً وخلفاً لما مر ؟ وإنما أقر ابن الهمام شيخ العلامة بالإجماع على تلقى الأمة وإجماعهم على ما في الكتابين دون إجماعهم على قبول جميع ما فيها ، ولم يتعرض لإمكان تسليم القطع لإضافاً إلى ابن الصلاح القائل به ، ولم يستلزم كلام العلامة أن القول بالإجماع عليها خلاف الواقع ، وأن خبر العلماء الناقلين لذلك الإجماع كذب حتى يستتبع ذلك تعديته كلام شيخه ، فإن كلام العلامة بمنع تلقى الأمة جميع ما في كتابيهما بمعنى وجوب العمل بجمع ما فيها في الحال ، فالمنع راجع إلى الجميع . وهذا أمر قد اعترف به ابن الصلاح والحافظ العسقلاني والمعارض وكل من قال بالقطع في مرويهما ومروى أحدهما في هذين السفرين المباركين ولهذا قال الشيخ على القاري في " شرحه " على " شرح النخبة " - نقلاً عن الحافظ السخاوي تلميذ الحافظ العسقلاني - ( أن العلماء لم يلقوا كل ما في الكتابين بالقبول ) انتهى . فلا غبار على كلام العلامة أصلاً ولا فجعية على أهل " الصحيحين " ولا جفاء لأعظم ولا أوسط ولا أدنى ؛ على أن العلامة إنما أورد بالمنع ، والمنع سؤال وليس فيه شئ من الحكم أصلاً . ومناط الاشكال إنما هو الثاني دون الأول . وأيضاً هذا القول من العلامة مثل ما قاله المعارض سابقاً من أنه ( ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من حديث غير الأثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ٣٣٧ ) ومن أنه ( أخرج مس في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغ

ص ٣٣٧ ) ومن أنه ( ربما يوجد في أسانيد صحيح الإمام البخاري راي متهم كمروان ص ٣٣٧ ) فكما لا إشكال عليه عنده بأقواله هذه كذلك لا إشكال على العلامة بهذا القول . وأما ما ذكره شيخه ابن الهمام بقوله ( وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير الخ ) فهو حاصل مقاله الحفاظ المتقنون المنتقدون عليهما ، وأين الإجماع ؟ على وجوب العمل بمضءونها فقط ، وعلى تقديمها على معارضتها مطلقاً . ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

قوله ونقول : أفاد ذلك أن القول بكون الأحاديث التي  
تكلم الخ ( ص ٣٤٢ )

قلت : لو سلم هذه الإفادة لثبت أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها ، ومدعى الشيخ والعلامة أمران ، أحدهما أنه لم يتلق الأمة لقبول جميع ما في كتابيها . وثانيها أن ما أخرجاه من غير المنتقد يساوي ما أخرجه غيرها إذا كان على شرطها أو شرط أحدهما . فالشيخ والعلامة أفادا أول الأمرين في بعض كلامهما ، والعلامة أفاده بهذا الكلام أيضاً مع الإشعار بأن التاني لجميع ما في الكتابين ممنوع وبأن التاني لبعض ما في الكتابين لا يوجب ترجيح ذلك البعض على ما كان في غيرها إذا كان برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما . والشيخ أفاد ثانيها بقوله ( إذ الأصحبة ليست إلا لإشمال زواتها على الشروط الخ ) وسكت عليه العلامة تسليماً له ، فأفاد كلام الشيخ ما منطوقه :



تحكم رجحان الكل على هذه الأقسام الأربعة ، وأفاد كلام العلامة ذلك أيضاً مع الإشعار المذكور . وعلى هذا ما أفاد كلام العلامة مذكره المعارض لاتصريحاً ولاتلويحاً . وحمل كلام الإمام ابن الهمام هذا على أنه كلام منحوت له من عند نفسه من أبين الأباطيل ، بل المعروف من عاداته أنه ينقل في " نحريره " أصول مذهبه الثابتة عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب علماء المذهب سواء كان مما اختلف فيه بين الحنفية وغيرهم أولاً ؛ على أن المنع الذي أورده العلامة إنما أورده على من قال بطريق المعارضة : أنه لامتساواة لما في غيرهما بشرطهما أو بشرط أحدهما بما فيهما لأنه تلقى الأمة لقبول جميع ما فيهما وتلقى الأمة في غيرهما إنما هو مخصوص بهذين دون الجميع فلامتساواة ، فمنع العلامة على مقدمة دليل المعارض وقال : تلقى الأمة لجميع ما في كتابيهما ممنوع ، وأورد لذلك المنع سندين ، وهل يكون السند إلتائيداً لذلك المنع لافيداً لما لم يفده المنع أصلاً . فالقول بأن السند لا يفيد تحكم رجحان كل ما فيهما على القسمين المذكورين وإن صح لا يضر ذلك السند في تأييده للمنوع . وأيضاً لا يجوز دفع السند إلا إذا كان مساوياً مع المنوع وأين المساواة في هذين السندين ؟ حتى يجوز دفعهما تمشية وتحقيقاً .

قوله من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل

قلت : وهل يكون السند للمنع موجباً لإثبات الدعوى ؟  
ومن قال : بتحکم رجحان الكل فلانما قال به فيما جاء في غيرها  
وهو على شرطها أو على شرط أحدها لا مطلقاً .

قوله وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح  
الخ ( ص ٣٤٢ )

قلت : دعوى الإجماع هذه باطلة لما نقلنا قبل عن شروح  
" شرح النخبة " من ( أن جرح الجارح في الكتابين كما  
أثر في فقد القطع بالصحة عند من قال به كذلك أثر في  
أرجحية المنتقد على ما في غيرها ، وفي فقد كونه من أعلى  
درجات الصحة ) ولما صرح شراح " شرح النخبة " أيضاً  
( بأن الدارقطني وغيره ضعفوا مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين  
وبأن غير الدارقطني ضعف غير هذه الأحاديث أيضاً )  
إنتهى . ولما قال الإمام السيوطي ( أن النسائي ضعف جماعة  
أخرج لهم الشيخان أو أحدهما ) إنتهى .

وما نقل عن بعض العلماء من " أنهما أخرجنا عن أجمع .  
على ثقته إلى حين تصنيفهما " فلا يقدح في ذلك تضعيف  
النسائي بعد وجود ذينك الكتابين فلا يقوم دفعاً لما ذكرنا لما نقل  
السيوطي أيضاً عن شيخ الإسلام من ( أن تضعيف النسائي أن  
كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك ، وإن كان نقله  
عن متقدم فلا ) إنتهى . ولما في " ميزان الاعتدال " و " تهذيب

التهذيب " و " تذكرة القارى " وغيرها من جرح كثير من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين فى رجالهما أورجال أحدهما ومنهم الإمام أحمد والحافظ أبوداؤد وغيره ، ولما قدمنا نقلاً عن " تذكرة القارى " من ( أن عكرمة تنكبه مسلم وتركه لكلام مالك فيه ، وأخرج عنه البخاري ولم يتنكبه فمالك إمام الأئمة مقدم عليها ، ولما قدمنا أيضاً من أن الإمام البخاري ضعف حديثاً جاء فيه الراوي الغير المدلس بلفظ يحتمل السماع وعدمه ولم يثبت لقيه مع المروى عنه ولو مرة . وأما مسلم فصحيحه إذا وجدت المعاصرة ، فتضعيف البخاري لمثل هذا الحديث الذى كان الراوى فيه كما مر إنما هو مبنى على عدم ثقته برواية ذلك الراوى بذلك اللفظ المحتمل وإن ثبت المعاصرة ، ولما ثبت فى كتب الجرح والتعديل عن بعض الحفاظ المتقنين والأثبات البارعين فى شأن بعض رجالهما من أنه ضعفه أحمد بن حنبل أضعفه يحيى بن معين أضعفه مسلم أضعفه غيرهم ممن تقدمها أو تقدم أحدهما أو عاصرها أو عاصرها أحدهما . وأما قول السيوطى ( استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها ) فلا يدل على ثبوت هذا الإجماع أيضاً وقوله ( ولاتأثير له فى إخراج تلك الأحرف عن الأرجحية الخ ص ٣٤٣ ) من جملة كلام المعارض وليس من كلام السيوطى أصلاً .

قوله ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل القرن

الخ ( ص ٣٤٣ )

قلت : هذا المبنى غير مسلم على ما مر لا سيما عند الحنفية  
فما إذا وجد في غيرهما حديث صحيح ثبت أنه على شرطهما أو على  
شرط أحدهما بقول إمام حافظ متقن عارف بارع ، وقد مر الكلام  
على تلك الوجوه التي أوردتها المعارض بما لا مزيد عليه قبل فلا  
إحتياج إلى إيراد ههنا .

قوله فتصحيحهما لا يقابله تعليل غيرهما الخ ( ص ٣٤٣ )

قلت : إذا كان الجرح في رجالها أو رجال أحدهما من كان  
من أهل الإجتهد في باب الجرح والتعديل ولم يكن له عvisية  
معهما كالإمامين البخاري ومسلم أو كان مثل مالك أو أحمد أو يحيى  
ابن معين أو أبي داود أو النسائي فلا محل لهذا الكلام بمجرد حسن  
الظن إليهما ما لم يتحقق واحد من الطرفين بالدليل البين فليسا  
بمعصومين عن الزلل والخطأ وإن كان شأنهما الشأن ، على أنه  
قد مر عن المعارض " أن مسلماً أتى في " صحيحه " بأحاديث  
ضعيفة وروايات عن غير الأثبات ، وأن البخاري أتى في " جامعه "   
المجرد في الصحيح بروايات المتهم " فهل وجد تصحيحهما فيها  
أو لا ؟ فإن قال بالأول نقول : فهل كان تصحيحهما لها قابل لتعليل  
المعارض أولاً . فإن قال : بعدم المقابلة بطل أقواله الأول . هذا  
الباب ، وإن قال : بالمقابلة نسئل المعارض عن الفرق بين تعاليله  
في أحاديثهما وتعليل غيرهما فيها ، وإن قال : بالثاني بطل قوله ( ان

أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها في "الصحيحين" (الخ ص ٣٤٣) فهذا الكلام الصادر عن المعارض يقتضي أحد الأمرين وهو أنه إما أن يكون قد تاب ههنا عما سبق عنه من الكلمات التي ذكرناها عنه ، وإما أن يكون الحق عنده تلك الكلمات السابقة وهذا الكلام منه إطلاقه غير صحيح عنده . وإذا كان الدارقطني وأمثاله ومن تقدم عصره على عصرهما أو كان معاصراً لهما من الجارحين في رجالهما مجتهدين في باب الجرح والتعديل ولم يعرف لهم عصبية معها لم يجوز لهم الرجوع إلى قول من خطأهم وإن كانوا صائبين في نفس الأمر ما داموا يرون أن ما قلنا حق وصواب - وإن كان ليس بصواب في نفس الأمر - فإنه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر بالإجماع كما مر نقلاً عن كتب الأصول . وقد عرف أيضاً أن أصحاب "السنن الأربعة" وغيرهم من مصنفى كتب الحديث الحافظين الأثبات قد صححوا أيضاً ما اختلف فيه غيرهم ويعمل أهل الحديث على ترجيح حكمهم على حكم من خالفهم من المحدثين .

وأما القول بأن الشيوخ قد اجتمعوا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة فغير صحيح لما مر نقلاً عن كلام الأعلام أن تلقى الأمة بالقبول لم يثبت فيما انتقد أصلاً . ولم يفد ذلك أن تلقى الأمة سوى نفر يسير قد وجد فيه . فهل هذا إلا أمر جاء به المعارض من عند نفسه من غير سلف له في ذلك ولا سند ! والقول بأنهما اجتمعوا على صحة تلك الأحرف اليسيرة

المنتقدة إنما يصح فيما اتفقا على إخراجها ، وأما ما انفرد به أحدهما فلا يصح فيه هذا القول ، فكم من أحاديث قال بصحتها البخاري ومسلم ضعفها ، وكم من أحاديث قال بصحتها مسلم وضعفها البخاري على ما مر . فقولـه ( فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد الخ . ص ٣٤٣ ) غير صحيح .

قوله وهذا القدر من الإجتماع على هذا التبصر والتفتش الخ ( ص ٣٤٣ )

قلت : عدم وجدانه فيما في غيرهما من صحاح الأحاديث ولم يكن برجالهما ولا برجال أحدهما ولا بشرطهما ولا بشرط أحدهما فسلم عند المعارض في المنتقد وغير مسلم عند هذا الفقير لما مر . وأما فيما في غيرهما وهو صحيح ، ووجد فيه ذلك الشرط ، وعرف ذلك بحكم الحافظ الثبت المتقن العارف بغير مسلم عند الحنفية الكرام من المحدثين والفقهاء الأعلام . فإنيهم رحمهم الله تعالى يقولون بعدم رجحان غير المنتقد مما فيها على ما في غيرهما ووجد فيه الشرط المذكور ، وعرف ذلك بحكم من يعتد به فيه . فكيف ما انتقد مما فيها !

قوله لآنا نقول عدم الجرح مع التصحيح من مخرج واحد الخ ( ص ٣٤٤ )

قلت : هذا مسلم في غير المنتقد الذي إتفق الشيخان على

إخراجه ، وتلقى الأمة بقبوله ، إذا لم يصرح العارف المتقن البارح بأن هذا الحديث الذى أخرجه غيرهما على شرطهما . وإذا صرح بذلك فيه فتصحيح الأمة - وفيهم الشيخان - يلزم ثبوته فيه ، وزاد بذلك شأناً على ما انتقد مما فيهما ، وساوي به شأناً بما لم ينتقد وهو فيهما عند الحنفية الأعلام . وأما ما في غيرهما وحكم عليه ذلك العارف بأنه على شرط أحدهما كان مساوياً لما لم ينتقد وهو في أحدهما . وأما المنتقد فإن كان متفقاً على إخراجهما له كان تصحيح الأمة مفقوداً فيه لما مر . وإن كان انفرد بإخراجه أحدهما كان تصحيح الأمة وتصحيح الشيخين كلاهما معدوماً فيه .

قوله وليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح  
ان الجوزي الخ (ص ٣٤٤)

قلت : الأمر كذلك ، لكن عدم قبول ذلك ، وكونه مما لا يعنى به لا يستلزم ثبوت إجماع الأمة مع الشيخين على القبول ، إذ ذاك الإجماع مقيد بغير المنتقد مما فيها كما ذكرنا . وأما تعديل لشيخين وبعض من مشى على ممشاهما فسلم في المنتقد الذى إتفقا على إخراجه ، ولا يستلزم ذلك أصحبة المنتقد فيهما على ما في غيرهما مطلقاً ، ولا يستلزم أصحبة غير المنتقد فيهما على ما في غيرهما ، ووجد فيه الشرط المذكور .

## وأما جرح مثل الدارقطني والخطيب (١) في الإمام

(١) قلت قال الدارقطني في "سننه" في "باب ذكر" قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة واختلاف الروايات في ذلك " ما نصه :

"حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا محمد بن حرب الواسطي، ثنا اسحاق الازرق، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام فقرأه الامام له قراءة . لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وها ضعيفان " اهـ

فاما قوله : لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار - فمدفوع بما أخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" قال : أخبرنا اسحاق الازرق ثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له امام فقرأه الامام له قراءة . وبما أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" قال : حدثنا أبو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره، قال الامام ابن الهمام في "فتح القدير" ( واسناد حديث جابر الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهؤلاء سفيان وشريك وجابر وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة اهـ )

قال ( فبطل رد المتعصين وتضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع تضييقه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطه ، ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقه صاحبا اهـ )



أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه فهو من باب جرح الرجل المتعصب

وأما تضعيفه لأبي حنيفة رضى الله عنه فدل قول ابن الهمام أن ذلك لمحض التعصب ولا شك فإن تعصبه لمذهب الشافعى معروف قال المحدث ابراهيم بن محمد الحلبى فى " غنية المستملى فى شرح منية المصلى " عند الكلام على حديث أنس رضى الله عنه " كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نساقر منا الصائم ومنا المفطر، ومنا من يتم ومنا من يقصر " ما نصه :

( وقال أبو الفرج بن الجوزى : المعروف " منا الصائم ومنا المفطر " والزيادة من قول زيد العمى . ولم يصحح الاتمام أحد من أصحاب " الكتب الستة " ولا من غيرهم سوى الدارقطنى . وتعصبه لمذهب الشافعى معروف كما صحح لجهر بالبسملة " فلما أقسم عليه اعترف أنه غير صحيح . كذا ذكره السروجى فى " شرح الهداية " ٥١ )

وقال الحافظ جلال الدين بن عبد الهادى الحنبلى فى " تنوير الصحيفة " فى مناقب أبى حنيفة " :

( ومن المتعصبين على أبى حنيفة الدارقطنى وأبو نعيم فإنه لم يذكره فى " الحلية " وذكر من " دونه فى العلم والزهد ٥١ )

وقال شيخ الاسلام الحافظ بدر الدين محمود العينى فى " البنايه " شرح الهداية " :

( مثل يحيى بن معين عن أبى حنيفة فقال : ثقة ما سمعت أحداً ضعفه ، هذا شعبه " بن الحجاج يكتب اليه أن

في رجل من رجال الله تعالى المدوح على لسان نبيه صلى

يحدث ويأمره ، وشعبة - شعبة . وقال أيضاً : كان أبو حنيفة - من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب ، وكان مأمونا على دين الله صدوقاً في الحديث . وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة والأعمش وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع ، وكان يفتى برأيه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون ، فقد ظهر لنا من هذا تحامل الدارقطني عليه وتعصبه الفاسد فمن أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضميف ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة . ولقد صدق القائل في قوله .

اذ لم يتالوا شأنه ووقاره فالقوم أعداء له وخصوم

وفي . المثل السائر " البحر لا يكدره وقوع الذباب ولا ينجسه وقوع الكلاب " ( ١٥ )

وقال العلامة العيني أيضاً في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري " :

( قلت لو تأدب الدارقطني واستحيى لما تلفظ بهذه اللفظة في حق أبي حنيفة فانه امام هام طبق علمه الشرق والغرب وقال يحيى بن معين : هو ثقة مأمون . وقال أيضاً : أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق وكان مأموناً على دين الله صدوقاً في الحديث ، وأثنى عليه الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك - ويعد هو من أصحابه - وسفيان بن

تعالى عليه وسلم . وقول المتهم ليس بمقبول في حق من ينهم فيه ،

عينه - وسفيان الثوري وعبدالرزاق وحامد بن زيد و وكيع بن الجراح شيخ الشافعي وكان يفتي بقوله . وأثنى عليه الأئمة - الثلاثة - مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون . وبهذا ظهر لك تحاسد الدارقطني على أبي حنيفة - وتعصبه الفاسد ؛ مع أنه ليس له مقدار بالنسبة - إلى هؤلاء الذين أثنوا عليه حتى يتكلم في إمام يتقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم ، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف بنفسه ؛ مع أنه روى في " سننه " أحاديث سقيمة - ومعلولة - ومنكرة - وضعيفة - وموضوعة - واحتج بها مع علمه بذلك اهـ )

وقال بحر العلوم مولانا عبدالعلي بن ملا نظام الدين اللكنوي في " فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت " :

( لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون منصفاً ناصحاً ، لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب ، كما قدح الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة - بأنه ضعيف في الحديث وأى شناعة - فوق هذا فإنه إمام ورع تقى تقى خائف من الله . وله كرامات شهيرة ، فبأي شيء تطرق إليه الضعف . فتارة يقولون : أنه كان مشتغلاً بالفقه . أنظر بالانصاف أي قبح فيما قالوا ؟ بل الفقيه أولى بأن يؤخذ الحديث منه . وتارة يقولون : أنه لم يلاق أئمة - الحديث إنما أخذ ما أخذ من حماد رضي الله عنه وهذا أيضاً باطل ، فإنه روى عن كثير من الأئمة - كالإمام محمد الباقر والأئمة - وغيرهما ؛ مع أن

فكيف قول من كان تعصبه ظاهراً لا يحتاج الى البيان في حق من كان

حاداً كان وعاء للعلم فالأخذ عنه أغذاه عن الأخذ عن غيره .  
ومذا أيضاً آية ورعه وكمال علمه و تقواه فانه لم يكثر  
الأساتذة لئلا تتكثر الحقوق فيخاف عجزه عن ايفاءها . وتارة  
يقولون : انه كان من أصحاب القياس والرأى ، وكان لا يعمل  
بالحديث حتى وضع أبو بكر بن أبى شيبة في " كتابه " باباً  
للرد عليه وترجمه " باب الرد على أبى حنيفة " . وهذا  
أيضاً من التعصب . كيف وقد قبل المراسيل ، وقال : ما جاء  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الرأس والعين ، وما جاء  
عن أصحابه فلا أتركه . ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد  
فضلاً عن عام الكتاب ، ولم يعمل بالاحالة والمصالح المرسله .  
والعجب منهم أنهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام  
الشافعى . وقد قال في أقوال الصحابة : كيف أتمسك  
بقول من لو كنت في عصره لحاججته ، ورد المراسيل ، وخصص  
عام الكتاب بالقياس ، وعمل بالاحالة . وهل هذا الا بهت  
من هؤلاء الطاعنين منهم .

واسحق أن الأقوال التي صدرت عنهم في هذا الامام الهام  
مقتدى الانام كلها صدرت من التعصب لا يستحق أن ياتفت  
اليها . ولا ينطفتى نوراها بافواهم قاحفظ وتثبت . وسبب  
وقوعهم في هذا الامر الفظيع أنهم كانوا سيئى الفهم يخدمون  
ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومون فهم بواطن المعانى فضلاً  
عن المعانى الدقيقه التي يعجز عنها أفهام المتوسطين ، وكان هذا  
التحرير الامام مؤيداً بالتأييد الالهى ، متعمقاً في بحار المعانى

آخذاً لآلِيه عن قعر البحر الذى لا يقدر على الغوص فيه  
الا أحد الآحاد من المؤيدين بتأييد الله . وهؤلاء الطاعنون  
لقصور فهمهم عجزوا عن ادراك ما فهمه ، فتنفروا عما قال  
تنفر الحيوان الوحشى فظنوا شيئاً قريباً ، وحكموا بانه خالف  
الحديث فوقعوا فيها وقعوا من الجهل المركب . ( ٥ )

وقال خاتمه الحفظ العلامة محمد عابد السندى فى ” المواهب  
اللطيفة ” فى الحرم المكى بشرح مسند الامام أبى حنيفة ” للحصكفى -  
ونسخته الخطية محفوظة فى مكتبه ” بيرجهندو ” من مديريه ” حيدرآباد  
السند ” بعد سرد طرق حديث ” قراءة الامام قراءة له ” مانصه :

( وبطل قول الدارقطنى أيضاً : بانه لم يسنده الا الحسن  
بن عمار وأبو حنيفة - وهما ضعيفان اه وهذا القول منه ضعيف  
جداً بل مكروه وأى كراهه - أقبح منه فانه لو عرف قدر الامام  
وما كان عليه من الورع والزهد والتقوى لما كان أن يتكلم بهذه  
الكلمه المكروهه ؛ ولكن لما كان أنه لا يعرف أهل الفضل  
الا أهل الفضل وسعه أن يتكلم بهذا . ولقد أحسن من قال :

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا فضله فالكل أعداء و خصوم

والا فلو نظر الى الامام الشافعى لما وجدته الا وهو يعظم  
قدر الامام الاعظم . فانه لما زاره وصلى الفجر عنده ما وسعه  
أن يقنت فى صلاته ، وأنشأ قصيدة يقول فيها

فلعنه ربنا أعداد رمل على من رد قول أبى حنيفة

وممن وثق أبى حنيفة يحيى بن معين كما نقله المزي فى  
” تهذيب الكمال ” وقال فى ” التهذيب ” : روى نصر بن على  
عن الخريبي قال : الناس فى أبى حنيفة حاسد وجاهل ،

وأحسنهم عندى حالا الجاعل . مع أن المعروف من أبى حنيفة -  
التضييق فى الرواية - الى الغاية - حتى أنه شرط التذكر لجواز  
الرواية - بعد علمه أنه خطه ولم يشترط الحفاظ\* هذا ، ولم  
يواقه صاحبا ٥١ )

وقال العلامة - أبو الحسنات محمد عبدالحثى اللكنوى الفرنجى محلى  
فى مقدمه - " التعليق المجد على سوطا الاسام محمد " مجيباً عن جرح  
على الاسام أبى حنيفة - رحمه الله :

( وبعض الجروح صدر من المتأخرين المتعصبين كالدارقطنى  
وابن عدى وغيرها ممن يشهد القرأتين الجليه - بانه فى هذا  
الجرح من المتعصبين - والتعصب أمر لا يخلو منه البشر الا  
من حفظه خالق القوى والقدر - وقد تقرر أن مثل ذلك  
غير مقبول عن قائله بل هو موجب لجرح نفسه . ولقد  
صدق شيخ الاسلام بدرالدين محمود العينى فى قوله فى  
بحث قراءة الفاتحه من " البناءه - شرح الهدايه - " فى حق  
الدارقطنى : " من أين له تضعيف أبى حنيفة - ، وهو مستحق  
التضعيف فانه روى فى " مسنده " أحاديث سقيم - ومعلوله -  
ومنكرة وغريبه - وموضوعه - " انتهى . وفى قوله فى بحث اجارة  
أرض مكه - ودورها : وأما قول ابن القطان : وعلة ضعف  
أبى حنيفة - " فإساسة أدب وقله - حياء منه فان مثل الاسام  
الثورى وابن المبارك وأضرابها وثقوه وأثنوا عليه خيراً فإ مقدار  
من يضعفه عند هؤلاء الاعلام انتهى )

وقال المحدث عبدالعزيز البنجاى صاحب " اطراف البخارى '  
فى " بغيه - الا لمعى فى تخريج الزيلعى " :

( ما قال الدارقطني مردود بكلا جزءيه . اما قوله في  
 أبي حنيفة : أنه ضعيف فيما رواه الحافظ ابن عبد البر في  
 " الانتقاء " ص ١٧٢ عن عبدالله بن أحمد بن ابراهيم الدورق  
 قال : سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة ، فقال : ثقة -  
 ما سمعت أحداً ضعفه ، هذا شعبه - بن الحجاج يكتب اليه  
 أن يحدث ويأمره ، وشعبه - شعبه . اهـ وقال في " كتاب  
 العلم له " ص ١٤٩ - ج ٢ : قال يحيى بن معين : ما  
 رأيت أحداً أقدمه على وكيع ، وكان يفتي برأى أبي حنيفة ،  
 وكان يحفظ حديثه كله ، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً  
 كثيراً ، وقال علي بن المديني : ابو حنيفة روى عنه الثوري ،  
 وابن المبارك ، وحماد بن زيد ، وهشيم ، ووكيع بن الجراح ،  
 وعباد بن العوام ، وجعفر بن عون ، وهو ثقة لا بأس به .

فقول الدارقطني في أبي حنيفة مسبق بقول هؤلاء  
 الاعلام ، وما منهم الا وهو أجل وأوثق من الدارقطني ، ومن  
 وافقه على تضعيف أبي حنيفة ، قال العيني : من أين له  
 تضعيف أبي حنيفة ، وقد روى في " مسنده " أحاديث سقيمة ،  
 ومعلولة ومنكرة ، وغريبة ، وموضوعة ، اهـ ، قال الزيلعي :  
 والدارقطني ملا " كتابه " من الاحاديث الغريبة ، والشاذة ،  
 والمعللة - وكم من حديث فيه لا يوجد في غيره اهـ . أقول : من  
 مارس " كتابه " علم أنه قلما يتكلم على هذه الاحاديث الاحديثا  
 خالف الشافعي فيظهر عواره ، أو وافقه فيصحح ان وجد اليه  
 سبيلا ، لا أقول : انه يفعل ذلك بهوى النفس ، ولكن اذا  
 كان ثقة - ضعفه بعضهم ، أو ضعيفاً فيه كلام لبعضهم ،  
 أو ضعيفاً وثقه بعضهم ، أو وجد مجهولاً يترقب ، ويظهر طرفه

الموافق لإمامه ، وقد عمل كتاباً في جهر البسملة ، ملأه بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ، فلما استحلفه رجل من علماء مصر ، هل فيه حديث صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا . وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف اه . وهذا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى القاضى رجل واحد يوثقه في حديث " طهارة المنى " ص ٢٦ ، ويقول : ثقة في حفظه شئى . ويسئى القول فيه في حديث " شفع الاقامة " ص ٨٩ ، ويقول : ضعيف سئى الحفظ ، وفي حديث " القارن يسعى سعياً " ص ٢٧٣ ، ويقول : ردى الحفظ كثير الوهم . كأنه عليه غضبان وهوله غاظم . وهذا حال كثير من الشوافع ، قال ابن تيمية في البيهقى رحمه الله : انه يحتاج بآثار لواحتج بها بخالفوه أظهر ضعفها ، فمن سلك هذا السبيل دحضت حجته ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق اه . ومع هذا لا ننكر علمهم وديانتهم . ونقتدى بهم فيما لا سبيل لنا الى العلم به الا بهم ، أو قالوا قولاً نضوا به على أنفسهم ، وقد قال حافظ المغرب ابن عبدالبر في " كتاب العلم " اه ص ١٥٢ - ج ٢ : " والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم امامته ، وبانت ثقته وعنايته ، لم يلتفت الى قول أحد الا أن يأتى في جرحته بينه عادله ، يصحح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعائنه لذلك ، مما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر . وأما من لم يثبت امامته ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته ، فانه ينظر الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد في قبول ما جاء على حسب ما يؤدى النظر اليه اه . ثم استدل على ذلك بكلام بعض



أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض ، وكلام الأئمة من التابعين ومن تبعهم بعضهم في بعض ، ولم يلتفت إليه أهل العلم . فامر أبي حنيفة أن صير فيه إلى التقليد فيحیی بن معين إمام أئمة هذا الفن يوثقه ، ويقول : ما سمعت أحداً ضعفه ، ويقول : شعبه بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأثمه ، وشعبه شعبه ، ويوثقه على بن المديني الذي يقول فيه البخاري : ما استصغرت نفسي كما استصغرت عند علي بن المديني ، ويقول فيه : يروى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وحماد بن زيد ، وعشيم وغيرهم ، وإن ما قال الدارقطني جرح مبهم غير مبين ولا مفسر ، وإذا في محله مختلف فيه . فكيف في إمام من لائمه طبق عمله الأرض شرقاً وغرباً اهـ )

ثبت من تصريحات هؤلاء الجلة الثقات الأئمة الأثبات وفيهم الحفاظ من أئمة الحديث الكبار كالسروجي والزيلعي والعيني والسندي بن الحنفية وأبو الفرج بن الجوزي والجمال بن عبد الهادي من الحنابلة في الحفاظ الدارقطني باغ به التعصب إلى حد يعجب منه الناظر حيث ضعف إمام الأئمة أباحنيفة رضي الله عنه وهو أجل من أن يتكلم به مثل الدارقطني . ويسوق في "سنه" وغيرها من تصانيفه كل ملب ويابس من ضعيف ومعلول ومنكر وموضوع ويعتج به نصرة لمذهبه وير محذر منه . وهذا اسم وجنايته على الدين قاله يعقوبنا وعنه .

وأما ما تكلم به صاحب "التعليق المغني على سنن الدارقطني" حق الإمام العيني انتصاراً للدارقطني قائلاً :

( وأما قول الشيخ بدرالدين محمود العيني رحمه الله تعالى في "البناءة شرح الهداية" في بحث القراءة في حقه :

” هو مستحق للتضعيف “ انتهى . فلا يلتفت إليه ؛ بل هو اساءة أدب وقلة حياء منه فان مثل الامام أبى محمد عبدالغنى المصرى ، وأبى عبدالله الحاكم ، والقاضى أبى الطيب الطبرى والخطيب ، والازهرى ، وأضرابهم . ومن المتأخرين السمعانى وابن الأثير والذهبي والنوى وغيرهم وثقوه وأثنوا عليه فما مقدار الشيخ العينى رحمه الله عند هؤلاء الأئمة - الأعلام اهـ

فهو محض اعادة لكلام العينى - فى حق ابن القطان حقاً وصدقاً - فى حقه ظلماً وزوراً شفاءً لغيظ قلبه عليه تعصباً وانتقاماً عفا الله عنه . فان هؤلاء الذين ساء لهم انما أثنوا على حفظ الدارقطنى ومعرفته بالحديث والعلل ، واكثاره من الرواية . دون أن ينقوا عنه ما قاله الحافظ العينى وغيره من الحفاظ من تحامله المفرط ، وتعصبه البالغ ، وجرح الرواة بمحض العصبية والهوى نصره لمذهبه ، وروايته الأحاديث السقيمة والمعلولة والمنكرة والغريبة والموضوعة ما كتبا عليها محتجاً بها مع علمه بذلك . ولاريب أن من كان صنيعه هذا يستحق التضعيف ، وقد قال صاحب ” التعليق “ نفسه فى ذكر تصانيف الدارقطنى ما نصه :

(ومنها ” الاستدراك على الصحيحين “ لكن هذا الاستدراك مبنى على قواعد بعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك قاله النوى فى ” مقدمه “ شرح البخارى اهـ )

وهاهى مسئلة الجهر بالسلمة قد ساق فيها الدارقطنى فى ” سننه “ أحاديث كثيرة من طرق واهية من غير أن يتكلم عليها بشئ ثم قال :

( وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في "كتاب الجهر بها" مفرداً ، واقتصرنا ههنا على ما قدمنا ذكره طلباً للاختصار والتخفيف ، وكذلك ذكرنا في ذلك الموضع أحاديث من جهر بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم والخالفين بعدهم رحمهم الله اه ص ١١٧ طبع دهلي )

كانه يوهم الناظر أن هناك أحاديث ثبت فيها الجهر بالبسملة من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أبان عن حال هذا الكتاب الحافظ حس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في "تنقيح لتحقيق في أحاديث التعليق" - كما في "نصب الراية" للزيلعي ج - ١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ - حيث قال :

( قد حكى لنا مشائخنا أن الدارقطني لما ورد "مصر" سأله بعض أهلها تصنيف شئ في الجهر ، فصنف فيه جزءاً ، فأتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح . من ذلك ، فقال : كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة ، فممنه صحيح وضعيف اء )

فالعجب منه كيف اجتراً على جمع كتاب في هذا الباب مع عترافه بعدم صحته حديث واحد فيه ولكن هذا شأن من يسوى لأحاديث على مذهبه والله المستعان . ولقد صدق الحافظ جمال الدين زيلعي - وهو كثير الانصاف كما اعترف به ابو الطيب القنوجي في كتابه "اتحاف النبلاء المتقين ص ٣٦" نقلاً عن الحافظ ابن حجر

العسقلاني - حيث قال :

( ومتى وصل الأمر الى مثل هذا ، فجعل الصحيح ضعيفاً ، والضعيف صحيحاً ، والمعلل سالماً من التعليل ، والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام . وهذا ليس بعدل ، والله يامر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم باحسن من الانصاف وترك التعصب ، ويكفينا في تضعيف أحاديث الجهر اعراض أصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنن المعروفة ، والمسانيد المشهورة المعتمدة عليها في حجج العلم ومسائل الدين . قالبخارى رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، فانهما لم يذكرنا في هذا الباب الا حديث أنس الدال على الاخفاء . ولا يقال في دفع ذلك : أنهما لم يلتزما أن يودعا في " صحيحيهما " كل حديث صحيح - يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة . وهذا لا يقوله الا سخي ف أو مكابر - فان مسأله الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ، ومن أكثرها دوراناً في المناظرة وجولاناً في " المصنفات " والبخارى كثير التبع لما يورد على أبي حنيفة من السنن ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا ، يشير ببعض الناس اليه ، ويشنع لمخالفه الحديث عليه ، وكيف يغلى كتابه من أحاديث الجهر بالبسملة ؟ وهو يقول في أول كتابه : " باب الصلاة من الايمان " ثم يسوق أحاديث الباب ، ويقصد الرد على أبي حنيفة قوله : ان الاعمال ليست من

الايمان ؛ مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء . ومساله الجهر يعرفها عوام الناس وبعاعهم . هذا مما لا يمكن ؛ بل يستحيل . وأنا أحاف بالله وبالله لواطلع البخارى على حديث منها موافق بشرطه ، أو قريباً من شرطه لم يغل منه كتابه ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا أبوداؤد ، والترمذى وابن ماجه مع احتمال كتبهم على الاحاديث السقيمة والائسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً ، فلولا أنها عندهم واهية بالكيفية لما تركوها . وقد تفرد النسائى منها بحديث أبى هريرة ، وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه والجواب عنه من وجوه متعددة . وأخرج الحاكم منها حديث على ومعاوية ، وقد عرف تساهله . وبقاها عند الدارقطنى فى "سننه" التى هى مجمع الاحاديث المعلولة ، ومنبع الاحاديث الغريبة ، وقد بيناها حديثاً حديثاً . والله اعلم . اهـ ج - ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦ )

وقال الحافظ ابن عبد الهادى فى "التفيع "

" وأحاديث الجهر ليست مخرجه فى الصحاح ولا المسانيد المشهورة . ولم يروها الا الحاكم والدارقطنى ، فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للاحاديث الضعيفة بل الموضوعه . والدارقطنى فقد ملا كتابه من الاحاديث الغريبة والشاذة والمعللة . وكم فيه من حديث لا يوجد فى غيره " (نصب الراية ج - ١ ص ٣٦٠ )

وبالجملة فقد أزرى الدارقطنى من سوء صنيعه هذا على علمه ته . ومن تأمل "كتاب السنن" له قضى من تعصباته العجب نا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

وأما الخطيب البغدادي فقد ساق في " تاريخ بغداد " ترجمه الامام أبي حنيفة من الخرافات والكذب ما يستحي من ذكره قال القاضي شمس الدين بن خلكان الشافعي في كتابه " وفيات الاعيان في ترجمه ابي حنيفة رحمه الله :

( ومناقبه وفضائله كثيرة ، وقد ذكر الخطيب في " تاريخه " منها شيئاً كثيراً ، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الاليق تركه والاضراب عنه . فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه ، اهـ )

وقال الحافظ جلال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في " تنوير الصحيفه " في مناقب ابي حنيفة " :

( ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جأعه من العلماء كأبي حنيفة والامام أحمد وبعض أصحابه ، وتحامل عليهم بكل وجه ، وصنف بعضهم " السهم المصيب في كبد الخطيب " . اهـ )

وقال الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي في " الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ " :

( وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حيان في " كتاب السنه " له من الكلام في حق بعض الائمة المقلدين - يعني به الامام ابا حنيفة رضي الله عنه - وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في " كامله " والحافظ أبو بكر الخطيب في " تاريخ بغداد " وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبه في " مصنفه " والبخاري والنسائي - مما كنت أنزههم عن ايراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميله - فينبغي تجنب اقتنائهم . فيه .

ولذا عزر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه  
التحدث ببعضه ؛ بل منعنا شيخنا - يعنى ابن حجر العسقلاني  
- حين سمعنا عليه كتاب " ذم الكلام " للهروى من الرواية  
عنه لما فيه من ذلك اه ص ٦٥ )

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى ، مؤلف "السيرة  
الكبرى الشامية" فى عقود الجان فى مناقب الامام أبى حنيفة-  
النعمان - وهو فى مجلد ، ونسخته الخطية محفوظة فى المكتبة  
السعيدية بحيدرآباد الدكن بالهند ومنه نقلت هذه العبارة - :

(واياك يا أخى - وفقنى الله واياك - أن تنظر  
فيما وضعه بعض الرعاع فى مثالب أحد من الأئمة ، فيحصل  
عندك ما يخل بتعظيمه فتزل قدمك بعد ثبوتها . ولا تغتر  
بما نقله الحافظ أبوبكر بن ثابت الخطيب البغدادي بما  
يخل بتعظيم الامام أبى حنيفة- رضى الله عنه ، فان الخطيب  
وان نقل كلام المادحين فقد أعقبه بكلام غيرهم ، فشان  
كتابه بذاك أعظم شين ، وصار بذلك هدفاً للكبار والصغار ،  
وأتى بقاذورة لا تغسلها البحار اه ص ١٩ من ذلك النسخة-  
المخطوطة )

وقد عقد العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيثمى المكي  
الشافعى فى " الخيرات الحسان فى مناقب الامام الأعظم أبى حنيفة-  
النعمان " فصلاً مستقلاً فى رد ما أورده الخطيب فقال :

" الفصل التاسع والثلاثون فى رد ما نقله الخطيب فى  
" تاريخه " عن القادحين فيه " وذكر فيه :

( أن الأئمة الذين ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من

متكلم فيه أو مجبول . ولا يجوز اجباً ثلم عرض مسلم بمثل  
ذاك ، فكيف بامام من أئمة المسلمين ! اهـ )

وبالجملة فقد آذى الخطيب نفسه بالوقيعه في امام المسلمين  
أبى حنيفه ولم يلتفت الناس الى كلامه فيه ولا الى كلامه في  
جماعه من الاثبات ، وقد انتدب للرد على الخطيب فيما أورده في  
" تاريخه " من الاكاذيب في ترجمه الامام أبى حنيفه المحدث  
ابوالمؤيد الخوارزمي في مقدمه كتابه " جامع مسانيد الاسام الاعظم "   
وصنف في ذلك عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبى بكر الأيوبي  
" السهم المصيب في كيد الخطيب " وقد طبع بمصر وبالهند ، والعلامه  
المورخ يوسف بن فرغل سبط الحافظ ابن الجوزي وسماه " الانتصار  
لامام أئمة الاثمار " وهو في مجلدين ، ثم جاء امام النقاد العلامه  
الكبير المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فصنف  
" تانيب الخطيب على ما ساقه في ترجمه أبى حنيفه من الاكاذيب "   
وحاسب الخطيب على ذلك حساباً شديداً بادلته ظاهرة فشفي وكفى ،

والخطيب قد وصل من التعصب المفرط الى حد يسخر منه .  
قال الحافظ ابن الجوزي في " التحقيق في أحاديث التعليق " - كما  
ينقله الزيلعي في " نصب الرايه " :

( أورد الخطيب في " كتابه " الذي صنفه في القنوت  
أحاديث أظهر فيها تعصبه . فمنها ما أخرجه عن دينار بن  
عبد الله خادم أنس بن مالك ، عن أنس قال : " ما زال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى  
مات " انتهى . وسكوته عن القنح في هذا الحديث واحتجاجه  
به وقاحه عظيمه وعصبيه باردة وقلة دين ؛ لانه يعلم أنه



بتعصب معه (١) فهو كجرح بعض الناس في البخارى ومسلم .

باطل قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة لا يعمل ذكرها في الكتب الا على سبيل القدح فيه . فوا عجباً للخطيب ! أما سمع في " الصحيح " : " من حدث عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " وهل مثله الا كمن أنفق نبهرجاً ودلسه ! فان أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد ، فاذا أورد الحديث محدث واحتج به حافظ لم يقع في النفوس الا أنه صحيح ، ولكن عصبية . ومن لظرف في " كتابه " الذي صنفه في القنوت ، و " كتابه " الذي صنفه في الجهر بالبسملة ، و كتابه في مسأله صوم يوم الغيم ، واحتجاجة بالأحاديث التي يعلم بطلانها ، اطلع على فرط عصبية ، وقله دينه اه )

وفي ما ذكرناه في الدارقطني والخطيب مقنع ، ونسأل السلامة .

(١) قال شمس الأئمة السرخسي في " أصوله "

" وأما الطعن المفسر بما يكون موجباً للجرح ، فان حصل ممن هو معروف بالتعصب أو متهم به لظهور سبب باعث له على العداوة فانه لا يوجب الجرح وذلك تحو طعن الملحدين والمتهمين ببعض الأهواء المضلة في أهل السنة ، وطعن بعض من ينتحل مذهب الشافعي رحمه الله في بعض المتقدمين من كبار أصحابنا فانه لا يوجب الجرح لعلمنا أنه كان عن تعصب وعداوة " اه ( ج - ٢ ص ١١ طبع مصر عام ١٣٧٣ )

وجرح مثلها (١) في بعض رواة "الصحيحين" ليس من هذا الباب ، فكم من فرق بينهما ، فلم يتعين جرح أمثالها فيما أخرجاه كالجرح الأول غير معني به .

وما زعمه المعارض غير بعيد عن الحق فهو بعيد عنه بمراحل ألا ترى الى قولهم : الدارقطني وغيره من المنتقدين ضعفوا كذا وكذا من أحاديث "الصحيحين" فأين احتمال إقرارهم على الإجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة فضلاً عن وجود ذلك الإقرار ؛ نعم لا ينافي ذلك أن يكون للشيخين ومن سلك سبيلهما أجوبة عما انتقدوا في نفس الأمر . فلم يثبت الإجماع على قبول جميع ما في الكتابين - أي "الصحيحين" - ولو منتقداً فضلاً عن الإجماع على صحة جميع ما فيها .

ويدل لما قلنا ما نقله الحافظ العيني في "شرح الهداية" في "كتاب الصوم" بعد مسائل القديسة من الشيخ الفاني عن ابن الجوزي حيث قال ( قال أبو الفرج : لا يقبل طعن الدارقطني إذ انفرد به لما عرف من عصبيته ) انتهى . وقال العيني في "شرح البخاري" ( تحاسد الدارقطني على أبي حنيفة ، وتعصبه تعصباً فاسداً وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف بنفسه ) انتهى . وأنت خير بأد طعن الدارقطني في أبي حنيفة مما انفرد به ، وهو خلاف بحث لما قال به الجبال الأعلام فيه ، وانتقاده ذلك ليس بذلك .

قوله لأن ترك العمل في بعض ما وقع من أحاديثها

الخ (ص ٣٤٥)

قلت : كلام العلامة دل على أن فقد الإجماع على العمل

مضمون جميع ما فيها ، وفقد الإجماع على تقديمها على معارضتها ،  
مجموعها ، سند لمنع تلقي الأمة جميع ما فيها - بمعنى وجوب العمل بجميع  
ما فيها - فالقول بترك العمل في بعض أحاديثها لعارض لا مدخل  
له في دفعه ، ولا منافاة حقيقة بين تلقي الأمة بالقبول وترك  
العمل ببعض الأحاديث وجوباً أو جوازاً ، فإن الإجماع على التلقي  
لا يستلزم العمل بالجميع وجوباً أو جوازاً .

قوله ومسيس الحاجة في العذر عن أبي حنيفة الخ

(ص ٣٤٥)

قلت : لا حاجة لأبي حنيفة إلى عذره هذا إن شاء الله تعالى .

ونسبة القياسات المنقولة عنه رحمه الله تعالى إلى المخالفة بالنص  
عموماً ، وبأحاديث الشيخين خصوصاً فضول لا بعأبه ، ولا  
بلفت إليه . كيف وشرط صحة القياس عدم النص في الفرع  
بالإجماع ، ونسبة الجرام إلى مثل الإمام القمقام حرام . ومن طعن  
عليه بهذا طعن طعنأ شديداً . ومذهبه يصفو عن أمثال هذه الكدورات .  
ولو كان الأمر كما زعم الشعراوى والمعترض لما عمل عيسى عليه السلام  
حين ينزل من السماء بمذهبه . ويرد هذا الزعم قوله عليه الصلاة والسلام

في المنام "أنا عند فقه أبي حنيفة". ألا ترى إلى قول العارف السمرندي مجدد الألف الثاني في "مكائيه" ما حاصله (أن يوم القيامة يظهر علو شأن مذهب أبي حنيفة على سائر المذاهب، وافتخار أهاليه على أهالي سائر المذاهب، لما أنه سيؤتيهم تعالى الله من فضله أجراً عظيماً).

وأما قول الشعراوي (منى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة الخ فهو إما مبني على الفرض والتقدير، وهو المتيقن، أو محمول على قياس وجدده الشعراوي بخالف نصاً صحيحاً صرح بعد أبي حنيفة ولم يجدده الإمام، ولم يشهد لقياسه شهادة من السنة، فهذا وإدراكه أمكن لكون الإمام غير معصوم لكن الشأن في وجوده، وحقه مثل الشعراوي بأنه قد وجد مما يظن الخطأ إليه فيه؛ ومن هذا إيراد الشعراوي قوله (أو وجدده ولكن لم يصح عنده في هذا المقام مما لا ينبغي أن يصح، فإن ما لم يصح عنه الإمام لو صح عنه بعض المحدثين بعده على خلاف ما عنده فلا يعتد به في مذهبه، ولا يعتد بقول ذلك البعض في ما حقه عليه الإمام بعدم الصحة، كما أن ما لم يصح عند البخاري أو مسلم أو غيرهما وصح بعده لا يجوز لهم التمسك به. فكما عتب على من تمسك بقول واحد منهم ولم يلتفت إلى تصحيح بعده، فكذلك لا عتب على من تمسك بقول الإمام بتضعيف حديث ولم يلتفت إلى تصحيح من بعده. أكان الإمام أبو حنيفة عند الشعراوي والمعارض أدون من آحاد علماء الحديث. والامة

ليس على ما رأيا ، فهو رجل من رجال الله يلتجأ إليه في الحديث والفتنة كل ملتجئ عارف بالله تعالى أعظم من ابن العربي والشعراوي وأمثالهما في جميع الشئون ، منيع شأنه في الظاهر والباطن .

وأما ما أورده الشعراوي من : إعتقاده وإعتقاد كل منصف في الإمام - فلا ينبغي أن يكون إعتقاد واحد من أهل الإنصاف إليه ؛ نعم يجب الإعتقاد إلى الإمام بأنه قدم النص والأثر على القياس ، وبأنه لو عاش حتى دوت أحاديث الشريعة التي صحت بعاهه المخالفة لبعض أقواله ورواياته ولم يجد إلى ما ذهب إليه من السنة سبيلاً حتى كان ذلك البعض من الأقوال والروايات قياساً مجرداً في مقابلة النص وتركه ؛ لكن الشأن في أنه هل وجد في مذهبه بعض الروايات والأقوال المذكور ذ . وهكذا يجب أن يعتقد في الأئمة الثلاثة الباقية رحمهم الله تعالى ؛ بل وفي ابن العربي والشعراوي ؛ بل وفي الإمام البخاري والإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم ، فليس هذا الإعتقاد مخصوصاً بالإمام أبي حنيفة بل ينبغي أن يعمل به في جميع من ذكرنا .

وأما القول بأن القياس في مذهب أبي حنيفة كثير ، وفي المذاهب الثلاثة الباقية قليل . فهو أيضاً دعوى من بعض الناس على خلاف ما ادعاه قائلوا مذهب الإمام الأعظم من الألوف المؤلفة من الأولياء والمحدثين والفقهاء . ولم تثبت بيمة شاهدة على ذلك ، وهي خلاف الواقع وما في نفس الأمر .

وقول الشعراوي ( لكن لما كانت الأدلة متفرقة ) أشد منعاً من

تلك الدعوى الأولى الغير الصحيحة لأنه لو كان سالماً بجميع مقدماته لاستلزم أن يكون مذاهب جميع المجتهدين من الصحابة والتابعين وأتباعهم كثر القياسات فيها ، وأن يكون الإمام مالك كثر القياس في مذهبه أيضاً إذ الإمام أبو حنيفة والإمام مالك كانا معاصرين ، وأن يكون مذاهب الأئمة من أهل البيت الطاهرين من الصحابة والتابعين وتبع التابعين كثرت القياسات فيها ، وليس فليس . فإذا بطل الأصل بطل ما فرع عليه

ثم إنه إذا كان التلقى بالقبول أمراً ، وترك العمل بمضمون ذلك الملقى أمراً آخر فلم يلزم من ترك الإمام أبي حنيفة العمل بمضمون بعض ذلك الملقى قدح أبي حنيفة ولا تجريحه لا في أحاديث "الصحيحين" ولا في أحاديث غيرهما بهذا المقدار . وإنما يلزم ترجيح بعض الأحاديث على بعض بما ألهم الله تعالى عليه لو ثبت بلوغ البعض الثاني إليه . وأما الظن إلى الإمام أبي حنيفة أنه لم تبلغه أحاديث "الصحيحين" ولو بلغته لتلقاها بالقبول ، ولم يعمل إلا بها ، أو بلغته من طريق لم يعتمد عليه فلم يعمل بها فهو وإن كان غير منكر في غير المعصوم لكن كلام كبار مذهبهم حين أتوا بدلائله بنادى بأعلى صوته أنها بلغته وأجاب عنها بما أرشد به من الله تعالى قائماً بالسنة النبوية على صاحبها الصلوات والتسليمات والتحية . فالذى قد علم من كلماتهم هو أنها قد بلغته ولكن رجح الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان في "صحيحهما" في بعض المسائل على الأحاديث التي أخرجها ، ورجح في بعض آخر

منها الأحاديث التي أخرجها الشيخان في "صحيحيهما" بعد زمان طويل من وفاة أبي حنيفة على الأحاديث التي أخرجها غيرهما في مصنفاته . وعدم العمل ببعض ما فيها - من المتون المخرجة بالسند الذي أتيا به - من مثل الإمام القمقام الذي أصله ثابت وفرعه في السوء كيف لا يوجب عدم العمل بما فيها من تلك المتون بعينها ! وهل يكفي الظن المنحوت في دفع هذا ؟

ومن العجائب أن ابن العربي قد أقر بأن ( أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون إلا عنه ) وقرت به عيون المعترض حتى قال : ( إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا ) (١) ثم لا يعد المعترض الإمام أبا حنيفة من أهل الكشف ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول الذي اعترف به كثيرون من كبراء أولياء الله تعالى وساداتهم ، ولا يعد أيضاً الألوף المؤلفة من العرفاء بالله أهل الكشف التام من مقلديه ، ولا يريد أن تقر عينه بهذا القول فيتفرع عليه الحكم بما حكم به على أهل الكشف مما ذكرنا . وأيضاً لما تقرر عند ابن العربي والشعراوى والمعارض " أن الأولياء العرفاء بالله تعالى ربما يصححون الأحاديث التي ضعفها ، أو حكم بوضعها الحفاظ المتقنون من المحدثين ، وربما يضعفون الأحاديث التي صححها أخذاً عن الصورة القدسية المحمدية على

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٩ .

صاحبها الصلاة والسلام والتحية كان العربي وغيره“ (١) فهل لا يصح ثبوت مثله لمثل الإمام القمقام أبي حنيفة مرجع العلماء من المحدثين والفقهاء ، وملجأ الكبراء من العرفاء وساداتهم وأئمتهم على خلاف ما صححه البخاري أو مسلم أو أصحاب السنن أو البيهقي أو ابن خزيمة أو الدارقطني أو غيرهم؟ وهل لا يصح ثبوت مثله للألوف المؤلفة من عرفاء مقلديه وأهل الكشوف الدامة؟ (٢)

قوله ولم يلزم من ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده

الخ (ص ٣٤٦)

قلت: كذلك الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وابن حجر العسقلاني والسيوطي وابن حجر الهيتمي وابن العربي وابن حزم والشعراوي وغيرهم ، ولذا قال النووي في ”تقريبه“ (من رأي في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في

(١) راجع ”الدراسات“ ص ١٨٥ و ١٥٩

(٢) قلت: وبما يؤيد ذلك أيضاً ما اجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكما أن النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطئه أحد فذلك الخطأ اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل ، فإن جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرثهم فيها إلا العلماء المجتهدون اه كذا في ”الميزان الكبرى“ للشعراني (ج - ١ ص ٣٠)



كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ - أي ابن الصلاح - لا يحكم بصحته لضعف أهليته في هذه الأزمان . والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته ) انتهى . وقال السيوطي في " تدرليه " ( قال العراقي . وهو الذي عليه عمل أهل الحديث ) انتهى . وليس ما ذكره الشعراوى الشافعي ههنا أصلاً فضلاً عن أن يكون أصلاً كبيراً أو عروة الإنصاف والتخلص من مضلات الإعتساف ؛ بل من تمسك به دحض في ورطات آفات عظيمة على ما ذكرنا قبل .

قوله وقالوا لو كان الحديث صحيحاً لصح عند أبي حنيفة مثلاً الخ ( ص ٣٤٦ )

قلت : أين من قال بهذا؟ وإنما قال من قال بأنه : لو صح الحديث عند أبي حنيفة لما وسعه ترك العمل به إلا إذا كان مستمسكاً فيما قال بشهادة أخرى من السنة النبوية . فإذا تمسك بها علم أحد الأمرين إما أن لا يصح حديث الخصم عنده ، أو صح عنده ولكن ترجحت تلك السنة . عنده عليه . وإحتمال عدم بلوغه إليه وإن كان يصح لكنه مرجوح فلا يعبا به ، فلا يجب علينا العمل بما تمسك به الخصم . ومن الجهل القبيح نسبة ترك العمل بالأحاديث الصحيحة بمجرد التباسات العقلية إلى العلماء الحنفية من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء نعوذ بالله تعالى منه .

وأما ما قاله الشعراوى من ( أن مذهب المجتهد حقيقة هو ما

قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات اه) فع كونه لم يصح في نفسه غير نافع للمعترض إذ من المعام أن الكتب الفقهية المعتمدة التي صنف في أقوال مذاهب المجتهدين لم يذكر فيها إلا أقوالهم الشريفة ، وقد علم ذلك من التزامهم لهذا . ومن لم يقبل منى هذا الكلام فليُنظر في عبارات "فتح القدير" و "الأشباه" وغيرهما التي ذكرناها قبل . ومن الدليل عليه أيضاً أنهم لو وجدوا تخريباً لا تصرحوا ذكره بلفظ "التخريج" . وقد صنف الإمام محمد رحمه الله تعالى في فقه الإمام أبي حنيفة كتب ظاهر الرواية ، وهي سنة ، وقد جمع فيها أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها إلى أن مات (١) ثم جمع هذه الكتب السنة العلامة

---

(١) قلت : والله أعلم من أين أخذ المصنف : أن الإمام محمد جمع في "كتب ظاهر الرواية" أقوال أبي حنيفة التي مات عليها ولم يرجع عنها . وذكر في كتبه الأخر الأربعة له أعني "الهارونيات" و "الكيسانيات" و "الجرجانيات" و "الرقيات" أقوال الإمام أبي حنيفة التي رجع عنها في حياته اه والمشهور أن تلك الكتب الستة أعني "المبسوط" و "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "السير الصغير" و "السير الكبير" و "الزيادات" يعد ما حوته من الروايات ظاهر الرواية في المذهب من حيث أنها مروية بطريق الشهرة أو التواتر ، ويعد باقي كتب محمد في الفقه غير ظاهر الرواية لورود باقي الكتب بطريق الاتحاد دون الشهرة والتواتر .

الحاكم الشهيد في كتاب سماه "الكافي" وشرح عليه الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه "المبسوط" وهو عندنا موجود في ثمان مجلدات بحمد الله تعالى . وسمى محمد كل واحد من تلك "الكتب السنة" باسم على حدة . فالأول منها هو الذي سماه "المبسوط" وقد عبر الفقهاء عنه كثيراً باسم "الأصل" . والثاني منها سماه "الجامع الكبير" ، والثالث "الجامع الصغير" ، والرابع "الزيادات" ، والخامس "السير الكبير" ، والسادس "السير الصغير" ، وقد جمعها الشاعر في هذا البيت الفارسي

تو ظاهر الروايه ابن شش كتب شمر  
مبسوط وجامعين وزيادات ودوسير (١)

وهذا "الكافي" غير "الكافي" للعلامة النسفي صاحب "كنز الدقائق" فإنه شرح شرح به النسفي متنه الذي سماه "الوافي"

(١) ولبعضهم في العربية

وكتب ظاهر الرواية أتت	متاً وبالأصول أيضاً سميت
صنفها محمد الشيباني	حرر فيها المذهب النعماني
"الجامع الصغير" و"الكبير"	و"السير الكبير" و"الصغير"
ثم "الزيادات" مع "المبسوط"	تواترت بالسند المضبوط
ويجمع الست كتاب "الكافي"	للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس	"مبسوط" شمس الأئمة السرخسي

النعماني

وأيضاً صنف الإمام محمد الكتب الأخر الأربعة التي ذكر فيها أقوال الإمام أبي حنيفة الأول التي رجع عنها في حياته . فواحد منها سماه " الهارونيات " ، والثاني منها " الكيسانيات " والثالث " الجرجانيات " والرابع " الرقيات " . وإذا ذكرنا رواية في كتب المذهب فإن كانت من غير ظاهر الرواية صرح الشراح بأنها متروكة غير ظاهر الرواية . وأيضاً بنوا المتون أكثرها على ظاهر الرواية . ولم يوجد مثل هذا في المذاهب الثلاثة الباقية . فلو كان ما نقله المعترض عن الشعراوي مسلماً مستلزماً لما قصده لما جاز لأحد من مقلدي المذاهب العمل إلا على أقوال مقلديهم المجتهدين التي عرف موتهم عليها ولم يعرف رجوعهم عنها .

وأما ما فهمه أصحاب الأئمة المجتهدين من كلامهم رحمهم الله تعالى فهو محل للإعتماد عليه . ولا إعتداد بالاحتمال الذي ذكره الشعراوي بقوله ( فقد يكون ذلك الذي فهموه لا يرضاه الإمام اه ) ما لم يتبين صريح نقل الأئمة على خلافه . ولو لم يكن محلاً للإعتماد واحتجنا في نقل كل مسألة إلى سند صحيح أو حسن متصل إلى الإمام لما جاز نقل من كتاب معتبر أي كتاب إلا بعد ما وجد سند تلك المسئلة إلى صاحب المذهب صحيحاً متصلاً ، وعرف أنه قوله تحقيقاً لا فهماً ولا تخريجاً ، وعلم موت صاحب المذهب عليها . فإن هذا الاحتمال الذي أتى به الشعراوي يجري في كل ما سوى تلك الصورة . وهل هذا إلا خروج عن الإجماع الذي قدمناه نقلاً عن الأستاذ أبي إسحاق

الاسفرائني والإمام السيوطي ؟ ويلزم منه زوال الإعتماد عن جميع الكتب الأصولية والفروعية في كل مذهب من المذاهب ، وعن جميع الكتب المدونة في أصول الحديث إلا في خصوص تلك الصورة المذكورة . وهل هذا إلا إفساد للعالم الذي هو من ودائعته تعالى إفساداً عظيماً ! وإلا طرح لهم إلى أن يكونوا في دينهم حيص بيص لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

ولو كان في مذهب الإمام أبي حنيفة قياسات خارجة عن دائرة الحديث كما زعم الشعراوى والمعتز لما أفتى بقوله هؤلاء الصناديد من المحدثين . قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (وكعب بن الجراح روى عنه الشافعى وخلق ، وهو كان يفتى بقول أبي حنيفة) إنتهى . وقال الحافظ العيني في "شرح" على "صحيح البخارى" (كان اللث بن سعد إماماً كبيراً مجمعاً على جلالته وثقته وكرمه ، وكان على مذهب أبي حنيفة قاله القاضى ابن خلكان) إنتهى . وقال الشيخ محى الدين عبدالقادر القرشى في "طبقات الحنفية" (يحيى بن سعيد القطان ، قال ابن معين : كان يفتى بقول أبي حنيفة ، سمع مالكاً وابن عينة وشعبة ثم روى عنه ابن عينة وشعبة ، وروى عنه احمد وابن المدبني وابن معين) إنتهى . وقال أيضاً في "طبقاته" المذكورة ومن الحنفية مسعر بن كدام الكوفى ، روى عن أبي حنيفة وعطاء وقتادة ، وروى عنه السفيانان . روى له الجماعة قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت أن لا يخاف ، ولا يكون

فرط في الإحتياط لنفسه ) انتهى . وقد قدمنا ذكر عبدالله بن المبارك وما قال في أبي حنيفة ومذهبه . وهؤلاء كلهم أعظم شأناً من الإمام البخارى ومسلم في الحديث ، ومع هذا أخذوا بمذهب الإمام أبي حنيفة وأفتوا برواياته الشريفة .

**قوله** وخرج منه أن الأقيسة الغير الجلية التي كتب الحنفية الخ ( ص ٣٤٧ )

**قلت :** لا نسلم خروج هذا من كلامه ، ولو سلمناه لا يكون مخالفة الشعراوى وحده حجة في مقابلة أقوال ألوف مؤلفة من العلماء الكرام والفقهاء العظام الذين كان أكثرهم عرفاء بالله تعالى ، فيرد قوله بأقوالهم ، وليس نسبة السهو إلى رجل واحد بمنكر إذا كان الأمر كما ذكرنا .

ومعنى كلام الشافعى رحمه الله تعالى . " من استحسن فقد شرع " غير ما زعمه المعترض عروة وثقى له في نفي القياس الشرعى الإستحسانى متجاسراً . (١) وليس الإستحسان والأقيسة الغير الجلية

(١) قال الحافظ أبوبكر بن العربى المالكى في كتاب " احكام القرآن له " :

( أنكر جمهور من الناس على أبي حنيفة القول بالاستحسان ، فقالوا : انه يحرم ويحلل بالهوى من غير دليل وما كان يفعل ذلك أحد من اتباع المسلمين فكيف أبو حنيفة ! وعلمائنا من المالكية كثيرا ما يقولون : القياس كذا في

غير مستندة إلى أبي حنيفة ، فقد أتى الكبار من كبراء مذهبه في كتبهم بها . وليس سبيل إستناد شيء إليه إلا هذا غالباً . وإنكار منكرى القياس لها وتبرئتهم ساحة الإمام شفقة وإحساناً عنها فلا يضر في ثبوتها عنه شيئاً ، فإنهم قد خرجوا عن إجماع الصحابة

مسئله : والاستحسان كذا . والاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف اهـ "ج - ١ ص ٣١١ من الطبعة الاولى سنة ١٣٣١" (

وقال الامام حافظ الدين المعروف بابن البزاز الكردي في "مناقب الامام الاعظم" :

( ذكر الامام العارفي : عن أبي عبيد ، عن الشافعي قال : من أراد أن يتفقه فعليه به - يعني ابا حنيفة - وبأصحابه . فان الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه ، ومثله ذكر الصيمري عنه . الا أنه قال : عيال عليه في القياس والاستحسان . وهذا دليل على بطلان قول أصحاب الشافعي بطلان القول بالاستحسان ، فان الشافعي ذكره في مقام المدح ، ولا يمدح الا بالحسن ؛ مع أن الشافعي قال في كتابه : اني استحسن كذا : مع أن النزاع في ألفاظ تفترق بمعنى لا معنى له ، وليس من دأب العلماء ، فان القياس على نوعين قوى وأقوى وجلي وخفي ، وكذا كل دليل يتمسك به في حادثه فتسميته القوى والجلي بالقياس والأقوى والخفي بالاستحسان مثل قول القائل : تركت الأضعف وأخذت بالأقوى . ولا ريب في صحته اهـ "ج - ١ ، ص ٩٠" (

والتابعين على جواز القياس ووقوعه . وقد سر تمام هـ - لذا المبحث فيما قبل فمن شاء الوقوف عليه فليرجع اليه .

قوله فبمثل هذه الأقيسة يترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة الخ (ص ٣٤٧)

قلت : هذا الكلام كله من أوله إلى آخره من الأكاذيب الصريحة والمفتريات الشيعة التي نختمها المعترض على من تبرأ عنها من عند نفسه . والمفتري الكاذب ربما يصير على جهله فيرتكب الحرام ولا يدري من جهله المركب ماذا وقع فيه . ولم يعرف في المذهب مجرد قياس كان على خلاف الحديث وعجز أئمة ذلك المذهب عن الجواب عنه بما يليق أن يكون جواباً عند أهل الحق .

وأما مجرد حسن الظن إلى عالم من علماء الأمة المرحومة - ولو كان من جملة أهل البيت المعظم - في مخالفة الحديث الصحيح فلا يجوز أن يكون يساويه . والأمر فيه كما ذكره المعترض ؛ فما ذكره هذا المعترض في بعض المواد التي وجد فيها قول واحد من أهل بيت الرضوان على خلاف الحديث الصحيح جواباً عنه بناءً على مجرد حسن الظن لا يجديهِ شيئاً في معرض الجواب ؛ بل هو إرتكاب الحرام منه الذي قد اعترف بحرمة ههنا . وهو الحق الصواب ؛ بل كان هذا الحرام دأب المعترض وديدنه فيما إذا وجد شيئاً من أهل الكشف على خلاف الحديث الصحيح سوى الأئمة الأربعة ومقلديهم من أهل الكشف التام . وليس من



الإنصاف شئ في كلام الشعراوي هنا لما قد مر ؛ بل هو خروج عن دائرة الإنصاف أصلاً .

وما استبعد هذا المعترض - من الصورة ترويحاً للدعوى الإنصاف الزائف مع أنه حشو غير معتد به وكشف باطل - ليس بصحيح ، فإن قوله ( ثم بعد عصه لما اجتمع التابعون وجلسوا لأخذ العلم عنهم الخ ص ٣٤٨ ) لا يكاد يصح ، فقد قال الجافظ ابن حجر العسقلاني في " التقريب " ما حاصله ( إن الطبقات إثنتا عشرة ، " فالطبقة الأولى " هم الصحابة . ومن الثانية إلى الخامسة من التابعين ، ومن السادسة إلى التاسعة أتباع التابعين . ومن العاشرة إلى الثانية عشرة هم الآخذون عنهم ) انتهى (١) وقال

(١) قلت : أول طبقة أتباع التابعين في " التقريب " السابعة دون السادسة . فقد قال في مقدمته " تقريب التهذيب "

" وأما الطبقات فالأولى . الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتميز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره .

الثانية .. طبقة كبار التابعين كابن المسيب فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك .

الثالثة .. الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

الرابعة .. طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة

الخامسة .. الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد

فيه أيضاً ( النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي الإمام من " الطبقة السادسة " ) انتهى . فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أصلاً . هذا على قول من قال : إن أبا حنيفة ليس بتابعي ، وإنما

والاثني عشر ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة - كالأعمش السادسة - . طبقه - عاصروا الخامسة - لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة - كابن جريح .

السابعة - . كبار أتباع التابعين كمالك والثوري .

الثامنة - . الطبقة - الوسطى منهم كابن عيينة وابن عليه .

التاسعة - . الطبقة - الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق .

العاشرة - . كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كاحمد بن حنبل .

الحادية عشر - . الطبقة - الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري .

الثانية عشر - . صفار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي ، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي " . اهـ

فثبت من هذا أن أول طبقه - أتباع التابعين وهم الكبار منهم الطبقة - السابعة - . وأما السادسة - فهم فوق هؤلاء وهم الذين عاصروا صفار التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة - وهذا لاينا في الرؤية - لبعضهم فإنها أعم من اللقاء ، ولا يستلزم من انتفاء الاختصاص انتفاء الأعم . كيف وقد ادركوا زمانهم ! بل قد وجد فيهم

هو من أتباع التابعين . وأما على القول الذى هو الحق الحقيق بالقبول ، وهو أنه تابعى من صغار التابعين ، فلم يمكن أن تتصور هذه الصورة المخترعة أيضاً . فلا يصح اجتماع التابعين بعد انقضاء

من رأى بعض الصحابة كابن جريح الذى ذكره الحافظ مثالا لهذه الطبقة فإنه تابعى نص عليه الحافظ زين الدين العراقي - وسيأتى تصريحاً عن قريب - وكذلك الاسام أبوحنيفة رضى الله عنه فقد عدّه الحافظ فى " التقريب " من السادسة ومع ذلك أثبت له فى " تهذيب التهذيب " رؤيته أنس رضى الله عنه حيث قال :

" النعمان بن ثابت أبوحنيفة الكوفى مولى بنى تميم الله ، وقيل انه من أبناء فارس ، رأى أنساً " انتهى بلفظه .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطى فى " تبيين الصحيفه " فى مناقب الامام أبى حنيفة " :

" ورفع هذا السؤال - يعنى هل روى أبوحنيفة عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ؟ وهل يعد هو فى التابعين ام لا ؟ - الى الحافظ ابن حجر فأجاب بما نصه :

أدرك الامام أبو حنيفة جماعه من الصحابه لأنه ولد بالكوفه سنة ثمانين من الهجرة ، وبها يومئذ من الصحابه عبدالله بن أبى أوفى فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق ، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ، ومات سنة تسعين أو بعدها . وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً . وكان غير هذين فى الصحابه بعدة من البلاد أحياء . وقد جمع

عصر أبي حنيفة على هذا أيضاً . ومن تأمل حق التأمل وجد ما قلناه حقاً بلاريب ؛ على أنه لو قيل بإمكان هذه الصورة في أبي حنيفة ووقوعها لقليل بإمكانها ووقوعها في ساداتنا على زين العابدين

بعضهم جزء فيما ورد من روايته أبي حنيفة عن الصحابة لكن لا يخلو اسنادها من ضعف ، والمعتمد على ادراكه ما تقدم ، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما اورده ابن سعد في " الطبقات " فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأئصار المعاصرين له كالوزاعي بالشام ، والحدادين بالبصرة ، والشورى بالكوفة ، وبالك بالمدينة ، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة والليث بن سعد بمصر والله اعلم — هذا آخر ما ذكره الحافظ ابن حجر " ١٥

فانظر كيف نص الحافظ ابن حجر نفسه في " تهذيبه " وفي " فتاواه " ان الامام ابا حنيفة من التابعين ! ومع ذلك يعده في الطبقة السادسة في " تقريبه " فثبت من ذلك أن عد الحافظ رجلاً في الطبقة السادسة لا يدل على كونه من أتباع التابعين قطعاً ولا ينافي كونه تابعياً اذا ثبت له رؤيته واحد من الصحابة .

هذا وقد قال عصره السيد الحافظ الاسام عز الدين محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى الشهير بابن الوزير الياني في المجلد الاول من كتابه " العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم " صلى الله عليه وآله وسلم — ونسخه الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الأعلام — ومنهم الشوكاني صاحب " نيل الاوطار " وابنه احمد بن محمد الشوكاني — مانعه :

ومحمد الباقر وجعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم ، وفي سائر الأئمة معاصري أبي حنيفة ، ومن تقدمه من التابعين الكبار كمالك وغيره من المجتهدين الأخيار رحمهم الله تعالى . ومن

” وقد كان الامام أبو حنيفة رحمه الله من أهل اللسان القويمة و اللغة الفصيحة ، فقد أدرك زمان العرب ، وعاصر جريباً والفرزدق ، ورأى أنس بن مالك خادماً رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين . و قد توفي أنس رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، و الظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد وإنما رآه بعد التمييز . فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين ، وتأخرت وفاته الى سنة خمسين ومائة . والظاهر أنه جاوز التسعين في العمر ، والله اعلم ذكره أبوطالب عليه السلام في ” كتاب الأئمة “ وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم وأدرك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بقدر الثمانين السنة لأنه عليه السلام مات وقد مضى عشر من الهجرة . فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة سناً . فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة اهـ “

وقال شيخه الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي في كتابه ” التقييد والايضاح لما أطلق واغلق من مقدمه ابن الصلاح “ معلقاً على قول ابن الصلاح في بحث روايته التابعي عن تابع التابعي : (وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبدالغنى بن سعيد الحافظ في كتيب له ) مانصه :

خص بها أبا حنيفة فعليه بدليل يدل على التخصيص . وأما  
العداوة القلبية فهي الحالقة للدين فلا إعتداد لقول ذويها . وإذا  
قيل بها في من ذكرنا يجر ذلك إليهم ما يجر القول بها في  
أبي حنيفة إليه ، وليس الأمر على هذا فلا إعتداد أصلاً بما قال  
أو قالوا ، والله تعالى العاصم عن الزلل .

” الامر الثالث . أنه قد روى عنه جماعة كثيرون من  
التابعين غير هؤلاء لم يذكرهم عبدالغنى . وهم ثابت بن  
عجلان ، وحسان بن عطية ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى  
الطائفى ، وعبدالمالك بن عبدالعزيز بن جريح ، والعلاء بن  
الحارث الشامي ، ومحمد بن اسحاق بن يسار ، ومحمد بن جحادة ،  
و محمد بن عجلان ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت “ ، ا هـ  
وقال صاحبه الذى تخرج به الحافظ شمس الدين محمد بن  
عبدالرحمن السخاوى فى ” فتح المغيـث بشرح ألفيه الحديث “  
” (وفى الخمسينا ، ومائة ) من السنين الامام المتقـد أحد  
من عد فى التابعين ( أبو حنيفة ) النعمان بن ثابت الكوفى  
( قضى ) اى مات “ ا هـ ( ص ٤٧٣ طبع لكهنو بالهند )  
وقال الحافظ ابن كثير فى ” البدايه والنـهايه “ فى ترجمه  
الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ما لفظه :

” هو الامام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمى  
مولاهم الكوفى ، فقيه العراق ، وأحد أئمه الاسلام والسادة  
الاعلام ، وأحد أركان العلماء ، وأحد الأئمه الأربعة أصحاب  
المذاهب المتبوعه ، وهو أقدمهم وفاة لأنه ادرك عصر

قوله بحيث إذا حكم الحافظ الواحد المتأخر الخ (ص ٣٤٩)  
قلت: كما أن حكمه حكم بلسان جميع حملة الحديث ما لم يوجد

الصحابه- ، ورأى أنس بن مالك ، قيل وغيره ، وذكر بعضهم  
أنه روى عن سبعة من الصحابة- والله اعلم “ اهـ

وقال حافظ المغرب الامام يوسف بن عبدالبر المالكي في ”كتاب  
الكنى“ - ونسخته الخطيه- محفوظة- عند المحدث العلامة- مولانا  
زكريا السهارنبوري متع الله المسلمين بفيوضه ومنها نقلت هذه العبارة  
- ما نصه :

” أبو حنيفة“ النعمان بن ثابت الكوفي الفقيه صاحب  
الرأى . قيل انه رأى أنس بن مالك ، وسمع من عبدالله  
بن الحارث بن جزء ، فيعد بذلك من التابعين . كان في  
الفقه اساماء ، حسن الرأى والقياس ، لطيف الاستخراج جيد  
الذهن حاضر الفهم ذكياً ورعاً عاقلاً الا أنه كان مذهبه في  
أخبار الآحاد العدول أن لا يقبل ما خالف الأصول المجتمع  
عليها فأنكر أهل الحديث ذلك وذموه فافرطوا ، وعظمه  
آخرون ورفعوا من ذكره واتخذوه اماماً ، وافرطوا أيضاً في  
مدحه “ اهـ

وقال الامام شمس الاثمة السرخسى في كتابه ” أصول الفقه “

انه :

” كان من جملة التابعين فانه رأى أربعة من الصحابة- ،  
أنس بن مالك ، وعبدالله بن أبي أوفى ، وأبا الطفيل ،

ما يهدمه ، كذلك حكم الحافظ الواحد المتقدم - ولو من التابعين  
ومن أتباع التابعين حكم بلسان جميع حملته مالم يوجد ما يهدم كلامه ،

وعبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضى الله عنهم ، وقد  
كان ممن يجتهد في عهد التابعين ويعلم الناس حتى ناظر  
الشعبي في مسئلة النذر بالمعصية " ا هـ ( ج - ا ص ٣١٤  
طبع مصر عام ١٣٧٢ )

ومن نص على رؤيته أنسا رضى الله عنه وكونه تابعيا غير من  
سميناهم ابن سعد ، والدارقطني ، وحمزة السهمي ، وأبو نعيم الاصفهاني  
والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي ، والسمعاني ، وعبدالغنى المقدسي ،  
وسبط ابن الجوزي ، وفضل الله التوربشتي ، والنووي ، والذهبي ،  
والسراج ، والياقضي ، والجزري ، والولي العراقي ، والبدر العيني ،  
والقسطلاني ، وابن حجر المكي ، وعلى القاري ، ومحمد اكرم السندي  
وغيرهم كما تجد تفصيل ذلك في " تانيب الخطيب " للمحدث  
الكوثري وسرد عباراتهم ونقواهم في " اقامه الحججه " على أن الاكثار  
في التعبد ليس ببدعه " للفاضل اللكنوي أبي الحسنات محمد عبدالحثي  
الفرنجي محلي ، و " عمدة الاصول في حديث الرسول " لمحمد شاه  
الصدیقی صاحب " مدار الحق " ؛ بل لجاعه من قداماء أهل العلم  
أجزاء ألفوها في مرويات أبي حنيفة عن الصحابة كجزء الحافظ  
أبي سعد السمان ، وجزء أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ، وجزء  
أبي الحسين علي بن احمد بن عيسى التهفقي ، وجزء أبي معشر  
عبدالكريم الطبري المقرئ الشافعي ، وجزء أبي بكر عبدالرحمن بن محمد  
بن أحمد السرخسي الفقيه الحنفي ورواياتها مسرودة في كتاب  
" مناقب الامام الاعظم " لصدر الاثمه موفق بن أحمد المكي ، و



فحل القول بعدم ثبوت الحديث على لسان جميع حملته غير منحصر في حكم الحفاظ المتأخر؛ بل كما يجري في حكمه يجري في حكم الحفاظ المتقدم أيضاً. ولم نجد في كلام السيوطي في "التدريب" ما يصرح بتخصيص الحفاظ الواحد المتأخر به، ولم يثبت على قائل ممن يعول على قوله أنه قال إن لأبي حنيفة حديث معارض لم يرو ولم يبلغ الحفاظ فهو بهتان عظيم على من تبرأ منه. ولسنا نقول: إن الأئمة الأربعة معصومون عن الخطأ - ولو اجتهداً - وعن زلل اللسان، وعن السهو والنسيان، فلا يتجه علينا ما أورده المعارض من بعض سهواتهم. وكذلك الحفاظ المتقدمون والمتأخرون وابن العربي والشعراوي ليسوا بمعصومين فالفرق بينهم بهذا الوجه لا يتجه أيضاً.

قوله وهذا الفوت لا يخص أبا حنيفة الخ (ص ٣٤٩)

قلت: قد ادعيت فيما قبل كثرة الفوت عليه حتى جاوزت الحق، وقلت: إن القياسات المخالفة بالحديث قد كثرت وجوداً في

---

"جامع مسانيد الامام الاعظم" للخوارزمي، و "الانتصار و الترجيح للمذهب الصحيح" لسبط ابن الجوزي، و "تبييض الصحيفة" للحافظ السيوطي - فانكار من انكر تابعية الامام أبي حنيفة كما أصر على ذلك صاحب "معيان الحق" مكابرة محضة و مصادمة شنيعة بنصوص هؤلاء.

مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقالت وجوداً في المذاهب الثلاثة ، (١)  
وكانت تلك الدعوى باطلة مصادمة للحق الصريح الذي لا  
مريية فيه .

**قوله** فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بإخراج الشيخين البخ ( ص ٣٥٠ )

**قلت :** لا نقول بعصمة الإمام مالك حتى يجرح فيها هذا  
السهو ؛ على أن نفي الإمام مالك إذا كان من سمع منهم مجتهدين  
ومن يقتدى بهم متجه لأنه كما ثبت ذلك الحديث المروى في  
"الصحيحين" عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك ثبت عنه الحديث  
الذي أخرجه الترمذي في "سننه" وحسنه عن عبد الله بن مسعود  
رضي الله تعالى عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يصوم من غرة كل شهر ثلاثة . وقلما كان يفطر يوم الجمعة ،  
قال : وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة ) انتهى (٢) فإذا كان

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٤٥ .

(٢) ورواه ابن أبي شيبة - ولفظه : ما كان صلى الله عليه وسلم  
يفطر يوم الجمعة . وله عن ابن عمر ما رأيته صلى الله عليه وسلم  
يفطر يوم الجمعة قط . وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً : من  
صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة أيام عددهن من أيام الآخرة  
لا تشاكلهن أيام الدنيا . وفيه راو لم يسم أه كذا في " المحلى بحلى  
اسرار المؤطا " للشيخ سلام الله المحدث ، ونسخته الخطية موجودة عندي

أولئك المجتهدون أخذوا بظاهر حديث ثبت فيه فعله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام يوم الجمعة دائماً أو كالدائم - والفعل مقدم عند البعض على القول عند التعارض - فلعلهم حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على إفادته إستحباب صيام يوم الجمعة مطلقاً . ونهيه صلى الله تعالى عليه وسلم المروي في " الصحيحين " لكونه من باب القول كان مرجوحاً غير معمول به عندهم ، فصح ذلك النفي عن الإمام مالك ، ويجوز أن يكونوا حملوا فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك على التشريع العام ، وجعلوا نهيه المروي فيها مخصوصاً بجماعة خاصة معينة من الصحابة الذين اتفق حضورهم عنده صلى الله تعالى عليه وسلم حين تكلم بذلك النهي . وأيضاً إن الإمام مالكا رحمه الله تعالى نقل هذا النفي عن يفتدى بهم من أهل العلم والفقه ، ومراوده بهم أهل " المدينة " الذين إجماعهم عنده إجماع معتبر مقدم على أخبار الآحاد ، فنقله هذا الإجماع وإن كان في مقابلة خبر الواحد ليس بنفي عنه لما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في " الصحيحين " ؛ بل هو بيان منه للإجماع المعبر عنه القائم على خلاف حديث " الصحيحين " - وهو مستنده

---

وروى ابن حبان في " صحيحه " عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس من عملهن في يوم كتبه الله من أهل الجنة : من عاد مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام يوماً ، وراح إلى الجمعة ، وأعتق رقبة اه أوردته المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب " في باب الترغيب في عيادة المرضى . النعماني

في ذلك حديث آخر ثابت - ولتقدمه على خبر الواحد الكائن في "الصحيحين". ويؤيدانه هذا لهذين الأمرين غير عزيز ، كما أنه نقل مثل هذا الإجماع مالك في إرسال اليدين في قيام الصلاة مع مخالفة الأحاديث الصحيحة له فقدمه على تلك الأحاديث لكونها أخبار الآحاد . وقد اعترف المعترض في "دراساته" سابقاً (ص ٢٨٧) بأن إجماع أهل المدينة حجة معتبرة عنده ، وبأنه عنده كسائر إجماعات الشريعة ، وبأن القول بحجتيه هو الحق عنده ، وأن قول مالك بحجته قول حق عنده ، فم رجع القهقري ههنا ؟

وقول الدراوردي (١) في مالك كقول الشعراوي في الأئمة مطلقاً من غير أية سوء كانوا من أئمة أهل البيت الطاهرين أو من الأئمة الأربعة .

قوله ومن أصر على قول الشافعي من الخراسانيين الخ (ص ٣٥٠)

قلت : لا يجوز أن يحكم بكونه دعوي من غير دليل

(١) كذا في الأصل وكذا وقع في النسخة المطبوعة من "الدراسات" طبع القديم والصحيح "الداودي" كما في "فتح الباري" وغيره - وهو أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر أحد أئمة المالكية - شارح "الموطأ" و "البخاري" المتوفى سنة اثنتين وأربعمائة ، وترجمته مذكورة في "الديباج المذهب" لابن فرحون - النعماني

إلا بعد ما علم أنه لم توجد رواية حديثية عندهم توافقه  
ومع هذا ادعوا بوجودها كاذبين . ومن أثبت حجة على من نفي .  
ومن أين حصل ذلك العلم للمعترض ؟ فبطل ما بنى عليه . وليس  
في كلام الخراسين ما يدل على أن مبنى دعواهم هذه حسن الظن  
إلى الشافعي ؛ بل صريح كلامهم ناطق بأن الرواية الحديثية التي  
توافقه متحقة ، فتكذيبهم مالم يعرف كذبهم بدليل ساطع ليس مما  
ينبغي صدوره عن صدر .

قوله لم يخرقوا الإجماع على صحة تلك الأحاديث  
الخ ( ص ٣٥١ )

قلت : قد ثبت فيما مر أن الإجماع فيما في "الصحيحين" ثبت  
على تلقى الأمة بالقبول فيما سوي الاستثنيات لا على الصحة . وما  
نقلناه أولاً عن "مختصر ابن الحاجب" و "العضدية"  
و "التحرير" و "شرحيه" من أن الأكثر من المحدثين والفقهاء قالوا :  
( لا يفيد خبر الواحد القطع مطلقاً سواء كان محتفياً بقرائن أولاً )  
انتهى . يدل بصريحه على أن هذا الإجماع ليس إلا على التلقي دون  
الحكم بالصحة القطعية ، ولم يستلزم الأول الثاني ضرورة . وقد أجاد  
الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح النخبة" حيث قال ( وقد  
يفيد خبر الواحد العلم بقرائن - ثم قال - والخبر المحتف بقرائن  
أنواع ، منها ما روى الشيخان في "صحيحهما" إلى آخره ) انتهى .  
فأفاد أن القول بقطع ما رواه الشيخان في "صحيحهما" مبنى على

أن الأخبار الكائن فيها محتفة بقرائن أفادت القطع ، وإذا كان الخبر المحتف بها لا يفيد العلم عند أكثر المحدثين والفقهاء كيف يجوز الحكم بتحقيق الإجماع على الصحة القطعية ! على أن أهل الحديث في أصول الحديث اختلفوا فيما بينهم بأن القدر الذي أجمع عليه الأمة المرحومة فيها ماذا كسبوا . فانهدم دعوى الإجماع على الصحة القطعية من أسها .

والقول بعدم بلوغ أحاديث "الصحيحين" إلى الأئمة الأربعة وبعدم علمهم بها وإن كان ممكناً في حد ذاته لكنه إخبار بالغيب ممن لا يصح له أن يخبر به ، وممن لا يجوز لأحد الإعتماد على خبره ذلك . والعلم عند الله تعالى العليم الخبير ،

قوله فإن قلت : قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ الخ ( ص ٣٥١ )

قلت : هذا الحكم الذي قد حكم به المعارض غير صحيح ، فإنه إلى الآن لم يثبت رواية من صاحب المذهب وهي لم تتحقق فيها روايات الحفاظ من الأحاديث ، ووجدوا خلافها حديث صحيح قائم على أصوله حتى تكون مجرد القياس في مقابلة النص !

قوله إما أن يكون التمسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين الخ ( ص ٣٥١ )

قالت : جعل هذا التمسك من المقلدين المتأخرين فقط دون الإمام والمتقدمين ليس إلا كجعل أكثر المسائل المنقولة عن الإمام قياسات غير صحيحة النسبة إليه ، وكلاهما باطل . وأما وجه احتمال تمسك إمام من الأئمة الأربعة بحديث غير "الصحيحين" لعدم بلوغ حديث "الصحيحين" إليه فإن أراد به عدم بلوغه إليه مع أنه مخرج في "الصحيحين" في عهده فلا جواز لإرادته لإمتناعه في نفسه ، وإن أراد به عدم بلوغه إليه وهو قد أخرجه الشيخان في "صحيحيهما" أو أحدهما في "صحيحه" بذلك السند بعد فلانسلم ثبوته . ولو سلمنا ثبوته فنقول : فثبت تقديمه المعارض المخرج في غيرهما فيهما بلاريب . وأما احتمال أن التمسك به من الإمام لكون حديثهما وصل عنده من طريق مجروح لا يجوز أن يحتج به ، فهذا وإن كان ممكناً أيضاً لكن الشأن في أنه واقع أولاً . وما علم فهو أنه ليس بواقع . فإليك إذا تأملت كتب الاستدلال لأئمة المذاهب وجدت أحاديث "الصحيحين" بأسانيداً من غير تغيير وتفاوت موجودة من جانب الخصوم . وأما الإحتمال الرابع فهو الأمر المعقول الذي لا ينبغي أن يتجاوز عنه . ثم إذا أتى المعارض قائماً على مرتبة الإنصاف ، وتفضل على المجتهدين المتقدمين على إخراج الشيخين الأحاديث في "الصحيحين" من غير سابقة منهم عليه ، فعجز لهم "أن يرجح عندهم طريق حديث غيرهما على طريق حديث الشيخين" فلم يلزم من ترجيح

أحد الحديثين على الآخر القدر في صحة المرجوح ، وفي عدم قبوله بأحد المعنيين ، وإنما يلزم منه عدم العمل بالمرجوح ، فتقديم المعارض عليهما وعدم العمل بما فيهما لازم البتة ، فتلقى الأمة بالقبول - بمعنى وجوب العمل في الحال - لم يتحقق . وتلقاها به - بمعنى أنه مما يجب العمل به وإن لم يعمل به في خصوص المادة لعارض ثبت . لا قدرح فيه لما أنه لا ينافي الترجيح . ثم إذا جاز لهم تقديم ما في غيرهما على ما فيهما مطلقاً يجوز لهم أيضاً تقديم ما في غيرهما وهو على شرطهما على ما فيهما ، وتقديم ما في غيرهما وهو على شرط أحدهما على ما في أحدهما بالأولى .

وأما قوله ( ولعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في " الصحيحين " في ذلك الزمان ص ٣٥٢ ) فمخالف لما نقله السيوطي أولاً في " تدريره " عن أهل الحديث من ( أن الشيخين إنما أخرجا في " صحيحيهما " من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما ) انتهى . وموافق لما نقله ثانياً عن شيخ الإسلام رداً عليه . والحق فيه إلى شيخ الإسلام فإن من تأمل في كتب رجال " الصحيحين " حكم بعدم وجود هذا الإجماع في جميع ما أخرجاه إلى حين تصنيفهما ، فالحق أن الإجماع إنما انعقد بعد تصنيفهما ولم يكن منعقداً في ذلك الزمان الذي أشار إليه المعارض .

ولاريب أن دعوي المعارضة على خلاف الحديث الصحيح القائم بناءً على مجرد حسن الظن إلى المعتقد فيه لا يعبأ بها البتة ،



ولم يدع بها أحد ممن يعول عليه . وإن دعوي وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانتفائه وقام على خلافها حديث معارض ليست بمصادمة بالحجة الصناعية فيعتبر .

**قوله** فإن جواز ترجيح غير "الصحيحين" على "الصحيحين"

الخ (ص ٣٥٣)

**قلت :** إن أراد أنه بعد إخراج الإمامين الأحاديث في "صحيحهما" أو أحدهما الأحاديث في "صحيحه" وبعد تلقى الأمة بالقبول لها لا سبيل إلى جواز ترجيح ما في غير "الصحيحين" من الأحاديث على ما فيها ولو للمجتهد مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أهل الاجتهاد فهو غير مسلم ، فإن تلقى الأمة بالقبول فيما سوى المستثنيات أمر لا ينافية القول بتقديم حديث معارض في غيرهما على ما فيها ، وبترك العمل بحديثهما كما مر ؛ على أن تقديم أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما ترجيح واحد من التراجيح المعتبرة ، والمجتهد إذا وجد ترجيحاً آخر في حديث غيرهما أكد له أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما ، ولا عتب على المجتهد بترك هذا الترجيح الخاص وإعمال الترجيح الآخر . وأيضاً ابن العربي قد ولد بعد إخراج الإمامين الأحاديث في صحيحهما ، وبعد تلقى الأمة بالقبول ، ومع هذا رجح حديث "سنن الترمذي" الذي وقع فيه الأمر بالإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر على حديث

”الصحيحين“ المروى عن عائشة الدال نطقاً على أنه لا يجب .  
 فما أبدى المعارض لابن العربي - وهو ليس بمجتهد - من الجواب  
 والعذر في ذلك فهو العذر للمجتهدين الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين  
 وتلقى الأمة بالقبول لهما ، وقدموا حديثاً معارضاً صحيحاً في غيرهما  
 على حديث فيهما . وإن قال : إن ابن العربي من أهل الكشف ،  
 فنقول : إن أحمد بن حنبل ونظائره كذلك . فقد تحرر مما ذكرنا  
 أن بعد إخراجهما ، وتلقى الأمة بالقبول لهما جاز للمجتهد أن يرجح  
 حديث غير ”الصحيحين“ على حديثهما مطلقاً إذا كان صحيحاً ،  
 فجواز أن يرجح حديث غيرهما على حديثهما وهو على شرطهما  
 بالأولى . وإن أراد أن الذين جاءوا بعد إخراج الإمامين وتلقى  
 الأمة بالقبول لا سبيل لهم إلى جواز ترجيح حديث غير ”الصحيحين“  
 على حديث ”الصحيحين“ صحة لا عملاً فهو مسلم فيما غيرهما  
 ولم يوجد فيه شرطهما . وأما فيما وجد فيه ذلك فعدم جواز الترجيح  
 صحة مسلم والحكم بالمساواة بينهما صحيح عند الحنفية دون الشافعية .

قوله أمّا نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأئمة الخ

( ص ٣٥٣ )

قلت : قد سبق أن النسخ الإجتهادى وهو عبارة عن ترجيح  
 المجتهد أحد الحديثين على الآخر بما ألهمه الله تعالى من وجوه  
 الترجيح . ولم ينكر جواز هذا الترجيح أحد لا من المحققين ولا

من غيرهم . وتسميته بالنسخ الإجتهادى اصطلاحاً وإعتباره نسخاً حكماً لا يجعله خلاف ما عليه المحققون . ولم يعرف أحد يقول باشتراط الإجماع في جواز الترجيح . فهل هذا إلا نحت من المعترض صادر عنه من غير روية !

وأما دعوى أنه الأكثر في دعاوى المتأخرين فليست بصحيحة ، إذ قد وجد الترجيح في دعاوى المتقدمين والمتأخرين كثيراً ، ولم يعرف أن الأكثر ماذا وأن الأقل ماذا ، ولم يختص بهذا الدعوى الفقهاء الحنفية ؛ بل الفقهاء من جميع المذاهب الأربعة يدعون ذلك الترجيح أيضاً . والإمام البخارى وابن حزم وابن العربى لا يتحقق لهم الخلاص عن هذا الترجيح . ومن تأمل في "صحيح البخارى" وقول ابن حزم وابن العربى بوجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر لا ينكر هذا ، نعم اختصت الحنفية الكرام بتسميته نسخاً إجتهادياً ونسخاً حكماً . فجعل هذا للنسخ الذى هو عبارة عما ذكرنا تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى التشريع من أعظم ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وسوء أدب شنيع إلى الأئمة الأربعة الأعلام ، وإلى الألوف المؤلفة من مقلديهم من العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وإلى الإمام البخارى وإلى ابن العربى .

وأما قول المعترض : إن النسخ المرفوع إليه صلى الله تعالى عليه وسلم " هو النسخ " ( ص ٣٥٣ ) بأداة الحصر . وقوله ( وغيره تعديداً وتجاوزاً من حد التعبد إلى التشريع ص ٣٥٣ )

فيفيد أن النسخ المصرح به في كلام سيدنا الصديق الأكبر ؛ وسيدنا الفاروق الأطهر ، وسيدنا ذى النورين الأنور ، وسيدنا أسد الله الكرار الحيدر ، وسيدنا الإمام الحسن المجتبي الأزهر ، وسيدنا الحسين الشهيد الأعطر ، ووالدتهما سيدتنا فاطمة الزهراء ، وأمّهات المؤمنين ، وابن مسعود ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة العظام رضى الله عنهم أجمعين ليس بنسخ ، وأنه تعدية وتجاوز من حد التعبد إلى التشريع إذا وجد في قول واحد منهم . وقد وجدنا هذا القول منقولاً عن كثير منهم ثابتاً صحيحاً عنهم ، ولا يشك أحد من العقلاء أنه على هذا يجب إبطال كلامه ، وأنه يفترض علينا مؤاخذته بما قال ، نعم الكلام المنقول عن الشافعية وهو " أن النسخ المنقول في كلام الصحابة فليس بنسخ معتبر " لا تجاوز فيه بشئ من حد الأدب الواجب . ثم قوله ( وهو المعول عليه عند المتقدمين ص ٣٥٣ و ٣٥٤ ) يعطى أن أبا حنيفة القائل بأن النسخ المروى عن الصحابة نسخ معتبر ، وأن من تبعه من متقدمي مقلديه ما كانوا من المتقدمين . وهل هذا إلا خبط واضح !

قوله ولا يلزم من هذا الترك والتقديم الخ ( ص ٣٥٤ )

قلت : عدم اللزوم هذا مسلم ولكن الشأن في تحقق الإجماع في أحاديث " الصحيحين " على الصحة وقطع الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ وقد عرفت أنه القول الغير المختار ، وأنه هو

القول الغير المنصور بالدليل . ومن عد النسخ مما يناقى الصحة المصطلحة فقد أتى بقول مهجور مردود ألا ترى أن النسخ قد وقع في " القرآن العظيم " مع أنه كله متواتر قطعي الثبوت . ووجوب العمل صحة وإن كان لا ينافيه وجوب الترك لعارض لكن وجوب العمل صحة في الحال ينافيه ، وهو المعنى الذى أراده العلامة من تلقى الأمة بالقبول . فلا يتجه على كلام العلامة هذا ما أورده المعارض عليه في الوجه الأول ، وكذا الوجوه الأربعة الباقية كل واحد منها لا يناقى التلقى بالقبول بالمعنى الذى ذكره المعارض وينافيه بالمعنى الذى أخذ به العلامة فلا إشكال في عبارة العلامة أصلاً .

قوله وهذا ديدن سادتنا من المشائخ الصوفية الكرام  
الخ ( ص ٣٥٤ )

قلت : يفهم من كلام المعارض هذا أن المشائخ السرهندية من الأولياء الكرام والعرفاء العظام الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة ، ولم يأخذوا بهذا الديدن ، وأن المشائخ العرفاء الذين كانوا قبلهم ، والذين جاءوا من بعدهم - وهم قلدوا أحد المذاهب الأربعة أو غيرهم من المجتهدين - ولم يأخذوا به أيضاً ليسوا من ساداته . ونحن لا نقول إلا أن جميع هؤلاء وهؤلاء سادتنا وكبراءنا الذين هدوا الخلائق إلى الخالق جل شأنه ، نعم دعوى تقديم المعارض عملاً وهو

في غير "الصحيحين" على ما فيهما في مقام الإحتياط صدرت عن ابن العربي وبعض من تبعه في بحث نفي القياس ؛ لكن قد لا يوافق عملهم الدعوى كما في قولهم بوجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر فإن الاحتياط في العمل وتقديم المعارض عملاً لا يحتاج إلى القول بوجوبه . ثم إن القول بكون دعواهم هذه حقة لا يروج إذا كانت في مقابلة الألوف المؤلفة من الأولياء والعرفاء والمحدثين والفقهاء الذين قلدوا مذهباً من مذاهب الأئمة الكرام ، وكثير منهم أجل شأنًا وأبهى كعباً من أمثال ابن العربي بوجوبه وورائيه .

قوله ما هو ينسبونه إلى أئمتهم وما هو من تفريعاتهم على أصل بضيفونه إلى الأئمة الخ (ص ٣٥٥)

قلت : قوله " ينسبونه " وقوله " بضيفونه " وقوله ( وأما الجواب بما يختص بالتأخرين ص ٣٥٥ ) كل واحد منها يشير إلى أنها وإن ثبتت ليست بمنسوبة إلى أئمتهم وإلى المتقدمين . فإن أراد هذا المعنى بكلامه هذا فهو من الكذب الصراح ، وأعله يفضي الكاذب عند الله تعالى إلى الإفتضاح .

قوله لضرورة تقليدهم لأئمتهم لا لإعتقادهم أن ذلك مرجح (ص ٣٥٥)

قلت : لعل المعارض حكم بهذا إما إلهاماً أو مناماً أو كشفاً جامداً أو خيلاً خامداً ، وكل من هذه الأمور من مثل المعارض

لا يجوز الإصغاء إليه . وهل يجوز مثل هذا الظن إلى المتأخرين من العلماء رحمهم الله تعالى ؟ ولو كان الأمر الذي مبناه على الظن السوء في النسبة إلى الطرفين على السواء فنسبة أسوء الظن إلى من كان فسوقه وفسادات إعتقاداته أكثر من أن تحصي أولى من نسبته إلى من كانوا لم يزالوا عادلين قائمين ، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحق واقفين . وإعتقاد أئمة المذهب هو أن هذا الحديث المخرج في غير " الصحيحين " مرجح على حديثهما بالتراجيح التي بدا لهم مما يدل عليه صريح كلامهم فنعوذ بالله تعالى من أسوء الظن الذي هو من أقسام " إن بعض الظن إثم " .

قوله فضلاً عن أن يجتزئ أحدهم بالإنقاذ في حديثهما الخ ( ص ٣٥٥ )

قلت : إن كان المتأخرون من الفقهاء لم يجزءوا بذلك فقد اجتزأ جماعات من المحدثين من المتقدمين كأحمد وأبي داود والنسائي والمتأخرين كالدارقطني ومن مشى ممشاه بذلك . ويلزم من ترك العمل ببعض ما في " الصحيحين " متقدياً كان أو غيره عدم التلقی بقبول جميع ما فيهما -- بمعنى وجوب العمل بجميع ما فيهما -- حالاً .

قوله ومن ظن الترجيح فهو أيضاً في هوان الحجة الداحضة الخ ( ص ٣٥٥ )

قلت : قد سبق من المعترض تفضلاً على المجتهدين الذين

تقدموا لإخراج الشيخين الأحاديث في "صحيحيهما" وشفقة عليهم اعتراف بأنه يجوز لهم ترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ، والآن صرح أن ظن الترجيح كذا وكذا فلعلة أراد ظن المتأخرين بالترجيح خاصة من غير نقل له عن أئمتهم . فإن أراد ذلك فهو سهو منه ووقوع له في هوان الحجة الداحضة مقهوراً تحت سلاطة الحجة البالغة ، أو أراد بظن الترجيح ظن ترجيحه صحةً فهذا أيضاً كذلك ، فإن مراد الفقهاء الأعلام بترجيح ما في غيرهما على ما فيهما ترجيحه عليه بتراجيح بدت لهم أخذاً عن أئمتهم لا ترجيحه عليه صحةً . ومن حمى حول الحمى أوشاك أن يقع فيه . ولا ينافي ترك العمل ببعض ما في "الصحيحين" تلقى الأمة لهما بالتبول فيما سوى المستثنيات إلا على المعنى الذي أراده العلامة من التلقي وقد مر ، فكلام المعارض ساقط من كل وجه ، ولا يرد شيء منه عليه ، على أنه قد تقدم أن ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما يساوي ما فيهما أو ما في أحدهما على مذهب الحنفية الكرام . فالقول بأن من ظن الترجيح فهو في هوان الحجة الداحضة لا يؤل إليهم سوء أدب فإن القول بالمساواة ليس القول بالترجيح ، وظن الأئمة الترجيح ليس من باب الهوان كما اعترف به المعارض فيما قبل .

قوله التمسك بآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين



قلت : نسبة ترك أحاديث "الصحيحين" بمجرد تلك الآثار من غير حديث مرفوع إلى الحنفية الأعلام كـذب صريح وإفراء شديد عليهم لما قد علم من عقيدتهم "أن قول الصحابي حجة عندهم إذا لم ينفعه شيء من السنة المرفوعة" كما صرح به ابن الهمام في "فتح القدير" والشيخ على القاري في "شرح المشكاة" وغيرهما. أليس قد قال الله تعالى في محكم كتابه المبين (ألأعنة الله على الكاذبين) وقد عرف بهذا أن مبنى "رسائل" المعارض التي ألفها الإفراء على العلماء ثم الرد عليه، فالراد والمردود عليه واحد. وهذا مما عرف بالتجربة الصحيحة في أكثر رسائله.

وأما الجواب عن منافاة ترك العمل ببعض الأحاديث مع تلقى الأمة وعدمها فقد مر.

قوله إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى الخ (ص ٣٥٦)

قلت : هذا أيضاً كالأول أو أشد منه إفراءً. نعم قد يقتصر بعض العلماء الأعلام من علماء المذاهب في الكلام مع أنهم قد وجدوا لأقوال صاحب المذهب حديثاً صحيح وقوى معارضاً أو أصح وأقوى فلا يذكرونه إما لظهوره كظهور يفاع الشمس في رابعة النهار، أولأن يذكره يطول الكلام ويفوت الاختصار، أولأن ذكره قد تقدم في طي الأوراق، أو لأمر آخر عرض هناك. ويقولون

إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى أو معارضاً صح وقوى . ومرادهم ما ذكرنا . وأما الظن إليهم بأن كلامهم هذا مبني على مجرد حسن الظن إلى إمامهم مع أن قوله مخالف للحديث الصحيح فهو من أفراد (إن بعض الظن إثم) فإنه يحرم على جميع أهل الإسلام مقابلة مجرد حسن الظن بالحديث الصحيح . فهل هذا إلا من دسائس المعارض على أصحاب أئمة المذاهب ! نعوذ بالله تعالى منها . ولو ثبت على واحد من أهل الإسلام هذا القول يرد قوله ذلك عليه كما يرد مثبات مقالات ابن العربي والشعراوى وابن حزم والمعارض عليهم . ولا يجوز سوء الظن إلى أصحاب أئمة المذاهب بهذا المقدار فقد قال عز من قائل (إن بعض الظن إثم) وإذا تأملنا فيما ذكرنا حق التأمل تحققت أن منع العلامة لتلقى الأمة جميع ما في "الصحيحين" بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها حالاً من غير اعتداد لأي مانع يمنع عن العمل به ، وحرمة العمل على ما في غيرهما إذا تعرضا مستنداً بالسندين المذكورين صحيح . وإذا أمعنت النظر فيما قلنا وأخذت بالإنصاف الصافي علمت أن كلام الإمام ابن الهمام نافع ، وأن ما ذكره المعارض في رده كاسد غير راجح لا يليق أن يرد به ذلك ، فقد علمت صحة كلام الشيخ والعلامة ، وصحة ما أتيا به من الإسناد ، ولم يعرف المعارض معنى كلام العلامة فقال ما قال ، ودحض من سبيل الاعتدال .

قوله وإنما الكلام في وجود الشروط الخ (ص ٣٥٦  
و ٣٥٧ )

قلت : هذا هو معنى كلام ابن الهمام ، وليس معنى كلامه مجرد الفرض بل الفرض المقرون بالتحقق في الواقع . والدليل الذي ذكره المعارض سابقاً في انتفاء تلك الشروط قد تبين بطلانه بصرح قول المحدثين الذين عد المعارض سابقاً إجتماعهم إجماعاً في الأقسام السبعة في الحديث الصحيح ، وبوجوه أخرى ذكرناها سابقاً .

قوله وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة  
الخ ( ٣٥٧ )

قلت : هذا إفتراء عليهم أيضاً أى إفتراء ، وإلا لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام السبعة للحديث الصحيح ، فتصير أقسام الحديث الصحيح حينئذ أربعة ، ولم يقل به أحد لامن المحدثين ولا من الفقهاء . ولسقط قول الحاكم أبى عبد الله صاحب " المستدرک " وغيره من أئمة الحديث : بأن هذا حديث على شرط الشيخين . وهذا على شرط أحدهما عن حيز الاعتبار ، وهم من حفاظ الحديث المتقنين . ثم لو سلمنا ثبوت هذا الحكم من أولئك الحفاظ على الوجه الذى ذكره المعارض فهو إنما يفيد إندفاع القول بالتحكم فى ما إذا روى غيرها عن غير رجالها . وأما إذا روى غيرها برجالها فالقول بالتحكم المذكور باق كما كان ،

على أن مروان من رواة البخاري في " صحيحه " . فإن قال  
المعترض في شأنه ما أفاده عموم كلامه لزال عنه العروة الوثقى  
التي استمسك بها في دينه الذي يدين الله تعالى به من أن مروان  
كان كافراً مبغضاً لأهل البيت الأطهار شأنهم لهم على رؤس الأشهاد  
بعلة طينية وبغضاء جاهلية خارجاً عن دائرة أهل الدين ، وإن  
استثناءه من ذلك العموم فلا عموم حقيقة . فكما جاز للمعترض  
استثناء مثله عن هذا العموم جاز لغيره أن يستثنى حديث أي  
راو شاء إذا وجد فيه ما به يحق أن يستثنى ؛ على أن أحاديث مروان  
ما أدخله المحدثون في المنتقد ولا في غيره من المستثنيات . فهي مما  
تأقته الأمة بالقبول وأجمعوا على توثيق رجالها ، ووجود شروط  
البخاري فيها . فكيف يصح ما ذكره المعترض سابقاً من أن  
ماروي البخاري في " صحيحه " عن مروان من الأحاديث فإنما  
رواها عنه لدفع شخص كان يعتقده ، ووقع له المذاكرة معه  
في بعض الأمور . والقول - بأن مقصود البخاري من إيراد  
أحاديث مروان في " صحيحه " إجتماعاً أو إنفراداً إنما كان دفع  
ذلك الشخص الذي كان يعتقد مروان فقط من غير سلف في ذلك  
- قد حصل للمعترض إما إلهاماً أو مناماً أو خيالاً . والكل مما  
لا يعبأ به ، ولا يجوز الالتفات إليه إذا كان صادراً عن مثله . وأيضاً  
قد اعترف المعترض سابقاً بأنه ( ربما يدخل مسلم في " صحيحه " من  
حديث غير الأثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند  
نازل فيعمد إلى رواية غيرهم لتحصيل علو الإسناد ، وبأنه أخرج

مسلم في " صحيحه " عن بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة ( ٣٣٧ ) فعلى هذا الشروط التي توجد في رواية غيرها إذا كانت صحيحة لا تكاد توجد في رواية مسلم في " صحيحه " في هذين المقامين ، ولم نعلم من العلماء أثبت كونه من الأثبات في الأول وكونه ثقةً متقناً غير ضعيف في الثاني ، فانهدم بناء هذا الإجماع من أساسه . وليس معنى كلام الإمام ابن الهمام هذا إلا أن قولهما وقول أحدهما الموجودة في رواتهما لم يفد القطع فيهم بمطابقة الواقع بشهادة ما انتقد عليهما ، فبقى القول بالظنية التي بنى عليها أكثر أمور الشريعة وهي فيما في " الصحيحين " وفيما في غيرها إذا روى برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطهما أو بشرط أحدهما على السواء هرباً عن أن يلزم الترجيح بلامرجح ، ولأن الشيخين قالا : بأننا قد تركنا في " الصحيحين " أحاديث صحيحة هي أكثر من المذكورة فيهما . فهذه شهادة منها بأن الأحاديث الصحيحة التي هي على شرطهما أو شرط أحدهما موجودة ثابتة ، ولأن الشيخين ما جاء عنهما أن الأحاديث التي صحت عندنا وهي لم تذكر في " الصحيحين " لا يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيهما . وليس معنى كلام ابن الهمام هذا أن القطع مما يحتاج إليه في مثل هذا . وأن مثل هذا لا يعاب به إلا إذا وجد القطع كما وهم المعارض ، فأطال الكلام لغواً . وهو تطويل بلا طائل ، فقد قام الدليل من ابن الهمام على رد قول بعض الشافعية بأرجحية ما في " الصحيحين " سوى المستثنيات على ما في غيرها في هاتين الصورتين أيضاً ، وعلى

إثبات القول بالمساواة فيهما فقط ، ولذا عده تحكماً . والأمر كذلك . نعم قد ثبت من بعض الحفاظ المتقنين من الشافعية ترجيح ما فيهما على ما بشرطهما ، وترجيح ما في أحدهما على ما بشرط أحدهما فأفاد ذلك أرجحية ما فيهما على ما في غيرهما عندهم مطلقاً. لكن خالفهم الحنفية الأعلام من المحدثين المتقنين الحفاظ والأولياء الكرام والفقهاء العظام .

قوله فإنها فيها بمعنى القطع عند المحققين ( ص ٣٥٧ )

قلت : أعطى قول المعترض هذا بأنها فيها بمعنى وجوب العمل من غير توقف ونظر عند غير المحققين فصار النووي والعزبن عبد السلام عنده من غير المحققين . وهذا كما ترى بين البطلان ، على أنه يرد قوله هذا صريح كلام النووي حيث قال ( وخالفه - أي ابن الصلاح - المحققون والأكثر ) وصريح كلام السيوطي حيث أفاد " أنه قد خالف قول ابن الصلاح قول أكثر المحدثين ، وأن قول ابن الصلاح قال به بعض المحققين " . وصريح كلام غيرهما من أصحاب أصول الفقه وغيرهم . وقد مر أن كونها فيها بمعنى القطع هو المذهب الغير المنصور بالدليل ، وأنه هو المذهب الغير المختار . وإذا كان معني كلام ابن الهمام هذا ما ذكرناه في الكلام على القول السابق لم يرد عليه شئ مما أورده المعترض عليه . فليس هناك مفسدة يتضمنها كلامه رحمه الله تعالى ، وإنما المفسدة الطامة القارعة في فهم من لم يفهم كلامه فاعترض عليه بغير حق .

قوله ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين  
الخ ( ص ٣٥٨ )

قلت : ثبوت الرجحان صحة في غير الصورتين المذكورتين  
مسلم . وأما فيها فملوع . ولوقيل بثبوت الرجحان المطلوب  
مطلقاً فهذا ترجيح واحد فيجوز للمجتهد متقدماً كان على الشيخين  
أو متأخراً تركه إذا وجد في ما في غيرها ترجيحاً أكد آخر أو ترجيح ،  
وثأيد القول بنفي القطع بقول ابن الممام ( وقد أخرج مسلم ) الخ  
على الوجه الذي ذكرنا مما لا يحوز إنكاره .

قوله بحكم الجرم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم  
حكوا الخ ( ص ٣٥٨ )

قلت : فعلى هذا لم يتحقق في المنتقد تلقى الأمة بالقبول  
ألبنة . ثم نقول : ما الفرق بين الجرم الغفير من العلماء وبين كلهم  
المستثنى عنهم قلائل . وأيضاً القول ( بأن المنتقد أثبت فيه وجود  
الشرائط بحكم الجرم الغفير ) الخ يحتاج إلى إثباته بالدليل . وما علم  
يقيناً هو أن المنتقد انتقده بعض العلماء ، وأجاب عنه بعض آخر  
منهم . وأما أنه أثبت وجود الشرائط الجرم الغفير من العلماء فغير  
معلوم . ومن ادعى ذلك فليشبهه بالبينة الواضحة . وأيضاً هذا  
القول يفيد أن إثبات وجود شرائط الشيخين قد يكون بغير تصريح  
منها بحكم غيرها ، فما المانع من أن يحكم بثبوت شرائطها فيما في غير

”صحيحهما“ حافظ متقن عارف بهذه الصنعة إمام ثبت ؟ وهذا مما ينهدم به كثير من كلام المعارض الذي أورده سابقاً وههنا ؛ على أن أحاديث مروان في ”صحيح البخاري“ وقسمي أحاديث مسلم التي يورد فيها غير الإثبات ، ويورد فيها الضعفاء بأي دليل خرج عن هذا ، فإذا أقام الدليل عليه بطلت كلية هذا القول . وأيضاً إثبات وجود الشرائط بحكم الجرم الغفير من العلماء لا يستلزم الحكم بقطعيته ، فالدليل منتهض على الدعوى بلا تردد . والقول بأن التعديل متى غلب على الجرح جعل كأن لم يكن فلا ينتهض دليلاً على إثبات القطع أيضاً فلا غبار على كلام ابن الهمام وذويه فيما حاولوه .

قوله لكن حصل العلم بوقوع الإجهاد ووجدان تلك الشروط  
الخ (ص ٣٥٨)

قلت : قد أطبق نصريح كلام المحدثين على وجدان تلك الشروط في ما غيرهما سواء قرئت برجالها أولاً . فم حصل العلم للمعارض بوجدان تلك الشروط في ”الصحيحين“ دون غيرهما على خلاف قول المحدثين ؟ على أن قول الشيخين : إن المتروك في ”الصحيحين“ من الصحيح أكثر من المذكور فيهما - ينادي بأعلى صوته على رد ما قاله المعارض ، وليس الحكم بالتحكم من المحقق ابن الهمام وذويه إلا في صورة تحقق وجود شروطها أو شروط أحدهما في ما في غيرهما فلا اعتراض عليهم في ما قالوا .



قوله لكن لانسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان  
الكتابين الخ (ص ٣٥٩)

قلت : هذا الشئ الثاني هو الذي أراه الإمام ابن الهمام في  
كلامه لكن لما كان الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في  
شرائط المخرج ، وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بما  
فيها وبما في غيرهما ، وثبت حكم أولئك الحفاظ بوجود تلك  
الشروط في ما في غيرهما أفلا يثبت حينئذ التحكم في رجحان  
"الكتابين" على ما في غيرهما إذا كان برجحها أو وجد فيه  
شروطها؟ وأما الحكم بوجود رجحانها في ما في غيرهما فلا يحتاج إلى  
حكم العارف الإمام الثبوت بذلك لكن الحكم بوجود شروط الشيخين  
فيه يحتاج إلى حكمه ألبتة .

وما ذكره ابن الهمام في "التحرير" في عد التراجيح من  
قوله (وكالمنسوب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها)  
لا دلالة له على ما ينافي ما قاله ابن الهمام في "تحريره" و  
"فتح" من القول بالتحكم في الصورتين المذكورتين فقط . فعند  
الحنفية الكرام أحاديث "الصحيحين" وواحد منهما قبيحا عدا تينك  
الصورتين مرجحة صحة على ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة ،  
كما أن أحاديث "صحيح ابن خزيمة" و "صحيح ابن حبان" و  
"مستدرک الحاكم" وغيرها من الصحاح التي ألزم فيها الصحة  
مرجحة صحة عندهم على أحاديث غيرهم ممن لم يلتزمها ؛

إلا أن الصحة في أحاديثها آكد والصحة في أحاديثهم مؤكد .  
قوله وإذا كان الأصححة والرجحان عند الحفاظ الخ  
( ص ٣٥٩ )

قلت : نعم لكن إذا وجد الحديث في غيرهما برجالها أو  
بشرطها وجد ذلك التضييق والتدقيق الذين عليهما مدار الترجيح في  
ما في غيرهما فالترجيح في هاتين الصورتين تحكم لا محالة .  
قوله مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً الخ ( ص ٣٦٠ ) .

قلت إشتراط البخاري اللقاء في " جامعہ الصحيح " والتزامه  
ذلك فيه لا في مطلق أحاديثه ثابت على ما صرح به الإمام  
النووي في " تقریبه " والإمام للسيوطي في " تدريبه " والعسقلاني  
في " النخبة " في " شرحها " وشرح " شرح النخبة " في  
" شروحه " عليه . وأما اشتراطه الرواية فلم يثبت في قول  
أحد منهم ممن وقفنا على كلامه ؛ بل صريح كلام النووي في  
" تقریبه " يأبى عن القول به منسوباً إلى البخاري في " جامعہ " .

قوله فروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة الخ  
( ص ٣٥٩ )

قلت : إن " صحيح البخاري " مرجح بهذا الوجه على  
" صحيح مسلم " لكن لا يلزم منه ترجيحه عليه من كل وجه لأن

مسلماً في مراعاة بعض الشرائط أكثر تضيقاً وأشد تدقيقاً مع البخاري وإذا قلنا أن "صحيح البخاري" أصبح من "صحيح مسلم" مطلقاً - وهو الحق - لا يلزم منه ترجيح حديثه الذي أخرجه في "جامع الصحيح" وهو على شرطه فقط على حديث مسلم الذي أخرجه في "صحيحه" وهو على شرطهما. فالتحكم باق؛ لكن مخصص بالصورتين فقط. وليس الحكم من ابن الهمام بالتحكم إطلاقاً حتى يرد عليه ما أورده المعارض، ويكون غير مقبول أصلاً؛ على أن تلقى الأمة بالقبول، أو بالصحة كما وجد في "الصحيحين" وجد في كل منهما أيضاً كما مر، فمن كان عنده مبنى ترجيح ما في علي ما في غيرهما هو هذا التلقي ينبغي له أن يلغى هذا الترجيح فيما بينهما المبتنى على غير ذلك التلقي، فالقول بأن عننة المعاصر عند مسلم وحده لا يصلح معارضة ما في البخاري مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر، وبأن القول لصالحيتها لها مما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة بل ولا كل ذي قريحة صادقة باطل من أصله؛ على أن عننة مسلم إذا كان عن معاصر وعننة البخاري جاء عن ذلك المعاصر فقد ثبت اللق بينهما ألينة برواية ثبت عند البخاري فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما حينئذٍ سديد. وليس للمعارض في نقد هذا الإجماع الذي أثبتته عن الحفاظ والفقهاء قاطبة "سند يعتد أولاً يعتد به فلا يجوز الحكم به، وأما تقديم البخاري على مسلم فلا يوجب ثبوت هذا الإجماع فإن مسألة تقديم "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" مما قد وجد في كتب أصول الحديث

التي ألفها بعض الشافعية وبعض الحنفية ولم يصرحوا فيها بنقل الإجماع عليه . والمحدثون والفقهاء من الحنفية الكرام إذا كانوا يمنعون القول برجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما في تينك الصورتين فمنعهم أرجحية ما في البخاري وهو على شرطه فقط على ما في "صحيح مسلم" وهو بشرطها أولى عندهم .

قوله فما ظنك ممن لا يتضيق على نفسه الخ ( ص ٣٦٠ )

قلت : إذا تحقق في ما في غيرهما بحكم الإمام الفطن ، ثبت البارع أنه وجد فيه شرطها أو وجد فيه شرط أحدهما ، فقد ثبت بحكمه أن ذلك الغير قد تضيق على نفسه في هذا الحديث المخصوص تضيق الشيخين في "صحيحيهما" أو تضيق أحدهما على نفسه في "صحيحه" . فقول ابن الهمام بالتحكم في الصورتين المخصوصتين فقط تحقيق بالقبول ، وليس مما يحى أو يتعجب منه إلا عند من لا يعرف معنى كلامه ، فيصبر لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فيبقى منعجبا ومتفكرا ومنحجرا .

قوله لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوى الخ

( ص ٣٦٠ )

قلت : لما ذكر ابن الهمام حال غير المجتهد وحال من لم يختبر أمر الراوى بنفسه قال : ( أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه ، والذي اختبر الراوى فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه )

انتهى . فاعترض عليه المعارض بقوله هذا . فنقول في جوابه .  
 إن المختبر المتحن لحال الراوي بنفسه جاز أن لا يسكن نفسه إلى  
 ما اجتمع عليه الأكثر ، كما جاز أن لا يسكن نفس العالم إلى ما  
 اجتمع عليه الأكثر في كثير من المواضع غير هذا ، كما قال الإمام  
 ابن الهمام في " التحرير " ( المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم  
 بقرائن ، وقال الأكثر من المحدثين والفقهاء لا يفيد ولو بقرائن )  
 انتهى . ولهذا نظائر كثيرة في الشريعة فإذا جاز مخالفة الأكثر في  
 مثلها فلا وجه للقول بعدم جوازها للمختبر المتحن ههنا . وليس  
 في كلام الإمام ابن الهمام - ولو مفهوم مخالفة - ما يدل على أن  
 المختبر المتحن لا تسكن نفسه إلى ما أجمع عليه الأمة حتى يرد عليه  
 ما أورده المعارض عناداً عليه ، لكن العجب العجيب من المعارض  
 من حيث أنه قد جوز خلاف الإجماع في كثير من مبتدعاته  
 المنحوتة له التي ذكرنا بعضها في " مقدمة تعالينا " هذه ، وفي  
 إحداثه الشروط المحدثثة في حجية الإجماع على خلاف ما ثبت  
 عليه الإجماع ، وههنا يمنع خرقه فليقرأ ههنا قوله تعالى ( جاء  
 الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً ) وأيضاً قد سبق في  
 كلام المعارض أنه ليس في إجماعات الشريعة ما يحتاج به فضلاً  
 عن أن يكون قطعياً فبأي دليل أثبت عدم جواز المخالفة لهذا الإجماع  
 ههنا ، وهي مما جوزها مطلقاً قبل في ذلك المقام السابق . وأيضاً  
 إذا ثبتت مخالفة المختبر المتحن للأكثر فهو يهدم دعوى الإجماع إذا  
 كان غير ابن حزم وذويه فدعوى مخالفته للإجماع دعوى غير

صحيحة ؛ نعم هي مخالفة لما عليه الأكثر ، وقد عرف أيضاً أن مخالفة من كان مختبراً ممتحناً عارفاً بقوة دليله وهن دليل الأكثر للأكثر جائزة مغفورة . والحديث الذي أخرجه غيرهما وهو على شرطهما أو على شرط أحدهما مما اجتمع على اختباره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل باعتبار المرجع . فالقول بنحكم رجحان ما في " الصحيحين " على ما في غيرهما - وهو كما قلنا - صحيح مقبول ، فالقول برجحان ما في " الصحيحين " في تينك الصورتين غير متحتم .

قوله فيلزم عليه أيضاً رجحان ما هو أضيق شرطاً الخ  
( ٣٦٠ و ٣٦١ )

قلت : لم يقل أحد بلزوم هذا التقليد على المجتهد المطلق لمن كان أضيق شرطاً ولو غير مجتهد ، مع أنه يلزم منه لزوم تقليد المجتهد لغير المجتهد إذا كان أضيق شرطاً ، وإنما هو من مبتدعات المعترض ومحدثاته ، على أن مسلماً في اشتراط مجرد المعاصرة في عنونة غير المدلس ليس بأضيق شرطاً والبخاري بإشتراط اللقاء معها صار أضيق شرطاً ، ولم يقل أحد بأنه يلزم على مسلم تقليد البخاري لكونه أضيق شرطاً . وأيضاً إن بعض المحدثين اشتهروا بعد المعاصرة واللقى طول الصحبة بينهما ، وبعضهم معرفته بالرواية عنه ، وبعضهم بعدهما حقيقة الرواية عنه فهؤلاء أضيق شرطاً من البخاري ومسلم ، فهل يلزم عليهما تقليد من هو أضيق شرطاً من

هؤلاء وترك ما قال لكون شرطها ليس بأضييق؟ على أن المعارض قد صرح ههنا في "دراساته" بأنه ليس كتاب أضييق في الشروط على وجه الأرض من "الصحيحين" فيلزم على هذا على جميع غيرهما من المحدثين أن يقلدوها في هذا لكونها أضييق شرطاً، ولم يقل يلزم هذا عليهم أحد من العقلاء فضلاً عن العلماء. فهذا القول مما تقشعر منه جلود أهل الإيمان. وأيضاً الإمام الشافعي أضييق شرطاً في الوضوء والصلاة والقراءة ولم يقل أحد بأن سائر المجتهدين الذين لم يضيقوا مثل تضيقه لزم عليهم تقيده لكونه أضييق شرطاً. وأيضاً إذا وقع في نفس المجتهد أن من هو أضييق شرطاً أتخل في بعض المواد شيئاً مما يجب مراعاته أو شرط ما لا دليل على اشتراطه، أو شرط ما دل الدليل على نفي اشتراطه، أو أن من هو أخف شرطاً ضيق في بعض المواد أكثر مما ضيق به الأضييق شرطاً أو أن تباع الأضييق شرطاً وجه ترجيح واحد واجتمع عنده في طرف الأخف شرطاً وجوه آخر من الترجيح، أو وجه واحد منه أكد من ذلك الترجيح فحكم بما دعى إليه تلك التراجيح أو الترجيح الآكد وترك الالتفات إلى ذلك الترجيح ولم يعمل بما فيه ذلك الترجيح، أو وقع في نفسه الشريف غير ما صورناه مما ألهمه الله تعالى من بحر فيضه مما صار به ذلك المجتهد مختاراً في أن يأخذ هذا الطريق غير ذلك الترجيح فهل يلزم عليه حينئذ رجحان ما هو أضييق شرطاً في جميع هذه الصور؟ ومن قال بهذا اللزوم فهو ساقط في

ورطانات الحجة الداحضة عند ربه تعالى . وأيضا هذا القول خرق للإجماع من مثل المعارض فقد تقرر في الأصول أنه يجب على المجتهد ترجيح ما أدى إليه اجتهاده بالإجماع . وبأى دليل جاز للمعارض خرق هذا الإجماع ؟ وبأى دليل أجاز للمجتهد خرقه ؟ وبأى دليل ألزم على المجتهد تقليد من هو أضيق شرطاً من غير حجة بينة له على ذلك ؟ على أنا لو قلنا إن الإمام البخارى والإمام مسلما في " صحيحيهما " وإن كانا أضيق من غيرهما شرطاً لكن الحكم بلزوم التزام ذلك الضيق الشديد على المجتهد من باب إلزام ما لم يدل حجة على إلزامه عليه ، وقد قال تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ( بعثت بالسمحة البيضاء ) وأيضاً يلزم على هذا الملتزم لتقليد من هو أضيق شرطاً كالمعارض جميع ما أورده سابقاً على من التزم مذهباً واحداً من المذاهب من الإخلال بوجوب وحدته صلى الله تعالى عليه وسلم ، والإتيان بالشووية ، وإشراك الخصوص ، والإخلال بالواجب ، وارتكاب الحرام وغيرها فما أجاب به المعارض في هذا الإلتزام لاندفاع لزوم هذه المفاصد عليه نجيب به في دفع هذه عن من التزم مذهباً واحداً من المذاهب الأربعة وغيرها .

قوله وليس كتاب أضيق في الشروط على وجه الأرض

الخ ( ص ٣٦١ )

قلت : قد تبين مما سبق أن بعض المحدثين ضيق في الشروط



أشد من تضيق الشيخين في "صحيحتهما" (١) في بعض المواد ، وأن هذا القول بالضيق الشديد بالنسبة إلى مجموع الكتاب ، فلا منافاة بين هذين الكلامين ، إلا أن هذا مسلم بالنظر إلى ما في غير الكتابين ولبس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما ، وأما في ما في غيرهما وهو برجالهما أو وجد فيه شرطهما ، أو شرط أحدهما فغير مسلم لما أن العارف الإمام الثبت الحافظ قد حكم بأن ما في غيرهما وهو موصوف بما ذكر قد وجد فيه الشرط الأضيق كما وجد في أحاديث "الصحيحين" ولم يوجد في القول بمساواة ما في "الصحيحين" بما في غيرهما في تينك الصورتين فقط من الحنفية مخالفة المائة من الحفاظ المحدثين مع محدث واحد بل كلا القولين على السواء فإن فرض أن القائل بترجيح ما في "الصحيحين" مطلقاً أوفياً سوي المستثنيات على ما في غيرهما مطلقاً ألوف من المحدثين والفقهاء فقد حصل من كلام الإمام ابن الهمام قدوة المحققين والعارفين وذويه أن القائل بعدم ترجيحه عليه في تينك الصورتين ألوف من الفريقين ، فالقول بالتحكم فيهما باق كما كان . فالحق ما قاله ابن الهمام وهو في ذلك ناقل عن أكابر مذهبه من المحدثين والفقهاء على ما عرف من دأبه وطريقه ، ووافقه على ذلك العلامة والسيد محمد أمين شارحا "تحريره" ووافقه أيضاً

---

(١) وقد بسطنا القول في هذا الباب في "التعقيبات على الدراسات" فليراجعها .  
النعاني

على ذلك شراح " شرح النخبة " (١) والعلامة الدهلوي وغيرهم

( ١ ) كالعلامة المحدث محمد أكرم النصرپوری حيث قال في " امعان النظر شرح شرح نخبة الفكر " :

( " ولا يخفى أن ما ذكره - يعنى ابن الهام - حق الا أنه لابد من التنبيه على أنه اذا تساوى شروط رواية حديث غير الكتابين بشروط رواية الكتابين فتقديم حديث الكتابين انما يكون تحكما اذا كان المخرج مثلها في الضبط أو أقوى كمالك رحمه الله ، أما اذا كان دونها في الضبط كابن ماجه فانه يصير كالبيدهى التفاوت بين البخارى وبينه في الضبط كما ذكر بعض الفضلاء في حل قول المصنف : " وتتفاوت رتبة بتفاوت هذه الأوصاف " فيقدم حديث الكتابين لأجماله ) انتهى . ما نقلته من نسخته الخطية المحفوظة " بيرجهندو "

وما ذكر من كون ابن ماجه في الضبط دون البخارى ومسلم فهو غير شديد فانه لم يؤخذ عليه في حفظه وضبطه شئ كما لم يؤخذ عليهما فهو مثلها في الحفاظ والضبط وان كان لا ينكر جلاله الشيخين في هذا الشأن وتقدمها في هذا الفن . هذا وقد يقع الوهم نادرا لأحد الشيخين في الضبط ويسلم منه ابن ماجه فهذا الحافظ أبوالحجاج المزى ذكر في " الاطراف " له ما لفظه !

" قدروى مسلم حديث " لاتسبوا أصحابى " عن يحيى بن يحيى ، وأبى بكر ، وأبى كريب ثلاثتهم عن أبى معاوية عن

المؤلفة في مذهبنا قديماً وحديثاً . وبما ذكرنا عرف أنه من نقلة المذهب (١) ، وهو المصرح به في سائر الكتب الاستدلالية

---

الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ووهم عليهم في ذلك إنما روه عن أبي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، كذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه . ( كذا في تدريب الراوى ص ١١٠ طبع مصر عام ١٣٠٧ هـ )  
النهائي

( ١ ) كالأمام الحافظ الذي انتهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى الذى يصفه شيخه ابن حجر العسقلانى تارة " بالامام العلامة المحدث الفقيه " وتارة " بالشيخ الفاضل المحدث الكامل الا'وحد " كما ينقله السخاوى في ترجمته في كتابه " الضوء اللامع " قال العلامة محمد بن ابراهيم الحلبي الشهير بابن الحنبلى في " قفوالاثر في صفوعلوم الاثر "

( لكن ما كان على شرطها وليس له علة فهو فوق ما انفرد به البخارى وكذا مسلم في " صحيحه " على المختار ، وذهب قاضى القضاة - يعنى ابن حجر العسقلانى - الى أن ما كان على شرطها فهو دونه أو مثله . قال : وإنما قلت " أو مثله " لأن لما عند مسلم جهة ترجيح أيضاً من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلا . ورده الزين قاسم بأن قوة الحديث إنما هي بالنظر الى رجاله لا

لا عجب في كلام ابن الهمام ومن مشى على كلامه كالدهلوي وغيره ولا طول عجب فيه ، وأنه لا بطلان في كلام العلامة ، ولا في منعه ، ولا في سندی ذلك المنع الذي أوردهما متصلاً معه ، وعرف أيضاً أن الترك عملاً يجمع الصحة ولا ينافيها فلا إشكال في كلام الشيخ وتلميذه العلامة ومن نحانحوها أصلاً . ثم نقول : إنه لم يثبت عن أحد من العلماء أن المجتهد الواحد إذا قال بقول وحكم وخالفه في ذلك مائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع ، ولم يتغير بها ما وقع في قلبه من الحكم لزم عليه أن يرجع إلى قول المائة ويترك قوله ، وأن يتقوى عنده قول المائة

بالنظر الى كونه في كتاب كذا اه ص ١٠ طبع

مصر سنة ١٣٢٦ )

وفي " فتح الملهم بشرح صحيح مسلم " للعلامة المحدث شبير احمد

العثاني مانصه :

( قال الاناظ ابن تيمية : والحديث الذي يكون

عن رجال البخاري ، وليس هو في " الصحيح " لا يحكم

بأنه مثل ما في " الصحيح " مطلقاً لكن قد يتفق أن

يكون مثله ، كما قد يتفق أن يكون معتلاً وان كان ظاهر اسناده

الصحة والله اعلم اه ج ١ - ص ٩٥ طبع الهند )

محمد عبد الرشيد النعماني

على قوله ؛ بل من المعلوم أنه يجب على ذلك المجتهد الواحد أن يقوم على ما ألهمه الله تعالى من الرشد وإن كان يلزم منه مخالفته لمائة من المجتهدين الذين لم يصلوا إلى حد الإجماع . ولو ترك ذلك المجتهد قوله ذلك وقلد المائة في مثله لزم أن يكون قد خرق الإجماع الذي نقلناه في ذيل القول السابق عن كتب الأصول وحاشاه الله تعالى عن ذلك .

قوله في القول المتفق عليه الأمة أن كل حديث صح  
الخ ( ص ٣٦٣ )

قلت : الحمد لله الذي وهب المعترض الاعتراف بالحق الحقيقي بالقبول ههنا ؛ وهو أن الأمة إتفقت وأجمعت على وجوب العمل بالحديث الصحيح سواء كان من أحاديث "الصحيحين" أو من أحاديث غيرها ، وأن تلقى الأمة بالقبول ثابت في كل حديث صحيح - ولو من صحاح غيرها - فالإستدلال بتلقى الأمة بالقبول والإجماع على وجوب العمل على الإجماع على صحة ما في "الصحيحين" ، وقطع أنه من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سبق في حيز المنع الشديد الأقوى . وإلا لكان جميع ما في "صحيح ابن خزيمة" و "صحيح ابن حبان" و "مسندك الحاكم" وما يضاف إليها من الكتب الحديثية التي التزم فيها الصحة مجمعاً على صحته هذه لهذا الدليل بعينه ، ولكان جميع ما في "السنن الأربعة" وغيرها

من الكتب الحديثية التي لم يلتزم فيها بالصحة من الأحاديث  
النصحيح مجمعا على صحته بذلك المعنى لهذا الدليل بعينه . وليس  
قليس : نعم فرق بين تلقي الأمة الكائن في " الصحيحين " وبينه  
في الأحاديث الصحيحة التي أخرجت في غيرهما ، وفي الكتب  
الحديثية التي إلتزم فيها الصحة وهو ما أسلفنا ذكره عن الإمام  
النووي في " شرح مسلم " . فإن شئت الإطـلاع عليه  
فارجع إليه .

قوله فيرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم به

من الفقهاء الخ ( ص ٣٦٣ )

قلت : أو من المحدثين أرمـن العرفاء . وحاشا الله تعالى هذه  
الفرق الثلاث عن ذلك ؛ نعم لاحجة لمن ترك الحديث الصحيح  
بمجرد ظن أن لإمامه المقلد أو معتقده العارف عن ذلك جوابا .  
وأنى ذلك في المقلدين الذين يعنى بقولهم ؟

قوله ثم مما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما من

الصحيح الخ ( ١ ) ( ص ٣٦٥ )

قلت : لم يعرف قبول العارفين الكاشفين لحديث ، وعملهم  
بما فيه من أدلة الحكم بصحة الحديث كما لم يعرف قبول الحافظين  
المتقنين لحديث بمعنى استدلالهم به وعملهم به من أدلة الحكم بها .

فكيف يكون قبولهم وعملهم محققاً لرجحان ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما من صحاح الأحاديث ! وكما أن قبولهم وعملهم ثبتا بما في "الصحيحين" كذلك ثبتا بما في غيرهما من كتب الحديث وهما أفضلنا إلى ترك العمل بحديثها كالعمل بحديث "الترمذي" الذي وقع فيه الأمر بالإضطجاع بعد ركعتي الفجر مع أن أحاديث "الصحيحين" قائمة على نبي الوجوب ، وبما في غيرهما من كتب الصوفية وكتب التمسك ، فعلم أنها لا يقتضيان الرجحان أصلاً . وأما حكم العارفين الكاشفين بأصحيتها على غيرهما فهو كحكم أهل الظاهر من المحدثين وأهل الباطن من مقلدي الأئمة الأربعة بالأصحية فيما سوى المستثنيات ، ولا ينافي ذلك أن يكون ما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما يساوي ما فيها أو في أحدهما ، والإمام ابن الهمام كان من العارفين وقدوتهم كما كان من المحققين والمحدثين والفقهاء وأئمتهم كما صرح به صاحب "التيسير في شرح التحرير" نعم قد يتفق للعارف والعالم تحقيق صحة الحديث عن حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ، وتحقيق بعض الأحكام عنه كذلك ، وليس فيه الإعتداد على قبولها في الصحة والحكم ، وإنما المعتد به وقرة عيون المؤمنين حكمه صلى الله تعالى عليه وسلم بالصحة والحكم ؛ على أن الكلام والبحث في الصورتين المذكورتين فيما في غيرهما . وأين عدم القبول والعمل عنهما في ما في غيرهما في تينك الصورتين ؟ ومن ادعى ذلك فليصح النقل عنهم به . وأيضاً قد وجد من الألواف المؤلفين

العارفين الكاشفين مقلدى الإمام أبى حنيفة قبولهم لما فيها ولما فى غيرهما فى تينك الصورتين ، وحكمهم بمساواتهما ، وعملهم بما فيها مرة ، وبما فى غيرهما - وهو كما ذكرنا - مرة أخرى ، ثم إنه كما وجد فيما فيها ثلاث دلائل ، دليل الشرع ، ودليل الصناعة ، ودليل الكشف - وهى إنما تدل على الصحة الظنية - كذلك وجد فى تينك الصورتين تلك الدلائل الثلاثة بعينها . وأما الدليلان الأولان فلما مر فيما قبل ، وأما الدليل الثالث فلما قلنا ههنا . فقوله ( ثلاث دليل لا توجد معاً فى غير الكتابين ص ٣٦٥ ) لا يصح . ويجب على المعارض أن يقول " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع لا بصيغة الإفراد ( ١ ) وهذا أمر يعرفه صبياننا : نعم يمكن نصحيح قوله هذا بأن يعتبر عدم الوجدان بالنسبة إلى جميع ما فى غير الكتابين من الأحاديث لا بالنسبة إلى كل واحد من الأحاديث التى فى غيرهما ، أو بالنسبة إلى ما فى غيرهما ولم يوجد فيه شرطهما ولا شرط أحدهما .

وأما حكم بعض العلماء من الشافعية بأصحية ما فيها على ما فى غيرهما مطلقاً صناعة وكشفاً فغير مسلم عند العلماء الحنفية الأعلام من المحدثين والعرفاء والفقهاء ؛ بل المقبول عندهم هو القول بمساواة ما فيها بما فى غيرهما فى تينك الصورتين صناعة وكشفاً . وأما الحكم بأصحية ما فيها على ما فى غيرهما فى غير تينك الصورتين فمتفق عليه بين الحنفية والشافعية وأهل الكشف والمحدثين

(١) قلت : وقد وقع فى المطبوعة " ثلاث دلائل " بصيغة الجمع .



والفقهاء والمحققين والأصوليين والفروعيين وغيرهم جميعاً . فله در الحنفية الأعلام ما أحسن جمعهم وما أتم شأنهم . وكما أن أهل الحديث أبدال كذلك فقهاء المذاهب الأربعة الذين شأنتهم الشأن أبدال . ولنا ولهم ولكل مسلم ومسلمة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة حسنة . فمن زعم أن أهل الحديث العظام تبعوه ، وأن الفقهاء الكرام خالفوه فقد خالف الله تعالى وحكم بما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله والشك من في هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوي (ص ٣٦٦) .

قلت : قد نقل المعارض هذه القصة عن "ميزان الشعراوي" بمعناه وليس هذا الشك في كلامه فلفظ "الميزان" خمساً وسبعين مرة ، وليس فيه ستين فقط ، ولا سبعين فقط . وقد نقلنا هذه القصة بلفظ الشعراوي في "ميزانه" قبل في اثناء هذه التعاليق .

قوله فهل تراه رحمه الله تعالى لم يسئل في هذا المدخل المبارك الخ (٣٦٦)

قلت : هذا من أعجب الأحاديث فإن كلام السيوطي ساكت عن سؤال هذا في حضرته المعطرة صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ، وقد تقرر أنه لا ينسب إلى ساكت قول : على أن لفظ قصة السيوطي التي أتى بها الشعراوي في "ميزانه" هو أنه قال السيوطي

(ولاني رجل من خدام حديثه صلى الله تعالى عليه وسلم ، واحتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي ضعفها المحدثون من طريقهم ، ولا شك أن نفع ذلك أرجح من تفعلك أنت يا اخي ) ونقل عنه المعترض ما يؤدي معنى لفظه ، وليس ” الصحيحان ” مما ضعفه المحدثون من طريقهم حتى يسأل عنهما في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم . وأيضاً يجوز أن يكون صحة ” الصحيحين ” مقررّة ومترسّخةً عنده بحيث لا يزعه قاصفات الرياح فلم يسأله صلى الله عليه وسلم عنها ؛ بل اقتصر في السؤال في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم على معرفة صحيح الحديث عن سقيمه ، وعلى معرفة صحة قول المحدثين بضعف الأحاديث وعدم صحته فيما كان مردداً عنده بين الصحة والسقم على مبلغ علمه الظاهر ؛ على أنه يجوز أن يكون سأله صلى الله تعالى عليه وسلم فأجابته صلى الله تعالى عليه وسلم بعدم ترجحها على ما في غيرهما فيما إذا وجد فيه رجالها أو رجال أحدهما وشرطهما أو شرط أحدهما ، أو بترجحها على ما في غيرهما فيما عدا تينك الصورتين ، أو بترجحها مطلقاً على ما في غيرهما مطلقاً ، أو بترجحها فيما عدا المستثنيات على ما في غيرهما مطلقاً ، أو بترجح ” صحيح البخاري ” على ” صحيح مسلم ” فقط ، أو بترجح ” صحيح مسلم ” على ” صحيح البخاري ” فقط ، أو بترجح ما فيهما على ما انفرد به أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما دون ما في أحدهما ، أو بقطعية ما فيهما وما في أحدهما ، أو بقطعية ما ثبت بالحديث الصحيح ولو كان في غيرهما أو بقطعية ما

ثبت بالحديث الصحيح أو الحسن ولو في غيرهما ، أو بقطعية جميع ما فيها مع مستثنيات الحفاظ ، أو بقطعية ما فيها سوى المستثنيات ، أو بظنية كل خبر واحد ولو كان محتتماً بقرائن - وعليه الأكثر من الفقهاء والمحدثين - أو بغير هذا . فمع هذه الاحتمالات المنكثرة كيف يصح الجزم بأصل السؤال ثم الجزم بالجواب على هذا الوجه المخصوص .

قوله وهذاك (١) السيوطي لا أكاد أراه الخ (ص ٣٦٦)

قلت : هذا الجزم من المعترض إما مبنى على منام رآه ، أو كشف كشف به عليه ، أو خيال سرى طيفه فيه وهذه الأمور كلها لا تعتد بها في مثل هذا إذا صدرت عن مثله . وكم للسيوطي في " تدريله " وغيره من مصنفاته ترجيحات لبعض الأقوال على البعض الآخر منها . فكما أنه لا يجوز أن يحكم فيها أنه ما كان رجحها وما أخذ المرجح مذهباً له إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة وشفاهاً أو مناماً أو يقظة بلا شفاه كذلك لا يحكم به في هذا أيضاً ما دام لم يثبت عنه صريحاً أو كالصريح بطريق ثابت في شئ أنه أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا ؛ على أن الإمام النووي من كمل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين أيضاً - كما صرحوا به واعترف به المعترض فيما كتب بخطه على ظهر أول ورق من " تدريب السيوطي شرح تقريب النووي " -

(١) ووقع في المطبوعة " هذا " بدل " هذاك "

فيجوز أن يقال في حقه أيضاً : لا نكاد نراه قال بمظنونية ما في "الصحيحين" في "شرحه" على "صحيح مسلم" وفي "تقريبه" إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً .

**قوله** فما ظنك بالمتجردين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ (ص ٣٦٦)

**قلت :** إن أراد بزيادة قيد "المتجردين" إخراج الأئمة الأربعة ومن قلدهم من العرفاء وأمثال النووي والسيوطي فيخرج به أمثال ابن العربي أيضاً لأنهم كما أخذوا عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك أخذوا عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم دل عليه ما ذكره ابن العربي في مسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر ، وفي تحقيق مهدي آخر الزمان وغيرهما . وإن أراد به معنى يشمل ابن العربي وأمثاله فذلك كما يشملهم يشمل الأئمة الأربعة ومن قلدهم من العرفاء بالله تعالى وأمثال النووي والسيوطي أيضاً . ثم نقول : كذلك ما ظنك بالأئمة الأربعة ومقلديهم العرفاء الكمل من أهل نبوة الولاية الآخذين تجرداً عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وكثير منهم أعظم شأنًا وأعلى كعباً من ابن العربي والشعراوي في هذا الخطب العظيم ، وأقر بهم ابن العربي أو لمعارض أو أنكرهم . والإنكار إن ثبت عليه فهو منكر أشد الإنكار .

**قوله** وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الخ

( ٣٦٧ )

قلت : الضمير في " خصوا " راجع إلى المتجردين بالأخذ عن باطنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم إما عبارة عن ابن العربي ومن عقدهم باباً في " فتوحاته " فدعوى أنهم خصوا به غير مسلمة لما ذكرنا قبل . وإما عبارة عنهم وعن سائر العرفاء بالله تعالى بالمعنى الشامل للأئمة الأربعة ، ولمن قلدهم من الأولياء الكرام والعرفاء العظام من المحدثين والفقهاء ، وللشيخين ، ولأصحاب السنن الأربعة ، ولأصحاب سائر الصحاح . فما الترجيح لما أخذ عن ابن العربي على ما أخذ عن الأئمة الأربعة ومقلديهم المذكورين والشيخين وغيرهم ممن ذكرنا ؟ والحال أن الأئمة الأربعة وكثيراً من مقلديهم المذكورين أعظم شأنًا وأجل علماً وعرفاناً من ابن العربي وأمثاله . ودعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مما يحتاج إثباتها إلى دليل بين وبرهان قائم ، نعم لو قيل : إن طريقهم هذا في أخذ بعض الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لسلمناه وقبلناه ، وأيضاً قد أثبت ابن العربي في " فتوحاته " طريقاً آخر لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد نقله المعارض عنه قبل في " دراساته " قال المعارض هناك ( قال ابن العربي : إن الإنسان إذا زهد في عرضه ، ورغب عن نفسه وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه وتعالى عوضاً من صورة أمره ونهيه صورة هداية إلهية حقاً من عند حق ترغل في غلائل النور وهي شريعة نبيه برسالة رسوله صلى

الله تعالى عليه وسلم فتلقى إليه من ربه ما فيه سعادة ، فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله - يعنى مع الله سبحانه - فإذا تجلج له فى صورة نبيه صلى الله تعالى فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير ، فإن الشيطان لا يتمثل لصورة بنى أصلاً ، فتلك حقيقة ذلك البنى أو روحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى بشريعته ، فما قال له فهو ذلك ، ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ، ولا من جهة الكتب حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين فى كل خفض ورفع (ص ١٨٥ و ١٨٦) انتهى . وأيضاً قد أثبت ابن العربى طريقاً ثالثاً لأخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فى "فتوحاته" ونقله عنه المعارض فيما قبل فى "دراساته" بقوله (قال ابن العربى : وأهل الكشف النبى صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى (ص ٢٢٦) فهذه ثلاث طرق أخذ بكل منها أهل الكشف الأحاديث والأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم . ومنهم الأئمة الأربعة والألوف المؤلفة من مقلديهم العرفاء بالله تعالى ، ولم يثبت أخذهم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق من هذه الثلاث لجميع الأحكام والأحاديث بل فى البعض ، ولم يعلم قدره ، فما لم يعرف بكلام عارف من عرفاء الله تعالى أن هذا الحكم الجزئى أو أن هذا الحديث أخذه أو أخذه فلان العارف من حضرته صلى الله

تعالى عليه وسلم شفاهاً لا يجترئ على القول به ، فإنه من الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يحصل التيقن بذلك ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( من كذب على متعمداً فلينبوأ مقعده من النار )

قوله وقال : نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ( ص ٣٦٧ )

قلت : قوله ( قرب صحيح عند أهل الفن ) إن كان يشمل حديثاً في " الصحيحين " فدعوي المعارض الأولى متقضة بقول المعارفين الكاشفين ، وإن أراد أن معناه - قرب صحيح في غير " الصحيحين " - فيجوز لنا أن نقيد عبارته ، فنقول : معناه - رب صحيح في غير " الصحيحين " وفي غيرهما ولم يوجد فيه شرطها ولا شرط أحدهما - فكما لا مانع من تقييد عبارة ابن العربي بالقيد الأول كذلك لا مانع من تقييدها بالقيد الثاني . ثم نقول : الأحاديث التي ضعفها أو قال بوضعها أهل الفن وصححها ابن العربي وأمثاله من هذا الطريق الثابت لأهل الكشف ، والأحاديث التي صححها أهل الفن وحكم بتضعيفها أو وضعها من هذا الطريق ابن العربي وأضرابه لم تعرف معيئة . فلا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم بهذا الطريق الكشفي ما لم يثبت منهم ، أو من واحد منهم صريحاً أو كالصريح في حديث معين أنه ثبت عندهم بذلك الطريق

رب العزة في المنام تسعة وتسعين مرة فأتى إلى المائة) انتهى .  
وكما أن رؤيا الحكيم الترمذي أنه رأى ربه تعالى في المنام مراراً ،  
ورؤيا كثير من الفقهاء والعلماء والأولياء والصلحاء والفقراء والمحدثين  
صحيحة أيضاً . وقد سمعنا ممن يوثق به : أن المغفور السيد هارون  
الذي كان متوطناً بقربة "هنكوره" قرأ في حياته "تفسير  
الإمام البيضاوي" كله أو أكثره أو بعضه على رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ، أو على سيدنا الصديق الأكبر رضى الله تعالى  
عنه بقطعة وشفاهاً . وهذان الترديدان من هذا الفقير لا من الأصل  
المسموع عنه لكن غالب الظن يرجح الطرف الأول في شق الترديد  
الثاني . وقال العلامة الأجهوري المالكي في "رسالة له في معراج" :  
صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم (قال الشيخ أحمد الزواوي  
طريقنا أن نكثر من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم حتى نصير من  
جلسائه ونصحبه بقطعة مثل الصحابة رضى الله عنهم ، ونسأله عن  
أمر ديننا ، وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ عندنا ونقول بقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيها) وقال الشعراوي في "طبقاته"  
(إن أبا العباس المرسى قدس سره قال لي : أربعون سنة ما  
حجبت عن الله تعالى طرفة عين فيها ولو حجبت عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم طرفة عين ما أعددت نفسي من جماعة  
المسلمين) وقال السيوطي نقلاً عن شيخ المشايخ سيدنا الشيخ  
محيي الدين عبد القادر الجيلاني قدس الله تعالى سره (أنه رأى  
صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الظهر) انتهى . وثبت له قدسنا



الله تعالى سره الأقدس من رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ،  
 رؤية سائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المعظمين على نبينا  
 وعليهم التحية والصلاة والسلام مبلغ عظيم لا يطيق القلم بيانها .  
 وقال الأجهورى فى " رسالته " تلك ( قال العلامة ابن الملحق : كان  
 الشيخ خليفة بن موسى كثر الرؤيا له صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقظةً ومناماً ، وأن أكثر أفعاله متلقاة عنه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بأمر منه إما يقظةً وإما مناماً ، ولقد رآه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فى ليلة واحدة سبع عشرة مرة ) انتهى . وفى " المنح  
 الإلهية " ( عن على بن وفاء أنه قال : كنت ابن خمس سنين  
 أقرأ القرآن على الشيخ يعقوب فأتينه يوماً فرأيتُه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقظةً لا مناماً وعليه قبض أبيض ثم بعد ما بلغت إحدى  
 وعشرين سنة رأيتُه صلى الله تعالى عليه وسلم فعانقني ) انتهى .  
 وقال الأجهورى فى " رسالته " تلك ( ومن رآه يقظةً الشيخ  
 العارف الشيخ محمد البنوفرى من المالكية ، وقد ذكر ذلك لجماعة  
 من الناس ، ومنهم الشيخ على الحمصانى وكان يقع ذلك له كثيراً ،  
 والشيخ نورالدين القلوصى ، والشيخ أحمد الآمدى وكان يراه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فى غالب أوقاته يقظةً ) انتهى . ومن كرامات  
 الفقهاء رحمهم الله تعالى - فليحترق بها من كرههم - أن الشيخ  
 إسماعيل بن محمد الفقيه قال يوماً لخادمه - وهو فى السفر قل  
 للشمس تقف حتى نصل إلى المنزل ، وكان بمكان بعيد - أى من  
 ذلك المنزل - وعادة أهل المدينة عدم فتح بابها لأحد بعد

الكشفي . ولا يجوز أن يحكم على حديث في كتب غيرهم فقط أنه ما ثبت عندهم بذلك الطريق ما لم يوجد الصريح المذكور حقيقة أو حكماً أيضاً . ثم نقول : إنه كما جاز لابن العربي ولمن عقده باباً في " الفتوحات " وغيرهم من أهل الكشف تصحيح الحديث ، والحكم بوضع الحديث بهذا الطريق الكشفي كذلك يجوز للأئمة الأربعة ولمن قلدهم من الألواف المؤلفين من العرفاء بالله تعالى الذين كثير منهم أعلى شأنًا وأجل من أمثال ابن العربي علماً وعرفاناً وأخذاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الطريق ، وهم قد وصلوا في الكشف والمعرفة بالله كمالاً أعلى وأتم .

قوله ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين الخ (ص ٣٦٧)  
قلت : قد صرح المعترض بزيادة لفظ " مثل " ههنا بأن حديث رفع اليدين عند كل رفع وخفض المنقول عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أخذه ابن العربي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من مثل هذا الطريق فأفاد أنه ما أخذه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من هذا الطريق . ومن تأمل فيما ذكرنا قبل من أن لأهل الكشف ثلاث طرائق في أخذ الأحكام عنه صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكره ابن العربي عرف وجه زيادة المعترض لفظ " مثل " في هذه العبارة . وقد سبق أيضاً منا الكلام على هذا الحديث ، وعلى أخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستوفى ونمائاً ، فمن أراد الإطلاع عليه فليرجع إليه ، فإنه مفيد حق الإفادة

إن شاء الله تعالى . وقد سبق منا هناك أيضاً أن إخذ ابن العربي له عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الطريق مشكوك لا يتيقن به ، فكما أن مجرد حسن الظن إلى الأئمة الأربعة غير نافع إذا كان قولهم أو قول واحد منهم مخالفاً بالحديث الصحيح كذلك مجرد حسن الظن إلى ابن العربي غير نافع بلاريب . وقد كان قوله هذا مخالفاً بأحاديث " الصحيحين " بل " الصحاح الستة " وغيرها ؛ بل عدم نفعه في ابن العربي أشد وأولى ، أيجوز أو يجب لأتباع ابن العربي بمجرد حسن الظن إليه ترك أحاديث " الصحيحين " بل " الصحاح الستة " وغيرها ، ويحرم ذلك على أتباع غيره ولو كانوا أتباع الأئمة الأربعة . ومن المعلوم أن حديث رفع اليدين في كل رفع وخفض مع ما علم من ضعفه على لسان أهل الحديث ، وعدم الجزم بصحته أو حسنه على لسان أهل الكشف يخالف لحديث " الصحيحين " بل لأحاديث " للصحاح الستة " ولأحاديث غيرها مما التزم الصحة فيها ومما لم تلزم فيها بلا مرية . فدعوى أنه حديث " الصحيحين " باطلة ضرورة بلاريبة .

وأما رؤيا قراءة الرجل الصالح محمد بن خالد الصدفي " صحيح البخاري " عليه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن ختمه بحضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وحضور الشيخ ابن العربي في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم في حين ختم الصدفي له فصحيحة ، كما أن رؤيا أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ربه تعالى في المنام مائة مرة صحيحة . قال الإمام أبو حنيفة : إني رأيت

الغروب أبداً فقال لها الخادم : قال لك الفقيه إسماعيل قني فوقفت حتى بلغ مكانه ، ثم قال للخادم : أطلق ذلك المحبوس فأمرها الخادم بالغروب فغربت ، فأظلم الليل في الحال . هكذا أوردته الأجهوري في آخر تلك ” الرسالة “

وأما رؤيا ابن العربي في وقوع الطلقات الثلاث إذا وقعها الرجل بكلمة واحدة فهو تائيد لمذهب أهل السنة والجماعة ، ومذهب لرواق رواج مذهب الرافضة الشيعة الشنيعة . فوا ويلاه لمن كان يحبهم بقلبه ، ويكون ظاهراً مع أهل السنة والجماعة . وهو لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” وأصابوا “ أنهم أصابوا ما عندهم من العلم لا أنهم أصابوا ما عند الله تعالى حتى لا يشكل ما اختاره أهل الحق أهل السنة والجماعة ، وهو أن إصابة ما عند الله تعالى دائرين المجتهدين وليس كل مجتهد مصيباً ، وقد اختار هذا القول ابن العربي في أثناء بعض كلامه ، وإن فهم ابن العربي ههنا من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما فهم .

وأما رؤيا تعين أن معني لفظ ” القرء “ في الآية هو الحيض فتؤيد مذهب الإمام أبي حنيفة . ثم نقول : إن مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أبي حنيفة لا يحتاجان كلاهما إلى تائيد جاء من نفس ابن العربي ، لكن لما كان ما يؤيدهما هي الرؤيا المباركة التي رأي فيها ابن العربي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأثبت فيها كلامه الشريف الناطق بوقوع الطلقات في المسئلة الأولى ، وبأن ” القرء “ في الآية أريد به الحيض في المسئلة الثانية فهما يحتاجان

إليه أبدأ . ففيها تأييد عظيم وقرّة لأعين المؤمنين ، وراحة لقلوب جميع من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم سواء كان الراى مثل ابن العربى أو من كان أعلى منه أو أدنى .

قوله : ونحن نعتقد سنية ذلك لمن ختم عنده البخارى الخ

( ص ٣٦٩ )

قلت : هذا الكلام من المعارض يدل على أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة فى المنام يفيد السنية ، والقول بها يحتاج إلى ثبوت المواظبة . وأنى هو؟ إلا أن يحمل السنية على الإستحباب . وأما نحن فنعتقد أن فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فى المنام كفعله فى اليقظة ، فكما أنه يفيد القرضية والوجوب والسنية والإستحباب والإباحة كذلك فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الرؤيا يفيدها (١)

(١) قلت : وهذا القول مخالف لإجماع العلماء فقد قال الامام النووى فى " شرح مسلم " معلقاً على قوله (ان حصة الزيات رأى النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام فعرض عليه ما سمعه من أبان فما عرف منه الا شيئاً يسيراً ) ما نصه :

" قال القاضى عياض رحمه الله : هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان ، لا أنه يقطع بأمر المنام ، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت ، ولا تثبت به سنة لم تثبت ، وهذا بإجماع العلماء . هذا كلام القاضى ، وكذا قال غيره من أصحابنا وغيرهم فنقلوا الاتفاق على أنه لا يغير بسبب ما يراه النائم ما تقرر فى الشرع ، وليس هذا الذى

إلا إذا كان الحكم المنامي مخالفاً بالحكم المأخوذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الأحاديث الصحيحة أو الحسنة .

قوله حكاية عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ” إذا تكلمت عليه أذكركم وتكلم عليه أنت “ الخ ص (٢٧٠)

قلت : وليؤخذ من هذا الكلام المستطاب وجوب معاملة حسن الأدب مع العلماء الأخيار أصحاب المذاهب الأربعة ، فوجب على المعارض محو ما صدر عنه في ” دراساته “ وفي سائر ” رسالاته “

ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم : ” من رأى في المنام فقد رأى “ فان معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وليست من أضغاث الأحلام وتلبس الشيطان ؛ ولكن لا يجوز اثبات حكم شرعى به لأن حاله النوم ليست حاله ضبط وتحقيق لما يسمعه الرائي ، وقد اتفقوا على أن من شرط من تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا مغفلاً ولا مسمى الحفظ ولا كثير الخطأ ولا مختل الضبط . والنائم ليس بهذه الصفة فلم تقبل روايته لاختلال ضبطه . هذا كله في منام يتعلق باثبات حكم على خلاف ما يحكم به الولاية . أما إذا رأى النبى صلى الله عليه وسلم يائره بفعل ما هو مندوب اليه أو ينهاه عن منهى عنه أو يرشده الى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه لأن ذلك ليس حكماً بمجرد المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشئ ، والله أعلم “

من سوء الأدب إلى العلماء الكرام من جميع المذاهب لا سيما علماء مذهب الحنفية . ولم يفصل في ذلك بين أوليائهم وغير أوليائهم ، وبين محدثهم وغير محدثهم ، وبين فقهاءهم المكملة وفقهائهم الغير المكملة ، وبين أساتذته في العلوم الظاهرية وغير أساتذته فيها ، وبين مشائخه في الطريقة النقشبندية وغيرها من الطرائق وغير مشائخه فيها ، وبين آبائه الذين كانوا على المذهب الحنفى وغير آبائه . ولا عيب في البحث في تحقيق الحق والدين لكن ينبغي أن يراعى حسن الأدب .

وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا المنام : و إذا كتبه فسمه " الأمر المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم " يدل على أنه يجب مراعاة سلوك الأدب مع أهل العلم وتصحيح أجوبتهم ما أمكن .

وما نقله المعترض عن ما وقع لبعض الأرياء مع فقيهه نقل الحديث الغير الثابت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يدل على أن الفقيه ما كان مكاشفاً ومشاهداً له صلى الله تعالى عليه وسلم أبداً . وإنما دل على أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم حينئذ مستوراً عنه مرة ومشاهداً له أخرى . ولنعم من قال : مى نمايند و مى ربايند ، نعم أخطأ الفقيه في الحكم بثبوت ذلك الحديث ، والخطأ ليس بعيب في الإنسان الغير المعصوم . فكما أنه تحقق الخطأ من الفقيه في هذا الحكم كذلك يجوز تحقق الخطأ عن الولي في غير ذلك الحكم لأن فقد العصمة إستوى فيه الولي والمحدث

والفقيه . والقول : بأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا يحتاج إثباته إلى دليل يدل عليه وأين هو؟

قوله فإن منهم من بشاوره في كل مسألة فيها رأى أو قياس الخ ( ص ٣٧١ )

قلت : دل هذا الكلام على نفي المشاورة في جميع المسائل ، ثم نقول : وكذلك الأئمة الأربعة ومن قلدهم من المحدثين والعرفاء بالله تعالى كانوا يشاورونه في كل مسألة فيها رأى أو قياس بحسب ما ألهموا من الظاهر .

قوله وهذه منقبة " لصحيح البخارى " وشرف لا يوازيها منقبة ( ص ٣٧٢ )

قلت : نعم والأمر كذلك لكن لا دلالة له على أن ما في " صحيح البخارى " فقط أو ما في " الصحيحين " قطعى الصحة ، أو أرجح مما كان في غيرهما برجالها أو برجال أحدهما ، وبشرطها أو بشرط أحدهما . كما أن القرآن وحى متلو وهو كتاب الله تعالى والحديث المتواتر عند جميع العلماء إذا جاء على خلاف ما في القرآن ظاهراً لا ترجيح بينهما من حيث الحكم والأخذ والعمل .

قوله والكشف ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع الخ ( ٣٧٢ )



قلت : لا نسلم أن كل كشف كذلك وإلا لم يكن للخطأ مجال فيه ، ويجوز أن يكون الكشف من باب الشطحيات التي لا تليق أن يتمسك بها ؛ وقد سمعت سابقاً من كلام العرفاء بالله تعالى أن للخطأ في الكشف مجالاً ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم أن الشطحيات لا تليق أن يتمسك بها ، وقد سمعت أيضاً من كلامهم وكلام الصناديد من علماء الظاهر أن الكشف ليس بحجة قطعية ولا ظنية في الأحكام أصلاً لا على الكاشف ولا على غيره ، وأن الحجج في الأحكام الشرعية أربعة فقط الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأن الأولياء الكرام مثل الجنيد والبسطامي وغيرهما كزيد وعمرو وغيرهم من أئمة الناس في الأحكام وإن كان لهم مزينة عليهم من وجه آخر . ولو قيل إن الكشف حجة في حق الكاشف لا في حق غيره لكان هذا القول موافقاً لكلام بعض علماء الظاهر . ومن قال إن الكشف حجة في حق الكاشف وغيره فقد قال إنه حجة قطعية في حق الكاشف يجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وأما في حق غير الكاشف فإنه وإن كان يقول بحجته لكن لا أدري ما يقول ؟ إنه حجة قطعية في حق ذلك الغير أو ظنية . ولو قيل إن الكشف حجة قطعية مطلقاً فنقول : لا تخصيص لحجته بكشف ابن العربي وأصرابه بل كشوف الأئمة الأربعة وجميع الأولياء والمحدثين والفقهاء ممن كان من أهل الكشف وقلد المذاهب الأربعة أيضاً حجة كذلك . فنبت هذه الكشوف وراء الظهور غير ملتفت إليها وجعل كشف

ابن العربي وأمثاله نصب العين وملةفتاً إايه مفيداً للعلم المطابق للواقع ليس بمقبول أبداً ،

قوله كالمجتهد (١) على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده الخ (ص ٣٧٢)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على هدم ما قرره سابقاً وأطال فيه وزعمه حقاً وصواباً من أن اجتهاد المجتهد إنما هو حجة عليه دون غيره ، وأن غير المجتهد وإن التزم تقليده فهو إلزام منه لما لا يلزم عليه فلا يكون إجهاد المجتهد حجة عليه ولا ينفعه في ذاك إلزامه التقايد فهذا التشبيه من قبيل الشبيه الذى لا يصح ، فإن التشبيه لو صح اقتضى أنه كما جزم المعارض بانحصار حجية اجتهاد المجتهد فى المجتهد ، وحرمة إلزام رجل تقليد مجتهد معين ، وتركه الواجب ، وإخلاله بواجب وحدة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم . وإتيانه بالثنوية ، وإشراكه بخصوص الإمام ، ومتابعته لذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك يجب أن يجزم بانحصار حجية الكشاف فى الكشاف . وبأن إلزام غير الكشاف تقليده يستلزم جميع المفاصد التى ذكره المعارض فى المشبه به . فالعجاب من العجب ينشأ عن هذا التشبيه . ثم نقول . هذا كله إذا كان الإجهاد من المجتهد الغير العارف بالله تعالى . وأما الإجهاد من العرفاء به تعالى كالإثمة الأربعة فليس

(١) ووقع فى المطبوعة " كلاجتهاد " وهو الصحيح .

بمنزلة كشف من كان عارفاً غير مجتهد ؛ بل الأول أعلى شأنًا من الثاني بلاريب . وإن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى كما أنهم مجتهدون فهم كاشفون عارفون أعظم شأنًا من أمثال ابن العربي ، فلذا اقتدى بهم من العرفاء الكاملين والأولياء الواصلين والمكملين الكاشفين المشاهدين من كان كثير منهم أعلى شأنًا من أمثال ابن العربي أيضاً فاجتهادهم اجتهاد وكشف وجمع بين النعمتين وقران بين السعادتين . وقد سبق منا نقلاً عن كثير من العرفاء بالله وعلماء أهل الظاهر أن الكشف ليس من الحجج في الأحكام ، وأنه لا مماثلة له لا تامة ولا ناقصة مع إجتهد المجتهد فيها . ومبنى هذه القواعد التي أسسها المعارض بعض الشطحيات التي صدرت عن ابن العربي ، فصدقه قوم من العرفاء وأنكره قوم عظيم وجم غفير منهم . فقوله ( بل العلم في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالإجتهد ص ٢٧٢ ) فيه نظر . ولوسلم ثبوته فإثباتا يسلم في العلم الحاصل بمجرد الإجتهد وبمجرد الكشف . وأما العلم الحاصل بالإجتهد والكشف كليهما كالعلوم المأخوذة عن الأئمة الأربعة فكونه أقوى من العلم الحاصل بمجرد الكشف من البديهيات الأوليات فإنكاره إنكارها .

قوله هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف نوم

أو يقظة الخ ( ص ٣٧٢ )

قلت : لا شك أن دعوى العموم هذه تقتضي أن ما كشف به

الكشف - ولم يرفيه جنابه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أخذ عنه

صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقظة ولا نوماً ، ولا رسولاً آخر من الرسل ، ولا نبياً آخر من الأنبياء ، ولا ملكاً من ملائكته تعالى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا الكعبة ولا غيرها مما لا يتمثل الشيطان به - يجب أن يكون حجة قاطعة في حق الكاشف وحجة في غيره ، فيجب عليه أن يترك به الكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعى . وهذا مما تكاد السموات تنفطرن منه .

ثم إن دعوى حجية عموم ما يكشف به العارفون وإفادته العلم القطعى سواء كان فى يقظة أو نوم باطلة لوجوه .

الأول أنه على هذا يلزم أن لا يجوز لأهل الكشف وغيرهم ممن التزم تباعهم واعتقدتهم وقلدهم النظر إلى أحاديث "الصحيحين" وغيرهما من الكتب المؤلفة فى الحديث الشريف ، ولا إلى الإجماعات القطعية وغيرها ، ولا إلى قياسات المجتهدين الجامعة للشروط المعتمدة فى صحته ؛ بل إنما يجب عليهم العمل بما كوشف به أهل الكشف ولو فى منام ولو لم يأخذوه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا مناماً ولا يقظة .

والثانى أنه يلزم منه أن يكون أهل الكشف ومن التزم تباعهم غير مكلفين بشئ من الشرع الذى جاء به صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله تعالى إلا بما كوشف به أهل الكشف .

والثالث أنه يلزم منه أن لا يجوز الطعن والقدح فى أفعال أهل الكشف وأقوالهم وأفعال من التزم تباعهم وأقوالهم إذا ادعوا أنه مما كوشف به أهل الكشف .

والرابع أنه كما اختلف المذاهب اختلف الكشف ، فمن ادعى من أهل الكشف أنه كوشف بهذا يلزم عليه وعلى من لزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف غيره ، ومن ادعى أنه كوشف بذلك وهو خلاف ما كوشف به الأول يلزم عليه وعلى من التزم اتباعه أن يعمل به ويحرم عليهم أن يعملوا بكشف الأول . مثلاً كوشف العرفاء السرهندية بأنه يجب تقليد المجتهد والعمل بواسطته بالكتاب والسنة والإجماع والقياس الشرعي على غير المجتهد سواء كان محدثاً أو عارفاً مثل الجنيد والبسطامي أو فقيهاً أو عامياً ، وأن التزم مذهب معين جائز مغتفر غير مستلزم لوقوع المأثم في المفاصد المذكورة . وكوشف ابن العربي بأنه يحرم تقليد المجتهد ، وأنه يحرم العمل بقياس المجتهد للمجتهد وغيره . وأن أهل الكشف لهم طرق خاصة يأخذون بها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلا واسطة ولا يحتاجون في ذلك الأخذ إلى واسطة من الصحابة وأهل البيت والمجتهدين وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ، وأن الصحابة ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً عندهم فيأخذون تارةً عنه هو المرفوع ، وتارةً يقولون من عند أنفسهم الطيبة وهو الموقوف ، أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يعملون بالقياس الشرعي فيما لم يجدوا فيه نصاً عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن من أهل الكشف من يشاوره صلى الله

تعالى عليه وسلم في كل مسألة فيها رأى أو قياس و يفعل بما أشار به صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه صريحاً . فيجب على هذا على العرفاء السرهندية وعلى من التزم تباعهم واعتقدتهم تقليد المجتهد ولو التزاماً لمذهب معين ، وتجويز القياس . ويجب على ابن العربي ومن التزم تباعه واعتقده أن لا يقلد أحداً من المجتهدين ، وأن يحرم القياس الشرعى ، وأن يعتقد جميع ما ذكرنا قبل .

والخامس أنه كما وجد أهل الكشف في الزمان المتقدم كذلك وجدوا في هذا الزمان الأخير وسيوجدون إلى يوم القيامة وعلى هذا يلزم عليهم وعلى من التزم تباعهم أن يأخذوا بما كوشف أهل الكشف به ويتركوا العمل بظاهر الشريعة .

والسادس أنه يلزم منه أن لا يجب على أهل الكشف الذين يكونون في زمان سيدنا مهدي آخر الزمان الموعود رضى الله تعالى عنه وعلى من التزم تباعهم اتباعه بل يجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف .

والسابع أنه يلزم منه القول بأن لا يجب على أهل الكشف في زمن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ومن التزم تباعهم متابعة سيدنا عيسى عليه السلام بل الواجب عليهم اتباع ما كوشف به أهل الكشف منهم . وهذا كله يتعلق بافساد دعوى العموم .

والثامن مما تفسد به أنه يلزم من هذه الدعوى علوكشف

الكاشف عموماً - ولو كان من أبناء هذا الزمان ، أو كان ذلك الكشف في المنام عموماً أيضاً - على الأحاديث الصحيحة والإجماعات حيث لا يجوز العمل بها لأهل الكشف ولمن التزم تباعهم واعتقدتهم ؛ بل الواجب عليهم العمل بما كوشف أهل الكشف به .

والتاسع أنا لو سلمنا العموم في أهل الكشف فلم لا يصح دعوى العموم في كشوف الأئمة الأربعة والألوف من مقلديهم العرفاء بالله تعالى الثابتة في أقوالهم وأقيستهم المنقولة عنهم . ومن ادعى أنهم ليسوا من أهل المعرفة به تعالى ولا من أهل الكشف لا بقظة ولا مناماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

والعاشر أنه لو كان الواجب على أهل الكشف الإقتداء في الأحكام الشرعية بما كوشف به عموماً لوجب القول : بأن أهل الكشف والمعرفة الذين قلدوا الأئمة الأربعة أو غيرهم من المجتهدين تركوا الواجب وارتكبوا الحرام حيث خالفوا ما كوشفوا به وقلدوا الأئمة الأربعة وذويهم من المجتهدين . ومن ادعى أن كشوفهم خاصة طابقت الأحكام المنقولة عن المجتهدين ، وأن كشف كل من قلد الإمام أبي حنيفة منهم قد طابق الأحكام المنقولة عن أبي حنيفة ، وأن كشف كل من قلد منهم الإمام الشافعي قد طابق به الأحكام المنقولة عن الشافعي وهلم جراً فعملوا بها لكونها مما كوشفوا به لا لكونها أحكاماً منقولة عن المجتهدين أخذوها من الكتاب والسنة والإجماع وقياسهم الشرعي . فنقول له : أولاً هات بالحجة على هذه الدعوى ؛ على

أن صريح عبارات الكتب الصحيحة المعتبرة الناطقة بأن هذا القدر من أهل الكشف والمعرفة التزم مذهب أبي حنيفة، وهذا المقدار منهم التزم مذهب الشافعي، وهذا القدر منهم التزم مذهب مالك، وهذا المقدار منهم التزم مذهب أحمد بن حنبل، وبأن شيخ شيوخ ابن العربي سيدنا الشيخ الجيلاني قدس الله تعالى سره كان حنبلياً في المذهب يرد هذه الدعوى الكاذبة رداً بليغاً. وأيضاً يردّها قول المعترض في آخر "الدراسات" وهو (وأنا أقول: ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه - أي شأن أبي حنيفة - في الكمال وأجله وأرفعه أن ألوفاً من عرفاء السند والهند وماوراء النهر وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب لغيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه ص ٢٥٤) انتهى. وأيضاً يردّها ما قال المعترض قبل في "دراساته" (١): من أن ماخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ولو كان من الأئمة الأربعة واجتمعوا عليه يحرم تقليدهم فيه ويجب ترك قولهم هناك. وأيضاً يردّها ما قال المعترض فيه قبل أيضاً: من أن في مذهب الحنفية قياسات كثيرة مخالفة لصرائح الأحاديث الصحيحة، وأن في مذاهب الأئمة الثلاثة قياسات قليلة مخالفة لها (٢).

---

(١) راجع "الدراسة السابعة" من الكتاب المذكور

(٢) راجع "الدراسات" ص ٣٤٥



وأما خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقظة وإن كان هو من باب رؤية المثال كما صرحوا به فلا شك أنه حجة يجب العمل به إذا لم يخالف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ظاهراً . وأما إذا خالفها فيجب على غير الكشف وإن كان التزم تباعه واعتقده العمل بتلك الأحاديث والسكوت عما كوشف به الكشف بقظة هذا الكشف الخاص . وأما إذا كاشف ففيه إختلاف فقال بعضهم يجب عليه أيضاً أن يعمل بها فقط ، وقال بعضهم لا بل يجب عليه أن يعمل به بما كوشف به هذا الكشف المخصوص بالشرف العظيم .

وأما في خصوص الكشف عن رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً وهو من باب رؤية المثال أيضاً كما صرحوا به ففي عدم حجتيه إذا خالف ما سمع فيها أورثي فيها من الأحكام بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة خلاف بين العلماء أيضاً كما تصرح به عبارات بعض المالكية . وعبارات مذهبنا تصرح بأن هذا الكشف الخاص لا يجوز العمل به لفقد الضبط في النوم في الرائي لا غير ، فالنقصان في الحجية ووجوب العمل به إنما جاء من قبل عدم ضبط الرائي الناقل لا من قبل غيره ، وعليه أبتني القول بعدم الحجية عندنا في هذه الصورة الخاصة . وأما إذا لم يخالفها بل توافقا فكل منهما على الرأس والعين كالحديثين الصحيحين يقوى أحدهما الآخر . وإذا لم يخالفها أصلاً بل قد كوشف عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مناماً ما لم يرد فيه حديث لا يصحح

ولاحسن فاتفق كلمتهم على أن ذلك الكشف الخاص في حق  
الرأي حجة ألينة لا يجوز له إلا العمل به ، وعلى أن ذلك مقدم على  
القياس الشرعي في حقه . واختلفت كلمتهم على أنه في حق غير  
الرأي حجة وجب العمل به عليه أم لا ، فقال البعض بالأول  
وقال البعض الآخر بالثاني ؛ لكن لم يقل أحد من العلماء الذين  
اتفق على جلالة شأنهم في جميع هذه الصور اليقظية والمنامية  
بمحصول العلم القطعي لا في حق الكاشف ولا في  
حق غيره ، وإن ادعى ذلك بعضهم الذي طعن فيه المحدثون  
والعرفاء كابن حجر العسقلاني والحافظ السبوطي وغيرهما ممن وصل  
إلى مقدار السبع مائة عدداً ، وسيجئ عبارات تدل على ما  
ذكرنا ، وعلى أن المرئي للكاشف في المنام واليقظة إما مثاله صلى  
الله تعالى عليه وسلم وإما حقيقته بشرط أن يراه على صورته التي  
كان عليها في حياته الطيبة صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله ع-لى عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه

الخ ( ص ٣٧٢ )

قلت : إنما انتهض دليل الشرع الماطق على استحالة الخطأ  
عليه في رؤيته الشريفة بأن يخطأ فيعتقد إذا رأى شيئاً آخر أنه  
راه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن قد اختلفت كلمة العلماء في  
أن هذا بتخصص بما إذا رآه بصورته الشريفة المقدسة التي كان صلى الله  
تعالى عليه وسلم في حياته عليها ، ونطق بها أحاديث كتب الحديث

المصنفة فی شئائله وحلیته صلی الله تعالى علیه وسلم أولاً یتخصص به . فقال قوم بالأول ، وقال قوم بالثانی ، والمعترض ممن قال بالثانی ، وستعرف الجواب عن دلیله الذی أثبت به القول الثانی وقواه به ، والله تعالى أعلم بحقیقة الحال . ولم ینتهض دلیل الشرع الناطق علی إستحالة الخطأ علی الرائی فی المزام فی کل ما ینقله وبرویه عنه صلی الله تعالى علیه وسلم ، ولقد أجاد العارف القطب المجدد لألف الثانی السرهندی القول فی هذا الباب فی " مکانیه " - وکنی به کشفاً وتمسکاً - فقال فیها ( درکشف مجال خطا بسيار است تاچه دیده باشد وجه فهمیده ) ( ۱ ) انتهى . وقال فیها أيضاً ( إن الکشف لیس بحجة من الحجج الشرعیة فی الأحکام ) انتهى . وحال النوم من أشد ما يدفع الضبط عن الرائی واعتماده واعتماد غیره علی قوله . وقال الشیخ علی القاری فی " شرحه " علی " الحصین الحصین " ( الأحکام المزامیة والأحکام الکشفیة لا إعتبار لها فی الأمور الشرعیة ) انتهى وقال السید الکامل العارف الواصل السید جمال الدین المحدث فی " روضة الأحباب " ما لفظه ( آنچه رائی در خواب از آنحضرت صلی الله تعالى علیه وسلم بشنود از احکام بدان عمل نکند ، نه از برای شک در رویت بل از برای آنکه ضبط رائی مفقود است در حالت نوم ، زیرا که خبر مقبول

---

( ۱ ) یعنی وفی الکشف مجال الخطاء کثیر بأن یری شیئاً

ویفهم شیئاً .

نیست مگر از ضابط مکلف ، و نائم را این حال نیست ( ۱ )  
 إنتهى . وقال فى " الطريقة المحمدية " " وشرحها " ( قد صرح  
 العلماء بأن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بالأحكام الشرعية ،  
 وكذلك الرؤيا فى المنام خصوصاً إذا خالف كتاب العلم العلم  
 جل وعلا أوسنة محمد عليه الصلاة والسلام ) إنتهى . وقال  
 العلامة الشيخ عبد الحق الدهلوى فى شرحه على " مشكاة المصابيح "  
 مالفظه ( گفته اند كه كلامى كه از آنحضرت صلى الله تعالى عليه  
 وسلم در منام بشنوند آنرا از سنت قدسـه وى عرض بابد كرد  
 اگر موافق است حق است ، و اگر مخالفى دارد از ممر خالى است كه در  
 سامعه اوست ، پس رؤيائى ذات كريمة وى صلى الله تعالى  
 وسلم ، و آنچه ديده ياشنیده شود حق است ، و تفاوتى و اختلافى  
 كه هست از ان است . أماديدن آنحضرت صلى الله تعالى عليه  
 وسلم در يقظه بعد از رفتن از زين عالم از بعضى صالحين بصحت  
 رسیده است ، و روايات مشايخ و حكايات نزديك محد تواتر  
 رسیده ، و گفته كه بحقيقت آن نیز بمثال است اگر چه در يقظه است  
 و بى غلبه و غيب نیست ، و در حصول صحبت نبوت و أحكام

( ۱ ) يعنى ان ما يسمع الرأى فى المنام عن حضرة النبى عليه  
 الصلاة والسلام من الأحكام فلا يعمل بها لا لوقوع الشك فى الرؤية  
 بل لفقدان الضبط فى الرأى حاله المنام ، وذلك أن انخبر لا يقبل  
 الا عن ضابط مكلف والنائم ليس على هذا الحال .

شرعيه بر غير رائى حجتي ( إنتهى . ( ١ ) وقال العلامة الأجهورى  
 فى " معراجہ " ( قال الشيخ أبوبكر بن العربى : ورؤيته صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بصفته المعلومة إدراك على حقيقته - أى يقظة أو مناماً  
 ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال - قال الأجهورى - قال السيوطى  
 فى " الحلك " : وهذا الذى قاله أبوبكر بن العربى فى غاية  
 الحسن . ثم قال السيوطى : وإذا رآه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 المؤمن على هيئته التى هو عليها لآمانع من ذلك ولاداعى إلى  
 التخصيص برؤية المثال) انتهى كلام الأجهورى. وقال انزرقانى المالكى  
 فى " شرحه " على " مؤطا الإمام مالك " ( وقع أن رجلاً رأى  
 النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى النوم فقال له : اذهب إلى  
 موضع كذا فاحفره فإن فيه ركازاً ، فخذها لك ، ولا تخس

( ١ ) يعنى وقالوا ! ينبغى أن يعرض الكلام الذى يسمع فى  
 المنام عن حضرة النبى عليه الصلاة والسلام على سنته القديمة فإن  
 وافقها فهو حق ، وإن خالفها فهو لخلل وقع فى سمعته ، فرؤيته  
 نفسه الكريمة صلى الله تعالى عليه وسلم وما يرى أو يسمع منه حق ، والتفاوت  
 والاختلاف جاء من قبل الرأى ، فأما رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم فى  
 اليقظة بعد وفاته فقد صح عن بعض الصالحين ، وكادت الروايات فى هذا  
 الباب عن المشائخ والحكايات أن تبلغ الى " حد التواتر ، وقيل  
 انها ايضاً بالمثال ، وأن كانت فى اليقظة ، ولا تخلو عن غلبه و  
 غيبه ، وليس ذلك بحجة على غير الرأى فى حصول صحبه النبوة  
 ولا فى اثبات الاحكام الشرعية .

عليك فيه ، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحفره ، فوجد الركاك ، فاستفتي علماء عصره - أي من المالكية - فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة الرؤيا . وأفتى العزبن عبد السلام بأن عليه الخمس وقال : أكثر ما ينزل مناه منزلة حديث روى بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه ، وهو حديث في الركاك الخمس ( انتهى . وقال العلامة اللاقاني في شرحه المسمى " بعمدة المريد على جوهرة التوحيد " ( نص الكرماني في " كتابه الكبير في تأويل الرؤيا " على أن الرسل والكتب المنزلة والملائكة والسحب أيضاً معصومة عن تمثيل الشيطان بمثلها ) انتهى . وقال العارف السيد جمال الدين المحدث في " شرح المشرق " ( وكذا رؤية الكعبة في المنام على ما أخرجه " الطبراني " من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه مرفوعاً قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من رأى فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل بي ولا بالكعبة ) انتهى . وإذا عرفت هذا فقوله ( لانتهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثيل الشيطان على عصمة الخ ص ٣٧٢ ) مجرد قول عندي للمعارض ، وليس له سلف في ذلك ، ومن ادعى غير هذا فليأت بيينة عليه ، ومادل الحديث الشريف ونطق الإجماع كرنا لا بما ذكره المعارض في معناه نحتاً له من عند نفسه .

قواه وهي لانتقيد بصورة دون صورة ( ص ٢٧٣ )

قلت : لكن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( فإن الشيطان

لا يتمثل على صورتي" الذي عال به صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على تقيدها برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم على صورته الشريفة المقدسة التي كان عليها في حياته ، وإن نازع في هذا القول البعض من العلماء كما مر فهو خلاف ظاهر هذا التعليق المنصوص عليه ، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر .

قوله فالمزية في ترجيح "الجامع الصحيح" للبخاري الخ (ص ٣٧٤)

قلت : نعم الأمر كذلك ، لكن لا يلزم منه أن ما قاله ابن الهمام وذووه من القول : بمساواة ما في "الصحيحين" أو أحدهما لما في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما غير صحيح ، وأن ما قاله ابن الصلاح من القول بقطعية ما فيها وما في أحدهما سوى المستثنيات حق أو قوي لما مر ، وقد ذكر شراح "الشاطبية" (أنه روى القرطبي أن مصنفها الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى لما فرغ من تأليف قصيدته هذه طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوع ، فرآه صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام ، فقام بين يديه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقدم القصيدة إليه ، وقال : يا نبدي ! يا رسول الله : أنظر هذه القصيدة فتناولها بيده المباركة ، وقال : هذه القصيدة مباركة من حفظها دخل الجنة . وفي رواية ، من مات وهي في بيته دخل الجنة . وهذه الرؤيا الشريفة الطيبة وإن أفادت مزية تلك القصيدة على غيرها من

الكتب أى مزية لكن لم يلزم منه أن كل ما فيها صحيح قطعى الثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم متواتر ، وإن كان الأمر كذلك فى الواقع ههنا فقط . وأيضاً لم يلزم منه أن كل ما فى تلك القصيدة أصح وأرجح وأقوى مما فى غيرها ، والله تعالى أعلم .

قوله فهذا الفقير لا يرى ذلك فى تباع المحققين الخ  
(ص ٣٩١)

قلت : كلام المعترض هذا يدل على أن القول بترجيح بعض الأحاديث على بعضها المعبر عنه فى عرف الفقهاء "بالنسخ الإجتهادى" قول الفقهاء المتأخرين الغير المحققين لا غير ، وأنه لا يرى ذلك القول أصلاً تباعاً للمحققين ، ففهم منه أن ما اختاره المعترض من عدم جواز القول بالترجيح المذكور قول المحدثين والأولياء والعرفاء تقدموا أو تأخروا ، وقول الفقهاء المتقدمين سواء كانوا محققين أو غير محققين ، وقول الفقهاء المتأخرين المحققين . فنقول : قد صدر هذا الترجيح صريحاً عن الصحابة وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم ، والأئمة الأربعة ، ومقلديهم من المحدثين والأولياء والعرفاء الكاشفين المتقدمين والمتأخرين ، والفقهاء المتقدمين والمتأخرين المحققين وغير المحققين ، وعن الشيخين فى "صحيحيهما" وغيرهما ، وعن أصحاب "السنن الأربعة" وعن أصحاب الصحاح المجردة المؤلفة فى فن الحديث ، وعن ابن العربى فى مسألة رفع اليدين ، ومسئلة وجوب الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر ، وعن



سائر من لا يعد ولا يحصى في كثير من المواضع التي أمكن الجمع فيها أيضاً . فدل ذلك على أن جواز هذا الترجيح في بعض مواد إمكان الجمع مذهب جميعهم أو أكثرهم .

ومناداة بعض الجهابذة بإمكان الجمع في جميع الأحاديث المتعارضة ظاهراً لا توجب وجوب التقليد على المجتهدين لهم في ذلك ولا توجب حرمة الترجيح للمجتهدين وعدم جوازه لهم أصلاً . غاية ما في الباب أن المجتهد مأمور بقوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) ونخير من حضرة الله تعالى فتارة يعتمد الترجيح ، وتارة يأخذ بالجمع كما ألهمه الله تعالى من باطنه الصافي الزكي .

ثم إن الكشف عموماً - ولو مناهاً - إذا كان مفيداً للعلم القطعي ، صحيحاً في كل عارف بالله تعالى ، واجب العمل به ، حرام الترك عند المعارض فكيف جعل ترجيحاتهم رحم الله تعالى في كثير من المواد من محرمات الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاف مذهب المحققين ! وهي من الكشوف في المرتبة العليا ، ومن ألهم بها كبراء الكاشفين العارفين ، وكثير منهم أعلى شأناً من أمثال ابن العربي .

قوله وتأخير أحدهما عن الآخر على ما قال الحازمي لا يوجب القول به (ص ٣٩١)

قلت : عبارة الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحيه في "شرحيه" ظاهرها تقتضي أن يكون القول بالنسخ في صورة

تقدم نص وتأخر آخر ، وبنسخ المتقدم المتأخر مجمعا عليه ، فإنكاره وإن صدر من مثل الحازمي فهو إنكار لما أجمع عليه وخرق له . فلا يجوز أن يلتفت إليه . ونحن لا نقول بالإيجاب حتي يرد ما أورد الحازمي بل نقول : إن الأصل في هذا الباب أن يكون النص المتأخر ناسخاً للنص المتقدم ، ولذا حكمنا بأن افتراض القعود على المتقدمين المطبقين للقيام الذين اقتدوا خلف الإمام القاعد الغير المطبق له انتسخ بآخر الأمرين من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أم قاعداً والناس خلفه قيام . ثم نقول : إنه قد مر الجواب عن هذا القول بما لا مزيد عليه فارجع إن شئت إليه .

قوله فيما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه الخ ( ص ٣٩١ )

قلت : هذا أيضاً من مبتدعات المعارض ومخترعاته ومحدثاته وإبداء منه لما هو خلاف الإجماع ، وليس له في هذا القول معين ممن يتمسك بقوله لا من السابقين ولا من اللاحقين ، وليس القول بهذا عموماً منقولاً عن أحد من العلماء . فلا يجوز أن يلتفت إليه أصلاً ، وإن ضيع المعارض عمره في تأليف " رسالة " مشتملة على أجزاء مفردة في تحقيق القول المختلق المخالف بالإجماع فليس القول المختلق من التحقيق في شيء .

قوله فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عذراً الخ  
( ص ٣٩١ )

قلت : ليس البحث إلا فيما إذا ثبتت السنة في الجانبين ،  
ورجح أحد المجتهدين هذا والآخر منها ذاك فقد ثبت الترجيح  
الذي هو النسخ الإجتهادى في نفسه بدليل ، فمن كان من المجتهدين  
ترجح عنده هذا الحديث الذي ليس في "الصحيحين" على ما فيها  
بوجوه ألهمه الله تعالى بها ظهر عنده عذر بالدليل في ترك العمل  
بحديث "الصحيحين" ؛ على أن ترجيح ما في "الصحيحين" على  
ما في غيرهما فيما سوى تبنك الصورتين المذكورتين ترجيح واحد  
فلو أعمل المجتهد ترجيحاً آخر أكد عنده دون هذا في مادة  
أو اعتمد على تراجع ونجدها في حديث غيرهما دون هذا الترجيح  
الواحد فهو غير معاتب بذلك . وإذا كان ابن العربي - وهو ليس  
بمجتهد - غير معاتب بترجيحه حديث غير "الصحيحين" على  
أحاديثها في مسئلتى رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ووجوب  
الإضطجاع بعد ركعتى سنة الفجر فعدم معاتبة المجتهد  
بذلك أولى .

قوله الحمل على الأعذار لا يقبل ( ص ٣٩١ )

قلت : لما جاز عند المعارض للعمل بالحديثين المتعارضين  
ظاهراً بحمل أحدهما على الغزيمة والآخر على الرخصة من غير  
دليل يدل عليه صريحاً لم لا يجوز عنده العمل بهما بحمل  
أحدهما على العذر والآخر على فقدته من غير دليل بصرح ؟

بأن يقال ما في "الصحيحين" محمول على العذر وما في غيرها محمله فقد العذر أو بالعكس . وأين الفارق يفرق بينهما ؟ والجمع كما لا ينافي جواز الأول لا ينافي جواز الثاني أيضاً . وليس الأول أعلى شأنًا من الثاني حتى يجوز الحمل عليه دونه ، فتجوز الأول بلا دليل يصرح به دون الثاني تحكم لا يجوز أن يعأبه .

قوله فقه الراوي لا أثر له في باب التحمل والصدق في القول الخ (ص ٣٩١)

قلت : الإعتبار في الترجيح لفقه الراوي - أي اجتهاده - مذهب الحنفية كما صرح به ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" وقال شارحاه (ومنهم من خص الترجيح بالروى بالمعنى ، وفي "المحصول" والحق الإطلاق لأن الفقيه يميز ما يجوز وما لا يجوز ، فإذا سمع ما لا يجوز أن يحمل على ظاهره بحث عنه وسأل عن مقدماته وسبب نزوله فيطلع على ما يزول به الإشكال بخلاف العامي - أي غير المجتهد - قال ابن برهان : ويرجح بكون أحدهما أفقه من الآخر) انتهى . لاسيما وقد ثبت الترجيح بفقه الراوي صريحاً من لفظ الإمام أبي حنيفة وقد نقلناه سابقاً عن كثير من الثقات في "تعاليقنا" هذه في البحث على مسألة رفع اليدين فيما قبل . ومن العجب أن من وجوه التراجيح عند المعارض كون الشخص أرجح في صناعة الحديث وأزيد فيها كما قد اعترف به في ما بين البخاري ومسلم ، وفيما بينهما وبين أصحاب

”السنن الأربعة“ وغيرهم من أصحاب الكتب المصنفة في الحديث ولم يعتد بكون فقه الراوي وبكون أفقيته مرجحاً ، وحرّم القول بكونها من باب وجوه التراجع . وأهل اللسان يحتاجون إلى الفقه بمعنى الاجتهاد أيضاً على ما حققه الإمام في ”المحصل“ . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان رواية الخلفاء الأربعة ورواية بعض منهم غير مرجحة على رواية أدنى الأعراب إذا كان صحابياً وليس الأمر كذلك ، فكم من فرق بين هاتين الروايتين وإذا كان ترجيح ”صحيح البخاري“ على ”صحيح مسلم“ وترجيح ”صحيحهما“ على صحاح غيرها ثبت من حيث أن حذاقة البخاري في هذا الفن الشريف أزيد من حذاقة مسلم فيه ، ومن حيث أن حذاقتها فيه أزيد من حذاقة غيرها فما ظنك في رواية الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ورواية بعض منهم إذا خالف بروية أدنى الأعراب ! فاندفع بهذا ما ذكره المعارض سابقاً (١) من أن رواية باب مدينة العلم عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً ورواية أدنى الأعراب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك متساويان لا ترجيح لهذه على تلك ولا لتلك على هذه . ووجوب القول بالمساواة في هاتين ، وتحريم القول بالمساواة بين ما في ”الصحيحين“ وبين ما في غيرها - وهو على شرطها - من أعاجيب الأقوال وخرافاتهما . والدليل على عدم المساواة بين هاتين الروايتين ما اشتهر بين الجواص مقبولاً وهو أن ”كلام السيد سيد الكلام“ فكما أنه لكلام

الله سبحانه وتعالى ظاهر وباطن ومحامل وتأويلات ثبتت فيه كذلك لكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم مراتب مثلها ، فالأعرابي صاحب اللسان لا يدرك إلا ظاهر معنى اللفظ الشريف ، والخلفاء الأربعة وبعض منهم كما يدركه يدرك باطنه وتأويله ومحامله الصحيحة والسقيمة وما وافقه وما خالفه ووجه الجمع بينهما وطريقة الترجيح بينهما فالواجب أن يقال : يترجح مروى الخلفاء الأربعة ومروى بعض منهم على رواية أدنى الأعراب . قال العلامة الشيخ عبد الله بن سالم البصرى فى " شرحه " على " صحيح البخارى " والعلامة الزرقانى فى " شرحه " على " إوطا مالك " ( قال الإمام مالك : إذا جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن الشيخين رضى الله تعالى عنها عملاً بأحد الحديثين وتركنا الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به ) انتهى . وقال الحافظ أبوداؤد السجستانى فى " سنن أبى داؤد " ( قال أبوداؤد : وإذا تنازع الخبران عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده ) انتهى . فإذا كان مجرد عمل الشيخين رضى الله تعالى عنها وعمل الصحابة بعده بحديث مرجحاً له على الحديث الآخر فكيف الأمر إذا كانا ررياه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وعملا به ! وإذا كانت الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم رويوه وعملوا به !

وأما ترك حديث المصرة المروى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه ممن ترك فليس بناش من ظنهم إلى أبى هريرة بعدم

الفقه أو بترك الحفظ والنسيان ؛ بل إنما جاء من حيث أن ظاهر حديث المصراة قد خالف النص والإجماع كما قرره الإمام ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" . وقد سبق منا من تحقيق هذا المبحث فيما قبل ما لا يكاد يبق به شبهة في اندفاع كلام المعارض وحقيقة ما قلنا إن شاء الله تعالى . فمن أراد أن يقف عليه فليرجع إليه . نعم لو قال قائل بالنسيان في أبي هريرة فيما خالف فيه النص والإجماع - وهو مجتهد ليس إلا في معتقد أكابر أئمتنا ، والنسيان مما حكموا بجواز وقوعه في الأنبياء المعصومين قطعاً على نبينا وعليهم الصلاة والسلام في غير الأمور التبليغية أيضاً كما صرح به العيني والقسطلاني في "شرحى صحيح البخارى" وبجواز وقوعه في الخلفاء الراشدين المهديين مطلقاً رضى الله تعالى عنهم - لما عوتب ذلك القائل به لكن لم يثبت عن أحد من العلماء . ثم إنه لم يناف هذا الحكم الذى ذكرنا عن "التحرير" و "شرحيه" بل ولا حكم هذا القائل المفروض أيضاً رجوع العبادة الأربعة إلى أبي هريرة في الفقه ، وأنه آية حفظ في اللفظ وعدم النسيان ، وأنه خصه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بدعاء الحفظ وعدم النسيان ، وقوله ( فما نسيت شيئاً بعد ذلك ) فالنسيان جائز في الأمور الغير التبليغية فيمن هر أعلى حفظاً وعلماً واجتهاداً وشأناً من أبي هريرة قطعاً ، وجازز مطلقاً في الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم ؛ على أنه يجوز أن يكون أبوهريرة أخذ حديث المصراة من فيه المعظم صلى الله

تعالى عليه وسلم قبل ذلك الدعاء فوقع له النسيان فيه قبل دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا قال أبوهريرة فما نسبت شيئاً بعد ذلك ، وأما التعويض بلفظ يخل بمراده صلى الله تعالى عليه وسلم عمداً فلا يتوهم في أحد من أهل الدين لا في سلاسل رجال "الصحيحين" ولا في سلاسل رجال غيرهما من أصحاب الصحاح المجردة وغيرهم إذا كانوا ثقات عدولاً . وعبارة صاحب "التحقيق" و "الكشف" في "التحقيق" - على ما نقلوه عنه - إنما مفادها (أن الفرق بين الراوي المعروف بالفقه والراوى المعروف بالرواية من حيث أنه يجب تقديم خبر الأول على القياس مطلقاً ، ويجب تقديم خبر الثانى عليه إن وافق قياساً وخالف قياساً آخر ، ويجب تقديم القياس على الخبر إن خالف كل الأقيسة قول مستحدث ، وأن الحق أنه يجب القول بتقديم خبر الواحد على القياس مطلقاً من غير تفصيل) فالوزر في هذا كل الوزر على من يمنع النقل بالمعنى بلفظ يخل بالمراد ، وفي نقله هذا الكلام عن "التحقيق" إخلال بالمراد عظيم . وإن شئت التحقيق فارجع إلى "التحقيق" . وإذا قد تحقق عدم صحة ما ذكره المعارض من القول بعدم الترجيح بفقه الراوى بما ذكرنا فاجعله نصب العين لو أتيت "بورقات مفردة" من كلام المعارض فإنه يكفى مؤنة الجواب عنها . والله تعالى الحمد ، وتيقن أن ترك حديث المصراة صحيح نسبته إلى الإمام أبى حنيفة لما ذكره ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحه" لا لما ذكره البعض من القول المستحدث .



قوله فلا عذر لمن ترك العمل بحديث "الصحيحين" (ص ٣٩٢)

قلت: له عذر في ذلك لما مر ، وكيف لا .. و يجب على المجتهد اتباع ما ألقى الله تعالى في روعه وقلبه إجماعاً .

قوله تقديم الحديث لموافقة القياس الخ (٣٩٢)

قلت: إشتراط التساوي في الصحة إشتراط منحوت للمعترض من عند نفسه قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (والرجحان لأحد المتعارضين القطعيين أو الظنيين إنما يكون بتابع - أى بوصف تابع لذلك الراجع - كما في خبر الواحد الذى يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد الذى يرويه عدل غير فقيه مع التماثل - أى تساويهما في القطع والظن - فلا رجحان بغير التابع وبغير التماثل . ثم قالوا : ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة) انتهى . فإذا كان التساوى في أصل الظن موجوداً في حديثهما وفي حديث غيرهما - على القول الذى حققه أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين واختاره أصحابنا كما أشار إليه ابن الهمام في "تحريره" وشارحاه في "شرحيه" فجاز الترجيح هناك أيضاً بترجيح ما في غيرهما لموافقة القياس على ما فيها وهو قد خالف القياس ، لا سيما إذا كان ما في غيرهما برجالها أو برجال أحدهما أو بشرطهما أو بشرط أحدهما . وأما على قول ابن الصلاح الغبر

المختار عند أكثر المحققين والفقهاء والمحدثين المرجوح عندنا فجاز ترجيح ما في غيرهما في تينك الصورتين المذكورتين فقط لموافقة القياس على ما فيها أو في أعم منها إذا وجدت التراجيح الكثيرة فيما في غيرهما ؛ على أنا لو سلمنا أن الترجيح بموافقة القياس لا يجوز إلا إذا تساوى الحديثان في الصحة فنقول : هذا مقيد بما إذا لم يوجد في ما في غيرهما من وجوه الترجيح إلا هذا المقدار. وأما إذا وجد فيما في غيرهما من التراجيح أكثر من ذلك المقدار ولم يوجد في حديثها ولا في حديث واحد منها إلا ذلك الترجيح الواحد فيجوز ترجيح ما في غيرهما من صحاح الأحاديث على ما فيها. وأيضاً إن جميع هذه الاعتراضات إعتراضات من المعارض على المجتهدين وقد قام الإجماع على أنه يجب على المجتهد العمل بما ألهم به ، ولا يجوز له تركه وتقليد غيره فكيف يجوز للمجتهد أن يترك ما ألهم به بمثل هذه الخرافات والمحدثات من القول ! فيصير ناركاً للعمل بما افترض عليه . وكيف يجوز له أن يتمسك بما ألهم به المعارض بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة من ملهاته إلا أحصاها ! وليس إلهامه في شئ من الاعتداد والإعتبار ، فثبت أنه يجوز للمجتهد التمسك بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة تقديماً له عليها إذا ألهم بذلك .

قوله لا يسمى تركاً لحديثها (١) الخ (ص ٣٩٣)

(١) كذا في الأصل والصحيح "لحديثها"

قلت : كيف لا يسمى تركاً لحديثها (١) وفيه ترك ظاهر الحديث الذى حمل على الرخصة على أن القول بالرخصة فى الحديث تأويل له عن ظاهره فلو لم يكن تركاً لحديثها (٢) لكان كل تأويل فى أى حديث كان لا يسمى تركاً لذلك الحديث ، فبطلت حيث تدعى إعتراضات المعارض على الحنفية بأنهم تركوا أكثر الأحاديث الكائنة فى "الصحيحين" . ولو كان الأمر كما زعم المعارض لبطل قول المعارض أيضاً : بأن الإمام أباً حنيفة ترك العمل بأحاديث "الصحيحين" فى مسألة رفع اليدين فى الصلاة ، مع أن رفع اليدين الثابت فى "الصحيحين" محمول عند الإمام على الرخصة التى يجوز اجتماعها مع الكراهة التنزيهية . ولبطل قوله أيضاً : إن مذهب الإمام أبى حنيفة مخالفته مع أحاديث "الصحيحين" أكثر من مخالفة المذاهب الثلاثة معها .

قوله وقد عرفت عدم تمامه فى المساواة معها فضلاً عن الترجيح والترك (ص ٣٩٣)

قلت : قد مر مفصلاً تحقيق حفية القول بالمساواة . وأما الترجيح الذى يتفرع عليه الترك فإنما يحصل من وجوه آخر من وجوه الترجيح ، ولم يشترط فى صحة إجنهاد المجتهد موافقة ظاهر حديث "الصحيحين" وإنما المشروط عدم خروجه عن الحديث من كل وجه فيما يوجد فيه .

---

(١ و ٢) كذا فى الأصل والصحيح "لحديثها" .

وأما مجرد الدعوى المبني على مجرد الظن بأن هناك معارضاً أقوى فلا صحة له البتة في مخالفة الحديث الصحيح أو الحسن سواء كان من أحاديث "الصحيحين" أو من أحاديث غيرهما . وكما لا يصح هذه الدعوى بمجرد هذا الظن في الأئمة الأربعة في صورة مخالفة أقوالهم بالأحاديث الصحيحة الشريفة كذلك لا يصح في ابن العربي وأضرابه أيضاً .

ثم إنه يحرم عندنا التمسك بمجرد آثار الصحابة إذا وجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم حديث مرفوع في خلافها كما في "فتح القدير" و "شرح" الشيخ على القارى على "مشكاة المصابيح" فالتمسك بها في خلاف السنة إنما هو تمسك حرام قام الدليل الحق على وجوب تركه ، وليس التمسك بها في خلافها تمسكاً ضعيفاً ؛ لكن أين ذلك التمسك فينا معشر الخنفية ؟ فمن نسب إليهم ذلك فهو عني وجل من عاقبة أمره ومفتر عليهم بما ليس فيهم . ومن العجب العجيب أن المعارض قد حرم التمسك بآثار الصحابة في الصورة المذكورة على موافقة جميع الأئمة الأربعة ومقلديهم وأوجب العمل بكشوف أهل الكشف عموماً ولو كانوا من أصحاب زماننا عليهم وعلى من التزم متابعتهم واعتقدهم - وإن كانت مخالفة لأحاديث "الصحيحين" وأحاديث غيرهما ، ولم يوجد لها شهادة من الحديث ، وقام على خلافها الكتاب أو السنة أو الإجماع - وقال : إن أهل الكشف كشفهم حجة قطعية مطلقاً ، وآثار الصحابة ليست كذلك . بل هي ليست بحجة أصلاً إذا وجد في خلافها المرفوع ، وحجة

ظنية عند الحنفية ، وليست بحجة عند الشافعية والمعتزض إذا لم يوجد في خلافها مرفوع أصلاً . فما الذي أعلى شأن أهل الكشف في هذا على شأن الخلفاء الأربعة والحسين وسائر الصحابة ، نكرم رضى الله تعالى عنهم ؟ أليست الخلفاء الأربعة والحسن وسائر الصحابة رضى الله تعالى عنهم سادات أهل الكشف وكبرائهم ؟

قوله ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية الخ ( ص ٣٩٣ )

قلت : هذا أيضاً من أسوء الكذب من المعتزض على الحنفية العظام - نفعتنا الله تعالى بفيوضاتهم الظاهرية والباطنية - وإنما قالت الحنفية الكرام بالنسخ بأثر الصحابي إذا ثبت بذلك الأثر عمل ذلك الصحابي الراوى بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد روايته ذلك المروي عنه ولم يقولوا به مطلقاً كما يعطيه ظاهر كلام المعتزض ههنا . ومن المعلوم أن ما قالوا به نقلاً عن الإمام صاحب المذهب . وقال الإمام عبدالله بن المبارك : ( كان الإمام أبو حنيفة عارفاً بالناسخ والمنسوخ عالماً بهما عريفاً ) انتهى . وهل يجوز أن يقال : قال الإمام بالنسخ الذى شأنه الشأن من غير علم أصل إليه في ذلك ، وليس مجرد احتمال وجوه أخر مما ذكره المعتزض ما يدفع قول الإمام بالنسخ فيما ذكرناه من المادة الخاصة ، لا سيما متى مدفوعة كما مر . وتأيد القول بالنسخ بوجوه أخر محققة عند حنيفة وأصحابه ومن تبعه ؛ على أن احتمال بلوغ حديث آخر

إلى ذلك الصحابي الراوى على خلاف مرويه وفهمه ذلك الصحابي معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك الحديث الآخر عند ذلك الصحابي لو ثبت فهو ناسخ أيضاً ، فإن المتأخر ينسخ المتقدم على ما هو الأصل عندهم ، فلم يتأت للإنكار عن القول بالنسخ على هذا وجه أيضاً . وقد عرفت سابقاً أن أثر ابن عمر المروى في تركه رفع اليدين في كل خفض ورفع سوى تكبيرة الإفتتاح سنين صحيح فعلمه رضى الله تعالى عنهما بتركه بناءً على ثبوت تأخر حديث ابن مسعود عن حديثه المروى في "الصحيحين" عند ابن عمر قول بأن مرويه منسوخ عنده من هذا الوجه أيضاً . ثم إن حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" بل "الصحيحين الستة" ليس فيه رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وإنما فيه رفعهما في موضعين سوى تكبيرة الإفتتاح وانفرد البخارى في "صحيحه" بإيراد موضع ثالث سواها فقوله (ومثال هذا حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما في رفع اليدين في كل رفع وخفض الخ ص ٣٩٣) فيه بحث . وإمكان الجمع بين حديثي ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهما في باب هذا الرفع وتركه بوجوه شتى التى تصدى ليانها العلماء وأتى بها المعترض سابقاً في بحث رفع اليدين في "دراساته" لا يدفع القول بالنسخ المذكور ، وقد تصدينا لبيان إبطال أن يكون شئ من تلك الوجوه دافعة للقول بهذا النسخ بما لا مزيد عليه هناك . ومن المتيقن المتحقق أنه قد حكم بهذا النسخ الإمام أبو حنيفة والألوف المؤلفة من مقلديه العرفاء والمحدثين والفقهاء ، وأن أبا حنيفة وكثيراً من مقلديه

أعظم شأنًا وكشفًا من أمثال ابن العربي والشعراوي ، ومن التزم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه ، وأن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا ، وأنه لا يجوز تخطئة عالم من علماء المسلمين ، كيف ساغ له هذه التخطئة بالنسبة إلى الإمام ومقلديه المذكورين ! على أن المجتهد يجب عليه أن يعمل بما أهدم الله تعالى في قلبه بعد اعتباره ، ويحرم عليه العمل بهذا أو ذاك من تلك الوجوه المشتقة وغيرها تقليدًا لأولئك العلماء أو غيرهم بالإجماع .

وكون كلام الإمام قدوة المحققين والعارفين ابن الهمام مخدوشاً عند المعارض لا يستلزم أن يكون مخدوشاً في نفس الأمر ، وظن الغلط إليه أقرب من ظن الغلط إلى ابن الهمام . والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، وقدما البحث تماماً على ما نقله المعارض عن الكرخي فارجع إليه .

قوله فرفوع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية في غيرهما (١) الخ (ص ٣٩٤)

قلت : نعم والأمر كذلك لكن كذلك مرفوع غير "الصحيحين" إذا صح أو حسن لا يعارضه مجرد الآثار المروية فيها أو في غيرهما وكذلك الآثار المروية فيها لا تعارض مرفوع ما فيها أو في غيرهما ؛ لكن هذا إذا وجد التعارض بين المرفوع وبينها . ولا

(١) ووقع في المطبوعة "لغيرها" بدل "في غيرها"

نقول بالتعارض بين حديث ابن عمر المرفوع المروى في "الصحيحين" الدال على ثبوت رفع اليدين في الجملة ، وبين أثر ابن عمر - الدال على تركه رفع اليدين بعده سنين ، وعلى أن مرويه ذلك قد ثبت عنده نسخه - حتى يلزم الإبراد على الحنفية بأنهم قائلون بترك الحديث المرفوع بالأثر ؛ بل إنما يلزم عليهم أن يقال : إن الحنفية إذا ثبت عندهم قول الصحابي بأن هذا الحديث ناسخ لذلك الحديث يصدقون ذلك الصحابي في قوله هذا ولا يكذبونه . وهذا ليس بعار في مذهبهم . وإنما قالت الحنفية بالتعارض بين حديث ابن عمر المروى في "الصحيحين" وغيرهما في إثبات رفع اليدين في الجملة وبين حديث ابن مسعود المرفوع المروى في غيرهما وهو على شرطها أو على شرط أحدهما بحكم الحافظ العارف بالصناعة البارع المتقن ، وهو متأيد بكثير من المرفوعات والآثار البالغة من كثرة الطرق حد التواتر أيضاً على ما مهده الإمام السيوطي في "رسالته" في الأحاديث المتواترة من القاعدة . نعم أخذوا من أثر ابن عمر المذكور الحكم بنسخ مرويه في "الصحيحين" لوجوه ذكرناها من قبل ؛ مع أن هذا الحكم ههنا تأيد بحديث ابن مسعود وغيره من المرفوعات والآثار . والعجب أن الرواية التي تمسك بها ابن العربي في إثبات سنه رفع اليدين في كل خفض ورفع وإن خالفت روايات "الصحيحين" وغيرهما من الصحاح و السنن وغيرها - وهي ليست على شرطها ولا على شرط أحدهما - قبلها المعارض وقال : بأنها نسخت رواية



”الصحيحين“ (ولا يفعل ذلك في السجود) وروايتها (ولا يفعل ذلك حين يسجد ، ولا حين يرفع رأسه من السجود) وأن حديث ابن مسعود وإن ثبت فيه بحكم ذلك الحافظ العارف أنه على شرطهما أو شرط أحدهما ، وحديث غيره من الصحابة وآثار الصحابة إذا تمسك بها أبو حنيفة ومقلدوه من المحدثين والعرفاء والفقهاء الذين كثير منهم أعظم شأنًا من ابن العربي وأمثاله لا يقبلها ، ولا يقبل القول بالنسخ منهم ، ويقول حاشا أن يكون الأمر كذلك فإن حديث ابن عمر مروي في ”الصحيحين“ وحديث ابن مسعود وغيره من الصحابة مروي في غيرهما وإن كان بعضها على شرطهما أو على شرط أحدهما .

ثم إن الحنفية الأعلام رحمهم الله تعالى ما قالوا أيضاً بالتعارض بين حديث أبي هريرة المروي في ”الصحيحين“ في الغسلات السبع من ولوغ الكلب وبين أثره الصحيح على ما جزم به الإمام تقي الدين من أعظم الشافعية وكبرائهم والإمام ابن الهمام من أكابر الحنفية الأعلام إلا بمعنى أنهم استدلوا بهذا الأثر الثابت عن أبي هريرة على أن الحديثين محمولان على العزيمة والرخصة بمعنى أن الأثر ل على أن العزيمة ثلاث ، وأن الرخصة سبع وخمس ، وعلى أن ظاهر حديثه المروي في ”الصحيحين“ منسوخ . والحمل على العزيمة والرخصة سواء كان الحديثان المتعارضان ظاهراً متساويين في الصحة أو غير متساويين فيها إذا جاز قبوله من أمثال ابن العربي والشعراوي والمعتز - ولولم يوجد دليل صريح في هذا الحمل - فكيف لا يجوز سماعه من أبي هريرة رضي الله

تعالى عنه المجتهد في دين الله تعالى ؛ الفقيه الكامل الحافظ لحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم بدعائه الطيب ، ومن أبي حنيفة ومقلديه المذكورين - وكثير منهم أعظم شأناً من ابن العربي والشعراوى في الظاهر والباطن والأكثر منهم أو جميعهم أعظم شأناً وأعلى كعباً من المعارض وأمثاله - نعم لو عمل المعارض مهنا على ما قاله الكرخي ونقله ههنا عنه لما كان لتأويل من حمل من العرفاء الحديثين المتعارضين ظاهراً على العزيمة والرخصة ، وتأويل المعارض على وفقهم بذلك الوجه أوبوجه آخر من وجوه التأويل ، وحمل أبي هريرة هذا المروي على غير الظاهر بهذا الوجه أيضاً مساغ . فقبول المعارض هذا التأويل من أبي هريرة وحكمه بأن هذا هو العذر عنه شهادة صدق منه على أن قول الكرخي هذا غير مقبول عنده . وإنى لأطيل العجب من أن المعارض ذكر العذر عن أبي هريرة بأنه حمل حديثه المرفوع على الاختيار والأحوط والأثر على الرخصة دون الوجوب ، وقبل هذا العذر على تقدير ثبوت الأثر وهو عين القول بنسخ ظاهر حديث أبي هريرة المرفوع بهذا الأثر . وهكذا كل حديثين متعارضين ظاهراً بحملان على العزيمة والرخصة للجمع بينهما ، فأين الاحتراز من المعارض عن القول بالنسخ في مثل هذا ؟ فاندفع إعتراضه على قاعدة المذهب القائلة بهذا من أصله ، والله تعالى الحمد .

وأما حكم الشارح الحافظ مغلطائ في " شرحه على سنن ابن ماجه " في خصوص هذه المسئلة بأن ( الصواب قول غير الحنفية حيث قالوا : الحجة في رواية ألى هريرة لافى رأيه وعليه المحدثون )

انتهى . فحكم منه مخالف لقول الألو ف المؤلفه من المحدثين والعرفاء  
والفقهاء ممن قلد أبا حنيفة فكيف يعتد به إذا خالف قولهم ! وليس  
الجمع بين المرفوع والآثرى أثر كان بخطير ؛ لاسيما إذا كان  
الأثر مروياً عن من روى ذلك المرفوع عنه قبله على أن مغلطاي  
قد حكم بجواز الجمع بين الحديثين وبين الحديث والآثار إذا كان  
متعارضين ظاهراً بأن يحمل أحدهما على العزيمة والآخر على  
الرخصة في كثير من المواد من " شرحه " فكيف يسمع منه  
منع جواز الجمع بهذا من مثل أبي هريرة المجتهد الفقيه الراوى  
لذلك المرفوع . وفيه العمل بالمرفوع أيضاً . وقد رد المعارض قول  
الحافظ مغلطاي في كثير من المواضع وظن أن رد تلك الأقوال  
الصادرة عنه إتيان بالواجب فلا بأس على الحنفية الكرام بأنهم لم  
يقبلوا قوله في هذا الموضع ، وإذا جاز عند المعارض حمل المتعارضين  
ظاهراً على العزيمة والرخصة دفعا للتعارض وإعمالاً للجمع بينهما  
مطلقاً في أى حديثين أراد ذلك فيه فلم لا يجوز الحمل عليهما  
للحنفية الكرام في مسألة رفع اليدين ، وفي مسألة غسل الإناء بعد ولوغ  
الكلب؟ لاسيما وقد تأيد الحمل عليهما في المسئلة الأولى بأثر ابن  
عمر ، والحمل عليهما في المسئلة الثانية بأثر أبي هريرة .  
ومتى جاز هذا الجمع لهم كالمعارض مامعنى المنع عن القول  
بالنسخ الحاصل في ضمن الحمل عليهما للاحالة ، فلا مؤاخذه على  
الحنفية في القول به إلا أنهم أتوا بلفظ النسخ ، وصرحوا بما لا بد  
من القول به في ضمن الحمل على العزيمة والرخصة وليس هذا

مما يؤخذ به أحد .

قوله وهذا قوله بعد الإغماض عما قلنا من عدم صحته

السخ ( ص ٣٩٦ )

قلت : لما كان الحكم بأن عمل الراوى الصحابي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يدل على نسخ ذلك المروي قاعدة مستمرة منقولة عن الحنفية فقط - وهم لم يشترطوا فيها المساواة بين الحديث والأثر في الصحة - فالقول باشتراط المساواة بينهما كذب محض عليهم . قال الإمام ابن الهمام في " التحرير " وشارحاه في " شرحه " عليه ( ولا يشترط تساويهما - أى الدليلين المتعارضين - قوة ، وحكمه - أى التعارض - النسخ إن علم المتأخر وإلا فالحكم الترجيح لأحدهما على الآخر بطريقه إن أمكن . ثم الجمع بينهما بحسب الإمكان إذا لم يمكن الترجيح ، وقد ينال - أى يظن - تقديم الجمع بينهما على الترجيح عند الحنفية لكن الإستقراء خلافه - أى يدل على خلافه - ) انتهى ؛ على أن الحمل على العزيمة والرخصة عند ابن العربى والشعراوى والمعارض لا يمكن أن يقال فيه باشتراط هذا الشرط عندهم لأن القول بجواز هذا الجمع عام عندهم فهو يعتمد على ثبوت الطرفين لا على مساواتهما عندهم . ومن العجب أن المعارض نفسه جمع بين مروي أى هريرة وأثره بالحمل على العزيمة والرخصة ولم ينظر إلى المساواة بينهما بل إنما جمع بهذا الجمع بعد مجرد ثبوت الأثر فقال :

( إن ثبت الأثر ) ولم يقل : إن ثبت مساواته بمرويه . فما وجه إشكاله على السابقين الأولين من علمائنا ، وجعل محط الإشكال إطلاقهم لفظ " التعارض " ههنا ليس مما ينبغي ، فإن من المتبين الواضح أن مرادهم بالتعارض ههنا ليس إلا ما ذكرنا قبل ، والله تعالى أعلم .

قوله لعدم ثبوت مروي آخر عنه في الثلاث عند حذاق  
الفن الخ ( ص ٣٩٦ )

قلت : قال الإمام الزياي في " تخریجه " على " الهداية " ( قد ورد ذلك عن أبي هريرة مرفوعاً من طريقين . الطريق الأول أخرجه الدارقطني في " سننه " عن عبد الوهاب بن الضمحاك عن إسماعيل بن عياش بسنده إلى أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً إنتهى . ثم قال الدارقطني : تفرد به عبد الوهاب عن ابن عياش ، وعبد الوهاب منروك . والطريق الثاني أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن الكرابيسي عن الأزرق بسنده إلى أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات . ثم أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن عمر بن شيبه عن الأزرق موقوفاً على أبي هريرة ، قال : ولم يرفعه غير الكرابيسي والكرابيسي لم أجده حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن

فأما في الحديث فلم أر به بأساً انتهى عبارة الكامل . وروي الطريق الثاني المرفوع ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق ابن عدي، ثم قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، لم يرفعه غير الكرابيسي وهو ممن لا يحتج بحديثه انتهى كلام ابن الجوزي في العلل - ثم قال الحافظ في "تخريج الهداية" - وأخرج الأثر المذكور بسنده عن عطاء عن أبي هريرة الدارقطني في "سننه" وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وسند هذا الأثر صحيح) انتهى ما في "تخريج الإمام الحافظ الزيلعي" ومثله في "فتح القدير" و"شرح الشيخ على القاري على النقاية" و"شرح الإمام العيني على صحيح البخاري" وقال الإمام العيني في الشرح المذكور (وأخرج هذا الأثر الدارقطني في "سننه" باسناد صحيح) انتهى. ومن المعلوم أن ابن الجوزي ممن لا يعبأ بقوله في حكم الوضع والضعف كما اعترف به المعارض فيما قبل، وإن حكم بعض حذاق الفن بعدم ثبوت المروي عن أبي هريرة إنما ثبت في طريق طريق مفرداً لا في مجموعهما. وقد تقرر عند الحذاق من أهل الفن أنه إذا تعددت طرق ضعاف في حديث واحد أخذ بها القوة واعتضد بها، وبلغ مرتبة الحسن لغيره لاسيما وقد حكم ابن عدي على الطريق الثاني آخرأ بأنه "حديث لا بأس به" كما مر، وأن الحسن لغيره مما يثبت به الأحكام الشرعية، ويجب به العمل فروي أبي هريرة هذا ثابت أيضاً، وجواز الجمع بين الحديث الصحيح لذاته وبين الحديث الحسن لغيره مما لم ينكره أحد من المحدثين والفقهاء، فلا بأس على الحنفية بهذا الجمع من هذا الوجه أيضاً. ومن أوجب الجمع بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف

إذا تعارضاً ظاهراً كيف يمكن له إنكار جواز الجمع في هذا المقام. وإذا قد ثبت مروى أبي هريرة في المرات الثلاث ، وله طرق متعددة ، وتأييد بالآثار المسطورة الكثيرة ، وبأثر ذكر أن سنده صحيح جمعوا بينها على الوجه المذكور . ويمكن أن يقال رجع صاحب المذهب بهذه المرفوعات على مروى أبي هريرة المخرج في " الصحاح الستة " لما أنه وجد فيها تراجع كثيرة ألهمه الله تعالى بها . فكيف يتأقى الاعتراض على الإمام أبي حنيفة المجتهد ومن تبعه بهذا الجمع ، أو بهذا الترجيح ، لاسيما ولم يتحقق هذا الضعف في هذه المرفوعات إلا بعد ما أخذ بها الإمام أبو حنيفة وتمسك بها ، لا يعتد به عند الخذاق من المحدثين والفقهاء .

قوله والعجب العجيب الذي يتحير فيه ههنا هو الشيخ

( ص ٣٩٧ )

قلت : ليس ههنا مجرد رمى حديث "الصحيحين" بالأثر الصحيح ، وليس القول بالنسخ الذي جاء من عمل الراوى بخلاف مرويه رمياً لما فيها من الحديث وصحته ؛ لما قد علم أن القول بالنسخ لا ينافي القول بالصحة ، ولا القول بوجوب قبولها الذي حكم به الأمة ، كما أن القول بالحمل على الرخصة والعزيمة ليس رمياً لما فيها ولصحتها ولوجوب قبولها . وأما مجرد الآثار الصحيحة فلا تقاوم الأحاديث المرفوعة الصحيحة أصلاً ألبتة . وأما الأحاديث المرفوعة التي تأيدت بالآثار الصحيحة وغيرها

فلا مجال لأحد أن يمنع المجتهد متى عند نفسه بغير دليل عن الجمع بينها وبين الصحاح التي تعارضها وتخالفها ظاهراً ، ولا عن ترجيح أحدهما على الآخر. ولو منع له مانع عنه من تلقاء نفسه وحكم بتقديم الجمع على الترجيح فهو مجرد رأى منه ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حديث حسن ولا حديث ضعيف عند ذلك المانع فكيف يعاتب المجتهد بمخالفته رأى مثله لاسيما على قول من ينكر إلزام تبع المجتهد أيضاً للمقلدين ، فإنكار لزوم التبع على المجتهد بالأولى ، ولم يوجد هنا ترك المرفوع مطلقاً ، ولا ترك ما في " الصحيحين " من المرفوعات بمجرد الآثار المروية عن الصحابة. ولا يجوز هذا عندنا أيضاً إلا إذا كان الأثر من باب عمل الصحابي الراوي بخلاف مرويه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فحينئذ يحكم بنسخ المروى به لدليل جاء به أهل الأصول في كتبهم .

قوله إن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في الكتابين على غيرها الخ (ص ٣٩٧)

قلت : ما تمت الحجة على ترجيح ما فيها وما في واحد منهما على ما في غيرها إذا كان برجالها أو بشروطها أو رجال أحدهما أو بشروط أحدهما فضلاً عن أن تكون قاهرة بالغة . وأما ترجيح ما فيها على ما في غيرها في ما سوى تينك الصورتين فسلم عند الكل ؛ لكن هذا ترجيح واحد عندهم من وجوه التراجع فإذا عارضه تراجع آخر



يجوز للمجتهد ترك ما فيها والعمل بما في غيرهما ، لاسيما و "الصحيحان" ما صنفا لإبعد انقراض زمان أكثر الأئمة الأربعة بل جميعهم ، فكيف يمكن منهم حين دونوا الأحكام وأخذوها من الأحاديث الشريفة إعمال هذا الترجيح في تلك الأحكام ! - وإن قالت الحنفية والشافعية وغيرهم به بعد ما صنفا - ولم ينقل هذا الترجيح في وجوه الترجيح عند الإمام أحمد بن حنبل . فلا يجب على الأئمة الأربعة مراعاة ما انعقد عليه آراء من بعدهم من مقلديهم بعد انقراض عهدهم إما جميعهم وإما بعضهم في اعتبار هذا الترجيح والإعتناء به بمعنى أنه ترجيح واحد من وجوه الترجيح ، فلا يستدعى هذا الترجيح لترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وظهر تمسكه بما في غيرهما ، ولا يجب على المجتهد ولا على من بعده إعمال هذا الترجيح الواحد دون غيره عند وجوده ، ولا يشترط في صحة اجتهاد المجتهد إعماله فقط. ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لكان الواجب ترك قول ابن العربي في مسألة رفع اليدين في كل خفض ورفع ، ومسألة وجوب الإضطجاع بعد ركعتي الفجر ونحوهما . ثم إلى وإن تتبع فلم أجد في السلف والخلف من قال بهذا القول ، وبأن أحاديث غيرهما وإن كانت صحيحة إذا خالفت ما فيها ظاهراً يجب ترك العمل بها ، وبأن الإجماع القائم وتلقي الأمة الثابت على وجوب العمل بجميع الأحاديث الصحيحة والحسنة مما فيها أو مما في غيرهما هدر لا يعاب به ولا يلتفت إليه . فهذا القيل وما يتفرع عليه

من مخترعات المعترض ومبتدعاته ومحدثاته ؛ على أنه لم يوجد في المعترض ترك كل قول مخالف لأحاديث " الصحيحين " كما قال في قصة فذك : إنه كان حق سيدتنا فاطمة ، وبعدها حق ورثتها ، ومنعها ورثتها عنه الخلفاء الراشدون بدليل لم يكن سالماً صحيحاً ، وكما في المسائل الكثيرة انفرد بها المعترض من بين أهل السنة والجماعة مما قد فصلناها في مقدمة هذه " التعاليق " على خلاف أحاديث " الصحيحين " وغيرهما من الكتب الحديثية ، وليس له متمسك فيها أصلاً ، لا من أحاديث " الصحيحين " ولا من أحاديث غيرها من الصحاح والحسان والضعاف . لاسيما وقد صدر عن المعترض في " رسالة " له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث ، ولبس السواد وغيرها (١) الذي أحاديث " الصحيحين " وغيرهما من كتب الحديث

---

(١) وسأها " قرّة العين في البكاء على الامام حسين " وقد مر الكلام على بعض ما فيها في " بحث ما يتعلق بالدراسة الرابعة " من هذا الكتاب ( ج - ١ ص ٣٩٦ ) وقد رد على هذه الرسالة أبوالمؤلف الشيخ . الامام محمد هاشم السندی في جزء مفرد سماه " كشف الغطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء " - ونسخته الخطية محفوظة عند الشيخ العالم مولانا محمد هاشم المجددي ، " بتندو سائين داد " من توابع " تندو محمد خان " بالسند - وكذلك رد عليها ابن المؤلف العلامة ابراهيم في " القسطاس المستقيم " وقد جمع الشيخ المحدث محمد حيات السندی أيضاً كراسه في رد بدعات أيام العشر الاول من المحرم - ونسختها الخطية محفوظة في مكتبته

اتفقت على منعه جعل الأثر المنقول عن نساء بني هاشم في وفاة

الشيخ الشهير بشاه آغا المجددى "بتندو سائين داد" اولها :

"الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أشرف من اجتباه وارتضاه ، وعلى أتباعه الذين اهتدوا بهداه .

"اما بعد" فيقول اقر العباد محمد حیات السندى المدنى انه طلب منى بعض الاحباب من فضلاء السند أن أكتب شيئاً في الزجر عن البدعة الفاشية في بلاد الهند والسند وغيرها أيام العشر الأول من المحرم من ايقاد النار ، وطوف المبتدعين المارقين عن اقباع السنه حولها قائلين "يا حسى" بحذف النون ، وأحياناً "يا حسين" وأحياناً "واحسنا حسينا" وضرب الطبول مع المزمارات ، ولطم الخدود والصدور ، واتخاذ التوايت المشتملة على القبور ، واعتقادهم أنها قبور أهل البيت الطاهرين ، وسجودهم والانحناء لها ، واختلاط الرجال الفساق والنساء الكاشفات الرأس و الايدي والعصيدات وغير ذلك من المنكرات ،

قلت : اعلم أن الله تعالى أحب بعض الامور و رغب العباد في تحصيلها له لينالوا حبه ورضاه من الله الاكبر ، وللمحجوبات مراتب ، وكره بعضها الخ

وقال في خاتمتها :

"وفى أقل من نصف النهار جرى قلم الفقير بهذا القدر اليسير في بلدة البدر المنير البشير النذير عليه أفضل الصلوات

سيدنا الحسن المجتبي بن علي رضي الله تعالى عنهما (١) - وهو أثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في "طبقاته" - معارضاً بأحاديث "الصحيحين" بل بأحاديث "الصحيحين الستة" بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض . مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع . فقله بهذا التعارض في تلك "الرسالة" حرام في حرام في حرام . وإذا لم يستدع هذا الترجيح عند المعارض ترك هذه الأقوال المردودة السيئة ، وهو مذهب يخالف ما في "الصحيحين" وتيقن أنه ليس له تمسك فيها بما في غيرهما أيضاً ، فالقول باستدعائه عنده ترك كل مذهب يخالف حديثهما وظهر تمسكه بحديث صحيح أو حسن في غيرهما ممنوع أشد المنع .

والتسلييات من ربه الخبير ، فما كان من صواب فهو من كرم القدير ، وما كان من زلل وخلل فذا من خطأ الحقير ، أرجو عفو البصير من التقصير ، حسبنا الله ونعم الوكيل ، ونعم المولى ونعم الكفيل ، ونعم الحافظ ونعم النصير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(١) وهو ما ذكره في "قرة العين" بقوله :

"وقد يروى في "أسد الغابة" أن بني هاشم سلام الله عليهم أجمعين لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسليماته على جده وعليه وأخيه ، منه تامه ، وأقامت عليه نساءهن النوح شهراً انتهى"

قوله و هو وجوب العمل بالإجماع الخ (ص ٣٩٨)

قلت : كما أنه قد وجد هذا الدليل في أحاديث "الصحيحين"

كذلك وجد في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة كما مر نقلاً  
 عن الكتب المعتمدة من قبل . فلو كان ما ذكره الماترئض سالماً  
 بجميع مقدماته لكان الإجماع يستدعى ترك كل مذهب يخالف ما  
 في غيرهما من الأحاديث الصحيحة وإن ظهر تمسكه بحديثها كما  
 يستدعى ما ذكره المعترض من عكسه . والفرق الذي قدمناه نقلاً  
 عن الإمام النووي في "شرح مسلم" بين الإجماع على وجوب  
 العمل بما في "الصحيحين" والإجماع على وجوبه بما في غيرهما  
 من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة لا يطبق أن يحمل مؤنة قول  
 المعترض هذا . وأيضاً لو كان جميع ما ذكره المعترض بجميع مقدماته  
 سالماً صحيحاً لكان هذا الترجيح يستدعى ويوجب على الأمة ترك  
 العمل بما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بأحاديثها ،  
 ولم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول . ويتفرع على القول  
 بوجوب ترك العمل على ما في غيرهما على الأمة القول  
 بوجوب الترجيح إذا تعارض الحديثان حديثاً وحديث غيرهما  
 ظاهراً وحرمة الجمع بينهما ، وهذا مما يتحاشى عنه أشد

---

كذا نقله العلامة إبراهيم في "القسطاس المستقيم" عن  
 "قرة العين"

التحاشى وأغلظه ، وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم ؛ على أن الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" ما قام إلا على وجوب العمل وهو لا ينافي ترك العمل في بعض المواضع كما اعترف به المعارض سابقاً مرات ، فكيف يستدعى هذا الإجماع ترك كل مذهب خالف حديث "الصحيحين" في بعض المواضع وظهر تمسكه فيه بما في غيرها من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ! وأيضاً الإجماع على وجوب العمل بما في "الصحيحين" إنما حدث بعد تصنيف الشيخين "صحيحهما" وكما أن هذا الإجماع ثابت كذلك الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت ، وكذلك الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعالم المقلد للغير المجتهد - ولو في جزئى واحد - إلا تقليد المجتهد المطلق ، وعلى أن العالم المجتهد في بعض المسائل إما أن يجب عليه تقليد ذلك المجتهد على ما هو قول أكثر المحدثين والمحققين والفقهاء ، وإما أن يجب عليه إعمال فهمه والعمل بما أراه الله تعالى من الدلائل على ما هو رأي الأقلين منهم والمعتزلة . وهذا إجماع منهم على أن ذلك العالم المجتهد في بعض المسائل لا يجب عليه العمل بما في "الصحيحين" وترك كل مذهب يخالف حديثهما ويوافق حديث غيرهما ، فهذان الإجماعان الأخيران استثنيا من الإجماع الأول العالمى والعالم الغير المجتهد والعالم المجتهد في بعض المسائل لأن العمل بالإجماع الأول يورث الخروج عن المذاهب الأربعة وعن تقليد المجتهدين . وأيضاً إن الإجماع على وجوب العمل بما فيها ما قام إلا على أن يعمل

بما فيها بما أرى الله سبحانه وتعالى لا على أن يعمل بما فيها بما رأى المعارض . وجميع المذاهب الأربعة عامل بما فيها بما أراهم الله تعالى إلا إذا تحقق عندهم القول بنسخ ما فيها أو بترجيح ما في غيرهما على ما فيها بوجوه كثيرة . وأيضاً لو كان هذا الترجيح وهذا الإجماع مستدعياً لما ذكره المعارض وموجباً له لم يكن لما ثبت في المذاهب الأربعة في بعض المواضع من ترجيح ما في غيرهما من الأحاديث الصحيحة على ما فيها وجه صحيح ، ولقال المحققون من أصحاب تلك المذاهب أن هذا حرام صدر عن من سبق منا من أصحاب المذاهب . فالقول بما ذكره المعارض ههنا خروج عن المذاهب الأربعة ، وهو ممتنع بالإجماع كما قدمنا . وأيضاً قوله هذا مخالف لما سبق صدوره عنه من القول بأن الاجتهاد حجة على المجتهد وغير المجتهد ممن التزم تقليده واعتقده ، (١) وأيضاً الحجة البالغة ما أخرج حديث مروان في " صحيح البخاري " منفرداً كان في روايته أو مجتمعاً مع غيره فيها عن القول بالقطعية عند ابن الصلاح وذويه ، وعن القول بوجوب العمل به من غير توقف ونظر عند النووي وذويه فلم يثبت في كلام المحدثين المتقنين أنه من المستثنيات ، فقهر الحجة البالغة قائم على المعارض في مثل هذا ، وإن عده من المستثنيات بلا حجة فقهر الحجة البالغة التي أقامها فيها في كلامه السابق قائم عليه فيه .

---

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٧٢

قوله بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض  
 "الصحيحين" الخ (ص ٣٩٨)

قلت : أن تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قطعاً في "الصحيحين" فقد نقل تصحيح ما فيها  
 قطعاً فيما سوى المستثنيات عن ابن الصلاح ومن تبعه من الأقلين  
 كما ذكرنا ، فلم يوجد إجماع مجتهدى عصر واحد عليه فضلاً  
 عن إجماع الأمة ، نعم الإجماع على الصحة الظنية فيما فيها مواها  
 ثابت ، لكن لا يلزم من ترجيح المجتهد ما في غيرهما من الأحاديث  
 الصحيحة مما يعارض حديثهما وتصحيحه ذلك الحديث والعمل به  
 إهدار تصحيح الأمة فيما فيها فإن ترجيح حديث على حديث آخر  
 لا ينافي القول بتصحيحهما ، وكذا تصحيح الحديث الأول لا ينافي القول  
 بتصحيح الثاني أيضاً ، وكذا العمل بالحديث الأول وترك العمل  
 بالحديث الثاني لا ينافي القول بتصحيحه كما مر . فأين هذا اللزوم  
 الذى ذكره المعارض ههنا . ثم نقول : إذا جاء الحق الذى يجب  
 إظهاره على لسان المعارض ههنا وتصدى ليأنه بما ذكره شفقة  
 منه و تفضلاً على المجتهدين لم يحق له أن يعدل عنه إلى خلافه في  
 هذا الخصوص ، فسبحان من أجرى الحق على لسانه في كلامه  
 المصدر بقوله ( نعم يتصور أن يكون حديث المذهب الخ ص ٣٩٨ )  
 وإن انحرف عنه في آخره ، وإذا اعترف المعارض بكلامه هذا  
 ما اعترف سقط عن المذاهب أكثر الاعتراضات التى أتى بها



المعترض في " الدراسات " على العلماء من جميع المذاهب في أفراد كثير من المسائل الفرعية .

وما نقله ابن حزم - وهو من المتجاسرين - عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فإفراط منه قبيح (١) وإن نقله الشيخ على القارى في " شرح المشكاة " عنه قال الحافظ السخاوى في " القول البديع " (قال شيخ الإسلام أبو زكريا النووى في " الأذكار " . قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً . وأما الأحكام فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في إحتياط في شئ من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتنزه عنه ولكن لا يجب) انتهى . ثم قال السخاوى : (إن الذى عليه الجمهور أنه يعمل به في الفضائل - أى ونحوها - شروطه دون الأحكام ، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن مم ما يعارضه ، وفي رواية عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال) انتهى . وقال الإمام النووى في رسالة له تسمى " الترخيص في الإكرام بالقيام " (اتفق أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل

---

(١) قلت ولوضح النقل عن ابن حزم في هذا الباب فالمراد من الضعيف ما يكون ضعفه متحتماً كالحسن أو ما تلقته الأئمة بالقبول ، وقد تكلمنا عليه في " التعقيبات على الدراسات " فليراجع - التعلاني

ونحوها من القصص وشبهها مما ليس فيه حكم ولا شئ من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف) انتهى . وقال النووي في "تقريبه" في تفسير "شبهها" (من المواظ وفضائل الأعمال) انتهى . وزاد في "شرحه" على "صحيح مسلم" فيه (وأحاديث الترغيب والترهيب والزهد ومكارم الأخلاق) وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي المكي في "رسالة له في مناقب معاوية" مثله ، وزاد فيه (ومناقب الرجال) انتهى . وقال الحافظ ابن حجر المكي في "الفتاوى الحديثية" (الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال إتفاقاً بل إجماعاً) انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرحه" على "المشكاة" (يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إذا لم يكن ذلك مخالفاً للحديث الصحيح أو الحسن) انتهى . وقال الشيخ على القارى في "شرحه" المذكور في موضع آخر منه (إن محل العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ما إذا لم يعارضه حديث صحيح) انتهى وكيف يعتد بنقل ابن حزم وهو من المفريطين المتجاسرين مع وجود النقل المذكور عن مثل الإمام النووي ولا معتبر بنقله في مقابلة نقل الإمام النووي . فعد المعترض ما نقله ابن حزم تحقيقاً خارج عن حدود التحقيق .

وأما كلام الخوارزمي فلا دلالة له على أن مذهب الإمام أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على القياس في الأحكام ، وإنما دل على أن حديث إعادة الوضوء والصلاة في القهقهة ، وحديث ابن مسعود ليلة الجن في نبذ التمر وإن كانا ضعيفين فيما عند

الحوارزمي من سندهما لكن ترك بها الإمام القمقام أبو حنيفة القياس لما أنه قد وصل إلى أبي حنيفة ما صح من سندهما أو حسن فعنى قول الحوارزمي : فعلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس - هو أنه يقدم الأحاديث الضعيفة التي تأيدت بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة على القياس . ويمكن أن يكون ما ذكره الحوارزمي ههنا ظاهره رأى له رأه ولا مستند له في ذلك عن الإمام . ومثل هذا قد ورد في كتب الفقه والحديث . والدليل على أنه لا بد من العناية بأخذ الوجهين المذكورين في كلام الحوارزمي هو ما قالت الحنفية الأعلام من أن حديث إعادة للوضوء والصلاة بالفهقة روى مرفوعاً متصلاً عن ثمانية من الصحابة العظام سوى المراسيل المرفوعة التي سنذكرها بعد . أولهم أبو موسى الأشعري روى حديثه الطبراني في الكبير ، وفي معجمه ( ١ ) قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي ( لا سبيل إلى دفعه لاتصاله وثقة رجاله ) انتهى وثانهم أبو هريرة أخرج حديثه الدارقطني في " سننه " وضعفه . وثالثهم ابن عمر أخرج حديثه ابن عدي في " الكامل " وقال الإمام الحافظ الزيلعي في " تحريجه " ( ما ذكره ابن الجوزي من حكمه بعدم صحة هذا الحديث غير صحيح ) انتهى ؛ على أن الحكم بعدم الصحة لا ينافي أن يكون الحديث حسناً ، ورابعهم أنس بن مالك أخرج حديثه الدارقطني في " سننه " وضعفه ، وله طريق آخر أخرجه أبو القاسم

---

(١) كذا في الأصل والصواب في " معجمه الكبير "

حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان". وخامسهم جابر بن عبد الله أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وسادسهم عمران بن الحصين أخرج حديثه الدارقطني أيضاً وضعفه. وسابعهم أبو أبي المليلح أخرج حديثه الدارقطني وضعفه. وثامنهم معبد بن أبي معبد الخزاعي رواه "صاحب" "مسند أبي حنيفة". قال الإمام ابن الهمام (ومعبد هذا لا شك في صحته ، وذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة رضي الله تعالى عنهم) انتهى . وأما المراسيل المرفوعة فهي أربعة بل ستة (١) مرسل أبي العالية (٢) ومرسل معبد الجهني (٣) ومرسل إبراهيم النخعي (٤) ومرسل الحسن البصري (٥) ومرسل قتادة (٦) ومرسل الزهري . فأما مرسل أبي العالية عن نفسه بلفظ (عن أبي العالية قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ فجاء بأسانيد أحد عشر وهي صحيحة بأجمعها كما في "تخريج الهداية" للإمام الحافظ الزيلعي ، ومرسل أبي العالية عن غيره ولفظه (عن أبي العالية عن رجل من الأنصار قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) الخ له سند واحد أخرجه الدارقطني وضعفه ، وأما مرسل معبد الجهني فأخرجه الدارقطني وضعفه . وأما مرسل إبراهيم النخعي فأخرجه الدارقطني وحكم بعدم صحته ، وهو لا ينافي القول بحسنه . وأما مرسل الحسن البصري فأخرجه الدارقطني في "سننه" والإمام الشافعي في "مسنده" . وقال ابن عدي في "الكامل" (وقد روى هذا الحديث الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والزهري

مرسلاً) انتهى . فصارت المراسيل المرفوعة سنة .  
والدليل عليه أيضاً ما قالوا من أن حديث التوضي بنييد  
التمر مروى مرفوعاً متصلاً عن ابن مسعود وابن عباس  
رضي الله تعالى عنهم . فأما حديث ابن مسعود فرواه أصحاب  
" السنن الأربعة " سوى النسائي والإمام أحمد في " مسنده " ورواه  
الدارقطني في " سننه " بثلاث طرق ، والإمام الطحاوي في  
" كتابه " بطريقتين ، وابن عدي في " الكامل " وأبو نعيم في  
" دلائل النبوة " . قال الترمذي في بعض أسانيده : هذا حديث  
حسن صحيح غريب ، وقد سبق منا قبل نقلاً ( أن أدنى مراتب  
أسانيد أحمد أنه حسن ) وأما حديث ابن عباس فرواه ابن ماجه  
في " سننه " والطبراني في " معجمه " والنزار في " مسنده " ورواه  
الدارقطني في " سننه " بثلاث طرق ، والبيهقي في " سننه " .  
وإذا عرفت هذا فلا بد من المصير إلى نحو ما ذكرنا في كلام  
الحوارزمي . وهذه المراسيل حجة عند الكل لما في شروح " شرح  
النخبة " من ( أن الاحتجاج بالمرسل مرسل القرون الثلاثة مذهب  
أبي حنيفة ومالك وأصحابهما في طائفة ، وهو قول أحمد في رواية ،  
وقال الشافعي : يقبل المرسل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين  
الطريق الأول بأن كانت شيوخها مختلفة مسنداً كان الثاني أو مرسلاً  
صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً ذكره الشيخ زكريا ) انتهى . وقد  
قدمنا الكلام على المرسل أزيد من هذا . ثم إن قول الإمام بأنه يتوضأ  
بنييد التمر ويغتسل به ولا يجوز التيمم بوجوده هو القول

المرجوع عنه له ، والقول الأخير المرجوع إليه له هو أنه يتيمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به . قال العلامة الحلبي في " شرح المنية " ( إن الرواية المرجوع إليها عن أبي حنيفة هي أنه يتيمم ولا يتوضأ به ولا يغتسل به ، وعليه الفتوى ؛ لأن حديث الوضوء بنيذ التمر وإن صح لكن آية التيمم ناسخة له ) انتهى .

قوله وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث الخ ( ص ٤٠٠ )

قلت : ما ثبت عن الإمام أحمد إنما هو تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال سواء كان جلياً أو خفياً . ولو سلمنا أن هذا القول ثبت عن أبي حنيفة أيضاً فهو مطلق أيضاً فالقول بتقدمه على القياس الخفى دون الجلى من مبتدعات المعارض ومخترعاته لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ على أن الحديث الضعيف لعدم ثبوته لم يفد الشك أيضاً فضلاً عن الظن والقياس جلياً كان أو خفياً يفيد ظنوناً بعضها فوق بعض ؛ فما أفاد الظن أقوى مما أفاد الموهوم ، وليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث بل هو من حيث أنه نسبة من ذلك العامل لما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إليه يفضى إلى ما يفضى . قال صلى الله تعالى عليه وسلم ( من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ) ومتى ما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شئ من الأحكام بسند صحيح أو حسن لم يصح نسبته إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ لأنه

كذب عليه بظن المخبر ، وأما تقديم الإمام أحمد الخبر الضعيف على رأى الرجال فلا يفيد الحكم منه بأن ما فى الحديث الضعيف صح نسبه إليه صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله فإذا ثبت هذا من مذهب أبى حنيفة فلا يسع لمقلده

الخ ( ص ٤٠٠ )

قلت : قد عرفت أن هذا ليس بمذهب رحمه الله تعالى بل نسبه ذلك إليه من ابن حزم إفراط يخالف لما ثبت عن الأثبات من النقل ، فيصح لمقلده أن يحكم بالصحة على مأخذه بمجرد أخذه به كما قد أسسه المعارض من قبل واعترف به . (١) وإذا صح ذلك الحكم من المقادير صح معارضته بما فى الكتابين أو بما فى غيرهما من الأحاديث الصحاح إذا وجد فيه التراجيح ، نعم لا يسع للمقلد أن يقول للإمام فى الباب حديث صحيح أو حسن بمجرد حسن الظن إليه ، وإنما يسع له ذلك إذا وجد حديثاً صحيحاً أو حسناً كذلك ، وما حكم الحفاظ فى الوضوء بالنيذ ، وفى فساد الوضوء والصلاة بالقهقهة من أنه ثبت فيها الحديث الضعيف ، فهو ليس بدليل لنتى ما عداه بل إنما حكمهم هذا باعتبار سند معين . ومن حكم من الحفاظ بأنه لم يثبت فيه إلا حديث ضعيف فإنما قال لعدم اطلاعه على السند الصحيح أو الحسن فيها . والمثبت مقدم على النافى ، أما سمعت كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا فى حديث فساد

الوضوء والصلاة بالقهقهة ، وكلام الإمام الترمذى فى حديث الوضوء بالنيذ ليلة الجن ، وليس الحكم من الحفاظ فيها بأن حديثها ضعيف دليلاً على نفي ما عداه مطلقاً بل على نفي ما عداه إذا لم يوجد خلافه ، وفيما نحن فيه قد وجد وتحقق لما مر .

قوله لا ما استدك به لنصرته الخ ( ص ٤٠١ )

قلت : إذا وجد الاستدلال فى كتب الفقه المعتمدة أو مسألة شرعية فيها تعين أنه منسوب إلى الإمام صاحب المذهب إلا إذا دل قرينة على أنه ليس بمنسوب إليه كما قلنا فى كلام الخوارزمى السابق ، ولا يلزم فى ذلك إيراد السند المتصل إلى الإمام أو إلى أصحاب تلك الكتب لما قد مر . فالتقول باختصاص حسن الظن به لا بأتباعه المقلدين باطل ههنا ، فإن جميع ما استدكوا به منقول عنه ، فالظن فيه حسناً آثلاً إلى الإمام دون أتباعه ، فقوله ( كما أنه مخصوص بإدام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأقيسة كما مر مخصص ص ١٠٠ عما علم الخ ص ٤٠١ ) باطل بشقيه ، وتبين حينئذ بطلان قوله أيضاً ( فقد تبين أن فى حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مساغ الخ ص ٤٠١ ) بشقوقه الثلاثة ، على أن مقلدى ذلك الإمام وأتباعه إذا كانوا من الأثبات المتقنين العارفين الذين يصح منهم الحكم بصحة الحديث وحسنه وضعفه وبالجرح والتعديل ، وحكموا بأن ضعيف الحديث جاء ضعفه من بعد وكان صحيحاً أو حسناً عند الإمام فيجوز أن يعارض الصحيح أو الحسن .



كيف لا يصح سماع قولهم هذا ؛ فالقول باختصاص حسن الظن بالإمام دون أتباعه تحكم محض لا يجوز إتباعه .

قوله ويستند عمله إلى الحديث الذي علم صحته إجمالاً

الخ ( ص ٤٠١ )

قلت : من ذا الذي لا يستند عمله إلى الحديث فيما وجد فيه

وإن كان من المجتهدين أو المقلدين ، وإنما يأتي المقلدون باسم الإمام في البين لتعيين الواسطة في عمله به ، كما يذكر من يقرأ القرآن على سبعة أحرف إسم قارئ معين في واحد واحد منها ، وكما يذكر المريدون أسماء المرشدين على وجه التعيين ويرجعون إليهم في سلوك سبيله تعالى . وإلا فالكل من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى ، لا من أبي حنيفة وذويه ، ولا من الشافعي وذويه ، ولا من مالك وذويه ، ولا من أحمد وذويه ، ولا من ابن العربي وذويه ، ولا من الشعراوي وذويه ، ولا من الأقطاب وأقطاب الأقطاب وذويهم ، ولا من سائر المجتهدين ، ولا من سائر العرفاء بالله تعالى ، ولا من القراء السبعة أو العشرة ورواتهم ، ولا من الحديثين ، ولا من الفقهاء ، ولا من غيرهم . قال تعالى خطاباً للصحابه وأهل البيت والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين وغيرهم ومن الحديثين وغيرهم ومن العارفين وغيرهم من الفقهاء الأصوليين والفروعيين وغيرهم ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) فقوله ( لا إلى قول إمامه في معارضة

الحديث (ص ٤٠١) وإن كان صحيحاً في نفسه ينبغي أن يجنب عنه لما أنه يوهم أن استناد العمل إلى قول الإمام لا يصح عنده أيضاً . قوله فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث

الصحيح الخ (ص ٤٠١)

قلت : قد نبهناك فيما قبل على حال الشرائط المتقدمة فتنبه لها ولا تكن من الغافلين . ثم نقول : إذا انتفت المؤاخذة من المعارض عن الأئمة أصحاب المذاهب ووجب عليهم في تلك الصورة العمل بذلك الحديث الذي علم صحته إجمالاً عندهم فلزم منه وجوب ترك العمل بالحديث الصحيح وإن كان من " الصحيحين " عليهم ؛ لما أنه يحرم على المجتهد تقليد رأى غيره ويجب عليه العمل بما ألهم وأرشد إجماعاً . ثم جئنا إلى الكلام على من قلدهم واعتقدتهم والتزم تقليدهم وصوب أقوالهم فنقول : قد اعترف المعارض فيما قبل بأن ( الإجتihad على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقدونه والتزم تقليده حجة كالكشف فإنه حجة على الكاشف وعلى غير الكاشف ممن اعتقدوه والتزم تباعه وتقليده ) (١) انتهى . فإذا كان مقلدوهم من ذكرنا وصفهم فاجتihad المجتهد حجة عليهم كالكشف على غير الكاشف المذكور . ومن المعلوم أن حجية الكشف داعية إلى أن يجب على غير الكاشف المذكور تقليد الكاشف فكذا الإجتihad ؛ على أن اجتihad الأئمة الأربعة نوع عظيم من الكشف ، فكما أنهم من كبراء الكاشفين وساداتهم كذلك كشفهم واجتihadاتهم من أعظم

(١) راجع " الدراسات " ص ٣٧٢

أنواع الكشف ؛ على أن المقلدين المذكورين إذا عملوا بذلك الحديث الصحيح وتركوا العمل بحديث أئمتهم فربما يوجد منهم الخروج عن المذاهب الأربعة بذلك ، وقد تقدم أنه قام الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وأيضاً إذا كان أولئك المقلدون موصوفين بما ذكرنا فغلبة التقليد هناك صار موجباً بعد أن كان مصححاً . وهل يجوز لأحد ترك ما صوبه والعمل بما ليس بصواب فيما عنده من العلم ؟ والأمر على هذا فيما أعلم في المقلدين للأئمة الأربعة . نعم إذا ثبت عند أولئك المقلدين أن قول إمامهم ليس له مأخذ لا من الكتاب ولا من السنة ولا من الإجماع والحديث الصحيح في خلاف قوله قائم على أصوله وتحقق ذلك عندهم في أى مسألة من المسائل الشرعية وتيقنوا به حتى ما كان قولهم عندهم إلا مجرد رأى مخالف للحديث الصحيح أو الحسن فلا يجوز لهم تقليده فيه ، فقد وقع التصريح في الكتب المعتمدة (أنه لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام أبي حنيفة ، وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما أو على قول زفر إلا لضعف دليل) انتهى . كما لا يجوز لأحد تقليد أهل الكشف فيما لم يتيقن فيه بأنه كوشف به عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت عنه ذلك الكشف بقول عادل ثبت بناءً على حسن الظن أنه كوشف به وهو خلاف الحديث الصحيح أو الحسن القائم إجماعاً ، لكن الشأن في تحقق تلك الصورة عند المقلدين المذكورين وهم يقولون أنى هي ؟ ولم يوجد في العارفين ومن

يدعى فيهم الكشف في هذه المسئلة وتلك المسئلة إلا هذه الصورة  
فلا يعباء بدعوي هذه الكشف إلا فيما استثنينا ، وأنى هو ؟

## بحث ما يتعلق بالدراسة الثانية عشرة

قوله - في الدراسة الثانية عشرة - ” الدراسة  
الثانية عشر ”

قلت : قد تكلمنا على هذا القول في الدراسة ” الحادية  
عشرة ” فإن شئت الوقوف عليه فارجع إليه ،  
قوله ويعضد في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على  
خلاف الخ ( ص ٤٠٢ )

قلت : قد علم مما تقدم أن جميع ما ذكره المعارض عن  
الحنفية الكرام وعده جسارات صدرت عنهم من عند نفسه من  
غير سلف له في ذلك على خلاف الأحاديث الصحيحة فهي ليست  
كذلك قطعاً ، بل هي مأخوذة منقولة عن الإمام ، مصدوقة  
بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة الشريفة التي عني عنها أهل البغضاء  
بالحنفية الكرام الأعلام .

گر نه بیند بروز شیره چشم چشمه آفتاب را چه گناه  
فإنما هي جساراته على الحنفية الكرام برأى رآه في ترجيح  
هذا على ذلك لا غير ،

قوله فإنني ما تركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح

النخ ( ص ٤٠٢ ) ( ١ )

( ١ ) قلت : كذا قال صاحب " الدراسات " ههنا ، وقال في " الايقاظ  
الثالث " من " المرصد الثاني " من كتابه " ايقاظ الوسنان في بطلان  
الكفاءة باهل بيت الرضوان " ( ونسخته الخطية محفوظة في خزانه جامعه  
السنة بحيدر آباد السند ، والمرصد الثاني من هذا الكتاب يشتمل على  
ابطال توهم من يتوهم من فقهاء العصر الكفاية للزهراوين ، ويشتمل  
على ايقاظات ، فالايقاظ الثالث في ابطال توهمه من حيث بيان معنى  
العلم الذي يوجب الكفاءة عند من قال بها " ) ما نصه :

" ثم المراد بما يتعلق بالسنة في قولنا : يعرف أصل كل  
مسئلة بشرائطه المعتبرة وما يتعلق بذلك مما يوجب الاتقان  
من الكتاب كان أو من السنة اه . ليس المباحث التي تصدى  
بها علماء الاصول لتقدمها بقولنا : وأن يكون عريفاً اه بل  
المراد به الاحوال المتعلقة بالمتون المعينة من الاحاديث التي  
استدل بها علماء المذهب واسانيده ، ويندرج فيها علم الجرح  
والتعديل بعد احاطة العام بالرواة على ما هو المعتبر عند  
أهل الاسناد والحديث ، والتميز بين الطرق ضعفاً وقوة وغير  
ذلك من الامور التي لا بد منها لمهرة أصحاب هذا العلم المنيف  
- جعلنا الله سبحانه من أهله وأعاذنا من جهله - لانهم لما

قلت : لم نجد في مذهب الإمام مخالفة للحديث الصحيح إلا إذا كان في جانبه أيضاً شهادة من حديث معارض أو ناسخ غير

اشتراطوا في حد العالم الاقتدار على تصويب مذهبه وترجيحه واطهار تخطيه مذهب غيره كالشافعي مثلاً ، لاسندوجه عن كونه من مباح علم الحديث واسناده وحذاه ، اذ كل من الائمة تمسك فيما ذهب اليه بالاحاديث والآثار ، فما لم يطلع على مواخذها بحقوقها متناً وسنداً ورواة وطرقاً وغير ذلك لا يقتدر على التصويب والتخطيه ، ومن قله الخدمه لهذا العلم الكريم والمنصب العظيم اجترأ بعض الضعفه على الطعن في مذهب امام الائمة سراج الائمة أبوحنيفه النعمان بن ثابت الكوفي - رضى الله تعالى عنه وعن أصحابه - من حيث عدم الطباق بالاحاديث النبويه صلى الله على صاحبها التحية حتى سمونا " أصحاب الرأي " وهذه شهادة صادقه منهم على أنفسهم بقله الدريه في علم الحديث ؛ اذ منشأ اشتباههم على ما قال بعض الفضلاء : أن بعض الاحاديث التي استدل به فقهاءنا المتأخرون في مدوناتهم مجروح عند السيرة من أهل الحديث كأكثر احاديث صاحب الهدايه كما لا يخفى على الناظر في كلام ابن الهام حتى أن بعض علماءنا نسبوا اليه قله المعرفة في علم الحديث ، فظن الضعفاء ان هذا يوجب وهناً في مذهب الامام ، وذلك مغلطة قبيحه ؛ لأن بعض هذه الاحاديث بما لم يتمسك به أبوحنيفه وانما تمسك به بعض الفقهاء بحسب علمه لعدم وقوفه على ماأخذه ؛ ولهذا ترى أن صاحب " شرح سواهب الرحمن " استدل بالاحاديث

أن الترجيح لأحد الجانبين أمر يتعلق بالرأى . ومن المتيقن أن رأى مثل الإمام الأعظم أعلى شأنًا وأقوى مأخذًا من رأى مثل هذا

الصحاح في أكثر المسائل مما لم يستدل صاحب "الهداية" بها . وكذا الامام ابن الهام عوض في بعض مواضع الاستدلال بأحاديث الكتاب أحاديث أخرى لم توجه اليه كلمة الجارحين في بعضها ق. تمسك به أبو حنيفة .

لكن الجرح طار في السفلى لا يضر في العلو، وبيان ذلك ما صرح به القطب الامام الرباني الامام الشعرائي في مقدمته "الميزان" مما حاصله :

طالعت "مسانيد أبي حنيفة" الثلاث فلا يروى حديثاً الا وبينه وبين الصحابي تابعي واحد اوتابعيان ممن اشتهر بجلاله الشان ولم يحتج الى التعديل لفخامته قدره وشهرته أمره ، ولا يرتاب فيه الخصم بل تلقاه الامامة بالقبول فينتهي سنده بواسطة أو بواسطتين فهذا السند العالي لا مطمع فيه للجرح ولا سبيل اليه للتضعيف . فاستدلالة بهذه المتون المروية بالاسناد العاليه بعد كونها ظاهرة الدلالة في المطلوب مصون من نقب الخصماء ، ولما سفل السند ونزل منه رضى الله تعالى عنه انسلك في سلك الرواة بعض الضعفاء والمجروحين ، فالتضعيف الطارى بسببهم لا يزاحم استدلال الامام . قال الامام الشعرائي : وهذا مما يحفظ انتهى ..... ثم لما تبين ذلك علم أن العالم الحنفى لابد له ان يعرف مواخذ امامه ويحيط علمه برجال اسناده بان يعبر على

المعترض . ولا أقول في الإمام بالعصمة لكن الأمر على هذا في نفس الأمر ، فلا وجه لترك مذهبه بهذه الدعوى الكاذبة الغير

”مسانيده“ الثلاث وغير ذلك من الاصول التي عليها تعويل امامه ، وعلى ”كتاب الرسالة“ و ”كتاب العالم والمتعلم“ من تصانيفه ويعرف مع ذلك طرق المتون الاخرى التي توجهت اليها كلمة التضعيف فيمكن من تصويب مذهبه ويطلع من ذلك على مواخذ المذاهب الاربعه فيقدر على تخطيها . فلو واجهه الشافعي مثلاً بحديث اتفق عليه ”الصحيح الستة“ ناطقاً بمذهبه يقابله بحديث حمل أبا حنيفة على العمل بخلافه سواء كان من ”مسانيده“ الثلاث أو من غيره من الاصول ؛ اذ قد ثبت أن عنده صناديق من الاحاديث لم ينقلها احتياطاً لكون النقل بالمعنى حراماً عنده ثم يبين وجه ترجيح هذا الحديث بالتمسك اما باثبات ضعف راو من رواة حديث الخصم فقد صرحوا أن في بعض رواة الشيخين وهن وضعف فضلاً عن غيرهم وعينوهن . عدداً وقد استوعبنا هذا المبحث في ”مواهب سيد البشر في حديث الخلفاء الاثني عشر“ أو يكرن رواته أوثق أو لا اعتضاد الاقيسه أو عمل الفقهاء من الصحابه أو لعدم كون حديث الخصم نصاً في المطلوب ومحملاً للتأويل الى ما يفيد هذا الحديث بخلافه أو غير ذلك من الوجوه التي لا يخفى على اولى الالباب اهـ

فانظر الى هذه التصريحات ثم بلغ به الحال الى أن يقول

في ”الدرامات“ ما يقول ، فسبحان مصرف القلوب والاحوال ،



## الصحيحة (١)

ودعوى أنه لم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث أيضاً دعوى كاذبة غير مسموعة كما لا يخفى على من طالع كتب الاستدلال في مذهب الإمام من شروح كتب الحديث وكتب الفقه والتخریجات وغيرها . ولو كان المعارض من المنصفين العادلين لما أقدم على هذا الإنكار الكاذب ؛ على أنه قد وجد من المعارض ترك جميع الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف ، وترك جميع المذاهب ، والقول بما اخترعه وابتدعه وأحدثه في كثير من المسائل التي قد ذكرنا بعضاً منها في "مقدمة تعاليقنا" هذه .

وأيضاً جواز القياس ووقوعه متفق عليه بين الأئمة الأربعة وثبت القول به عنهم . وأين الحديث الصحيح الذي خالف قولهم هذا به ؟ فنعوذ بالله من أمثال هذه المفتریات المخترعات . ويرده

(١) قلت : قال العلامة ابن تيمية في "منهاج السند النبوية" :

" والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلا لكونهم يسندون أقوالهم إلى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ؛ فان هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به ، وأتبعهم لذلك ، وأشد اجتهاداً في معرفته ذلك واتباعه ، والا فأي غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الأحاديث التي يروونها هؤلاء يروونها أمثالهم ، وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ، ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه بل اذا تنازعوا في شئ ردوه إلى الله والرسول " ( ج - ٢ ص ١٣٩ طبع الاسيريه - بيولاقي مصر سنة ١٣٢١ هـ ) محمد عبدالرشيد النعماني

أيضاً قوله السابق في "دراساته" من (أن ما قهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما يستدعي منك ترك كل مذهب يخالف حديث "الصحيحين" وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما الخ ص ٣٩٧) فإن هذا الكلام يقتضي أن المعارض ترك كل مذهب وافق حديثاً صحيحاً في غيرهما إذا خالف حديث "الصحيحين".

قوله ومن الجهل الشنيع انتساب أقوال التابعين الخ  
(ص ٤٠٣)

قلت : هذا إنما يتم لو صح أن هذا القول من ماثبت وصح أنه من أقوال التابعين لإمامهم فقط ومع هذا نسبوه إلى إمامهم ، وهو مجرد وهم فاسد فيما اعترض عليه المعارض قبل ، فإن ما أتى به الخنفية الكرام من القواعد والفروع في كتبهم المعتبرة المتداولة قول إمامهم الكريم بن الكرام إلا إذا قام قرينة معينة على ذلك ، فهي ليست بجسارات عنهم ، ولا انتسابهم ذلك إلى متبوعهم من الجهل في شئ ، فضلاً عن أن يكون جهلاً شنيعاً . وهل يجوز أن يقال في مثله - وهو إظهار حق - أنه جهل ؟ فضلاً عن أن يكون شنيعاً . ومن جهل هذا الوجه الأسنى فقد خسر خسراناً مبيناً ، وعد القول الحقيقي بالقبول من الجسارات والجهالات ، وهو أليق بها وأحرى . ولو كان هذا الوهم سالماً لما بقي الإعتماد على كتب من كتب المذاهب مالم يوجد فيها في مسألة مسألة وجزئي

جزئى وفرع فرع سند متصل صحيح أو حسن إلى صاحب المذهب وإلى صاحب الكتاب الذي نقل المسائل عنه . ومن مصنفينا الأولياء والعرفاء والمحدثون والفقهاء من مقلديهم ، فيجب علينا على هذا طرح جميع ما ذكره في كتبهم المعتبرة إلا ما وجد فيه السند كما ذكرنا من حيث أنه لم يثبت عن صاحب المذهب شئ منها بعد . وليس ملتزمنا من جعلنا قلادة التقليد في أعناقنا إلا أقوال الأئمة أصحاب المذاهب لا أقوال أتباعهم المقلدين لهم قطعاً . فهذا الأساس الباطل الذى ذكره المعترض بنى عليه المعترض البناء الباطل وهو إهدار ما نقل عن الأئمة الأربعة عن حيز الاعتبار والإعتماد ، وجعل الأقوال التى جاءت فى كل مذهب مما لم يوجد فيه ذلك السند كأن لم يكن . ويلزم منه أن العلماء وغيرهم الذين قلدوا الأئمة الأربعة على رواياتهم الغير المتصلة بالسند المذكور إليهم إنما كانوا على ضلال ولم يحمهم هدى من الله إلى غير ذلك من الأباطيل التى تنفرع عليه ويستلزمها .

قوله والله سبحانه وتعالى يعلم منى أنى فى كل ما أظهر به فى هذه الدراسة من حالى صادق إن شاء الله تعالى ( ص ٤٠٣ )

قلت : لما كان هذا الحلف على الماضى خرج هذا الكلام من أن يكون يمينا منعقداً . وزيادة لفظ ” إن شاء الله تعالى “ فى آخره أخرجه من أن يكون يمينا غموساً لو كان الحالف كاذباً عامداً فى كذبه فى هذا الحلف ، والله أعلم بحقيقة الأمر ؛ لكن

الشأن أن المعارض وإن وجد من العلماء السبع مائة من المحدثين المتقين الذين جمعهم الحافظ السخاوي في "رسالة" له على حدة ، ومن الحافظ العدل المتقن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ومن الإمام العارف بالله تعالى الكامل الكاشف خاتمة المحدثين والمجتهدين الحافظ السيوطي ، ومن الإمام العلامة القدوة القسطلاني رحمهم الله تعالى الذين مدار صلاح قدر معتد به من "الدراسات" عليهم مؤاخذه شديدة على ابن العربي حتى أن بعضهم كفروه ، وبعضهم فسقوه ، وبعضهم بدعوه ، وبعضهم تركوه ، وبعضهم حرّموا مطالعة كتبه "الفصوص" و "الفتوحات" ونحوهما ، وبعضهم كان معتقداً له في أول أمره فتاب عن ذلك وتركه تركاً شديداً ؛ ومع هذا تصدى لبيان تأويلات كلامه ومخامل كلماته وإن كانت لا تطبقها كلامه ولا كلماته لمصلحة خلاصه عما أوردوا عليه مما يوجب ما ذكرنا - والأمر في خطر شديد - وبني بعض تأويلاته وأجوبته على مجرد حسن الظن إليه في خلاف الأحاديث الصحيحة والحسنة حتى أنه في حكمه بأن فرعون اللعين كان مسلماً وطاهراً مطهراً صوبه وصدقه ، واعتقد جميع ما صدر عنه حقاً حقيقاً بالقبول والأمر كما ذكرنا . فما بال الإمام الأعظم أبي حنيفة وهو أعظم كشفاً ومعرفة بالله تعالى من ابن العربي لم يترك في مذهبه كثيراً من الأصول والفروع إلا مخدوشاً ، وعدّها جسارات من الحنفية ، والأمر على خلاف ما زعم قطعاً . فلا يطبق أحد أن يحكم على ما في القلب لقوله صلى الله

عليه وسلم " هلا شقت قلبه " ، لكن الأمارات الظاهرة أقامها الشريعة الغراء مقام ما في القلب ، فمن حكم بالبغضاء عليه مع أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فإنما بنى أمره ذلك على الأمارات الظاهرة ، وحقيقة الأمر معلومة عند الله تعالى ، كما أنه يجوز الحكم على المسلم إذا أتى بأمارات الكفر كشذ الزنار ونحوه بكفره ظاهراً مع أن حقيقة الحال معلومة عنده تعالى لا غير . ثم إن من أتباع أبي حنيفة ومقلديه بل أتباع الأئمة الأربعة ومقلديهم ألوفاً مؤلفة من المحدثين والعرفاء بالله تعالى والفقهاء الكاملين . فهل يجوز لمن كان يحرم نسبة الخطأ إلى عالم من علماء المسلمين تبعاً لمولاه ابن العربي ، ولمن يقول : إن أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا تبعاً له ، ولمن يحكم أن أهل الكشف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم فلا يأخذون الحكم إلا عنه تبعاً له أن يحكم عليهم في " دراساته " وغيره من رسائله بالسباب والشتيات والتخطئة والفسادات والتشريع الجديد على وجه الإطلاق أو التعميم أو التخصيص أو التقيد .

قوله رزقني الله سبحانه الكينونة التي أمر الله بها النخ

(ص ٤٠٣)

قلت : أليست الأئمة الأربعة ومقلدوهم المذكورون من كبار العارفين بالله تعالى وسادات أهل الحديث الملتزمين بصدق اللهجة فالكينونة معهم أقوى وأعلى من الكينونة مع أمثال ابن العربي من

العرفاء ومع أمثال ابن حزم من المحدثين .

قوله وقد ريت أنا وآبائي على موائد علمه الخ  
(ص ٤٠٣)

قلت : لقد كان آباءه - رحمهم الله تعالى - خلفاً عن سلف صالحين (١) ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا أباه الحقيقي وكانوا ممن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ماتوا . فمن كان يلتزم مذهب معين عنده إخلالاً بواجب وحدة الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإتيانا بالثنوية ، وإشراكاً

---

(١) قلت : وكان جده الشيخ طالب الله من الصالحاء الأبرار أصحاب الكشف وقد ذكر حفيده الشيخ معين في كتابه "إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة لأهل بيت الرضوان" في "الإيقاظ الرابع" منه "في بيان قولهم : الأعاجم ضيعوا أنسابهم" ما نصه :

"وقد اتضح باعتبار كثرة الشهود زماناً بعد زمان أمر النسب لبعض القبائل من شرفاء السند وانتاؤهم إلى الأئمة الطاهرين وضوحاً ، وتبين تبياناً وقفت عنه الظنون والأوهام ، وأقر بذلك الخواص والعوام ، والحمد لله تعالى على ذلك . وقد اعتضد ذلك بكشوف الصادقين من الأُولياء وحسبه مقويًا ومؤكداً .

وقد يروى عن جدى - اذنا الله تعالى حلاوة مشربه ونزع الدلاء من شرعته - أنه حقق صحة نسب بعض

لخصوص الإمام المعين، وإرتكاباً للحرام ، وإتباعاً لإمام ذلك المذهب دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم - وإن صدر عن العرفاء بالله تعالى والمحدثين أو الفقهاء الكاملين أو غيرهم - كان جميع آباءه لهذا الإلزام من الموصوفين بهذه الصفات الذميمة والقبائح الذميمة عنده أيضاً . فنعوذ بالله من شر الولد الذي أثار شراً عظيماً وصل بعضه بل كله إلى آباءه الصالحين منه ، وبعضهم من العلماء الكاملين . اللهم اجعل أولادنا صالحين ، وارزقنا ولداً صالحاً بفضلك يا أكرم الأكرمين ويا أرحم الراحمين .

القبائل منهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسافر اليهم ، وصافح صغارهم وكبارهم ، وسمعت عن بعض شيوخ الشرفاء بمن يعتمد على ثقله لكبر سنه وحسن سنه : أن جدى - شكر جده - كان ضيفاً عند آباءه ، وكان من أهل بيتهم شريف لا يبالي بسوء الكلام وفحش القول ، وكان ذلك ديدنه كلما تكلم ؛ فلما سمع ذلك وجد في باطنه فخرج من بيتهم إلى المقابر فلقية على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - فيما يلتقى فيه المقربون لبعض المتخلصين عن الكدورات البشرية ، فعاتبه على ذلك الوجد ، فرجع واعتذر إليه مما حدث به من الوجد الخارج عن حد الاعتدال من أمثاله ، وأخبر بالخبر فهذه وأشباهها شهادات صادقة من الأولياء على صحة نسب بعضهم .

قوله الأول لا أبالي بتركه إذا ترجح عندى الخ (ص ٤٠٤)

قلت : إن كان ذلك التبين بناء على أن ثبوت القول عن صاحب المذهب يحتاج إلى إيراد السند المتصل إليه صحيحاً كان أَوْحَسْنَا ، وتصريحهم في كل جزئى جزئى ومسئلة مسئلة وفرع فرع أنه قول أبى حنيفة فهذا الأساس كما هو باطل كذلك ما بنى عليه باطل ، وإن كان بناء على تصريح المشايخ في المذهب الموثوق . فهو صحيح .

قوله حتى إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى الخ (ص ٤٠٤)

قلت : هذا من المعترض خلاف ما صرح به الفقهاء الأعلام من الحنفية الكرام أيضاً من غير حديث صحيح أَوْحَسْنَا قائم عنده على خلاف ذلك . قال الفقيه العارف في " الدر المختار " ( الأصح كما في " السراجية " وغيرها أن يفتى بقول الإمام على الإطلاق ثم بقول الثانى - أى أبى يوسف - ثم بقول الثالث - أى محمد - ثم بقول زفر والحسن بن زياد ) انتهى . وقال الإمام ابن نجيم في " البحر الرائق " ( لا يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها أو على قول أحدهما إلا لضعف دليل ، أو تعامل بخلافه كالمزارعة ، ثم بقول أبى يوسف ، ثم بقول محمد ) انتهى . ونحوه في كثير من معتبرات الفقه . وقال الحافظ



الذهبي في كتابه "طبقات الحفاظ" (القاضي أبو يوسف الإمام العلامة فقيه العراقين روى عنه محمد بن الحسن الفقيه ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم . وقال المزني هو أتبع القوم للحديث . وقال يحيى بن معين : ليس من أصحاب الراى أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف . وقال يحيى بن معين أيضاً : أبو يوسف صاحب حديث وصاحب سنة ) انتهى . وقال الإمام الزركشى في "بحره" ( قال الكياء : إنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين ) انتهى . ولقد صرح عبارات الحنفية الأعلام أيضاً بأن جميع ما روي ونقل عن أبي يوسف ومحمد فهو رواية لها حقيقة عن أبي حنيفة .

قوله والإحتمال القوي بأن الأصل في رواية كتب المذهب الخ ( ص ٤٠٥ )

قلت : تنبيه أبا العاقل الفطن وتيقظ عند هذا الإعراف من المعارض ولا تكن من الغافلين فإنه ينفعك كثيراً . فنسئل المعارض فيما عده من جسارات الحنفية لا الإمام عن الدليل القائم على عدوله عن هذا الأصل فيه ، فإن أقام فيها - ولن يجعل الله له إلبه سبيلاً - وإن لم يقم بقي تحت سلاطة الحجة البالغة وهي الأصل متحبراً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

قوله فإن عارضه أركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة الخ ( ص ٤٠٥ )

قلت : هذا أيضاً وقوع منه فيما فيه خطر عظيم فإن مجرد وجود المعارض لا يقتضى استحسان ترك قول الإمام فضلاً عن وجوبه ، وإنما يجب الترك فيما إذا عارض الحديث الصحيح أو الحسن مجرد قول صاحب المذهب وليس معه شيء من السنة . وأنى هو ؟ ففى ترك المعارض كل رواية وعمـل وقول حاله ليس كذلك خطر عظيم عليه ، وقد سبق منا أنه لم يوجد مثل هذا فى أقوال الإمام وكتب الفقه على ما بلغ إليه علمنا . فقوله ( وهو كثير فى أبواب الفقه الخ ص ٤٠٥ ) فيه بحث ؛ على أن الأمثلة التى أوردها المعارض فى أول " الدراسات " وأثنائه ليست من هذا القبيل لما مر هناك ؛ بل هى من قبيل معارضة الأحاديث بالأحاديث ، وترجيح هذا الإمام هذه على تلك . وترجيح ذلك الإمام تلك على هذه لا غير . وستقف على مثل ما قلنا فى المثال الآتى إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أمثلة هذا القسم من المتروكات عندى ما ذكروا الخ ( ص ٤٠٥ ) .

قلت : مستند الحنفية الكرام فى ذلك الحديث الذى رواه الإمام مسلم فى " صحيحه " والترمذى فى " سننه " وقال فى آخره : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه فى " سننه " عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) فقلوه (وهو قول لم نطلع إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه ص ٤٠٥) وقوله (فالتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا ص ٤٠٧) مما لا يباح القول به .

وحديث البراء بن عازب وحديث أبي رزمة رضى الله تعالى عنهم اللذان رواهما أبوداؤد في "سننه" لا يعارض حديث عائشة لما قد تقرر عند الكل أن أحاديث غير "الصحيحين" إذا لم تكن برجالها ولا برجال أحدهما ولا بشروطها ولا بشروط أحدهما يترجح عليها حديث "الصحيحين" وحديث أحدهما لا سيما وقد نص الترمذي على أن حديث عائشة حسن صحيح ، وأبو داؤد سكنت على حديثها وغاية ما يدل عليه سكوت أبي داؤد في "سننه" الحكم بالحسن فلا تعارض بين الحسن الصحيح والحسن المجرد أيضاً ، (١) ولذا قال العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي في "شرحه

---

(١) قلت : ولكن حديث البراء رضى الله عنه قد أخرجه مسلم في "صحيحه" أيضاً فقال

"وحدثنا حامد بن عمر البكرأوى وأبو كامل فضيل بن الحسين الجحدري كلاهما عن أبي عوانة - قال حامد : حدثنا أبو عوانة - عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد

صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء“ اهـ

وهذا السند بعينه سند أبى داؤد عن أبى كامل وان كان سياقه بغير سياق مسلم حيث قال فى ”باب طول القيام من الركوع وبين السجدين“

”حدثنا مسدد وأبو كامل - دخل حديث أحدهما فى الآخر - قالاً : حدثنا أبو عوانة عن هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب قال : رقت محمداً صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو كامل : رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فوجدت قيامه كركعته وسجدته ، واعتداله فى الركعة كسجدته ، وجلسته بين السجدين وسجدته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . قال أبو داؤد : قال مسدد : فركعته واعتداله بين الركعتين فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته ، فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء“ اهـ .

قال الفقيه العلامة المحدث أبو ابراهيم خليل أحمد الحنفى السهارنبورى فى ”بذل المجهود فى حل أبى داؤد“

”وأخرج النسائى هذا الحديث من طريق عمرو بن عون (قلت : والدارمى أيضاً من طريقه) قال : حدثنا أبو عوانة بهذا السند قال : رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاته فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركعة فسجدته فجلسته

بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء . وأخرجه أيضاً الامام احمد في "مسنده" من طريق عفان قال : حدثنا ابو عوانه - ولفظه كحديث مسلم ، فيستدل بهذه الأحاديث على أن ما أخرجه أبو داود من لفظ أبي كامل وقع فيه الغلط والتصحيح ؛ فان كلهم ذكروا الجلسة بين التسليم والانصراف ، وقال أبو كامل : "وسجدته ما بين التسليم والانصراف" . فهذا غلط فيه وان حمله بعض الشراح على سجدة السهو ، وكان في أصل الرواية : "وسجدته وجلسته ما بين التسليم والانصراف" فسقط منه لفظ "فجلسته" وكذلك ادخال الكاف على ركعته وسجدته . وكذلك ذكر "سجدته" بعد ركعته فكلمها وهم فيه وسقوط وتغير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان . ولعل ذكر أبي داود حديث مسدد بعد هذا اشارة الى وهم روايه أبي كامل ؛ ولكن يشكل هذا بما رواه مسلم من حديث حامد بن عمر وأبي كامل عن أبي عوانه - الا أنها اختلفا ، فقال أبو كامل : عن أبي عوانه - ، وقال حامد : حدثنا أبو عوانه - بهذا السند ثم ساق الحديث ولم يذكر الاختلاف في لفظيها بل ظاهر سياقه يدل على أنها اتفقا على هذا اللفظ الذي يوافق لفظ مسدد ، فكيف يمكن أن يكون سياق أبي كامل عند أبي داود على خلاف سياقه عند مسلم . والتفصي عن هذا الاشكال عندي صعب ، اللهم الا أن يقال : أن أبا كامل لما روى الحديث لمسلم كان حافظاً له فرواه على وجهه ثم بعد ذلك لما رواه لأبي داود نسيه فرواه بالمعنى وغلط فيه . وهذا على تقدير أن يكون الوهم مضافاً الى أبي كامل ، وبممكن أن يكون الوهم والغلط من المصنف

أبي داود كما يدل عليه قوله: "دخل حديث أحدهما في الآخر" أي لم يحفظ لفظ أحدهما من الآخر ثم بين ذلك فميز لفظ مسدد من لفظ أبي كامل فاختلف عليه ونسب لفظ مسدد إلى أبي كامل ولفظ أبي كامل إلى مسدد، وكان هذا السياق الذي نسبته إلى أبي كامل سياق مسدد، وصحة هذا الجواب موقوف على أن يوجد حديث مسدد في موضع آخر على هذا السياق ولا يكون مخالفاً له ولكن تتبعته فما وجدت سياق مسدد عند غير أبي داود. والاولى أن يقال: إن هذا إن كان غلطاً وتصحيحاً فليس هذا من أبي كامل ولا من المصنف بل هذا تصحيح نشأ من النامخ وتصحيح النساخ أكثر من هذا وأقبح والله تعالى أعلم" اهـ

قلت: وصحة هذا موقوف على ابداء نسخة صحيحة خالصة عن هذا الابدال والتغيير والا فيرتفع الايمان عن صحة الكتب المتواترة عن مؤلفيها ويدعى التصحيح والتحريف من شاء في أي حديث شاء. والصحيح عندي هو الجواب الاول فاني بحمد الله قد اطلعت على سياق مسدد في "كتاب السنن الكبير" للحافظ البيهقي فوجدته كما أورده أبو داود في "سننه" وفيه أيضاً لفظ أبي كامل على ما ساقه مسلم عنه، قال البيهقي في "باب ما يستحب من أن يكون مكث المصلي في هذه الأركان قريباً من السواء": ما لفظه:

"أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنبا أحمد بن عبيد الصفار ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو كامل ومسدد (ح وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ أنبا أبو النضر الفقيه ثنا محمد بن أيوب أنبا مسدد قال ثنا أبو عوانة عن هلال بن أبي

حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت قيامه وركعته واعتداله بعد الركوع فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته بين التسليم والانصراف قريباً من السواء“ ا هـ

فما أورده صاحب ”الدراسات“ من سياق أبي كامل بروايه-  
أبي داؤد ليس فيه شئ يدل على مدعاه ولو بوجه من الوجوه .

واما روايه- مسدد فهي أيضاً لا تدل على الجلسة الطويلة-  
التي تسع الاذكار الواردة عقب الصلوات بل على الجلسة التي تقارب الركوع والقومة- والسجدة والجلاسة- بين السجدين ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في مصلاه ، وقد جاء بيانها في حديث عائشه- رضى الله عنها مفصلاً وذكره المصنف في الكتاب .

واما ما وقع فيه من ذكر قيامه صلى الله عليه وسلم فيعارضه ما رواه البخارى في ”باب استواء الظهر في الركوع وحد اتمام الركوع والاعتدال فيه والاطنائنه-“ من ”جامعه“ من حديث شعبه- ”قال : اخبرنا الحكم عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين واذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء“ ا هـ ورواه في ”باب الاطنائنه-“ حين يرفع رأسه من الركوع“ من طريق أبي الوليد عن شعبه- به ، قال الجافظ ابن حجر العسقلاني في ”فتح الباري بشرح صحيح البخارى“ .

”والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في ”باب استواء الظهر“ وهو قوله: ”ما خلا القيام والقعود“ ووقع في روايته لمسلم: ”فوجدت قيامه فركعته فاعتداله“ الحديث، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهم الراوى الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: فلينظر ذلك من الروابات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث اه وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينها اختلاف في سوى ذلك إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبه عن الحكم من قوله: ما خلا القيام والقعود. وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيها أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا القعود، والمراد به القعود للشهد“

اه

قلت: وليس في حديث الحكم ذكر الجلسة بين التسليم والانصراف أيضاً فليتبّه. وقال العلامة المحدث المتكلم شير احمد العثاني الديويندي الحنفى في ”فتح الملهم بشرح صحيح مسلم“:

”والذى يغلب على الظن — والله سبحانه وتعالى اعلم — هو ما قاله بعض العلماء: من كون ذكر القيام في هذا الحديث وهماً، واستثناء القيام والقعود هو أصح واقرب إلى ما هو المنقول من صفته صلاته في أكثر الأحيان، وإن التقارب



انما هو في غير هذين الركنين ، ويشهد لذلك أنه لم يذكر في الحديثين جلوس التشهد ، فيكون ذكر القيام وهما ممن رواه ؛ فان القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب“  
 ١ هـ ( ج - ٢ ص ٨٧ طبع الهند )

والذي يدل على أن الجلسة بعد الصلاة لم تكن طويلة-  
 تحديث ابن أبي ليلى هذا الحديث انكاراً على من اطال القومة قال  
 ابو داود الطيالسي في ”مسنده“ .

”حدثنا شعبه“ قال : أخبرني الحكم أن مطرب بن ناجية-  
 لما ظهر على الكوفة- أمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي  
 بالناس فصلي ، فكان اذا رفع رأسه من الركوع أطال القيام ،  
 فحدثت به ابن أبي ليلى فحدث عن البراء بن عازب قال : كانت صلاة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى فرقع ، واذا رفع رأسه  
 من الركوع ، واذا سجد ، واذا رفع رأسه من السجود ، وبين  
 السجدين قريباً من السواء“ ١ هـ

وتفسير هذه الاطالة مروي في ”صحيح مسلم“ من طريق  
 شعبه عن الحكم قال :

غلب على الكوفة رجل قد ساء زمن ابن الأشعث  
 فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس فكان  
 يصلي فاذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما  
 أقول ”اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض  
 وملء ما شئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد لا مانع لما  
 اعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد .  
 قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال : سمعت  
 البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وركوعه وإذا رفع رأسه من الركوع وسجوده وما بين السجدين قريباً من السواء . قال شعبه : فذكرته لعمرو بن مرة فقال قد رأيت ابن أبي ليلى فلم تكن صلاته هكذا .

فظهر من هذا أن ما ذكره مسدد من "جلسته عليه الصلاة والسلام بين التسليم والانصراف" لم تكن بحيث تسع هذا المقدار الذي أطال به أبو عبيدة في قومه . فضلاً عن أن تكون طويلاً . مقدرة بقدر قيامه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كما زعمه صاحب "الدراسات" .

هذا وأخرج عبد الرزاق من حديث أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ساعته يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رصفه . أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" عن أبي الأحوص قال : كان عبد الله إذا قضى الصلاة انفتل سريعاً ، وأخرج عن ابن عمر قال : كان الإمام إذا سلم قام ، وأخرج عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو . وأخرج عن مجاهد قال قال عمر : حلوس الإمام بعد التسليم بدعة . وأخرج عن محمد بن قيس عن أبيه قال : كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرصف حتى يقوم . وأخرج عن عاصم عن عوسجة بن الرماح عن ابن أبي الهذيل عن ابن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس الا مقدار اللهم أنت السلام واليك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام . وأخرج عن مجاهد قال : أما المغرب فلا تدع أن تتحول . وأخرج عن طاؤس أنه كان إذا سلم قام فذهب كما هو ولم يجلس . اهـ (مصنف أبي بكر بن أبي شيبة ج - ١ ص ٢٠٤ طبع ملتان الباكستان الغربية)

الكبير " على "منية المصلى" ( وحديث أبي داود عن أبي رمثة لا يعارض حديث عائشة لأنه لا يعادله في الصحة ، ولأنه لا مخالفة بينهما لأن المكث مقدار اللهم أنت السلام إلى آخره فصل ، ولا دليل - أى في حديث أبي رمثة - على المكث أكثر من ذلك فيكره لمخالفته ما كان دأبه صلى الله عليه وسلم كما هو مفهوم حديث عائشة . وما ورد من الأحاديث في الأذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقب الفرض قبل السنة بل يحمل على الإتيان بها بعد السنة ، ولا يخرجها تحلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لأن السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها ، فلم تكن أجنبية عنها ، فما يفعل بعدها يطلق عليه أنه فعل بعد الفريضة وعقبها . وقول عائشة رضى الله تعالى عنها : " مقدار ما يقول " يفيد أن ليس المراد منه أنه كان يقول ذلك بعينه ، بل معناه كان يقعد زماناً يسع المقدار ونحوه من القول تقريباً ، فلا بنا في ما في " الصحيحين " عن المغيرة رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول : دبر كل صلاة

---

وأخرج البيهقي في " السنن الكبرى " عن أبي الزناد قال : سمعت خارجة بن زبد وقد يعيب على الأئمة جلوسهم في صلاتهم بعد أن يسلموا ، ويقول : السنة في ذلك أن يقوم الإمام ساعه يسلم قال البيهقي : وروينا عن الشعبي وأبراهيم النخعي أنها كرهاه ، ويذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه والله اعلم ( ج - ٢ ص ١٨٢ ) .

مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ، وما في مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قال بصوته الأعلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شئ قدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ؛ لأن المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من هذه الأذكار ) انتهى . ونحوه في "فتح القدير" وغيره .

ثم إن حديث البراء رضى الله تعالى عنه الظاهر أن المراد بالصلاة فيه صلاة التهجد لأن المعلوم من حاله صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس طول القيام وقصر الركوع والسجود وغيرها ، والتيسير على من اقتدي به ، والإجتناب عن التعسير عليهم ، وفي التهجد لما أنه كان يعجبه ما يشق على نفسه انطية المقدسة في العبادة مماثلة القيام والركوع والسجود والإعتدال بعد الركوع والجلسة والقعود في المقدار تقريباً أو قربها كما يفصح عنه أحاديث "الصحيحين" وغيرها . ولو تركنا الظاهر وعدلنا عنه - مع أنه لا يجوز العدول عنه إلا بدليل ، وأين هو ؟ - فنقول : المراد من الصلاة في حديث البراء صلاة الفرض من الصلوات الخمس

فالظاهر أنه واقعة حال لا عموم لها على خلاف ما اعتاده صلى الله تعالى عليه وسلم ، فهو ليس بناف لسنة وصل السنة الراتبة بالفريضة القبليّة ، وهى ثابتة بحديث عائشة مع الفصل بينهما بشئ يسير ؛ على أن حديث عائشة فى " صحيح مسلم " وحديث البراء فى " سنن أبي داود " وليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما ، فلا يستحى القائل بأنه : " ثبت عندنا ما ينفيه " على ما ذكره فى " الدراسة السابقة " : من تقديم أحاديث " الصحيحين " وواحد منهما على ما فى غيرهما ، ومن أنه يترك بها مذهب يخالف حديث " الصحيحين " وإن ظهر تمسكه بما فى غيرهما ؛ على أن الظاهر أن مورد حديث البراء المكتوبة التى ليست بعدها سنة راتبة . وقوله فى الحديث ( ما بين التسليم والإنصراف ) يعين هذا المحمل ، وإلا لقميل ما بين الفريضة والسنة .

ثم نقول إن حديث أبي رزمة لا مخالفة له بحديث عائشة لما مر فهذا هو الجمع بينهما بيناً ، وإن تركنا الجمع وأخذنا بالترجيح فنقول : بترجيح حديث مسلم الثابت صحته وحسنه ، واتفق الأئمة على قبوله على حديث " سنن أبي داود " هو مما لم يعلم صحته ، ولم يثبت فيه أنه على شرطهما أو على شرط أحدهما .

وما أورده القسطلانى (١) من الآثار فى قراءة الأوراد بعد

(١) قال فى " دراسات اللبيب " ما نصه :

" كان بعض الصحابة يخرج من المسجد لحصول الفصل ،

وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورده  
القسطلاني من آثارهم في "شرح البخاري" ١ هـ (ص ٤٠٦)

ولم يبين صاحب "الدراسات" في أي موضع أورد القسطلاني  
هذه الآثار من "شرحه" وإنما وجدت فيه في "باب مكث الامام  
في مصلاه بعد السلام" ما نصه :

"(عن نافع) مولى ابن عمر (قال كان ابن عمر) بن الخطاب  
(يصلى) النفل (في مكانه الذي صلى فيه الفريضة) ولا يذر  
عن الحموى "فريضة". ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن  
ايوب عن نافع قال : كان ابن عمر يصلى سبحة مكانه (وفعله)  
أي صلاة النفل في موضع الفرض (القاسم) بن محمد بن أبي بكر  
الصديق رضى الله عنهم ، وهذا وصله ابن أبي شيبة (ويذكر)  
بضم أوله سنياً للمفعول مما وصله أبو داود وابن ماجه لكن  
بمعناه (عن أبي هريرة رفعه : لا يتطوع الامام في مكانه) أي  
الذي صلى فيه الفريضة (ولم يصح) ولا بن عساكر "ولا يصح"  
هذا التعليق لضعف اسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم  
وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبه  
مرفوعاً أيضاً مما رواه أبو داود باسناد منقطع بلفظ : لا يصلى  
الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول عن مكانه . ولا بن  
أبي شيبة باسناد حسن عن علي قال : من السنة أن لا يتطوع  
الامام حتى يتحول عن مكانه ، وكان المعنى في كراهه ذلك  
خشية التباس المناقلة بالفريضة على الداخل" ١ هـ

وقال في حديث ام سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
سلم يمكث في مكانه يسيراً ، قال ابن شهاب : والله اعلم لكى ينفذ  
من ينصرف من النساء ١ هـ)

"ومتقتضى هذا أن المأمومين اذا كانوا رجالاً فقط أنه لا

— النعماني —

يستحب هذا المكث" ١ هـ

المكتوبة فهي مع أنها في مقابلة المرفوع فلا اعتداد بها محمولة على أنها وردت في مكتوبة ليس بعدها سنة راتبة . والدليل عليه ما في " البدائع " و " شرح المنية " للعلامة ابن أمير الحاج ( وإن كان صلاة بعدها سنة يكره المكث قاعداً وكراهة القعود مروية عن الصحابة ، ورري عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما أنها كانا إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف ) (١) انتهى .

وقد مر الجواب عن الأحاديث الواردة في الأذكار المعقبة مما يستحسن تعقيبها للمكتوبة ، ومما يستحسن تأخيرها عن الراتبة وأن المراد بقول عائشة : " مقدار ما يقول " المقدار التقريبي حتى أنه يشمل القدر الزائد على اللهم أنت السلام الخ جمعاً بين الأحاديث . وقد مر أيضاً الجواب عن الحديث الأول الدال على الجلسة الطويلة بين السلام والإنصرف ، وأن الحديث الثاني لا مخالفة فيه أصلاً . فالتسارع إلى الرواتب على الوجه المذكور قد ظهر استثنائه بحديث " صحيح مسلم " و " سنن الترمذي " الذي قال الترمذي فيه أنه : حديث حسن صحيح ، وبحديث غيرهم . فثبت أنه قد ظهر الدليل القاطع في هذه المسئلة للخفية وكذا ظهر

(١) قلت : أما أثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه فرواه الامام ابو حنيفة في " كتاب الآثار " له ( عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق أن أبا بكر الصديق كان اذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف - الحجارة المحلاة - حتى ينفثل اهـ ) والحديث مخرج في نسختي أبي يوسف ومحمد واللفظ لمحمد .  
- النعماني -

الجواب عن الحديثين الذين زعمهما المعترض نافيين وليس كذلك . فكيف يسوغ للمعترض أن يقول : إن التسارع إلى الرواتب بعد المكتوبات غير مباح عندنا ، وقد ثبت أنه سنة مؤكدة أو مستحبة يكره تركها بالحديث الصحيح فالصواب أن يقال إن ترك التسارع إليها بعدها غير مباح عندنا . وأيضاً لفظ " عندنا " في كلام المعترض يوهم أن ما أتى به هو مذهب الإمام أبي حنيفة وذويه ، فالواجب إسقاطه من كلام المعترض وإدخاله فيما هو الصواب . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا معنى تعجيل الرواتب عقيب الفرائض والتسارع إليها بعدها عند الحنفية ، وأنهم لم يقولوا بأن كل ما ورد من المعقبات يؤتى بها عقيب الراتبة ، فليس نسبة هذا القول إليهم إلا كذباً مغترى عليهم وهم براء عنه . وقد ظهر أيضاً مما ذكرنا أن التعجيل بعد القعود القدر المذكور مسنون مؤكد أو مسنون مستحب لا واجب ، فاندفع الشك والمين ، وارتفع الزيف من البين . والله تعالى الحمد . ويؤيد ما قلنا ما قال صاحب " فتح المعين في حاشية شرح المسكين على الكنز " ( ويكره تأخير السنة إلا قدر اللهم أنت السلام الخ وقال الجلوأى : لا بأس بالفصل بالأوراد ، واختاره الكمال ) انتهى . فلفظ " لا بأس " يدل على أن كراهة تأخير السنة الزائد على ذلك المقدار كراهة تنزيهية لا تحريمية .

قوله والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث



الضعيف وأقوال الصحابة الخ (ص ٤٠٧)

قلت : قد ظهر بحمد الله تعالى في المسئلة المذكورة حديث حسن صحيح أخرجه مسلم في " صحيحه " وغيره في كتبه . ثم نقول : قد عرفت أن الحديث الضعيف عند الجمهور ومنهم الإمام أبو حنيفة لا يلتفت إليه في الأحكام (١) ولا يقدم على القياس الشرعي فيها ، وأن الإعتناء والإستمسك به فيها ليس مذهب الإمام أبي حنيفة أصلاً . فكيف يصح للمعترض ترك قول أبي حنيفة بمعارضة حديث ضعيف له على مذهب أبي حنيفة ! وأيضاً كيف يصح حينئذ قول المعترض في أول " هذه الدراسة " ( فإني ما تركت مذهب أبي حنيفة إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث ) انتهى . وإن قال أحد من قبله تخليصاً له عن هذا أنه إنما ترك قوله بالحديث الضعيف ، إما بناءً على رأي نفسه الذي رآه ، أو بناءً على ما روى عن الإمام أحمد بن حنبل من تقديم الحديث الضعيف على رأى الرجال فنقول : لا خلاص للمعترض بهذا عن الإشكال الثاني ولا مفر له عنه أبداً . ثم إن قوله ( وأقوال الصحابة ) ههنا كما أنه يكذب قوله الأول المذكور في أول " هذه الدراسة " ويناقضه كذلك يفضيه

(١) قال الامام النووي في " شرحه على صحيح مسلم "

وعلى كل حال فان الاثمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الاحكام فان هذا شئ لا يفعله امام من أئمة المحدثين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء اهـ (بحث الكشف عن معائب رواية الحديث) محمد عبدالرشيد النعماني

إلى الوقوع فيما فيه خلاف الإجماع. قال الإمام ابن الهمام في "التحرير" وشارحاه في "شرحيه" (نقل الإمام في "البرهان" إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة رضي الله تعالى عنهم - أي مجتهديهم - بل على الزامهم تقليد من بعد الصحابة من الأئمة الذين سبروا - أي حققوا وتعمقوا - ووضعوا أبواب الفقه وفصوله وفصلوها ومسائلها تفصيلاً ودونوا كتبهم ، فإنهم أوضحوا وهذبوا بخلاف مجتهدى الصحابة فإنهم لم يعتنوا بذلك ) انتهى محصل كلامهم . ومن المعلوم أن من بعدهم من الأئمة الموصوفين بالصفات المذكورة ليسوا إلا الأئمة الأربعة . ثم قول الإمام في "البرهان" بالإجماع على منع العوام منه دال على أن منع المجتهدين عن تقليد مجتهدى الصحابة مختلف فيه ، فعن أبي حنيفة قولان في وجوب تقليدهم عليهم ، والأشهر عنه القول بالوجوب إذا لم ينف قولهم السنة المرفوعة وإلا فلا يجوز تقليدهم عنده . وهو المذهب . ومذهب الإمام الشافعى عدم جواز تقليدهم مطلقاً . ومما لا يشك فيه أن المعارض نفسه من العوام بمعنى غير المجتهدين فتقليد المعارض قول واجد من الصحابة فصاعداً وتركه قول أبي حنيفة به مخالف لما ثبت بالإجماع . ثم إن كان قول ذلك الصحابي خارجاً عن أقوال الأئمة الأربعة فتقليده فيه خارج عن الإجماع من وجه آخر أيضاً ، فقد انعقد الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة . وبهذا الإجماع الأخير نطقت العبارة المذكورة المنقولة عن "التحرير" و "شرحيه" وعبارات "الأشباه والنظائر" و

” الشروح الثلاثة “ على ” جوهرة التوحيد “ فمن العجب العجائب المذهب الملق من مخالفة هذين الإجماعين .

قوله وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة  
الخ ( ص ٤٠٧ )

قلت : قد علم صريحاً من كلام المعارض فيما قبل ، أن قول واحد من الأئمة الإثنى عشر من أهل بيت الرضوان إذا ثبت عنه فهو قول جميعهم عنده بلاريب - وإن كان عموم هذا الحكم من المعارض رجحاً بالغيب - وأنه إذا ثبت قول واحد منهم في أي مسألة ثبت إجماعهم فيه ، وأن إجماع أهل البيت عنده إجماع معتبر ، وأن إجماع أهل المدينة عنده أيضاً إجماع معتبر كإجماع أهل البيت ، إلا أنه ما قال في أهل المدينة المشرفة أن قول واحد منهم مذهب باقيهم عموماً . وصريح كلامه ههنا دل على أنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة ولو على وجه التعيين والمعلومية وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين - سواء كان من الأئمة الإثنى عشر أو من سائر أولاد الإمام الحسين أو من آل سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنهم كما هو ظاهر إطلاق كلام المعارض ، أو أراد بعلماء الزهراوين الأئمة الإثنى عشر فقط كما علم من خارج عقيدة المعارض حيث كان يحصر العالمية وخلافة النبوة فيهم ، ولا يقول بشي منها في غيرهم من أولاد سيدنا الحسن المجتبي مطلقاً وسائر آل سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنها

ومن غير العلماء أهل المدينة . فإن ظهر له في أحد القولين سواء كان قول أبي حنيفة أو قول ذلك التابعي مرجح فعمله على المرجح عنده لا على ما هو المرجوح عنده ولو كان قول أبي حنيفة . وإن لم يظهر له مرجح فيه فأمر العمل على قول أبي حنيفة أو على قول ذلك التابعي عنده على السواء بل يقدم العمل بقول أبي حنيفة على قوله هناك لما أن ذلك التابعي ليس من علماء الزهراوين ولا من العلماء أهل المدينة ، وأنه إذا ثبت عنده قول أبي حنيفة - ولو على وجه التعيين والمعلومية - وخالفه قول تابعي من علماء الزهراوين أو قول تابعي من علماء المدينة الطيبة - على خير ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية - سواء كان مالكا أو فقيها من الفقهاء السبعة الذين مر ذكرهم في هذه التعاليقات أو عالما أو فقيها غيرهم وهو من أهل المدينة طيبة ، فالمعارض حينئذ يترك العمل بقول أبي حنيفة البتة ويستمسك عملاً بقول ذلك التابعي من علماء الزهراوين أو ذلك التابعي من علماء المدينة ويعمل به حتماً ولو ظهر له مرجح في جانب قول أبي حنيفة أيضاً . وهذا الذي أفاده المعارض ههنا جميعه خلاف الإجماع الذي ذكرناه بلا ريب أيضاً ؟ بل قد يكون خرقاً للإجماع المذكورين لما مر . ولم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين منهم ؛ بل قد انعقد الإجماع بعد على عدم جواز تقليد جميع التابعين ومن بعدهم من المجتهدين سوى الأئمة الأربعة لما مر قبل .

ثم إن قول المعارض السابق ( إما أن يعارضه عندي شيء من

السنة (ص ٤٠٥) كما يعم الحديث وأقوال الصحابة عنده كذلك يعم الحديث الصحيح والحسن الذي عارضوا قول الإمام على ما هو المعلوم المتبين . وظاهر كلامه هذا مطلق فيما إذا كان إلى جانب الإمام شئ من السنة ، وله قوة المعارضة مع ذلك الشئ الأول ، وفما إذا لم يكن كذلك . وقوله ( فإن عارضه أتركه الخ ص ٤٠٥ ) يتضمن أنه تكلم المعارض ههنا على الشق الثاني من هذا الإطلاق دون الشق الأول وأخذ دون الأول ، ولم يتعرض للشق الأول من شقيه أنه ما إذا يفعل فيه . وقوله آخر ( هذا إذا عارض القول المجرد شئ من السنة ص ٤٠٧ ) يعين أن كلامه إنما هو في الشق الثاني لا غير . فكيف يصح قوله ( فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الإمام الخ ص ٤٠٧ ) فإن " شيئاً من السنة " هو المرجع ، ولا مناص له عن هذا الاعتراض ، لكن كان من الواجب عليه على هذا أن يقول : " والمراد من قولنا شئ من السنة ما يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة وأقوال التابعين من علماء الزهراوين ومن علماء المدينة " وبعد اللئيم الثاني لا خلاص للمعارض من أن يكون كاذباً في قوله الذي أورده في أول هذه " الدراسة " ومر ذكره . وإذا لم يزد المعارض هذا اللفظ في تفسير لفظ " شئ من السنة " كان الواجب عليه إسقاط قوله ( وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة - إلى قوله - بتقديم قوله على غيره من التابعين ص ٤٠٧ ) ثم إن المعارض قال ( وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة ص ٤٠٧ ) فتميد قوله بالتعين والمعلومية ، وهذا التقييد

ليس للإحتراز عن القول الذى يغلب على الظن صحة نسبه الى  
أبي حنيفة ، وعن القول الذى يشك فيه فيها ؛ بل لأن حكم القول  
المتعين المعلوم إذا كان عنده كما ذكره فغيره من الشقين المذكورين  
أولى به . وأيضاً قيد ( ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه على  
الآخر ص ٤٠٧ ) فى كلامه يفيد أنه إذا عارض قول الإمام المجرد شيء  
من السنة يجوز أن لا يظهر هناك ما يرجح أحد القولين على الآخر .  
وهذا مما يستحيل إذ شئ من السنة هو المرجح فلا جواز لهذه  
الصورة أصلاً . وأيضاً تقييده العلماء بالزهرائين يفيد أن قول  
الإمام القمقام مجتهد الأئمة حجة الإسلام الإمام محمد بن على بن  
أبى طالب رحمه الله تعالى ورضى عنه المعروف " بابن الحنفية "   
لا يساوى قول مالك ولا نحوه من علماء المدينة عند المعارض . فقول  
مالك ونحوه يجوز به عنده أو يجب به عنده ترك العمل بقول الإمام  
أبي حنيفة . وقول الإمام محمد بن الحنفية الذى أقر باجتهاده المؤلف  
والمخالف ليس بهذه المثابة عنده بل قوله كقول سائر التابعين عنده .  
وأيضاً كلام المعارض هذا يشير إلى أنه على المذهب الجعفرى - المنسوب  
إلى الإمام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه افتراء ممن نسه إليه -  
أو إلى أنه على مذهب الزيدية - المنسوب إلى سيدنا زيد بن  
على بن الحسين رضى الله تعالى عنهم كذلك - لكون مذهب كل  
واحد منهما قول عالم من علماء الزهرائين عند المعارض على ما  
عرف من عقيدته فى الخارج ، ويشير إلى بعض منه كلامه فى آخر  
رسالته المسماة " بالحجة الجليلة فى رد من قطع بالأفضلية " بل على

ما سمعت من كلامه من أن " قول واحد منهم مذهب باقيهم " وأن " إجماعهم إجماع معتبر " كان مذهب الجعفرية عنده مذهب جميع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وأنه إجماع معتبر عنده ، فيجب عليه أن يهدم بهذا المذهب جميع المذاهب الباقية لكون أقوال كل واحد منهم لم يتحقق فيها الإجماع المعتبر . وأيضاً أفاد قوله هذا أن مذهب مالك هو المقبول عنده دون مذهب أبي حنيفة فيما إذا تعارض قولها وتخالف . ومن التناقض الغير المسموع القول باعتبار مذهب عالم من علماء الزهراوين ومذهب عالم من علماء المدينة الشريفة كليهما إلا أن يدعى أن عند تخالف قوليهما يترجع قول أحد الجانبين على الآخر عنده . ثم قوله ( وإذا لم يعارضه شئ من السنة ص ٤٠٧ ) لو فسر قوله " شئ من السنة " بما ذكره المعارض يفيد أن المعارض يعمل بقول أبي حنيفة المتعين والمحتمل بقسميه وإن وجد في خلافه قول عالم من علماء الزهراوين وعالم من علماء المدينة فهذا من أشد ما يحترق به قلب المعارض عند التنبه به . وإن فسر قوله " شئ من السنة " بما ذكره المعارض مع ما زدنا عليه قبل للحلا كلامه عن الإشكال وعن إفادته ما لا يعتقده المتكلم به .

قوله فإني لم أجده له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك

لا أتركه ( ص ٤٠٧ )

قلت : مسح الرقبة عند بعضهم سنة ، وعند بعضهم أدب ،

وعند بعضهم مستحب ، والحديث الذي ثبت به مسح الرقبة في الوضوء هو حديث كعب بن عمرو اليامي الذي رواه الطبراني عنه رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ فمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، فلما مسح رأسه قال هكذا وأومى بيده في مقدم رأسه حتى بلغ بها إلى أسفل عنقه من قبل قفاه ) انتهى . وقال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصلي " ( سنده لا ينزل عن درجة الحسن ) انتهى . وحديث وائل بن حجر الذي رواه البزار في صفة وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم عنه رضى الله تعالى عنه ، وفي آخره ( ثم مسح على رأسه ثلاثاً : وظاهر أذنيه ثلاثاً وظاهر رقبته ) انتهى . وحديث ابن عمر الذي رواه أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " عنه رضى الله تعالى عنه ( أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة ) انتهى . (١)

(١) قلت : ذكره في " تاريخ أصبهان " في ترجمته عبد الرحمن

بن داود بن منصور، أبي محمد الفارسي فقال :

"حدثنا محمد بن أحمد بن محمد ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا عثمان بن خرزاد ثنا عمرو بن محمد بن الحسن المكنى ثنا محمد بن عمرو بن عبيد الانصارى عن أنس بن سبرين عن ابن عمر أنه : كان إذا توضأ مسح عنقه ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة" ( ج - ٢ ص ١١٥ طبع ليدن بمطبعة بريل ١٩٣٤ م )



وحديث ابن عمر الذي رواه أبو الحسن بن فارس عنه رضى الله تعالى عنه قال الإمام العلامة ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية المصلى " ( وقال شيخنا الحافظ قاضى القضاة شهاب الدين ابن حجر قرأت جزأ رواه أبو الحسن بن فارس وفيه بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من توضأ ومسح يديه على عنقه وفى الغل يوم القيامة ، وقال - أى الحافظ ابن حجر - هذا إن شاء الله صحيح ) (١) انتهى . وحديث ابن عمر الذى رواه الديلمى فى " الفردوس " عنه رضى الله تعالى عنه ( أن رسول الله

ومحمد بن احمد شيخ أبى نعيم هو أبو بكر المفيد قال الحافظ العراقى : هو آفته . وهو من رجال " الميزان " للذهبي ، وقد حدث عنه البرقاني فى " صحيحه " مع اعتذاره واعترافه أنه ليس بحجة . ومحمد بن عمرو بن عبيد الانصارى ضعفه يحيى القطان وابن معين وذكره ابن حبان فى " الثقات " وقد اورد الحافظ ابن حجر المسقلانى هذا الحديث فى " تلخيص الخبير " ونقل اسناده من " تاريخ اصبهان " ومر عليه من غير أن يتكلم على رجاله .

(١) قلت : ليس قائل هذا ابن حجر بل هو قد نقل هذا الكلام برسته عن " البحر " لأرويانى ثم اعقبه بقوله : قلت : بين ابن فارس وفليح مفازة فينظر فيها اه ( تلخيص الخبير ص ٣٤ طبع دهلى بمطبعة الانصارى ١٣٠٧ ) - النعماني -

صلى الله تعالى عليه وسلم قال مسح الرقبة أمان من الغل ( انتهى (١) .  
 وحديث مصرف بن عمرو رواه ابن السكن في " مسنده " عنه  
 رضى الله تعالى عنه ، وفي آخره ( ثم مسح صلى الله تعالى عليه وسلم  
 رأسه ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته ثلاثاً ) انتهى . ومرسل  
 موسى بن عقبة الذى رواه أبو عبيد في " كتاب الطهور " عنه  
 رحمه الله تعالى ( أنه قال : من مسح قفاه مع رأسه وفي الغل يوم  
 القيامة ) انتهى . قال الإمام ابن أمير الحاج في " شرحه " المذكور  
 ( وهو مرسل جيد ، وله حكم الرفع ؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأى )  
 انتهى . ثم قال ابن أمير الحاج في ذلك " الشرح " : ( ذكر هذا كله  
 في عمدة القارى ) انتهى . ولا تنس ههنا الموقوف المروى عن  
 ابن عمر في " تاريخ اصبهان " للحافظ أبي نعيم . (٢) وقد تقدم ،

(١) قلت : قال العراقى في " المغنى عن حمل الاسفار في الاسفار

في تخريج ما في الاحياء من الاخبار " : هو ضعيف

(٢) وقال الحافظ البيهقى في " السنن الكبرى "

" اخبرنا " عبد الواحد أنا أبو القاسم بن عمرو ثنا أبو حصين

ثنا يحيى ثنا أبو اسراييل عن فضيل بن عمرو عن مجاهد عن

ابن عمر أنه كان اذا مسح رأسه مسح قفاه مع رأسه "

( ج - ١ ص ٧ )

فاجتمع هناك لإثبات مسح الرقبة في الوضوء ستة أحاديث مرفوعة ، وواحد منى المراسيل - وهو في حكم المرفوع - وواحد من الموقوفات . فالعجب كل العجب من المعترض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً ، وحمل أثقال المجتهدين على نفسه ، وعاندهم بها وعارضهم مدعياً أنه بذلك يليق ولم يقف على هذه الأحاديث التي يعرفها صبيان زماننا ومذهبنا بحمد الله تعالى ومنتبه ، وأدخل هذا المثال في ما لم يعارضه - أى القول المجرد للإمام - شيء من السنة . فقله : ( فلانى لم أجده له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ) من أعجب العجائب . (١)

(١) وقال الفاضل . اللكنوى أبو الحسنات محمد عبد الحشى في "تحفة الطلبة" في تحقيق مسح الرقبة " ما نصه  
"حاصل المرام في هذا المقام انهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها أنه بدعة كما ذهب اليه جمهور الشافعية والمالكية وغيرهم ، وليس هذا القول بذاك فانه لا معنى لكونه بدعة بعد ثبوته بالحديث وان كان ضعيف الاسناد ، نعم مسح الحلقوم بدعة بالاتفاق لعدم ثبوت ذلك .

وثانيها أنه منه كما ذهب اليه اكثر المشايخ وهو أيضاً ليس بذلك فان السنية منوطة على ثبوت الاستمرار واذ ليس فليس .

وثالثها أنه مستحب كما ذهب اليه أكثر اصحابنا المتأخرين وهو المذهب المنصور لثبوته من فعل صاحب الشرع

قوله فإنى لم أجده له حديثاً مرفوعاً فضلاً عن أن أجده له  
ما يدل الخ ( ص ٤٠٨ )

قلت : قال العلامة الحلبي شارح " منية المصلي " في  
" شرحه " عليها ( وذكر أبو نصر الأقطع في " شرح القدوري " )  
أن المزني قال : زاد أبو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في  
السنة ، ولا دل عليها قياس . قال وهذا خطأ منه فإن ذلك مروى  
عن علي وابن عمر والبراء بن عازب رضى الله تعالى عنهم . وقال  
ابن قدامة في " المغني " وقد روى عن عمر أنه كان إذا فرغ من  
القراءة - أى في ثالثة الوتر - كبر ثم قال الأقطع : والقياس يدل  
عليه فإن التكبير للفصل والانتقال من حال إلى حال ، وحال القنوت  
مخالف لحال القراءة انتهى . وقال الإمام ابن أمير الحاج في " شرحه "

أحياناً ، وهو مناط الاستحباب .

وبه ظهرت سخافته ما في " دراسات اللبيب في الأموة  
الحسنة بالعييب " عند ذكر المسائل التي وقعت بخالفه  
للأحاديث ( ومن هذا القسم من المعصولات عندي مسح الرقبة  
في الوضوء ، فإنى لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ،  
ومع ذلك لا أتركه ) انتهى وقد أحسن في قوله : " لم أجده " ،  
حيث لم يأت بالنفي الحقيقي ، وعدم الوجدان لا يدل على  
عدم الوجود فإن من وجد شيئاً معه زيادة علم بالنسبة  
إلى من لم يجد " اهـ

على "منية المصلي" (ثم إذا أراد القنوت بعد فراغه من القراءة في الركعة كبر ورفع يديه ثم قنت كذا رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه) انتهى . وقد أخرج الحافظ ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسنده المتصل إلى عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله - أي ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه (أنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر) وقد روى أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه عن عبد الله (أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر) وقد أخرج أيضاً فيه بسنده المتصل إليه عن أبيه (أن عبد الله بن مسعود كان إذا فرغ من القراءة - يعني في الركعة الأخيرة من الوتر - كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم ركع) انتهى . وبهذا الأثر الأخير تبين معنى الأثرين الأولين لأن التكبير والرفع لا يكونان إلا مقارنين أو قريبين من المقارنة ، والرفع لم يشرع إلا مع التكبيرة كما سيجيء ، فقد عرف بهذا أن رفع اليدين الذي جاء به الأثران الأولان ما كان إلا مقارناً مع تكبيرة القنوت أو قريباً منها . فمعنى قوله "في قنوت الوتر" في أول قنوته . ومعنى قوله "إذا قنت" أي إذا أراد الشروع في قنوت الوتر فحصل الجمع بينهما ، لا سيما وكلها نقلها الأسود عن ابن مسعود . وقال العلامة الحلبي في "شرح المنية" أيضاً (رفع اليدين حذاء الأذنين في قنوت الوتر مروي عن ابن مسعود ، وابن عمر وابن عباس وأبي عبيد ، واسحق) انتهى . وقال الحافظ العيني في "شرح الهداية" (أن رفع اليدين ثبت

حالة التكبير في القنوت ، وأنه غير مشروع بلا تكبير - كتكبير الإفتتاح وتكبيرات العيدين ) انتهى . وبما ذكرنا عرف أن تكبير القنوت مروية عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، والبراء بن عازب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم . (١) وأن رفع اليدين عندها مروى عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي عبيد واسحاق ، وأن تكبيرته قام على تأييد القول بها القياس الصحيح الشرعي ، وأن رفع اليدين فيها قام على تأييد القول به القياس الشرعي أيضاً .

(١) قلت : وذكر محمد بن نصر المروزي في "باب التكبير للقنوت" من "كتاب الوتر"

"عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب لما فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن علي أنه كبر في القنوت حين فرغ من القراءة وحين ركع ، وفي روايه كان يفتح القنوت بتكبير ، وكان عبدالله بن مسعود يكبر في الوتر اذا فرغ من قراءته حين يقنت واذا فرغ من القنوت ، وعن البراء أنه كان اذا فرغ من السورة كبر ثم قنت ، وعن ابراهيم في القنوت في الوتر اذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع وعن سفيان كانوا يستحبون اذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت ، وعن احمد اذا كان يقنت قبل الركوع افتتح القنوت بتكبير (ص ١٣٣ طبع لاهور سنة ١٣٢٠)

ثم إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن "تكبير القنوت مستحب" ومن قال بوجوبه أخذوا عليه . فكيف يليق بمثل المعارض أن ينسب القول بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر المردود عند الحنفية بالمرّة إلى جميعهم ؛ بل إلى إمامهم أبي حنيفة . نعم لو قيل بوجوبه بعد ما وجد التصريح به من الأئمة الأعلام بأن الفتوى عليه لكان وجه القول بوجوبه هو ما ذكره وجهاً للقول بوجوب تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيدين وهو الإتصال بالواجب وهو وجه حسن . وقد عرف من كتب المذهب المعتمدة أن القول بوجوبه قول مرجوح عند الحنفية ، قال الشيخ علي القاري في "شرحه" على "النقاية" (يكبر - أي استحباً - رافعاً يديه ثم يقنت فيه - أي في الوتر - ) انتهى . وقال في "البحر الرائق" (وينبغي ترجيح عدم الوجوب لأنه الأصل ولا دليل عليه . وفي "الظهيرية" أنه لا رواية للوجوب ) انتهى . ما في "البحر" . وقال في "طرفة المهتدي شرح نخبة المبتدي" (وأما تكبيرة القنوت فلم يذكرها وجوباً في أكثر الكتب ، وبعضهم عدها من الواجبات حتى أوجب السجود بتركها سهواً ) انتهى . وقال فيها في موضع آخر (وهذا التكبير قيل سنة ، وقيل واجب) وكلام شارح "النقاية" و "البحر" وعبارة "طرفة المهتدي" الأولى دلا على أن القول بأنها سنة مستحبة هو الراجح في المذهب ، وأن القول بوجوبها مرجوح فيه . وأما عبارة "طرفة المهتدي" الثانية فدلالتها على ترجيح القول بالسنة الإستحبابية لما

في "النهر الفائق" للعلامة عمر بن نجيم من أنه : ( إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار ) انتهى . لاسيما وقد علم ترجيح الأول بالدليل الذي أتى به الشارحان المذكوران في "شرح المنية" وهذه التكبيرة في قنوت الوتر وإن لم يثبت فيه حديث مرفوع ، ولا ما يدل على استمرار وقوعها عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهذه الآثار التي لم ينفها مرفوع أصلاً أفادت القول بأنها سنة استحبابية ، وقد ثبتت هذه التكبيرة عن عمر وعلى أيضاً كما مر . وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم . ( اقتدوا بالذين من بعدي ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً : ( عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ) بل لو قيل أن مأخذ القائل بوجوبها يمكن أن يكون هذا لصح ؛ لكن المذهب أنها سنة استحبابية كما مر . وقد تأيد القول بالسنة بالقياس الشرعي الذي مر أيضاً ، فلو لم يوجد فيه حديث مرفوع لا بأس به إن شاء الله تعالى ههنا ، فكيف صح للمعترض إدخال هذه المسئلة تحت قوله ( وأما إذا لم يعارضها شيء من السنة الخ ) ! ومن العجب أنه قال فيه : ( فإني لم أجده له حديثاً مرفوعاً ) فقيده بالمرفوع إعلماً بأنه وجد الموقوف فتيه وقد عمم قوله " شيء من السنة " بحيث يعم أقوال الصحابة الموقوفة عليهم . ثم أدخل هذا المثال في ما لم يعارضه - أي القول المجرد - للإمام شيء من السنة . وإذا ترجح القول بأنها سنة مستحبة فنحن لا نعتقد إلا به .

ثم إنه يلزم على المعترض على ما أسسه في السابق وهو أن مذهب



واحد منهم - أى من الأئمة الإثني عشر من أهل بيت الرضوان رضى الله تعالى عنهم - مذهب باقيهم ، وأن إجماعهم إجماع معتبر عنده أن يقول قد انعقد إجماع أهل البيت المعتبر على وجوب تكبير القنوت أو سننائه لأنه قد ثبت القول والعمل به عن سيدنا على المرتضى . فلا بد أن يكون باقى الأئمة متفقين معه على هذا فثبت الإجماع المعتبر عنده على القول بأحد الأمرين فيه . وأيضاً إذا كان مهدي آخر الزمان عنده من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت وآخرهم - على خلاف الأحاديث الصحيحة التي مرت ، وعلى خلاف مذهب جميع أهل السنة والجماعة أهل الحق والسعادة - ونقل المعارض فيما قبل كلام ابن العربي الدال على أن مهدي آخر الزمان معصوم لا يخطئ ، وأنه استحال عليه وقوع الخطأ منه زعم منه أنه في مهدي آخر الزمان الذى هو الإمام الثانى عشر منهم . وقال فيما سبق أيضاً : إن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ، فكيف اجترأ المعارض على الإنكار عن وجوب ذلك التكبير أو سننائه وهو يهدم قاعدته من أصلها أو يهدم ما قال ابن العربي فيه على زعم المعارض .

ثم إنه إذا كان لفظ " شئى من السنة " عاماً يشمل الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم فنقول : هذا القول باستحباب تكبير القنوت الصادر عن أبى حنيفة قد وافقه أقوال كثير من الصحابة الكرام العظام رضى الله تعالى عنهم ولم يوجد ما يعارضها لا من المرفوع البتة ولا من الموقوف ظناً والحمد لله

تعالى على ذلك .

قوله ومنها أيضاً قول الحنفية (١) بوجوب رفع اليدين  
الخ (ص ٤٠٨)

قلت : القول بوجوبه غير ثابت عنهم (٢) وأما القول بأنها  
سنة إستحبابية فثابت عنهم رحمهم الله تعالى . قال في " طرفة المهتدي "  
( وهذا الرفع - أي رفع اليدين - في تكبير القنوت سنة ) انتهى .  
وقد ثبت في أصل رفع اليدين فيه آثار فقد روي ابن أبي شيبة  
في " مصنفه " بسندين رفع اليدين فيه . وقال ابن أمير الحاج في  
" شرحه على منية المصلي " ( إن تكبير القنوت ورفع اليدين فيه  
رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود ) وقال العلامة الحلبي في " شرحه "  
على المنية " ( إن رفع اليدين حذاء الأذنين في قنوت الوتر مروي  
عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي عبيد ، وإسحاق  
رضي الله تعالى عنهم ) انتهى . (٣) لا سيما وقد أبداه القياس

(١) وقع في المطبوعة " قول ابن حنيفة " بدل " قول الحنفية " .

(٢) قال قاضي خان في " فتاواه " ( رفع اليدين عند تكبير  
القنوت ليس بواجب كرفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح فلا يجب السهو  
بتركه ) اهـ

(٣) قلت : وروي البيهقي في " السنن الكبرى " في " باب رفع  
اليدين في القنوت " من طريق الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن لهيعة  
عن موسى بن وردان : أنه كان يرى أبا هريرة يرفع يديه في قنوته  
في شهر رمضان . قال الوليد : وأخبرني عامر بن شبل الجرمي قال :

الشرعى الذى نقلناه قبل عن "شرح الهداية" للعلامة العيني .  
 فالعجب كل العجب إدخاله فيما لم يعارضه - أى القول المجرد للإمام -  
 شئ من السنة ، ومعناه عنده ما ذكرناه نقلاً عنه . وبما ذكرنا  
 ظهر أن قوله ( ولم يثبت فى ذلك إلى الآن عندى أثر صحيح الخ  
 ص ٤٠٨ ) باطل لا يلتفت إليه ، فإن سندي أثر ابن مسعود اللذين  
 أتى بهما ابن أبى شيبة فى "مصنفه" صحيحان بلاريب وحديث  
 ( لا ترفع الأيدي إلا فى سبع مواطن ، وعد منها تكبيرات  
 العبدن وتكبيرة القنوت . ) وإن كان معلولاً ضعيفاً لكن لما كان  
 المترص من عد الحديث الضعيف أقوى من رأى الرجال وقياسهم  
 كيف صح منه مع وجود هذا الحديث المرفوع الضعيف بأن قول

---

رأيت أبا قلابه يرفع يديه فى قنوته اه

وذكر محمد بن نصر المروزي فى "باب رفع الأيدي عند القنوت"  
 من "كتاب الوتر" ( عن الاسود أن عبد الله بن مسعود كان يرفع  
 يديه فى القنوت الى صدره ، وكان أبو هريرة يرفع يديه فى قنوته فى  
 شهر رمضان ، وعن أبى قلابه ومكحول أنها كانا يرفعان أيديهما فى  
 قنوت رمضان ، وعن ابراهيم فى القنوت فى الوتر إذا فرغ من القراءة  
 كبر ورفع يديه ثم قنت ثم كبر وركع ، وعن محل عن ابراهيم قال :  
 قل فى الوتر هكذا ورفع وكيع يديه قريباً من أذنيه قال : ثم يرسل  
 يديه . وعن سفيان كانوا يستحبون أن تقرأ فى الثالثة من الوتر  
 "قل هو الله أحد" ثم تكبر وترفع يديك ثم تقنت ، وسئل احمد  
 يرفع يديه فى القنوت قال : نعم يعجبني . قال أبوداود : رأيت احمد  
 يرفع يديه ) اه

الإمام برفع اليدين في تكبير القنوت قول مجرد لا شئ معه من السنة ! فقد ثبت فيه شئ من السنة وهو الحديث المرفوع الضعيف وأقوال الصحابة والتابعين كما قدمنا . ولو سلمنا أن هذه الآثار ضعيفة كالحديث المرفوع ، فنقول : كثرة الآثار أبدت أنفسها فقوى بعضها بعضاً حتى صارت من باب الحسن لغيره ، وأبدت الحديث المرفوع الضعيف وقواها فبأصلها إلى درجة الحسن لغيره في رفع تكبير القنوت ، والله تعالى أعلم .

قوله حيث لا أفر في إتيان ما لم يثبت عندي الخ (ص ٤١٣)  
قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن أصل هاتين المسألتين - أي تكبير القنوت ورفع اليدين فيه - لم يثبت عنده وإنما يأتي بهما عملاً ذهباً على إثر أبي حنيفة وعلماء مذهبه من حيث إعتقاده فيهم ، وقد مر أنه ثبت أصلهما ومأخذهما .

قوله لا فبا إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة الخ (ص ٤١٣)

قلت : هذا يحتمل أمرين أحدهما أنه كما قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك قام على إثبات قوله وقوته دليل منها . وثانيهما أنه لم يوجد لقوله دليل من السنة أصلاً حتى أن قوله ليس إلا مجرد الرأي في مقابلة الدليل القائم من السنة . فالأول منهما لم يتعرض له المعارض ولم يعرف أن عمله فيه على أي وجه

يكون ، وإنما تعرض للثاني منهما . فنقول أين ذلك ؟ وثبت العرش  
ثم انقش ، وناد بحرمة الوقفة عنده بمجرد حسن الظن . وجميع ما  
أتى به في ” الدراسات “ وغيرها من ” رسائله “ التي وقفنا عليها  
من الأمثلة للشق الثاني فليست كذلك ، بل قد ثبت أن دعواه بهذا  
فيها كاذبة . ولن تجد سبيلاً إلى مثال ذلك صحيحاً إن شاء الله تعالى  
وليس ما خالف رأى المعارض مخالفاً للحديث والدليل من السنة وهو  
ينفيه إلا إذا ثبت ذلك بحجة بيّنة ، وأين ذلك ؟ ثم إنه كما لا  
يفيد مجرد حسن الظن إلى أبي حنيفة أو إلى واحد من الأئمة الثلاثة  
الباقية فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة كذلك  
لا يفيد حسن الظن إلى العرفاء بالله تعالى . وزعم أن هذا المخالف  
كشف لهم كوشفوا به فيما إذا قام على معارضة قولهم ونفيه دليل  
من السنة ؛ فالأئمة الأربعة من أعظم العرفاء بالله تعالى وكبرآءهم .  
وإنما المعلوم في المذاهب الأربعة عمل هذا بهذا الحديث وترك  
العمل بظاهر ذلك الحديث ، وعمل ذلك بظاهر ذلك الحديث وترك  
العمل بظاهر هذا الحديث ، ومخالفة الرأى أو الآراء كثيرة في جميع  
الجوانب . وأما مخالفة المعارض منفرداً مع غيره فكثير منها تجره إلى  
مخالفته بالأحاديث الصحيحة والمذاهب الأربعة والإجماعات . ومن أراد  
التيقن بما قلنا فليتأمل في المسائل التي نقلناها عن المعارض في مقدمة  
” تعاليفنا “ . واعلم أن التزام المعارض بالعمل على ما ذهب إليه  
أبو حنيفة من رفع اليدين في تكبير التمنوت وقد خالفه فيه الشافعي  
في أظهر قوله والإمام مالك والليث بن سعد والأوزاعي والقفال

وإمام الحرمين يفضيه إلى الوقوع في المفسد التي حكم المعارض بها فيما قبل . بوقوع من التزم مذهباً معيناً فيها وهي أن من التزم مذهباً معيناً وإماماً معيناً إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخل بواجب وحدة وجهته صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأتى بالثبوتية ، وارتكب الحرام . والمعارض ههنا عمل بقول أبي حنيفة مع أن الكأ من علماء المدينة خالفه فيه فينبغي على وفق قاعدته أن لا يعمل في مثل هذا بقول أبي حنيفة .

قوله فلا آتى بتكرار سورة واحدة في ركعتين الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذكر فقهاء مذهبنا أن تكرار سورة واحدة في ركعتين مكروه كراهة تنزيه إذا كان عن قصد . وكم من مكروهات تنزيهية التي فعلها في حقنا خلاف الأولى وجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها لما أنه قد وجب عليه التبليغ إلى الأمة ، وهو خير في ذلك بين أن يبلغ ما أراد أن يبلغ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو بفعله ، فعلى هذا يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم بتكرار سورة " إذا زلزلت " في ركعتي صلاة الفجر على تبليغه أن ترك تكرار سورة واحدة في ركعتي صلاة واحدة ليس بفرض ولا بواجب ولا بمنون سنة مؤكدة ، ومن فعل المكروه التنزيهي لا عتب عليه إذا كان من آحاد الأمة المرحومة ، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصف فعله بالكراهة التنزيهية

بل يقال إنه أدى به الواجب عليه التحير . و وجه آخر يدل على أنه يحمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما ذكرنا ، وهو أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في صلاة الفجر - وهي من قصار المفصل - ترك سنة القراءة في صلاة الفجر التي نطقت الأحاديث الصحيحة بها ، واتفق على القول بها الأئمة الأربعة . وهذا الوجه الواحد يتضمن وجوهاً ثلاثة ، أحدهما أن في قراءة سورة " إذا زلزلت " في ركعتي صلاة الفجر ترك تطويل الأولى من ركعتي صلاة الفجر عن الثانية منهما . وثانيهما أن فيها ترك المقدار المسنون المقدر أدناه عندنا بأربعين آية في صلاة الفجر . وثالثها أن فيها يثبت قراءة قصار المفصل في صلاة الفجر فيلزم من قراءتها في ركعتي صلاة الفجر ترك أربع سنن إستحبابية ، فيجب حمل فعله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا الوارد في صلاة الفجر خاصة على تعلية الجواز ، ولا كراهة فيه في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإنما الكراهة المذكورة في هذا الفعل في حقنا كما قد صرحوا به . وأما المحرم والمكروه تحريماً فلا يجوز وقوعه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً ولو لتعليم الجواز لأنه معصوم أى معصوم .

قوله وحين الظن المذكور ممن ولع بعلوم الحديث

الخ ( ص ٤١٣ )

قلت : من عجيب حسن الظن هدم قواعد المذهب وفروعه

من غير حجة ، وجعله ذلك الهدم بمجرد رأيه موافقاً بالحديث

وذلك المذهب مخالفاً بالحديث ، ولن يجعل الله للمعاندين عليه سبيلاً .

قوله كما نعمل به تأدياً بأبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ومذهب الخ (ص ٤١٣)

قلت : قد ذاق الأئمة الأربعة طعم ثبوت الأحكام بطرق  
الأسانيد المتصلة ، وأين الذرق في غيرهم كذوقهم . وأما المعلقات  
التي لم تصل إلينا من تلك الطرق فقد وصلت إليهم بها وإلا لما  
احتجوا بها في اثبات الأحكام على ما عرف من عاداتهم أنهم  
لا يحتجون إلا بما يصلح للاحتجاج به ، وما لم تصل إليهم بها  
قد طرحوها وما اعتنوا بها ولا اعتنى بها من بعدهم من مقلديهم .  
وربما وجد من بعدهم تأييدها حتي صارت عندهم مما اعتنى بها  
بذلك فتمسكوا بها ، فله درهم ما أعلمهم وما أكلمهم ؛ نعم يجب  
على المولع بعلوم الحديث وعلى من ذاق طعم الثبوت من طرق  
الأسانيد المتصلة أن يتوب إلى الله تعالى من عقائده وأحكامه التي  
أتينا ببعضها في مقدمة هذه " التعاليق " فهي مع أنها مخالفة  
للأحاديث الصحيحة من أحاديث " الصحيحين " وغيرهما ، وللآثار  
الموقوفة الصحيحة ، وللأحاديث والآثار الحسنة ، وللأحاديث  
والآثار الضعيفة لم يوجد فيها معلق غير صحيح وغير حسن يقوم  
بها . ثم إن عدم مبالاة من لم يتأدب بأبي حنيفة بتلك المعلقات أو  
عدم عمله بها مستمراً إن كان ناشئاً من الحمية الجاهلية فلا اعتداد



به ولا يعذر فيما أتى به . وإن كان ناشياً من عدم علمه بأنها وصلت عند أبي حنيفة إلى رتبة الإحتجاج فلا إعتداد به لكن بالجهل يعذر فيما أتى به ، فالإعتداد بها أو عمله بها مستمراً ممن تأدب بأبي حنيفة في موقعه ، والله لا يضع أجر المحسنين . ومن تأمل فيما ذكرنا من قبل تبين أن بعض المعلقات مما لا يجوز طرحها .

وقد تقدم منا أيضاً الدليل الدال على سنية ترك رفع اليدين عند الركوع ، وعند القيام منه ، وعند النهوض عن القعدة الأولى بل على سنية ترك رفع اليدين في كل خفض ورفع ، وأن ذلك الدليل متواتر النقل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً ، وأن تركه عندها سنة وأن فعله عندها رخصة مكروهة كراهة تنزيه في حق الأمة المرحومة خاصة . فإطالة العجب من قول من جعل تركه عندها مخالفاً بالحديث واجب النفي والإعدام محرم الأخذ والإستمسك به بمجرد رأى رآه - ورأيه لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء - أشد وأقوى وأحرى بها وأولى . وقد مر أيضاً أن تكبير القنوت ليس بواجب عندنا ، وأنه ثبت سنته بأثر موقوف على ابن مسعود وغيره من الصحابة ، ولم يعهد فيه سنة مرفوعة ينفي الأثر المذكور ، فوضح الفرق بين رفع اليدين في تكبير القنوت ورفع اليدين في كل خفض ورفع في جميع الصلوات ، أو في المواضع الثلاثة منها سوى تكبيرة الإفتتاح أو في موضعين منها سواها .

قوله ومما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي الخ  
(ص ٤١٤)

قلت : معنى الأثرين الأولين الذين أوردهما ابن أبي شيبة  
في "مصنفه" في أول قنوت الوتر : " وإذا أراد شروع قنوت  
الوتر " بدلالة الأثر الذي رواه الأثرم من فعل ابن مسعود ،  
وأورده العلامة الإمام ابن أمير الحاج في " شرحه " على " منية  
المصلي " وبدلالة الآثار الخمسة التي أوردها العلامة الحلبي في  
" شرحه " عليها أيضاً ، وقد قدمناها . وأيضاً الأثر الأول يحتمل  
أن يكون معناه في أول قنوت الوتر أو في وسطه . والأثر  
الثاني يحتمل أن يكون معناه : إذا أراد شروع الوتر أو في  
أثناء قنوته . ومن المعلوم أن رفع اليدين شرع مع التكبيرة ولم  
يشرع بدونها كما صرح به الحافظ العيني في " شرح الهداية "  
فحمل الأثرين على ما ثبت شرعيته واجب ولم يجوز أن يحملا ما لم  
يستغرب شرعيته ، فتوجيه الإستغراب الذي ذكره المعترض فيه  
ما فيه . والأثر الثالث الذي أورده ابن أبي شيبة في " مصنفه "  
قد أثبت تكبير القنوت ولم يثبت تكبيراً في أثناءه . وإذا قلنا إن  
رفع اليدين بدون التكبير غير مشروع لا بد أن نحمل رفع اليدين  
الثابت بالأثرين الأولين على اتصاله بتكبير القنوت فلم يثبت بهما  
رفع اليدين في أثناء القنوت . وهذا ظاهر لاسترة عليه . وأيضاً لم  
يقع في أثر ابن أبي شيبة الثالث الذي نقله عن ابن مسعود أنه :

كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير ، وإنما فيه ( كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ) فهو من باب سكوت الراوى فى مرويه ذلك عن رفع اليدين . ومن القواعد المعلومة المحققة أنه لا ينسب إلى ساكت قول ، فمعنى قول الراوى " كبر ثم قنت " أى كبر مع رفع اليدين جمعاً بينه وبين الأثرين الأولين الذين رواهما ابن أبى شيبه فى " مصنفه " أيضاً . والأثر الذى رواه الأثرم عن فعل ابن مسعود ، وقد مر ذكره مراراً ، والآثار الخمسة التى أوردها الحلبي فى " شرحه " على " المنية " وقد قدمناها أيضاً . والجمع واجب على قول من قال بتقديم الجمع وجوباً على الترجيح فيما أمكن الجمع فيه ، وعلى قول من ادعى أن كل متعارضين يمكن فيه الجمع فيجب تقديمه على الترجيح ، والمعارض ممن قال بأحد هذين القولين ، فكيف جازله الإمتناع عن واجب الجمع عنده ههنا ! وإذا تحققت ما ذكرنا فأين مخالفة الحنفية مع عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فى الموضوعين ؟ وأين تبديع رفع اليدين منهم فى قنوت الوتر ؟

ومن العجب أنه لما زعم أن رفع اليدين فى قنوت مبدع عن الحنفية وعارضه شئ من السنة ، وهو قول ابن مسعود المروى فى " المصنف " عنده ، فلم يجزله أن يجعله من باب ما إذا لم يعارضه شئ منها ، ولم يجزله أن يعمل به لما مر منه من أنه إذا عارض قول أبى حنيفة شئ أتركه ، وإن ثبت أنه

قول أبي حنيفة بلا شبهة ، وقد صرح المعترض ههنا أنه يعمل به على وجه المواظبة فليتأمل .

ثم إن القول بتبديع الحنفية ؛ وأنهم أحدثوا بدعة لم تكن في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في عهد الصحابة سوء أدب إليهم معاذ الله تعالى عن مثله ، لا سيما وزيادة رفع اليدين على تكبير القنوت ليس من البدعة في شيء ، وإنما هي زيادة بالسنة على السنة فظهر أن كلا من هذين الحكمين الصادرين من المعترض باطل ، وأنه لا قدح في بناء المذهب على مرويات ابن مسعود وترجيح مروياته على مرويات غيره في بعض المواد ، وعلى أقواله فيما لم يوجد في نفيها حديث مرفوع ، وهو العالم الفقيه الأفقه بعد الخلفاء الأربعة الملازم له صلى الله تعالى عليه وسلم المترصد لأحواله الحاكي عنها ، وأنه لا غرابة فيه ولا منافاة فيه ههنا .

وما ذكره المعترض في وجه الاستغراب من أن الإمام بنى مذهبه على مرويات ابن مسعود ، وأحاديثه الموقوفة عليه يقدمه الحنفية على أكثر المرفوعات من غيره بعضه كذب صريح لما مر من أن كلا من الإمام أبي حنيفة والحنفيون بريئون من أن يقدموا مجرد موقف ابن مسعود على مرفوع غيره فضلاً عن أن يقدم ذلك الموقف على أكثر مرفوعات غيره ، وإن اعتقدوا فيه أنه أفقه وأعرف بما عليه سنته صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الخلفاء الأربعة رضى الله تعالى عنهم .

ونسبة رفع الأيدي في دعاء القنوت إلى الحنفية في كتاب "المغني" في فقه الحنابلة لا يستدعي أن يكون قولهم ذلك على خلاف ما ثبت عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، ومثل هذا كثيراً ما رأينا في كتب الحنفية فيما ثبت قولهم بالأحاديث الصحيحة بلا نزاع ، واتفق عليه معهم كثير من العلماء الأعلام ، فالقول بهذا الاستدعاء من أغرب الغرائب ، وقوله (وهو أقرب مما ينبغي أن يكون الأمر عليه ص ٤١٥) مما لا ينبغي أن يكون الأمر عليه .

قوله وهو قليل الوقوع بل عديمه الخ (ص ٤١٦)

قلت : قد صنف العلماء الأعلام رسائل مفردة فيما إذا كان قول الإمام أبي حنيفة وذويه ثابتاً بالحديث الصحيح وقول واحد من الأئمة الثلاثة الباقية لم يظهر دليله من السنة أصلاً ، وجموعاً فيها مسائل كثيرة أثبتوا فيها ذلك . وأيضاً قد صنفوا رسائل مفردة أثبتوا أن قول واحد من الأئمة الثلاثة قد خالف الإجماع في هذه المسائل ، وهي كثيرة . ومن أمثلة الأول قول مالك : بسنية إرسال اليدين في قيام الصلاة ، وقول الشافعي : أنه لو سجد المصلي على فاضل ثوبه الذي لبسه فسدت صلاته ، وقول الشافعي أيضاً : أنه يفترض على المصلي محافظة التشديدات الواقعة في سورة الفاتحة دون سائر القرآن حتى أنه لو ترك شدة واحدة منها في الفاتحة فسدت صلاته ، ولو ترك جميع تشديدات سائر القرآن في صلاته لم تفسد . وقد أوصل العلماء المسائل التي خالف فيها

الشافعي الإجماع مائة مسئلة . فليس منشأ قول المعترض هذا إلا قصور بآعه في علم الحديث وقلة تيسر أسبابه عنده . فثبت بهذا صدق ما كررته في أول " التعاليق " من أنه : لم يوجد في بلاد الهند والسند إلا شيء يسير من علم الحديث وكتبه ، والحمد لله تعالى على ذلك .

قوله ينبغي أن يكون ذلك عند الحنفي الغالب عليه العمل  
النج ( ص ٤١٦ )

قلت : ترجح ما تمسك به الحنفية من الحديث عند المعترض فقط لا يجعل لهم العمل بهذا الحديث أشهى من العمل ، فإن العمل بالحديث وإن كان أشهى من العمل وأنهار الجنة في حد ذاته مطلقاً لكن العمل بمجرد ترجيح مثل المعترض والحديث الصحيح أو الحسن قائم في الطرفين أحدهما على الآخر أمر من الصبر من حيث أن ترجيح مجرد مثله لا يجوز لأحد تقليده فيه ، فإن تقليد غير المجتهد حرام بالإجماع . وترجح ذلك العامل بنفسه أحدهما على الآخر لا يقوم له حجة منجية عند الله تعالى إن وجدته . فعلى المقلد الوقفة ما لم يثبت عنده ترجيح معتبر في أحد الجانبين ، فإذا ثبت عند من قلد أباحنيفة ذلك الترجيح كترجيح الإمام أبي حنيفة وذوويه هذا الحديث يعمل به ويترك العمل بالحديث الآخر ، وينبذ الوقفة وراء ظهره . فلينظر الحنفي العامل بالحديث إلى حديث أثبت قول مذهبه ، ويجعله كحل عبونه

وقرتها وزينة رأسه وودبعة قلبه وملتجأه ومأواه . ثم إلى ترجحه عند صاحب المذهب ، وعند الصناديد من علماء مذهبه المرضي فليعمل به فهو أشهى له من العمل وغيره من المستلذات . ثم إن قول المعارض هذا مع ما مر منه فيما قبل (١) من أنه : يمكن الجمع في جميع الدليلين المتعارضين يفيد أن الجمع عنده ، ليس بواجب ولا بمختار مطلقاً . وهذا خلاف معتقده ومذهبه ، وإن قواه هذا مع ما سبق منه فيما قبل من أنه : يجب تقديم الجمع فيما أمكن الجمع فيه على الترجيح ، وأنه لا يجوز الترجيح إلا فيما لم يمكن فيه الجمع يستدعي أن لا يجوز ترجيحه هذا إلا فيما لم يمكن الجمع فيه . والنظر في الأمثلة . مصرح بأنه قال بهذا الترجيح فيما أمكن فيه الجمع أيضاً . فيا لله ما وجه دفع التناقض عنده ؟

**قوله** واتفق من ذلك عندما فروع عديدة الخ (ص ٤١٦)

قلت : كلام المعارض هذا يدل على أن الفروع من هذا القسم في مذهب الإمام أبي حنيفة قليلة ، وإنه لكذب ظاهر واجترأ باهر . ثم إن الأحاديث المرفوعة التي وردت في افتراض زكاة الحلّ من الذهب والفضة كثيرة جداً ، وكذلك الآثار كثيرة . ومن أراد العكوف عليها فليطالع "تخريج الحافظ الزيلعي" على "الهداية" و "فتح القدير" لكنها أوردا منها حديث عائشة رضي

الله تعالى عنها المرفوع في زكاة الحلى أيضاً ، قال الزيلعي في "تخریجه" (أخرجه أبوداود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ونحوه في "فتح القدير" . وأوردا منها حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المرفوع أيضاً ، وقالوا فيه : (أخرجه أبو داود في "سننه" وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه) انتهى . فحيث مقتضى القاعدة التي اتفق عليها أهل أصول الحديث - فيما رأينا - من أن الحديث الصحيح سبعة أقسام ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط الشيخين يقدم على حديث صحيح كائن على شرط أحدهما ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط البخاري في "صحيحه" فقط يقدم على حديث صحيح جاء على شرط مسلم في "صحيحه" فقط ، ومن أن الحديث الصحيح الكائن على شرط مسلم فقط يقدم على الحديث الصحيح الذي في غيرهما ولم يكن على شرطهما ولا على شرط أحدهما - أن يقدم حديث عائشة وأم سلمة على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هذا ، فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الوارد في زكاة الحلى وأخرجه أبوداود والنسائي ، وإن صححه المنذري لكنه حديث صحيح أخرجه غيرهما وليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما ، فما بال المعترض ترك هذه القاعدة ههنا رأساً ، ورجح حديثه على حديث عائشة الذي جاء على شرط الشيخين ، وعلى حديث أم سلمة الذي جاء على شرط البخاري في "صحيحه" فقط .



ومقتضى القاعدة التي أسسها الحنفية الكرام أن يكون حديث عائشة مساوياً لحديث "الصحيحين" غير المنتقد منها ، وأن يكون حديث أم سلمة مساوياً للحديث الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" منفرداً ، فالقول بترجحها على حديث عمرو بن شعيب هذا موافق ومقبول أى موافقة وقبول . وإن لم يسلم هذه القاعدة المنقولة عن الحنفية فقبوله وتسليمه القاعدة الأولى ثابت لا محالة فقوله : ( وليس في الباب على مبلغ علمي فيه الخ ٤١٦ ) ساقط أى سقوط .

قوله واستدل مالك في "الموطأ" والشافعي رحمهما الله تعالى على عدم وجوب الزكاة الخ ( ص ٤١٦ )

قلت : لما كان الإسناد لال بالآثار مع قيام المرفوعات الصحيحة النافية لها حراماً إجماعاً وعند المعارض ، والقول - : بأنها دليل وإن قامت في مخالفتها المرفوعات - قولاً باطلاً بالإجماع أيضاً وبما قال المعارض ، صار هذا المثال عنده من جملة أمثلة ما لم يظهر لمن خالف من الأئمة قول الإمام أبي حنيفة دليل له عند المعارض ، فقوله ( وهو قليل الوقوع بل عديمه ص ٤١٦ ) كذب ساقط . وإيضاً إدخاله المعارض فيما ظهر لمن خالف من الأئمة قوله دليل عليه إرتكاب للحرام ، وتسمية للأثر الذي كأنه لم يكن في هذا "بالدليل" ، وهو في مقابلة المرفوع الصحيح الذي ينفيه . وقول بكونه معتداً به وإن كان الأمر كما ذكرنا ، فدعوى أنه ظهر عليه دليل لمن خالف قوله بعد هذا الاعتراف مما لا يشك

في بطلانه .

قوله بحديث حسن بن علي عليهما السلام الخ (١) (ص ٤١٧)

قلت : قد صرح الشيخ على القاري في " شرحه " على " الفقه الأكبر " ( بأن : قول "علي عليه السلام" : من دأب الشيعة الشنيعة ) انتهى . والأئمة الثلاثة سوى الإمام أحمد اتفقوا على كراهة تخصيص غير الأنبياء والملائكة بالصلاة أو السلام استقلالاً . وأما مذهب الإمام أحمد بن حنبل فهو أنه لا تخصيص للصلاة والسلام بأحد فيجوز أن يقال : عند أحمد أبو بكر عليه الصلاة ، أبو بكر عليه السلام ، أبو بكر عليه الصلاة والسلام ، وكذلك في جميع الصحابة والتابعين لهم ومن بعدهم إلى يوم الدين من المؤمنين الصالحين . فيجوز عند أحمد أن يقال : معاوية عليه الصلاة ، معاوية عليه السلام ، معاوية عليه الصلاة والسلام ، وأبوسفيان عليه الصلاة ، أبوسفيان عليه السلام ، أبوسفيان عليه الصلاة والسلام . فثبت أن تخصيص الأفراد الطاهرين من أهل البيت بالصلاة أو السلام أو بكليهما دأب الرافضة خروج عن المذاهب الأربعة التي يمتنع الخروج عنها بالإجماع . وأما الحافظ الديونيني الحنبلي مذهباً فقد صدر عنه في " صحيح البخاري " الموسوم " باليونينية " بعض هذا التخصيص لما أنه كان حنبلي المذهب ، ولم يصر هذا التخصيص شعاراً للرافضة إلى عهده ، ثم لما

(١) قلت وقد سقط من المطبوعة لفظة "عليهما السلام" وكان

في القديمة رمز " رض " فكتبنا في الجديدة " رضى الله عنها "

صار هذا التخصيص شعاراً لهم منعوا عنه ، واتفق على منعه  
أئمة جميع المذاهب الأربعة ؛ بل نقول : إن عمل اليوناني في  
”اليونانية“ ليس بتخصيص للسلام بالأئمة الإثني عشر كما هو دأب  
الشيعة والمعارض وسنتهم ، فقد وجد فيها في ”باب قول النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ”إنابك لمحزونون“ من ”كتاب الجنائز“ لفظ  
”عليه السلام“ على اسم إبراهيم ابنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قوله وجه دلالة لأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اتفقت  
الأمة الخ (ص ٤١٧)

قلت : من الكذب والإفتراء البحت القول باتفاق الأمة على  
وجوب صلاة الوتر فضلاً عن القول باتفاقها على وجوبها في تمام  
السنة ، كما أن القول الذي أورده الغزالي في ”تعليقه“  
من (أن الوتر سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب وبه قالت  
الأمة كلها إلا أبا حنيفة فإنه قال بالوجوب) غير صحيح فردده  
الحافظ العيني في ”شرحه“ على ”صحيح البخاري“ وكما أن قول  
القاضي أبي الطيب الذي نقله عنه العيني في ”الشرح“ المذكور  
من أن العلماء كافة قالت : إنه سنة حتى أبو يوسف ومحمد ،  
وقال أبو حنيفة وحده : هو واجب وليس بفرض ، غير صحيح أيضاً ،  
فردده الحافظ العيني في الشرح المذكور رداً بليغاً فوجه دلالة  
لأبي حنيفة هو اطلاق سيدنا الحسن لفظ الوتر ، والاطلاق ظاهر  
الحديث فلا يجوز تركه بلا دليل ، وأنى هو ؟ ولذا قال الإمام في

” شرح المنهاج “ ( وهذا الوجه - يعنى الإستدلال بالمرفوع فى إطلاقه - قوى قاله فى ” شرح المذهب “ ) انتهى .

**قوله** ولم يرو للشافعى وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما ، وإن تمسكهما بالآثار ( ص ٤١٧ )

**قلت :** يجرى فى هذا القول من الإيراد والإشكال ما قدمنا ذكره تحت قوله : ( واستدل مالك فى ” المؤطا “ والشافعى رحمهما الله تعالى ) فإن شئت الإطلاع عليه فارجع إليه .

**قوله** فمن ذلك ما روى الترمذى فى ” سننه “ وقد روى الخ ( ص ٤١٧ )

**قلت :** قد أسس المعارض فيما قبل رجماً بالغيب : أن قول واحد من أئمة أهل البيت إذا ثبت فذهب بأقبيهم عين مذهبه (١) وقد قال أيضاً فيما قبل : إن إجماعهم إجماع معتبر كسائر الإجماعات عنده (٢) ومن المعلوم أن الإجماع المعتبر يترك به الأحاديث الصحيحة إذا كانت من باب أخبار الآحاد ، فهذا الأثر وإن كان فى مقابلة المرفوع لكنه يعارضها وينتقى العمل بها عند المعارض يعارض أنه أنت الإجماع المعتبر عنده ، فیهذا المعارض يجب ترك العمل بهذه الأحاديث الصحيحة عنده بهذا الأثر . ثم إن هذا الأثر وإن علقه أبو عيسى الترمذى فى ” سننه “ بلفظ ” روى “ لكن أسنده الحافظ ابن سيد الناس اليعمرى فى ” شرحه “ على ذلك بسند جيد ؛ على

(١) راجع ” الدراسات “ ص ٤٥ و ٢٨٦ (٢) أيضاً ص ٢٨٧

أن لفظ "روى" عند الترمذى فى "سننه" ليس مخصوصاً بالدلالة على التمريض ؛ بل قد يورده فى ما صح ثبوته عنده وقد يأتى به فيما لم يصح عنده كما لا يحتج على من تتبع فى "سننه" ونصفحه فى "شرحه" عليه للحافظ المذكور .

قوله ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه  
الخ (ص ٤١٨)

قلت : ما وجدنا فى كلام من يعتد بقوله نصاً على أن الذئب ألحق بها أتباع الإمام فقط دونه ولا إشارة إليه ؛ بل ظاهر كلام أئمتنا فى كتبهم دال على أنه ثبت عن الإمام أبى حنيفة فى إلحاق الذئب بها روايتان . فالأولى أنه غير ملحق بها بناء على أخذه بظاهر حديث "الصحيحين" وغيرهما الذى ثبت فيه لفظ "الخمسة" ولم يعد الذئب فيه منها ، وهى المذكورة فى المتون القوية عند الإمام . والثانية أن الذئب ملحق بها لحديث الدارقطنى بسنده إلى ابن عمر (عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم بقتل الذئب ، والفارة ، والحداءة ، والغراب ) وفيه الحجاج بن أرطاة ، والحديث أخرجه الطحاوي فى "آثاره" عن أبى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال بنحوه ، وذكر فيه : (الحداءة ، والذئب ، والكلب العقور) وأورد هذين الحديثين الإمام ابن الهمام فى "فتح القدير" وقال الحافظ الذهبى فى "ميزان الاعتدال" (حجاج بن أرطاة النخعى الفقيه أحد الأعلام ، وقال العجلي :

كان فقيهاً مفتياً ، وقال أحمد : كان من الحفاظ ، وقال أبو حاتم : إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه وقال شعبة : أكتبوا عن حجاج بن أرطاة وابن اسحاق فإنهما حافظان ، وقال القطان : هو وابن اسحاق عندي سواء ) وذكر الذهبي في "ميزانه" آخرين من أهل الجرح والتعديل ممن تركوه فهو مختلف فيه بين المحدثين ، فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن عندهم . فقوله ( ومن ألحق الذئب بها من أتباعه ) مطعون فيه ، وقوله ( وجعله بذلك عرضة للطعن الخ ص ٤١٨ و ٤١٩ ) أشد طعناً منه . وهل يجوز طعن من أخذ بالحديث الحسن الثابت ، وجمع بينه وبين ظاهر حديثي "الصحيحين" ثم أخذ بالترجيح ، وقوى ظاهر حديث "الصحيحين" على الحديث الحسن ، وقال بذلك الظاهر دون ذلك الحسن ولا ملتجأ له في كلا القولين إلا الحديث الثابت ؟ ومن العجب عد بعض العلماء إلحاق الذئب بها من مناقضات أبي حنيفة فليس مفهوم العدد معتبراً عند أكثر العلماء حتى يكون التخصيص على العدد نصاً في نفي ما سواه ، فمن عد هذا من مناقضاته رحمه الله فلم يدر ما قال ، والعفو من الله تعالى مأمول .

قوله وليس المتنفسون والمتروحون بسر حقيقتها الخ  
( ص ٤١٩ )

قلت : إن أراد أن أبا حنيفة منهم ومن ساداتهم فتروح بسر حقيقتها ، فنقول : ( جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل

كان زهوقاً) وإن أراد أنه ليس منهم فهو مصادمة لما حكم به بداهة العقل وصراقة النظر وضرورة الفكر . ثم إن كلامه هذا مع كلامه المتقدم يشعر بالحكم منه بأن جمهور الفقهاء والإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم ممن لم يقل ههنا بقول أبي حنيفة ما كانوا عارفين ولا ممن تنفس بروح الله سبحانه فتفتح من سروصفه تعالى لهذا البلد بقوله : ” آمناً “ . وهذا مما لا يرضى بالحكم به من هو صاحب الطبع السليم والعقل المستقيم ، على أن الأئمة الثلاثة ومنهم مالك والشافعي وكثيراً من جمهور الفقهاء عرفاء بالله تعالى كاشفون منفسون متروحون بسر حقائق الأمور أعظم شأناً من ابن العربي في المعرفة بالله تعالى والكشف والعلوم الظاهرة والباطنة والتنفس والتروح بأسرار الحقائق وبسر حقيقة البلدة المقدسة ووصفه تعالى لها بكونها آمنة .

قوله أجاب الشافعي رحمه الله تعالى عن الأحاديث المحرمة  
( ص ٤٢١ )

قلت : لا بد للحنفية أن يجيبوا عن هاتين الآيتين إحداهما نزلت في المرتدين وهي قوله تعالى في سورة ” النساء “ ( فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ) قال البيضاوي : نزلت في ناس من المنافقين إجتوا ” المدينة “ فاستأذنوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخرجوا إلى البادية ، فأذن لهم فخرجوا إليها ولحقوا بالمشركين وارتدوا ، وكان نزول هذه الآية بعد مرجعه

صلى الله تعالى عليه وسلم عن غزوة "أحد" كما صرح به السيوطى فى تفسيره المسمى "بالجلائين" وقال صاحب "الكشاف" : (حيث وجدتموهم) أى فى الحل والحرم . ومثله فى "حاشية السيد وجيه الدين العلوي" على "البيضاوي" . وثانيتهما نزلت فى المشركين الذين عاهدوا المؤمنين فنكثوا العهد ولم يفوا به ، وهى قوله تعالى فى سورة "التوبة" (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) قال المفسرون : أى فى الحل والحرم ، ونزلت هذه الآية فى سنة تسع من الهجرة ، وكان فتح مكة سنة ثمان منها ، فهاتان الآيتان ناطقتان بأن الحكم بحل قتال المؤمنين وبحل قتلهم لهم فى الحرم نزل بعد غزوة "أحد" ، وبأن الحكم بحل قتالهم مع المشركين الناكثين للعهد وبحل قتلهم لهم فيه نزل فى السنة التاسعة من الهجرة ، ولفظ الحديث "لا يحل لأحد قبلى ولا لأحد بعدى" لا ينافيهما ولفظه (إنما أحلت لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية: (وإنما أذن لى ساعة من نهار) ، ولفظه فى رواية: (ولا يحل لى إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة) ظاهر كل واحد منها ينافيهما ، فيقال من جانب الجنفية : إن أهل "مكة" فى السنة الثامنة وإن كانوا مشركين من أهل الحرب لكن كان فيهم من نكث العهد ، وكان فيهم من لم ينكث العهد فراده صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الكلمات أنه تعالى أذن لى فى قتال أهل "مكة" وفيهم من ينكث العهد أيضاً ساعة من نهار فقط ، وكانت الحرمة فى مثل هذا ثابتة قبل ، وعادت كما كانت بعد



تلك الساعة ، فهي باقية إلى يوم القيامة . وأما الحل الذي ثبت بالآية الأولى فإنما كان في المرتدين خاصة ، وبالآية الثانية في المشركين الذين نكثوا العهد خصوصاً ، وليس كل منهما من باب حل القتال أو القتل في الحرم عموماً والحرم لا يأمن هذين الفريقين أبداً إلى يوم القيامة كما أن الحرمة في غير هاتين الصورتين باقية إلى يوم القيامة . وهذا ما يقتضيه قواعد الحنفية على ما أشار إليه الشيخ على القسارى في شرح " المشكاة " في " باب حرمة مكة المعظمة " .

قوله . وقل ما يوجد مثله في فقهاء الحنفية الخ (ص ٤٢٢)

قلت : تأويل النصوص النافية لرواية المذهب الظاهرة في نفيها بمجرد الرأي من غير ملجئ شرعى إلى ذلك حرام عند الحنفية ، وتأويلها بملجئ شرعى إليه فليس من هذا الباب . وتأويلاتهم إنما هي على ما أراهم الله تعالى من قبيل الثانى ، فقلة وجدان مثله فيهم لا يعد من عيوبهم . والله درهم ما أعلمهم وما ألهمهم . فقوله ( إذ جل سعيهم بل كله الخ ص ٤٢٢ ) من باب قول الزور على من تبرأ إلى الله تعالى منه . وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ( أحسنوا الظن بالمؤمن ) ولم يستثن من المؤمن مقلدى أبى حنيفة من العرفاء بالله تعالى والمحدثين والفقهاء الكاملين الذين بلغوا ألوفاً كثيرة مؤلفة رحمهم الله تعالى . ومن ادعى أنهم مستثنون عنه فليأت بحجة بينة على ذلك .

وأما الحكم من الحنفية بتحليل " المدينة " على خير ساكنة أفضل الصلاة والسلام والتحية بمعنى معين قرروه في تحريم " مكة " شرفها الله تعالى بناء على الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم التي دلت بظاهرها على التحليل فيها بذلك المعنى وعلى الجمع بينها وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على تحريمها بذلك المعنى بما ألهم الله تعالى أبا حنيفة ومقلديه الأئمة المؤلفون من العرفاء الواصلين والمحدثين والفقهاء الكاميين فليس من الخلاف بالأحاديث الصحيحة المثبتة لحرمتها بذلك المعنى في شيء ، فإن الجمع قد كفى مؤنة الخلاف . وأما تحريم " المدينة المطيبة " بمعنى تعظيمها وتشريفها فقد اتفق عليه الأمة المقبولة حتى إن الحنفية اختلفوا فيما بينهم أن " مكة " أفضل من " المدينة " شرفها الله تعالى أو بالعكس فقال بالأول قوم منهم واستدلوا عليه بما ألهموا به ، وقال بالثاني قوم منهم فأتوا بالدلائل الدالة على ذلك ، فكان أبو حنيفة كأهل المدينة والأئمة الثلاثة فائزاً بحق الحرمين الشريفين ، كما أنهم وجمهور الفقهاء فازوا بحق الحرمين أيضاً ، رضى الله تعالى عنهم .

وكون ثبوت صدور الأحاديث الصحيحة الدالة على تحليل " المدينة " بذلك المعنى الأول عند بعض حفاظ المحدثين قبيل التحريم بمعنى أن تحليلها كان قبل خير ، وأن تحريمها ما كان إلا بعد خير لا يستلزم أن يكون الأمر كذلك في نفس الأمر . وكيف يثبت القول بنسخ تحليلها بقول بعض حفاظ المحدثين عند المعارض

وهو لا يقول بثبوتة بقول أي صحابي من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم ولو كان من الخلفاء الأربعة أو الحسين أو فاطمة على نبينا وعليهم التحية والسلام ، ولا بتحقيق تأخر أحد المتعارضين على الآخر . فكيف يقول بثبوت النسخ ههنا بمجرد قول بعض حفاظ الحديث ! مع أن غاية ما أتوا به في الاستدلال عليه هو القول : بأن نص تحريمها مؤخر على نص تحليلها . فقلوه : ( وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه ص ٤٢٦ ) وقوله : ( والاستدلال على خلافه ضعيف ص ٤٢٦ ) وقوله : ( وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة دلت بظاهرها الخ ص ٤٢٦ ) كل واحد منها مما لا يلتفت إليه ولا يعاباه . ولو أتى المعارض في " الدرامات " بدلائل تحريمها مفصلة لأجنا عنها على وجه التفصيل أيضاً إن شاء الله تعالى بما لا مزيد عليه ، والآن نتركه روماً للاختصار ، وتبعاً للمعارض في الإقتصار . وكفي بنا شهيداً اعتراف المعارض بأن في كل من تحريم المدينة الطيبة وتحليلها ثبتت الأحاديث الصحيحة ، فليس استدلال أبي حنيفة ومقلديه بالأحاديث الصحيحة التي أثبتت تحليل المدينة ضعيفاً إلا عند من سلم ثبوت تأخير التحريم عن التحليل بقول بعض حفاظ الحديث فقط ، وقال بثبوت النسخ بمجرد قول ذلك البعض على خلاف الإجماع ، ونسأل الله تعالى العصمة عن الوقوع في ورطة خرق الإجماع .

درین ورطه کشتی فرو شد هزار

که پیدا نشد تختہ بر کنار

قوله لأن مقتضى العلة - أى المؤمى إليها بالنص - أن يتقيد الحكم بها الخ (ص ٤٢٣)

قلت : قد أبطل ابن العربى فى "فتوحاته" صريحاً هذا القول : فقال : ( فإن القياس ممن ليس بنبي حكم الله فى دين الله بما لا يعلم ، فإنه طرد علة ، وما يدريك لعل الله سبحانه لا يريد طرد تلك العلة ، ولو أرادها لأبان عنها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها . هذا إذا كانت العلة مما نص عليها الشرع فى قضية ) انتهى . والمعارض ممن يقبله فى صواباته وهفواته وشطحياته كلها فبأى وجه رضى ههنا وفيما قبل برد قوله هذا وقدحه فيه ؟

ثم إن المعارض أتى بالجواب عن قياس الشافعى وغيره على وجه التسليم والنزول ، وإلا فهو كداؤد وابن حزم وابن العربى من نفاة القياس ومنكريه . فتنبه لهذا ولا تكن من الغافلين .

قوله فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما خالفه فوراً الخ (ص ٤٢٦)

قلت : إذا ثبت أن فى كلا الجانبين شئ من السنة الصحيحة فترجح خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة عند المعارض بالصنعة الحديثية لا يصح دعواه بأن أبا حنيفة خالف الحديث ، وأخذ بمجرد رأى ، ولا يجعل قوله فى أول هذه " الدراسة " وهو : ( فإنى

ما زكت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث ( ص ٤٠٢ ) صادقاً ، فإن متمسك أبي حنيفة إذا كان الحديث الصحيح أيضاً فقد ظهر جواب المذهب عن ذلك الحديث ؛ على أن الترجيح بالصنعة الحديثية أو الأصولية لا يخلو قول الإمام عنه فلا وجوب ولا نذب إن كان المقصود طلب الحق . وأيضاً اقتضاء بعض وجوه الترجيحات الوجوب وبعضها النذب بناء على قوة تلك الوجوه وضعفها مما لم يثبت القول به ممن كان قبل المعارض من العلماء . فهذا الفرق أيضاً من محدثات المعارض ومبتدعاته . وإيضاً الترجيح بهذه من الصنعة الحديثية إنما هو رأى له رآه على وفق أهل تلك الصنعة ، ولم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ، فتعارض حينئذ رأيان رأى الإمام ورأى المعارض ، فمن رأى أن رأى الإمام أعلى شأناً من رأيه كما هو شأن مقلديه يجب عليه أن يأخذ بقول الإمام فقط . ومن رأى أن الأمر بالعكس ، ودحض فيما دحض ، وترك الحق والجلاء فليصنع ما شاء . وإيضاً رأى مثل المعارض ليس بحجة أصلاً . ورأى الإمام حجة فيما إذا لم يوجد في نفيه حديث لا صحيح ولا حسن ، فلا يخلو رأى الإمام من أن يترجح به أحد الحديثين على الآخر .

قوله أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما الخ

قلت : ليس الأمر كذلك عند الحنفية ، وإنما هذا إفتراء عليهم صدر عن صدر ، وإنما اعتمدت الحنفية على الآثار فيما إذا لم يجدوا فيه مرفوعاً ثابتاً ينفىها أصلاً . فهذا البناء المفترى على الحنفية مع معارضة المرفوع الثابت حرام عندهم (١) إلا إذا كان من باب عمل الصحابي الراوى على خلاف مرويه ، لأن

(١) وفي " قاعدة جليله " في التوسل والوسيلة " للحافظ ابن تيمية : ما نصه :

" ومن قال من العلماء : " ان قول الصحابي حجة " فأنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ، ولا عرف نص يخالفه ، ثم إذا اشتهر ولم ينكره كان اقراراً على القول ، فقد يقال : " هذا اجماع اقرارى " إذا عرف أنهم أقروه ولم ينكره احد منهم وهم لا يقرون على باطل ، وأما إذا لم يشتهر فهذا ان عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال : " هو حجة " وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة بالاتفاق . وأما إذا لم يعرف هل واقفه غيره أو خالفه لم يجزم بأحدهما ، ومتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فيما يخالفها بلاريب عند أهل العلم " انتهى ( ص ١٠٧ طبع المطبعة السلفية سنة ١٣٧٣ بالقاهرة )

عمله هذا نازل منزلة قوله إن مروى هذا منسوخ (١) . وأما حقيقته بغض علماء المذهب من أن الأثر أقوى وأثبت لكمال معرفة

(١) قلت : وهذا أيضاً إذا لم يعرف منه سوى أنه خالف مرويه . وأما إذا ظهر أن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل أخطأ في استدلاله بذلك فلا . قال المحدث الشيخ سلام الله الحنفى في كتابه " المحلى بحلى أسرار المؤطا " في " باب ما جاء في رضاعه الكبير " - ونسخته الخطية محفوظة - عندي في مجلدين كبيرين - ما نصه :

" قال ابن الهمام : فإن قلت : عرف من أصلكم أن عمل الراوى بخلاف ما روى بوجب نسخ ما روى فلا يعتبر ويكون بمنزلة روايته للناسخ وحديث : " إنما الرضاع من المجاعة " روتها عائشة وعملها بخلافه .

قلنا : المعنى أنه إذا لم يعرف منه الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه أطلع على ناسخه في نفس الأمر لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخاً لا قطعاً ، فلو اتفق في خصوص عمل بآن عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه فظهر للمجتهد غلطه في استدلاله بذلك الدليل لا شك أنه لا يكون فيما يحكم فيه نسخ ؛ لأن ذلك ما كان إلا لاحسان الظن بنظره قائماً إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك وجب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه انتهى " .

القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر فإنما جاءوا به في مقام الفرق بين أثر الصحابة - حتى ان الحنفية يأخذون به ويتركون العمل بالقياس عنده - وبين أثر التابعين حتى أنهم لا يأخذون به ويعملون بالقياس مع وجوده ، ولا يبالون بذلك في مقام الفرق بين الحديث المرفوع وبين الأثر حتى يستلزم القول به أن الأثر عندهم أقوى من الحديث المرفوع ، معاذ الله تعالى عن ذلك . وأيضاً جاءوا به في بحث أن الصحابي إذا قال هذه الآية نسخت بتلك الآية أو هذا الحديث نسخ بذلك الحديث هل بصدق في قوله ذلك ؟ ألا ترى أن الإمام ابن الهمام في " فتح القدير " والشيخ علي القاري في شرح " المشكاة " قد صرحا بأن ( الآثار إنما تكون حجة عندنا إذا لم ينفها شئ من السنة المرفوعة ) انتهى . فقولها : " عندنا " صريح في أن ما ذكرناه هو مذهب الإمام ومن قلده ، وفي أن الحنفية كلهم متفقون عليه ، فبطل هذا الزعم من أصله . فقوله : ( هو أن بناء مذهب أبي حنيفة النخ ) وقوله : ( زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت النخ ص ٤٢٧ ) وقوله : ( وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن الهمام النخ ص ٤٢٧ ) كل واحد منها لا يخلو عن الإفتراء والفساد . ومن أنصف تحقق عنده أن الحنفية كلهم على ما ذكره ابن الهمام والشيخ علي القاري من القاعدة قائمون ، وأنهم عن ترك التقييد بالشرط المذكور في كلاميها لناكبون ، فهم على صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض .



قوله وثانيهما أن عمل أهل المدينة المقدسة على ساكنها  
أفضل الصلوات والتسليمات الخ (ص ٤٢٧)

قلت : قد قدمنا أن عمل أهل المدينة ليس بحجة لا ظنية ولا قطعية ولا باجماع معتبر عند الأئمة الثلاثة وغيرهم سوى الإمام مالك فلا يقوى أن يترك به قول الإمام أبي حنيفة ما لم يكن رأياً مجرداً . وقد قدمنا أيضاً البحث على قول مالك هذا في "تعليقاتنا" هذه مستوفى، (١) وأن أهل المدينة في هذه المسئلة معناه عند مالك ماذا ؟ وأنه قد ثبت اختلاف شديد في أتباعه رحمه الله تعالى فيه لم يثبت عن المعارض أن معني أهل المدينة في قوله هذا ماذا ؟ أن مراده به ماذا ؟ فيجب ههنا على المعارض أولاً بيان أن مراده به هذا ، ثم ثانياً إثبات عمل أهل المدينة بمعناه المراد منه في كثير من المسائل التي خالف فيه المعارض قول أبي حنيفة ذلك العمل ، ثم ثالثاً ترك العمل منه بقول أبي حنيفة بناء عليه .

وكون عمل أهل المدينة من أقوى الحجج عند مالك لا يستلزم أن يكون حجة ضعيفة عند الكل فضلاً عن أن تكون قوية عندهم فضلاً عن فضل عن أن تكون من أقوى الحجج عندهم ، يثبت من الكتاب والحديث والإجماع المتفق عليه ما يدل على

أنه حجة ظنية (١) ، فليس قول مالك هذا إلا ناشئاً عن مجرد رأيه رحمه الله تعالى ، ومجرد رأيه ليس بحجة على سائر المجتهدين .  
والتزام قوله هذا ممن عد إلزام مذهب معين إخلالاً بواجب وحدة الوجهة ، وإتياناً بالثنوية ، وإشراكاً ومتابعة لذلك الإمام

(١) قلت : هذا وقد شن الغارة على اثبات كونه حجة" اما الظاهرية" الحافظ أبو محمد علي بن حزم الاندلسي في كتابه " الاحكام في أصول الاحكام " فأطال في ذلك جداً بحيث لم يبق للمنصف بعد مجال في الكلام ، حيث قال رحمه الله :

"والأمر في الديانة لا تؤخذ الا من نص سنقول ، ولا نص على وجوب اتباع " أهل المدينة " دون غيرهم ، فاذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو افتراء على الله عز وجل أنه أوجب ذلك ، وهو تعالى لم يوجبه ، وهذا عظيم جداً . والله تعالى نسأل التوفيق .

واذا كان نقل أهل المدينة وغيرهم انما حكمه أن يراعى الفاسق فيجتنب نقله ، والعدل فيقبل نقله ، ففي " المدينة " عدول وفساق و منافقون ، وهم شر خلق الله تعالى ، وفي الدرك الأسفل من النار ، وقال تعالى : ( ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ) وقال تعالى : ( ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفساق و منافقون ولا فرق .

دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإرتكاباً للحرام مما  
 يتعجب منه ! لكونه يفضيه إلى هذه المفاصد المعترف بها منه .  
 ورأى مثل المعترض أن قول مالك هذا رأى قوى ، ورأيه ذاك  
 المتقدم - فيما يجوز قتله في الحرم - ضعيف ساقط كأن لم يكن  
 رأى ضعيف في نفسه . فلا يجوز لأحد تقليده فيه . وكما لا يجوز  
 التخصيص وإرتكاب خلاف ظاهر الحديث بمجرد رأى أحد من  
 العلماء إجماعاً كذلك لا يجوز التخصيص وإرتكاب خلاف ظاهره  
 بإجماع أهل المدينة عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم في ذلك

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم  
 يخالفون عمر بن الخطاب في نيف وثلاثين قضية من  
 "موطأ مالك" خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشة  
 وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري وغيرهم  
 من فقهاء "المدينة" ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن  
 كان تقليد "أهل المدينة" واجباً فمالك مخطئ في خلافه  
 لهؤلاء ، فيجب عليهم أن يتركوه إذ خالف مع ذكرنا من  
 "أهل المدينة" .

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء إلى  
 "أهل المدينة" والتشييع بوجوب طاعتهم - : إنما هو دعاء  
 إلى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من "أهل  
 المدينة" . وأعجب من هذا أنهم فيما يدعون فيه إجماع  
 أهل "المدينة" من المسائل - : ليس عندهم في صحة

ذلك الا نقل مالك وحده! ومن المحال أن يثبت الاجماع بنقل واحد لا برهان بيده! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه الى قيام الساعة-: فهو جائز على مالك ولا فرق. فظهر بطلان قولهم لكل ذي حس سليم.

وأيضاً فان مالك بن أنس رحمه الله لم يدع اجماع "أهل المدينة" في "موطنه" الا في نحو ثمان واربعين مسأله فقط، مع أن الخلاف موجود من "أهل المدينة" في أكثر تلك المسائل بأعيانها، وأما سائرهما فلا خلاف فيها بين أحد، لا مدنى ولا غيره، ولم يدع اجماعاً في سائر مسائله، فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد، والجهل الفاضح - ونعوذ بالله من الخذلان - في اطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها: انها اجماع "أهل المدينة".

وحتى لو صح لهم هذا القول الفاسد، لوجب أن لا تقبل روايه ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم، وسائر المالكيين قديماً وحديثاً؛ لانهم ليسوا مدنيين.

فان قال قائل: انهم أخذوا عن "أهل المدينة". قيل: وكذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر ومكة واليمن -: أخذوا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذى به هدى الله تعالى من شاء من "أهل المدينة" وغيرهم، والقرآن

واحد مشهور في غير " المدينة " كما هو " بالمدينة " ومن  
الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير  
" المدينة " كما هي " بالمدينة " والدين واحد ، ويهب الله  
من يشاء من " أهل المدينة " وغير أهل المدينة ما شاء  
من الحظ في دينه ، والفهم في كتابه . و " أهل المدينة " ،  
وغيرهم سواء ولا فرق بينهم ، وما عدا هذا القول فافك  
وزور وكذب وبهتان . وبالله تعالى التوفيق . ا هـ

( ج - ٦ ص ١٧١ حتى ١٧٣ طبع المنيرية بمصر سنة ١٣٤٦ )  
وقال أيضاً فيه :

وقالوا أيضاً : ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة ، وانما  
خرج عنها الاقل ومن الحال ان تغيب السنة عن الاكثر ،  
ويدريها الاقل .

وهذا فاسد من القول جداً ؛ لان الرواية انما جاءت  
عن ألف صاحب وثلاث مائة صاحب وثيف ، أكثرهم من  
غير " أهل المدينة " وجاءت الفتيا عن مائة وثيف وثلاثين  
منهم فقط ، أكثرهم من غير " أهل المدينة " ا هـ ( ج - ٦  
ص ١٨١ )

وقد عقد ابن حزم في المجلد الثاني من هذا الكتاب " فصلاً "  
- في ابطال ترجيح الحديث بعمل " أهل المدينة " وابطال الاحتجاج  
بعملهم - فاطال في الابطال وقال :

" ان هذا العمل الذي يذكرون ، قد سألهم من  
سلف من الحنفيين ، والشافعيين ، وأصحاب الحديث من أصحابنا

مذماتى عام ونيف واربعين عاماً : عمل من هو هذا العمل الذى يذكرون ؟ فما عرفوا عمل من يريدون . ولا عجب أعجب من جهل قوم بمعنى قولهم ، وشرح كلامهم “ ... . . . . . وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا زريق - وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على “ أيله ” - قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز فى عبد آبق سرق ، وذكرت أن “ أهل الحجاز ” لا يقطعون العبد الا بقى اذا سرق ، قال : فكتب الى : كتبت الى فى عبد آبق سرق ، وذكرت أن “ أهل الحجاز ” لا يقطعون الا بقى اذا سرق ، وان الله تعالى يقول : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها جزاء بما كسبا ) . الا به فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به . وروى الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعاً مولى ابن عمر أو سأله رجل وأنا شاهد : عن الرهن والقبيل فى السلف والورق والطعام الى أجل مسمى . قال لا أرى بذلك بائساً . قلت له : ان الحسن يكرهه . قال : لولا انكم تزعمون ان الحسن يكرهه ما رأيت به بائساً ، فاما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بعمل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - توقف فى فتياه اذ خالفه الحسن وهو عراقى .

ثم نسألهم فنقول لهم : عمل من تريدون ؟ أعمل  
 أمه<sup>١</sup> محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم عمل عصر دون عصر ،  
 أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم عمل أبي بكر ،  
 أم عمل عمر ، أم عمل عثمان - ولم يكن " بالدينه " ،  
 امام غير هؤلاء - أم عمل صاحب من سكان " المدينه " ،  
 بعينه ، أم عمل جميع فقهاء " المدينه " ، أم عمل بعضهم ؟  
 ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : عمل أمه<sup>١</sup> محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان  
 كذبهم ، لأن الخلاف بين الائمة<sup>٢</sup> اشهر من ذلك ، وهم  
 دأباً انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الائمة<sup>٢</sup>  
 مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون اذاً وان قالوا عصرا  
 دون سائر الا<sup>٣</sup>عصار ، بان كذبهم أيضاً ، اذ كل عصر  
 فالاختلاف بين فقهاء موجود مستقر مشهور ، ولا سبيل الى  
 وجود مسأله<sup>٤</sup> اتفق عايتها أهل عصرها ، ولم يكن تقدم فيها  
 خلاف قبلهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا لا يوجد أبداً .

فان قالوا : عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 أريناهم انهم اترك الناس لعمله عليه السلام ، بل لآخر  
 عمله . فانهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان  
 في السفر والنهي عن صيامه ، فقالواهم : الصوم أفضل . وكان  
 آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالسا<sup>٥</sup> وهم أصحاب  
 وراءه ، اما جلوس على قولنا ، واما قيام على قولنا غيرنا .  
 فقالواهم : صلاة من صلى كذلك باطل . ورويوا في " المؤطا " ،

أنه صلى الله عليه وسلم ؛ كان إذا اغتسل من الجنابة -  
أفاض الماء على جسده . فقالواهم : طهور من تطهر كذلك  
باطل حتى يتدلك ، ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : كان يرف  
يديه في الصلاة إذا ركع ، وإذا رفع . فقالوا : ليس عليه  
العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى تقرأ بالطور في  
المغرب وبالمسلمات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم .  
فقالوا ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم :  
كان إذا أم الناس فاتم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس  
عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : سجد في " إذا السماء  
انشقت " فقالوا : ليس عليه عمل . ورووا أنه صلى الله عليه  
وسلم : صلى بالناس جالساً وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة  
من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق  
رضي الله عنه : ابتدأ الصلاة بالناس فاتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فدخل فجلس الى جنب أبي بكر رضي الله عنه  
فاتم عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ،  
ومن صلى هكذا بطلت صلاته .....  
..... ورووا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر  
والعصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك  
كان في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لا في مطر ولا في  
غيره . ورووا أنه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه  
فدعا بماء فاتبعه اياه ونضح به ولم يغسل . فقالوا : ليس  
عليه العمل ، وهذا لا يطهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه



صفته صلى بنجس ..... ورووا أنه عليه السلام  
صلى بالناس وهو يحمل امامه بنت أبي العاص على عنقه .  
فقالوا : ليس عليه العمل وهذا اسقاط للخشوع .....  
..... ورووا انه عليه السلام : كان يقرأ في  
في صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت الساعة " فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في  
رمضان نهارا . فقالوا : نكره ذاك لشاب ، وليس عليه العمل .  
وروا انه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في  
المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل .....  
وروا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي وهو  
غائب ، وأصحابه رضى الله عنهم خلفه صفوف . فقالوا :  
ليس عليه العمل . ورووا انه صلى الله عليه وسلم : صلى على  
قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ..... ورووا أنه  
عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . فقالوا :  
ليس عليه العمل الا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه  
عليه السلام أباح النكاح بخاتم حديد . فقالوا : ليس عليه  
العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار .  
وروا أنه عليه السلام : أنكح رجلا امرأة بسورة من  
القرآن . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا  
أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين بغرة عبد أو  
أمة . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين

حرة ففيه خمسون ديناراً ، وإن كان جنين أمه ففيه عشر  
 قهمه أمه ، قياساً على يفضه النعامه يكسرها المحرم فاخطأوا  
 في خلافهم . حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام .....  
 ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبد الله  
 بن سهل - وهو حضري مدني - مائه من الابل . فقالوا :  
 ليس عليه العمل ولا يودي بالابل الا أهل البادية ، وأما  
 أهل الحاضرة فلا يودون الا بالدنانير والدراهم ، وتعلقوا في  
 ذلك بعمر ..... ورووا أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : جعل القسامه في قتل وجد بخير .  
 فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يعجز أحد عن أن يلقي قتيلا  
 قتله في دور قوم آخرين . فخالفوا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، وخالفوا عمر في القسامه أيضاً .....  
 ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا :  
 ليس عليه العمل ولا يجوز رجمهم .....  
 ورووا أنه عليه السلام قضى بالتغريب على الزاني غير المحصن  
 فقالوا : لا تغريب العبد لأنه ضرر بسنده ولم يراعوا في  
 تغريب الحر الضرر بزوجه وولده وماله وأبويه إن كان له  
 أهوان . ورووا أنه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا :  
 ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : تطيب لأحرامه  
 قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه  
 عليه السلام تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا :

ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : قضى بابطال كل شرط ليس في كتاب الله عزوجل ، فاجازوا ازيد من ألف شرط ليس منها واحد في كتاب الله ، ..... ورووا أنه عليه السلام : قسم خير . فقالوا : ليس عليه العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الارض ، مع اقرارهم بانهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . ورووا أنه عليه السلام قضى بايجاب الولاء لمن اعتق . فقالوا : من اعتق سائبة فلاولاء له .

قال علي : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في "الموطا" خاصة ، ولو تتبعنا ذلك من روايته غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا ..... فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم . وبالله تعالى التوفيق : لم ترووا في "الموطا" عن أبي بكر رضي الله عنه الا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . وروا عنه : انه صلى بالبقرة في ركعتين ووراء المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا" الآية . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه أمر أميراً له وجهه الى الشام ان لا يقطع شجراً مشراً . فقالوا : ليس عليه العمل . وجائز قطع

الشجر الثمر في دار الحرب . ورووا أنه : أمره أن لا يعقر شاة ولا بعيراً إلا لما كلفه . قالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها في دار الحرب لغير ما كلفه ، ..... ورووا أنه : نهاه عن تخريب العامر . قالوا : ليس عليه العمل ولا بأش بتخريبه . ورووا عنه : أنه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتخال الصفوف فصفق الناس ، فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأتى الصلاة بالناس ، فقالوا : هذه صلاة لا تجوز وليس العمل ..... ورووا : أنه أمر يهوديه أن ترقى عائشه رضي الله عنها . قالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب هذا من روايتهم في " المؤطا " وإما بن روايه غيرهم فكثير .

فان قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : روي عن عمر رضوان الله عليه : أنه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الانصار والمهاجرين : فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد في الحج سجدتين فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه سجد في سورة النجم سجدة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ..... ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والانصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمر أيماً وتميماً أن يقوسا

للناس باحدى عشرة ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالى رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالفوا قضاء عمر وعمل أبى بن كعب وتميم الدارى والمهاجرين والانصار بالمدينة ، لدعوى زائفة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : أنه صلى المغرب بالناس ومعه أهل المدينة والمهاجرون والانصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر باعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم الصدقة فتقيأه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرء بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ..... ورووا عنه انه قضى في الارنب بعناق . قالوا : ليس عليه وقد وافقه على ذلك خبره من الصحابة رضوان الله عليهم ..... ورووا : أنه حكم في اليربوع بجفرة . فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا كالذى قبله . ورووا أنه حلف لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله ليقطن ذلك المسلم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر ..... ورووا عنه أنه :

جعل القراض مضمونا على عبد الله ابنه . فقالوا : لا يجوز  
وليس عليه العمل ..... ورووا عنه : أنه قضى  
فمن تزوج امرأة فوجد بها جنونا أو جذاما أو برصا فمسها ،  
فألها صداقها كاملا ، ويرجع به الزوج على وليها . فقالوا :  
لا يغرم الولي شيئا إلا أن يكون أباً أو أخاً ، فأما أن  
كان من العشيرة فلا غرم عليه ، لكن تغرم هي الصداق  
الاربعة دنانير . ورووا عنه : أنه إذا أرخت الستور فقد وجب  
الصداق . فقالوا : إن طال نعم ، والا فلا . ورووا عنه : أنه  
قضى بانه لو تقدم في نكاح السر لرجم فيه . فقالوا : ليس  
عليه العمل ولا رجم فيه ، ..... ورووا  
عنه : أنه قضى في المتعة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :  
ليس عليه العمل ولا رجم فيها ، وقد قال بعضهم : إنما  
هذا من عمر وعيد لا حقيقة . ..... ورووا عنه  
أنه أشخص رجلا قال لامرأته : حبلك على غاريك من  
العراق الى مكة ، واستحلفه عن نيتيه في ذلك . قالوا :  
ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة  
لليمين ، ولا يتوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، فخالفوا  
قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا : أنه  
قال . لا حكمة في سوقنا ، فقالوا : لا بأس بالحكمة في  
السوق ، ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين  
والانصار - على محمد بن مسامة بان يمر الضحاك بن

خليفة في أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا :  
 ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى على جد عمرو بن  
 يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في  
 أرض ذلك المازني من مكان إلى مكان والمازني كاره . فخالقوا  
 قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار  
 بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل . . . . .  
 ورووا عنه : أنه أغرم حاطباً في ناقه لرجل من مزينة فحرها  
 عبيد لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ثمن الناقه فكان  
 أربعمائة فاضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ،  
 وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا :  
 ليس عليه العمل . ورووا عنه : أو عن عثمان أنه قضى في  
 أمه غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت  
 فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه  
 العمل . ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا :  
 عنه أنه حكم في منبوذ وجده رجل ، أن ولاءه للذي وجده .  
 فقالوا : ليس عليه العمل . ولا ولاء للملتقط على اللقيط .  
 ورووا عنه أنه قضى في هبسه الثواب ، أنه على هبته  
 يرجع فيها إن لم يرض منها . فقالوا : ليس عليه العمل ،  
 وإن تغيرت الهبة عند الموهوب له بزيادة أو نقصان فلا  
 رجوع للواهب فيها وليس له إلا القيمة . ورووا عنه أنه  
 كانت الأبل الضوال سهلات ، لا يعرض لها أحد في أيامه .

قالوا : ليس عليه العمل . . . . . ورووا عنه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى قرساً فوطئ أصبع رجل من جهينه فنزف الجهني فمات . فقال عمر للسعديين : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين : احلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فنقضني على السعديين بنصف الديه . قالوا : ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الديه . . . . . ورووا عنه : أنه قضى في الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضرس بجمل . قالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه قضى في الضلع بجمل ، فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : أنه جلد عبداً زنى وغربه . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يغرب العبد . . . . . ورووا عنه : أنه أمر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجدته فخالفوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في " الموطأ " خاصة وأما من روايه غيرهم فاضعاف ذلك .

فإن قالوا : عمل عثمان . قيل لهم : وبالله تعالى التوفيق . أنهم رووا عن عثمان أنه كان يصلي الجمعة ثم ينصرف وما للجدران ظل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز



الصلاة الا بعد الخطبة- ، ولا يبدأ بالخطبة- الا بعد  
الاذان ، ولا يبدأ بالاذان الا بعد الزوال ، فاذا زالت  
الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه : انه اذن على  
المنبر لأهل العالیه- فی يوم عید وافق يوم الجمعة- فی  
أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا  
نأخذ باذن عثمان فی ذلك ، وهو قد قضی ذلك بحضرة  
المهاجرين والانصار بالمدينة- . ورووا عنه : أنه كان يغطي  
وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطي  
المحرم وجهه . ورووا عنه : انه كان يخاطب أصحاب الديوان  
من الذهب والفضة- فيقول على المنبر : هذا شهر زكاتكم .  
فقالوا : ليس عليه العمل . وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة  
معروف . ورووا عنه : أنه نهى عن القران والمتعة- ، ورووا  
عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل ولا ينهى  
عن ذلك . . . . . ورووا عنه أنه صلى بمئى أربع  
ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حق  
تلك الصلاة . . . . . ورووا أنه كان يكثر من قراءة  
يوسف فی صلاة الصبح ، ورووه أيضاً نعى قراءتها عن عمر  
فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصبح طريق  
وأجلها وهى روايه- مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن  
عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة- قال :  
رأيت عثمان - فذكر أنه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى

بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال : افي لست كهيتكم ، إنما صيد من أجل . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز أن يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره . . . . . هذا نص "الموطأ" فافين العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والأنصار ؟ ورووا عنه وعن عمر انتهى عن الحكرة ، فقالوا . ليس عليه العمل ولا بأس بها .

قال علي : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضي الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نحاشي منهم أحداً وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأترب ذلك خلافهم للزهري وربيعة في أشياء كثيرة جداً ، منها ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضر والتميم الى الابطاط وغير ذلك ، . . . . . فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن أن يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل . فان قالوا : عمل الأكثر ، فقد أريناهم أنه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء من اعمال أولئك وانهم قد تركوا عمل الأكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم إنما يعنون عمل صاحب السوق في "المدينة" في عصر مالك ، وهذا كما ترى . وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق

عائده " فقهاء المدينة السبعة " خاصة فلم يبلغ ذلك الا أوراقاً  
يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان  
لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول منهم  
من نظرائهم من أهل الكوفة ، الذين هم افضل منهم في  
ظاهر الأمر ، كعلقه بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشريح  
القاضي ، وعمرو بن ميمون ، وسروق ، وأبي عبد الرحمن السلمي ،  
وعبيدة السلماني ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن  
عتبه بن سعد ، وعبد الرحمن بن يزيد الليثي ، وسعيد بن  
جبير . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ،  
ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وأبي  
قلاية ، ويكر بن عبد الله المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحמיד  
بن عبد الرحمن ، وأيوب ، وابن عوف ، ويونس بن عبيد ،  
وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمرو  
بن عبد العزيز ، وأبي ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ،  
وجبير بن نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من  
أهل مكة . كطاؤس ، وعطاء ، ومجاهد ، وعمرو بن دينار ،  
وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله بن طاؤس ،  
ومذمضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء  
" المدينة " مثل شريح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا  
مثل زرارة بن أوفى ولا مثل الشعبي ، ولا مثل أبي عبيدة  
بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله بن عتبة أصلاً .

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة - أو لم يختلف ؟ فان قالوا : لم يختلف أكذبهم "الموطأ" وجميع الروايات . وان قالوا : اختلف : قيل لهم : فما الذى جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ ..... وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل ..... أعظم الفرية ، وأشد التضيع للإسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا مالا يحل لمسلم أصلاً أن يظنه ، فكيف أن يعتقدوه ويدعو اليه ، وذلك لان عمر رضى الله عنه مصر "البصرة" و "الكوفة" و "مصر" و "الشام" ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة - كسعد بن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبه - ، وأبى موسى الأشعرى ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كمعاوية وعمر بن العاص ، وقد وليا لعمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى على "البصرة" عثمان بن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى "مصر" قيس بن سعد . اقترى عمر وعثمان وعليهما وعالمهم المذكورين كتبوا رعيته من أهل هذه الأمصار دين الله تعالى ، والحكم فى الإسلام والعمل بشرائعه ؟ ما يفعل هذا مسلم . بل الذى لا شك فيه أنهم كلهم علموا رعيته كل ما يلزمهم كاهل "المدينة" ولا فرق ثم سكن على الكوفة - أقترأه - رضى الله عنه - كتم

أهلها شرائع الاسلام ، وواجبات الاحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذى يميز بالسير . فاذ لاشك فى هذا ، فما بالمدينة سنة الا وهى فى سائر الامصار كلها ولا فرق . واما منذ مضى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوالله ما ولى " المدينة " ولا حكم فيها الا فساد الناس . كعمرو ابن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبدالله القسرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرى ، وكل عدو لله حاشى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم فاضلاً . ولها أبو بكر أربعة أعوام ، عامين قاضيا وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، فامضى مزيه لاهل " المدينة " على غيرهم فى علم أو فضل أو روايه ؟ ..... وما ادرك مالک بالمدينة أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جداً ، وربيعه وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن أسلم ، وكانا قليلي الفتيا ، أما الزهرى فانما كان بالشام وما كتب عنه مالک الا بمكة ، واما من القضاة فابوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويعقوب بن سعيد الانصارى ، على أن اهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن ابراهيم فكان ثقة الا أن مالكا لم يأخذ عنه . اهـ

( الاحكام فى اصول الاحكام لابن حزم ج - ٢ ص ٩٧ حتى ١١٦ )

ثم أورد أيضاً فى المجلد الرابع من الكتاب المذكور فصلاً مستقلاً " :  
ابطال قول من قال : الاجماع هو اجماع أهل المدينة " فقال :

" هذا قول لهج به المالكيون قديماً وحديثاً ، وهو فى غاية الفساد ، واحتجوا فى ذلك باخبار منها صحاح ، ادعوا فيها انها تدل على أن المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من روايه محمد بن الحسن بن زباله وغيره .....  
..... ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحي ، ودار الهجرة ، ومجتمع الصحابه ، ومحل مكى النبي صلى الله عليه وسلم ، واحكامها فاهلها أعلم بذلك ممن سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا ما نسخ وما لم ينسخ .

ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم : إنما اجماعهم اجماع وحجه فيما كان من جهة النقل فقط ، وقالت طائفة منهم : اجماعهم اجماع وحجه من جهة النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لانهم أعلم بالنصوص التى منها يستنبط وعليها يقاس ، فاذهم أعلم بذلك فاستنباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستنباط غيرهم . وقالوا : من المحال أن يخفى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأكثر وهم الذين بقوا بالمدينة ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عن المدينة ، مع شغلهم

بالجهاد ..... قال أبو محمد :  
 هذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم في شئ منه ،  
 على ما تبين ان شاء الله عزوجل .

أما دعواهم أن " المدينة " أفضل البلاد ، فدعوى  
 قد بينا إبطالها في غير هذا المكان ، وبيننا أن " مكة "   
 أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنن الثابتة ، وأقوال الصحابة رضي  
 الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام في ذلك . لكن نقول  
 لهم : هبكم أنه كما تقولون - وليس كذلك - فأي برهان  
 في كونها أفضل البلاد على أن اجتمع أهلها هو الاجماع ؟  
 ..... ونحن نقول : ان " مكة " أفضل البلاد ،  
 وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن  
 اجماعهم اجماع دون اجماع غيرهم ، ولا أنهم حجة على  
 غيرهم ، اذ ليس فضل البقعة موجياً لشئ من ذلك  
 ..... وأما قولهم : ان أهل المدينة  
 أعلم باحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سواهم ، فهو  
 كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم هم العالمون باحكامه عليه السلام ، سواء بقي منهم  
 من بقي بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي  
 بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حظ الخارج  
 منهم عن " المدينة " خروجه ، عنها درجة من علمه  
 وفضله .

وأما قولهم : انهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ،  
وعلموا ما نسخ مما لم ينسخ . فتمويه فاحش ، وكذب ظاهر ،  
بل الخارجون من الصحابة عن المدينة شهدوا من ذلك  
كالذى شهد المقيم بها منهم سواء ، كعلي وابن مسعود  
وأنس وغيرهم ولا فرق . . . . .  
وأما قولهم : ان من المحال أن يخفى حكم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على الأكثر ، وهم الباقون  
بالمدينة : ويعلمه الأقل ، وهم الخارجون من  
المدينة . فتمويه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن  
يموهوا بذلك ، لو وجدوا مسألة رويت من طريق كل من  
بقي بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، وأفتى بها  
كل من بقي بالمدينة من الصحابة . وأما ولا يجدون هذا  
أبداً ، ولا في مسألة واحدة ، وإنما يوجد فتيا الواحد  
والاثني والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن ان  
يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن نفر من  
الصحابة ، ويعلمه الواحد والأكثر منهم . وقد يمكن أن  
يكون الذي حضر ذلك الحكم ، يخرج عن " المدينة " ،  
ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضاً ، ولا فرق .  
وإنما تفرق الصحابة في البلاد بعد موت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . . . . . والعجب كله انهم يموهون  
باجماع أهل " المدينة " ، ثم لا يحصلون الا على رأى



مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال  
أهل المدينة ، كعمر وابن عمر وعائشه وعثمان ، ثم سعيد  
بن المسيب والقاسم وسالم وغيرهم .

ومن عجائب الدنيا التي لا تظير لها أن يتهالكوا على  
تقليد رأى ابن القاسم المصرى ، وسحنون التنوفى من إفريقية ،  
لأن ابن القاسم أخذ عن مالك ، ولأن سحنون أخذ عن ابن  
القاسم المصرى عن مالك ، ولا يرون لأخذ مسروق والاسود  
وعلقمه ، عن عائشه أم المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضى الله  
عنها وجهاً ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التمويه  
بأهل المدينة ، وإنما ذكرنا من أخذ عن هؤلاء المدنيين  
تذكيماً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خلق الله تعالى  
لأجاء المدينة حقاً .....  
ثم إن المسائل المذكورة التي ذكر مالك أنها أجماع أهل  
المدينة ، تنقسم قسمين . أحدها لا يعلم فيه خلاف من أحد  
من الناس في مائر الأمصار ، وهو الأقل . والثانى : قد  
وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود في غير المدينة .

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخلو ما ادعيتموه —  
من أجماع أهل المدينة — من أن يكون عن توقيف من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد .....  
فمن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من

غيرهم ؟ والنصوص التي يقيسون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ كتبتها محال غير ممكن ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أويكون اجابهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق الا هذا الوجه ، فلا يخلوا ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فان كان علمه الخارجون من " المدينة " من الصحابة ، أو علمه من علمه ممن بقى في " المدينة " سائر الناس فقد استوى في العلم به أهل " المدينة " وغيرهم ضرورة . وان كان من بقى في " المدينة " كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لان كل مر جاوز اثنين شائع فكيف ما علمه جميع أهل " المدينة " بزعمهم ، وحتى لو صح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : " ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولقد أعاذهم الله من هذا فبطل ضرورة ما ادعوه من اجاب أهل المدينة . . . . .

..... وأيضاً فيقال لهم :

أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المقيمين بالمدينة

من الصحابة رضي الله عنهم ، عن علم الله عزوجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فان قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوه عليه السلام كتم شيئا من الدين عن يلزمه من علم الديانة ، كالذى يلزم غيره وصاروا الى اقوال الروافض من كذب . وان قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وأيضاً فان من بقي بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحججون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا يفدون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صحت الآثار بنقل التابعين من سائر الامصار عن أهل المدينة ، وبنقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الامصار ، فقد صحب علقمه ومسروق عمر وعثمان وعائشه أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، وأكثروا الاخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشه أم المؤمنين ، وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن أيوب وحيد المكي ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

أخبرني يوسف بن عبد الله النعمري قال نا عبد الوارث

بن حسرون نا قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير بن حرب  
 نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت  
 مالك بن أنس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت  
 لاسير الايام والليالي في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر  
 في " المدينة " وغيرها بلا شك .

وأيضاً فنقول لهم : هل تعتمد عمر وعثمان رضي الله  
 عنهما أن يبعثا من يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر  
 دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك وضيعاه ؟ وعمالها يترددون  
 على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يقدون عليها كل عام ،  
 أم لم يتركا ذلك بل علمهم كل ما يجب عامه من  
 الدين ؟ ولابد من احد هذه الاقسام . فان قالوا : نعمدا  
 كتان الدين عنهم أو ضيعوا ذلك كذبوا جهاراً ، ونسبوا  
 الخليفين الفاضلين الى ما قد نزهها الله تعالى عنه ، مما هو  
 أعظم الجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام  
 وان قالوا : ما تركا ذلك ، علمهم كل ما يجب علمه  
 والعمل به من الدين قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن  
 أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والعدالة ،  
 وظهر فساد دعواهم الكاذبة في دعوى اجماع أهل المدينة .  
 نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم  
 بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن يشار

نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعيبه - نا أبو اسحاق  
السبيعي قال سمعت حارثه بن مضرب قال : قرأت كتاب  
عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : " اني بعث اليكم عامراً  
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فخذوا عنهما ،  
واقبلوا بهما ، فاني آثرتكم بعبد الله على نفسي أثرة .  
حدثني احمد بن عمر بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين  
بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن  
محمد بن الجهم نا اسماعيل بن اسحاق القاضي نا احمد بن  
يونس نا قيس عن اشعث عن الشعبي . قال : ما جاءك  
عن عمر فخذ به ، فانه كان اذا أراد أمراً استشار أصحاب  
محمد صلى الله عليه وسلم فاذا اجمعوا على شئ كتب به .  
فهذا تعليم عمر ما عنده من العلم لاهل الامصار ، فصار  
الامر في المدينة وغيرها سواء .....  
..... وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل  
بالجهاد ، قلنا : لا يشغل الجهاد عن تعليم الدين ، فقولكم  
هذا مجاهدة بالباطل . ..... قال أبو محمد : فبطل كل  
ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقته من ان الله لو  
أراد أن يجعل اجماع أهل المدينة حجة ، لما اغفل أن يعين  
ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل

فلا فرق عندهم في ذلك بين إجماع أهل المدينة ورأي واحد من العلماء .

فنحن نثبت بانه لم يجعل قط إجماعهم حجة على أحد من خلقه ، وهذا لو صح وجود إجماع لهم في شئ من الأحكام فكيف ! ولا سبيل الى وجود ذلك أبداً ، الا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث تقل إجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسليمهم لهم . والا فدعوى إجماعهم كذب بحت على جميعهم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا .....

بما روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك ، فليعلم كل ذى فهم : أن النازلة كانت تقع في المدينة وغيرها فلا يقضى فيها الأمير ولا القاضي حتى يخاطب الخليفة بالشام . ثم لا ينفذ الا ما خاطبه به ، فانما هي أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام ، والوليد بحسبكم ، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز اقصر مدته . هذا أمر مشهور في كتب الأحاديث “ اهـ .

( ج - ٤ ص ٢٠٢ حتى ص ٢١٨ )

والشيخ الدهلوى فى "شرح السفر" ما نفى إلا دليل الإرسال .  
 وأثر ابن الزبير فى مقابلة المرفوعات الصحيحة ليس بدليل أصلاً .  
 وأيضاً عمل أهل المدينة وإجماعهم مطلقاً لا سيما فى مقابلتها ليس  
 بدليل عند الأئمة الثلاثة ومن تبعهم أصلاً . فنفى مطلق الدليل من  
 الدهلوى ههنا صحيح ؛ على أنه ليس فى كلام الدهلوى ولا فى  
 كلام بعض علماء المالكية ما يدل على أن ذلك البعض ذكر فى  
 جواب الدهلوى عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال . وأيضاً  
 نقول : أين الدليل الصحيح الثابت بالسند المتصل الذى يثبت عمل  
 أهل المدينة بالإرسال ، فما لم يقم دليل كذلك عليه لا يحكم بثبوته .  
 وإن ادعاه المعترض أو عالم من علماء المالكية .

والمعترض قد ادعى فيما قبل أنه ممن : ( ذاق طعم الثبوت  
 من طرق الأسانيد المتصلة فيمجد سمعه كل معلق لم يصل إليه من  
 تلك الطرق فيطرحه من غير مبالاة ولا يعأ به أصلاً . ص ٤١٣ )  
 فما باله يدعى هنا عمل أهل المدينة وإجماعهم على الإرسال ولم  
 يثبت ذلك عنده بمعلق فضلاً عن المتصل ! والإرسال خلاف ما جاء  
 فى الأحاديث المرفوعة الصحيحة والحسنة ؛ على أن التحقيق عند  
 المالكية هو أن الإرسال إنما ثبت عندهم بعمل الفقهاء السبعة من  
 أهل المدينة الذين مر ذكرهم لا غير ، وما حكموا بأن عمل أهل  
 لمدينة بأى معنى من المعانى التى قدمنا ذكرها فى هذه "التعليق"  
 لفظ "أهل المدينة" ثبت الإرسال عندهم به ، وإن كان نقلهم  
 عمل الفقهاء السبعة بالإرسال ما ثبت إلا على وجه التعليق . فكثير

من أقوال المعترض التي أتى بها ههنا فاسدة مردودة غير مقبولة .  
والعجب كل العجب ممن لم يفهم معنى كلام الشيخ الدهلوي في  
" شرح السفر " فاعترض عليه مع أن جواب الإعتراض واضح  
حق الوضوح .

قوله وقد ظهر على بحمد الله تعالى فيما يصلح لإستنادهم  
الخ ( ص ٤٣١ )

قلت : سيظهر عليك إن شاء الله تعالى أن أثر ابن مسعود (١)

(١) قال ابن حزم في " الأحكام في أصول الأحكام " :  
وقالوا : كان ابن مسعود إذا اُفتي بفتيا أتى " المدينة " ،  
فيسأل عنها فان اُفتي بخلاف فتياه رجع الى " الكوفة " ،  
فنسخ ما عمل .

قال أبو محمد : وهذا كذب ، إنما جاء أنه اُفتي بمسئلتين  
فقط ، فأمس عمر بفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه  
خلافه . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم  
نا إبراهيم بن حماد قال نا إسماعيل بن إسحاق نا حجاج بن  
المنهال نا حماد بن سلمة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي  
عمرو الشيباني : أن رجلاً سأل ابن مسعود عن رجل طلق  
امراته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أمها ؟ قال نعم :



هذا لا يصلح لإستناد علماء مذهب مالك في عمل أهل المدينة فنقول : إنه ليس في رجوع ابن مسعود - عن الإرخاص بعد ما قدم " المدينة " فأخبر أنه ليس كما قال - دلالة على أنه أخبره بذلك في " المدينة المطيبة " واحد من علماء " المدينة " أو اثنان منهم أو أكثر منهم أو واحد من علماء الأطراف الذين أتوا في " المدينة " لزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم الأعطر أو اثنان منهم أو أكثر منهم ، فلا دليل فيه لمن قال بحجية عمل أهل " المدينة " فلم يتعين أن رجوع ابن مسعود ما كان إلا لأنه أخبره بأنه ليس كما قال جميع علماء " المدينة " . وإلا لإعتقاده أن عمل أهل المدينة فقط حجة . ولئن سلمنا أنه أخبره بذلك جميع علماءها فرجع بإخبارهم ، فنقول : لا نسلم دلالة ذلك على أن إجماعهم فقط حجة لجواز تحقق الرجوع بقول واحد أو اثنين من علماء " المدينة " وبقول واحد واثنين وأكثر من علماء " مكة " و " البصرة " و " الكوفة " فإن الحق أحق أن يتبع ؛ على أن النقول بعدم الإرخاص ههنا مما اتفق عليه علماء " المدينة "

---

فتزوجها ، فولدت له ، فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر :  
 فرق بينها . قال ابن مسعود : انها ولدت ، قال عمر : وان  
 ولدت عشرا ففرق بينهما .

قال أبو محمد : والخلاف في هذا موجود بالمدينة .  
 نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن

خالد نا على بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا حماد بن سلمه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : ان طلق الابنه قبل ان يدخل بها تزوج أمها ، وان ماتت موتا لم يتزوج امها . نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلا من بنى ليث يقال له الاجدع تزوج جاريه شابهة فكان يأتها فيتحدث مع امها ، فهلكت امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فممنهم من أرخص له ومنهم من نهاه .

قال أبو محمد : هذا والمسئلة المذكورة منصوصة في القرآن الذى هو عند جميع الناس كما هو عند أهل المدينة ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفا حتى خفى عن هو خارج المدينة ، لكن من اباح ذلك حمل الام على حكم الربيبه ، ومن منع أخذ بظاهر الايه وعمومها ، وهو الحق فلا مزيه ههنا لأهل المدينة على غيرهم أصلا ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ، وهذا مدنى امام اخذ بقول كوفى . ( ح - ٤ - ص ٢١٣ و ٢١٤ )

و "مكة" و "الكوفة" وغيرها . واتفق عليه الأئمة الأربعة ،  
 (١) فيجوز أن يكون رجوع ابن مسعود كان باخبار الإتفاق الأول .  
 وأيضاً البحث إنما وقع في أن إجماع أهل " المدينة " فقط حجة ولم  
 يدل أثر ابن مسعود على شيء من ذلك لأن عدم الإرخاص ليس  
 مما أجمع عليه أهل المدينة فقط . وأيضاً لودل أثر ابن مسعود  
 على أن إجماع أهل " المدينة " حجة لدل على أن عمل واحد من  
 أهل " المدينة " وإثنين منهم وأكثر منهم كذلك لأن الاحتمالات  
 كلها متساوية الأقدام للمأمن .

وإذا كان عمل مالك وأصحابه على أنهم يقدمون تارة إجماع  
 أهل " المدينة " على ما ثبت خلافه في الحديث الصحيح أو الحسن  
 المرفوع فيتركون العمل بذلك الحديث ، ويعملون بذلك الإجماع  
 ويأولونه أخرى بذلك الإجماع ، فترك مجرد آثار الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم بذلك الإجماع أولى بالجواز عندهم ؛ لكن كل ما أورده  
 لمعترض في " دراساته " من قبل على من تمسك برواية مذهبه  
 مع أن الحديث الصحيح يخالفها ، وعلى من تمسك برواية اثنين من  
 الأئمة الأربعة والثلاثة منهم وجميع الأربعة يرد على من تمسك بما  
 ذهب إليه " أهل المدينة " والحديث الصحيح يخالفه عند من قال :  
 أن إجماعهم ليس بإجماع معتبر . وليت شعري ما الفرق بين ترك

(١) وقد مر ما فيه من الاختلاف نقلاً عن ابن حزم .

الحديث بعمل أهل المدينة على خلافه وبين تركه بعمل الأئمة الأربعة على خلافه ؟ فقال المعارض بجواز الأول دون الثاني . واجماع أهل المدينة ليس باجماع معتبر عند الكل إلا عند مالك ومقلديه ، وامتناع الخروج عن المذاهب الأربعة إجماع معتبر عند الكل . ومن شرط في حجية الإجماع شروطاً محدثة مخترعة لا تكاد توجد في جميع إجماعات أهل المدينة فقط ، وفي جميع إجماعات أهل البيت بل وفي جميع أفراد الإجماعات المعتبرة إجماعاً فأنكر تحقق الإجماع المعتبر في جميع أمثلة الإجماعات الموجودة في الشريعة الغراء كيف تصدى ههنا لبيان حجية إجماع أهل المدينة فقط ، وإجماع أهل البيت فقط ، وأتى ببعض أمثلة الأول في المسائل الشريعة ! ثم إنه كما لم يدل عدم إرخاص ابن مسعود بدو رجوعه عن الإرخاص في " المدينة المطيبة " بإخبار من أخبره بعدم الإرخاص على أن عمل جميع أهل المدينة حجة ، كذلك لم يدل على أن آثار الصحابة يترك العمل بها بعمل أهل المدينة فقط ، فإن أثر ابن مسعود ههنا صار متروك العمل به برجوعه عنه لا بعمل أهل المدينة . فقلوه : ( وذلك لأن ما ثبت عن فعل الصحابي أو قوله الخ ص ٤٣١ ) قول ماقط لا يلتفت إليه ولا يعتنى به .

ثم إن القول : بأن آثار الصحابة تترك بعملهم يقتضى أن آثارهم التي أثبت إجماعهم على حكم من الأحكام تترك بعمل أهل المدينة ، وأن قول الخلفاء الأربعة ، وقول الشيخين ، وقول الختئين ،

وقول الشيخين والحنن الأول، وقول الشيخين والحنن الثاني، وقول الحسين وفاطمة مطلقاً يترك بعمل أهل المدينة قول تصم الآذان عن سماعه، فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين). وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (اقتدوا بالذين من بعدى). وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم). ولم يثبت مثل هذا في أهل المدينة إذا كان مراد مالك بهم غير الصحابة، فقوله (ويتعين تقدم عمل أهل المدينة المطهرة على اجتهاد رجل من الصحابة الخ ص ٤٣٢) فيه ما فيه.

قوله ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة الخ (١)  
(ص ٤٣٣)

(١) قال في "الدراسات":

"وأما الامام المطلبى الشافعى الدرافريد من بحر شرف  
هاشم - برد الله سبحانه صدور المحبين بثلج العلوم من أهل  
هذا البيت المقدس رضى الله تعالى عنهم - فقد روى الشعرانى  
في كتابه تلخيص السنن للبيهقى المسمى "بالمناهج المبين في  
جمع أدلة المجتهدين" عنه بسنده عن يونس بن عبد الاعلى  
قال سمعت الشافعى يقول: كل حديث جاء من أهل العراق  
وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وان كان صحيحاً انتهى

قلت : ينبغي للمعارض أن يثبت أولاً صحة هذا السند فليس كل مسند صحيحاً - أى ثابتاً - (١) فإن أثبتته فنقول : كلام

ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة المقدسة - بترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل الكوفة - بخصوصهم " الخ ( ص ٤٣٢ و ٤٣٣ ) .

(١) ولا يصح أن شاء الله بل قد صح عن الشافعي خلافه . ولم يد صاحب " الدراسات " سنده ، ولا ذكر الشعماني في أى موضع من " السنن الكبير " أسنده البيهقي لكي يراجع أسناده . وقد روى عسريه حافظ المغرب يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي في كتابه " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " :

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال : نا ابن حمدان ببغداد قال : نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : قال الشافعي لنا : أما انتم فاعلموا بالحديث والرجال منى ، فإذا كان الحديث صحيحاً فاعلموني أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً أذهب إليه إذا كان صحيحاً اه ( ص ٧٥ طبع القاهرة عام ١٣٥٠ ) .

وقال شيخ الاسلام تقي الدين على بن عبد الكافي السبكي في رسالته المسماة " معنى قول الاسام المطليبي : إذا صح الحديث فهو مذهبي " ما نصه :

أصحاب الإمام الشافعى فى كتب الإستدلال مع كثرتها يأبى عن اشتراط ذلك فى قبول الحديث الصحيح عند الشافعى . (١) ولئن

”وروى الطبرانى عن عبد الله بن الامام احمد قال : سمعت أبى يقول : قال محمد بن ادريس الشافعى أنت أعلم بالاخبار الصحاح منا فاذا كان خبر صحيح فاعلمنى حتى اذهب اليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً .

فانظر انصاف الشافعى رحمه الله ، وقوله لاحمد ! واحمد من أصحابه ، وقد قال ابراهيم الحربى : قال استاذ الاستاذين ، قالوا : من هو ؟ قال الشافعى ، أليس هو استاذ احمد بن حنبل ، ا هـ .

(ص ٩٩ الرسالة السادسة من المجلد الثالث من مجموعة الرسائل المتيريه طبع مصر سنة ١٣٤٦ )

(١) قلت قال الامام تقي الدين السبكى فى رسالته ”معنى قول الامام المطابى“ :

”واعلم أن فى قول الشافعى : اذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة الفاظ . احدها ” اذا “ وهى وان كانت مطلقه الا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الاحوال ، وسنين صحه العموم فى ذلك ، وانه لا معارض له أصلاً .

والثانى صحه الحديث وعموم الالف واللام فيه سواء

كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما أشار إليه الشافعي في كلامه لاحمد؛ لان من الناس من لا يأخذ بأحاديث العراق.

والثالث قوله : فهو مذهبي . ودلالته على قوله به . ويدل له ما قدمنا من رواية الربيع عليه من قوله : فخذوا بها ودعوا قولي فاني اقول بها . - يعني بها ما ذكره قبل من رواية الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم سنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بها ودعوا قولي فاني اقول بها - فانظر تصريحه بقوله : " بها " واذنه في الاخذ بها " اه ( ص ١٠٩ )

وقال الحافظ ابن كثير في " البدايه والنهايه " بعد ذكر قول الشافعي لاحمد ما لفظه :

" يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون الا روايه الحجازيين ، وينزلون أحاديث من سواهم منزله أحاديث أهل الكتاب " اه .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني " في فتح الباري بشرح صحيح البخاري " في بحث الترجيح بين روايتي ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما في التشهد ما نصه :

" وأما من رجحه بكون ابن عباس من احداث الصحابه فيكون أضيظ لما روى . أو بانه اقله من رواه . أو بكون



اسناد حديثه حجازيا واسناد حديث ابن مسعود كوفيا - وهو  
 بما يرجح به - فلا طائل فيه لمن أنصف " اهـ .

وانما توقف من توقف من أهل الحجاز في قبول روايته العراقيين  
 لعدم علمهم برواياتهم وعدم تمييزهم بين صحيح احاديثهم من غيرها  
 فكان منشأ التوقف حصول الاشتباه وعدم التمكن على النقد بين  
 صحيحها وسقيمها ليس الا ، قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة"  
 النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية " .

" فمن جرب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم  
 من أكذب خلق الله فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم  
 الكذب قبل ان يعرف صدق الناقل ! وقد تعدى شرهم الى  
 غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهل المدينة  
 يتوقون احاديثهم . وكان مالك يقول : نزلوا احاديث أهل  
 العراق منزله احاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا  
 تكذبوهم ، وقال له عبد الرحمن بن مهدى : يا أبا عبد الله  
 سمعنا في بلدكم أربعاء حديث في أربعين يوماً ونحن في  
 يوم واحد نسمع هذا كله فقال له : يا عبد الرحمن ومن  
 أين لنا دار الضرب ؟ أنتم عندكم دار الضرب تضربون  
 بالليل وتنفقون بالنهار ، ومع هذا انه كان في الكوفة وغيرها  
 من الثقات الاكابر كثير . ومن كثرة الكذب الذي كان اكثره  
 في الشيعة صار الأمر يشتبه على من لا يميز بين هذا وهذا  
 بمنزلة الرجل الغريب اذا دخل الى بلد نصف أهله كذابون

خوانون فانه يحترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة ،  
وبمنزلة الدراهم التي كثر فيها الغش فانه يحترس عن  
المعاملة بها من لا يكون نقاداً " ا هـ ( ج - ١ ص ٢٣١  
طبع مصر سنة ١٣٢١ ) .

ومع هذا فقد بنى أهل المدينة في بعض أمرهم مذهبهم على  
أحاديث أهل العراق أو من أخذ عنهم فكثرت تشنيع العلماء عليها  
في هذا الباب ، قال الحافظ ابن حزم في " الأحكام في أصول  
الأحكام " .

فما حضرناه ذكره - بما تركوا فيه آخر فعله صلى الله  
عليه وسلم ..... قانهم ..... لم  
يرووا الصلاة خلف الإمام القاعد والاصحاء وراءه تعود أو  
قيام ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب -  
عن الشعبي مرسلاً : لا يؤمن أحد بعدى جالساً . وهي رواية  
كوفية وهم يردون الصحيح من روايته أهل الكوفة ،  
ويتعلقون بوزن الرواية التي لا شك في كذبها من روايات  
أهل الكوفة " ا هـ ( ج - ٢ ص ١٢٣ ) .

وقال في المجلد الرابع من الكتاب المذكور :

" وتركوا إجماع أهل المدينة ، اذ صلوا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها بالناس . فقالوا : هذه  
صلاة فاسدة ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك " .

والعجب احتجاجهم كلهم في ترك اجماع أهل المدينة-  
على هذا ، وعملهم برواية- جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن  
الشعبي الكوفي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا  
يؤمن أحد بعدى جالساً . وهذه رواية- ليس في رواية- أهل الكوفة-  
أتين منها ، فهل في العجب أكثر من هذا وهم يقولون :  
ان اجماع أهل المدينة- هو الاجماع ؛ فان روايات أهل الكوفة-  
الصحيح مدخوله .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية- نا احمد بن  
شعيب اخبرنا ايوب بن محمد الوزان نا عمرو بن ايوب نا  
الفتح بن حميد نا محمد بن حميد عن أبي بكر بن محمد بن  
عمرو بن حزم أن سليمان بن عبد الملك عام حج جمع  
ناساً من أهل العلم ، فيهم عمر بن عبد العزيز ، وخارجة-  
بن زيد بن ثابت ، والقاسم بن محمد ، وسالم وعبد الله ابنا  
عبد الله بن عمر ، وابن شهاب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام ، فسألهم عن الطيب قبل الافاضة- ، فكلهم  
أمره بالطيب . وقال القاسم : أخبرتنى عائشة- أنها طيبت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ، ولحله  
حين حل قبل أن يطوف بالبيت ولم يختلف عليه أحد منهم .  
الا ان عبدالله بن عبدالله قال : كان عبدالله رجلاً حاداً محمداً  
كان يرسي الجمرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل  
أن يأتي منزله ، قال سالم : صدق .

فهذه فتيا اهل المدينة وفقهائها عن سلفهم . فقال هؤلاء المدعون انهم يتبعون اهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليدا لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ليست بموافقة لقولهم أيضاً ، لكن موهوا بايرادها ، اهـ

( ج - ٤ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ )

وقال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني في " كتاب الحجج " له :

" وقال أهل المدينة : اذا اجمع على اقامة اربع ايام قصر الصلاة ، فان اقام ساعه فان اجمع على اقامة اربع ايام اتم الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف أخذتم اربع ايام ؟ قالوا : بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا : رواه مالك بن أنس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب . قيل لهم : فقد أخبرنا بذلك مالك ، فقد أخذتم عليكم هذا في هذه الاربعة عن رجل من أهل خراسان ، ولم يبلغه أحد منكم ياثره عن سعيد بن المسيب ان هذا من العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن روايه أهل الكوفة ولا تأخذون بها ، وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة . كيف لم تسمعوا بهذا الحديث . وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني . أما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني - وان كان عندنا لثقه - ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقلة

سلمنا أنه كلام الشافعي وأنه قوله المقبول المعمول في مذهبه فنقول : هذا وإن كان مذهباً له رحمه الله تعالى لكنه من مفرداته التي خالف فيها ما ذهب إليه غيره من المحدثين والأئمة الثلاثة الباقية ، والإمام البخاري ومسلم وغيرهم . (١) ولو سلمنا أنه

معرفتكم بقول فقيهمكم . وهذا مما لا ينبغي ان تجهلوه من قول أصحابكم ، وهو مما يبتلى به الناس كثيراً في أسفارهم ، وليس من الغامض الذي تعذرون بجهله من قول أصحابكم . مع انكم خالفتم في ذلك على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم “ اهـ

(١) قال الحافظ ابن رجب في ” فضل علم السلف على الخلف “

” فإما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فانهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان اذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم . او عند طائفة منهم . فإما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لانهم ما تركوه الا على علم انه لا يعمل به . قال عمر بن عبد العزيز خذوا من الوأى ما يوافق من كان قبلكم فانهم كانوا أعلم منكم “

فإما ما خالف عمل أهل المدينة من الحديث فهذا كان مالك يرى الأخذ بعمل أهل المدينة ، والاكترون أخذوا بالحديث .

ليس من مفرداته أيضاً ، فنقول : إنما دل كلام الشافعي هذا على أن الحديث الصحيح الذي ثبتت صحته عنده إذا جاء من أهل العراق ، وليس له أصل في الحجاز أعم من أن يكون مكة أو المدينة أو ما بينهما أو ما حولها مما يصدق عليه مفهوم اسم الحجاز فلا نقبله عملاً ونتوقف في العمل به ، لا على أن عمل أهل الحجاز عموماً أو عمل أهل المدينة خصوصاً أو عمل أهل مكة خصوصاً يترك به الحديث الصحيح الثابت عند غيرهم ، فبطل الأساس من أصله ، فإذا بطل بطل ما بنى المعارض عليه ؛ على أن ثبوت الأصل في الحجاز لحديث العراقيين إنما يعرفه العارفون من الحفاظ المتقنون لا كل من يدعى أنه عامل بالحديث ، فإن كثيراً مما كان

وهذه مسئلة الجهر بالتأمين قد نقل الدارقطني فيها عن شيخه أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني أنه قال : هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة اه وقال الحافظ ابن حزم في " المحلى " :

" ومن العجب أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير لها ، ولا يجدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً ، فما نعلم لأهل المدينة أصح من روايته سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ، وابن مسعود " اه ( ج ٣ - ص ٦٢ طبع المنيرية بمصر سنة ١٣٤٨ ) .

رجالہ العراقيين ثبت لہ اصل من الحجازيين وكثيراً منها ليس كذلك ؛ بل الحق أن يقال : إن قول الشافعي هذا ساكت عن عمل أهل الحجاز عموماً ، وعن عمل أهل المدينة خصوصاً ، وعن عمل أهل مكة خصوصاً ، وعن عمل أهل ما بينهما خصوصاً ، وعن عمل أهل ما حولها خصوصاً ولا ينسب إلى ساكت قول أصلاً ؛ فليس قول الشافعي هذا قابلاً لأن يستدل به في اثبات ما حاول المعارض إثباته خصوصاً . ولو دل على ما حاول اثباته لدل على أن إجماع أهل مكة فقط . وأن إجماع أهل ما بينهما فقط ، وأن إجماع أهل ما حولها فقط أيضاً إجماع يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم ، ولم يقل به أحد

ثم إن قول المعارض هذا يدل على أن عمل أهل المدينة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم وإن كان ذلك من أهل الحجاز ، وعلى أن ذلك مما دل عليه كلام الإمام الشافعي ، وكل واحد من هذين باطل لا محالة ضرورة ؛ على أن الوجه الذي ذكره المعارض هنا مبني على حسن ظن المعارض إلى الإمام مالك وأتباعه فقط بأمرين ، أحدهما أن عملهم بشئ وحكم دليل قوي على وجود الحديث الصحيح عندهم المثبت لذلك الحكم مع أن عملهم ذلك كان على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وثانيهما أن عملهم ذلك دليل قوي على أن حديثهم الذي تمسكوا به يرجع على حديث غيرهم . وقد سبق من المعارض كرات ومرات أن

حسن الظن هذا فيما إذا كان الحديث الصحيح قائماً على خلاف قول واحد من الأئمة الأربعة أو جميع الأربعة أو مائة فقيه مثلهم حرام وترك واجب ، وهل يكون الظن الحرام حسناً ؟ فما وجه إعتناء المعترض بمثل هذين الظنين واعتدادهما حسنين ؟ ولم يثبت بحديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا مرسل ولا منقطع ولا مسند ولا مرفوع ولا موقوف ولا متصل أن حسن الظن إلى علماء المدينة المطيبة واجب في مثل هذا إذا ثبت عملهم على خلاف الحديث الصحيح الموجود المحقق ، وأن حسن الظن إلى الأئمة الأربعة وإلى مائة فقيه مثلهم من قبيل الحرام ، وترك الواجب إذا كان الأمر كما ذكرنا ؟ على أن كلام المعترض فيما قبل في شروط الإجماع التي أحدثها يفيد أن حسن الظن بمثل هذا لا يفيد في حجية الإجماع أصلاً ولا يسمن ولا يغني من من جوع ، والتناقض في الكلام مما يلغى حجية المتناقضين . وأيضاً لم يثبت دليل دال على أن عمل أهل المدينة مخصوص بهذا الظن الحسن ، وعلى أن هذا الظن حرام في عمل غيرهم ، ومن ادعى ذلك فليأت به . وبما ذكرنا ظهر أنه لا إحتياج للقائل بأن : عمل أهل المدينة حجة ، وبأن : اجماهم اجماع معتبر إلى هذين الوجهين المظنونين ، ولا إلى ما فرعه عليهما فإن الإجماع حجة مستقلة بنفسها ويترك به الحديث الصحيح المحقق ، ولا حاجة له في حجته وكونه متروكاً به ذلك الحديث إلى مثل هذين الوجهين المبنيين على الظن ، فكذا اجماع أهل " المدينة " عند من قال



إنه كسائر إجماعات الشريعة المطهرة . وأيضاً يجوز عند مالك أن يكون مستند إجماع أهل المدينة فقط هو القياس كسائر الإجماعات ، فثبت أنه لا يستلزم إجماعهم أن يكون مستندهم حديثاً ضعيفاً أو حسناً أو صحيحاً فضلاً عن أن يكون ذلك الحديث مترجماً عندهم على حديث غيرهم ، فنعوذ بالله من هذه المحدثات المخترعات المحدثات .

وبما ذكرنا ظهر أيضاً أنه لا احتياج للإمام الشافعي في قوله الذي نقله الشعراوي عنه إلى هذا الذي ذكره المعترض من الوجهين المذكورين . فلا دلالة لكلام الشافعي على حججة عمل أهل " المدينة " كما مر حتى يتكلف لاستقامته بهذا التكلف الزائغ ، فالفساد كل الفساد إستناد المعترض ما اخترعه وأحدثه إلى الإمامين مالك والشافعي في موضعين ، والعياذ بالله تعالى من أن يرتكب مثله بلا دليل .

ثم إن تقديم حديث " الصحيحين " وحديث غيرهما إذا ثبت عن مصدره صلى الله تعالى عليه وسلم على عمل أهل " المدينة " على قول من عدا مالكا ومن تبعه لأنه قول المعصوم وعمله صلى الله تعالى عليه وسلم وهما أقوى وأعلى من قول من لم يقل بعصمته إلا شرذمة قليلة وعمله . وأما على قول مالك وذويه فيقدم عمل أهل المدينة وقولهم على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح لأنه إجماع معتبر عنده وعند ذويه ، والإجماع المعتبر يقدم عملاً على حديث " الصحيحين " وعلى حديث غيرهما الصحيح

إذا كان من باب أخبار الآحاد كما قد عرف في الأصول . فالفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينهما ، وبين حديثهما قبل تدوينهما ، وحديث غيرهما الصحيح فرق مستحدث مبتدع لا يكاد يقول مالك بمثله بعد تدوينهما أيضاً - وستقف إن شاء الله تعالى على ما ورد على الدليل الذي أورده المعارض لإثبات هذا الفرق - والعجب كل العجب ممن يلتزم العمل بما عمل به علماء " المدينة " وإن كان مخالفاً بحديث صحيح كائن في غير "الصحيحين" وفي ذلك الإلتزام يتحقق جميع المفاصل التي أوردها المعارض قبل على من التزم مذهباً معيناً من أنه ارتكب الحرام ، واجتنب الواجب ، وأخل بواجب وحدة الوجهة ، وأتى بالثنوية ، والإشراك ، ومن أنه إنما تبع ذلك الإمام دون الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا سيما إذا عمل بذلك الحديث واحد من المذاهب الثلاثة الباقية أو إثنان منها أو كلهم . ثم إن كلام المعارض هذا دال على أن تقديم حديث "الصحيحين" على عمل أهل المدينة عنده مقيد بما بعد تدوينهما . وأما فيما قبل تدوينهما فيقدم عملهم على حديث "الصحيحين" وعلى حديث غيرهما حتماً عنده ؛ مع أن هذا الفرق في مذهب مالك فرق مستحدث لم يقل به مالك ولا أتباعه الذين ما توا قبل تدوينهما ، ولا أتباعه الذين ولدوا بعد تدوينهما إلى يومنا هذا .

قوله ومن جعلتها وساداتها علماء المدينة الخ (ص ٤٣٤)

قلت : هذا الدليل أيضاً من العجائب والخرافات فإن الإمام

مالكاً وإن ثبت عنه القول : بأن عمل أهل المدينة فقط إجماع معتبر لكن وقع الاختلاف في أتباعه الكرام بأن مراده بأهل " المدينة " في هذا المقام ماذا ؟ ولم يثبت عن أحد نقل عن مالك أن إجماع " علماء المدينة " ، وأن عملهم إجماع معتبر بعد وفاته أيضاً إلى يوم القيامة عند مالك . ومن المعلوم أن تلقى الأمة لأحاديث " الصحيحين " بالقبول فيما عدا المستثنيات إنما وقع بعد تدوينها ، ولذا قيد المعترض ههنا بقوله " بعد تدوينها " وعلماء " المدينة " في وقت ذلك التلقي ليس اجتماعهم على حكم إجماعاً معتبراً ، فلا فائدة في هذا الفرق العندي ؛ على أنه لم يتيقن أن في ذلك الوقت وجدت في " المدينة " علماءها . ولو كان الظن أنها لا تخلو عن بعضهم . وإن ثبت التيقن بأنه كان فيها علماءها حينئذ فلم يتيقن أنهم كانوا ممن توقف عليهم انعقاد إجماع أهل " المدينة " (١) وقد قدمنا أن من كان إجماعهم معتبراً من علماء " المدينة " ما كانوا فيها حين ذلك التلقي ، فإذا بطل هذا الأساس بطل ما فرع عليه المعترض من تقديم حديث أجزاء صوم الولي عن الميت على عمل أهل المدينة عند الإمام مالك وذويه .

(١) وقد قال الحافظ ابن حزم في " الأحكام في أصول الأحكام "

" وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن

زراعة بن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وهو

آخر من بقى من الفقهاء المشاهير بالمدينة ، ومات سنة اثنتين

واربعين ومائتين أيام المتوكل ، وولى قضاء المدينة ، وقل العلم

بها بعد ذلك ، فلان الله وانا إليه راجعون " اهـ (ج - ٥ ص ٩٧)

— النعماني —

**قوله** ورجح البيهقي والنووي القول القديم للشافعي الخ (ص ٤٣٤)  
 قلت : قال ميرك : ( ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزئ عن  
 الميت صوم وليه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في أصح  
 قوليه ، وأولوا الحديث على أنه يطعم عنه وليه ) انتهى . وقال  
 ابن الهمام في " فتح القدير " : ( وقد أخرج النسائي في " سننه  
 الكبرى " عن ابن عباس - الذي هو راوي حديث الإجزاء - أنه  
 قال : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد )  
 وأخرج الطحاوي عن عائشة - التي روت حديث الإجزاء أيضاً -  
 بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن ( قالت قلت : لعائشة إن أمي توفيت  
 وعليها صيام رمضان أ يصلح أن أقضي عنها ؟ فقالت : لا ولكن  
 تصدق عنها - مكان كل يوم على مسكين ، فهو خير من  
 صيامك . ثم قال الطحاوي : وهذا سند صحيح ) انتهى . وفتوى  
 الراوي الصحابي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ ، وبمنزلة  
 قوله : إن مروني هذا منسوخ ، كما مر ، وقد روى عن عمر بن  
 الخطاب (١) رضي الله تعالى عنه نحوه أخرجه عبد الرزاق في " جامعته "  
 عنه ، وذكره الامام مالك في " مؤطائه " بلاغاً . ثم قال مالك (٢) فيه :  
 ( لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين " بالمدينة " أن أحداً  
 منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد ) انتهى .  
 أي فثبت بهذا إجماع أهل " المدينة " على قول الجمهور . ثم قال

(١) كذا في الأصل والصحيح " عن ابن عمر "

(٢) قلت : وهو في روايته أبي مصعب للموطأ - النعماني -

ابن الهمام (وهذا مما يؤيد القول بالنسخ ، وبأنه الأمر الذي استقر عليه الشرع آخر ) انتهى كلام ابن الهمام في "فتحه" ويدل لما ذهب إليه الجمهور ما سوى الترمذى في "سنته" وابن ماجه في "سنته" وابن عدى في "الكامل" والبيهقى في "سنته" وفي كتاب "المعرفة" له وعبد الحق في "أحكامه" والدارقطنى في "علاه" بأسانيدهم المتصلة (عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من مات و عليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً ) انتهى ثم قال الترمذى : (والصحيح موقفه على ابن عمر) انتهى فنقول : لما ثبت رفعه عنه بأسانيد متعددة فهو ثابت إمام يستدل بحسن ثباته ، وإما بسند حسن لغيره مثله بموقوفات صحبه ولو سلم أن حديث ابن عمر لم يثبت رفعه أصلاً فهو موقوف لا غير : فنقول : قد قال الشيخ على القارى فى شرحه على "المشكاة" جواباً عنه (لا يخفى أنه موقوف لا يقال من قبل الراى : فهو مرفوع حكماً) انتهى فثبت الرفع فى هذا الحديث حقيقة سواء قلنا إن الصحيح لفظه موقوفاً لا غير ، أو أن الثابت رفعه بوقوفه كلاهما لفظاً ، على أن الإثبات والنفي إذا تعارض دلجح المثبت ، ويقال : الحكم لمثبت الزيادة لأن معه زيادة علم لم تكن مع النافى . وقال الإمام القرطبى فى "شرح الموطأ" (إستناد حديث ابن عمر المرفوع حسن) وضعف من ضعف حديث الترمذى بعبث ، وبأشعث ، وبمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . فأما عبث فقال أحمد بن حنبل : ثقة وقال

أبو داود : ثقة ثقة ، وروى له الجماعة . وأما أشعث فوثقه يحيى ، وروى له مسلم في المتابعات والأربعة أصحاب السنن . وأما محمد بن عبد الرحمن قال العجلي : كان فقيها صاحب منة صدوقاً جاز الحديث روى له الأربعة ، قال الحافظ العيني في " شرحه على صحيح البخاري " : ( فثقل هؤلاء إذا رفعوا الحديث لا ينكر عليهم لأن معهم زيادة علم مع أن القرطبي حسن إسناده ؛ على أن ابن سيرين قد تابع محمد بن أبي ليلى على رفعه ) انتهى كلام الإمام العيني . ويدل له أيضاً حديث مرفوع أورده الإمام النووي في " شرحه على صحيح مسلم " وهو ( من مات وعليه صيام أطعم عنه ) انتهى وقال العيني : ( مسأ روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة رضي الله تعالى عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : يطعم عنها ، وما روى من وجه آخر عن عائشة أنها قالت : لا تصوموا هن موتاكم وأطعموا عنهم ) انتهى . قال الإمام النووي ( وأجمعوا على أنه لا يصلي عن الميت صلاة فائتة ، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في الميت ) انتهى . وينبغي أن لا ينسب القول القديم للشافعي لما في " البحر الرائق " ( قد تقرر في الأصول أنه لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد ، والمرجوع عنه لم يبق قولاً له ) انتهى .

قوله وكذلك حديث العراقيين إذا جاء الخ ( ص ٤٣٤ )

قلت : هذا كله بناء المعترض على ما نقله الشراوى عن

الإمام الشافعي ، ولم يثبت عن الشافعي لما مر . وأيضاً تقييد  
المعارض لحديث العراقيين بقوله : ( إذا جاء من غير طريق  
"الشيخين" ص ٤٣٤ ) خلاف منطوق كلام الشافعي فهو تقييد  
صندي من المعارض في قاعدة قالها الشافعي لأنه ما دون في عهده  
"الصحيحان" أصلاً . فالوجه الوجيه أن يقال : إن هذه القاعدة  
إن ثبتت عن الإمام الشافعي فهي من مفرداته على خلاف ما عليه  
الشيخان والجمهور من المحدثين وغيرهم ،

قوله نعم يترجع حديث رجاله المدنيون على ما رجاله  
الخ ( ص ٤٣٤ )

قلت : إذا كان كلام المحدثين في كلام "الصحيحين" أو في  
أحدهما معيناً فلا يعرف لهذا الترجيح وجه صحيح ، ولم نجد من  
السلف ولا من الخلف من قال به ، فهو أيضاً من محدثات  
المعارض ومخترعاته ، لا سيما عدم صحته عند من أنكر الترجيح  
بفقه الراوى مطلقاً واضح ، ولم يثبت أيضاً فرق بين تلقى من الأمة  
في هذا الحديث وبين تلقى الأمة في ذلك الحديث ، فلهذا قال  
المعارض في آخره "عندنا" ولو كان متمسك المعارض في هذا  
الحكم أيضاً ما نقله الشعراوى عن الشافعي فبعد اللتب واللى ينبغي  
له أن يقول : نعم يترجع حديث رجاله المدنيون أو المكيون أو  
غيرهم من أهل الحجاز على ما رجاله الخ كما أطلق في قوله السابق  
على هذا القول ، وهو : ( ولا يوجد له أصل عند الحجازيين

لا يقبل من (٤٣٤) .

قوله وأما عدم القبول فلا نقول هي فيما اتفق الخ  
(ص ٤٣٤)

قلت: أو كان دليل هذه الدعوى الذي أورده ، المعرّض  
سالمًا لكان من الواجب عليه أن يقول بنفي عدم القبول في كل  
حديث صحيح أو حسن أخرجه غيرهما سواء كان على شرطها أو  
على شرط أحدهما أو لم يكن كذلك لما ثبت أن الأمة تلتفت بقبول  
كل حديث صحيح أو حسن ، واتفقت على وجوب العمل به وقد  
قدمناه ، على أن هذا خلاف منطوق كلام الشافعي ونصه فلا  
يعمل به

قوله وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر بعلمهم  
فقاعدة كلية الخ (ص ٤٣٤)

قلت: ترجيح "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" من  
حيث القوة في الصحة أمر نطق بها كتب جميع أهل أصول  
الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه وغيرها من كتب  
الأصول ساكت عن هذا الترجيح ولا ينسب إلى ساكت قول  
أصلاً ، فلا يحتاج ترجيحه عليه إلى ثبوت عمل أهل المدينة على  
ما في "صحيح البخاري" فقط دون "صحيح مسلم" . وأما القول  
بترجيح ما في "صحيح مسلم" فقط على ما في "صحيح البخاري"



بعمل أهل المدينة فيهدمه قول جميع أصحاب الكتب الذين قدمنا ذكرها حيث ثبت فيها قولهم : ثم " صحيح البخارى " ثم " صحيح مسلم " . وأيضاً كلامه هذا يناقض إطلاق ما قدمه فى " الدراسات " من ( أن ما فى " صحيح البخارى " فقط يرجح على ما فى " صحيح مسلم " فقط ويقدم عليه ص ٣٣١ ) ولم يقيد هناك بقيد يجمع بين كلامه السابق وكلامه هذا . نعم لو قيل : إنه يثبت بعملهم ترجيح آخر سوى ترجيح قوة الصحة إذا كان عملهم على ما فى " صحيح البخارى " فقط ثابتاً ويثبت بعملهم على ما فى " صحيح مسلم " فقط دون ما فى " صحيح البخارى " ترجيح فى حديث مسلم يراحم الترجيح الذى فى ما فى " صحيح البخارى " فقط من قوة الصحة لكان له وجه ؛ لكن ينبغى أن يثبت من المحدثين فى هذه الصورة الأخيرة تقوية ترجيح عملهم على ترجيح قوة الصحة - ولم يثبت إلى الآن - وإلا فلا يصح قول المعارض هذا على وجه الإطلاق أصلاً . ثم نقول : إن ترجيح ما فى أحد " الصحيحين " على ما فى الآخر منها بعمل أهل " المدينة " فى مذهب الإمام مالك متعين لما أن عمل أهل المدينة فقط عنده إجماع معتبر ، وكل إجماع معتبر يرجح على ما فى " الصحيحين " كليهما إذا كان من باب أخبار الآحاد ، فكيف لا يرجح على ما فى أحدهما فقط دون الآخر ! وإن كان قول مالك هذا خلاف ما ذهب إليه مصنفو جميع كتب أصول الحديث والكتب المعتمدة من أصول الفقه .

والعجب أن المعارض ادعى على ما فى كتب أصول الحديث

من تقسيم الحديث الصحيح إلى سبعة أقسام مرتبة بعضها فوق بعض ثبوت الإجماع ، وتقم كل النقم على من خالفه ، وههنا دحض بنفسه من غير روية أو معها في ورطة خرق ذلك الإجماع حتى صار به متقوماً مثل ذلك النقم أو أزيد .

ونقول أيضاً : إن ترجيح ما في أحد "الصحيحين" على ما في الآخر منها في مذهب الشافعي لم يتعين فلذا ترى كتب الشافعية مشحونة في بعض المواد من ترجيح حديث أحدهما على الآخر بعمل غير أهل المدينة في مقابلة عمائمهم . ومن تصفح وتتبع فيها لا ينكر ما قلنا . وأيضاً عمل أهل "المدينة" ليس بحجة عند الشافعي لا ظنية ولا قطعية ، فالقول بأنه يترجح عند الشافعي حديث أحد "الصحيحين" على حديث الآخر منها يحتاج إلى أن يثبت عليه بينة عادلة ، وأنى هو ؟ فقله (فقاعدة كلية في مذهبيها) ساقط أشد السقوط .

وأما فضل أهل "المدينة" طابسة فمن يرتاب في ذلك ، فله در البيهقي ومن قال بمثل ما قال ، (١) وكل مؤمن يقول بفضلهم ، ومن أنكر فضلهم فقد أنكر الحق الذي يجب قبوله والتزامه ،

(١) قلت : قال صاحب "الدراسات" :

"عقد البيهقي في "مسنده" باباً في فضل أهل المدينة"

كما يدل على صحته عملهم في مباحث الاذان " اهـ (ص ٤٣٤

وقد صنف بعض المحدثين رسالة على حدة في فضل الحبوش وهي موجودة عندنا ، وله بذلك أجر عند الله تعالى إن شاء الله ، فكيف من فضل أهل المدينة أو صنف في فضلهم رسالة أو مصنفاً عظيماً ! فهم القاطنون في جواره صلى الله عليه وسلم والمبشرون ببشارات عظيمة ثابتة لم تكذب توجب جميعها في قاطني غيرها ولو " مكة " المشرفة ، لا سيما و " المدينة " المطيبة مسكن " رسول الله صلى الله عليه وسلم " وقد أجمعوا على أن الموضع الذي ماس جسده الأطيب الأطهر الأعطر صلى الله تعالى عليه وسلم حين وضعوه في قبره المنور الأنور أفضل من جميع ماعداه سائر مواضع " المدينة " كان " أومكة " بتامها مع " الكعبة " أو بدونها ، أو " الكعبة " أو سائر ما في الدنيا من البقعات ، أو جميع الأرضين أو جميع السماوات مع جميع ما فيها

---

قلت : وهذا غلط فان البيهقي لم يعقد بابا في فضل أهل المدينة وإنما لفظه في " سنته " هكذا : " باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم " ولفظ " أهل الحجاز " كما ترى لا يختص بأهل المدينة ، والله الموفق -

وفي " مقدمة كتاب التعليم " للإمام مسعود بن شيبة السندی ونسخته الخطية محفوظة في خزانه اللجنة وستشره اللجنة عن قريب .

" فان قالوا : لا كلام ان " المدينة " افضل من " الكوفة " . وعلماء " المدينة " أعلم من علماء

”الكوفة“ وما اُفتى مالك حتى أذن له في الافتاء ثلاثون تابعياً من فقهاء ”المدينة“ فوجب أن يكون التقدم لمالك لا لأبي حنيفة قلنا لهم : أما ”المدينة“ فلا منازعة في أنها أفضل من ”الكوفة“ وليس كلامنا في تفضيل البلدان وإنما الكلام في تفضيل المشايخ . وأما العلماء المتقدمون فلا كلام أيضاً في تفضيل علماء ”المدينة“ على سائر علماء الأئصار وإنما الكلام في علماء زمان أبي حنيفة ومالك ، ولا يختلف أحد من أهل العلم أن فقهاء زمان أبي حنيفة أعلم وأعظم من فقهاء زمان مالك لأن علم أهل ”المدينة“ ذهب مع موت الفقهاء السبعة الذين كانوا ، وذلك في نيف وتسعين من الهجرة وكفى لأبي حنيفة شرفاً أنه أدرك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلقاً من التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث ، وناظر الشعبي وعطاء وابن جريج والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وربيعة الرأي . وقد اتفق علماء ”الكوفة“ على اجلاس أبي حنيفة في موضع حماد بن أبي سليمان ، وهو الذي يقول : كل ما جاء من الله ورسوله فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة فتخير ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال ، وفي روايه : زاحمناهم . وقد استقصينا الكلام في هذا المعنى في ”كتاب الطبقات“ اهـ

من الكائنات إلا الأنبياء أوبدونهم أوجميع ما فيها منها أو البيت المعمور أو الكرسي أو اللوح أو القلم أو الجنة مع ما فيها أوبدونهم أوجميع ما فيها أو العرش أو ما فوق السماوات أو تحت الأرضين أو فوق الكرسي أو فوق العرش من الكائنات التي لا يعلمها إلا هو تعالى وتقدس ، واختلفوا في أن مسكنه من الجنة الذي يسمى "الوسيلة" وملزمه منها أفضل أم هذا المكان الذي تشرف بهذا المكين المخصوص صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في المدينة العطرة . والذي عليه المحققون هو أن مكانه المخصوص به صلى الله تعالى عليه وسلم المكان في المدينة أفضل منه مادام هو صلى الله عليه وسلم متمكناً فيه بجسده المطيب الأطيب الحي القائم وأن مسكنه وملزمه من الوسيلة أفضل من مكانه في المدينة إذ أترك صلى الله عليه وسلم هذا المكان ، وتشرف باستقراره صلى الله عليه وسلم ذلك المسكن الملزم من الوسيلة في يوم القيامة فصلى الله تعالى وسلم على خير ساكنها وآله وصحبه وعلى من كان بالمدينة أويكون في الحال أو الإستقبال من المؤمنين .

قوله تعين علينا ترك كل مذهب يخالف مذهبهم (ص ٤٣د)

قلت : قد تبين مما ذكرنا قبل أن ممشى المعارض ليس على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما فإن ذلك من باب التزام مذهب معين أو مذهبين معينين ، وقد حكم فيه المعارض فيما قبل بما حكم مما يجب عليه أن يتحاشى عنه

أشد التحاشي وأتمه . وأيضاً دعواه هذه تناقض ما صرح به في أول " الدراسة الثامنة " من ( أن كلامنا في هذه الدراسة بل جميع الكتاب على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ) إنتهى كلامه هناك . وتبين مما ذكرنا قبل أيضاً أن ممشى المعارض ليس إلا على مارآه سواء وافق هذا أو ذاك من الأئمة الأربعة أو خالف الأحاديث الصحيحة الكائنة في " الصحيحين " وفي غيرهما أو خالف أحاديثهما فقط وعمل بما في غيرهما أو خالف الإجماع أو خالف إجماع أهل المدينة أو خالف إجماع الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة أو خالف إجماع أهل بيت النبوة بالمعنى المعتبر عنده - وسيجئ قريباً إن شاء الله تعالى - ومن تأمل في " دراساته " والمسائل التي قدمناها في " مقدمة تعاليفنا " هذه ومسئلة سنية رفع اليدين في كل خفض ورفع وجد ما قلنا حقاً بلارية إن شاء الله تعالى، فلا قرعة لعينه ولا لعينه بمشييه على إثر الإمامين مالك والشافعي ولا على إثر أحدهما ، كما أنه لم تقر عينه ولا عيناه بالمشي على إثر الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل . ثم إن قوله : ( ولا شك عندك أن الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " قاطبة الخ ص ٤٣٥ ) كذب محض واقتراء بحت عليهم ( ١ )

---

( ١ ) كيف ! وقد قال صاحب " الدراسات " نفسه :

" وقد قال بعض الكبراء : أن الخلاف في أتباع

أبي حنيفة - معه أكثر من خلاف الشافعي له انتهى .

فإنه قد ثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء الكوفة كالشافعية والحنابلة مع مالك فقط كثيراً ، ولم يثبت خلاف الحنفية بل وفقهاء " الكوفة " مع جميع علماء أهل المدينة فقط على بعض المعاني التي قالت المالكية بها في لفظ " علماء المدينة " الواقع ههنا إقليلاً كالشافعية والحنابلة أيضاً . فكيف يصح من المعارض تفريع ما فرعه عليه ههنا مع ما ادعاه من قبل من أن كثرة ذلك في علمنا بوجهين (١) ثم نقول : إن هذه الدعوى من المعارض دعوى كاذبة غير صحيحة لما أن المعارض ترك عمل أهل المدينة في كثير من المسائل ولم يوجد في خلاف مذهبهم وعملهم حديث " الصحيحين " ولا حديث واحد منهما لاسيما في مسائل كثيرة ذكرناها في أول " مقدمة هذه التعاليق " بل قد ثبت في أكثرها من المعارض ترك الإجماع بالمعنى المشهور، وترك إجماع أهل البيت بالمعنى الذي قدمناها ، وبالمعنى الذي سيجئ ، وترك إجماع أهل " المدينة " وترك أحاديث " الصحيحين " كليهما ، وترك

---

وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه به فالحكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقلته الخلاف حتى حصر خلاف أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسألة والله تعالى أعلم " (١٥ ص ١٠٥)

(١) راجع " الدراسات " ص ٤٢٧

أحاديث غيرها الصحيحة والحسنة والضعيفة ، وترك  
الموقوفات والآثار الثابتة والتعليقات ، ومن رجوع إلى تلك  
” المقدمة “ لا بد أن يصدقني في هذا المقال إن شاء الله تعالى .

قوله ومن أعظم الجفاء على تسمية محمد بن الحسن الخ  
( ص ٤٣٥ )

قلت : مراد محمد رحمه الله في تلك التسمية ” بأهل المدينة “  
الإمام مالك ومن تبعه ومن عاصره من أهل بلده واتفق معه في  
الحكم و ” بأهل الكوفة “ أبو حنيفة الإمام ومن تبعه ومن عاصره  
من أهل بلده واتفق معه في الحكم فليس في هذه التسمية إلا إشعار  
أنه ما جاء به محمد في ” كتاب اختلاف أهل المدينة وأهل  
الكوفة “ إلا هذا القسم من المسائل دون غيره . فلو أتى في  
التسمية بغير هذه العبارة لفات هذا الإشعار ، فله دره ، وما أحسن  
قوله وتسميته ، وما أذكرى تعبيره عن الإمامين الهامين ومن وافقهما ،  
وما أصنى تقديمه لفظ ” أهل المدينة “ على لفظ ” أهل الكوفة “  
في التعبير . ثم إن الإمام محمداً قد التزم في كتابه ذلك أن يورد  
الدلائل المثبتة لتلك المسائل الموردة فيه من جانب الإمام أبي حنيفة  
كما التزم الشيخان في ” صحيحيهما “ وغيرهما من الكتب المصنفة  
لها أن يوردا الدلائل الدالة على ما قالاه في الأكثر رداً على من  
زعم أن في تلك المسائل لم يثبت لقول أبي حنيفة دليل ، فقوله ( ثم  
لو فتشت ذلك الكتاب الخ ص ٤٣٥ ) ساقط لأن لكل مقام



مقالاً ، ولكل مقال مقاماً . فمن اعترض على الإمام محمد بهذا فقد جفا وخرج عن ما صفا ،

وقد أورد بعض العلماء المحدثين في مصنفه : ( أن أباحنيفة ومالكاً كانا يجلسان في المسجد الحرام بعد ما صليا صلاة العشاء فيه يتكلمان هناك في مسائل شرعية وقع الاختلاف فيها بينهما إلى صلاة الفجر فيصليانها بوضوء العشاء ، وكان الأكثر وقوعاً أن يحج أبوحنيفة على مالك وكان هذا دأبها سنن كثيرة ) انتهى ( ١ )

( ١ ) قلت : قال صدرالائمة الموفق بن احمد المكي في " مناقب الامام الاعظم ابي حنيفة " :

" أنبأني الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي بمدينة السلام عن الحافظ الاثمين أبي الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون اجازة أنا القاضي الامام أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري أنا عبد الله بن محمد العلواني أنبا مكرم بن أحمد أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي فيما كتب به إلى أنبا خيرون بن عيسى أنبا أيوب العراقي حدثني محمد بن رشيد عن يوسف بن عمرو عن ابن الدراوردي قال : رأيت مالكا وأباحنيفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما يتذاكران ويتدارسان حتى إذا وقف أحدهما

على القول الذى قال به وعمل عليه اسك احدهما عن صاحبه من غير تعسف ولا تخطئه لواحد منها فلم يزالا كذلك حتى صليا للغداة فى مجلسها ذلك " ( ج - ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع دائرة المعارف النظاميه بحيدر آباد الدكن بالهند )

وقال الامام مسعود بن شيبة السندى فى " مقدمه كتاب التعليم " له :

" ذكر الطحاوى فى : " كتابه الذى جمع فيه اخبار اصحابنا " عن الدراوردي قال : سمعت مالكا يقول : عندي من فقه ابي حنيفة ستون ألف مسئله " ا هـ

وقال صدر الائمة فى الباب الثانى و العشرين من " المناقب " :

أخبرنى الحافظ أبو منصور الديلمى فيما كتب الى من همدان أنا أبو الفرج الصيرفى اجازة باصبهان أنا أبو الحسين احمد بن محمد أنا أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنا الامام أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثى اخبرنا زيد بن يحيى البلخى حدثنى اسحاق بن ابي اسرائيل سمعت محمد بن عمر الواقدى يقول : كان مالك بن أنس كثيراً ما كان يقول يقول ابي حنيفة ويتفقده وان لم يكن يظهره ،

وبه إلى الحارثي هذا قال أخبرنا الفضل بن بسام أنبا  
اسماعيل بن اسحاق أنبا اسحاق بن محمد قال : كان مالك  
ربما اعتبر بقول أبي حنيفة في المسائل ( ج - ٢  
ص ٣٣ )

وبه قال أخبرنا الحسن بن بدور الفرغاني أنبا محمد بن  
فضيل سمعت محمد بن اسماعيل بن أبي فديك قال : رأيت  
مالك بن أنس قابضاً على يد أبي حنيفة يمشيان ، فلما بلغا  
المسجد قدم أبا حنيفة ، فسمعت أبا حنيفة لما دخل مسجد  
الرسول صلى الله عليه وسلم قال : بسم الله هذا موضع  
الأمان فأنسى من عذابك ونجنى من النار “ له ( ج - ٢  
ص ٣٤ )

وروى صدر الأئمة بإسناده المذكور إلى الصيمري قال :

” أخبرنا عمر بن ابراهيم أنبا مكرم أنبا جعفر بن  
سهل أنبا احمد بن محمد أنبا سليمان بن الربيع أنبا كادح بن  
رحمة قال : سأل رجل مالك بن أنس عن رجل له ثوبان  
أحدهما نجس والآخر طاهر ، فحضرت الصلاة قال : يتحرى !  
قال كادح : فاخبرت مالكا بقول أبي حنيفة انه يصلي في  
كل ثوب مرة فأمر برد الرجل واقتناه بقول أبي حنيفة رحمه  
الله اه ( ج - ٢ ص ٦٣ و ٦٤ )

وروى الامام الصيمرى فى كتابه الذى صنفه فى  
 " مناقب أبى حنيفة " رحمه الله تعالى باسناده عن ابن المبارك  
 قال :

" كنت عند مالك بن أنس فدخل عليه رجل فلما  
 خرج قال : أتدرون من هذا ؟ حين خرج ، قالوا : لا  
 وعرفته أنا فقال : هذا أبوحنيفة النعمان لوقال : هذه  
 الأسطوانة من ذهب لخرجت كما قال ، لقد وفق له  
 الفقه حتى ما عليه فيه كثير مؤنة ، قال : ودخل عليه  
 الثورى فاجلسه دون ماأجلس فيه أباحنيفة ، فلما خرج قال :  
 هذا سفيان وذكر قلعه و ورعه " اهـ

كذا نقله صدرالائمّة فى " مناقبه " ( ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧  
 وروى صدرالائمّة باسناده الى الحارثى قال :

" أخبرنا عمرو بن عاصم الاسدى أنبأ النضر بن محمد  
 سمعت بشر بن يحيى يقول : سمعت ابراهيم بن المغيرة سمعت  
 الواقدى قال قلت لمالك بن أنس : من أفقه من قدم عليكم  
 من أهل العراق ؟ قال : ومن قدم علينا من أهل العراق؟  
 قلت : قدم عليكم ابن أبى ليلى وابن شبرمة وسفيان الثورى  
 و أبو حنيفة . فقال مالك : ذكرت أباحنيفة فى آخرهم  
 رأبته يكلم فقيهاً من فقهاءنا حتى رده الى رأى نفسه ثلاث

مرات وقال : هذا أيضاً خطأ “

( وبه قال أخبرنا أبو حاتم ) أنبأ عبد الرحيم بن حبيب أنبأ اسمعيل بن يحيى قال : قدم أبو حنيفة -  
 ” المدينة ” فإكلم أحداً من فقهاءنا الا قطعه الا  
 أنه كان يكلم مالك بن أنس برفق اه ( ج - ١ ص

( ١١٤ )

قال صدر الاثمة : واخبرني الامام أبوالمحسن الحسن بن علي  
 المرغيناني في كتابه الى من ” بخارا ” قال :

” قيل لا بى حنيفة رحمه الله كيف رأيت غلمان أهل  
 المدينة ؟ قال : ان أفلح فيهم أحد فالأشقر الأزرق -  
 يريد مالك بن أنس رحمه الله - “

قال صدر الاثمة :

ولقد صدق رحمه الله في فراسته فان مالكاً بلغ في العلم  
 مرتبه لم يبلغها أحد من أهل المدينة في عصره . ولقد نسج  
 على منواله الحافظ أبو الحسن الدارقطني فانه مثل عن غلمان  
 مصر فقال : أن أفلح فيهم أحد فابن سعيد الأزدي - يريد  
 عبد الغنى الحافظ أمان أهل مصر في الحديث وحفظ الانساب  
 والغرائب - اه ( ج - ١ ص ١٨٧ )

وروى صدر الأئمة - بإسناده إلى الإمام أبي محمد عبدالله  
ابن محمد الحارثي قال :

” أنا محمد بن القاسم البلخي أنبأ أحمد بن الأزهري  
أنبأ حبيب كاتب مالك قال : قدم أبو حنيفة - ” المدينة ”  
فناظره مالك فلما قام سمعت مالكا يقول : ما أحلمه “  
٥١ ( ج ١ ص ٢٦٧ و ٢٦٨ )

وقال الإمام الحافظ يوسف بن عبد البر القرطبي المالكي في  
كتابه ” الانتقاء في فضائل الثلاثة - الأئمة - الفقهاء “ :

” نا أحمد بن محمد قال نا أحمد بن الفضل قال نا  
محمد بن جرير قال نا أحمد بن خالد الخلال قال : سمعت  
الشافعي يقول : مثل مالك يوماً عن عثمان البتي قال :  
كان رجلاً مقارباً ، وسئل عن ابن شبرمة فقال : كان رجلاً  
مقارباً ، قيل : فأبو حنيفة ؟ قال : لوجأ إلى أساطينكم هذه  
- يعني السواري - فقاسيكم على أنها خشب  
لفننتم أنها خشب “ ٥١ ( ص ١٤٦ و ١ طبع مصر  
عام ١٣٥٠ )

وروى ابن عبد البر في ” الانتقاء “ بإسناده إلى ابن جرير قال :

” نا العباس بن الوليد قال نا إبراهيم بن حماد الزهري

المدني قال سمعت مالكا يقول : قال لي المهدي : يا ابا عبدالله ضع لي كتاباً أحمل الائمة عليه ، فقلت له : يا امير المؤمنين ! أما هذا السقع وأشار الى الغرب فقد كفيته وأما الشام ففهم الرجل الذي علمته - يعني الاوزاعي - وأما أهل العراق فهم أهل العراق ! " ا هـ ( ص ٤٠ )

وقال ابن عبدالبر في كتابه " جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله "

" حدثنا احمد بن سعيد بن بشر قال حدثنا ابن أبي دليم قال حدثنا ابن وضاح قال حدثنا محمد بن يحيى المصري قال سمعت عبدالله بن وهب يقول : سئل مالك عن مسألة فأجاب فيها فقال له السائل : ان أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون كذا وكذا فقال : ومتى كان هذا الشأن بالشام انما هذا الشأن وقف على أهل " المدينة " و " الكوفة " ا هـ . قال ابن عبدالبر :

" لأن شأن المسائل " بالكوفة " مداره على أبي حنيفة وأصحابه والثوري " ا هـ ( ج - ٢ ص ١٥٨ طبع المنيرة بمصر )

وقال الامام الكوثري في " تعليقات الانتقاء " له :

” وأما ما ذكره الذهبي في ” طبقات الحفاظ ” من أن سعيد بن أبي مريم روى عن أشهب أنه قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه ، قلت : فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه مع كونه أئمة من مالكا . فلابد كما يصح اسناداً وكان أشهب لدة الشافعي أو كان على أكبر تقدير ابن عشر عند وفاة أبي حنيفة ولم يثبت اجتماعه مع مالك في أواخر سني وفاة أبي حنيفة ، وما كان مالك مؤدب الاطفال ، وإنما كان اجتماعها قبل ممته مالك منه ست وأربعين وقبل أن يأخذ يعلو شأنه ، ويمكن ذلك مع حاد دون أبيه .

وأما ما يرويه ابن أبي حاتم في ” تقدمه الجرح والتعديل ” من أن : أبا حنيفة كان يطلع على كتب مالك . ففيه خدشه من جهة أن تأليفه للموطأ كان في عهد المهدي أو في أواخر عهد المنصور بعد وفاة أبي حنيفة على الصحيح “ ١٥ ( ص ١٤ و ١٥ )

قلت : وأما ما ذكره الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني في الجزء السابع من شرحه على ” المواهب اللدنية ” ( ص ٢٢٤ ) من أنه :

” ذكر السيوطي : أنه — يعني الإمام أبا حنيفة — روى عنه حديثين أخرجهما الخطيب أحدهما عن طريق القاسم



بن الحكم العرنى - بضم العين المهملة - وفتح الراء ونون -  
قال : حدثنا أبو حنيفة - عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال :  
أتى كعب بن مالك النبی صلی الله علیه وسلم فسأله عن  
راعيه - له كانت ترعى فى غنمه فتخوفت على الشاة الموت  
فذبحتها بحجر فأمر النبی صلی الله علیه وسلم أن يأكلها .  
وثانيها من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة - عن أبي حنيفة - عن  
مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن  
ابن عباس عن النبی صلی الله علیه وسلم قال : الايم أحق بنفسها  
من وليها والبكر تستأمر وصمتها اقرارها انتهى . وقال ابن  
عبد البر فى الحديث الثانى : قيل . رواه أبو حنيفة - عن مالك  
ولا يصح لكن جزم تلميذ تلاميذه عياض بأنه رواه عنه .  
وزاد فى " تزيين المالك " ثالثاً عن أبي حنيفة - عن مالك  
عن نافع عن ابن عمر قال : اذا صليت الفجر والمغرب ثم  
أدركتهما فلا تعدهما " اهـ

فردّه الحافظ المحدث الناقد الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثرى  
فيا علق على كتاب " أحاديث المؤطا و اتفاق الرواة عن مالك  
واختلافهم فيها زيادة ونقصاً " للدارقطنى حيث قال رحمه الله :

" لم يذكر المصنف أباحنيفة - فى عداد الرواة عن مالك

هنا مع أنه ساق حديثاً بطريقه عنه فى " غرائب مالك "

وهو حديث : ( الأئمة أحق بنفسها ) لأن ذكر أبي حنيفة في سنده غلط محض حيث أقام بعض رواة كلمة ( عن ) مقام ( ابن ) وهما - وهو كثير الوقوع في الأسانيد وصواب الرواية ( عن حماد بن أبي حنيفة عن مالك ) كما يظهر من الجزء المسمى ( مارواه الأئمة عن مالك ) للحافظ محمد بن مخلد العطار - وهو بدار الكتب الظاهرية - بدمشق - وشرح ذلك فيما عاقت على " الانتقاء " لابن عبد البر ، ويظهر الغالطون في ذلك من طرق ساقها أبو المؤيد الخوارزمي في ( جامع المسانيد ٢ - ١١٩ ) حتى أن السيوطي يقول في ( تنوير العوانك ٢ - ٦٢ ) قيل انه رواه عنه أبو حنيفة ولا يصح . ا هـ . لكنه ناقض نفسه وذكر روايته في " الفوائد " . وذكر الخطيب في " رواة مالك " روايته أبي حنيفة عنه لعديث آخر وهو حديث ( ذبح الشاة بعجر ) لكن اتفق أصحاب القاسم العرنى - راوى الحديث عن أبي حنيفة - عن روايته عن عبد الملك دون مالك وانفرد ابن الصلت بجعله م'الكا حيث سقط ( عبد ) وانطمس اللام في نسخته فجعله ( عن مالك ) باعتبار أن الألف المتوسطة في الأعلام تحذف في الرسم كما يظهر من طرقة في ( جامع المسانيد ٢ - ٢٢٥ ) وزاد السيوطي ثالثاً في " تزيين المالك " وهو حديث ( إذا صليت الفجر والمغرب ) لكن هذا الحديث من مرويات محمد بن الحسن عن مالك مباشرة كما يعلم من نسخ " المؤطا " .

ثم إن محمد بن الحسن شيخ الشافعي ورايه ( ١ ) روى عنه الشافعي في " مسنده " أربعة أحاديث كما صرح به الأستاذ

لمحمد و " الآثار " له ، فإني ( جامع المسانيد ١ - ٤٨٠ )  
و " مختصره " لابن الضياء المكي ماهو الأسبق قلم - راجع " موطأ " محمد و " الآثار له " - .....  
..... وتفصيل البحث في ( أقوم المسالك في تحقيق روايه مالک عن أبي حنيفة وروايه أبي حنيفة عن مالک ) والله سبحانه وتعالى أعلم " : ( ص ٧ و ٨ طبع مصر سنة ١٣٦٥ )

( ١ ) قال العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري رحمه الله في " بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني " رضي الله عنه ما نصه :

" وكم لمحمد بن الحسن من أياد بيضاء على الشافعي حتى قال الشافعي : أمن الناس على في الفقه محمد بن الحسن . رواه الخطيب عن الحسن بن محمد الخلال عن علي بن عمرو الجريري عن علي بن محمد النخعي عن أحمد بن حنبل بن سفيان عن المزني عنه ، وذكر السمعاني عن البويطي عن الشافعي أنه قال : أعانني الله برجلين بآبائيه في الحديث ومحمد

في الفقه . وعن الربيع عن الشافعي ليس لأحد علي منه في العلم واسباب الدنيا ما لمحمد علي ، وكان يترحم عليه في عامة أوقاته ، وعن ابن ساعه : أن محمد بن الحسن جمع من أصحابه نحو مائة ألف درهم لأجل الشافعي مرة بعد أخرى ، وروى الذهبي في " جزئه " عن ادريس بن يوسف القراطيسي أنه سمع الشافعي يقول : مارأيت أحلم بكتاب الله من محمد كأنه عليه نزل . وكل ذلك مما يدل على أن الشافعي كان عظيم الاجلال لمحمد بن الحسن كبير الادب في معاملته معه .  
 ٥١ ( ص ٢٢ طبع مصر سنة ١٣٥٥ هـ )

وقال أيضاً فيه :

" ثم يرو عن الشافعي ثناء في حق أحد من الأئمة قدر ما روى عنه من الثناء على محمد بن الحسن عن جدارة منه بذلك الثناء " ٥١ ( ص ٢٩ )

وقال أيضاً فيه :

" وقد روى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ في حق محمد بن الحسن مدون في " تاريخ الخطيب " وكتاب ابن أبي العوام " وكتاب الصيمري " و " تهذيب النوى " و مؤلفات الذهبي " وغيرها فضلاً عما في " كتاب

الأعظم قدس سره في بعض منبأاته . ( ١ ) وقال الحافظ ابن

الكردي " نستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها .  
ومن الحقائق الملموسة أنه لا يعرف للشافعي عمل يذكر في  
الفقه قبل اتصاله بمحمد بن الحسن بل إنما رجع إلى مكة  
بعد أن تفقه عليه وأخذ يقارن ما تلقاه منه بفقه أهل الحجاز  
حتى حصلت له اختيارات أدت به إلى اظهار الاجتهاد بعد وفاة  
محمد بسنوات بأن عاد إلى العراق سنة خمس وتسعين ومائة  
بعد وفاة محمد بن الحسن بست سنوات وبقي هناك سنتين ينشر  
اختياراته ومذهبه القديم على رواية القديم المعروفين ، بكتاب ألفه وسماه  
" العجبة " في مجلد ضخيم وهو الذي رد عليه عيسى  
بن أبان كما رد على جديده القاضي بكر بمصر " .  
( ص ٢٨ )

( ١ ) قلت : وفي " المستدرک علی الصخیحین " للحاكم النيسابوري

( ج - ٤ ص ٣٤١ )

" حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب عوداً على بدء ثنا  
الربيع بن سليمان ثنا الشافعي انبا محمد بن الحسن عن ابي  
يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الولاء لجمعة كجمعة -  
النسب لاتباع ولا توهب . اهـ

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . وقال  
الذهبي في " تلخيص المستدرک " بعد نقله تصحيح الحاكم  
لهذا الحديث : " قلت بالدبوس " اهـ وقال الحافظ ابن  
حجر العسقلاني في " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي  
الكبير " :

" ورواه ابن حبان في " صحيحه من طريق بشر بن الوليد  
عن أبي يوسف لكن قال : عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار ،  
وكذلك رواه البيهقي ، وقال في " المعرفة " : كان الشافعي حدث به  
من حفظه فنسى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه  
محمد بن الحسن في " كتاب الولاء " له عن أبي يوسف عن  
عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار به " اهـ { ١٣ ج  
طبع الهند ) .

وقال سيد الحفاظ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي في " عقود  
الجواهر المثيفة في أدلة مذهب الامام أبي حنيفة " مما وافق فيه  
الائمة الستة أو أحدهم " :

" رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الاخميمي  
عن محمد بن ادريس عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن  
أبي حنيفة . وهو مسلسل بالائمة كما تراه ، ومثله نادر الوجود ،

حجر العسقلاني في " لسان الميزان " ( قال الربيع : سمعت الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير كتباً ) انتهى ( ١ )

وقد أورده السيوطي في جزء له ساه " الفائدة في حلاوة الاسانيد " ورواه ابن خسرو من طريق ابن المظفر ، واخرجه الدارقطني عن محمد بن احمد بن عمرو بن عبد الخالق عن احمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن سليمان الاخميمي مثله ، ومن طريقه رواه ابن عبد الباقي " اه ( ج - ٢ ص ٥٥ طبع القسطنطينية سنة ١٣٠٩ )

( ١ ) قلت : قال الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول : لو اشاء أن أقول نزل القرآن بلغه محمد بن الحسن لقلته لفصاحته ، وقال أبو بكر بن المنذر ، سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول : ما رأيت سمينا أخف روحاً من محمد بن الحسن ، وما رأيت أفصح منه ، كنت اذا رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بلغته ، وقال الطحاوي : سمعت احمد بن أبي داود المكي ، سمعت حرملة بن يحيى ، سمعت الشافعي يقول : ما سمعت أحداً قط كان اذا تكلم رأيت أن القرآن نزل بلغته غير محمد بن الحسن وقد كتبت عنه حمل بختي . وقال ابن أبي حاتم : نا الربيع سمعت

وذكر النووي نقلاً عن الخطيب البغدادي ( أن الامام الشافعي  
 روى عن محمد بن الحسن ) انتهى ( ١ ) وقال العارف في  
 ” الدراختار ” : ( وتزوج محمد بن الحسن بأم الشافعي وفوض إليه

الشافعي يقول : حملت عن محمد بن الحسن حمل بنتي ليس عليه  
 الا سماعي ، وقال أحمد بن أبي سريج الرازي ، سمعت الشافعي يقول :  
 أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها فوضعت الى جنب  
 كل مسئلة حديثاً ، وقال ابن كاس النخعي ، ثنا احمد بن حماد بن  
 سفيان ، ثنا الربيع بن سليمان ، سمعت الشافعي يقول : ما رأيت أعقل  
 ولا أفقه ولا أزمع ولا أورع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن .  
 أورد هذه الأقوال كلها الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن احمد الذهبي  
 الشافعي رحمه الله في ” جزء ” ألفه في ترجمته الامام محمد بن  
 الحسن رضي الله عنه وقد طبع هذا الجزء بمصر مع مناقب أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عنيت بنشره ” لجنة ” احياء المعارف النعمانية  
 بحيدرآباد الدكن بالهند ، وعليه تعليقات مميّنة للعلامة المرحوم محمد  
 زاهد الكوثري والاستاذ العلامة أبي الوفاء الافغانى رئيس اللجنة .



كتبه وماله فبسيبه صار الشافعي فقيهاً ( انتهى . ( ١ )

قوله ومما اعتقده حجية اجتماع أهل بيت النبوة الخ  
( ص ٤٣٥ )

” وأما الامام الشافعي رحمه الله فاحتج بمحمد بن  
الحسن في الحديث “ ١ هـ ( ” مناقب أبي حنيفة وصاحبيه “  
ص ٥٩ )

( ١ ) قلت : ذكر الديلمي عن الامام الشافعي رضي الله عنه  
قال : جالست محمد بن الحسن عشر سنين وحملت من كلامه حمل  
جمل لو كان كلم على قدر عقله ما فهمنا كلامه ولكنه كان يكلمنا على  
قدر عقولنا ١ هـ ( كذا في ” المناقب الكردية ” ج - ٢ ص ١٥٥ )  
وذكر السمعاني والاسفرايني عن أبي عبيد قال : قدمت على محمد  
فرايت الشافعي رضي الله عنه عنده فسأله عن شئ فاجاب فوضي  
بالجواب فكتبه فراه محمد فوهب له مائة درهم ، وقال :  
ان كنت تشتهي العلم فالزم فسمعت الشافعي يقول : لقد كتبت  
عنه حمل بعير لولاه مالصق بي من العلم شئ والناس عيال على  
أهل العراق وأهل العراق على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة على  
الامام أبي حنيفة ١ هـ ( المناقب الكردية ” ج - ٢ ص ١٥٤ )

قلت : قد تقدم جميع ما يتعلق بهذا من قبل فارجع إليه ، (١)  
 لكن كان مبنى كلامه على ما يتبادر من لفظ " أهل البيت " والقراآن  
 الموجودة هناك من المعنى وهو الأئمة الإثنا عشر من أهل بيت  
 الرضوان ، وبعض الكلام هناك مبنى على أن معنى لفظ " أهل  
 البيت " الأربعة أصحاب العباء . وهذا المعنى الأخير أخذته الشيعة  
 الشنعية في قولهم : إجماع أهل البيت حجة معتبرة ، وإجماع  
 معتبر . وهنا قد أثبت المعارض معنى آخر للفظ " أهل البيت " فنتكلم  
 عليه فنقول : إن الوجه الذي أتى به المعارض لاثبات حجة إجماع  
 أهل البيت وجه قال به من عند نفسه ، ورأى رآه فليس  
 بدليل إقناعي فضلاً عن أن يكون قطعاً ، فلم يجوز لأحد تقليد  
 رأى مثل المعارض أى رأى كان مادام لم يتحقق له سلف يجوز  
 تقليد رأيه . ونحن إذ تتبعنا ونصفحنا أقوال العلماء ما وجدنا له سافراً  
 في هذا القول لامن أهل السنة والجماعة ولا من الشيعة الشنعية ولا من  
 غيرهم ، فوجب علينا رد ما رآه فقط لكونه خروجاً عما انعقد  
 إليه الإجماع ، ولا عرف بهذا معنى لفظ " أهل البيت " الذي  
 أراده المعارض في قوله : ( إجماع أهل البيت  
 إجماع معتبر ) وقوله : إجماع أهل بيت النبوة وعملهم حجة  
 ( ص ٤٣٥ ) بقوله ( لا سيما ويدخل في أهل بيته صلى الله تعالى  
 عليه وسلم نساءه مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم

وما نعتي من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشمل نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وذكر بنى هاشم . وبني المطلب ص ٤٣٦ ) انتهى . فالقول بحجية هذا الاجتماع وعمل ذويه ، وبأن اجتماعهم وعملهم إجماع معتبر خروج عن إجماع جميع أهل السنة (١) والشيعنة الشنيعة وغيرهم ممن كان من

(١) قلت : ولكن قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة "

ما نصه :

" ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته :  
 " انها والكتاب لن يفترقا حتى يردا على الجوض " وهو  
 الصادق المصدوق ، ليدل على أن إجماع العترة حجة . وهذا  
 قول طائفة من اصحابنا ، وذكره القاضي في " المعتمد " لكن  
 العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد علي وولد العارث  
 بن عبد المطلب وسائر بنى ابي طالب وغيرهم ، وعلى وحده  
 ليس هو العترة ، وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم . يبين ذلك أن علماء العترة كابن عباس وغيره لم  
 يكونوا يوجبون اتباع علي في كل ما يقوله ، ولا كان علي  
 يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتي به ، ولا أعرف أن  
 احداً من ائمة السلف لا من بنى هاشم ولا غيرهم قال :  
 انه يجب اتباع علي في كل ما يقوله " ا هـ ( ج - ٤  
 ص ١٠٥ ) .

أهل القبلة ، وإحداث القول المحدث والمخترع من المعارض .  
وليت شعري لما أدخل المعارض في لفظ " أهل بيت النبوة " نساءه صلى الله تعالى عليه وسلم سواء كانت عبارة عن أمهات المؤمنين أو عنهن وعن بناته المقدسة وبنات بناته المطهرات فما وجه تقييده بالذكور من أولاده على الشق الأول ، وبالذكور من أقربائه ، وبذكور بني هاشم والمطلب على الشق الثاني . وضمير " خدمهم ووالاهم " يرجع إليه صلى الله عليه وسلم وإلى ذكور أولاده وأقربائه فدخل فيها زيد بن حارثة ، وأسامة ابنه ، وابن مسعود ، وأنس وأمثالهم رضى الله تعالى عنهم . وايت شعري ما فائدة وضع المعارض هذا الإجماع مع أنه قد أنكر وجوده مطلقاً في أمثلة الشريعة الغراء لما أنه اشترط في حجته بشروط محدثة مخترعة ممتدة قدمها من قبل في " الدراسة الثامنة " فلا يمكن أن يتحقق مسألة من مسائل الشريعة ويجد فيها اجتماع أهل بيت النبوة بهذا المعنى مع إستجماع شروطه . ولو قطعنا النظر عن تلك الشروط فائبات اجتماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى في حكم شرعى أعسر بل دون ثبوته خرط القتاد . ومن ادعى وجود هذا الإجماع مع تلك الشروط فيه فليأت بيينة تشهد على ذلك . ومن ادعى وجوده بدونها فلا بد له أن يأتي بدليل يثبت أن إجماع أهل البيت فقط بهذا المعنى ثبت في هذا الحكم . ولعمري إذا كان معنى لفظ " أهل البيت " في هذه المسئلة هو هذا المعارض فما معنى قوله السابق ( ومذهب واحد من أهل البيت مذهب باقيهم ص

(٢٨٦) ؟ الذى اسندل عليه المعارض هناك بكلام سيدنا محمد الباقر رضى الله عنه - وكلامه برى من أن يستدل به على هذا - وما معنى تعقيب قاعدة أن اجماع أهل البيت اجماع معتبر عندي هناك لذلك القول السابق ؟ وما معنى قوله ههنا (وكون اجماعهم حجة عند الشيعة الخ) ؟ (١) ومقتضى قوله السابق وتعقيب تلك القاعدة له أن يكون معنى لفظ "أهل البيت" في هذه المسئلة عند المعارض "الأئمة الإثني عشر" لا هذا المعنى ، ولا الأربعة فقط أصحاب العباء ، ومقتضى قوله (وكون اجماعهم حجة عند الشيعة الخ) أن يكون معناه عنده فيها "الأربعة فقط آل العباء" لا هذا المعنى ، ولا الأئمة الإثنا عشر . ومن المعلوم أن ثبوت اجماع أهل بيت النبوة فقط بهذا المعنى على حكم لا يكاد يتحقق كما مر . فقوله : (وإذا اجتمعوا على شيء وتوارث ذلك فيهم ص ٤٣٦) مجرد تسليمة من المعارض لنفسه على خلاف اجماع الأمة أهل القبلة - ومنهم الشيعة - بما لا يمكن تحقيقه عادة . ومن ادعى وجود هذا الإجماع فقط وثبوته في حكم شرعى فليأت بدليل بين عليه . وعندى أنه لا يمكن أن يوجد في مثال في الشريعة الغراء . ومن قال : إن مراده بالمضاف إليه هو هذا المعنى الذى ذكره المعارض ههنا فقد أتى بما لا دلالة عليه هناك . ومن قال : إن مراده به هو الأئمة الإثنا عشر فيخذه كلام المعارض ههنا . ومن قال : إن

(١) وقد سقط هنا من المطبوعة ما ينقله المصنف .

مراده به هو الأربعة الطاهرة آل العباء فيفسد قوله كلامه ههنا أيضاً . ثم نقول : إن هذا الوجه الذى ذكره المعترض لاثبات حجية إجماع أهل البيت فقط إما أن يفيد أن الطبقة الأولى منهم إجماعهم إجماع معتبر دون الثانية والثالثة إلى آخرها ، وهذا الحصر هو ظاهر كلام المعترض وهو قوله : ( هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته ص ٤٣٦ ) وأما أن يفيد أن الطبقة الثانية والطبقة الثالثة منهم إلى آخرها كالطبقة الأولى فكما أن إجماع الطبقة الأولى منهم إجماع معتبر كذلك إجماع الطبقة الثانية والثالثة إلى آخرها كل واحد منها إجماع معتبر ، ومقتضى الدليل والوجه المذكور هو هذا لا الأول بحسب الظاهر ، ففيه أن على هذا بدخل فيهم بنو العباس الذين ظلموا أهل البيت وغيرهم ، ولن يرد الله ذلك إن شاء الله تعالى . وأيضاً يستلزم أن يكون اجتماع أهل البيت فى زماننا كذلك . وأيضاً لو كان هذا الدليل سائماً لأدى إلى أن إجماع الخلفاء الأربعة فقط ، وأن إجماع الشيخين الوزيرين كل واحد منهما إجماع معتبر ، ولم يقل المعترض به ، ولم تفرع عنه بذلك . ثم إن قوله : ( الزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه الخ ) يقتضى أن أهل المدينة الذين لازموا إياه صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين إجماعهم معتبر لامطلقاً فهذا يخالف قول مالك على أحد الأقوال .

قوله فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث " الثقلين " الخ

(١) ( ص ٤٣٦ )

قلت : إنما ورد حديث " الثقلين " في أهل البيت بالمعنى المشهور الأعم الشامل لمن كان منهم إلى يوم القيامة سواء كان من

( ١ ) قلت : قال الحافظ ابن تيمية في كتابه " منهاج السنة النبوية " :

" ان لفظ الحديث الذى فى " صحيح مسلم " ( عن زيد بن أرقم قال : قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً بماء يدعى خمأ بين مكة والمدينة فقال : أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن ياتينى رسول رى فاجيب ، وإنى تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال : وأهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى ) وهذا اللفظ يدل على أن الذى أئرنأ بالتمسك به وجعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله . وهكذا جاء فى غير هذا الحديث كما فى " صحيح مسلم " عن جابر فى حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال : ( قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله ، وأنتم تسئلون عنى فإ أنتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأدیت ونصحت ، فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء ينكبها الى الناس : اللهم أشهد ثلاث مرات ) .

بنى هاشم، أومن بنى المطلب، من أولاد سيدنا الحسن والحسين وإخوتها العلانية، ومن بنى العباس وغيرهم إلى يوم القيامة، ولذا قال صلى الله عليه وسلم: (ولن يفترقا حتى يردا على الحوض) وأورد هذا الحديث العلماء الكرام في مناقب أهل البيت الرضى مطلقاً. وإيراد المعترض هذا الحديث ههنا يدل على أن معنى لفظ "أهل البيت" في حديث "الثقلين" هو المعنى الذى ذكره هنا فيما قبل، فلزم منه أنه لو كان الأمر كما قال لكاد أن يكون هذا الحديث مثبتاً للعصمة في كل واحد منهم إلى يوم القيامة - ولو كانوا غير العلماء منهم وتبعوا علماء هم العظام - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من نسائه صلى الله عليه وسلم -

وأما قوله: (وعترى أهل بيتي وانها لن يفترقا حتى يردا على الحوض) فهذا رواه الترمذى. وقد مثل عنه أحمد بن حنبل فضعه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح، وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلاله، قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضى أبوبعلى وغيره؛ لكن أهل البيت لم يتفقوا - والله الحمد - على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم المبرؤن المنزهون عن التدنس بشئ منه " ٥١ (ج - ٤ ص ١٠٤ و ١٠٥ )



سواء أخذت بمعنى أهـات المؤمنين فقط، أو بمعنى يشملهن ويشمل بناته المطهرات وبنات بناته - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من ذكور أولاده سواء كان الحسن أو الحسين أو أولادهما مطلقاً ، ومثبتاً للعصمة في أعمامه وأولاد أعمامه ، وسائر أقربائه وأولادهم من العباسيين وغيرهم إلى يوم القيامة - نعوذ بالله تعالى من ذلك - ومثبتاً للعصمة في كل واحد من خدمه ومواليه صلى الله عليه وسلم ، وخدمتهم ومواليهم ، ومثبتاً للعصمة في جميع ذكور بني هاشم وبني المطلب ؛ بل ومثبتاً للعصمة في كل واحد من أصهاره وأختانه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومثبتاً للعصمة في أمثال ابن مسعود و زيد مولاة وابنه أسامه وأنس ، وهذا مما لم يقل به أحد من العلماء ، ولا يمكن أن يقول المعارض به لما علم من اعتقاده من أنه كان يقول بمحصر العصمة في الأنبياء والملائكة والإثني عشر من أئمة أهل البيت .

ولو قلنا كما قال المعارض بأنه ( مما يكاد يثبت ..... في علمائهم العصمة ص ٤٣٦ ) فنقول : لا دلالة للفظ هذا الحديث بعد هذا التسليم على أن علمائهم هم الأئمة الإثنا عشر فقط أو الأئمة الأربعة آل العباء فقط ؛ بل علماءهم أعم من أن يكون الحسن والحسين وفي أولاد الحسن وأولاد الحسين وإخوتهما وفي أولاد إخوتهما وأعمامهما وعماتهما أو أعمام أبيهما وعمات أبيهما وفي أولادهم وغيرهم من بني هاشم وبني المطلب ، وكما أنه يجري هذه الإشكالات لوقيل بإفادة حديث " الثقلين " العصمة في أهل البيت

مطلقاً أو في علماءهم كذلك تجرى في الشقوق الثلاثة الأخيرة التي ذكرها المعارض أيضاً .

وأيضاً لا دلالة فيه على خصوص الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ، وعلى خصوص الأئمة الأربعة آل العبا رضي الله تعالى عنهم ، فوجب أن يراد هذا المعنى الأعم المشهور فإن اللفظ مطلق بل عام ، ولا يجوز الغاء إلام عن عمومه بلا دليل ، فإذا حمل على العموم لزم أن يكون كل واحد من أهل بيت النبوة إلى يوم القيامة - وإن كان ظاهره منكراً جداً - معصوماً بهذا الحديث ، وليس فليس . والتخصيص بهم أو بعلماء أهل البيت مطلقاً يحتاج إلى معونة القرينة البينة الدالة عليه . وكذلك الحكم في الشقوق الثلاثة الأخيرة ؛ على أنه إذا جاز هذا التخصيص من عند نفس المعارض بالرأي المجرد من غير دليل لم لا يجوز حمله على خصوص سيدنا العباس أو جميع أبناءه أو على خصوصه وأبنائه أو على خصوصه وبعض منهم أو بعض منهم معين ؟ وهذا الإحتمال الأخير يحتمل عشرة احتمالات لأن أبناء سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه كانوا عشرة على ما روي عن العباس رضي الله تعالى عنه إذ قال

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراماً بررة

أو على خصوص بعض منهم مبهم أو بعض منهم معين ، فهذا الأخير يحتمل عشرة احتمالات أيضاً ، أو على خصوص سيدنا حمزة أو على خصوص جميع أولاده ، أو على خصوص بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سائر أعمامه من المسلمين أو أولادهم

أو بعض منهم كذلك ، أو على خصوص سيدتنا وقرّة عيوننا وقلوبنا سيدتنا قاطمة الزهراء البتول رضى الله تعالى عنها ، أو على خصوصها وأبناءها كذلك ، أو على خصوص أبناءه صلى الله عليه وسلم الصلبية كذلك ، أو على خصوص بناته صلى الله عليه وسلم كذلك ، أو على خصوص سيدنا الحسن ، أو على خصوصه وأبناءه جميعهم أو بعضهم كذلك ، أو على خصوص أبنائه فقط كذلك ، أو على خصوصه مع سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصهما مع أبناء الأول كذلك فقط ، أو على خصوصهما مع أبناء الثانى فقط كذلك ، أو على خصوصهما مع أبناءهما كذلك ، أو على خصوص سيدنا الحسين فقط ، أو على خصوصه وأبناءه فقط كذلك ، أو على خصوص أبناءه فقط إلى كثير من الخصوصيات العقلية التى تجبها العقل والرأى المجرد إلى آخر الأئمة الإثنى عشر ، على أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى ذلك الحديث ( ولن ينفركا حتى يردا على الخوض ) أب عن حمل لفظ " أهل البيت " فى هذا الحديث على المعنى الذى ذكره المعارض ههنا ، وعن حملة على الأئمة الإثنى عشر ، وعن حملة على الأئمة الأربعة آل العباء ، وعن حملة على كل واحد مما ذكرنا من الخصوصات ، فيجب حملة على المعنى الأعم المشهور ، وبهذا المعنى " أهل بيت النبوة " باقون إلى يوم القيامة كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، فعلى هذا يكون معنى هذا الحديث : أن كتاب الله تعالى وأهل بيت النبوة يدوم بقاءهما على الأرض إلى يوم القيامة ، ولن ينفركا أصلاً فى الدنيا ، وأن وجودهما

في الأمة المرحومة يستتبع بركات عظيمة ومنحats فخيمة وكمالات شريفة ومراقى كريمة في الأمة بحث إذا تمسكت بها أو بمجموعها ينتفي الضلال عنها - بالمعنى الأعم للضلال الذي سيجئني إلى يوم القيامة - بشهادة هذا الحديث ما داموا يتمسكون بها ويلتزمون الاستمساك بحبلها ويستغلون بالرجوع إليها .

وأما التمسك بكتاب الله تعالى فقط فلا يلزم منه انتفاء الضلال بمعنى عدم جواز كل محذور حتى الخطأ الاجتهادي عن تمسك به ، وإلا لكان كل مجتهد مصيباً . وكل مجتهد بل وكل مؤمن ومؤمنة فهو متمسك بكتاب الله تعالى ، وهو هروته الوثقى التي لا انفصام لها ، ومع ذلك جاز وقوع الخطأ الاجتهادي من المجتهد فكذلك لا يلزم من التمسك بأهل البيت انفراداً انتفاء الضلال بالمعنى المذكور عن تمسك به ، والإجماع المعتبر ناف للضلال بهذا المعنى . فثبت أن إجماع أهل البيت بذلك المعنى ، وبمعنى الأئمة الأربعة آل العباء وبمعنى الإثنى عشر ليس بإجماع معتبر .

ثم إنه إذا تحقق أن هذا الحديث ورد في التمسك بمجموعها فلا دلالة فيه على حكم التمسك بأحدهما ، فلا يدل الحديث على ما حاول المعارض اثباته . وأما إن التمسك بأحدهما . مفرداً فيفيد انتفاء الضلال بمعنى ما يتفرع عليه الإثم والذنب لا بمعنى أعم يشمل انتفاء الخطاء الاجتهادي أيضاً . ومقصود المعارض من اثبات العصمة هو اثبات المعنى الثاني لهم بهذا الحديث لما مر في تحقيق المهدي (١)

رضي الله تعالى عنه دون المعنى الأول ، ولا دلالة لهذا الحديث على كلا المعنيين أصلاً فضلاً عن أن يدل على المعنى الثاني الذي قصد إثباته . إلا أن المعنى الأول ثابت في نفس الأمر والمعنى الثاني لم يثبت بدليل إلى الآن ، فإذا لا يكاد يثبت من هذا الحديث الذي ثبت نصاً عن الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم الحكم بعصمة كل واحد من علماء أهل البيت بالمعنيين المذكورين ، أو بالمعاني الثلاثة المذكورة ؛ بل بالمعاني الأربعة المذكورة ، ولا بعصمة كلهم عند إجماعهم ، (١) ولا بغلبة ظن الإصابة في كل واحد منهم ، ولا بغلبة ظن الإصابة في كلهم عند إجماعهم فقط ، وإن كان معتقداً بحسب

---

(١) قلت : قال الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة النبوية " :

" فهذه - يعني القول بعصمة الإمامة - خاصة الرافضة الإمامية التي لم يشركهم فيها أحد لا الزيدية الشيعة ولا سائر طوائف المسلمين إلا من هو شر منهم كالإسماعيلية الذين يقولون بعصمة بنى عبيد المنتسبين إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر ، القائلين : بأن الإمامة بعد جعفر في محمد بن إسماعيل دون موسى بن جعفر . وأولئك ملاحدة منافقون والإمامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير ، فإن الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً ليسوا زنادقة منافقين لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا

أهواءهم . وأما أولئك فائمتهم الكبار العارفون بحقيقته  
دعواهم الباطنية زنادقة منافقون ، وأما عوامهم الذين لم  
يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين “ ا هـ ( ج - ١  
ص ٢٢٨ و ٢٢٩ )

ثم قال :

وما اختصت به الامامية من عصمة الائمة فهو في  
غايه الفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أفسد من اعتقاد  
كثير من النساك في شيوخهم أنهم محفوظون ، وأضعف من  
اعتقاد كثير من قدماء الشاميين أتباع بنى أمية أن الاسام  
تجب طاعته في كل شئ ، وأن الله اذا استخلف اماماً تقبل  
منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات ؛ لان الغلاة في الشيوخ  
وان غلوا في شيخ فلا يقصرون الهدى عليه ، ولا يمنعون  
اتباع غيره ولا يكفرون من لم يقل بمشيخته ، ولا يقولون  
فيه من العصمة ما يقوله هؤلاء ، اللهم الا من يخرج عن الدين  
بالكايه فذاك في الغلاة في الشيوخ كالنصيرية والاسماعيلية  
والرافضة . فبكل حال الشر فيهم أكثر والغلو فيهم أعظم ،  
وشر غيرهم جزء من شرهم .

وأما غالية الشاميين أتباع بنى أمية فكانوا يقولون :  
ان الله اذا استخلف خليفه تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن  
السيئات ، وربما قالوا : انه لا يحاسبه ؛ ولهذا سأل الوليد

ابن عبد الملك عن ذلك العلماء فقالوا له : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داؤد ؟ وقد قال له : ” يا داؤد انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب “ . وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم المدني في موعظته المشهورة فذكر له هذه الآية . ومع خطأ هؤلاء وضلالهم فكانوا يقولون ذلك في طاعة امام قد أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كما يجب طاعة والى الحرب وقاضى الحكم لا يجعلونه شرعاً عاماً يجب على كل أحد ولا يجعلونه معصوماً عن الخطاء ، ولا يقولون أنه يعرف جميع الدين ؛ لكن غاط من غلط منهم من جهتين ، من جهة أنهم كانوا يطيعون الولاة طاعة مطلقة ويقولون : ان الله أمرنا بطاعتهم ، والثانية قول من قال منهم : ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات وأين خطأ هؤلاء من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الائمة “

١ هـ ( ج - ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ )

ولم يأت صاحب ” الدراسات “ على عصمتهم دليلاً سوى حديث الثقلين وهو بعد ثبوته لا يدل على مدعاه في شئ كما بسطه المصنف رحمه الله . وقال الحافظ ابن تيمية في ” منهاج السنة النبوية “ .

”والذى رواه مسلم بانه : ”بغدير خم“ قال : انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ، ثم قال : وعترتى اهل بيتى اذكركم الله ثلاثاً . وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخارى وقد رواه الترمذى وزاد فيه : ”وانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض“ . وقد طعن غير واحد من الحفاظ فى هذه الزيادة وقال : انها ليست من الحديث . والذين اعتقدوا صحتها قالوا : انما يدل على أن مجموع العتره الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلاله وهذا قد قاله طائفه من اهل السنه ، وهو من اجوبه القاضى أبى يعلى وغيره . والحديث الذى فى مسلم اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه الا الوصيه باتباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدمت الوصيه به فى حجه الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العتره ولكن قال : ”اذكركم الله فى اهل بيتى“ . وتذكر الائمة لهم يقتضى أن يذكروا ما تقدم الامر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم ، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم“ اه (ج - ٤ ص ٨٥) .

قلت : ولعل أصل هذا الحديث ما ذكره مالك فى ”الموطأ“ :

”أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بها كتاب الله وسنة نبيه“



وهذا البلاغ وصله الحافظ ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده كما في "تنوير العوالك" للحافظ السيوطي، وأخرجه أبو نعيم الاصبهاني في "تاريخ اصبهان" من حديث أنس رضي الله عنه قال :

"حدثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن الخطاب ثنا

طالوت بن عباد ثنا هشام بن سليمان عن يزيد الرقاشي عن

أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

تركت فيكم بعدى ما إن اخذتم لن تضلوا كتاب الله وسنة

نبيكم" اهـ (ج - ١ ص ١٠٣)

وأخرجه الحاكم في "المستدرک على الصحيحين" من

طريق اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن ثور بن زيد

الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها : ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس في حجة

الوادع فقال : قد يش الشيطان بأن يعبد بأرضكم ، ولكنه

رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم ،

فاحذروا ، يا أيها الناس اني قد تركت فيكم ما ان اعتصمتم

به فلن تضلوا أبداً : كتاب الله وسنة نبيه - الحديث .

إل الحاكم : قد احتج البخاري بأحد حديث عكرمة واحتج

مسلم بأبي أويس ، وسائر رواته متفق عليهم . ثم ذكر الحاكم

شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه صالح

ابن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " انى قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدها  
كتاب الله وسنتى ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض "   
١ هـ ( ج - ١ ص ٩٣ ) وقد اقر بصحة اسناد حديث ابن  
عباس الحافظ الذهبي في " تلخيص المستدرک " ( ج - ١  
ص ٩٣ ) والحافظ المنذرى في كتابه " الترغيب والترهيب "   
( ج ١ ص ٤٤ )

فالحاصل أن الثقلين اللذين أمرنا بالتمسك والاعتصام  
والأخذ بها هما الكتاب والسنة دون العترة : وإنما قال في العترة :  
" اذكركم الله في أهل بيتى " اهـ ولعله قد اختلط على بعض  
الرواة هذا الحديث فاختصره فقرن بين القرآن والعترة بدوز  
ذكر السنة والله أعلم .

وقد بسط القول الحافظ ابن تيمية في مواضع عديدة من كتاب  
" منهاج السنة " في الرد على من يقول بعصمة الائمة الاثنى عشر  
الاعتداد باجماعهم فافاد واجاد ولا باس بايراد نبذ سنة قار  
رحمه الله :

" الامام " هو من يقتدى به . وذلك على وجهين  
( أحدهما ) أن يرجع اليه في العلم والدين ، بحيث يطاع في  
باختيار المطيع ؛ لكونه عالماً بأمر الله عزوجل أمراً به ،  
فيطيعه المطيع لذلك ، وإن كان عاجزاً عن الزامهم الطاعة

( والثاني ) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على الزام المطيع بالطاعة . وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) قد فسر "أولو الأمر" بذوى القدرة كأمراء العرب ، وفسر بأهل العلم والدين ، وكلاهما حق . وهذان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين ، فإنهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وان كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض فابوبكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي ، وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز ؛ بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين ممن يكون له سلطان ، وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلم منه وأدين ، وهؤلاء ان اريد بكونهم أئمة : أنهم ذوا سلطان فباطل ، وهم لا يقولونه . وان اريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن الزام غيرهم بالطاعة ، فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات . ثم اما أن يقال : قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وادين ، اذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم ، وظهور آثار غيرهم في الأئمة أعظم من ظهور آثارهم في الأئمة . والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعه معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير . واما

من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً ، ولا ذكر  
لأحد منهم في رجال العلم المشاهير بالرواية والحديث  
والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم ، وما يذكر لهم  
من المناقب والمحاسن فمثله يوجد لكثير غيرهم من الأئمة .  
واما أن يقال : انهم أفضل الأئمة في العلم والدين فعلى  
التقديرين فامامتهم على هذا الاعتبار لا ينازع فيها أهل  
السنة ؛ فانهم متفقون على أنه يؤتم بكل أحد فيما يأمرون  
به من طاعة الله ويدعوا اليه من دين الله ويفعله مما يحبه  
الله ، فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم  
أئمة فيه يقتدى بهم في ذلك . قال تعالى : ( وجعلناهم  
أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ) وقد  
قال تعالى لإبراهيم : ( اني جاعلك للناس اماماً ) ولم يكن  
ذلك أن جعله ذاسيف يقاتل به جميع الناس بل جعله  
بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه .  
فهؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم ، فأهل السنة مقرون  
بامامه هؤلاء فيما دلت الشريعة على الايتام بهم فيه كما  
ان هذا الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان  
وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء وأمثالهم  
من السابقين الأولين ، ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار  
وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر  
ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد ، وهؤلاء فقهاء المدينة .

ومثل عاقمه والاسود بن يزيد وأسامة ومحمد بن سيرين  
والحسن البصري ، ومثل سالم بن عبد الله بن عمر ومثل هشام  
بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الانصارى  
وأبى الزناد ، ومثل مالك والأوزاعى والليث بن سعد  
وأبى حنيفة والشافعى وأحمد وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم ؛  
لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون  
أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة  
علمه أو لقوة حجته أو نحو ذلك والا فلا يقول أهل  
السنه أن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى  
بالاتباع من جعفر بن محمد . ولا يقولون : أن الزهرى  
ويحيى بن أبى كثير وحسب بن أبى سليمان وسليمان بن يسار  
وسنصور بن المعتز أولى بالاتباع من أبيه أبى جعفر الساقى ،  
ولا يقولون : أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم  
بن عبد الله أولى بالاتباع من على بن الحسين بل كل  
واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق فى ذلك ، وما  
بينه من دلالة الكتاب والسنه على أمر من الأمور هو من  
العلم الذى يستفاد منه فهو مصدق فى الرواية والاسناد .  
وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رد ما تنازعوا فيه الى الله  
ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء  
جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضى الله تعالى

عنهم " ٥١ ( ج - ٢ ص ١٣٥ و ١٣٦ ) .....

.....

..... ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي واحداً أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي لما عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء والا فأي غرض لأهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبته المسلمين في معرفته علم الرسول . ونفس بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد خالفه في أشياء وردّها عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع ، وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ، ومن أحرص الناس على ما يستفيدة من علم الرسول من بني عمه وغير بني عمه ولو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجدّه عند مالك لكان أشد الناس مسارعته إلى ذلك ، فإنا كان يعترف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة ، وكانت كتبه مشحونه بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرها وليس فيها شيء عن موسى ابن جعفر وأمثاله من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر

بما هو عند هؤلاء . وكذلك أحمد بن حنبل قد علم كمال محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثه ومعرفته بأقواله وأفعاله ومولاته لمن يواقفه ومعاداته لمن يخالفه ومحبه ابنى هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل على والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك .

فان زعم زاعم : أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتُمونه ، فأى فائدة للناس في علم مكتوم ؟ فعلم لا يقال به ككنز لا ينفق منه . فكيف ياتم الناس بمن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعدوم وكلاهما لا ينتفع به ، ولا يحصل به لطف ولا مصلحة .

وان قالوا : بل كانوا يبينون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الاثمة ، قيل : أولاً هذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يجشى بعده مثله وقد أخذ العلم عنه هؤلاء الاثمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ، ثم

من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتمون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق فقد أساء الظن بهم . فان في هؤلاء من المحبة لله ولرسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاته من والاه ومعاداة من عاداه وصيانتهم عن الزيادة والتقصان مالا يوجد قريب منه لأحد من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء ( ج - ٢ ص ١٤٠ ) .

وقال أيضاً :

" فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مميز الا على رضى الله تعالى عنه ، وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما أن أمثاله من الصحابة ثقات صادقون فيما يخبرون به أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم - والله الحمد - من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعد عليه كذباً مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ، ولهم ذنوب وليسوا معصومين .....

..... وأما الحسن والحسين فمات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في سن التمييز فروايتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة .....

..... وأما سائر الاثنى عشر فلم



يدركوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .....  
 ..... فأي مزيه لهم في النقل عن جدهم  
 الا بكال العناية والاهتمام ؟ فان كل من كان أعظم اهتماماً  
 وعنايةً بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقيها من  
 مظانها كان أعلم بها ، وليس من خصائص هؤلاء بل في  
 غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثرهم كما يوجد في  
 كل عصر من غير بني هاشم أعلم بالسنة من أكثر بني  
 هاشم ، فالزهري أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن  
 علي وكان معاصراً له . وأما موسى بن جعفر وعلي بن موسى  
 ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أن  
 مالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد بن سلمة والليث بن  
 سعد والاوزاعي ويعقوب بن سعيد ووکیع بن الجراح وعبد الله  
 ابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه  
 وأمثالهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من هؤلاء . وهذا أمر تشهد به الآثار التي تعين وتسمع  
 كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أكثر  
 فتوحاً وجهاداً بالمومنين وأقدر على قمع الكفار والمنافقين من غيره  
 مثل عثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين . وما بين ذلك أن  
 القدر الذي ينقل عن هؤلاء من الأحكام المسندة الى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو

أضعافه .

وأما دعوى المدعى أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضى الله عنهم أجمعين ، فانهم كانوا يميزون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك ، وكان على رضى الله عنه يقول ؛ اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لأن آخر من السماء الى الأرض أحب الى من أن أكذب عليه ، واذا حدثتكم فيما بينى وبينكم فان الحرب خدعه ؛ ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، ولهذا كانوا يتنازعون فى المسائل كما يتنازع غيرهم وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم . وكتب السنه والشيعة مزوذة بالروايات المختلفة عنهم ( ج - ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠ ) .

ونال ايضا :

” وأما على بن الحسين فمن كبار التابعين وساداتهم علماً وديناً ..... وله من الخشوع وصدقه السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس أكابر الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب

وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين - فيقال له :  
تدع مجالس قومك وتجالس هذا ؟ فيقول : إنما يجلس الرجل  
حيث يجد صلاح قلبه ! ..... وكذلك  
أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين ، وقيل :  
إنما سمي " الباقر " لأنه بقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته .  
وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج إلى دليل ، والزهرى  
من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه .....  
..... وجعفر الصادق رضى الله عنه من خيار  
أهل العلم والدين ..... وأما من بعد جعفر  
فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي : ثقة أمين  
صدوق من أئمة المسلمين ..... قال ابن سعد :  
توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وليس له كثير رواية روى  
عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي . وروى له الترمذى  
وابن ماجه . وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم  
ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين وتواريخهم فإن  
أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وتوجد  
فتاواهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن  
المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة  
وغير هؤلاء . وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب  
الاشتهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي  
نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا أهم

أقوال معروفة ، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم  
 له أهل رضى الله عنهم . وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة  
 والنسك .....  
 وأما ولده على الرضا ..... فالتاس يعلمون أنه  
 كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهده منه كالشافعى  
 وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب بن عبد العزيز  
 وأبى سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء . هذا  
 ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً ولا روى  
 له حديثاً في كتب السنه وانما يروى له أبو الصلت الهروي  
 وأمثاله نسخاً عن آباءه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه  
 الصادقين منهم " ( ج - ٢ ص ١٢٣ حتى ١٢٥ ) .

وقال أيضاً :

" وأيضاً فالائمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من  
 الائمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة . أما من دون على  
 فأنما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من  
 نظرائه ، وكان على بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر  
 ابن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم  
 وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للائمة . وهذا  
 معروف عند أهل العلم ولو قدر انهم كانوا أعلم وأدين فلم  
 يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية "

من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم باليد من الباطل . واما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الامة ولا كان لهم يد تستعين بها الامة بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة ، وفيهم من معرفته ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين ما في أمثالهم ، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين . وأما ما يختص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ، ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ، ولو وجدوا ما يستفاد لأخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصوده وان كان للالسان لسب شريف ، وكان ذلك بما يعينه على قبول الناس منه . الا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرفت الامة له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره بذلك في الخاصة والعامة ، وكذلك الشافعي لما كان عنده من العلم والفقه ما يستفاد منه عرف المسلمون له ذلك واستفادوا ذلك منه وظهر ذكره بالعلم والفقه ولكن اذا لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يطلبه منه " اهـ

ج - ٣ ص ٢٤٨ ) .

وقال أيضاً :

" ان اقرار على لقضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه دليل على انه لم يعد نفسه معصوماً . وقد ثبت بالاسناد الصحيح

نفس الأمر ظن الإصابة في كلهم عند اجتماعهم فقط إذا ثبت ذلك في حكم شرعى بدليل ، ومعتقدنا ظن الإصابة في كل واحد من علمائهم القائمين بأمر الله تعالى الراسخين في العلم وسنته صلى الله

أن علمياً قال : اجتمع رأي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن ، وقد رأيت الآن أن يبعن . فقال له : عبدة السلمي قاضيه : رأيك مع عمر في الجائنة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة . وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يراجعه ولا يشاوره وعلى يقره على ذلك ، وكان يقول : اقضوا كما كنتم تقضون . وكان يفتى ويحكم باجتهاده ثم يرجع عن ذلك باجتهاده كأمثاله من الصحابة . وهذه أقواله المنقولة عنه بالأسانيد الصحاح موجودة ثم قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان ، وقد جمع الشافعي من ذلك " كتاباً " فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون : قال علي وابن مسعود ويحتجون بقولها فجمع الشافعي كتاباً ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود ٥١ ( ج - ٣ ص ٢٦٥ ) .

وفي ما أوردناه كفايه لمن ألقى السمع وهو شهيد .

عليه وسلم ولكن لا يلزم من معتقـدنا الحكم بأن إجماع أهل البيت بذلك المعنى أو بالمعنيين المذكورين إجماع معتبر إذ قد ثبت في الإجماع العصمة عن الخطأ الإجتـهادي أيضاً . ولا يستلزم غلبة ظن الإصابة العصمة عنه ؛ على أنه لا يمكن نقل شئ من الإمام الثاني عشر من الإثنى عشر من أهل بيت النبوة فإجماعهم كلهم على حكم شرعي محال لا محالة .

والقول بأن : " مذهب واحد منهم - مذهب باقـيهم " - قول مبتدع محدث باطل كما مر ( ١ ) والقول بأن الإمام الثاني عشر هو الغائب المنتظر الموعود ظهوره في آخر الزمان - لا يساعده رواية ولا دراية ؛ ( ٢ ) بل المصريح به في الأحاديث النبوية

( ١ ) راجع الجزء الأول ص ١٠٣ ، و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا الجزء

( ٢ ) قالت : قال العلامة العائـظ ابن تـيـمـية في " منهاج السنة النبوية " مائـصه :

" وهم - يعني الرافضة - يقولون بإمام منتظر موجود غائب ، لا يعرف له عين ولا أثر ، ولا يعلم به من ولا خبر ، لا يتم الإيمان إلا به ، ويقولون : أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة . وهذا منتهى الاسام عندهم الإيمان بأنه : معصوم ، غائب عن الأبصار ، حاضر في الأبصار ، سيخرج الدينار من قعر البحار ، يطعم العصى وبورق

على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والتحية هو أن مهدي آخر الزمان يكون من أولاد سيدنا الحسن المجتبي ، وأن اسمه محمد ، واسم أبيه عبد الله ، فيواطىء اسمه اسمه واسم أبيه اسم أبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنه حين يظهر يكون عمره أربعين سنة كما مر مفصلاً (١) ومن المتحقق أن الإمام الثاني عشر المسمى بمحمد بن الحسن العسكري ليس كذلك ( ٢ ) فليس هذا الحديث نصاً من الشارع المعصوم في حجية إجماع أهل بيت النبوة بأحد المعاني الثلاثة

---

العصا ، دخل سرداب " سامرا " منه ستين ومائتين ، وله من العمر اما سنتان واما ثلاث واما خمس أو نحو ذلك فانهم يختلفون في قدر عمره ثم الى الآن لم يعرف له خبر ، ودين الخلق مسلم اليه ، فالحلال ما حله والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، ولم ينتفع به أحد من عباد الله " ا هـ ( ج - ٣ ص ٤٤ )

( ١ ) راجع الجزء الاول من الكتاب ص ٥٢١ حتى ٥٢٤

وص ٧٤٤

( ٢ ) قلت : قال العلامة الحافظ ابن تيمية في " منهاج

السنة " :

. . قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع

وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ : أن الحسن

ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب . والامامية الذين



المذكورة ، فهم ليسوا ممن ورد نص الشارع الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم في حجية إجماعهم و لم يتحقق عند جميع أهل السنة

---

بزهيمون أنه : كان له ولد يدعون أنه دخل سرداب " سا.را " وهو صغير . منهم من قال : عمره سنتان ، ومنهم من قال : ثلاث ، ومنهم من قال : خمس سنين . وهذا لو كان موجوداً معلوماً لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والاجماع أن يكون مضموناً عند من يحضنه في بدنه كأمه وأم أمه ونحوهما من أهل الحضانه ، وأن يكون ماله عند من يحفظه أما وصى أبيه أن كان له وصى ، وأما غير الوصى أماقريب وأما نائب لدى السلطان ؛ فإنه يتيم لموت أبيه والله تعالى يقول : ( وابتلو اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا ) فهذا لايجوز تسليم ماله إليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشداً كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه . فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وباله اسماً لجميع المسلمين معصوماً لا يكون أحد مؤمناً الا بالايمان به . ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أوعدمه لايتفتعون به لافي الدين ولا في الدنيا ، ولاعلم أحداً شيئاً ، ولاعرف له صفة من صفات الخير ولا الشر ، فلم يحصل به شئ من مقاصد الامامة ومصالحها لاالخاصة ولاالعامه بل ان قدر وجوده فهو ضرر على

قاطبةً سوى المعترض لإلحجية إجماع مجتهدى عصر واحد بشروطه

أهل الأرض بلانفع أصلاً؛ فإن المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلاً  
ولاحصل لهم به لطف ولا مصلحةً والمكذبون به يعذبون  
عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خير فيه . وخلق مثل  
هذا ليس من فعل الحكيم العادل ،

وإذا قالوا : إن الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم . قيل  
أولاً : الظلم كان في زمن آبائهم ولم يحتجبوا ،

وقيل ثانياً : المؤمنون به طبقوا الأرض فهلا اجتمع بهم  
في بعض الأوقات وأرسل إليهم رسولاً يعلمهم شيئاً من العلم  
والدين .

وقيل ثالثاً : قد كان يمكنه أن يأوى إلى كثير  
من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها  
الرافضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية .

وقيل رابعاً : فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئاً من  
العلم والدين لأحد لأجل هذا الخوف لم يكن في وجوده  
لطف ولا مصلحة ، فكان هذا مناقضاً لما اثبتوه بخلاف من أرسل  
من الأنبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به  
من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه . وهذا المنتظر  
لم يحصل به لطائفه إلا الانتظار لمن لا ياتي ودوام الحسرة  
والآلم ومعاناة العالم ، والدعاء الذي لا يستجيبه الله لأنهم  
يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربع مائه  
 وخمسين سنة ولم يحصل شيء من هذا " ١ هـ ( ج - ٢ ص

المعتبرة عندهم فيها . وأما المعارض فزاد فيها الشروط المحدثنة  
المختصرة التي أخرج الإجماع من أن يكون حجة في مثال من  
إجماعات الشريعة الغراء . وجاز أن يكون مجتهدو عصر واحد  
جميعاً من علماء أهل بيت النبوة عقلاً لكن لم يعرف له مثال في  
الشريعة فيما علمنا . ومن أتى به بينة فعليه رحمة الله وبركاته ،  
والأمر عند أهل السنة والجماعة في غير إجماع مجتهدى عصر واحد  
من إجماع أهل البيت لم يتحقق ، ومن إجماع أهل " المدينة " لم  
يتحقق إلا عند الإمام مالك وذويه .

وأما إن عمل أهل البيت بذلك المعنى بل بأحد المعنيين المذكورين  
أيضاً مما يرجح أحد المتعارضين من الأحاديث على الآخر ولو كانا  
حديثي " الصحيحين " أو أحدهما حديث " الصحيحين " والآخر  
حديث غيرهما فسلم مقبول لكن الشأن في إثبات ذلك في حديث  
حتى يقال بترجمته على الحديث الآخر المعارض له ، ولم نجد  
هذا الترجيح في حديث معين على مبلغ علمنا إلى الآن .

والعجب أن كلام المعارض بعد الكلام على حديث  
" الثقلين " بعضه دال على أن مراده " بأهل البيت " في قوله :  
( إجماع أهل البيت حجة معتبرة ) الأئمة الأربعة أصحاب العباء  
وهو قوله : ( وكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل على بطلان  
الخ ) ( ١ ) و بعضه دال على أن مراده به في قوله ذلك هذا

( ١ ) وسقطت هذه العبارة من المطبوعة ، وهي موجودة في نسخة خطية

محفوظة بمكتبة " اسلامية " كالج " في " بشاور ، تحت رقم ( ٢٤٧ )  
من عام الحديث ، ونصها :

المعنى والأئمة الاثنا عشر من أهل البيت كلاهما ، وهو قوله :  
 ( ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة الخ ص ٤٣٧ )  
 فصار معنى قوله إن إجماع أهل البيت بالمعنى الذى ذكرت وبمعنى  
 الأئمة الإثنى عشر كل واحد منهما إجماع معتبر ، وغاية ما يلزم على  
 هذا أن يقال : إن المعارض يستعمل المشترك فى كلامه معنييه . أو اللفظ  
 فى الحقيقة والحجاز جميعاً ، ولا محذور فى ذلك عند الشافعية ،  
 ولعله تبعهم فى ذلك فما أصبره على هذا التناقض الشديد لاسيما  
 فيها هو ككلام واحد .

قوله ويكون إجماعهم حجة عند الشيعة لا يدل ( ٢ ) ( ٣ )

” وكون إجماعهم عليهم السلام حجة عند الشيعة لا يدل  
 على بطلان المسئلة ، فان الحق يتلقاه أهله ولو عن أهل  
 البطلان ؛ على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهله ، كما بينت  
 ذلك فى ورقته ؛ مع أن التسمية بالشيعة تحتمت على كل  
 موالى لأهل بيت النبوة مائل الى أقوالهم على اتهام بدعة  
 ليست من ضروراتها ولذا سموا مثل الحاكم “ الخ

( ٢ ) وقد سقط من المطبوعة من قوله هذا الى قوله : ( ولما  
 قال مالك ) فليتنبه . وهو موجود فى نسخة خطيه من ” الدراسات “  
 كما اقلنا آنفاً .

( ٣ ) قلت : لاشك أن مجرد كون الشئ حجة عند  
 الشيعة لا يدل على بطلانه ، وينبغي أيضاً أن يعلم انه ليس كل ما  
 نكراه بعض الناس عليهم يكون باطلا ؛ بل من أقوالهم أقوال

قلت : كلام المعارض هذا دال على ما ذكرنا من قبل  
فتنبه له ، ولا يجوز أن يكون معنى "أهل البيت" عند الشيعة الشنيعة  
في هذه المسئلة وفي غيرها هذا المعنى الذي ذكره المعارض ،  
فإنهم يقولون بارتداد نساؤه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجميع  
أقربائه ، وجميع خدمه ومواليه ، بل جميع الصحابة سوى السنة  
أو السبعة أو نحوهم فالعنهم الله تعالى بما قالوا ؛ على أنه قد ثبت أن  
الشيعة إنما قالوا بحجية إجماع أهل البيت بمعنى الأئمة الأربعة  
أصحاب العباء ، فإجماع الأئمة الاثني عشر مع سيدتنا البتول من  
أهل البيت إجماع معتبر عندهم بالأولى ، فقد صرح العلامة والسيد  
في " شرحيهما " على " التحرير " بأن " أهل البيت " - أى في  
هذه المسئلة - عند الشيعة عبارة عن الأئمة الأربعة المتناسبة آل العباء  
رضى الله تعالى عنهم والوالدان والولدان المطهرون ، فأدلى البيت  
بالمعنى الذى ذكره المعارض شئ لم يخطر في قلوب الشيعة الشنيعة أبداً -  
وقلوبهم قاسية - لا بقظة ولا مناماً فضلاً عن أن يقولوا به لساناً .  
وقوله : ( وما نعى من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشمل

---

خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض الصواب  
مع من وافقهم لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها عن أهل  
السنة أصابوا فيها . ومسألة حجية إجماع الأئمة الاثني  
عشر بما انفردوا بها عن أهل السنة فهي باطلة قطعاً .

الخ ص ٤٣٦ ) يفيد أن اجماع أهل البيت بالمعنى الذي قالت به الشيعة ليس باجماع معتبر عند المعارض ، ولا بحجة شرعية لازنية ولا قطعية عنده ، فحكم المعارض بأن مذهب الشيعة ههنا حق ، وأن أهل الحق ، وأن صاحب " الدراسات " الذي هو منهم يتلقون الحق ولو من أهل البطلان لاندري مامعناه ؟ على أن هذا الحكم من المعارض إنما يصح إذا أثبت المعارض مذهب الشيعة الشنيعة في هذه المسئلة بالحجة البينة البالغة الكاملة ، وأبطل مذهب جميع أهل السنة والجماعة بذلك الحجة ، وأين تلك ؟ فأين الإبطال وأين الإثبات ؟ فالعجب كل العجب من جسارات المعارض ومجاسراته . نعوذ بالله تعالى منها .

قوله على أن الشيعة بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١)

( ١ ) قال الشيخ العلامة ابن تيمية في كتابه " منهاج

السنة " ماله :

" وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أئمة الحديث بقول صحيح ، بل لابد أن يكون معه من دين الاسلام ما هو حق ، وبسبب ذلك وقعت الشبهة ، والا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد ، ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات ، وقيل فيهم انهم يلبسون الحق بالباطل ، وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل . ولهذا قال تعالى لهم ( ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ) وقال :

( أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ) وقال عنهم :  
 (ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك  
 سبيلا ) وقال عنهم : ( وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله  
 قالوا تؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا  
 لما معهم ) وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به  
 الرسل ، وفرقوا دينهم وكانوا شيعة ، فكان في كل فريق منهم  
 حق وباطل ، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر  
 ويصدقون بالباطل الذي معهم . وهذا حال أهل البدع كلهم  
 فان معهم حقًا وباطلًا ، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعة ، كل  
 فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ، ويصدق بما معه من  
 الباطل كالأخوارج والشيعة . فهؤلاء يكذبون بما ثبت من فضائل  
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ويصدقون بما  
 روى في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويصدقون بما  
 ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويحبه . وهؤلاء يصدقون  
 بما روى في فضائل علي بن أبي طالب ، ويكذبون بما روى في  
 فضائل أبي بكر وعمر ، ويصدقون بما ابتدعوه من التكفير والطعن  
 في أبي بكر وعمر وعثمان .

ودين الإسلام وسط بين الاطراف المتعادية فالمسلمون وسط  
 في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات  
 النقص التي يختص بها المخلوق ويشبهون الخالق بالمخلوق كما  
 قالوا : انه بغيل وانه فقير ، وانه لما خلق السماوات

والارض تعب ، وهو سبحانه الجواد الذى لا يبخل ، والغنى الذى لا يحتاج الى غيره ، والقادر الذى لا يمسه لغوب ، والقدرة والارادة والغنى عن سواه هى صفات الكمال التى تستلزم سائرهما . والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التى يختص بها ، ويشبهون المخلوق بالخالق حيث قالوا : ان الله هو المسيح بن مريم ، وان الله ثالث ثلاثة ، وقالوا : المسيح ابن الله واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما امروا الا لعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون . فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ، ونزهوه عن أن يماثله شئ من المخلوقات فى شئ من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص ، وليس كمثله شئ لاني ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وكذلك فى النبوات فاليهود تقتل بعض الانبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر ، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً كما يقولون فى الحواريين : انهم رسل بل يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الانبياء ؛ فالنصارى تصدق بالباطل واليهود تكذب بالحق . . . . .

..... وأما الشرائع فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الاول ، وقالوا : لا يجوز أن ينسخ ما شرعه والنصارى جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما ارسل الله به رسوله . فاولئك عجزوا الخالق



ومنعه ما تقتضيه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع ، وهؤلاء جوزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق فضأهوا المخلوق بالخالق ، وكذلك في العبادات فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان ، واليهود معرضون عن العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته إنما يشتغلون فيه بالشهوات ، فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون عن عبادته ، والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع ولم يعبدوه بالبدع ، وهذا هو دين الاسلام الذي بعث الله به جميع النبيين وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره ، وهو الحنيفية دين ابراهيم فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً ، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر ، وقد قال تعالى : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) وقال : ( ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ) . وكذلك في أمر الحلال والحرام في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من النجاسات ، فالنصارى لاتحرم ما حرمه الله ورسوله ، ويستحلون الخبائث المحرمة كالमितه والدم ولحم الخنزير حتى أنهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط ، ولا يغتسلون من جنابه ، ولا يتطهرون للصلاة ، وكلما كان الراهب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثر ملابسه للنجاسة كان معظماً عندهم . فاليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويجتنبون الأمور الطاهرة مع النجاسات ، فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها

فهم في آصار وأغلال عذبوا بها ، وأولئك يتناولون الخبائث المضرة مع أن الرهبان يحرمون على أنفسهم طيبات أحلت لهم فيحرمون الطيبات ويباشرون النجاسات ، وهؤلاء يحرمون الطيبات النافعة مع أنهم من أخبث الناس قلوباً واقسدهم بواطن . وطهارة الظاهر إنما يقصد بها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم وينجسون قلوبهم .

وكذاك أهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الأسور فهم في على وسط بين الخوارج والروافض ، وكذاك في عثمان وسط بين المروانية والزيدية وكذاك في سائر الصحابة وسط بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم . وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة . وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبرة من الجهمية ونحوهم ، وهم في الصفات وسط بين المعطلة والمثلية .

والقصد أن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون عن سائر طوائف الأمة إلا بقول قاسد لا ينفردون قط بقول صحيح . وكل من كان عن السنة أبعد كان انفراده بالاقوال والأفعال الباطلة أكثر . وليس في الطوائف المنتسبين إلى السنة أبعد عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة ، فلهذا تجد فيها الفردوا به عن الجماعة ألولا في غاية الفساد .....

وأما الخوارج والجهمية

قلت : كما أن الشيعة خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان كذلك الخوارج خذلهم الله تعالى بعمومهم ليسوا من أهل البطلان (١) فكما لا يجوز لأهل الحق أن يتلقى الحق منهم وإن كانوا بعمومهم ليسوا من أهل البطلان، كذلك لا يجوز لأهل الحق أن

والمعتزلة فانهم أيضاً لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة بحق بل كل ما معهم من الحق فحق أهل السنة والجماعة من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة " (١ هـ) (ج - ٣ ص ٤١ حتى ٤٤)

(١) قال الحافظ ابن تيمية في "منهاج السنة" :

"والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفروه كأبي بكر وعمر، ويكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه كذباً ما كذب أحد مثله. والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتالا منهم، وهؤلاء أكذب وأجبن وأغدر وأذل، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين فقد رأينا ورأى المسلمون أنه إذا ابتلى المسلمون بعدو كافر كانوا معه على المسلمين كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار فان الرافضة أعانتهم على المسلمين. وأما أعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يغنى على أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره باطنياً وظاهراً

وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم فلم يزل يمكر بالخليفة والمسلمين ويسعى في قطع ارزاق عسكر المسلمين وضعفهم وينهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال انه بضعة عشر ألف ألف انسان أو أكثر أو أقل ، ولم ير في الاسلام ما حمة مثل ملحمة الترك الكفار المسلمين بالتر وقتلوا الهاشمين وسبوا نساءهم من العباسيين و غير العباسيين فهل يكون مواليا لال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم يكذبون على الحجاج وغيره أنه قتل الاشراف ولم يقتل الحجاج هاشميا قط مع ظلمه وغشمه فان عبدالمالك اهاه عن ذلك ، وانما قتل ناسا من اشراف العرب غير بنى هاشم ، وقد تزوج هاشمية وهي بنت عبد الله بن جعفر فما مكنه بنو أمية من ذلك وفرقوا بينه وبينها ، وقالوا : ليس الحجاج كفوا لشريفه هاشمية . وكذلك من كان بالشام من الرافضة الذين لهم كلمة أو سلاح يعينون الكفار من المشركين ومن النصاري أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم واخذ اموالهم . والخوارج ما عملت من هذا شيئا بل كانوا يقاتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة الزنادقة المناقين الاسما عليه والنصيرية وغيرهم من لم يكن يجترى أن يدخل

عسكر الخوارج لان الخوارج كانوا عبداً متورعين كم قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : " يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم " الحديث ، فأتين هؤلاء الرافضة من الخوارج ؟ والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة ، والزيدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم . وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج .....

..... ولهم - ( يعني الرافضة ) شر كثير .....  
 ..... قالهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والأخريين بعد النبيين والرسولين وإلى خيار أمته أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس وافتروا عليهم العظائم وجعلوا حسناتهم سيئاتهم ، وجاءوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة باصنافها مغاليها واماسيها وزيديها - والله يعلم وكفى بالله عايماً ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شر منهم ولا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم - فزعموا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده فإن ما سوى أمته محمد كفار وهؤلاء كفروا بالامه كلها أوضلوا ما سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة ،

وأنها لا تجتمع على ضلالة- فجعلوهم صفوة بنى آدم فكان  
 مثلهم كمن جاء الى غنم كثيرة قليل له أعطنا خير هذه الغنم  
 لنضحى بها فعمد الى شر تلك الغنم الى شاة عوراء عجفاء  
 عرجاء مهزولة- لانقى لها فقال هذه خيار هذه الغنم لاتجوز الاضحية-  
 الابها وسائر هذه الغنم ليست غنا وانما هي خنازير يجب قتلها ولا  
 تحوز الاضحية- بها . وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال من حمى مؤمنا من منافق حمى  
 الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة- وهؤلاء الرافضة-  
 اما منافق واما جاهل فلا يكون رافضى ولا جهمى الا منافقا  
 او جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولا  
 يكون فيهم أحد عالما بما جاء به الرسول مع الايمان به ، فان  
 مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يعفى قط الا على  
 مفرط فى الجهل والهوى .....  
 ..... وهم فى دينهم لهم عقليات وشرعيات ، فالعقليات  
 متأخروهم فيها أتباع المعتزلة- الا من تفلسف منهم فيكون  
 اما فيلسوفا واما مختزجا من فلسفة واعتزال ويضم الى ذلك  
 الرفض ..... فيصيرون بذلك من أهد الناس  
 عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض .

وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل  
 البيت مثل أبى جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرها  
 ولاريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولا نقوالهم

من العرمة- والقدر ما يستحقه أمثالهم لكن كثير مما ينقل عنهم كذب والرافضة- لا خبرة لها بالاسانيد والتمييز بين الثقات وغيرهم بل هم في ذلك من أشباه أهل الكتاب فكل ما يجدونه في الكتب منقولا عن اسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة- فان لهم من الخبرة بالاسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب . واذاصح النقل عن علي بن الحسين فله أسوة نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وغيرهما كما كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة- ، وقد قال الله تعالى : " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " فأمر برد ما تنازع فيه المسلمون الى الله والرسول . والرافضة- لاتعنى بحفظ القرآن ومعرفته- معانيه وتفسيره وطلب الأدلة- الدالة- على معانيه ، ولاتعنى ايضاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفته- صحيحة من سقيمه والبحث عن معانيه ولاتعنى بآثار الصحابة- والتابعين حتى تعرف مأخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت فيها صدق وكذب ، وقد أصلت لها ثلاثة- أصول . أحدها أن كل واحد من هؤلاء امام معصوم بمنزلة- النبي لا يقول الا حقاً ولا يجوز لأحد أن يخالفه ولا يرد ما ينازعه فيه غيره الى الله والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يتبرؤون منه . والثاني أن كل ما يقوله واحد من هؤلاء فانه قد علم منه انه قال أنا اقل كل ما أقوله عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأليتهم قنعوا بمراميل التابعين كعلي  
ابن الحسين بل يأتون الى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون :  
كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي قد قاله وكل من له  
عقل يعلم ان العسكريين بمنزلة أمثالها ممن كان في زمانها  
من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم  
ويعتاج اليهم فيه أهل العلم ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما  
يأخذون عن علماء زمانهم ، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن  
الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فان هؤلاء  
الثلاثة رضى الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا  
يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوها فانه لم يأخذ  
أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً فيريدون أن  
يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه  
الله الى جميع العالمين بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن  
وهذا مما لا يبنى عليه دينه الا من كان من أبعد الناس عن  
طريقه أهل العلم والامان .

وأصلوا أصلاً ثالثاً وهو أن اجماع الرافضة هو اجماع العترة  
واجماع العترة معصوم . والمقدمة الاولى كاذبة ييقن والثانية  
فيها نزاع ، فصارت الاقوال التي فيها صدق وكذب على  
أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنن المسموعة من  
الرسول وبمنزلة اجماع الامم وحدها . وكل عاقل يعرف دين  
الاسلام وتصور هذا فانه يمجبه أعظم مما يمجج الملح الاجاج  
والعلقم “ ا هـ ( ج - ٣ ص ٣٨ حتى ٤١ )



يتلقى الحق من الشيعة الشنيعة وإن كانوا بعمومهم إبليسوا من أهل البطلان إلا إذا قامت الحجة البالغة الكاملة على بطلان مذهب جميع أهل السنة والجماعة في هذه المسئلة، وحقية مذهب الشيعة الشنيعة شيعة إبليس . ودون قيام الحجة عليهما وعلى واحد منها خرط القتاد . ولن يجعل الله لهم على المؤمنين سبيلاً كما لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً . وإن جاز أخذ الحق عن الشيعة أهل البطلان جاز أخذه عن الخوارج أهل البطلان أيضاً سواء بسواء ؛ لكن العجب العجيب من الحق الذي اختفى عن الصحابة وأهل البيت والتابعين و من بعدهم من أهل الكشف والمعرفة والمحدثين والفقهاء وظهر على الشيعة الشنيعة فقط ، فأخذه المعارض عنهم وتلقاه منهم أوظهر على الخوارج المارقة فقط فيأخذه المعارض عنهم ويتلقاه منهم .

قوله مع أن التسمية " بالشيعة " تحتمت على كل موالي الخ

قلت : صريح كلام العلماء الأعلام في هذه المسئلة يدل على أن لفظ " الشيعة " في هذه المسئلة أريد به المعنى المشهور المعروف عرفاً عاماً في الأصل ، وعرفاً خاصاً للرافضة ، وقد حكم العرف العام بأن لفظ " الشيعة " عندهم بمعنى الرافضة المطرودة خذلهم الله تعالى ، وعن هذا قالت العلماء الأعلام كما نقله الحافظ ابن حجر المكي في " شرح الحمزية " : ( أن الشيعة شيعة إبليس ،

وقالوا : صدق عليهم هذه الآية الكريمة " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم شئ " ) وتحتم هذا المعنى في هذه المسئلة بقريئة العرف العام وبقريئة أن الإمام الرازى قال في " محصولة " : ( فيها خلافاً للزيدية والإمامية ) وبقريئة ما قال العضد في " عضديته " : ( أما الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة ) انتهى . ومن المعلوم المتيقن أن اسم الزيدية والإمامية كل منهما خاص بقوم معين من الرافضة ، وأن أصل القول بالعصمة في الأئمة الأربعة آل العباء لم يثبت إلا عن الرافضة الطاغية ، ولم يبق هذا العرف العام من المعنى الأصلي في لفظ " الشيعة " إلا مقدار ما أبقاه في لفظ " الخوارج " فكما يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين بالخوارج بادعاء أنهم أحبوا الشيخين رضى الله تعالى عنهما وخرجوا عن عسكر سيدنا على رضى الله تعالى عنه ، كذلك يجب التحرز عن تسمية قوم مؤمنين " بالشيعة " بادعاء أنهم أحبوا " أهل البيت " فقط ، وتسمية المتبرئين عن كونهم شيعة إبليس ، وعن الإتهام بالبدعة الشنيعة بالشيعة من ضروراتها الإتهام بالبدعة في العرف العام الذى محى ما عداه ، فلا يصح أن يسمى مطلق موالى أهل البيت بالشيعة في العرف العام فضلاً عن أن يتحتم تلك التسمية على كل موالىهم ، كما أن تسمية المتبرئين عن الزنا وشرب الخمر و أمثالها ممن اتهمهم بالزانيين والشاربين من ضروراتها الإتهام بالبدعة المفسقة إن لم يستحلها ، وبالبدعة المكفرة إن استحلها أيضاً فلا يصح أن يسموا بها ، وهذا مما لا يخفى على أحد من العقلاء فضلاً عن الفضلاء .

فالحكم من المعترض بالتحتم ، والقول : بأن اتهام البدعة ليست من ضروراتها كل واحد منها غير صحيح . وهل يجوز لأحد من المؤمنين تقليد شيعة إبليس ؟ لعنهم الله تعالى . ومن قلدتهم ، واعتقد فيهم أن الحق يدور معهم حيث داروا ، وأن حزب الله المفلحين وهم أهل السنة والجماعة بعدوا عن الحق بعد ما بين المشرقين أينما كانوا - ولوفى خصوص مسألة معينة - حججهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد .

وتسمية أمثال الحاكم والأعمش والمحب الطبري بالشيعة ممن مموهم بها من أهل الحق . فإنما كانت من أهل الحق الذين اتهموهم بالرفض ولكنهم برآء منه في نفس الأمر . ولهذا ذب من بعدهم من أهل الحق من العلماء الأعلام عنهم هذا الإتهام بوجوه كثيرة معقولة قامت حاكمة بدفع تلك التهمة عنهم رحمهم الله تعالى . فالتسمية باسم " الشيعة " من الأولين لهم انما كانت مبنية على زعمهم وجود البدعة والمعنى العرفي فيهم . ( ١ )

(١) قلت : وقال الحياظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

مانصبه :

وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح هذا ! مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع ، وقد طلب منه أن يروى حديثاً في فضل معاوية فقال : ما يجئني من قلمي ما يجئني من قلمي ، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل ، وهو يروى في الأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث كقوله : بقتال الناكثين

وأما ما قالوا من : ( أن صحيح مسلم ملآن من الشيعة ) فليس مرادهم منها فيه إلا المعنى العرفي الذي من ضروراته البدعة . قال الإمام النووي في " التقريب " وقال الإمام السيوطي في شرحه المسمى " بالتدريب " ( من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق ، ومن لم يكفر ففيه خلاف ، قيل لا يحتج به مطلقاً ، ونسبه الخطيب لمالك لأن في الرواية عنه تزويجاً لأمره وتنوبهاً بذكره ، ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً برد كالفاسق بلاتأويل كما استوى الكافر المتأول وغيره ، وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهب أو لأهل مذهبه سواء كان داعية أولاً ،

---

والقاسطين والمارقين ، لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العالم بالحديث كالثمالي وابن عبد البر وأمثالها لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما أهل غاية التشيع منهم أن يفضله على عثمان أوبعض منه كلام أو اعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك ؛ لأن علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين .

ومن ترفض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عفة وأمثاله فهذا غاية أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين ؛ فأنها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل علي وأصح وأصرح في الدلالة " اهـ ( ج - ٤ ص ٩٩ )

ولا يقبل ان استحل ذلك ، وحكى هذا القول عن الشافعى وعن ابن أبى ليلى والثورى والقاسمى أبى يوسف ، وقيل يحتج به - أى بغير المستحل - إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كانت داعية إليها ، وهذا القول هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، وضعف القول الأول باحتجاج " الصحيحين " وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة - أى وغير المستحلة - ( ١ ) قال الحاكم : " وكتاب مسلم " . الآن من الشيعة . وقد ادعى ابن حبان الإتفاق على رد الداعية - أى نظر يستحل - وقبول غيره ( بالتفصيل ) انتهى كلامها . ومن ممن لم فى هذه العبارة لا يحتج عليه إن شاء الله تعالى ما ذكرنا من أن مرادهم بلفظ " الشيعة " فى قولهم ( " وصحيح مسلم " . الآن من الشيعة ) هو المعنى العرفى الذى يفيد تحقق البدعة فى ذويه ، وهو أنهم من الإتهام بها وإلا لم يصح دعوى تضعيف القول الأول من مثل الإمامين للنووى والسيوطى ، وأفاد أنه إذا كان المبتدع ببدعة غير مكفرة مأولاً غير مستحل للكذب فى نصرة مذهبه ولأهل مذهبه ، وغير الداعية وكان ضابطاً ثقة ماموناً أصبح الإحتجاج بخبره على القول الذى هو الأظهر والأعدل وقول الكثير أو الأكثر من العلماء ، ولا يلزم منه أن يجوز كونه مقلداً فى الأحكام الشرعية مجتهداً فيها حتى يجوز تقليده فيها إذا تفرد به

---

( ١ ) قلت : وقال الحافظ الذهبى فى كتابه " ميزان الاعتدال فى نقد الرجال " فى ترجمته أبان بن تغلب الكوفى :

” شيعى جلد لکنہ صدوق فلنا صدقہ وعلیہ بدعتہ ، وقد وثقه احمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم ، وأورده ابن عدی وقال : کان غالباً فی التشیع ، وقال السعدی : زائغ مجاهر .

فلقائل أن يقول : کیف ماغ توثیق مبتدع وحده الثقة العدالة والاتقان ، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه : أن البدعة على ضربين . فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة . ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والعط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء الى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامته . وأيضاً لما استعصر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب شعارهم والتقية والتفاق دثارهم ، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا .

فالشيعة الغالى في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنهم وتعرض لسيبهم . والغالى في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا خال مفر ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً بل قد يعتقد علياً أفضل منهما .

اوافق فيها بأمثاله من المتبدعة الضالة فقط ، فإن باب قبول خبر الواحد أوسع من أن يقلد في الأحكام الشرعية التي تفرد بها المبتدعة في دين الله تعالى باجتهاد منهم وادعاء منهم بأنها من أحكام الشرع المطهر عن الأدناس . وقد ذكر الإمام السيوطي في " تدرية " أيضاً أن ( الحافظ أباداؤد صاحب " السنن " قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ) انتهى . فمع أن الخوارج أصح حديثاً من الشيعة الشيعية ومن سائر أهل الأهواء والبدعة كما لا يصح تقليدهم وأخذهم مقلدين لأحد من المؤمنين فيما تفردوا به منها .

قوله ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة المعظمة لزمه الخ ( ص ٤٣٧ )

قلت : القول بهذا اللازم يحتاج إلى ثبوت أمور . أحدها أن يكون جميع علماء " المدينة المعظمة " الذين قال مالك بحجية عملهم ، وبأن إجماعهم إجماع معتبر من أهل البيت بالمعنى الذي ذكره المعترض ههنا أولاً . وثانيها أن يكون اجتماع الأئمة الإثني عشر منهم بالمعنى الثاني الذي أخذه في هذه المسئلة في لفظ " أهل البيت " في عصر واحد وإنما قال مالك بحجية عمل علماء " المدينة " في عصر واحد أو أزيد ، وثالثها أن يكون علماء " المدينة " منحصرين في الأئمة الإثني عشر . ودون إثبات كل واحد منها خرط القناد ،

وقد ثبت خلافها بحجة شرعية وبينة واضحة . ثم نقول . قد ذكر الإمام العلامة شمس الدين الفنارى فى " فصول البدائع " ( أن أجماع أهل المدينة وحدهم من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك ) انتهى . وقال الإمام ابن الحاجب فى " مختصره " ( أجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين معتبر عند مالك ) انتهى . وقال الإمام القاضى عضد الدين فى " عضديته " ( قد اشتهر أن أجماع أهل المدينة وحدها من الصحابة والتابعين حجة عند مالك ) انتهى . وقال شارحو " تحرير " ابن الهمام فى شرحهم عليه ( قيل أراد به فى زمن الصحابة ، وقيل فى زمن الصحابة والتابعين ، وعليه ابن الحاجب ) انتهى . فقد حكموا أن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من الصحابة مطلقاً سواء كانوا من أهل بيت النبوة أولاً بعد أن كانوا من ساكني بلد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الذى سماه الله تعالى فى كتابه بالإيمان إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم من التابعين مطلقة إجماع معتبر عند مالك ، وأن أجماع علماء " المدينة " وحدهم الذين بعضهم صحابيون وبعضهم تابعيون إجماع معتبر عند مالك أيضاً . وإذا عرفت هذا فمن أين استلزام مذهب مالك - بأن أجماع أهل المدينة فقط إجماع معتبر وحجة قوية - حججة أجماع أهل بيت النبوة بالمعنى الذى ذكره المعارض أولاً ، وحججة أجماعهم بمعنى الأئمة الإثني عشر منهم فقط أو معهم ، وحججة أجماعهم بالمعنى الذى قال به الشيعة الشنينة ، نعم لو ثبت ذلك الاجتماع من أهل البيت فقط فى زمان



الصحابة والتابعين في عصر واحد ولم يوجد في ذلك العصر في  
 " المدينة المطيبة " عالم من علماء " المدينة " إلا من أهل البيت  
 بأحد المعاني الثلاثة ولم يثبت فيها حينئذ من علماءها صحابي ولا تابعي  
 من غيرهم للزم من مذهب مالك في علماء " المدينة " القول بحجية  
 اجتماع أهل البيت فقط في تلك الصورة لا غير ، لا لأنه اجتماع أهل  
 البيت بل لأنه إجماع علماء المدينة . ودون اثبات تلك الصورة في  
 الخارج خرط القتاد : فلا دلالة لمذهب مالك على حجية ما ذكره  
 المعارض من عند نفسه بناءً على المعنيين ومن الشيعة بناءً على معنى  
 واحد أصلاً ولا لزوم جتماً . ثم إن أكثر النصف الثاني من الأئمة  
 الإثني عشرية ولدوا بعد انقراض زمن التابعين ، وكثير منهم سافروا  
 فخرجوا من " طيبة المطيبة " فسكنوا في بلاد الله تعالى غيرها ،  
 وتوطنوا فيها . فالقول بهذا اللزوم باطل أشد البطلان يعرفه كل من  
 أحب أهل البيت بالايقان .

قوله والحق حق وإن لم يأخذه أحد (ص ٤٣٧)

قلت : من العجيب الأعجب أن يكون الحق قد تركه كل من  
 الصحابة والتابعين وجميع أهل السنة والجماعة من الأولياء وأهل الكشف  
 والمحدثين والفقهاء وابن العربي والشعراوي وغيرهم أو اختفى عليهم  
 مع أنهم تكلموا فيه فتركوه ، وظهر ذلك على الشيعة الشنيعة فقط ،  
 أو الخوارج المارقة فقط ، وهل هذا إلا نكوب عن سواء السبيل !  
 ثم نقول : إذا كان الحق لم يأخذه أحد من الصحابة ولا من التابعين

ولا من بعدهم ثم ظهرت الشيعة الشنيعة بعد أن لم يكن منهم شيء ولا أثر في أرض الله تعالى فأظهروا ذلك الحق الذي أخذ به في "دراساته" المعارض عنهم ، أولم يأخذ به أحد منهم ولا من غيرهم إلا إذا أظهر المعارض وادعى أنه عامل بالحدث فقط أخذ به وتمسك به فذلك الأخذ منهم في الصورة الأولى ، وذلك الأخذ منه وحده في الصورة الثانية كل واحد منهما خرق للإجماع ، لاسيما إذا تكلموا عليه وأخذوا فيه بالحكم النافي لحكم الشيعة فقط ، وألحكم المعارض وحده ، فصارت الشيعة حينئذ والمعارض هناك خارقاً للإجماع الذي ثبت عليه القرن الأول ومن بعدهم إلى يوم ما أحدثه المحدث والمبتدع - أى الشيعة - أو المعارض ذلك الحكم النافي لحكم الإجماع محدثاً مخترعاً مبتدعاً ، فمن المحال أن يكون ذلك الحكم المخالف لحق الإجماع حقاً ومن ادعى أنه يجوز أن يكون الأمر كذلك ، أو يفي هكذا في الخارج فقد كذبه صلى الله تعالى عليه وسلم في إخبار بقوله : ( لا تجتمع أمتي على الضلالة ) ومن كذبه ، ولو في خبر واحد فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صراً ولا عدلاً . وهذا الجواب كثيراً ما يغنيك في المسائل المتنازع في بين أهل الحق والشيعة الطاغية ، وبين أهل الحق والأقوام المبتدعة الذين لم يكونوا في زمن الصحابة والتابعين ، وإنما حدثوا فيما به فخذه نصب عينيك ولا تكن من الغافلين عنه .

قوله أنتقد على إمام الحنفية كمال الدين ابن الهمام //

( ص ٤٣٧ )

قلت : لا انتقاد عليه أصلاً ، ولا في كلامه ما يحترق به قلب المؤمن المحب لأهل بيت النبوة على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ، ولا ما يبعد عند المؤمن المحب لهم إفراطاً كما ستعرف مفصلاً إن شاء الله تعالى فيما بعد .

قوله أحد هما في مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله عليه وسلم الخ ( ص ٤٣٧ )

قلت : ابن الهمام قد ذكر في مباحث الطلاق أولاً مسألة هي " أن الطلاق ليس بمكروه كراهة تحريم ، ولا كراهة تنزية بل هو مباح " ثم أجاب عن الحديث المرفوع الذي يرد عليها نقضاً وإشكالاً فقال : (وأما ما روى : " لعن الله كل ذواق مطلق " فحمله الطلاق لغير حاجة - ثم قال - : والأصح حظره إلا الحاجة فباح - ثم قال - : وأما ما روى عن الحسن رضى الله تعالى عنه وكان قيل له في كثرة تزوجه . فقال : أحب الغناء قال الله تعالى : " وإن يتفرقا يغن الله كلا " من سعته " فهو رأى مله إن كان على ظاهره ) فلم يذكر ابن الهمام قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لعن الله كل ذواق " الخ في كلامه إلا لدفع إشكال يرد على ما مهده هو من الحكم باباحة الطلاق ، وليس في كلام ابن الهمام إشارة إلى تحريم فعل أحد أوكونه كراهة تحريمية أو تنزيهية فضلاً عن أن يكون إشارة إلى تحريم فعل سيدنا وسيد شباب أهل

البنية وقاية ابن الهمام وقبلتنا وقبله جميع المؤمنين والمؤمنات سيدنا  
الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنه ، ولا إلى كونه مكروهاً  
كراهة نحرىم أو تنزيه . ولفظ الحظر في قوله ( والأصح حظره  
إلا الحاجة ) ليس بصريح ولا بظاهر في الحرمة والكراهة التحريمية  
والكراهة التنزيهية والأقل المتيقن فيه ترك الأولى . فإنه في الأكثر  
يقابل الإباحة فيقال : الحظر والإباحة ومقابل الإباحة يجوز أن  
يكون ترك الأولى ، وهو المتيقن ، على أن لفظ " الحظر "
إنما وقع في كلام ابن الهمام مقبلاً بقوله ( إلا الحاجة ) ثم صرح  
بنفسه أن في صورة الحاجة يباح الطلاق ، ثم بين أنه إنما فعله  
سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه لحاجة معتد بها ، وذكر لاثباتها  
مسارح رايته الطيبة المطيبة النفيسة وهو قوله : ( فقال : أحب  
لغناء ) مقرونة بالاستئذان منه رضي الله تعالى عنه على إثبات  
تلك الحاجة بالطلاق بنص الآية الشريفة الناطقة . وأيضاً لفظ  
" الأصح " يقتضى أن يكون لقول بأن الطلاق مباح ولو بغير  
حاجة صحيحاً ، وإذا تعارض الأصح والصحيح فالراجح العمل  
بالصحيح . قال العلامة إبراهيم البكري في " حاشيته " على  
" الأشباه والمظائر " : ( لفظ الصحيح يقتضى أن يكون غيره غير  
صحيح ولفظ " الأصح " يقتضى أن يكون غيره صحيحاً ) انتهى  
وقال العلامة إبراهيم الحلبي في " شرحه " على " منية المصلى "
( أن الصحيح مقابله الفاسد ، والأصح مقابله الصحيح ، فالأخذ  
بما اتفقا عليه أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو فاسد ) انتهى .

ونحوه في " الدر المختار " فليس في حكم ابن الهمام بإباحة فعله رضي الله تعالى عنه على كلا الوجهين ريبة . ثم قوله رضي الله تعالى عنه : ( أحب الغناء ) يحتمل أن يكون معناه أحب غناى أو أحب غنى من طلقته ، أو أحب غناى وغناها . وهذا الأخير هو المتعين بدليل لفظ الآية حيث قال عز من قائل : ( يغنى الله كلاً ) فحجة سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه غناه مثله كمثله سيدنا أيوب الصابر من الرسل الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فقد روى : أنه جاء يوماً يغتسل في الماء فأرسل الله تعالى الجراد من الذهب متراكمة متزاحمة إليه ، فأخذها في ثوبه وصرف همته في جمعها فيه ، فأوحى الله تعالى إليه : يا أيوب ما هذا الميل إلى الدنيا فقال : يا رب أنت أعلم أي لا ميل لي إلى الدنيا ولكن لاغنى لي عن رحمتك ، فرضى عنه ربه تعالى . فهي حاجة عظيمة أحوجته إلى الطلاق . وأما غناها فحاجة عظيمة أيضاً لاحتاج إلى البيان .

وقول ابن الهمام ( فهو رأى منه ) ليس معناه القياس في متابلة النص الذي هو حرام بالإجماع . وإنما معناه أن الحكم من سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه بأن حاجة الغناء حاجة معتبرة في إباحة الطلاق مستدلاً عليها بنص الكتاب استدلال منه به ، فخرج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من أن يكون ذوقاً ، فلا يصدق عليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ( ذواق مطلق ) ولم يجوز أن يكون فرداً من أفراد " كل ذواق مطلق "

فهو رأى شريف صدر عنه رضى الله تعالى عنه ، ويكون مثله مشمراً في حق المجتهد لأجرين إن أصاب ، ولأجر واحد إن أخطأ خطأ مجتهداً . والحق مع سيدنا الحسن رضى الله عنه في إعتباره حاجة مبيحة للطلاق فهو ممن يؤتى أجره مرتين . ألا يرى إلى قول ابن الهمام ( إن كان على ظاهره ) فإنه صريح في أن كلامه رضى الله تعالى عنه لو لم يحمل على ظاهره بأن يعمل فعله رضى الله تعالى عنه على وجود الحاجة الأخرى التي عرضت له أيضاً سوى تلك الحاجة التي نطق بها كلامه الكريم ، واستدل على اثباتها بنص الآية ففعله رضى الله تعالى عنه صحيح حتماً محمول على الإباحة قطعاً . وليس في كلام ابن الهمام ما يدل على أن على رأيه رضى الله تعالى عنه هذا غير مقبول عند ابن الهمام أو عند جميع الحنفية . فما أورده هذا المعارض على قول ابن الهمام : ” فرأى منه ” إفتراء محض وكذب بحت عليه ، وهو يرى منه عند الله تعالى وليس في كلام ابن الهمام أيضاً دلالة على أنه أراد أنه رأى منه رضى الله تعالى عنه في مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر فقد روي عنه في كلامه الطيب المطيب تمسكه بنص آية الكتاب ، ولا دلالة فيه على أنه لا جواب له عن هذا ، ولا على أن ذلك الرأي الشريف لا يقبل عنه ، ولا على أنه رضى الله تعالى عنه محجوج بالحديث ، ولا على أنه غير مبال باصلاحه ، وقد ظهر من كلامه إصلاح فعله رضى الله تعالى عنه بوجه مباح يقبله كل مؤمن بالله تعالى محب لأهل بيت النبوة فضلاً عن العلماء منهم ،

فنعوذ بالله تعالى من هذه الإفتراءات الشنيعة والإختلاقات القبيحة التي نحتها المعترض على ابن الهمام وهو يرى عنها . وأيضاً إطلاق لفظ " الرأي " من ابن الهمام على أبيه رضي الله تعالى عنه الشريف العظيم ليس إلا من باب إطلاق سيدنا محمد الباقر لفظ " الرأي " على رأي جده سيدنا علي بن أبي طالب ، وعلى رأي أهل بيته الأطهار في الحديث الذي سيأتي في " الدراسات " وفي قولنا الآتي ، فلاعتب على ابن الهمام بهذا الإطلاق أصلاً .

والعجب العجيب أن ابن العربي في قوله : بوجوب الإضطجاع بعد ركعتي سنة الفجر ، وبتحريم تركه بعدهما حكم على رأي الخلفاء الأربعة والحسين وفاطمة وعائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم القائلين بعدم وجوبه وعلى فعلهم بالتحريم ولم يبال المعترض بذلك حتى جعل قوله ذلك قرّة عينه وحسنه تحسناً بليغاً . وأمثلة ذلك كثيرة في كلام ابن العربي فإن كان ابن العربي مأخوذاً بحكمه ذلك فابن الهمام غير مأخوذ بهذا الحكم وهو يرى عما بهت عليه ، ومما ورد في الحديث ( أن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه لما كثر طلاقه ووصل خبره إلى أبيه سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وهو " بالكوفة " في أيام خلافته أمر على ينادي بالناس في أسواق " الكوفة " بأن أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه يقول : إن ابني هذا مطلق فلا تزوجوه ، فاجتمع إليه من كان " بالكوفة " فقالوا : يا أمير المؤمنين أمانحن فنزوجه والخبرة في الفراق والطلاق إليه) إنتهى محصله . ومن كان مصدراً لمثل

هذا الأدب العظيم بأهل بيت الرضى فهو من أهل السعادة العظمى ومن غصب أموال بعض من أولاد سيدنا الحسين رضى الله تعالى عنه الشهيد بكربلا وآذاهم وأخرجهم من بلدهم وهددهم بتهديدات شديدة فى أواخر عمره ومات على ذلك فقد خسر خسراناً مبيئاً .

قوله وثانيهما فى " باب الغنائم " حيث تكلم على قول  
أبى جعفر الخ ( ص ٤٣٨ )

قلت : قد ذكر ابن الهمام هناك أولاً فى سهام الغنيمة قوله :  
ولنا أن الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم قسموه على ثلاثة  
سهم على نحو ما قلنا ، وكفى بهم قدوة ، ثم إنه لم ينكر ذلك  
عليهم أحد مع علم جميع الصحابة بذلك وتوفرهم ، فكان إجماعاً  
إذ لا يظن بهم خلافة صلى الله عليه وسلم . - ثم تصدى ابن الهمام  
لإثبات ذلك عن الخلفاء الأربعة - فأورد فيه رواية سيدنا ابن  
عباس رضى الله تعالى عنها رواها أبو يوسف صاحب أى حنيفة  
بسنده إليه عنه رضى الله تعالى عنها - وفيه الكلى - ورواية سيدنا  
أبى جعفر محمد الباقر بن على زين العابدين رضى الله تعالى عنها رواها  
الطحاوي بسنده عن محمد بن اسحاق قال : سألت محمد الباقر  
فقلت : أرأيت على بن أبى طالب حين ولى " العراق " وبما ولم  
من أمر الناس كيف صنع فى سهم ذوى القرى قال : سلك با  
والله سبيل أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنها فقال : وكيف ا



وأنتم تقولون ما تقولون فقال : أم والله ما كان أهله يصدون  
إلا عن رأيه ! فقلت : مامنه ، قال : كره والله أن يدعى بخلاف  
سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ) انتهى . ثم قال :  
(وكون الخلفاء فعلوا ذلك لم يختلف فيه ، وبه تصح رواية أبي يوسف  
عن الكلبي ، فإن الكلبي مضعف عند أهل الحديث إلا أنه وافق  
الناس ، وإنما الشافعي يقول : لا إجماع بمخالفة أهل البيت .  
وحين ثبت هذا حكمنا بأنه إنما فعله لظهور أنه الصواب لأنه لم يكن  
يجل له أن يخالف اجتهاده لاجتهادهما ، وقد علم أنه رضي الله  
تعالى عنه خالفها رضي الله تعالى عنهما في أشياء لم توافق رأيه .  
وبهذا يندفع ما استدلل الشافعي عن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله  
تعالى عنه قال : كان أي على في الخمس رأى أهل بيته ولكن  
كره أن يخالف أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما - قال - أي  
الشافعي - : ولا إجماع بدون أهل البيت لأننا نمنع أن فعله رضي  
الله تعالى عنه كان تقية من أن ينسب إليه خلافها رضي الله  
تعالى عنها . وكيف ! وفيه منع المستحقين عن حقهم في اعتقاده  
فلم يكن منعه إلا لرجوعه وظهور الدليل ) انتهى كلامه . فانظر  
أيها المنصف الكامل أن كلام ابن الهمام هذا ليس محصوله كون  
جعفر أبي جعفر محمد الباقر رضي الله تعالى عنه ذلك خلاف  
الواقع فضلاً عن أن يفرع عليه ما فرعه المعترض عليه من  
التفريعات الأربعة ، وإنما محصل كلامه هذا أن سيدنا علياً رضي الله  
تعالى عنه كان رأيه في أول الأمر على إثبات سهم ذوي القربى كما

نقله عنه الكريم بن الكريم بن الكريم بن محمد الباقر بن علي  
 زين العابدين بن سيدنا الحسين بن سيدنا علي بن أبي طالب رضي  
 الله تعالى عنهم ؛ ومع هذا سلك به سبيل أبي بكر وعمر رضي  
 تعالى عنها كراهة أن يدعى بخلاف سيرتهما ، ثم رجع عنه فقال :  
 باسقاط سهمهم حتي عمار رأيه وعمله رضي الله تعالى عنه موافقين  
 لرأي الخلفاء الثلاثة الأول الكرام رضي الله تعالى عنهم وعملهم ،  
 فثبت أن مانقله عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه  
 نور ولده سيدنا الباقر إماما هو القول الأول له ، وبمحتمل أنه لم  
 يصل إلى سيدنا الباقر قول جده سيدنا علي الثاني رضي الله تعالى  
 عنها ، وبمحتمل أنه وصل إليه وما ثبت عنده ذلك الرجوع ، وبمحتمل أنه  
 وصل وثبت ولكن لم يقو عنده قوة القول الأول فإذا كان القول الأول  
 المروي عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مقبولا  
 عنده لقوة دليله لديه بين وجه عدم اعطاء جده علي رضي الله  
 تعالى عنه سهم ذوى القربى في أيام خلافته بقوله : ( كره والله أن  
 يدعى بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ) فهذا  
 القول من الإمام محمد الباقر رضي الله عنه أفاد إفادة تامة بأن جده  
 الكريم أسد الله وأسود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من دأبه  
 المبارك ، وشيمته الغراء أنه إذا رأى في اجتهاده حكم مسألة  
 شرعية على وجه مخصوص ألهم به من عند الله تعالى فإذا كان عمله  
 على ذلك الوجه مستلزما لخلاف سيرة الشيخين رضي الله تعالى  
 عنها ترك العمل رأيه الشريف ذلك المتحقق عنده كراهة أن

يدعى بخلاف سيرتها واستحياء عنها وأدباً بهما لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : ( اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ) رضى الله تعالى عنها وهذا الطريق وإن كان ظاهر كلام ابن الهمام يقتضى نفيه لكن كما ترى بمثله مانقله خاتمة المحدثين في " عقوده " عن الإمام العلامة الزاهد ولى الله الشيخ شهاب الدين ، وعن الشيخ محى الدين القرشى كلاهما عن الإمام الشافعى ، ونقله الشعراوى الشافعى في رسالته المسماة " بالعهود الحمديدية " هي الشافعى أيضاً : ( أنه لما دخل " بغداد " زار قبر الإمام أبي حنيفة فحضرته صلاة الصبح فترك القنوت مع أنه يقول به فقبل له : في ذلك فقال : امتحيت من الإمام أن أقنت بحضرته وهو لا يقول به ) انتهى . وزاد القرشى عنه ( ولم يجهر بالبسملة أيضاً ) انتهى . فتمسك بعض ولد سيدنا على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهم بما رأوا أنه رأى سيدنا على جدنا في هذه المسئلة لما أنهم قد رأوا أن جهة عدم إعطاء سيدنا على جدنا رضى الله تعالى عنه ذوى القربى سهمهم ما كانت لإكراهة أن يدعى بخلاف سيرة الشيخين رضى الله تعالى عنها والأدب بهما ، وحديث الاقتداء حملوه على ما إذا لم يكن فعلها خلاف ظاهر الحديث الذى عندهم فصار الحكم الأصلى وهو إثبات سهم ذوى القربى ثابتاً عن جدهم سيدنا على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهم عندهم ، فثلهم في هذا كمثل ما ثبت عن الإمام محمد بن الحنفية في ابن ملجم من أن ابن ملجم أشقى الأولين والآخرين بحذله الله

تعالى لما طعن عليه رضي الله تعالى عنه حين خرج في الغنم  
 لصلاة الصبح بسيفه المسموم ورجع إلى داره وأذن بالصلاة وقال :  
 خذوا هذا السكّاب فإن بقيت حياً نعاقيه أشد العقوبة ولا نقتله ، وإن  
 استشهدت فاقتلوه قصاصاً فكتاب الله القصاص ، فأخذوه وحبسوه  
 وسجنوه مردوداً محبوساً ، فأخبر بذلك الإمام محمد بن علي بن أبي  
 طالب رضي الله تعالى عنهما المعروف " بابن الحنفية " وكان  
 مجتهداً مطلقاً كأبيه ، فإن الولد الخلف سراييه فأخرجـه من  
 السجن فوراً وقتله قصاصاً فوراً بسيفه القاهر ، ولم يمهله ولولمّا  
 يسيراً ، وكان أبوه علي رضي الله تعالى عنه حينئذ حياً فوصل  
 إليه خبر ماجرى على خلاف ما حكم ورأى ، فسكت ولم يؤخذ  
 ابنه محمداً بهذا الفعل ، لما قد علم من الصادق المصدوق صلى الله  
 عليه وسلم من أن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران ، وإذا  
 اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ، ولما علم من أن المجتهد لا يجوز له  
 أن يقلد مجتهداً غيره إلا لعارض ، كما ثبت من فعله رضي الله عنه  
 عدم إعطاء سهم ذوى القربى لهم لذلك العارض إلى أن رجع  
 عن قوله الأول ووافق الخلفاء الثلاثة الأول رضي الله تعالى عنهم  
 ورأى مارأوا - ورأيهم رأى شريف كامل - فنقول : سيدنا محمد  
 الباقر رضي الله تعالى عنه مجتهد مطلق أيضاً فلا بأس إن وجد منه  
 الحكم بخلاف قول جده علي رضي الله تعالى عنه باعتبار رأيه الثاني  
 المرجوع إليه ، وبما وافق قوله باعتبار رأيه الأول  
 الأول المرجوع عنه بعد ما أخبر عنه برأيه الأول

ونقله عنه في كلامه الطيب ؛ بل هذا أولى من حمل محمد ابن الحنفية عم أبيه رضي الله تعالى عنها فإن كلا القولين الشريفين في هذا مروي عن جده الكريم رضي الله تعالى عنه كما صرح به ابن الهمام في كلامه ، ورأى محمد بن الحنفية ما كان إلا خلاف رأى أبيه رضي الله تعالى عنها . وابن الهمام إذا ثبت عنده رجوع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عن رأيه الشريف الأول نور دعواه ومذهبه باجماع الخلفاء الأربعة وإجماع الصحابة عليها .

وأيضاً كلام سيدنا أبي جعفر دال على ثبوت سهم ذوى القربى عند جده رضي الله تعالى عنها وإخبار بذلك عنه . وكلام ابن الهمام لا يدل على عدم ثبوته عنده ، وعلى أن إخباره هذا خلاف الواقع ؛ بل إنما يدل على أن جده علياً رضي الله تعالى عنه رجع عن القول الذي نقله عنه أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه ، فكلام ابن الهمام يدل بصرح على ثبوت الحكم المرجوح عنه رواية عن جده سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنها ، وعلى أن إخباره هذا إخبار صادق أيضاً كسائر إخباراته . فتحقق من هذا أن ليس محصول كلام ابن الهمام هذا كون خبر سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه خلاف الواقع ، فلا يجوز أن يتفرع عليه ما ذكره المعارض بعد من التفريع المردد الذي تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم .

وأما السهو والنسيان وجوازهما وإن لم يقعا منسوبين في كلام ابن الهمام إلى سيدنا محمد الباقر لكن ما قام عندهما دليل يدل

على أنه معصوم عنها أو محفوظ عنها أو معصوم أو محفوظ  
عن واحد منها والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر . ولوثبت  
الدليل على ذلك وقام بالحكم بما ثبت به قرّة عين المؤمنين  
بالانزع وبلا ارتياب . وكلام الحافظ ابن حجر في  
" فتح الباري " والحافظ العيني والإمام القسطلاني في " شرحه "  
على " صحيح البخاري " وغيرهم ناطق بأنه يجوز السهو والنسيان  
على الأنبياء عليهم السلام في غير الأمور التبليغية . فيجب التأمل في  
هذا وإن كان التمسك بعروة الأدب الوثقى أحفظ وأحوط .

ثم إنه لم يعرف من كلام سيدنا محمد الباقر رضى الله تعالى  
عنه هذا أنه مذهب الأئمة من ولده ؛ بل المعلوم من كلامه هو  
أن أهل جده سيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه من  
أبناءه الأربعة عشر وبناته التسع عشرة من الفاطميين وغيرهم وأبناء  
سيدنا الحسن وبناته وأبناء سيدنا الحسين وبناته وأبناء إخوتها  
وأخواتها وبناتهم ممن مضوا أو بقوا إلى الآن رضى الله تعالى عنهم  
ما كانوا - كلهم أو بعضهم أي بعض كان - يصدر عن رأيه في  
هذه المسئلة خاصة ، وليس المراد عموم جميع المسائل وإلا لكان  
الحسنان الكريمان وأبناءهما مع أنهم كانوا مجتهدين على الإطلاق يجب  
عليهم تقليد رأى سيدنا علي رضى الله تعالى عنهم في جميعها ،  
وليس الأمر كذلك ، وقد عرفت من قصة محمد بن الحنفية ما يهدمه  
أيضاً . وإذا كان صدور هذا جائزاً عنه لكونه مجتهداً بناءً على  
أن المجتهد لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين بالإجماع فلا بدع في جواز

صدور مثله عن الحسنين الكريمين وأولادهما ممن كان مجتهداً مطلقاً أداءً للواجب الذي ثبت بذلك الإجماع . فثبت أنه ما دل كلام سيدنا الباقر على أن ماذهب إليه في هذه المسئلة هو مذهب الأئمة من ولده ، فقله : ( لترويج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده ص ٥٣٨ ) فيه بحث وقد أشبعنا الكلام على قول سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه هذا فيما قبل فارجع إليه فانه عجيب . ( ١ ) وإذ لم يعرف مذهب الأئمة من ولد الباقر رضي الله عنهم في هذه المسئلة كيف يجوز الجزم بوافق مذهبهم بمذهب الباقر وآبائه الكرام رجماً بالغيب وما قال المعارض من ( أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم ) رجماً بالغيب لم يدل عليه كلام الباقر رضي الله تعالى عنه هذا ؛ على أن مذهب أهل السنة والجماعة من الأولياء والمحدثين والفقهاء وغيرهم أن الثاني عشر من الأئمة وهو محمد بن الحسن العسكري رضي الله تعالى عنها توفي في صباه ، وأن مهدي آخر الزمان غيره من ولد سيدنا الحسن المجتبي رضي الله تعالى عنها ، ومذهب الشيعة الشنيعة أنه غاب في صباه في سرداب في الموضع الذي يسمى ” بسر من رأى “ فيكون فيه إلى أن يجيئ وقت ظهور مهدي آخر الزمان فيخرج من سردابه وهو مهدي آخر الزمان . وكيف أمكن للمعارض إثبات أن مذهبه ولو في هذه المسئلة خاصة وافق مذهب الباقرين من أئمة أهل البيت الطاهرين رضي الله

(١). راجع الجزء الاول ص ١٠٣ و ص ٩٤ حتى ٩٧ من هذا

تعالى عنهم ، وقد عرفت أنه لادلالة في كلام سيدنا الباقر هذا على هذا أصلاً .

وأما قول الشافعي ( لا إجماع بمخالفة أهل البيت وبدون أهل البيت ) فيصدق بأن يشذ واحد من أهل البيت ممن انعقد بهم الإجماع وهو ههنا سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بدلالة سباق الرواية على رأيه الأول ، وليس المراد به ههنا سيدنا محمد الباقر لأن الإجماع اجتماع مجتهدي عصر واحد ، والإجماع الذي نقله ابن الهمام بناء على رأيه الثاني رضي الله تعالى عنه ما عهد عنده أنه ولد حينئذ سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فلا يدفع ذلك الإجماع مخالفته فقط . وأيضاً لا يمكن أن يراد " بأهل البيت " في كلام الإمام الشافعي هذا المعنى الذي ذكره المعترض أولاً ، والمعنى الذي قال به الشيعة ، ومعنى الأئمة الإثني عشر لما ذكرنا في الإمام الثاني عشر .

وإذ قد تحقق أن كلاً مما ذكره المعترض على ابن الهمام من الأمور الموحشة التي تقشعر منه جلود الذين ينحشون ربهم لم يصدر شئ منها عن الإمام ابن الهمام فتلك الأمور إنما صدرت من المعترض في جناب سيدنا محمد الباقر رضي الله تعالى عنه لأن الحاكى الكاذب المعلوم كذبه يجعل منشأ لذلك المحكى على ما صرحت به عبارات كتب الفقه المعتبرة . وأيضاً لم يصدر من ابن الهمام رد ما رواه الإمام الباقر رضي الله تعالى عنه وأخبر به ولا دل عليه كلامه أصلاً لما مر .



قوله فالنجيسة كل النجيسة على الأمة أن خلت كتب  
المذاهب الأربعة الخ (ص ٤٣٨)

قلت : قد خلت كتب المذاهب الأربعة عما لم يثبت عنهم  
رضي الله تعالى عنهم . وأما ما وجدوا فيه شيئاً ثابتاً عنهم  
كأحاديث سيدنا علي وأقواله وكلماته ، وأحاديث سيدنا الحسين  
وأقوالها ، وأحاديث سيدتنا فاطمة وأقوالها ، كأحاديث من  
بعدهم من أئمة أهل البيت وأقوالهم فقد ذكروه في كتبهم كما  
أنهم لم يذكروا عن الخلفاء الثلاثة الأول في كتبهم من الأحاديث  
والأقوال إلا ما ثبت عنهم فخات كتبهم عن مذاهبهم أيضاً .  
وكذلك باقى الصحابة وجميع التابعين ومن بعدهم سوى الأئمة  
الأربعة قد خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذاهبهم ، فلا  
فجيسة أصلاً فضلاً عن أن تكون كل النجيسة وإن كانت  
فهى أمر مشترك لا تخصيص لها بخلو كتب المذاهب الأربعة عن  
مذهب أئمة أهل البيت لما مر . أو ليس الكذب حراماً مطلقاً  
حتى على الكافر فليس فى حرمة الكذب على الخلفاء الثلاثة الأول  
وعلى أئمة أهل البيت وعلى سائر الصحابة وعلى التابعين وعلى  
من بعدهم ريب أصلاً وقطعاً . فهل هذا إلا مؤاخذه من المعترض  
بما لا يجوز الأخذ به ! وتجاوز عن حدود الله وتعد عنها  
(ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) . وأما الرفض  
الطاغية فكتبهم المفتراة مملوءة عن مذاهبهم المخترعة عليهم الموضوع

المفتراة عليهم وهم برآء عنها ؛ على أن مذهب أبي حنيفة هو عين مذهب أهل البيت الطاهرين فقد قال خاتمة المحدثين الحافظ الشامي الشافعي صاحب "السيرة الشامية" في كتابه "عقود الجمان" (إن من مشائخ أبي حنيفة محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبا جعفر الباقر ، وإن من مشائخه جعفر الصادق ابنه ، وأن ممن أخذ عنه جعفر الصادق ومحمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) انتهى . وقال غيرها أيضاً (وعن أبي حمزة الثمالي قال : كنا عند الإمام أبي جعفر محمد بن علي فدخل عليه أبو حنيفة ، فسأله عن مسائل فأجابته محمد بن علي ثم حاجه أبو حنيفة فقال له أبو جعفر : ما أحسن هديه وسمته ، وما أكثر فقهه) وقال أيضاً فيه : (وروى أبو المؤيد الخوارزمي عن البحري قال : دخل أبو حنيفة على جعفر الصادق فلما نظر إليه قال : كأني أنظر إليك وأنت تحيي سنة جدي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما درست ، وتكون مفزعا لكل ملهوف وغياثا لكل مهموم ، بك يسلك المتحيرون إذا وقفوا ، وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيزوا) انتهى . (١) وظهر من هذا أن أبا حنيفة

---

(١) قلت : وروى صدر الائمة الامام الموفق بن احمد المكي

في كتابه "مناقب الامام الاعظم" بسنده الى الامام الحافظ الحارثي :

" قال أخبرنا ابراهيم بن علي الترمذي أنبا عبيد بن مسلم

بيغداد عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد قال :

كنا مع جعفر بن محمد جلوساً في " الحجر " فجاء أبو حنيفة -  
فسلم وسلم عليه جعفر وعانقه وسأله حتى سأله عن الخدم  
فلما قام قال له بعض أهله : يا ابن رسول الله ما أراك  
تعرف الرجل ، فقال : ما رأيت أحق منك أسأله عن  
الخدم وتقول : تعرف هذا ؟ هذا أبو حنيفة - من أفقه أهل  
بلده " ا هـ ( ج - ٢ ص ٣٣٠ )

وروى صدر الأئمة - بسنده الى المحدث الصيمري شيخ الخطيب

قال :

" حدثنا عبد الله بن محمد أنبا مكرم بن احمد أنبا  
ابن عطية - أنبا ابن ماعة - أنبا أبو يوسف قال : كان  
أبو حنيفة - في المسجد الحرام يفتي الناس فوقف عليه جعفر  
ابن محمد فظن له فقام ثم قال : يا ابن رسول الله لو  
شعرت بك أول ما وقفت ما رآني الله أقعد وأنت قائم ،  
فقال له : اجلس يا أبا حنيفة - فاجب الناس فعلى هذا  
أدركت آباي " ا هـ ( ج - ٢ ص ٦٦ )

وقد ذكرنا قول جعفر الصادق لأبي حنيفة - رضي الله عنها :  
أنت سيد العلماء - من روايه - الشعراني في " التعقيبات على الدراسات "   
وقال صدر الأئمة - في " المناقب " ( ج - ١ ص ٢٥٩ ) ما نصه :

" قلت : أورد الثقة - في تصنيفه " مناقب لأبي حنيفة - "

رحمه الله فقال : نظر موسى بن جعفر الصادق الى أبي حنيفة -  
فقال له : أنت النعمان ، فقال : كيف عرفتني ؟ فقال قال  
الله تعالى : " سيأهم في وجوههم من أثر السجود " ا هـ

محمد عبد الرشيد النعماني

أخذ العلوم الظاهرة والباطنة واللدنية عن الإمامين سيدنا الباقر والصادق رضى الله تعالى عنهم ، والظاهر أن مذهب الآخذ مذهب المأخوذ عنه مالم يتبين خلافه . ومن المعلوم أنه لم يتبين خلافه بد لاسيما وقد أخبر الصادق الصدوق رضى الله تعالى عنه عن شأنه وشأن ظاهره وباطنه وعلو شأنه فى المعرفة بالله تعالى بقوله : ( وأنت تحبى سنة جدى بعد ما درست ) وعن كمال معرفته بالله تعالى وولايته وكشفه بقوله : ( وتهديهم إلى الواضح من الطريق إذا تحيروا ) ومن المتبين المعلوم أن ليس مذهب سيدنا الصادق وآبائه وولده المطهرين المعظمين إلا سنة جدهم الكريم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم . وأو قال قائل كالأفضة أن مذهبهم غير مذهب أبى حنيفة البتة ، فهو ممن يرد خبر الصادق رضى الله تعالى عنه هذا ، وإذا لما لا يرضى الله تعالى به ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا يلزم منه أن يكون متطابقين فى كل جزئى جزئى وكل فرع فرع ، وإنما التوافق بينهما فى أغلب الجزئيات والفروع بعد المطابقة بينهما فى الأصول الشريفة . وإذا تحقق هذا يجب على من يعتقد العصمة فيهم وعلى من يعتقد أن مذهب واحد منهم مذهب باقيهم أن المهدي رضى الله تعالى عنه إذا ظهر فى آخر الزمان ، وأن عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين ينزل على الأرض يعملان بمذهب أبى حنيفة الذى هو مذهب أهل البيت ، ويجب أن يكون إنكار هذا عنده إنكار خبر سيدنا الصادق رضى الله تعالى عنه . وقد تحقق أيضاً أنه إذا وجد فى كتب المذاهب الأربعة شئ من مذاهب أهل البيت فلا يعارض فى كتبهم بمثل ما ذكره المعترض

بل إنما يعارض به فيها بما يكون قابلاً للمعارضة . فقلوه : ( ثم إذا وجد فيها شئ من ذلك يعارض بمثل هذا ص ٤٣٨ ) باطل ” والرسالة “ ( التي ألفها المعترض في انتقاد الموضع الثاني من هذين الموضعين على ابن الهمام بكفى في جوابها ما ذكرناه ههنا وبغنى هذا عنه فإذا بطل الأساس بطل ما بنى عليه المعترض كما مر ، وقد عرفت مما ذكرناه ههنا أن تكلم المعترض على الموضع الأول منها في كلامه الذي تقدم وفي كلامه الذي سيجئ على وجه الاعتراض على ابن الهمام باطل أشد البطلان ؛ ولا مساغ له .

وقال خاتمة المحدثين في ” العقود “ أيضاً ( كان أبو حنيفة من أعيان الحفاظ والمحدثين ، ومن كبار حفاظ الحديث ، وذكره الحفاظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه ” الممتع “ وفي طبقات الحفاظ “ من المحدثين في الحفاظ منهم : ( ١ ) قال : ولقد أصاب وأجاد ، ولولا كثرة إعتناؤه بالحديث مائتياً له إستنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطها من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتناؤه بالحديث كما زعم بعض من يحسده . وإنما قلت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لاشتغاله عن الروايات - أي الحديثية - باستنباط المسائل من الأدلة كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية حتى قلت

---

(١) قلت : وكذلك الحفاظان ابن عبد الهادي الحنبلي والجلال السيوطي الشافعي ، وقد مر ما نقله المؤلف من نص كلام الحفاظ ابن عبد الهادي ( ج - ١ ص ٥ )

وقال الحافظ السيوطي في كتابه "طبقات الحفاظ" - ونسخته الخطية محفوظة في خزائنه "بير جهندو" من مضافات حيدرآباد السند ما نصه :

"أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي فقيه أهل العراق وإمام أصحاب الرأي ، وقيل أنه من أبناء فارس ، رأى أنساً ، وروى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي النجود والزهرى وقتادة وخلق ، وعنه عنه حماد ووكيع وعبد الرزاق وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر وخلائق . وقال العجلي : كان خزازا يبيع الخبز ، وقال ابن معين : كان ثقة لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ . وقال عبد الله بن المبارك : ما رأيت في الفقه مثله . وقال مكي بن إبراهيم : كان أعلم أهل زمانه وما رأيت في الكوفيين أورع منه . وقال الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وسئل يزيد بن هارون أي أفقه أبو حنيفة أو سفيان فقال : سفيان أحفظ للحديث وأبو حنيفة أفقه ،

أكرم أبو حنيفة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً ، وكان يحيى الليل صلاة ودعاء ، وتضرعاً . ولد سنة ممانين ومات سنة خمسين ومائة ، وقيل إحدى وخمسين وقيل ثلاث " ١ هـ

روابيتهم بالنسبة إلى كثرة إطلاعهم ، وكثرت رواية من دونهم  
بالنسبة إليهم - وهكذا الإمام مالك والشافعي لم يرويا إلا القليل  
بالنسبة إلى ماسمعه ، كل ذلك لاشتغالها باستخراج المسائل من الأدلة  
انتهى . وقال بعض العلماء : (وعن إبراهيم الحربي قال : قلت لأحمد بن حنبل :  
من أين لك هذه المسائل الدقيقة قال : من كتب محمد بن الحسن )  
انتهى وقال الحافظ العسقلاني في "تهذيب التهذيب" : (وعن اسماعيل  
ابن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت قال : ذهب جدي ثابت إلى علي  
وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن سعد العوفي  
سمعت ابن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما  
يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه ، وقال : صالح بن محمد الأمدى عن  
ابن معين قال : كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ، وقال أبو وهب محمد  
ابن مزاحم سمعت ابن المبارك يقول : أفتقه الناس أبو حنيفة ، مارأيت  
في الفقه مثله ولولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت  
كسائر الناس ، وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان بن أبي شيخ قال :  
كان أبو حنيفة ورعاً سخيّاً ، وعن محمد بن عيسى قال : سمعت روح  
بن عبادة يقول : كنت عند ابن جريج فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع  
وتوجه وقال : أي علم ذهب . وقال أحمد بن علي القاضي سمعت  
يحيى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لا نكذب الله  
ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا أكثر أقواله . وقال  
الربيع وحرملة : سمعنا الشافعي يقول : الناس عيال في الفقه على  
أبي حنيفة . وقال الحسن بن عمار لما فرغ من غسل أبي حنيفة بعد موته

رحمك الله تعالى وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد بمبئك بالليل منذ أربعين. وقال الصغاني عن ابن معين قال: سمعت هيب بن أبي قرة يقول: سمعت يحيى بن الضريس يقول: شهدت سفيان وأتاه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة قال وماله؟ قال: سمعته يقول: آخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن لم أجد فبقول الصحابة آخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرضى الله عنه وأسكنه الفردوس آمين) انتهى كلام الحافظ في "تهذيب التهذيب" وقال خاتمة المحدثين الشامي في "العقود" أيضاً (عن ابن المبارك قال قال سفيان الثوري: كان أبو حنيفة والله شديداً لأخذ العلم ذاباً عن المحارم متبعاً لأهل بلده لا يستحل أن يأخذ إلا بما صحح من آثار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، شديد المعرفة بناسخ الحديث ومنسوخه، وكان يطلب أحاديث الثقات والآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم. وعن نعيم بن عمر قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عجبا للناس يقولون أفتى بالرأي ما أفتى إلا بالأثر. وعن الحسن بن زياد قال قال الإمام أبو حنيفة: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ما أجمع عليه الصحابة، وأما ما اختلفوا فيه فنتخير من أقاويلهم أقربهم إلى كتاب الله تعالى والسنة ونجتهد، وما جاوز ذلك فالإجتهد بالرأي. وعن الفضيل



أبو عياض قال : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه مشكلة فيها حديث صحيح إتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين فكذلك ، وإلا قاس فأحسن للقياس ، وعن أبي حمزة السكري قال : سمعت أبا حنيفة إذا جاء الحديث عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم أعدل عنه إلى غيره وأخذ به . وروى ابن كأمس عن الحافظ عبد العزيز بن أبي رواد قال من أحب أبا حنيفة فهو سني ، ومن أبغضه فهو مبتدع . ورواه أبو محمد الحارثي عن الحافظ المذكور بلفظ بيننا وبين الناس أبو حنيفة فمن تولاه وأحبه علمنا أنه من أهل السنة ، ومن أبغضه علمنا أنه من أهل البدعة ، وعن أبي غسان قال سمعت إسرائيل يقول : كان نعم الرجل النعمان ما أحفظه لكل حديث فيه فقه وما أشد فحوصه عنه ، وذكر الهمداني في " الخزائن " أن أبا حنيفة لما حج حجة الوداع شاطر بماله مع السدنة - أي خدام بيت الله - واستخلى الكعبة ، فقام على رجل وقرأ نصف القرآن ، ثم قام على رجله الأخرى وختم النصف - أي الباقي - وقال : يارب عرفتك حق المعرفة وما عبدتك حق العبادة ، فهب لي نقصان الخدمة بكمال المعرفة ، فنودي من زاوية البيت عرفت فأحسنيت المعرفة وخدمت فأحسنيت الخدمة غفرنا لك ولمن كان على مذهبك إلى قيام الساعة . وعن الحافظ الناقد يحيى ابن معين أنه سئل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى ) انتهى (١) وقد ذكر صاحب العقود في " عقود " جماعات من

(١) وقال الامام الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفى في " تخرىج

أحاديث الاختيار“ في بحث حديث ”من كان له إمام فقرأه  
الإمام له قراءة“ ما نصه :

” نقل المزي في كتابه ” تهذيب الكمال “ عن يحيى  
ابن معين أنه قال : أبو حنيفة ثقة في الحديث . وروى  
ابن خسرو في ” مسنده “ حدثنا الشيخ أبو منصور الشبلي قال  
حدثنا القاضي أبو القاسم التنوخي حدثنا أبي حدثنا أبو بكر  
حدثنا أحمد سمعت يحيى بن معين يقول : وهو يسئل عن  
أبي حنيفة أثقه هو في الحديث ؟ فقال : نعم ثقة ثقة كان  
والله أروع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك ، وسئل  
عن أبي يوسف فقال : صدوق ثقة ، وروى الإمام الأجل  
عبد الخالق تاج الدين بن أسد بن ثابت في ” معجمه “ :  
حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمر الصوفي الباغيان بإصبهان  
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة إجازة ( وأخبرنا ) محمد  
بن أبي زيد بن محمد يعرف بحكمته بإصبهان حدثنا أبو نصر  
محمد بن أبي الرجاء بن أبي النصر المؤدب حدثنا عبد الرحمن  
ابن مندة حدثنا عبد الصمد القاضي حدثنا نصر بن أحمد  
المطوعي أبو منصور حدثنا أبو القاسم أحمد بن حم الفقيه سمعت  
عبد الله بن محمد المصري يقول سمعت يحيى بن معين يقول :  
أبو حنيفة ثقة في الحديث وأبو يوسف كذلك ، وهو أكثر  
حديثاً ،

وأما مناقبه وفضائله

حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ونقل عنهم أنهم أثتوا على الإمام أبي حنيفة ثناء حسناً جميلاً ، وأورد فيهم الإمام أحمد بن حنبل أيضاً ، فليطلع من هذا الكلام على كمال أبي حنيفة في علم الحديث وعلى أنه من الحفاظ المحدثين المتقنين البارعين ، وعلى كماله في المعرفة بالله تعالى ، وعلى أن دعوى كمال المعرفة والولاية التامة فيه صادقة بوجوه شتى يخبر بها ما نقلناه . وقال الشعراوى في كتابه المسمى " بالمنهج المبين " ( ان المذاهب الأربعة مأخوذة من من السنة منسوجة من الشريعة خصوصاً مذهب الإمام الأعظم وإلهام الأقدم إلا أن استنباطاته تدق عن بعض الفهوم ، ولا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح ) انتهى . وقد أتى الشعراوى في كتابه " طبقات الأولياء الكبار " والمناوى في " طبقاتهم " أسماء

---

كالبدور لا تختفى ليلاً اشعه  
 وقال في " التهذيب " : روى نصر بن على عن الخريبي قال :  
 الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل وأحسنهم عندى الجاهل

ا هـ

كذا رأيت مكتوباً بقلم العلامة إبراهيم بن المؤلف على ظهر  
 جزء الفقه في تحريم الغنا ساء " وصول القنا في تحريم الدفوف مع  
 الجلاجل والغنا " وهذا الجزء محفوظ في مجموع رسائله الغطية  
 بمدرسة " مظهر العلوم " بكراتشى .

الأئمة الأربعة وعدهم من جملتهم ، وذكرنا كثيراً من مناقبهم وأحسننا ، فأجادوا ولله درهما . وقال العارف شبيب الحريفيش النجفي الشافعي في كتابه ” الروض الفائق في المواظ والصدق ” (وعن السيد الشريف أبي عبدالله بن علي الحسيني قال أخبرني أبو العباس مسلمة بسنده إلى الضمري قال : كان أبو حنيفة حسن السمعة والوجه والثوب والفعل والمواساة لكل من أضاف به ، ومن أحسن الناس منطقاً ، سقطت في حجره حبة فقام الناس عنه فنفض الحبة وهو في مكانه ولم يتغير . وعن أبي نعيم أنه كان يقول : كان أبو حنيفة حسن الوجه والثياب ، طيب الريح حسن المجلس ، شديد الكرم ، حسن المواساة لإخوانه ، وكان عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى محائفاً منه مريداً وجه الله بعلمه . وقال علي بن أبي يزيد الصدائي قال : رأيت أبا حنيفة ختم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة بالليل وختمة بالنهار . وكان أبو حنيفة يقول : ما جاءنا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبلناه على الرأس والعين ، وما جاءنا من الصحابة اخترناه ولم نخرج عن قولهم ، وما جاءنا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . وقال شريك النخعي رحمه الله تعالى قال : كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى طويل الصمت دائم الفكرة قليل المحادثة للناس . وهذا من أوضح الأمارات على علم الباطن والإشتغال بمهمات الدين فمن أوتي الصمت والزهد فقد أوتي العلم كله . وعن جعفر بن الحسن قال : رأيت أبا حنيفة في المنام فقلت : ما فعل الله بك قال : غفر لي .

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن قال : رأيت في المنام كأن نجماً سقط من السماء فقبل أبو حنيفة ، ثم سقط آخر فقبل مسعر ، ثم سقط آخر فقبل سفيان ، فمات أبو حنيفة قبل مسعر ثم مسعر ثم سفيان . وعن صدقة المقابري - وكان مجاب الدعوة - قال : لما دفن أبو حنيفة في مقابر " الخيزران " سمعت صوتاً في الليل ثلاث ليال يقول

ذهب الفقيه فلا فقيه لكم فاتقوا الله وكونوا خلفاء  
مات نعان فمن ذا الذي يحيي الليل إذا ما سجدنا  
أى أظلم .

ولبعضهم في وفاته رضى الله عنه

لأبي حنيفة في العلوم سوابق  
وتزهد وتعبد وتفرد  
لله يوم حان فيه حمامه  
ويعلو وقار نفسه وسكينة  
وقاموا صفوفاً للصلاة كأنهم  
تحفهم فيها الملائك خشعاً  
وقد حسد المسك العراب لطيبه  
وفتحت الجنات يوم قدومه  
وكم من منامات رآها أولو النهى  
وكم من علوم واجتهاد وفقهه  
وكم حل إشكالات وكم من أدلة  
ومناقب وعوارف وحقائق  
وعوارف ومعارف وطرائق  
كادت له تهوى جبال شواهد  
وكل فؤاد قد غدا وهو خافق  
سطور وهاتيك البقاع مهارق  
ومن حوله حور حسان عوائق  
بقبر له فالطيب من ذاك عابق  
يقبله رضوانها ويعانق  
فها هي بالإسناد عنه توافق  
يصون حماها حافظ منه صادق  
تشدد إلى معناه فيها الأناثق

وحدث عن خبر الوري عند قبره  
وأحيى بعلم الفقه سنة أحمد  
أحن إليه كل وقت وأثنى  
لأن أوصلتني أرض نجد مطيى  
كمحلت عيوني من تراب ضريحه  
عليه صلاة الله ثم سلامه  
انتهى كلام العارف الحريفيش . وقال العارف الفقيه في  
" الدر المختار " ( إن محمداً صنف في العلوم الدينية تسع مائة  
وتسعة وتسعين كتاباً ، ومن تلامذته الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ،  
وتزوج بأم الشافعي ، وفوض إليه كتبه وماله فبسيبه صار  
الشافعي فقيهاً . ولقد أنصف الشافعي حيث قال : من أراد  
الفقه فليزِم أصحاب أبي حنيفة فإن المعاني قد تبسرت لهم ، والله  
ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن . وقال اسماعيل بن أبي  
رجاء : رأيت محمداً في المنام فقلت له . ما فعل الله بك قال :  
غفر لي ثم قال : لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك  
فقلت له : أين أبو يوسف قال : فوقنا بدرجتين قلت :  
فأبو حنيفة قال : هيات ذاك في أعلى عليين . كيف ! وقد صلى  
الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ، وحج خمساً وخمسين حجة .  
ورأى ربه في المنام مائة مرة ، وقال مسعر بن كدام : من جعل  
أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ، وقال فيه .  
حسبي من الخيرات ما أعدته يوم القيامة في رضا للرحمان

دين النبي محمد خير الوري ثم اعتقادي مذهب النعمان وعنه صلى الله عليه وسلم : إن آدم افتخرني ، وأنا افتخر برجل من أمتي اسمه نعمان ، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي ، قال في "الضياء المعنوي" وقول ابن الجوزي : إنه موضوع تعصب لأنه روى بطرق مختلفة . (١) ومناقبه أكثر من أن تحصر ، وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين وسماه "الإنتصار لإمام أئمة الأمصار" وصنف غيره أكثر من ذلك

(١) قلت : قال العافظ أبو بكر الخطيب في كتابه " تاريخ

بغداد " :

" أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ، وأبو عبد الله أحمد بن أحمد بن علي القصري قالا : أخبرنا أبو زيد الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي - بالكوفة - أخبرنا : أبو عبد الله محمد بن سعيد البورقي المروزي حدثنا : سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر حدثنا : بشر بن يحيى قال : أخبرنا الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إن في أمتي رجلاً - وفي حديث القصري - يكون في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة . هو سراج أمتي ، هو سراج أمتي ) . قال لي أبو العلاء الواسطي :

والحاصل أن أبا حنيفة من أعظم معجزاته صلى الله عليه وسلم وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولا إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام ، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو كالصديق رضى الله تعالى عنه له أجره وأجر من دون لفقه وفرع أحكامه على أصوله العظام إلى يوم الحشر والقيام

---

كتب عنى هذا الحديث القاضى أبو عبد الله الصيمرى . قلت :  
وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورق “ ( ج - ١٣ ص  
( ٣٣٥ )

وقال الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى رحمه الله فى  
” تانيب الخطيب “ :

” أقول : استوفى طرفه البدر العينى فى ” تاريخه الكبير “  
واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة  
وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث فى ” تاريخه الكبير “ :  
فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباعدة  
ورواة متعددة عن النبى عليه الصلاة والسلام - فهذا يدل  
على أن له أصلاً ، وإن كان بعض المحدثين يل أكثرهم  
ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر



التعصب . ورواة الحديث أكثرهم علماء ، وهم من خير الأئمة  
فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي - عليه الصلاة والسلام -  
مع علمهم بما روى من الوعيد في حق من كذب على النبي -  
عليه الصلاة والسلام - متعمداً اهـ . ونص ما قاله أيضاً  
في ترجمته "أبي حنيفة" في كتابه في رجال الطحاوي المسمى  
(مغاني الأخيار) : وكل طريق من هذه الطرق على وجوه  
مختلفة في المتن والاسناد بينا جميع ذلك في ترجمته "أبي حنيفة"  
في "تاريخنا البصري" . والمحدثون ينكرون هذا الحديث ،  
بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طرقه وستونه ورواته  
يدل على أن له أصلاً والله أعلم بالصواب اهـ وعالم  
مضطهد طول حياته ، يموت ، وهو محبوس ثم يعم علمه البلاد  
من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً ويتابعه في فقهاء شطر  
الأئمة المحمديين بل ثلثاها على توالي القرون رغم مواصلة  
الخصوم من فقيه ومحدث ومناصبه العداء له بدأ جلل  
لا يستبعد أن يخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - على  
أن يكون من الأنبياء الغيبية . وسلطان فقهاء ما يهر الألبار  
وليس عرفان منزلته في العلم مما يحتاج إلى حديث يختلف  
فيه العلماء . وإنما سقت هذا الكلام لتعريف أقوال الناس فيه .  
(ص ٣ طبعه السيد عزة العطار الحسيني مؤسس مكتبته  
نشر الثقافة الإسلامية بمصر) .

وهذا يدل على أمر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام ،  
 كيف لا ! وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام ممن  
 اتصف بثبات المجاهدة ، وركض في ميدان المشاهدة كإبراهيم بن  
 أدهم ، وشقيق البلخي ، ومعروف الكرخي ، وأبي يزيد البسطامي ،  
 وفضيل بن عياض ، وداؤد الطائي ، وأبي حامد اللقاف ،  
 وخلف بن أيوب ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ،  
 وأبي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى له عدة أن يستقصى ،  
 فلو وجدوا شبهة فيه ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه . وقد  
 قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في "رسالته" مع صلابته في  
 مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سميت الأستاذ أبا على الدقاق  
 يقول : أنا أخذت هذه الطريقة من أبي القاسم النصرآبادي ،  
 وقال أبو القاسم : أنا أخذتها من الشبلي ، وهو أخذها من الجنيد  
 البغدادي ، وهو أخذها من السري السقطي ، وهو من معروف  
 الكرخي ، وهو من داؤد الطائي ، وهو أخذ العلم والطريقة من  
 أبي حنيفة رضى الله تعالى عنهم ، وكل منهم أثني عليه وأقر بفضله  
 فعجباً لك يا أخى ألم تكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار  
 أكانوا متهمين في هذا الإقرار والإفتخار ؟ وهم أئمة هذه الطريقة  
 وأرباب الشريعة والحقيقة ، ومن بعدهم في هذا الأمر فلهم تبع ،  
 وكل ما خالف ما اعتمدوه مردود ومبتدع . وبالجملة فليس  
 أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك . وما  
 قال فيه ابن المبارك .

لقد زان البلاد ومن عليها  
 بأحكام وآثار وفقه  
 فما في المشرقين له نظير  
 بيت مشمراً سهر الليالي  
 فمن كآبي حنيفة في علاه  
 رأيت العائنين له سفاهاً  
 وكيف يحل أن يؤذى فقيهه  
 وقد قال ابن ادريس مقالاً  
 بأن الناس في الفقه عيال  
 فلعنسة ربنا أهداد رمل  
 انتهى كلام صاحب "الدر المختار" . وزاد في "مسند الخوارزمي"  
 أولياء كباراً قلدوا أبا حنيفة فقال (وعبي بن زكريا بن أبي زائدة،  
 وحفص بن غياث، وحبان وعلى ابنا مندل، والقاسم بن معن  
 ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفينة  
 الأولياء" إسمي بشر الحافي وعبد الله بن زيد، فيمن قلده من  
 العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين  
 أيضاً كالإمام الكبير للجمع على جلّالته وثقته وكرمه  
 ذكره العيني في "شرح البخاري" وكوكيع بن الجراح كما في  
 "تهذيب التهذيب" وكبيحي بن سعيد القطان كما في "طبقات  
 الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي، وكسعر بن كدام كما في  
 "الطبقات" المذكور أيضاً، وكغيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

إمام المسلمين أبو حنيفة  
 كآيات الزبور على الصحيفة  
 ولا في المغربين ولا "بكوفة"  
 وعصام نهارة لله خيفة  
 إمام للخلق والحايفة  
 خلاف الحق مع حجج ضعيفة  
 له في الأرض آثار شريفة  
 صبيح النقل في حكم لطيفة  
 على فقه الإمام أبي حنيفة  
 علي من حظ قدر أبي حنيفة

انتهى كلام صاحب "الدر المختار" . وزاد في "مسند الخوارزمي"  
 أولياء كباراً قلدوا أبا حنيفة فقال (وعبي بن زكريا بن أبي زائدة،  
 وحفص بن غياث، وحبان وعلى ابنا مندل، والقاسم بن معن  
 ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) انتهى . وزاد في "سفينة  
 الأولياء" إسمي بشر الحافي وعبد الله بن زيد، فيمن قلده من  
 العرفاء بالله تعالى . وقد اتبعه على مذهبه كثير من كبار المحدثين  
 أيضاً كالإمام الكبير للجمع على جلّالته وثقته وكرمه  
 ذكره العيني في "شرح البخاري" وكوكيع بن الجراح كما في  
 "تهذيب التهذيب" وكبيحي بن سعيد القطان كما في "طبقات  
 الحنفية" للشيخ عبد القادر القرشي، وكسعر بن كدام كما في  
 "الطبقات" المذكور أيضاً، وكغيرهم من الأئمة المحدثين الأعلام

الذين لا يحصيهم عدد . وقال الجافظ في " تهذيب التهذيب " وعن الحرابي قال : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل ) انتهى وكان الخطيب البغدادي ممن حسده كثيراً فصنف كتاباً طعن فيه أبا حنيفة وذكر فيه بعض مناقبه أيضاً مراعاة لظاهر تعظيم الإمام كالمعتز . وقد رد عليه كثيرون من العلماء الأعلام والأولياء الأفخام والمحدثين الكرام والفقهاء العظام حتى صار بذلك مطعوناً فيما بينهم طعناً شديداً والأمر كذلك . والإمام يرى مما نسب الخطيب إليه ورد عليه سبط ابن الجوزي في مجلدين كبيرين ، وخاتمة المحدثين الشامي في " عقود الجمان " أيضاً رداً بليغاً ، وقد سمي بعضهم المصنف الذي صنّفه في رده " السهم المصيب في كبد الخطيب " وبعضهم مصنفه الذي صنّف في رده أيضاً " الصارم المصيب في جنان الخطيب " وقد سمعت قول ابن المبارك - وهو جبل من جبال الله في الحديث والدين - في آخر أبياته من الدعاء على من حط قدر الإمام أبي حنيفة .

قوله فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم أجمعين

(١) (ص ٤٣٨)

قلت : لم يدل دليل بين علي صدق هذه الدعوى . وما

(١) قال في " الدراسات ) :

" فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله تعالى عليهم

أجمعين يحرمون الرأي والقياس ..... وإنما عملهم

على النصوص والالهام والكشف والفهم " اهـ

قلت : قال العلامة ابن تيمية في " منهاج السنة " :  
 " القياس - ولو أنه ضعيف - هو خير من تقليد من  
 لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين ، فإن كل من لم يعلم  
 وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والاوزاعي  
 وأبي حنيفة والثوري وابن أبي ليلى ، ومثل الشافعي وأحمد  
 وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور أعلم واقع من المسكرين  
 ، أشأهم . وأيضاً فهؤلاء خير من المنتظر الذي ينام ما  
 يقول ، فإن الواحد من هؤلاء إن كان عنده من يقول عن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله الثابت  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على القياس فلا ريب  
 وإن لم يكن عنده نص ولم يقرأ بالقياس كان جاهلاً ،  
 والقياس الذي يفيد الظن خير من الذي لا علم معه  
 ولا عن " ١ هـ ( ج - ٢ ص ٨٩ ) .

وقال أيضاً في موضع آخر من الكتاب المذكور :  
 " القول بالرأى والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من  
 الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عن بصيب وبخطئ  
 نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم . ولا يشك عاقل  
 أن رجوع مثل مالك وابن أبي ذيب وابن الماجشون والليث  
 ابن سعد والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشريك وأبي حنيفة  
 وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد اللؤلؤي  
 والشافعي والبيهقي والمزني وأحمد بن حنبل وأبي داود السجستاني

ذكره الشعراوى فى "اللوائح" فلا يدل عليه فإن كلام سيد  
للصادق رضى الله تعالى عنه إنما هو فى للقباس المحذور الذى يكو  
فى مقابلة النص ، ويدل عليه قوله المطيب : ( فإن أول  
قاس إبليس ) فليس فى كلامه رضى الله تعالى عنه دلالة إلا  
تحریم القياس فى مقابلة النص ، وهو حرام بالإجماع . وجميع الآ

والأثرم وإبراهيم الحربى والبخارى وعثمان بن سعيد الدرامى  
وأبى بكر بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبرى ومحمد بن نصر المروزى  
وغير هؤلاء إلى اجتهدهم واعتبارهم مثل أن يعلموا منه  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابت عنه ويجتهدوا فى  
تحقيق مناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها خير لهم من أن  
يتمسكوا بنقل الروافض عن العسكريين وأمثالها ، فإن الواحد  
من هؤلاء لا أعلم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهم  
فلو أفتاه أحدها بفتيا كان رجوعه إلى اجتهد أولى من  
رجوعه إلى فتيا أحدها بل ذلك هو الواجب عليه . فكيف إذا  
كان ذلك نقلاً عنها من مثل الرافضة ! والواجب على مثل  
العسكريين وأمثالها أن يعلموا من مثل الواحد من هؤلاء . ومن  
المعلوم أن على بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم  
العلماء الفضلاء وأن من بعدهم لم يعرف عنهم من العلم  
ما عرف عن هؤلاء ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء  
زمانهم ويرجعون إليهم " ( ج - ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢ )

الطاهرين من الآباء والأبناء رضى الله تعالى عنهم ، وجميع الأئمة  
الأربعة ، وجميع الأمة المرحومة متفقون ومجمعون على تحريم هذا  
القياس المحظور ، وقدم أن ما روى عن مالك من تقديم القياس على  
خبر الواحد فرواية ضعيفة عنه فبقى دعوى المعارض هذه - وهى  
تحريم القياس الشرعى عند الأئمة الطاهرين - كذا محضاً وافتراء  
مكتماً عليهم نعوذ بالله تعالى منه ، فليس الكذب عليهم كالكذب  
على آحاد الأمة ، ويدل لما ذكرنا ما فى "المضممرات" شرح  
القدورى ( أن الإمام أبا حنيفة تشرف يوماً بليقيا سيدنا محمد الباقر  
رضى الله تعالى عنهما فقال : يا أبا حنيفة قد وصل إلينا أنك ترك  
الآيات والأحاديث ، وتعمل بالقياس والاجتهاد ، فقال : يا ابن  
رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لى أسولة ثلاثة فى حضرتك  
تأجب لى عنها ، فقال : ما هى ؟ فقال : السؤال الأول أبول  
أنجس أم ماء المنى ؟ فقال : البول . فقال : أبو حنيفة لو كان  
العمل بالقياس لحكمت بالغسل عند كل بول . والثانى أجنس  
الرجال ضعيف أم جنس النساء ؟ قال : جنس النساء ،  
فقال أبو حنيفة : لو كان العمل بالرأى والقياس لحكمت  
بأن للإناث مثل حظ الذكور من الميراث . والثالث  
الصلاة أفضل أم الصوم ، فقال : الصلاة فقال : أبو حنيفة لو كان  
العمل بالقياس لحكمت فى حق الحائض بقضاء الصلاة لا الصوم  
لما سمع الإمام الباقر من أبى حنيفة مقالة هذا أثنى عليه ودعا  
له ) انتهى . ويدل له أيضا ما ذكره خاتمة المحدثين فى

”عقوده“ وهو أنه (روي الإمام أبو بكر محمد في ”مناقبه“  
عن عبد الله بن المبارك قال : حج أبو حنيفة قلبي في ”المدينة“  
محمد الباقر رضي الله تعالى عنه فقال : أنت الذي خالفت جدى  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأحاديثه بالقياس ! فقال : معاذ الله  
من ذلك ، اجلس فإن لك حرمة كحرمة جدك - عليه  
وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - فجلس أبو حنيفة وجثى بين  
يديه ، فسأل عنه الأسولة الثلاثة المذكورة وأجاب رضي الله تعالى  
عنه بما مر ذكره ، ثم قال : معاذ الله أن أنقول على غير الحديث  
بل أحوم حوله ، فقام الباقر وقبل وجه أبي حنيفة . وروى عن  
زهير بن معاوية قال : كنت عند الإمام أبي حنيفة وهو والأبيض  
بن الأغر يقايسان في مسئلة يد يرونها بينهم ، فصاح رجل من  
ناحية المسجد ظننته من أهل ”المدينة“ : ما هذه المقايسات ؟  
دعوهما فإن أول من قاس إبليس ، فأقبل عليه الإمام أبو حنيفة  
فقال : يا هذا وضعت الكلام في غير موضعه ، إبليس رد على  
الله تعالى أمره ، قال تعالى : ”ففسق عن أمر ربه“ وكل من رد  
على الله تعالى أمره فهو كافر . وهذا القياس هو الذي نطلب فيه  
اتباع أمر الله تعالى لأننا نرده إلى أصل أمر الله تعالى وكتابه أو إلى  
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إلى الاجماع أو إلى قول الأئمة من  
الصحابة والتابعين ، قال تعالى : ”يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
الرسول وأولى الأمر منكم - إلى قوله - واليوم الآخر“ فنحن  
ندور حول الإتيان فنعمل بأمر الله تعالى ، وإبليس حيث قاس



خالف أمر الله تعالى ورده فكيف يستويان ! فقال الرجل : غلطت يا أبا حنيفة وتبت فنور الله قلبك كما نورت قلبي ) انتهى فليس استناد القياس الشرعي إلى سيدنا الباقر والأئمة من آباءه وولده حراماً وصار القول : بأن هذا الدليل دل على عدم جواز استناده إليهم باطلاً ، ولا يكون نسبة جواز القياس إلى سيدنا الباقر وغيره من الأئمة الطاهرين من مثل ابن الهمام وهو عدل ثقة ثبت كالإمام النوى والسيوطي وابن العربي والشعراوي غير مقبولة ، ولو سلم ثبوت تحريم ذلك عن الإمام جعفر الصادق بما ذكره الشعراوي فنقول : ما أفاد ما ذكره الشعراوي إلا ثبوت تحريم القياس عنه رضى الله تعالى عنه فقط ، فنسبة تحريم القياس مطلقاً إلى جميع الأئمة الطاهرين لم تثبت بحجة .

وبعد اللتيا واللتي قول سيدنا الباقر : " أما والله أهله لا يصدرون إلا عن رأي جده علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنها " لا يدل إلا على أن رأي سيدنا الباقر ممن كان موجوداً في حال قوله هذا ورأي آباءه الكرام رضى الله تعالى عنهم وافق رأي جده علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه في هذه المسئلة لا أن رأي جميع الأئمة ممن كان ولد بعده لا يكون إلا موافقاً له أيضاً . ومن أين علم أن مذهب سيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه تحريم القياس؟ حتى يحكم بأن رأي سائر الأئمة الطاهرين وافق رأيه في تحريمه . وما في "فصول البدائع" من أن : " جواز القياس الشرعي ووقوعه ثبت عن جميع الصحابة والتابعين " نصي صريح في أن مذهب علي و

الحسين وفاطمة وزين العابدين وابنه الباقر وابنه الصادق رضى الله تعالى عنهم كان جواز القياس الشرعى ووقوعه فلو كان قاعدة المعترض هذه مسلمة رجحاً بالغيب أو أخذاً لها من كلام سيدنا الباقر الذى ذكرنا لكان القول بثبوت جواز القياس ووقوعه عن جميع الأئمة الطاهرين أولى بالقبول وأحرى بالإذعان، ولكان القول بتحريم القياس عنهم أبطل وأنى ، على أنه لم يتحتم حمل لفظ "الرأى فى كلام ابن الهمام على معنى القياس ، لم لا يجوز حمله على المعنى الذى اراده الإمام الباقر "نفسه من لفظ" رأى جده على بن أبى طالب " رضى الله تعالى عنهما ، والإمام الشافعى من لفظ " رأى أهل بيته " "ورأى على" رضى الله تعالى عنهم ؟ وقد أتممنا الكلام على هذا فيما قبل أيضاً فارجع إليه .

قوله وإنما عملهم على النصوص والإلهام والكشف والفهم الخ (ص ٤٣٩)

قلت : قد عرفت أن القياس حجة أجمع على إثباتها ووقوعها الصحابة والتابعون وهو قول الأكثر ممن بعدهم ، والإلهام والكشف ليس بحجة فى الأحكام اتفاقاً ، أو خلافاً للأقلين كما مر صريحاً ، فالمصير فى أهل البيت المكرمين وكثير من أحكامهم إلى أن إثباتها عندهم بما ليس بحجة عند الجميع أو عند الأكثر ، وإلى نفي إثباتها عندهم بما هو حجة عند جميع الصحابة والتابعين وعند الأكثر ممن بعدهم ليس بسديد ، على أن الإمام الأعظم أباحيفه بل الأئمة الأربعة كانوا عارفين ملهمين

كاشفين فاهمين بفهم الله تعالى ، وقد أثبتنا ذلك في أي حنيفة بصريح النقل فيما قبل ، فعمل الأئمة الأربعة على النصوص والكشف والإلهام والفهم من الله تعالى أيضاً . وتسمية فومهم منه تعالى بالقياس لا ينبغي أن يلق من أنكر القياس وأثبته ، وكم من فرق في هذه المراتب العلية وغيرها بين هؤلاء علماء الأئمة الطاهرين وهؤلاء الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب في نفس الأمر ، والله تعالى أعلم بحقيقة كميته ومقداره .

ثم إن الوجه الذي ذكره المعارض ههنا في حديث ( لعن الله كل ذواق مطلق ) لاخراج طلاق سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه من عمومته لا يحتاج إليه لهذا بعد قول ابن الهمام : ( محمله إذا كان لغير حاجة ) وإن كان وجهاً صحيحاً في حجة ذاته ، على أن الكلام الذي نقله ابن الهمام عن سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنه في بيان الحاجة إنما يميل إلى ما ذكره ابن الهمام لا إلى ما ذكره المعارض .

قوله فكان الواجب أن يقول : وأما ما فعله الحسن الخ ( ص ٤٤٠ )

قلت : قوله : ( محمله إذا كان لغير حاجة ) قد تأدى به ذلك الواجب ، وإنما الفرق بين عبارة وعبرة .

قوله بل عندنا معارضة الأحاديث الصحيحة بعمل هؤلاء الأئمة الخ ( ص ٤٤١ )

قلت قواه: "بعمل هؤلاء الأئمة" يفيد أن عمل الخلفاء الثلاثة الراشدين وعمل سائر الصحابة ، وعمل سائر التابعين ، وعمل سائر من بعدهم رضى الله تعالى عنهم ليس بهذه المثابة عند المعارض ، فلزم على المعارض أن يأتى بالفرق بين عملهم وعملهم بما لم يستبدعه الشيعة الشنيعة من عند أنفسهم مخترعاً منحوتاً ، ولزم من قول المعارض هذا أن عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم ليس كعمل أى واحد من الإثنى عشر من أئمة أهل البيت عند المعارض ، وهذا مما تقشعر منه الجلود .

ثم إن ظاهر إطلاق كلام المعارض يشمل الأحاديث الصحيحة الكائنة في "الصحيحين" وفي واحد منها أيضاً ، فإن أراد هؤلاء الأئمة جميع الأئمة الإثنى عشر لا كل واحد منهم وهو المعنى الغير الظاهر كان هذا الكلام إعادة من المعارض للكلام السابق الذى يفيد أن اجتماعهم عنده حجة معتبرة وإجماع معتبر ، فالجواب عنه ما ذكرناه هناك ، وإن أراد أن عمل كل واحد منهم كذلك عنده وهو المعنى الظاهر المتبادر من كلام المعارض أدي قوله هذا إلى جواز معارضة عمل غير المعصوم بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وقد تصدى المعارض في مواضع عديدة من "الدراسات" لإثبات حرمة وعدم جوازه ، ولإثبات أن من قال بجوازه فقد أتى بترك الواجب المتحتم المفروض ، وارتكب الحرام الباطل المنقوض ، فكيف ساغ له القول بذلك ههنا على أن هاتين الإرادتين كليهما يردهما جميع كلام

المعارض الذي أورده في "الدراسة" المنفردة التي أتى بها في أحاديث "الصحيحين" وإن أراد أن كل واحد من هؤلاء الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء، وكعصمة خير المرسلين والأنبياء عليه وعلى آلهم الصلاة والسلام حتى يستحيل وقوع كل خطأ ولو اجتهدوا عنهم بها فاجماع إجماع معتبر وحجة معتبرة بها، وقول كل واحد منهم وعمله قول معصوم وعمله كما هو مذهب الشيعة الشنيعة الضالة، ولزم منه معارضة عمل المعصوم بعمل المعصوم، وقول المعصوم بقول المعصوم، فيرد عليه أن هذا القول بمعارضة عمل واحد منهم - وهو معصوم على قول الرافضة الضالة فقط - وقوله بعمل المعصوم الذي ثبتت عصمته إجماعاً وقطعاً وبقيناً، وقوله بجرحه إلى القول بمساواة عمل كل واحد منهم وقوله بعمل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله، وهل هذا إلا خروج عن الصواب! أما اعتبر المعارض ترجيح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على قولهم، وقول كل واحد منهم، وترجيح عمله صلى الله تعالى عليه وسلم على عملهم، وعمل كل واحد منهم كما اعتبر المعارض ترجيح الحديث المتفق عليه في "الصحيحين" على حديث واحد منهما، وترجيح حديث "صحيح البخاري" على حديث "صحيح مسلم" وترجيح حديث "صحيح مسلم" على الأحاديث الصحيحة في غيرهما ولو كانت برجالها أو رجال أحدهما أو بشرطها أو بشرط أحدهما، وترجيح ما كان بشرطها على ما كان بشرط أحدهما، وترجيح ما كان بشرط البخاري على ما كان بشرط مسلم، وترجيح ما كان بشرط مسلم على الأحاديث الصحيحة

في غيرهما مما لم يثبت فيه شرطها ولا شرط واحد منها .  
 وقوله (على فرض وجودها) يدل على أنه لم يثبت عنهم ،  
 ولا عن واحد منهم عمل وقول كذلك . واحذر أيها المؤمن الصادق  
 المحب لأهل البيت وذويعهم عن ما في "الكلينى" وأمثاله من كتب  
 الشيعة الشنيعة فإن فيها أكاذيب مخترعة على أهل البيت الأطهار وهم  
 براء عنها .

وأما الجزم بأن لا تعارض بينهما في نفس الأمر فذا متوقف على  
 أن يقال بعصمة كل واحد منهم كعصمة الأنبياء عليهم الصلاة  
 والسلام ، ولم يعرف ذلك مذهباً إلا للشيعة الشنيعة شيعة إبليس على  
 خلاف إجماع أهل السنة والجماعة ، ولم ينقل ذلك عن كل واحد منهم  
 رضى الله تعالى عنهم أيضاً ، فالجراءة على هذا القول إتباعاً للشيعة  
 مهايأ بي الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه . وأما  
 على القول بعدم عصمتهم فنقول : إنه إذا علم جميعهم أو واحد  
 منهم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم أو عماله لا يقول بخلافها  
 وإن قال بخلافها تركه بعد العلم بها : على أن المعارض قد ترك قول  
 سيدنا على وسيدنا الحسين وغيرهم من الأئمة الطاهرين الذي أثبتة  
 الحنفية في كثير من المسائل التي اختلف فيها الحنفية والشافعية ، وقد  
 أخذ المعارض بقول الشافعية فيها وغيرها لا سيما في المسائل التي  
 قدمناها في مقدمة "تعليقنا هذه" .

وليس الإرسال لعمل كل واحد من الأئمة الطاهرين في محمل  
 حسن كافياً في الجواب ههنا كما هو ليس بكاف في غيرهم من

الخلفاء الثلاثة وسائر الصحابة وسائر التابعين وسائر من بعدهم أيضاً .

قوله أحدهما أن للعارفين في مجالى النساء تجلياً إلهياً خاصاً  
(ص ٤٤١)

قلت : هذا الوجه لا يصلح أن يدفع الحظر الثابت بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم (لعن الله كل ذواق مطلق) فإن أمثال هذه الأمور وإن كانت مراقي ومعالي حصلت في العارفين ، وأعطى لكل منهم نصيب منها بقدره لا يجوز لهم بها ترك ظاهر الشريعة المطهرة الثابت وقول الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم . ولو كان الأمر كما ذكره المعارض لجاز لكل عارف بالله تعالى ترك العمل بظواهر الشريعة به لعدم العلة . ومن المعلوم أن ليس شأن سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه يساوى شأن سائر العارفين من التابعين ومن بعدهم ، ولجاز لكل عارف بالله تعالى أن يتزوج نساء أزيد من أربع حرائر من غير تخلل طلاق لهذه العلة العامة ، على أنه كما للعارفين في مجالى النساء تجلياً إلهياً خاصاً كذلك للعارفات بالله تعالى في مجالى الرجال تجلياً إلهياً خاصاً ، فلو كان ما ذكره المعارض سالماً لجاز لهم الزوج رجال كثيرين لهذا بلا طلاق ، فهذا الوجه في الجواب ليس بسديد . وأيضاً صريح قول سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه في بيان الحاجة يرد هذا الذى ذكره المعارض ، فالوجه الوجه ما أفاده ابن الهمام في "فتح" .

قوله وثانيهما أنه قد ثبت في الحديث ما دل على أن أهل

بيته الخ ( ص ٤٤٢ )

قلت : قد ثبت في الحديث الذي أخرجه الطبراني والحاكم  
والشرازي : " أنه صلى الله عليه وسلم لا يزوج إلا من أهل  
الجنة ، وأنه لا يزوج إلا منهم " وثبت مثل هذا الحديث  
في حق أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم فالله أعلم به .  
والإستدلال بشئ فرع ثبوته . والظاهر أن المراد في هذا الحديث  
بالثاني أختانه صلى الله تعالى عليه وسلم المطهرون أنفسهم ، وأن  
المراد بالأول أزواجه الطاهرات أنفسهن ، وإلا فمن المعلوم أن  
آباء أزواجه الإحدى عشرة صلى الله وسلم عليه وعليهن سوى  
سيدتنا هائلة ، وسيدتنا حفصة ، وسيدتنا أم حبيبة ، وسيدتنا  
جويرية لم يثبت إسلامهم ، وأن آباء أختانه صلى الله عليه وعليهم  
وسلم لم يثبت إسلامهم أيضاً . نعم قالت الرافضة بإسلام أبي طالب  
فقط ، والمعارض ساعدهم عليه ، والآيتان إحداهما ( ما كان  
للنبي والذين آمنوا ) إلى آخرها ، والثانية ( إنك لا تهدي من  
أحببت ) إلى آخرها نزلتا في شأنه كما في " الصحيحين "  
وغيرهما ونواطق أحاديثها وأحاديث غيرها دالة على  
أن موته كان على الكفر ، فالقول بأنه مات مسلماً عناد  
محض لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة إلا الشيعة الشبعية  
والمعارض . وقد قال العلامة التفتازاني ( إن القول بإسلام



أبي طالب مكابرة محضه ، وإن قالت به الشيعة الشيعية ( انتهى .  
وأما للوصلة بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه - ولو بالتزويج -  
مع كثرة طلاقه لعبادة محضه وسعادة بحنة أسعد الله في الدارين من  
نالها . ولكل مؤمن ومؤمنة به وبأهل البيت وصلة تامة يسعد به في  
الدارين إن شاء الله تعالى . ولهذا سر أمير المؤمنين أبوه رضى الله تعالى  
عنه بعدما أجابه رجل من همدان من أهل السعادة الكبرى بما  
أجاب ودعا له ولحمدان بمادعا ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ،  
ولله درمن توسل بسيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وذويه رضى  
الله تعالى عنهم فإنهم كسفينة نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام  
من ركبها فقد نجى ، ومن تعاد عنها ولم يركبها غرق وهلك ووتر  
هو وأهله وولده وماله ، ولامنافاة بين التوسل بالآل الأطهار  
والصحابة الأخيار فإنهم كالنجوم لا يهتدى من ركب السفينة إلا بها ،  
ولا ينال مقصوده إلا بها ، ومن لم يراعها في ركوب السفينة غرق  
كمن لم يركبها . وليت شعري ما وجه إخراج الرفضة البطلة وهذا  
المعترض أبناء سيدنا الحسن رضى الله تعالى عنه وعنهم وأبناء  
أبنائه وهم جرأ وإن كانوا علماء فضلاء من الذين حكموا عليهم  
بالعصمة ؟ وما وجه إخراج الرفضة لهم ممن يكون قوله حجة  
في الشريعة الغراء ؟ وما وجه عدم إيرادهم قول أحد منهم في  
كتبهم ؟ وما وجه عدم إعتدادهم بأقوالهم في الشرع ؟ وما وجه  
إخراج الرفضة والمعارض لهم عن الخلفاء الإثني عشر الذين جاء  
إكرامهم في الأحاديث ؟ وما وجه حصرهم وحصره اثنا عشر خليفة

في الحديث في هؤلاء الأئمة الإثني عشر من أهل البيت المشهورين الذين أكثرهم من ولد سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنهم وليس من أولاد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم فيهم شيء ولو واحداً ؟ وما وجه عدم تجوز الرافضة والمعتزلة أن يكون مهدي آخر للزمان من ولد الحسن رضي الله تعالى عنهم مع أن الأحاديث الصحيحة ناطقة بذلك ؟ ( ١ ) وما وجه قول الرافضة والمعتزلة بتخصيص معارضة قول واحد من الأئمة الإثني عشر رحمه الله بأحاديث الشارع المعصوم صلى الله عليه وسلم وعليهم دون قول أي واحد من ولد

(١) قلت : قال العلامة العافظ ابن تيمية في " منهاج

السنه " :

" ان الاحاديث التي يحتاج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داؤد والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره . كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا الا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً . ورواه الترمذي وأبو داؤد من رواية أم سلمة . وأيضاً فيه : المهدي من عترتي من ولد فاطمة . ورواه أبو داؤد من طريق أبي سعيد وفيه : يملك الأرض سبع سنين ، ورواه عن علي رضي الله عنه أنه : نظر إلى الحسن وقال : ان ابني هذا سيد كما ساء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيخرج مع صاحبه رجل  
يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق إلا  
الأرض قسطاً .

وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف طائفة أنكروها واحتجوا  
بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا  
مهدى إلا عيسى بن مريم . وهذا الحديث ضعيف وقد اعتمد  
أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه ، وليس مما يعتمد  
عليه . ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي ، والشافعي  
رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له : محمد بن خالد  
الجندى ، وهو ممن لا يحتج به . وليس هذا في " مسند  
الشافعي " . وقد قيل : إن الشافعي لم يسمعه من الجندى وإن  
يونس لم يسمعه من الشافعي .

( الثاني ) أن الاثنا عشرية الذين ادعوا أن هذا هو  
مهديهم ، مهدىهم اسمه محمد بن الحسن والمهدى الثعوبى الذى  
وصفه النبي صلى الله عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله ؛ ولهذا  
حذفت طائفة لفظ " الأب " حتى لا يناقض ما كذبت ،  
وطائفة حرفته فقالت : جده الحسين وكنيته أبو عبد الله ،  
فمعناه محمد بن أبي عبد الله وجعلت الكنية اسماً ، ومن سلك هذا  
ابن طلحة في كتابه الذى ساء " غاية السؤل في مناقب الرسول " ،  
ومن له أدنى نظر يعرف أن هذا تحريف صحيح وكذب على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهل يفهم أحد من قوله :

” يواطى اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى “ الا أن اسم أبيه عند الله ؛ وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله ؟ ثم أى تمييز يحصل له بهذا فكم من ولد الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال فى أجدادهم محمد بن أبى عبد الله كما قيل فى هذا . وكيف يعدل من يريد البيان الى من اسمه محمد بن الحسن فيقول : ” اسمه محمد بن عبد الله “ ويعنى بذلك أن جده أبو عبد الله ! وهذا كان تعريفه بأنه محمد بن الحسن أو ابن أبى الحسن لأن جده على كنيته أبو الحسن أحسن من هذا وأبين لمن يريد الهدى والبيان ، وايضاً فان المهدي المنعوت من ولد الحسن بن علي لا من ولد الحسين كما تقدم لفظ حديث على .

( الثالث ) أن طوائف ادعى كل منهم أن المهدي المبشر به ، مثل مهدي القرامطة الباطنية الذي أقام دعوتهم بالمغرب ، وهم من ولد ميمون القداح ، وادعوا ان ميمونا هذا من ولد محمد بن اسماعيل ، والى ذلك انتسب الاسماعيليه ، وهم ملاحدة فى الباطن خارجون عن جميع الملل أكفر من الغالية كالنصيرية ، ومذهبهم مركب من مذهب المجوس والصابئة والفلاسفة مع اظهار التشيع ، وجدهم رجل يهودى كان ريبياً لرجل مجوسى ، وقد كانت لهم دولة وأتباع . وقد صنف العلماء كتباً فى كشف أسرارهم وهتك أستارهم مثل كتاب القاضى أبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار الهمدانى وكتاب الغزالي ونحوهم .

ومن ادعى أنه المهدي ابن التومرت الذى خرج أيضاً بالمغرب ، وسمى أصحابه الموحدين ، وكان يقال له فى خطبهم : الامام المعصوم والمهدي المعلوم الذى يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما

ملئت جوراً وظلماً . وهذا ادعى أنه من ولد الحسن دون الحسين ؛ فانه لم يكن رافضياً وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى به دعوى تطابق الحديث . وقد علم بالاضطرار أنه ليس هو الذى ذكره النبى صلى الله عليه وسلم . ومثل عدة آخرين ادعوا ذلك منهم من قبل ، ومنهم من ادعى ذلك فيه أصحابه وهؤلاء كثيرون لا يحصى عددهم الا الله . وربما حصل بأحدهم نفع لقوم وان حصل به ضرر لآخرين كما حصل بمهدى المغرب انتفع به طوائف وانضر به طوائف . وكان فيه ما يحمد وكان فيه ما يذم ، وبكل حال فهو وأمثاله خير من مهدى الرافضة الذى ليس له عين ولا اثر ، ولا يعرف له حس ولا خبر ، لم ينتفع به أحد لا فى الدنيا ولا فى الدين ؛ بل حصل باعتقاده وجوده من الشر والفساد ما لا يحصىه الارب العباد . وأعرف فى زماننا غير واحد من المشائخ الذين فيهم زهد وعبادة يظن كل منهم أنه المهدى ، وربما يخاطب أحدهم بذلك مرات متعددة ، ويكون المخاطب له بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل الله . ويكون أحدهم اسمه احمد بن ابراهيم فيقال له : محمد واحمد سواء وابراهيم الخليل هو جد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوك ابراهيم فقد واطأ اسمك اسمه واسم أيبك اسم أبيه . ومع هذا فهؤلاء مع ما وقع لهم من الجهل والغلط كانوا خيراً من منتظر الرافضة ، ويحصل بهم من النفع ما لا يحصل بمنتظر الرافضة ولم يحصل بهم من الضرر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة من الضرر أكثر منه " ا هـ ( ج - ٤ ص ٢١١ و ٢١٢ ) .

محمد عبد الرشيد النعماني

الحسن رضي الله تعالى عنهم وعمله ؟ وما وجه حكم للرفضه بأنه لا يجوز أخذ العلم والدين إلا من الأئمة الإثني عشر دون ولد سيدنا الحسن رضي الله تعالى عنهم ؟ ولعل وجه ذلك عندهم هو أنهم زعموا أنهم لو جوزوا ذلك انهدم بنيان قواعد أساسهم الباطل وغيرها من الأمور التي أخذوا وقالوا بها رجماً بالغيب .

قوله إن ثبت عندى تمسك أبي حنيفة نفسه في حكم شرعي البطل (ص ٤٤٣)

قلت : أورد المعارض هنا لفظ " ثبت عندى " مصدراً " بأن " الموضوعه للشك وعدم القطع بشيء من الإثبات والنفي ، وعطفت قوله : " وصح عندى " عليه فهو مشكوك أيضاً كالمعطوف عليه وأضاف لفظ " التمسك إلى لفظ " أبي حنيفة " مؤكداً له " بنفسه " احترازاً عما تمسك به مقلدوه في كتبهم غير منسوب إليه صريحاً ، وما تمسك به مقلدوه فيها منسوباً إليه صريحاً ولم يثبت نسبة ذلك إليه عنده لفقدان السند المتصل الصحيح الواصل إليه . فنقول : ترجيح المعارض حديث أبي حنيفة على حديث غيره فيما لم يوجد له مثال عنده ومبناه على الأمرين المشكوكين عنده على ما هو ظاهر كلامه هنا . والأمر الثاني منها متيقن الانتفاء على ما ذكره في " دراساته " من قبل ، وحسن أدبه مع الإمام أبي حنيفة فيه من أعجب العجائب وأغرب الغرائب ، فلم يبق هذا الترجيح وهذا الأدب الحسن إلا خيالاً

لا واقعياً ، ولولا صدر هذا الترجيح وحسن الأدب من  
المعارض الذى عد نفسه من أهل الصدق والاخلاص لأبى حنيفة  
لعد من باب الإستهزاء والتهكم ، ولزم منه دخوله فيما دعا  
عليه سيدنا عبد الله بن المبارك المستجاب الدعوة في أواخر كلامه  
المنظوم ، وقد سبق ذكره .

قوله وإذا نظرت إلى أن الجرح مقدم على التعديل الخ  
(ص ٤٤٤)

قلت : إذا كان جرح بعض رواة "الصحيحين" من الحفاظ  
الإثبات كأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم غير مقبول عند المعارض  
مع أن تلقى الأمة بالقبول في ذلك المجروح غير ثابت كما  
صرحوا به واعترف به المعارض أيضاً ، ومع أن الجرح مقدم على  
التعديل عند المعارض مطلقاً لمجرد جلالة شأن البخارى ومسلم  
رحمهما الله تعالى ، فلم يصر ذلك سبباً لإحجامه عن الحكم بصحة  
حديث ثبت فيه ذلك المجروح ، وعن الحكم بتقديم ذلك الحديث  
على جميع الأحاديث الصحيحة في غير "الصحيحين" ولو  
بشرط أحدهما فما بال المعارض لا يبدع مخيلة الإحجام  
في حديث الإمام ؟ ولا ينظر أن شأنه حال على شأن البخارى  
ومسلم وغيرهما في جميع العلوم والحديث والزهد والمعرفة والكشف  
للإلهام .

وأيضاً إن المعارض ترك مسألة رفع اليدين في كل رفع

وخفض أحاديث "الصحيحين" وغيرها متمسكاً بما في غيرها من الروايات التي ثبوتها بين بين محافظة على كشف ابن العربي وقوله لكونه عارفاً من عرفاء الله تعالى فما باله لا يدع نخيلة الإحجام والإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً ومعرفة من ابن العربي ؟

وأيضاً قد قال المعارض فيما قبل (إن العارفين ربما يحكمون بصحة حديث حكم حفاظ الحديث بوضعه ، وربما يحكمون بوضع حديث حكم حفاظ الحديث بصحته (١) فهل جهل المعارض أن الإمام أبا حنيفة من رؤساء العارفين الكاشفين وساداتهم أو أنكر الكشف والمعرفة فيه من العناد الظالم نعوذ بالله تعالى منه فقوله : ( وإذا نظرت إلى أن الجرح الخ ) وقوله : ( وبهذا التردد يرجح عليه معارضه الخ ص ٤٤٤ ) كلاهما فاسدان .

**قوله فشهدت بعله في متن الحديث بنظر حاذق**  
( ص ٤٤٤ )

**قلت :** إمكان هذا لا يختص بأبي حنيفة فقط ، بل هذا الجواب ثابت في الإمام مالك وغيره من الأئمة الأعلام الأربعة وأصحاب "الصحيحين" وابن العربي وابن حزم وغيرهم ، ألا ترى المتأخرين يضحكون أو يحسنون حديثاً ثبت عنهم تضعيفه ، أو لا بوضعه ويعدلون راوياً ثبت عن جميعهم أو واحد منهم تضعيفه مالا يخفى على من له خبرة بكتب رجال الحديث ؛ على أن حـ



الحافظ الثبت الناقد بالعلة لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضمناً ، كما أن حكم الحافظ الناقد الثبت في رواية " الصحيحين " أوفى متن أحاديثها أو أحاديث واحد منها بالعلة لا يعادل قولها وقول أحدهما في أحاديثها وأحاديث واحد منها ولو في المنتقد منها ، وليرقى بالمساواة فيجب على كل مجتهد العمل بما أدى إليه اجتهاده فلا وجه للترك لما أنه من باب ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح . ولو أنصفت ما جعلت الإمام أدنى من البخاري ومسلم وابن العربي والشعراوي ومن ضاهاهم .

قوله فلا أنظر إلى هذه الصنعة رأماً عند عمل أهل الحجاز  
الخ ( ص ٤٤٥ )

قلت : هذا فرع القول بأن عمل أهل " المدينة " فقط اجماع معتبر وحجة معتد بها وهذا قول مالك فقط . وأما غيره من الأمة فلا يجعله أعلى من القياس الشرعي فقد وجدت في حجية القياس الشرعي وصحته دلائل من الكتاب والسنة ما لم يوجد مثلها أو شئ منها في حجية إجماع أهل " المدينة " فقط ، ولم يقل أحد بأن إجماع أهل الحجاز ولو كانوا أهل " مكة " المشرقة أو ساكنين فيها بينهما أوفى حوالتهما إجماعهم اجماع معتد بها ، فلا طلاق لفظ " أهل الحجاز " ههنا في كلام المعارض لا يخلو عن نظر . هذا إذا أريد بأهل الحجاز ما ذكرنا . وأما إذا أراد به أن كل واحد من علماء " المدينة " وعلماء " مكة " وعلماء ما بينهما وعلماء ما حولهما

لا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند ثبوت عمله ، أو أراد به أنى  
لا أنظر إليها عند ثبوت عمل أى واحد من علماء " المدينة " فقط  
فلم يثبت بدليل أن عمل كل واحد منهم أعظم شأنًا من قول  
أبي حنيفة وعمله . فما وجه ترك قوله وعمله ؟ وما أعجب حسن الظن  
بالإمام ، هذا ! فليس ههنا ترك قول أبي حنيفة إلا بغير دليل لاسيما  
إذا كان قول أبي حنيفة وقول كل واحد من علماء " الحجاز " أو  
" المدينة " على حد سواء فى اخراج المناط ومعانى الأحكام  
والتعدية .

وأما الآثار فإن كانت عن الصحابة واختلفت بأن جاء بعضها  
على وفق ما حكم به أبو حنيفة وبعضها على خلاف ما حكم به  
فلا وجه أيضاً لترك قوله إتباعاً لمجرد الآثار المخالفة لما حكم به وإن  
كانت عنهم وانفقت على مخالفته ولم يدر أن إجماع الصحابة عليه ،  
فالإمام برئ من أن يحكم بقياسه فى مثل هذا ويترك آثارهم  
المتفقة لما قد أسلفنا من أن أبا حنيفة لا يجوز القياس فى مقابلة أقوال  
الصحابة . ومن ادعى وقوع ذلك فليأت بمثال يدل عليه ، ولن  
ينال إن شاء الله تعالى . وإن كانت عن التابعين وانفقت فعن الإمام  
روايتان إحداهما وهى رواية فضيل بن عياض أن آثارهم كآثار  
الصحابة عنده ، وثاينتهما أنهم رجال ، ونحن رجال وهى الرواية  
المشهورة المنصورة عنه ، وإن كانت عنهم واختلفت فلاتباع على  
الإمام لأحد منهم ، وإنما يحكم بما أراه الله تعالى من الحكم .

وأما إذا وجد المرفوع الصحيح أو الحسن على خلاف مذهب

إليه الإمام وهو قياس مجرد ولم يوجد معه شهادة من السنة أصلاً  
ففي وجوب ترك مجرد قياس المذهب لأريية لأحد ، ولئن تجد مثل  
ذلك في مذهبه إن شاء الله تعالى .

وأما ترك مجرد القياس بالحديث الضعيف الغير المتناهي في  
الضعف ولم يتعدد طرقه فقول للبعض خلأفا للأكثر ومنهم أبو حنيفة  
وليس في ترك القياس المنقول عن الإمام بالحديث الضعيف حسن  
ظن إلى الإمام ، كيف ولم يثبت الحديث الضعيف عن الشارع  
المعصوم ! فترك قول المجتهد وقياسه الذي ثبت التمسك به بصحيح  
قول المعصوم الثابت عنه عند وجود شرائطه ، والتمسك بقول  
لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً مجموعها خروج عن  
حد الإعتدال ، وليس في ذلك من حسن الظن بالإمام القمقام  
شئ .

قوله من ارتكاب الإخراجات البعيدة والجدل المفرط على  
ما يشبه التشريع الجديد ( ص ٤٤٥ )

قلت : كلام المنعترض هذا سوء أدب شديد إلى أبي حنيفة  
ومقلديه من الأولياء والمحدثين والعلماء والفقهاء الكاملين ، والمنعترض  
وإن كان براعى كمال الإحتياط في الأدب إلى الإمام ظاهراً لكن  
كل إناء يترشح بمافيه ، وقلبه إناء يترشح بمافيه إذا جاءت الغلبة  
عليه ، وقد قال الشاعر

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال خاتمة المحدثين الشافعي في "العقود" ( روى القاضي أبو القاسم بن كاس عن جعفر بن عون قال : قيل لسعر : لم تركت رأى أصحابك وأخذت برأى أبي حنيفة؟ فقال : أنا فعلت ذلك لصحة رأيه فأتوا بأصح منه لأرغب عنه إليه . وروى الخطيب من الحافظ الإمام معمر قال : ما أعرف رجلاً يحسن يتكلم في الفقه ويسعه أن يقيس ويشرح الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة ، ولا أشق على نفسه من أن يدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة . وعن الفضيل بن عياض قال : كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع . وعن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال : مارأيت أحداً أفقه من أبي حنيفة ولا رأيت أحداً أروع منه . وعن الحافظ الناقد يحيى بن معين : أنه سئل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال : نعم كان أبو حنيفة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله تعالى ) انتهى . وأمثال هذه الآثار كثيرة جداً ، وإذا وجدت الشهادات للكثرة التي نقلناها من قبل عن سادات أهل البيت وغيرهم في أبي حنيفة ووجدت شهادات هؤلاء الحفاظ الأثبات الأجلاء من المحدثين كيف يجوز لمثل المعارض ! أن يقول : "قد نسب ما يشبه التشريع الجديد والجدل المفرط إلى مثل الإمام أبي حنيفة" وما أجراه وما أصبره على ذلك ، ولا دليل له في ذلك إلا تخيلات رأيه المخترعة التي ليست لها أصل ولا مستند .

قوله بما بدا لي من ذلك ترجيحه من غير مبالاة الخ (ص ٤٤٥)

قلت : جعل المعارض ترجيح نفسه حاكماً بصحة العمل على قول الإمام أبي حنيفة ، وترجيح نفسه قول غيره - ولو كان بخارجاً عن المذاهب الأربعة - مصححاً للعمل على قول ذلك الغير ، وترك قول المذاهب الأربعة ، ونصب نفسه حاكماً عادلاً بين الأئمة الكرام من أعجب الأقوال ، مع أن ذلك الترجيح مجرد رأيه ، ويحرم تقليد رأى مثله فإن تقليد غير المجتهد حرام ، والعالم المجتهد في بعض المسائل إذا حكم برأيه أن ترجيح مثله وصل إلى رتبة الكمال ففى جواز ترك قول مقلده المجتهد له بذلك ثبت الاختلاف بين العلماء ، فبالأصوليون وأكثر المحدثين والفقهاء لم يجوزوا له ذلك أيضاً كالعامى والعالم الغير المجتهد ولو فى مسألة واحدة ، وأقل المحدثين والفقهاء وجميع المعتزلة حكموا بحرمة التقليد عليه كما مر . ولا تحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة وغيرهم من المجتهدين إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض ، لاسيما والألوف المؤلفة من الأولياء العظام والمحدثين والفقهاء الفخام ممن قلب الإمام أبا حنيفة رجح قوله ، ومن قلده غيره من الأئمة الثلاثة رجح قوله أيضاً ، وإن يفلح قوم ولوا أمرهم مثل هذا المدعى المعارض فى تقويم أقوال الإمام وأضرابه ، على أن الخروج عن المذاهب الأربعة خروج عن الإجماع كما مر ، فترجيح المعارض مادامه فى مثل هذا المقام يفضيه إلى خرق الإجماع الثابت نعوذ بالله تعالى منه

وعدم المبالاة بهذا الخروج من الإجماع أقيح وأشنع من عدم المبالاة بالأول إذ عدم المبالاة بالحكم الثابت بالإجماع كعدم المبالاة بحديثه صلى الله عليه وسلم ، ونعوذ بالله تعالى من كلا الشرين الضائعين . وقال خاتمة المحدثين الشامي الشافعي في "العقود" ( وروى عن أبي معاذ الفضل بن خالد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ما تقول في الإمام أبي حنيفة ؟ فقال ذاك يحتاج إليه الناس ، وروى أبو القاسم النضرى في "مناقبه" عن مسدد بن عبد الرحمن أنه كان "بمكة" فنام بين الركن والمقام فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما تقول في هذا الرجل الذى "بالكوفة" النعمان ابن ثابت أخذ من عنقه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ بعلمه واعمل بعمله فنعلم الرجل هو ، فقامت من نومي ونادى منادى صلاة الصبح ، ولقد كنت والله أكره الناس للنعمان ، وأنا استغفر الله تعالى مما كان منى . وروى أيضاً عن صالح بن الحليل قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وعلى معه فجاء أبو حنيفة فقام على رضى الله تعالى عنه وأجلسه وبجمله وأكرمه . وقال الإمام العلامة الحافظ ضياء الدين المقدسى عن الإمام أبي العباس المقدسى الحنبلى قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً في بيت الرضى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار قال : فجلست وقبلت رجله اليمنى - والله تعالى أعلم - ثم جلست وجلست بين يديه فقلت : يا رسول الله حدثني عن المذاهب ، فقال :

المذاهب ثلاثة فوقع في نفسى أنه يخرج مذهب أبى حنيفة لتمسكه  
بالرأى فابتدأ فقال: أبو حنيفة والشافعى وأحمد ، ثم قال : ومالك  
أربعة أربعة مرتين ، فقلت : أيها خير فغالب ظنى أنه قال  
مذهب أحمد ، ثم قال ألا أدلك على خير المذاهب وأسدها ثم  
جعل يمدح أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ) انتهى . وقال هرويس  
العارفين عثمان بن على في "كشف المحجوب" ( إن معاذ الرازى  
رأى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أين أطلبك يا رسول الله ؟  
قال عند فقه أبى حنيفة - وقال أيضاً فيه - : أراد أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى ليس بالخرقة وترك انفقته والتدريس فرأى النبى  
صلى الله عليه وسلم فتمعه عن ذلك ليقوم بمنصبه من إمامة  
المسلمين في الأحكام الشرعية ) انتهى كلامه . وقال العارف شبيب  
الحريفيش البنى في "روضه الفائق" بسنده إلى أبى حنيفة أنه قال :  
رأيت في المنام كائى نبشت قبر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فأخرجت  
منه عظاماً فطاحتها ، قال : فهالنى هذه الرؤيا فدخلت على ابن  
سيرين فقصصتها عليه فقال : إن صدقت رؤياك لتحيين  
سنة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم . وقال أيضاً فيه : حدثنا  
يوسف بن الصباغ قال قال لى رجل : رأيت كان أها حنيفة ينبش  
قبر النبى صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك ابن سيرين ولم أخبره  
من الرجل - أى الذى ينبش - فقال : هذا يحى سنة رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ) انتهى . ومثل هذه الرؤيا والتى قبلها  
في تهويلها وتعبيرها كمثل رؤيا رواها الخطيب التبريزى في

”مشكاة المصابيح“ والمحجب الطبري في ”دخائر العقبى“ (عن أم الفضل رضي الله تعالى عنها قالت : دخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت : يا رسول الله رأيت حلماً منكراً الليلة قال : ما هو ؟ قلت : إنه شديد قال : وما هو ؟ قلت : رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرى فقال : رأيت خيراً تلد فاطمة - رضي الله تعالى عنها - إن شاء الله غلاماً يكون في حجرك ، فولدت الحسين رضي الله تعالى عنه ) هذا لفظ ”المشكاة“ ولفظ ”الدخائر“ (فولدت الحسن) لكن أتم الطبري ههنا القصة . وزاد في ”المشكاة“ (فقالت : فكان في حجرى كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) إلى آخر الحديث . ومن تأمل في هذه المنايا المباركة والمكاشفات التامة علم أن ما ذكره المعارض في هذه ”الدراسة“ من تركه قول الإمام أبي حنيفة لما لاح له غير واقع في موضعه . ولم ينبغ له أن يترك قول الإمام بخيالات نفسه ، وقد اعترف المعارض ههنا (بأن الوفا من عرفاء ”السند“ و ”الهند“ و ”ما وراء النهر“ وغير ذلك مما لا يعرف فيه مذهب غيره وصلوا إلى الله تعالى سبحانه بتعبدهم بفقهاءه) واعترف أيضاً ههنا (بأن إبراهيم بن أدهم وفضيل بن عياض كانا يجلسان إلى أبي حنيفة ، وتلمذ عليه داود الطائى ص ٤٥٤) انتهى . فهل كان كشف المعارض أولى بالإعتناء من كشف هؤلاء الجبال في دين الله تعالى ؟ حتى ترك قول الإمام في كثير من المواضع من غير مبالاة ، وتمسك هؤلاء بأقواله



استمسك من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، وهم من سادات  
 العرفاء والكاشفين ، وقد سبق من المعارض الاعتراف بأن :  
 (أهل الكشف محفوظون عن الخطأ ولو اجتهدوا) (١) فليس التزامهم  
 مذهب أبي حنيفة وتمسكهم باجتهاده في كل جزئ جزئ من الخطأ في  
 شئ ولو اجتهدوا ، فمن خطأ أقوال أبي حنيفة بمجرد رأيه فهو  
 في خطر عظيم . ولا تغفل ههنا عما ذكره المعارض نقلاً عن المجلد  
 العاشر من "جامع الأصول" من "فصل النون" فإنه ينفعك كثيراً ،  
 ويرد ما ذكره المعارض سابقاً رداً بليغاً .

وقد ذكر خاتمة المحدثين في "عقوده" جماعات من الحفاظ  
 حفاظ الحديث الأجلاء البارعين ، ونقل عنهم أنهم أثنوا على الإمام  
 أبي حنيفة ثناء عظيماً حتى نقل (عن سلمة بن شبيب قال :  
 سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأى الأوزاعي ورأى مالك ورأى أبي حنيفة  
 ورأى سفيان كله رأى ، وإنما الحجّة في الآثار) انتهى كلام  
 صاحب "العقود" وقد سبق الاعتراف من المعارض بأن (الجرح  
 في أبي حنيفة نفسه فهو محاب معارض باتفاق الأمة القريب من  
 إجماعها ص ٤٤٤) وقد سبق منا أيضاً نقل كلام الإمامين الكاملين  
 من سلاطين أهل البيت الأطهار الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق  
 ابنه رضي الله تعالى عنهما في تعظيم شأنه ، وكونه إماماً متبوعاً بحبي  
 سنة جدهما صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكونه من العرفاء الكاملين

(١) راجع "الدراسات" ص ٢٢٦ و ٢٤٦ و ٢٦٦

الكاشفين ، فانحى تجربته صدر عن صدر ، وثبت القول بتعديله قائماً بالقسط . فكيف يعارض قول النسائي في مقابلة قولهم ! فهو سهو ظاهر من النسائي إن لم يكن مدسوساً عليه كما أنه منها سهواً ظاهراً في تجريع بعض رواة "الصحاحين" عفاه الله تعالى عنه . وكم من سهو صدر عنه ورده الجهابذة النقاد الأثبات فيها رداً حسناً وهذا إن ثبت عليه منها كما لا يخفى على من تدرب في علوم رجال الحديث ، على أن جرح النسائي إن ثبت عنه جرح غير مفسر وهو غير مقبول عند أكثر المحدثين ، وإن كان الجراح عادلاً لا سيما إذا كان المعدلون كثروا بحيث وصلوا إلى قرب الإجماع .

وكلام الإمام البخاري لا يصح أن يكون تفسيراً له لما أنه ليس فيه شيء مما يوجب التجريح والردالة فبقي جرح النسائي غير مفسر كما كان ؛ على أن الإمام البخاري والنسائي قد طعنا بمطاعن أيضاً . (١) فكما أنها محفوظون عنها تحقيقاً فكذلك الإمام أبو حنيفة .

(١) قلت : أما النسائي فنسب إلى التشيع وقد صرح بتشيعه العافظ ابن تيمية في "منهاجه" (ج - ٤ ص ٩٩) وقد مر نص كلامه في هذا الباب . وقال العافظ عز الدين محمد بن إبراهيم بن علي ابن المرتضى البجلي في الجزء الرابع من كتابه "العواصم والقواصم" ونسخته الخطية محفوظة عندى في أربع مجلدات كبار وعليها خطوط علماء اليمن الأعلام منهم الشوكاني وابنه - عند الكلام على الوهم

الثالث والثلاثين : (ان العاكف والنسائي من ائمة الشيعة واهل المعرفة التاسعة بالرجال) اه وقال ايضا : (النسائي من المشاهير بالتشيع) اه وقال القاضي ابن خلكان في كتابه "وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان" ما نصه :

"قال محمد بن اسحاق الاصبهاني : سمعت مشائخنا بمصر يقولون : ان ابا عبد الرحمن فارق "مصر" في آخر عمره وخرج الى "دمشق" فسئل عن معاوية وما روى من فضائله فقال : اما يرضى معاوية ان يخرج رأساً برأس تبي بفضل . وفي رواية اخرى : ما اعرف له فضيلة "الا لا اهبج الله بطنه" . وكان بتشيع فما زالوا يدفعون في حقه حتى اخرجوه من المسجد . وفي رواية اخرى يدفعون في خصمته وداسوه ثم حمل الى الرملة فأت بها " اه .

وقال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في لقد

الرجال

"احمد بن صالح أبو جعفر المصري الحافظ الثبت أحد الاعلام آذى النسائي نفسه بكلامه فيه ..... قال ابن عدي : كان النسائي شئى الراى فيه وأنكر عليه احاديث فسمعت محمد بن هارون البرقي يقول : هذا الخراساني يتكلم في احمد بن صالح لقد حضرت مجلس احمد فطرده من مجلسه فعمله ذلك على أن تكلم فيه " اه .

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في "هدى السارى مقدمه" فتح البارى " :

"قال أبو جعفر العجلي : كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فإما أن قدم النسائي مصر جاء إليه وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجميع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً . وأحمد بن صالح إمام ثقته ..... قال العجلي : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تعامل . وهو كما قاله " ١ هـ .

قلت : وكذلك كلام النسائي في الإمام الأعظم تعامل مفرط عفا الله عنه ولقد آذى نفسه بكلامه فيه أكثر مما آذى نفسه بكلامه في أحمد بن صالح . ورحم الله الجميع .

وأما البخاري فقال ابن أبي حاتم في "كتاب الجرح والتعديل" له ما نصه :

"محمد بن اسمعيل البخاري أبو عبد الله ، قدم عليهم "الري" سنة مائتين وخمسين . روى عن عبدان المروزي وأبي همام الصلت بن محمد والقريابي وابن أبي أويس ، سمع منه أبي وابوزرعه ثم تركا حديثه عند ما كتب اليهما محمد بن يعقوب النيسابوري أنه أظهر عندهم : أن لفظه بالقرآن مخلوق "

وقال العلامة المحدث عبد الرؤف المناوى فى "فيض القدير الجامع الصغير".

"البخارى زين الائمة واقتدار الائمة صاحب أصح الكتب بعد القرآن ، صاحب ذيل الفضل على مر الزمان الذى قال فيه امام الائمة ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء اعلم بالحديث منه . وقال بعضهم ، انه من آيات الله الذى ينشى على وجه الارض .

وقال الذهبى : "كان من أفراد العالم مع الدين والورع والمثانة". هذه عبارته فى "الكشف" ومع ذلك غلب عليه الغرض من أهل السنة فقال فى "كتاب الضعفاء والمتروكين" : "ما سلم من الكلام لأجل مسئلة اللفظ تركه لأجلها الرازيان". هذه عبارته . واستغفر الله نسأل الله السلامة ونعوذ به من الخذلان . قال التاج السبكي : شيخنا الذهبى عنده على أهل السنة تحامل مفرط ، وإذا وقع بأشعرى لا يبقى ولا يذر . فلا يجوز الاعتداد عليه فى ذم أشعرى ولا شكر حنبلى " ١ هـ (ج - ١ من ٢٤ طبع مصر سنة ١٣٥٦ ) .

ولا يخفى أن البخارى ليس بأشعرى ولا حنبلى والذهبي انما هذه الكلمة على سبيل الاخبار على ما هو دأب المورخ لا لأجل لحن فى البخارى . كيف ! وقد قال الذهبى نفسه فى "ميزان

الاعتدال " في ترجمه" على بن المديني شيخ البخاري : ما نصه :

" على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن الحافظ أحد الأعلام  
 الأثبات وحافظ العصر ذكره العقيلي في "كتاب الضعفاء"  
 فليس ما صنع ..... وقد تركه إبراهيم الحربي  
 وذلك لميله إلى أحمد بن أبي دؤاد فقد كان محسناً إليه ، وكذا  
 امتنع مسلم من الرواية عنه في " صحيحه " لهذا المعنى ،  
 كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد  
 لأجل مسئلة اللفظ ..... ولو ترك حديث  
 على وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم  
 بن سعد وعفان وأبان العطار وأزهر السمان وبهر بن أسد وثابت  
 البناني وجريز بن عبد الحميد لقلنا الباب وانقطع الخطاب ،  
 ولمات الآثار واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال . فما لك  
 عقل يا عقيلي ؟ أتدرى فيمن تكلم ، وإنما تبغناك في ذكر  
 هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم ، كأنك لا  
 تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ؛ بل  
 وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك فهذا بما  
 لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتهم أن تعرفني من هو الثقة  
 الثبت الذي ما غلط ولا انقرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة  
 الحافظ إذا انقرد بأحد حديث كان أرفع له وأكمل لمرتبه وأدل  
 على اعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ،

اللهم الا أن يتبين غلطه ووجهه في الشئ فيعرف ذلك .  
فانظر أول شئ الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار  
والصغار ما فيهم أحد الا وقد انفرد بسنه فيقال له : هذا  
الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما  
ليس عند الآخر من العلم . وما الغرض هذا فان هذا مقرر  
على ما ينبغي في علم الحديث . وان تفرد الثقة المتن بعد  
صحيحاً غريباً ، وان تفرد الصدوق ومن دونه بعد منكرأه ، وان  
اكثر الراوى من الاحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو  
اسناداً بصيره متروك الحديث . ثم ما كل أحد فيه بدعه  
أوله هفوة أو ذنوب يلدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من  
شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطاء ؛ ولكن فائدة  
ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعه أو لهم  
أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يحرك أن غيرهم أرجح  
منهم وأوثق اذا عارضهم أو خالفهم ، فزن الأشياء بالعدل  
والورع " ا هـ .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " تهذيب التهذيب " في

ترجمته البخاري :

" قال مسلمة في " الصلة " : كان ثقة جليل القدر ،

علماً بالحديث ، وكان يقول بخلق القرآن فالكر ذلك عليه

علماء خراسان ؛ فهرب ومات هو مستخف .....

..... قال مسلمة : والى بن المدينى  
 " كتاب العلل " وكان ضيقنا به ، فغاب يوماً فى بعض ضياعه ،  
 فجاء البخارى الى بعض بنيه ، ورغبه بالمال على أن يرى  
 الكتاب يوماً واحداً ، فاعطاه له ، فدفعه الى النساخ ،  
 فكتبوه له ورده اليه ، فلما حضر على تكلم بشئ ، فاجابه  
 البخارى بنص كلامه مراراً ، ففهم القضية واغتم لذلك ، فلم  
 يزل مغموماً حتى مات بعد يسير واستغنى البخارى عنه  
 بذلك الكتاب ، وخرج الى خراسان ، ووضع كتابه " الصحيح "  
 فعظم شأنه وعلا ذكره ، وهو اول من وضع فى الاسلام  
 كتاباً صحيحاً فصار الناس له تبعاً بعد ذلك .

قلت : انا اوردت كلام مسلمة هذا لابين فساد ،  
 فمن ذلك اطلاقه بان البخارى كان يقول بخلق القرآن وهو  
 شئ لم يسبقه اليه أحد ، وقد قدمنا ما يدل على بطلان  
 ذلك ، وأما القصة التى حكاهما فيما يتعلق " بالعلل لابن  
 المدينى " فانها غنية عن الرد لظهور فسادها ، وحسبك  
 انها بلا اسناد ، وأن البخارى لما مات على كان مقياً ببلاده  
 وأن " العلل " لابن المدينى قد سمعها منه غير واحد غير  
 البخارى ، فلو كان ضيقاً بها لم يخرجها الى غير ذلك من  
 وجوه البطلان لهذه الاخلوطة . والله الموفق " ا هـ .



ولقد طعن بعض الحساد في الإمام الشافعي فقال : إنه من الشيعة  
(١) فأجابه الشافعي بقوله :

لو كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان إني رافض  
وقال آخر حين طعن بالنصب تهمة :

لو كان نصباً حب صحب محمد فليشهد الثقلان إني ناصب  
ولقد طعن ابن العربي طعناً لا يوجد في غيره حتى إنه طعن فيه

---

(١) قلت : قال العلامة الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الباني  
في المجلد الرابع من كتابه " العواصم والقواصم " عند الكلام على  
اليوم الثالث والثلاثين ما لفظه :

" وحسبك أن يعيى بن معين وأبا عبيد روى الشيع عن  
الامام الشافعي ذكره الذهبي في ترجمته الشافعي من " النبلاء "  
ا هـ .

وقال الحافظ الذهبي في جزء ألفه في " الرواة الثقات المتكلم فيهم  
بما لا يوجب ردهم " مترجماً للامام الشافعي ما نصه :

" وكذا قول احمد بن عبد الله في الامام أبي عبد الله :

هو ثقة صاحب رأى ليس عنده حديث ، وكان يتشيع ، فكان

العجلي يوهم في الامام أبي عبد الله الشيع ا قوله

ان كان رفضاً حب آل محمد

فليشهد الثقلان إني رافض

وكذا تكلم فيه بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقته

الشيعة في مسائل فروعيه أصابوا فيها ولم يدعوا بها كالعجم

سبع مائة من المحدثين والعارفين الكبراء ، (١) فإذا لا مواخذة بذلك كان الإمام بعدم المواخذة به أولى . ومن حسد مع الأئمة الأعلام فقد طعن في الدارين . وإذا كان قول النسائي إن ثبت عنه بطبر عند هذه الأقوال المباركات حتى أنه يصبر هباءً منثوراً ، فالحق أن الإنسان مشتق من النسيان . وكيف يجوز أن يكون قول النسائي معارضاً بقول المعصوم صلى الله عليه وسلم - ولو في المنام -

بالجملة والقنوت في الصبح والتختم باليمين . وهذا قلة ورع وتسرع إلى الكلام في الإمام ، فالشافعي رحمه الله أبعد شئ من التشيع ، كيف ! وهو اللائل فيما ثبت عنه : الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز . أفشيعي يقول هذا قط ؟ وله صنف الخطيب الحافظ "مسألة" الاحتجاج بالشافعي " فشفى وكفى . يقول العجلي " ليس عنده حديث " قول من لا يدرى ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله ! وما عرفه العجلي ولا جالسه فالشافعي من جلة أصحاب الحديث " ( ص ٨ طبع مصر عام ١٣٢٤ ) .

(١) راجع الكتاب ( ج - ١ ص ٦٨ حتى ٧٠ ) ولقد أطل النفس ابن المؤلف إبراهيم في ترجمته ابن عربي حين افتتح الكلام على " الدراسة الخامسة " من كتابه " القسطاس المستقيم " واستوفى كلام الفريقين مادحيه وذاميه .

وقول سيدنا الباقر وسيدنا الصادق عليه وعليهما الصلاة والسلام ! والإمام البخارى برى عن تجريجه بالكيفية . فليس قول النسائي هذا إلا كقول الدارقطني وابن حبان : ( قال الدارقطني قال أخبرنا ابن حبان في كتابه " (١) أن علي بن موسى الرضا بروى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ ) انتهى ما ذكره الحافظ الذهبي في "ميزانه" من الدارقطني (٢) وكقول الحافظ العقبلى في سيدنا موسى الكاظم الرضى أن : ( حديثه غير محفوظ - يعنى في الإيمان - ) انتهى

(١) كذا في الأصل وفي النسخة المطبوعة من "الميزان" هكذا ( قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال )

(٢) قلت : قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" :

" علي بن موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا عن أبيه عن جده . قال ابن طاهر : يأتي عن أبيه بعجائب . قلت : إنما الشأن في ثبوت السند إليه ، والأقوال الرجل قد كذب عليه ، ووضع عليه نسخة سائرها الكذب على جده جعفر الصادق ، فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين . ولعل بن مهدي القاضي عنه نسخة ولا بن أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ، ولداؤد بن سليمان القزويني عنه نسخة . مات سنة ثلاث ومائتين . قال أبو الحسن الدارقطني : أن ابن حبان في كتابه قال : علي بن موسى الرضى روى عن أبيه عجائب بهم ويخطئ " ٥١ .

كلام الحافظ الذهبي في "الميزان" أيضاً (١) فكما يجب القطع  
برد قولهم في هذين الإمامين الرضيين رضي الله تعالى عنهما كذلك

قلت : أخرج له ابن ماجه في الايمان من طريق أبي الصلت  
عبد السلام بن صالح الهروي ثنا علي بن موسى الرضي عن أبيه عن جعفر  
ابن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الايمان معرفة  
بالقلب وقول باللسان وعمل بالاركان . قال أبو الصلت : لو قرئ  
هذا الاسناد على مجنون لبرأه وأبو الصلت رافضى خبيث متهم بوضع  
هذا الحديث ، وقد اشبعت الكلام على وضع هذا الحديث في كتابي  
الموسوم " ما تمس اليه الحاجة " لمن يطالع سنن ابن ماجه " فليراجع .

(١) قلت : قال الذهبي في "الميزان" .

" ( موسى بن جعفر - ت ، ق - ) بن محمد بن علي العلوي

الماقب بالكاظم عن أبيه . قال ابن أبي حاتم : صدوق امام ،  
وقال أبوه أبو حاتم : ثقة امام .

قلت : روى عنه بنوه علي الرضا ، وإبراهيم واسماعيل ،  
وحسين ، وأخوه علي ، ومحمد . وإنما أوردته لأن العقيلي  
ذكره في كتابه ، وقال : حديثه غير محفوظ - يعني في  
الايمان - قال : الحمل فيه علي أبي الصلت الهروي .  
قلت : فإذا كان فيه الحمل علي أبي الصلت فما ذنب موسى  
تذكره ..... وقد كان موسى من أجواد  
الحكماء ، ومن عباد الاتقياء ، وله مشهد معروف ببغداد .

## يجب رد قول النسائي في الإمام أبي حنيفة (١) .

مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وله خمس وخمسون سنة .  
وحديثه قليل جداً " ١ هـ .

(١) قلت : وعندى أن النسائي قد رجع عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه رحمه الله قد أخرج حديثه في " صحيحه " واحتج به ، ولعل ذلك حينما لقي الطحاوي بمصر وجالسه . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته الإمام أبي حنيفة من كتابه " تهذيب التهذيب " .

" وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال " ليس على من أتى بهيمة حد " قلت : وفي روايه أبي علي الأسيوطي والمغاربة عن النسائي قال حدثنا علي ابن حجر ثنا عيسى - هو ابن يونس - عن النعمان عن عاصم ، فذكره ولم ينسب النعمان ، وفي روايه ابن الأحرر " يعني أبا حنيفة " أو رده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو عن هكرمه عن ابن عباس مرفوعاً : " من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به " الحديث . وليس هذا الحديث في روايه حمزة وابن السني ولا ابن حيوة عن النسائي ، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم صفيان الثوري " ١ هـ .

قلت : وهذا الحديث مما فات عن الحافظ الزبيدي فام يذكره في " عقود الجواهر المنيقة " في أدله مذهب الإمام أبي حنيفة فيما

وأما قول الإمام البخارى (سكتوا عن رأيه وحديثه) فعلمته أنهم لم يجرحوا فى رأيه وحديثه ليس إلا . (١) فإن ما ذكر خاتمة المحدثين فى "عقوده" وغيره فى مصنفاتهم صريح فى أنهم قبلوا حديثه ورأيه . فحكم البخارى بالسكوت يجب أن يحمل على هذا المحمل الذى ذكرناه حتى لا يلزم الكذب الصريح فى كلامه .

وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم " مع أن هذا فرد حديث رواه النسائى عن الامام نفسه وليس له فى الكتب الستة سوى هذا الحديث . وهذا كما فعل بالحارث الاعور حيث قال فى حقه فى "كتاب الضعفاء" له " ليس بالقوى " ثم أخرج حديثه فى "سننه" فقال الحافظان الذهبى فى "الميزان" وابن حجر فى "التهذيب" ما نصه :

" وحديث الحارث فى "السنن الأربعة" والنسائى مع تعنته فى الرجال فقد احتج به وقوى أمره " اهـ .  
قلت : وليس للحارث عند النسائى سوى حديثين .

(١) قلت : وهذا التوجيه من المصنف انما صدر لانه لم يطلع على أن مراد البخارى بهذه الكلمة ما ذا ؟ وقد قال الحافظ ابن كثير فى كتابه "الباعث الحثيث الى معرفة علوم الحديث" ما لفظه :

" وهم اصطلاحات لأشخاص ينبغى الوقوف عليها

من ذلك أن البخارى اذا قال فى الرجل : "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فانه يكون فى أدنى المنازل وأردأها عنده ، ولكنه لطيف العبارة فى التجريح ، فليعلم ذلك " ا هـ ( ص ٣٤ طبع مكة المكرمة ) .

وقال الحافظ السيوطى فى " تدريب الراوى " :  
 " البخارى يطلق : " فيه نظر " و " سكتوا عنه " فيمن تركوا حديثه " ا هـ ( ص ١٢٧ ) .

قلت : ومن طالع ما أورده البخارى فى ترجمته أبى حنيفة رضى الله عنه من تصانيفه "كتوارىخه الثلاثة" وكتابه فى " الضعفاء والمتروكين " وتامل فيما يعرض به عليه فى كتابه " الجامع " وجزئيه فى " القراءة " و " رفع اليدين " قضى العجب من شدة تعصبه وفرط تحمله على الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ! والله يغفر له ويسامحه . قال حافظ العصر الامام العلامة محمد أنور شاه الكشميرى فى " بسط اليدين لنيل الفرقدين " :

" لم ينقل البخارى فى " تاريخه " من مناقب أبى حنيفة شيئاً ، فكأنه لم يجمع منها شيئاً اذا كان هنا مناقب ومثالب عندهم " ا هـ .

وقال الحافظ ابن رشيد :

" والبخارى كثير المخالفة للحنفية " ا هـ .

نقله سيد الحفاظ المتأخرين مرتضى الزبيدى فى كتابه " اتحاک السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين " ( ج - ٤ ص ٩٤ )

وقد مرت كلمه الامام الحافظ الزيلعي في حق البخارى عند كلامنا على الدارقطني (ص ٢٩٦) والزيلعي كثير الانصاف باقرار الخصوم وكذلك سبق منا نقل ما قاله الحافظ السخاوي في كتابه "الاعلان بالتوبيخ" في باب البخارى وزملائه في ما كتبنا على الخطيب البغدادي (ص ٢٩٨) ولقد أصاب صاحب "الدراسات" فيما أجاب به عن جرحه على أبي حنيفه رضي الله عنه. ولو كان في قول البخارى هذا أدنى شائبه من الصحة لما تصدى بالرد عليه والتعريض له في كتابه "الجامع" وغيره من تصانيفه، فان كل من له أدنى لب يعلم علماً يقيناً أن الاشتغال بالرد على من مكتوا عن رأيه وعن حديثه لا يجدي شيئاً فضلاً أن يكون مثل البخارى وقد تفرد رحمه الله من بين الائمة الستة في قوله هذا فان مسلماً وابن ماجه رحمهما الله لم يحفظ عنها في الكلام عليه شيء، وأما الترمذي رحمه الله فقد روى في "كتاب العيال" من "الجامع الكبير" له :

"حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى العماني قال سمعت أبا حنيفه يقول ما رأيت أحداً اكذب من جابر الجعفي ولا افضل من عطاء بن أبي رباح" (ج - ٢ ص ٣٣٣ طبع مصر سنة ١٢٩٢).

ووقع في "الجواهر المضية" في ذكر السند هكذا : (حدثنا محمود بن غيلان عن جرير عن يحيى العماني) وكذا نقله على القارى في "شرح على مسند أبي حنيفه للحصكفي" (ص ١٣) وهو خطأ والصحيح ما وقع في المطبوعة، ونقل الترمذي هذا يدل على أن أبا حنيفه



عنده من أئمة الجرح والتعديل حيث قيل قوله في هذا الباب .  
 والنسائي رحمه الله وان ذكر الامام في "كتاب الضعفاء" لكنه  
 مع تعنته في الرجال وتشديده الى الغايه - بحيث يقول الحافظ  
 سعد بن علي فيه : أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري  
 ومسلم - وتجنبه اخراج حديث جماعه من رجال "الصحيحين"  
 فضلاً ان يكونوا من رجال أبي داود والترمذي كما صرح به الحافظ  
 ابن حجر في "نكته على ابن الصلاح" - روى عنه حديثاً في  
 "سننه" التي هي أصح السنن بعد "الصحيحين" عند أئمة هذا  
 الشأن واحتج به وقوى أمره وقد نقل عنه تلميذه محمد بن معاوية  
 الاحمر الراوى عنه كتابه أنه قال : "كتاب السنن كله صحيح"  
 اهـ وهذا يدل على أنه رجع عن تضعيفه وأدخل حديثه في الصحيح  
 ولا يضرنا عدم اخراجه في "المجتبى" فانه اختصار ابن السني تلميذه  
 دون النسائي صرح به الحافظ الذهبي في ترجمه النسائي من كتابه  
 "النبلاء" والمعدود في الصحاح "كتاب النسائي" دون "اختصار  
 ابن السني" وبه صرح الحافظان ابن الملقن والمزي ، وهو المراد  
 بقول المحدثين عند الاطلاق : "رواه النسائي" وهو الذي يخرجون  
 عليه الاطراف والرجال ، واما الامام أبو داود فهو من أحسنهم ثناء  
 عليه رحمه الله فقد روى الحافظ ابن عبد البر في "الانتقاء" :

"حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله

قال أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف  
 بابن داسه قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق

السجستاني رحمه الله يقول : رحمه الله - مالكاً كان اماماً .  
 رحمه الله الشافعي كان اماماً . رحمه الله أبا حنيفة - كان اماماً “  
 ا هـ ( ص ٣٢ ) .

ثم هؤلاء مشايخ البخاري الثلاثة - أحمد بن حنبل ويحيى  
 بن معين وعلي بن المديني يوثقونه ويشنون عليه خيراً وفيهم يقول  
 البخاري في ” جزء رفع اليدين “ :  
 ” وهؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم “ ( ص ٥

و ١٦ طبع لاهور سنة ١٣٥٩ )

فوالله ما درى البخاري قدر الامام ومن أين يعرفه وهو لم  
 يطلع على دقة مداركه كما لم يعرف شيخه ابن معين قدر الامام  
 الشافعي ومن جهل شيئاً عاداه . وبالعجالة هذه هفوة بدت منه  
 رحمه الله لخفاء مدارك الامام عليه فينبغي أن يضرب بها عرض  
 الحائط . وقد قال البخاري نفسه في ” جزء القراءة خلف الامام “  
 مالفظه :

” ولم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم  
 نحو ما يذكر عن ابراهيم من كلامه في الشعبي وكلام  
 الشعبي في عكرمة وفي من كان قبلهم ، ولم يلتفت أهل العلم  
 في هذا النحو الا ببيان وحجة ولم يسقط عدالتهم الا  
 ببرهان ثابت وحجة والكلام في هذا كثير “ ا هـ ( ص ٣٨  
 طبع لاهور سنة ١٣٦٠ .

قلت : فابو حنيفة - رضى الله عنه أسوة غيره من العلماء فلم

ينج من كلام بعض الناس فيه ولا يقبل كلام من تكلم فيه من غير برهان وحجة". وقد عقد حافظ المغرب الامام يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي فى كتابه "جامع بيان العلم وأهله وما ينبغى فى روايته وحمله" باباً فى "حكم قول العلماء بعضهم فى بعض" وأطال فيه ونجن ننقل لك من سياقه ما يحسن إيرادها هنا. قال رحمه الله :

" هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وضلت به نأبته " جاھله " لا تدرى ما عليها فى ذلك . والصحيح فى هذا الباب أن من صحت عدالته ، وثبتت فى العلم أمانته ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه الى قول أحد الا أن يأتى فى جرحته بينه " عادله " تصحح بها جرحته على طريق الشهادات ، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة " لذلك بما يوجب قوله من جهة " الفقه والنظر . وأما من لم تثبت أمانته ، ولا عرفت عدالته ، ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويجتهد فى قبول ما جاء به على حسب ما يؤدى النظر اليه . والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين اماماً فى الدين قول أحد من الطاعنين أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم فى بعض كلام كثير فى حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم ، ومنه على جهة " التأويل مما لا يلزم القول فيه

ما قاله القائل فيه . وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف  
تأويلًا واجتهادًا لا يلزم تقليدهم في شئ منه دون برهان  
ولا حجة- توجيه .....  
..... وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم  
وجله العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ولكن  
أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون الى ذلك لأنهم بشر  
يفضبون وبرضون ، والقول في الرضا غير القول في الغضب  
ولقد أحسن القائل :

لا يعرف الحلم الا ساعة الغضب

..... وقد كان ابن معين - عفا الله عنه -  
يطلق في أعراض الثقة الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه :  
منها قوله : عبد الملك بن مروان أبخر الفم ، وكان رجل  
سوء . ومنها قوله : كان أبو عثمان النهدي شرطياً . ومنها  
قوله في الزهري : أنه ولي الخراج لبعض بني أمية ، وأنه  
فقد مرة مالا فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه .  
وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره  
لأنه لا يليق بمثله . ومنها قوله في الأوزاعي : أنه من  
الجند ولا كرامته . وقال : حديث الأوزاعي عن الزهري  
وبحیی بن أبی كثير ليس بثبت . ومنها قوله في طاؤس : أنه  
كان شيعياً . ذكر ذلك كله الأزدی محمد بن الحسين الموصلي  
الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه في " الضعفاء "

عن الغلابي عن ابن معين . وقد رواه مفترقاً جاءه - عن ابن معين منهم عباس الدوري وغيره .

وبما نقم على ابن معين وعيب به أيضاً قوله في الشافعي : أنه ليس بثقة . وقيل لا أحمد بن حنبل : أن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي فقال أحمد : ومن أين يعرف يحيى الشافعي ، هو لا يعرف الشافعي ، ولا يقول ما يقول الشافعي أو نحو هذا . ومن جهل شيئاً عاداه . قال أبو عمر : صدق أحمد بن حنبل رحمه الله أن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي . وقد حكى عن ابن معين أنه : سئل عن مسئلة من التيمم فلم يعرفها . ولقد أحسن أكرم بن صيفي في قوله : ويل لعالم أمر من جاهله . من جهل شيئاً عاداه . ومن أحب شيئاً استعبده . حدثنا عبد الوارث ابن سفيان قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا ابن زهير قال : سئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها ، فقال : سل عن هذا أهل العلم وقد كان عبد الله الأثير بن عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول : أن ابن وضاح كذب على ابن معين في حكايته عنه أنه : سأل عن الشافعي فقال : ليس بثقة . وزعم عبد الله : أنه رأى أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه : سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال : هو ثقة . قال : وكان ابن وضاح يقول : ليس بثقة ، فكان عبد الله الأثير يحمل

على ابن وضاح في ذلك . وكان خالد بن سعد يقول : إنما سألته ابن وضاح عن ابراهيم بن محمد الشافعي ولم يسأله عن محمد بن ادريس الشافعي الفقيه . وهذا كله عندي تخرص وتكلم على الهوى ، وقد صح عن ابن معين من طرق أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه احمد بن حنبل وقال له : لم ترعيناك قط مثل الشافعي .

وقد تكلم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره ، وهو مشهور عنه قاله انكاراً منه لقول مالك في حديث " البيهقي بالخيار " . وكان ابراهيم بن سعد يتكلم فيه ويدعو عليه ، وتكلم في مالك أيضاً في ما ذكره الساجي في " كتاب العلل " : عبد العزيز ابن أبي سلمة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وابن اسحاق ، وابن أبي يحيى ، وابن أبي الزناد وعابوا أشياء من مذهبه . وتكلم فيه غيرهم لتركة الرواية عن سعد بن ابراهيم وروايته عن داود بن الحصين وثور بن زيد ، وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسداً لموضع امامته . وعابه قوم في النكاره المسح على الخفين في الحضر والسفر ، وفي كلامه في علي وعثمان ، وفي فتياه باتيان النساء في الاعجاز ، وفي قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسبوه بذلك الى ما لا يحسن ذكره . وقد يرا الله عز وجل مالكا عما قالوه ،

وكان ان شاء الله عند الله وجيها .

وما مثل من تكلم في مالک والشانعى ونظرائها من  
الائمة الا كما قال الاعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها قام يضرها وأوهى قرنها الوعل

أو كما قال الحسين بن حميد :

يا ناطح الجبل العالى ليكلمه اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل  
وكلام أبى الزناد في ربيعه هو من هذا الباب ايضاً . ولقد  
أحسن أبو العتاهيه حيث يقول :

ومن ذا الذى ينبعو من الناس سالماً وللناس قال بالظنون وقيل  
وهذا خير من قول القائل :

وما اعتذارك من شئ اذا قيل

فقد رأينا البنى والحسد قديماً ألا ترى الى قول الكوفى  
في سعد بن أبى وقاص أنه : لا يعدل في الرعية ، ولا يفرز  
في السرية ، ولا يقسم بالسوية . وسعد بدرى ، واحد العشرة  
المشهد لهم بالجنة ، واحد الستة الذى جعل عمر بن  
الخطاب الشورى فيهم . وقال : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو عنهم راض . وروى أن موسى صلى الله عليه وسلم قال :  
يا رب اقطع عني السن بنى اسرائيل فأوحى الله اليه يا موسى  
لم أقطعها من نفسي فكيف أقطعها عنك !

قال أبو عمر : والله لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم فلم يقتنعوا بذم العامة دون الخاصة ، ولا بذم الجهال دون العلماء . وهذا كله بحمل الجهل والحسد . قيل لابن المبارك : فلان يتكلم في أبي حنيفة ، فأنشد بيت ابن الرقيات :

حسدوك أن راوك فضلك الله بما فضات به النجباء  
وقيل لأبي عاصم النبيل : فلان يتكلم في أبي حنيفة ، فقال :  
هو كما قال نصيب :

سلمت وهل حي على الناس يسلم

وقال أبو الأسود الدؤلي :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالناس أعداء له وخصوم  
فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة - الأئمة - اثبات بعضهم  
في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان  
الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض ، فإن فعل ذلك ضللاً  
بعيداً . وخسر خسرانا مبيئاً . وكذلك ان قبل في سعيد  
بن المسيب قول عكرمة ، وفي الشعبي ، والنخعي ، وأهل  
الحجاز ، وأهل مكة ، وأهل الكوفة ، وأهل الشام على  
الجملة . وفي مالك ، والشافعي ، وسائر من ذكرنا في هذا  
الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض ، فإن لم يفعل ولن  
يفعل ان هداه الله وألهمه رشده ، فليقف عند ما شرطنا  
في : أن لا يقبل فيمن صحت عدالته ، وعلمت بالعلم عنايته ،



وسلم من الكبائر ، ولزم المروعة والعتاون ، وكان خيره غالباً ، وشره أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به . فهذا هو الحق الذى لا يصح غيره ان شاء الله . قال أبو العتاهية :

بكى شجوه الاسلام من علمائه      فما اكثرثوا لما راوا من بكائه  
فأكثرهم مستقبح لصواب من      يخالفه مستحسن لخطائه  
فأبهم المرجو فينا لدينه      وأبهم الموثوق فينا برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا . وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا لسيرهم وأخبارهم ، فمن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعى ، وفضائل أبى حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين ، وعنى بها ووقف على كريم سيرهم وهدى بهم كان ذلك له عملاً زاكياً - نفعا الله بحب جميعهم - قال الثورى رحمه الله : " عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة " ، ومن لم يحفظ من أخبارهم الا ما بدر من بعضهم فى بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعى بفضائلهم حرم التوفيق ، ودخل فى الغيبة ، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد افتتحنا هذا الباب بقوله صلى الله عليه وسلم : " دب اليكم داء الأئمة قبلكم الحسد والبغضاء "

وفي ذلك كفاية ..... ومن صحبه التوفيق  
 أغناه من الحكمة يسيرها ، ومن المواعظ قليلها اذا فهم  
 واستعمل ما علم . وما توفيقى الا بالله ، وهو حسبي ونعم  
 الوكيل . وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال : حدثنا  
 ابن دحمون قال : سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول :  
 سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول : رحم  
 الله مالكا كان اماماً . رحم الله الشافعي كان اماماً . رحم الله  
 أبا حنيفة كان اماماً ، ( ج - ٢ ص ١٥٢ حتى ١٦٣ )

قلت وصنيع البخاري مع الامام أبي حنيفة يشبه صنيعه مع  
 الامام جعفر الصادق وأويس القرني الزاهد العابد ، قال الحافظ الذهبي  
 في " ميزان الاعتدال " :

" ( جعفر بن محمد صح م ) بن علي بن الحسين الهاشمي  
 أبو عبد الله أحد الأئمة الأعلام بر صادق كبير الشأن لم  
 يحتج به البخاري ..... وروى عباس عن يحيى  
 قال : جعفر ثقة مأمون . وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل  
 عن مثله " اهـ .

وقال في " ترجمته " جعفر الصادق من كتابه " تذكرة الحفاظ " ،  
 ما نصه :

" لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأئمة " اهـ  
 وقال شيخ الذهبي الحافظ ابن تيمية في " منهاج السنة " :

وليس في كلام البخارى ما يدل على الحصر على أمر علمي ورأى يبدو للعالم في العقائد ظنه بدعة على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة . وأما لفظ البخارى (أن أبا حنيفة كان مرجئاً) (١) فلا دلالة له على هذا . قال خاتمة المحدثين

”وقد استراب البخارى في بعض حديثه — يعني جعفر الصادق — لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له “ ا هـ .

وقال الذهبي في ”الميزان“ في ترجمته أويس القرنى رضى الله عنه :

”ولو لا أن البخارى ذكر أويساً في ”الضعفاء“ لما ذكرته أصلاً فانه من أولياء الله الصادقين ..... قال ابن عدى : ولا يتهيا أن يحكم عليه بالضعف بل هو ثقة صدوق “ ا هـ .

فكما لا يقبل قول البخارى فيها كذلك لا يقبل في حق الامام أبى حنيفة فانه رضى الله عنه ليس دونها في الجلاله في الاسلام والعظمه في النفوس ، ورحم الله الجميع .

(١) قلت : قال الامام الاعظم أبو حنيفة رضى الله عنه في رسالته الى عثمان البتى ”عالم أهل البصرة ما نصه :

”وأما ما ذكرت من اسم المرجئه فما ذنب قوم

تكموا بعدل وساهم اهل البدع بهذا الاسم ؟ ولكنهم ادل العدل  
وأهل السنة . وإنما هذا اسم ساهم به أهل شتان “ . ا هـ  
( ص ٣٧ و ٣٨ طبع مصر سنة ١٣٦٨ ) .

وقال العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله معلقاً على قوله :  
( من اسم المرجئه ) :

” وعد من جعل مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله  
ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه بها من أهل الضلال  
لا يكون الا من المعتزلة أو الخوارج أو ممن سار سيرهم  
وهو غير شاعر ، وقد روى ابن أبي العوام الحافظ عن ابراهيم  
ابن احمد بن سهل الترمذي عن القاسم بن غسان المروزي  
القاضي عن أبيه عن محمد بن يعلى زنبور عن أبي حنيفة ( ح )  
قال ابراهيم ثنا عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة ثنا  
موسى بن سهل الرازي أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة :  
دخلت أنا وعلقمة بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فقلنا  
له : يا أبا محمد ان بلادنا قوياً يكرهون أن يقولوا  
انا مؤمنون ثم قالوا : قال عطاء : ولم ذاك : قال  
يقولون : ان قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل  
الجنة ، فقال عطاء : فيقولوا نحن مؤمنون ولا يقولون  
نحن من أهل الجنة فانه ليس من ملك مقرب ولا  
نبي مرسل الا والله عزوجل عليه الجنة ان شاء عذبه  
وان شاء غفر له ثم قال عطاء : يا علقمة ان أصحابك كانوا

يسمون أهل الجماعة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي  
سأهم " المرجئة " . قال القاسم : قال أبي : وإنما سألهم  
المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له :  
أين تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال النار . قال : فأين  
تنزل المؤمنين ؟ قال : المؤمنون على ضربين : مؤمن يرتقى  
فهو في الجنة . ومؤمن فاجر ردى فأمره إلى الله عز وجل  
إن شاء عذبه بذنوبه وإن شاء غفر له بإيمانه . قال : فأين  
تنزله ؟ قال : لا أنزله ولكنى أرجى أسره إلى الله عز وجل .  
فقال : فأنت مرجى أ هـ .

فمن سمي أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق  
الخارجي الذي يرى تخليد مرتكب الكبيرة في النار " أ هـ  
( ص ٣٧ و ٣٨ )

وقال الإمام الكوثري أيضاً فيما علقه على تلك " الرسالة " :  
" وقد عد المقبل من غلطات الخواص : جعل المرجى  
اسماً لمن قال : إن صاحب الكبيرة إذا لم يتب تحت  
المشيئة ، وصرف أحاديث ذم المرجئة إلى ذلك وإنما هم من  
قال : لا وعيد لأهل الصلاة فأخبرهم عن الوعيد رأساً ،  
وأما الدخول تحت المشيئة فصریح الكتاب والسنة لفظاً  
ومعلوم تواتراً . ذكر ذلك في " الأبحاث " . فيكون أرجاء  
أبي حنيفة محض السنة ونیزه به على المعنى البدعى محض  
فريه " أ هـ ( ص ٣٤ )

وقال أيضاً في "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمته" أبي حنيفة من الـ "كاذيب" :

"وأما قوله - يعني البخاري - في "تاريخه الكبير" :  
 "كان مرجثاً مكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه" فبيان لسبب  
 اعراض من اعرض عنه على أن ارجاءه هو محض السنه رغم  
 تقولات جهله النقلة وخلافه انحياز الى الخوارج كما تجد  
 شرح ذلك في هذا الكتاب اوضح شرح فالمعرض عنه اما خارجي  
 يزكي مثل عمران بن حطان ، وحريز بن عثمان أو معتزلي  
 قائل بالمنزله بين المنزلتين .

وادعاء السكوت عنه انما يصح ان اراه به سكوت  
 بعض اغمار النقلة وليس ذلك بضائره بعد أن طبق فقهه  
 مشارق الارض ومغاربها بحيث لو محيت كتبه وكتب اصحابه  
 من الوجود لعاشت مسائله في كتب مخالفيه من طوائف  
 الفقهاء مدى الدهر - كما هي - رغم حاسديه ولو كان  
 مراده غير ذلك لكان سالكاً طريق المجازفه متناسياً نشأته  
 في حلقه أبي حفص الكبير البخاري وكان ما لقي من أهل  
 نيسابور وبخاري عقوبه معنويه له سامعه الله تعالى " اهـ

(ص ٤٨)

وقال سيد الحفاظ المتأخرين محمد مرتضى الزبيدي في مقدمه  
 كتابه "عقود الجواهر المنيفه" :

"وأما نسبة الارجاء اليه فغير صحيح ، فان أصحاب

ومن أجمع الأئمة على أنه أحد الأئمة الأربعة المجمع عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه إلا بعض المحدثين ، وقد روى عن حماد بن زيد يقول : سمعت أيوب - يعني السخيتي - . "وقد ذكر عنه أبو حنيفة بنقص فقال : يريدون أن يطفئوا نور الله بأقوالهم ويأبى الله إلا أن يتم نوره . وقد رأينا مذاهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة قد ذهبت واضمحلت ومذهب أبي حنيفة باق إلى يوم القيامة ، وكلما قدم ازداد نوراً وبركة ، والناس الآن مطبقون على أن أصحاب السنة والجماعة هم أهل المذاهب الأربعة مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من تكلم في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف مذهب أبي حنيفة باق مل الأرض شرقها وغربها وأكثر الناس عليه " اهـ (ص ١١ طبع القسطنطينية سنة ١٣٠٩) .

”كان في زمن أبي حنيفة - رحمه الله - أناس صالحون يعتقدون

أن الإيمان قول وعمل بزيه وينخلص ، ويرمون بالارجاء من

يرى الايمان العقد والكلمه مع انه الحق الصراح بالنظر الى حجج الشرع قال الله تعالى : ( ولما يدخل الايمان في قلوبكم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الايمان أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " أخرجه مسلم عن ابن عمر وعليه جمهور أهل السنه . وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقه المعتزله أو الخوارج حتماً ان كانوا يعدون خلاف اعتقادهم هذا بدعه وضلاله ، لأن الاخلال بعمل من الاعمال - وهو ركن الايمان - يكون اخلاقاً بالايمان ، فيكون من أخل بعمل خارجاً من الايمان اما داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج ، واما غير داخل فيه بل في منزله بين المنزلتين الكفر والايمان كما هو مذهب المعتزله ، وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين ، فاذا تبرؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفه وأصحابه وبقى أئمه هذا الشأن ، يبقى كلامهم متهاقاً غير مفهوم . وأما اذا عدوا العمل كمال الايمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتناهد لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من كمال الايمان فحسب بل يعدونه ركناً منه أصلياً ونتيجه ذلك كما ترى .

ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً اني لم أخرج في كتابي عن لا يرى



في "عقوده" (قال السيد السند في "شرح المواقف" (١) كان غسان المرجي يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة

أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غلاة ونحوهم في كتابه وهو يدري أن الحديث القائل - بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص - غير ثابت عند النقاد . ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشال واليمين فماذا بعد ظهور الحجة ووضوح المسئلة ، على من يرى إرجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للإيمان ؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة الذين يستكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة ، فأرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان الأصلية هو السنة . وأما الإرجاء الذي يعد بدعة فهو قول من يقول : لا تضر مع الإيمان معصية . وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام . ولن لا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسئلة للزم أكفار جباهير المسلمين غير المعصومين لاخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الأوقات وفي ذلك الطامة الكبرى . (ص ٤٤ و ٤٥)

(١) قلت : قال السيد السند في "شرح المواقف" عند ذكر

فرق المرجئة ما نصه :

” (الغسانية) أصحاب غسان الكوفي قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله وبما جاء من عند الله اجالا لا تفصيلا وهو يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجال مثل أن يقول : قد فرض الله الحج ولا أدري أين الكعبة ولعلها بغير مكة ، ويعت محمد ولا أدري هو الذي بالمدينة أم غيره ، وحرم الخنزير ولا أدري أهو هذه الشاة أم غيرها فان هذا القائل بهذه المقالات مؤمن ، ومقصودهم بما ذكروه أن هذه الامور ليست داخله في حقيقة الايمان والا فلا شبهة في أن عاقلا لا يشك فيها . وغسان كان يعكبه - أي هذا القول - عن أبي حنيفة رحمه الله ويعدده من المرجئة . وهو اقتراء عليه قصد به ترويج مذهبه لمواقفه رجل كبير مشهور “ ( الى آخر ما نقله المصنف من ” العقود “ ) .

وفي ” مقالات الاسلاميين “ المنسوب للشمري ما نصه :

” وذكر أبو عثمان الأدمي : أنه اجتمع أبو حنيفة وعمر ابن أبي عثمان الشامي بمكة ، فسأله عمر فقال له : أخبرني عن زعم أن الله تعالى حرم أكل الخنزير غير أنه لا يدري لعل الخنزير الذي حرمه الله ليس هي هذه العين ، فقال : مؤمن ، فقال له عمر : فانه قد زعم أن الله قد فرض الحج الى الكعبة غير أنه لا يدري لعلها كعبة غير هذه بمكان كذا ، فقال : هذا مؤمن ، قال : فان قال : أعلم أن الله

تعالى بعث محمداً وأنه رسول الله غير أنه لا يدري لعنه هو  
الزنجي ، قال : هذا مؤمن " ا هـ .

وانما قلت : " المنسوب للأشعري " لأن العلامة الكوثري  
قد صرح فيما كتب على " اشارات المرام من عبارات الامام " للبياضى  
من ترجمه الأشعري أن :

" من العزيز جداً الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته ،  
على كثرتها البالغة وطبع كتاب " الابانه " لم يكن من  
أصل وثيق ، وفي " المقالات " المنشورة باسمه وقفه ،  
لأن جميع النسخ الموجودة اليوم من أصل وحيد كان في حيازة  
أحد كبار الحشوية ، ممن لا يؤتمن لا على الاسم ولا على  
المسمى ، بل لو صح الكتابان عنه على وضعها الحاضر ، لما  
بقي وجه لمناسبة الحشوية العدا له على الوجه المعروف " ا هـ .

قالبخارى عفا الله عنه تابع غسان المرجي والشمزي المعتزلى في  
رميه أبا حنيفة الامام بالارجاء وبأنه يزعم : أن الخنزير البرى  
لابأس به بل زاد في الطين بله فقال في " جزء القراءة خلف  
الامام " له ما لفظه :

" زعم : أن الرضاع حولين ونصف ، وهذا خلاف نص  
كلام الله عزوجل قال الله تعالى : " حولين كاملين لمن  
أراد أن يتم الرضاعة " . ويزعم : أن الخنزير البرى لابأس  
به . ويرى السيف على الائمة ، ويزعم أن أمر الله من

قبل ومن بعد مخلوق ، فلا يرى الصلاة ديناً ، ا هـ .  
 فأما رسيه بالارجاء ونيزه بأنه لا يرى الصلاة ديناً فقد  
 مضى الكلام عليه . وأما عزوه اليه : أنه يزعم أن الخنزير البري  
 لباس به . فقد قال الحافظ العلامة أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم  
 الشهير بابن تيمية الحرائى الحنبلى فى كتابه " منهاج السنة النبويه " :  
 ما نصه :

" ان أبا حنيفة وان كان الناس خالفوه فى أشياء  
 وأنكروها عليه فلا يستريب أحد فى فلهه وفهمه وعلمه ،  
 وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشاعه عايه ، وهى  
 كذب عايه قطعاً مثل مسئله الخنزير البرى ونحوها " ا هـ  
 ( ج - ١ ص ٢٥٩ ) .

وقال سيد الحفاظ المتأخرين العلامة محمد بن محمد الحسينى  
 الزيدى الشهير بمرتضى فى كتابه " اتحاف السادة المتقين " .  
 " كيف ! والائمة الكبار من معاصريه كمالك وسفيان  
 والشافعى وإمامه أحمد والاوزاعى وإبراهيم بن أدهم قد أثنوا  
 عليه ، وعلى معتقده ، وفقهه ، وورعه ، وخوفه ، وتضلعه  
 من علوم الشريعة ، واجتهاده ، وعبادته ، واحتياطه فى  
 أمور الدين ما هو مسطور فى الكتب المطولة ، ومماجته مع  
 جهم بن صفوان فى أن : الايمان هو التصديق بالقلب  
 والاقرار باللسان - وكان جهم يكتفى بالتصديق - والزامه  
 اياه مشهور فى الكتب ، وقد حكى الكبى فى مقالاته " .

ومحمد بن شبيب عن أبي حنيفة في الايمان كلاماً هو عنه  
 برئ . وكذا اجتاعه بعمر بن عثمان الشمزي بمكة ومنافارته  
 في الايمان من أكاذيب المعتزلة على أبي حنيفة لانكاره عليهم في  
 أصول دياناتهم ، وجعلهم من أهل الأهواء حنفاً عليه وحسداً .  
 وهو قد برأه الله من كل ذلك فتأمل . ا هـ ( ج - ٢  
 ص ٢٤٢ )

قلت : وأبو عثمان الآدمي مقدوح في عدالته ، واما الشمزي  
 فقال الحافظ السمعاني في " كتاب الأئساب " :

" ( الشمزي ) بالشين المعجمة المكسورة والميم المشددة المفتوحة "

بعدها زاء . والمشهور بهذه النسبة عمرو بن أبي عثمان الشمزي  
 رأس المعتزلة ، يروى عن عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء .  
 روى عنه اسماعيل بن ابراهيم العجلي " ا هـ

وقاتل الله التعصب فان للانقطاع ، وعدم الضبط ، وتهمة  
 الكذب والجهالة ، والبدعة ، والحسد والبغض ، والعصبية أحكامها  
 في رد الخبر عند النقلة الا اذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة  
 الذي اتخذه شطر الأمة بل ثلثاها اماماً في دين الله تعالى على  
 توالى القرون ، فهناك تقبل الاخبار كلها على علاتها ! فيقبل من  
 كذاب مرجى ومفتري معتزلى . وهذا الشمزي تلميذ عمرو بن عبيد  
 عابد شيوخ الاعتزال . وقد قبل قوله في هذا الباب مع أن شيخه  
 لا يساوى فلسين بالنسبة الى جلاله قدر الامام فضلاً عن تلميذه  
 رأس المعتزلة وقد قال الأجرى عن أبي داود : أبو حنيفة خير من

ألف مثل عمرو بن عبيد . ذكره الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب " في ترجمته عمرو بن عبيد . وبطل من هذا ما ظن الوزير اليماني في " تنقيح الأنظار " من أن : عمرو بن عبيد ما كان في دون مرتبة أبي حنيفة في الحفظ والاتقان اه فهذا قول امام الناس في الحديث في المقارنة بينهما . فإين الثرى من الثريا .  
وأما قوله في الرضاع : وهذا خلاف نص كلام الله عزوجل . اه فقال الامام أبو بكر الجصاص - وهو مجتهد على ما صرح به الشيخ اسمعيل العمري في " تنوير العينين " - في كتاب ' احكام القرآن ' له :

" فان قال قائل : قوله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) نص على أن الحولين تمام الرضاع ، فغير جائز أن يكون بعده رضاع .

فيل له : اطلاق لفظ الاتمام غير مانع من الزيادة عليه ، ألا ترى أن الله تعالى قد جعل مدة الحمل ستة أشهر في قوله : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) وقوله تعالى : ( وفصاله في عامين ) فجعل مجموع الآيتين الحمل ستة أشهر ، ثم لم تمتنع الزيادة عليها ، فكذلك ذكر الحولين للرضاع غير مانع جواز الزيادة عليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من أدرك عرغه فقد تم حجه . ولم تمتنع زيادة الفرض عليها .

وأيضاً فإن ذلك تقدير لما يلزم الالب من أجره الرضاع ،  
 وأنه غير مجبر على أكثرمنها لاثباته الرضاع بتراضيهما بقوله  
 تعالى : ( فان أرادا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح  
 عليهما ) وبقوله تعالى : ( وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا  
 جناح عليكم ) فلما ثبت الرضاع بعد الحولين دل ذلك على أن  
 حكم التحريم به غير مقصور عليهما .....  
 ..... وإيضاً لو كان الحولان هما مدة الرضاع  
 وبهما يقع الفصال لما قال تعالى : ( فان أرادا فصلاً ) وهذا  
 القول يدل من وجهين على أن الحولين ليسا ثبوتاً للفصال .  
 أحدهما : ذكره للفصال منكوراً في قوله تعالى ( فصلاً )  
 ولو كان الحولان فصلاً لقال : " الفصال " حتى يرجع  
 ذكر الفصال إليهما لأنه معهود مشار إليه فلما أطلق فيه  
 لفظ النكرة دل على أنه لم يرد به الحولين . " والوجه  
 الآخر " تعليقه الفصال بإرادتهما ، وما كان مقصوراً على وقت  
 محدود لا يعلق بالإرادة والتراض والتشاور وفي ذلك دليل  
 على ما ذكرنا " ١ هـ ( ج ١ - ص ٤٨٨ و ٤٨٩ طبع مصر  
 سنة ١٣٤٧ ) .

وأما قوله : " ويرى السيف على الأئمة . فالسيف الذي يراه  
 أبوحنيفة هو سيف الحق المصمت على أهل الباطل عند وجوب  
 التحاكم إليه . قال الامام أبو بكر الجصاصي في " أحكام القرآن " :  
 " وكان مذهبه مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور ؛

ولذلك قال الأوزاعي : احتملنا أبو حنيفة على كل شئ حتى  
 جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحتمله . وكان من  
 قوله : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول  
 فان أم يؤتمر له بالسيف على ما روى عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم . وسأله ابراهيم الصائغ - وكان من فقهاء أهل  
 خراسان ، ورواة الأخبار ، ونسألكم - عن الأمر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر ، فقال : هو فرض ، وحدثه بحديث عن  
 عكرمة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام الى امام  
 جائر ، فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل . فرجع ابراهيم  
 الى مرو وقام الى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه ،  
 وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق ، فاحتمله مراراً  
 ثم قتله . وقضيته في أمر زيد بن علي شهيرة ، وفي حمله  
 المال اليه ، وفتياه الناس سراً في وجوب نصرته ، والقتال  
 معه . وكذلك أمره مع محمد و ابراهيم ابني عبد الله بن حسن .  
 وقال لا بن إسحاق الفزاري : حين قال له : لم أشرت على  
 أخى بالخروج مع ابراهيم حتى قتل ، قال : مخرج أخيك أحب  
 الى من مخرجك ، وكان أبو اسحاق قد خرج الى البصرة .  
 وهذا إنما أنكره عليه أعمار أصحاب الحديث الذين بهم قد  
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على  
 أسور الاسلام " ١ هـ ( ج ١ - ص ٨١ ) .



وأما قوله : " ويزعم أن أمر الله من قبل ومن بعد مخلوق " فجل مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم أن يقول في الكلام النفسي أنه مخلوق كما جل مقداره أيضاً أن يقول في الحروف والأصوات والحروف المتخيلة في أدغفه الحفاظ أنها غير مخلوقة . وهذا القرآن أمر ونهى وقد روى فيسه البيهقي عن الإمام في كتابه " الاسماء والصفات " ما نصه :

" أخبرنا أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد أنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني حدثنا عبد الملك بن محمد الفقيه ثنا سليمان بن الربيع بن هشام النهدي الكوفي قال سمعت العارث بن إدريس يقول : سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول : من قال : القرآن مخلوق فلا تصل خلفه . وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الهمداني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : سألت أبا يوسف فقلت : أكان أبو حنيفة يقول : القرآن مخلوق ؟ قال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله ، فقلت : أكان يرى رأى جهم ؟ فقال : معاذ الله ولا أنا أقوله . رواه ثقات .

و ( أنبأني ) أبو عبد الله الحافظ إجازة أنا أبو سعيد أحمد ابن يعقوب الثقفى ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي قال سمعت أبي يقول : سمعت أبا يوسف القاضي يقول : كلمت أبا حنيفة رحمه الله تعالى سنة جرداء في أن

القرآن مخلوق أم لا ؟ فاتفق رأيه ورأى على أن من قال  
القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبد الله : رواة هذا كلهم  
ثقات “ ( ص ٢٥٠ و ٢٥١ طبع مصر )

وقال الحافظ ابن تيمية في “كتاب الايمان” له ما لفظه :  
” ولكن من رحمه الله بعباده المسلمين أن الائمة الذين  
لهم في الائمة لسان صدق الائمة الاربعة وغيرهم كمالك  
والشورى والاوزاعي والليث بن سعد ، وكالشافعي واحمد واسحاق ،  
وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كانوا ينكرون على  
أهل الكلام من الجهمية : قولهم في القرآن والايمان وصفات  
الرب ، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف “ اهـ  
( ص ١٦٣ و ١٦٤ طبع مصر سنة ١٣٢٥ )

وهذا الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخ البخاري وهو  
من أشد الناس عداوة لمن يقول بخلق كلام الله عز وجل يجعل  
أبا حنيفة ويبجله غاية التبجيل كما سينقله المؤلف عن “العقود”  
وقال العلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في “شرح مختصر  
الروضة” في أصول العنابله :

” واني والله لا أرى الا عصمة أبي حنيفة بما قالوه .  
وتنزيهه عما اليه نسبوه . وجعله القول فيه : أنه قطعاً لم  
يخالف السنة عناداً ، وانما خالف فيما خالف اجتهاداً بحجج  
واضحة ودلائل صالحة لا ثمة ، وحججه بين أيدي الناس  
موجودة ، وقل أن ينتصف منها مخالفوه ، وله بتقدير الخطأ

وكذلك من بعده من المرجئية ، وهو افتراء عليه قصد غسان  
 ترويج مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور . قال الآمدي ومع  
 هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة من مرجئية أهل السنة ،  
 ولعل ذلك لأن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم  
 في القدر مرجئاً (١) أو لأنه لما قال الإيمان هو التصديق ولا يزيد  
 ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان ، وليس

أجر ، وتقدير الاصابة أجران . والطاعنون عليه اما حساد  
 أو جاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ما صح عن الامام احمد  
 رضي الله عنه احسان القول فيه ، والثناء عليه ذكره أبو الورد  
 من أصحابنا في كتاب أصول الدين " ١ هـ .

نقله الشيخ الكوثرى في " التائيب " ( ص ١٤٤ ) وفيما  
 أوردناه عبرة لمن اعتبر .

(١) كما أنهم كانوا يسمون كل من أثبت الصفات مجسماً مشبهاً  
 فذكروا في عداد المشبهة مالكا والشافعي واحمد وأصحابهم . قال  
 العلامة أبو العباس بن تيمية في " منهاج السنة " :

" فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات يجعلون  
 كل من أثبتها مجسماً مشبهاً . ومن هؤلاء من يعد من المجسمة  
 والمشبهة من الائمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد  
 وأصحابهم ، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب " الزينة " ،  
 وغيره لما ذكر طوائف المشبهة ، فقال : ومنهم طائفة يقال

كذلك إذ قد عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه ) انتهى  
 كلام شارح "المواقف" وقال خاتمة المحدثين في "العقود"  
 ( قال القاضي أبو القاسم بن كاس أنبانا أبو بكر المروزي قال :  
 سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : لم يصح عندنا أن  
 أبا حنيفة قال : القرآن مخلوق فقلت : الحمد لله يا أبا عبد الله  
 هو من العلم بمنزلة ! فقال : سبحان الله ! هو من العلم والورع  
 والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل لا يدركه فيه أحد ، ولقد  
 ضرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل ،  
 فرحمة الله عليه ورضوانه ) انتهى . وكلام البخاري في "صحيحه"  
 في "كتاب الإيمان" يدل بظاهره على أن البخاري كان من أهل  
 الاعتزال ، والتحقيق أنه يترك هذا الظاهر ، فيقال : إن البخاري  
 يرى من أهل الاعتزال ومذهبهم ، والأخذ بهذا الجزئي من  
 مذهبهم ، فكذلك يقال في سيد كثير من أهل السنة والجماعة  
 الإمام أبي حنيفة : أنه فهم من كلامه في بعض المواد من لم يطلع  
 على التحقيق في معناه أنه من أهل الإرجاء ، والتحقيق أنه يرى  
 منهم ومن مذهبهم ؛ بل هو سادات أهل السنة والجماعة ، والعرفاء  
 الكاملين الكاشفين وكبرائهم ورحمهم الله تعالى ؛ بل هو سيد كثير

---

لهم : " المالكية " ينتسبون الى رجل يقال له مالك بن أنس .

ومنهم طائفة يقال لهم : " الشافعية " ينتسبون الى رجل

يقال له الشافعي " ١ هـ ( ج ١ - ص ١٧٣ ) .

منهم - والإمام الهمام فيهم - ومنهم الإمام البخاري وغيره من العرفاء والمحدثين والفقهاء وغيرهم .

وأما ما نقله المعترض عن " غنية الطالبين " عن الغوث الأعظم قدس الله سره فالظاهر أنه مدموس عليه من أعدائه الأشقياء (١) ولو سلمنا ثبوته عنه فقد عرف وروده في جماعة

(١) ولاريب أنه قدس في " الغنية " أشياء ليس منها .  
وكتب الشيخ العلامة ابن حجر المكي في " الفتاوى الحديثية " في  
الجواب عن سؤال سائل سألته عن عقائد الحنابلة في إثبات الجهة  
والجسمية ما نصه :

" وإياك أن تغتر أيضاً بما وقع في " الغنية " لإمام  
العارفين وقطب الإسلام والمسلمين الأستاذ عبد القادر الجيلاني  
فانه دسه عليه فيها من سينتقم الله منه ، والا فهو برى من  
ذلك " ١٥ ( ص ١٧٣ طبع مصر سنة ١٣٥٦ ) .

وهذا آخر ما أردنا كتابته من " التعليقات على ذب ذبابات  
الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات " و ( الله ) تعالى  
أسأل أن يجعل ما حررته خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله  
بفضله العيم وأن ينفع به المسلمين وأن يجعله ذخراً لي يوم  
الدين ، وإن يتجاوز عما فرط مني في الكلام في المناقشة مع  
الأئمة الأعلام ، وأن يوفقني وأحبائي والمسلمين لما يحبه  
ويرضاه ، ولا حول ولا قوة الا بالله . سبحان ربك رب العزة عما

مخصوصة ممن تسمى وترسم بمذهب أبى حنيفة ، وكم من جماعات  
 ممن ترسم بمذهبه أو بمذهب أى واحد من الأئمة المجتهدين ، وممن  
 ادعى أنه من المحدثين أو أنه يعمل بالحديث فقط ويعمل به ، وممن  
 ادعى أنه من العرفاء والأولياء وأظهر المنامات والمكاشفات  
 والإلهامات - والله أعلم بصدقها - وممن ادعى أنه من مريدى  
 الغوث الأعظم قدس الله سره أو الجشتية أو الشاذلية أو النقشبندية  
 أو من مريدى ابن العربى أو الشعراوى أو غيرهم لا يجوز

---

يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العلمين . وصلى الله  
 على سيدنا محمد وبارك وسلم .

وكان فراغى من تحريره عشية يوم السبت لعشر خلون  
 من شهر رجب سنة تسع وسبعين وثلاث مائة بعد الالف  
 حين اقامتى بكراتشى حرسها الله تعالى وسائر بلاد المسلمين  
 بيمه وكرمه آمين .

وانا الفقير اليه تعالى

محمد عبد الرشيد بن محمد عبد الرحيم الجيبورى  
 مولداً ومنشأً ، والسندى نزيلاً ، والنعمانى مذهباً  
 خادماً الحديث بالمدرسة العربية الاسلامية

في جامع نيوتاؤن ، بكراتشى  
 عفا الله عن سيئاته وغفر له ولوالديه  
 ولجميع مشائخه ولقربائه

آمين

منا كحنتهم ومؤاكتهم لما ثبت فيهم من الأمور المانعة لجوازهما ،  
فليس شئ منه راجعاً إلى مذهب أبي حنيفة كما أن ما ذكرنا  
ليس شئ منه راجعاً إلى طرائقهم النبيلة الشريفة ، فكلام الغوث  
الأعظم ليس راجعاً إلى مذهب المتجاسرين من أهل مذهب أبي حنيفة  
فقط ، بل إنما يرجع إلى المتجاسرين كلهم من أى مذهب كان ،  
وعلى أى طريقة كان ولو من الحنفية أو المترسمين بمذهب آخر  
من المذاهب المعتمدة أو المتصوفة أو الذين يدعون العمل بالحديث .

قوله وإنما الغث والسمين فيمن ترسم بمذهبه ( ص ٤٥٢ )

( ٤٥٣ )

قلت : كذلك من ترسم بالمذاهب الباقية وترسم بالتصوف  
وليس كذلك كالمعارض . وترسم باسم العمل بالحديث وهو ليس  
كذلك كالمعارض أيضاً ؛ على أن رؤيا مثل المعارض من هذا النوع  
ليس بشئ ، ولا بحجة ظنية ولا بحجة قطعية ولا مما تطمئن  
ليه القلوب . وأيضاً رؤيا مثله من هذا النوع يجوز أن يكون  
ضغاث الأحلام خيالاً شيطانياً وإضللاً من الشيطان . وأما مذهب  
لمعارض المجرد من البركات والبشارات ، الخالي عن متابعة السلف  
لأبرار أصحاب الكرامات من المفترعات المحدثات فهو ابتداع ،  
مذهب على حدة ، ومنشأ للشرور ومفسدة عظيمة ، ومحق لكثير  
من الخيرات ، فإن فساد العالم فساد العالم من أبين المشهورات ،  
ومن ترسم بمذهبه الخاص الذي صنفه ما ذكرنا فهو ممن جمع

الغث والسمين حتماً .

قوله يجب حمله على أن الحصر عليه الخ (ص ٤٥٣)

قلت : معناه نفى الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل عن رجال ذلك المذهب كما أن سيدنا الغوث الأعظم وقطب الأقطاب الشيخ الجبلاني رضى الله تعالى عنه لما ولى على وجه الأرض نفى الولاية الكاملة عن رجال مذهبه وغير مذهبه في بلاده وفيما سواها ممن في عهده لا ممن كان قبله ، ولذا قال : - وهو على المنبر وقد حضر عنده سبعون أو ثمانون ألفاً من الناس - قدمي هذه على رقبة كل ولى لله تعالى على ما هو منفصل في كتب مناقبه رضى الله تعالى عنه .

ومن العجائب أن المعترض قد عبر عن الشيخ القطب الجبلاني رضى الله تعالى عنه في آخر "دراساته" بلفظ "الغوث الأعظم" رضى الله تعالى عنه وعن ابن العربي في أول "الدراسة الخامسة" بقوله (الشيخ الأكبر الأجل الوارث الأكمل قطب أقطاب الأمة قدسنا الله تعالى بجداول علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذى لا ساحل له) مع ما ترى في كثير من مواضع شتى من "دراساته" من حسن أدبه معه وحسن تعبيره عنه فهل كان ابن العربي عند المعترض أعلى شأنًا وأغخم كعباً من قطب الأقطاب الذى قدمه على رقبة كل ولى لله تعالى وعلى رقبة ابن العربي ومن كان مثله ؟



فإنه ولو قبل إن العارف بعد كما له لا ينسب الخ

(ص ٤٥٣)

قلت : أكثر الأولياء الكرام والعرفاء العظام حتى سيدنا

النبي ﷺ رضى الله تعالى عنه ينسبون إلى مذهب معين بعد  
كلامهم أيضاً ، فليس هذا انكاراً للبديهي البين بداهته . نعم  
قد تحققني من بعض الأولياء ترك هذه المذاهب المعروفة والمذهب  
بما أعلمهم الله تعالى كالأقلين من أهل الحديث والفقهاء وهو مصدر  
القول : " بأن الصوفي لا مذهب له " وإذا لا يستلزم أن يكون كل  
عارف كذلك كما أن ذلك لا يستلزم أن يكون كل محدث وكل فقيه  
كذلك . هذا هو الذي اعترف به المعترض فيما بعد بقوله :  
" إن لم يكن من عرفاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لا  
يعرف فيه مذهب غيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهاء  
الإمام أبي حنيفة ) انتهى .

وقال خاتمة المحدثين في " العقود " : ( ولقد جمع أبو عمر بن  
عبد البر جماهات من العلماء عابوا على مالك صاحب المذهب  
بأشياء في مذهبه ، وعلى الشافعي . ثم قال : وقد برأ الله مالكا  
الشافعي عما قالوا ) انتهى . وقال فيها أيضاً ( ولا يغتر بما وقع  
" المنحون " المنسوب للإمام الغزالي من تعبير الإمام أبي حنيفة :  
" إن ذلك من قائله مزلّة عن التصواب عظيمة وهفوة حادثة عن  
الطريقة المستقيمة تقشعر منها الجلود وتمجها السماع وتأبأها النفوس

ونشر منها الطباع قال : وانما قلت المنسوب للإمام الغزالي لأن هذا الكتاب لم يروى بالسند المتصل إليه ولا قرأه رجل على رجل وهكذا اليه فيحتمل أن تلك الألفاظ الشيعية اختلقت عليه ، وعلى تقدير صدورها عنه فسمعت جماعة من مشايخ الشافعية يقولون عن ابن أعيان المحققين في عصره الشيخ الإمام علاء الدين البغاري أحد أصحاب الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمهم الله تعالى أنه كان يعظم الغزالي غاية التعظيم ولا يجسر أحد بحضرته أن يقول " قال الغزالي " بل " قال الإمام الغزالي " ونحو ذلك مما يدل على تعظيمه فقل له : ألم تر ما صدر عنه في حق الإمام أبي حنيفة قال : صدر منه ذلك من الشباب حين سلطان الهوى والعصبيّة عليه قبل أن ينسلك ويتأدب ويتخلق بأخلاق السادة الصوفية ويترك الرعونات وحظوظ النفس ، فلما تمخلق بأخلاق للقوم وانسلخ من الأخلاق " غيبة . وتحلى بالصفات العلية ، وسلك المناهج السوية ، رجع عن هذه الألفاظ الرديّة ، وطمس ما في نسخته وعرف الحق لأهله ، وتعذر عليه طمس ما في بقية النسخ لانتشارها . ولما صنف كتاب " الأحياء " بعد ذلك عظم الإمام أبا حنيفة غاية التعظيم وذكر في مواضع منه جملاً من فضائله ، ولو عرض عليه كلام " المنحول " بعد رجوعه عن الأخلاق المذمومة لتبرأ منه واستغفر الله تعالى ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ) انتهى كلام خاتمة المحدثين . ثم قال : ( وسمعت الاستاذ العارف ذا الأحوال السنية والأفعال المرضية والطريقة السنية الشيخ شاهين بن عبد الله

يذكر نحو ما ذكره الشيخ علاء الدين البخارى ويقرره ) انتهى  
كلام " العقود " .

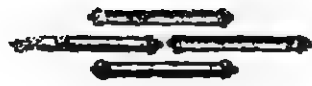
وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء  
بعد ما رأوا رسالة المعترض المسماة « بالحجة الجليلة  
فى رد من قطع بالافضائية »

قد طالعنا الرسالة الواردة من نواحى " الهند " المتضمن للبحث مع الأئمة فى الجزم بتفضيل أبى بكر على عمر رضى الله تعالى عنهما ، ونأملنا فى مبانيها الواقفة على غير أصل ، وتبعنا النظر فى معانيها لم تشمل على قول فصل ، فالفينا فيها من الخلل والفساد فى الرأي والاعتقاد ما شهد بابتداع مؤلفها ، وخروجه عن السنة النبوية وإتباعها ، وبين أنه مستقر فى ظرف الرفض والاهتزال والتشيع ، وقاطن فى مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بحجج لا محجة لها فى قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الإشتغال ينتبع ذلك من الفصول وتضييع الوقت ، والإعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقت لصرفنا له عنان العناية وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والغواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة ، لا سيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح

المبارك الناصح أبو عبد الله محمد حیات السندی م  
المدنی و رد تلك الرسالة فی "رسالة" له علی حدة ،  
فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من الفوائد العجيبة  
والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كيد ذلك المتبدع فی  
نحره ، وأغرق ضلالتة فی بحرہ ) انتهى .

فهذه حجة عظيمة من علماء "المدينة" و "مكة" شرفها  
الله تعالى وقد اعترف المعارض بأن "قول أهل المدينة عنده حجة  
معتبرة" علی أن المعارض ممن استقر فی ظرف الرفض والإعتراف  
والتشيع ، وممن ابتدع البدعة واطمأن بالبدع .

وقد تمت ههنا تعاليمنا المسماة « ذب ذبابات الدراسات  
عن المذاهب الأربعة المتناسبات » والحمد لله تعالى علی  
ذلك ، وصلى الله تعالى وسلم علی سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .



تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

فهرس ما فى الجزء الثانى من  
(ذب ذبابات الدراسات عن  
المذاهب الاربعة المتناسبات)

صفحة

صفحة

التقديم فى موضع تجوز  
منه فى ألف موضع لاستواء  
العلة " ٢

بحث ما يتعلق بالدراسة  
السادسة

وما ذكر المعترض من  
الفرق بين آحاد  
" الصحيحين " وآحاد  
غيرهما فلا أصل له  
عند مالك ٣

الكلام على قوله : وما  
ينقل عن أبى حنيفة فقول  
مستحدث من أتباعه " ١  
الرد على دعوى المصنف  
باجتماع الأمة على أن القياس  
كالميتة

الكلام على قوله : " لم  
يبق لهم إلا القول بأن  
تحريم القياس إنما هو فى  
حق المجتهد دون المقلد " ٤  
المقلد لا يجوز له أن يقيس  
مطلقا ٢

ما نقل عن مالك من  
تقديم القياس على خبر  
الواحد فى ثبوت هذا عنه  
شئ

٤

مطلقا

الانتقاد على قوله : " فإن

صفحة	
٤	أين ذلك القياس الذي يلزم فيه ترك الحديث من كل وجه
٥	الكلام على قوله : "وكانك آنفاً قد أنفت فيما سبق عن حجبة القياس الخ
٥	القائل بنى حجبة القياس من الصوفية ومن أهل الحديث ليس إلا بعضهم
٦	ثبت بالعواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل بالقياس عند عدم النص
٧	إن الإجماع وقع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة
٧	منكرو القياس منكرو إجماعين القول بنفى للقياس وحرمته
٨	قول الظاهرية الجامدة وقول الخوارج والرافضة
	الفرق بين جلي القياس
	وخفيه منحوت المعترض
	مذهب جديد منحوت من المعترض
	المعترض ارتكب بهذا القياس حراماً
	الكلام على قوله : " إنه من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس "
	وجوب التقليد للمجتهد المطلق على العامى وعلى العالم
	الغير المجتهد مجمع عليه الأئمة الأربعة من رؤساء أهل الكشف وكبرائهم ، والقياسات التي صدرت عنهم ليست بأدنى شأناً
	من مقالات ابن العربي وأمثاله
	قال صدر الشريعة :
	" إن الهام العرفاء حجة في حقهم فقط لا في



- النبي صلى الله عليه وسلم ودعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له أجراً وزكاة“ ٢٢ ويجوز أن يكون هذا من الألفاظ التي جرت على ألسنتهم بطريق العادة من غير أن يقصدوا معانيها ٢٣ لم يدل الحديث على أن معاوية قد توقف عن الإجابة الفورية مع العلم بأنها هي المفروضة ليس إلا
- الانتقاد على قوله : ”لظهور أمره على أهل الإسلام قاطبة“ ٢٤ الكلام على قوله : ”فمن ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً“ ٢٥
- على حرمة الغناء القول بتأخير المانع مبنى على حديث ( ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال ) قد عرف اختلاف العرفاء كالعلماء في جواز السماع سرد أقوال الصوفية في السماع من قال إن جميع العارفين محفوظون عن الخطأ يلزمه أن يقول إن القول بتحريم للغناء ليس بخطأ البته الكلام على حديث ديد الدين القول بعدم فساد الصلاة بإجابة المصلي له صلى الله عليه وسلم فيها مطلقاً خروج عن المذاهب الأربعة

سرد الأحاديث التي تدل



صفحة

٣٢

الأولى

كم من واجب خارج الصلاة

يفسدها إذا وجده في

٣٢]

داخلها

الوجوب والإستئذان في

عمل معين من الصلاة

لا يبدل على المشروعية في

عمل آخر ولا على عدم

٣٢

فساد الصلاة

مسئلة فرضية الصلاة على

٣٢

النبي صلى الله عليه وسلم

القول بوجوب الصلاة

عليه صلى الله عليه وسلم

على المصلي إذا سمع اسمه

الشريف أو قرأه فيها

لا يساعده دليل عقل ولا

٣٤

نقل

بسط المذاهب في مسئلة

وجوب الصلاة على النبي

٣٤

صلى الله عليه وسلم

صفحة

لام على الوجوه الثلاثة

ذكرها - المعارض

٢٩

بات دعواه

تنقاد على القياس الذي

٣٠

يدر عن المعارض

كلام على فساد الصلاة

لصلاة عليه صلى الله عليه

سلم عند سماع اسمه الشريف

٣١

بها

في القرآن كما يخرج عن

فرائية بقصد الدعاء والثناء

ذلك الصلاة عليه صلى

عليه وسلم يخرج عن

٣١

٢ صلاة بقصد الجواب

بوية أبي حنيفة النبي صلى

له عليه وسلم في المنام

السؤال والجواب في مسئلة

جوب سجدة السهو على

ن صلى على النبي صلى

له عليه وسلم في القعدة

## صفحة

عنده ( هام "	النقد على قوله : " ومن
لفظة " من " عام في	مند وباتها " المؤكدة عند
الأشخاص مطلق في	غيره " الخ
الأحوال والامكنة	الكلام على قوله : " ومعنى
والأزمان	الجواب فيه لا يوجد بأزيد
القول بوجوب الصلاة	من تفرع وجوبه على قول
عليه صلى الله عليه وسلم	الذاكر لاسمه صلى الله عليه
في الصلاة مطلقاً خروج	وسلم "
عن المذاهب الأربعة	الانتقاد على قياس المعارض
الحديث والإجماع قاما على	في هذا الباب
أن العموم في هذه	الكلام على قوله : لفظ
الأحاديث ليس بمراد	الأحاديث الموجبة للصلاة
قول المعارض هذا خارج	عند ذكر اسمه صلى الله
عن أقوال العلماء	عليه وسلم يدل على إيجابها
كما ثبت اللفظ العام في	بالذكر وظاهر ذلك الفور "
الصلاة عليه صلى الله عليه	إثبات المعارض الوجوب
وسلم كذلك ثبت اللفظ	الفوري في الصلاة بالقياس
العام في تسميت العاطس	بيان فساد قياس المعارض
ورد السلام	الكلام على قوله : " فإن
ما أورده المعارض من	لفظ الأحاديث (من ذكرت

صفحة

صفحة

العجب من قياس المعارض	٤٣	وجه الفساد بجواب	
في مقابلة أقوال الصحابة	٤٣	طس في الصلاة هو	
المعارض عن قال بعصمة	٤١	رد رأى	
سيدنا على رضى الله عنه	٤٣	كلام على منع الصلاة	
الحنفية استثنوا عن مسألة		ل النبي صلى الله عليه	
منع الصلاة ما إذا قرأ		سلم في حال الخطوة ،	
الخطيب آية " صلوا عليه	٤١	إثبات ذلك بالآثار	
وسلموا تسليماً "	٤٤	بجاء الصلاة على من	
لا أعرف من مراده ببعض		مع اسمه صلى الله عليه	
المتجاسرين	٤٥	سلم من الخطيب وغيره	
تصحيح المعارض في نقل		رأيناه في كتاب معزواً	
الحديث "	٤٥	، عالم معتد به	
الكلام على قوله : " فإن		، المعلوم أن مجرد قول	
المرء بعد أهلية العمل		سحابي حجة عندنا إذا	
بالحديث " الخ "	٤٥	ينفه المرفوع مقدمة على	
فيما يجب العمل فوراً وفيما	٤٢	ياس	
لا يجب	٤٥	هور الصحابة على أن	
دعوى المعارض أنه مجتهد		له تعالى : " وإذا قرئ	
في بعض المسائل منظور		رآن فاستمعوا له وأنصتوا "	
فيها	٤٧	ل في استماع المؤتم "	٤٣

## صفحة

بأنه إذا خالف خبر الواحد  
الإجماع يقدم الإجماع عليه  
إن الإجماع المنقول بطريق  
التواتر يفيد الفرض الاعتقادي

٤٧

وإن الإجماع المنقول بطريق  
الشهرة أو الآحاد يفيد  
الوجوب دون الفرضية

الكلام على قوله : " ولا  
عدم أخذهم للحديث إذا  
ثبت من حذاق الفن .  
الحكم عليه بالصحة أو  
بالحسن " الخ

إن السلف إذا ردوا حديث  
مجهول العين و الحال لا يجوز  
العمل به

٤٨

ويرجع ما عمل به الخلفاء  
الراشدون على ما ليس  
كذلك

قال مالك : " إذا جاء  
حديثان مختلفان ، بلغنا أن

الكلام على حديث ابن رواحة  
الذي استدل به المعترض  
في وجوب العمل بالحديث  
فوراً

الكلام على قوله : " نيقن  
أن من ترك العمل بالحديث  
لعدم أخذ إمامه به " الخ

٤٨

بحث ما يتعلق بالدراسة  
السابعة

الكلام على قوله : " يجب  
ترك قول مائة إمام مثلاً  
إذا كان مخالفاً بالحديث  
الصحيح "

إن هذه الكلمة كلمة حق  
أريد بها باطل

٤٩

قوله : " وجدنا حديثاً  
خالفه الأئمة الأربعة  
مبنى على محض الفرض "

٥٠

قد حكم العلماء الأعلام

صفحة

صفحة

- المعارض قائل بتقديم إجماع  
أهل المدينة وإجماع الأئمة  
الإثنى عشر على خير الواحد  
الصحیح ٥٥
- الكلام على قوله : " حتى  
إذا لم يأخذ به أجلة القوم  
منهم يعد بذلك معلولا ٥٦  
الذب عن صنيع الترمذی ٥٦  
لم يدر المعارض معنى قول  
الشيخ ولي الله رحمه الله تعالى ٥٧  
الكلام على قوله : " فلو  
رأيت ما كتب بعض من  
المعاصرين " ٥٧
- الكلام على قوله : " فإن  
فلاناً وهو شيخ شيخ هذا  
المعاصر " ٥٩
- وشيخ الشيخ وإن كان  
يدعى أنه عامل بالحديث  
لكن التزم على نفسه  
أن لا يخرج عن المذاهب ٥٣
- نخب عملاً بأحدهما  
فيه دلالة على أن  
ن فيها عملاً به " ٥٢  
أبو داود : " إذا  
ع الخبران عنه صلى  
عليه وسلم نفاً إلى ما  
به أصحابه من بعده " ٥٢  
إجماع أهل المدينة  
م عند المالكية على  
الواحد والقياس  
م من قال بحجية إجماع  
فناء الأربعة  
معارض قائل بأن قول  
بد من الأئمة الاثنى  
م من أهل البيت قول  
هم وأن إجماعهم إجماع  
ر  
العبارات تدل على  
الحديث قد يترك العمل  
د السلف له ٥٣

صفحة	
الأربعة	٦٠
والعجب العجيب أن المعارض .	
قد اعترض في هذه	
"الدراسات" على مشائخه	
وعلى آباءه	٦٠
القول بوجدان شيخ للشيخ	
حديثاً مبني على حسن	
الظن إليه والمعارض يقدر	
على من ظن مثل هذا الظن	
في الأئمة الأربعة	٦١
الكلام على قوله " فهو	
عندنا إن شاء الله على بينة	
من ربه "	٦٢
الرد على قوله : " وليس	
فيهم من ذكره - يعني	
حنشاً - بخبر "	٦٢
رواية حنش تقوت بحديث	
"الصحيحين "	٦٣
الكلام على قوله : " فلا	
معارضة بين الحديثين مع	
صححة أحدهما "	
الكلام على قول الترمذي	
في حديث ابن عباس :	
أجمعت الأمة على ترك	
العمل به ، ونقله عن أحمد	
الجمع بعذر المرض	
أفاد الترمذي أن عمل العلماء	
على خلاف الحديث الصحيح	
ظاهراً يستلزم وجود علة	
خفية قاذحة فيه	
وأفاد أيضاً أن عملهم على	
وفق الحديث الضعيف	
يوجب قوة فيه	
وكيف ينكر هذا من يقول	
أن كل كاشف يصحح	
حديثاً حكم عليه بالوضع	
إن العمل بما ترجح بعد	
وجود المرجح يجعل الحديث	
وإن صح غير معمول به	
ويسمى نسخاً اجتهادياً	

صفحة	صفحة
الرد على قوله : " وكتب	١ الجمع من المعارض
أصولهم. تشهد باطلاق اعتبار	٦٥ قول جديد
ذلك " ٦٩	م على الوجوه التي
ليس في كتب أصولنا ما	ها المعارض في الجمع
يشهد باطلاق اعتبار المفهوم	حديثي ابن عباس
أو إطلاق عدم اعتباره ٦٩	ب الجمع بين الصلاتين
إن مفهوم الموافقة معتبر	على ما قال في الوجه
بلاخلاف ٦٩	: "فالمعني من جمع
الإمام العيني من عمدة	سلاتين الفائنة والوقنية
أصحاب الأصول والفروع	٦٧ تي باباً من الكبار
في مذهبننا ٦٩	إلى قوله : " فلا يبقى
الرد على قوله " والجواب	د الكراهة أو الحرمة
الحقيق بالتحقيق عند هذا	ع من اتخذه عادة "
الفقير " الخ ٧٠	قد ادعى أن هذا
الكلام على قوله	٦٧ أقرب وجوه الجمع
: " فالحصر على هذا	على قوله : " وجوابه
المعنى يرجع إلى وقوع	يوم وهم لا يقولون
صلاة الفجر والمغرب بغير	٦٨ الخ
ميفاتها " الخ ٧١	هذا من باب المفهوم
منع الجمع في غير مزدلفة	٦٨ صحيح

## سعة

- وعرفة هو قول ابن مسعود  
وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ٧٢  
الكلام على قوله : " وجه  
البطلان زعمهم هذا أن  
طلوع المعجر في هذا اليوم لم  
يكن مما يدركه عموم الناس  
بل خصوصهم أيضاً " ٧٢  
استدلال الحنفية بحديث  
ابن مسعود على سنية الإسفار ٧٣  
قد جاء في الإسفار بالفجر  
أحاديث قوية ٧٤  
عد السيوطي حديث "أسفروا  
بالفجر" من المتواترات ٧٤  
الكلام على قوله : فإذا  
ثبت مثل ذلك النص في  
السفر يخص ذلك من  
هذا العموم " ٧٤  
إن معنى الجمع في عرفة  
ومزدلفة هو إخراج إحدى  
الصلاة عن وقتها ولم يثبت
- هذا المعنى في نص الجمع  
في السفر ٧٢  
وأما الجمع في الحضر فقد  
قام اتفاق الشافعية بل جميع  
علماء الأمة على ترك العمل به  
الرد على ما نقل عن  
النووي في حديث الجمع ٧٢  
أنه " صريح في الجمع في  
وقت إحدى الصلاتين " ٧٣  
للكلام على قوله : أخر الظهر  
حتى يدخل وقت العصر " ٧٤  
حمل أصحابنا لفظ "يدخل"  
على معنى يقرب دخول  
العصر  
قوله : فينبغي أن يكون  
المغرب في أول دخول  
العشاء " من باب قياس  
مضى على ما وقع التنازع فيه  
إن الطبراني لا يأتي بالحديث  
الموضوع



صفحة	صفحة
٨١	ض يقول بوجوب مع بين الحديث الصحيح حديث الضعيف
٨٤	٧٧ ابن عباس : " أظنه الظهر وعجل العصر المغرب وعجل العشاء "
٨٤	٧٨ الروايات التي تدل الجمع الصوري . كثيراً من المسائل أعلى أحاديث الطبراني أبي شيبة أعلى رتبة من أني
٨٤	٧٩ ثم على ابداء الاحتمال المعترض الألفاظ التي رواها في حديث ابن عمر في م
٨٤	٨٠ بطراب في الحديث ب للضعف ثم على قوله : " إخراج
٨٤	٨١ ابن خزيمة في " صحيحه "
٨٤	أقوى بعد الشيخين " التزام ابن خزيمة الصحيح المجرد لا يجعل جميع زياداته محكوماً عليها بالقبول
٨٤	٧٨ حكم تعاليق البخاري وما أخرجه في غير الصحيح ، وما وجد في مؤلف أطاق عليه اسم الصحيح أرفى مؤلف معتبر
٨٤	٧٩ غاية ما يقال في أحاديث ابن خزيمة وأحاديث البيهقي هو أنهما لا يخرجان حديثاً يعلماناه موضوعاً
٨٤	٨٠ إن أحاديث مؤلف معتبر كأحاديث تصانيف البيهقي وكأحاديث الطبراني في " معاجيمه " ليست من الموضوعات فيما علما
٨٥	٨١ لم يقل أحد منا ولا منهم

صفحة	
٨٥	يجوز الجمع في الحضر
٨٦	حملنا لفظ "الجمع" على الجمع الصوري حتي لا يعارض آية القطعية خبر الواحد لا يجوز عند الحنفية تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد ولا تقييد مطلقه به ، ولا حمله على المجاز به ولا منع عندنا في تخصيص عام الكتاب وتقييد مطلقه بالاجماع مطلقاً
٨٦	الرد على ما انتقد المعارض على الإمام الترمذي قوله " لم يأخذ بهذا الحديث أحد من أهل العلم " بقوله : " وهذا القول منه غريب جداً "
٨٧	الكلام على رده الجمع الصوري نقلاً عن النووي بقوله : " لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل " الخ
٨٧	المعارض قد عارض نفسه في قوله هذا . البحث في تفضيل علمي ، على الشيخين قال علي : من فضائي علي أبي بكر وعمر جلدته حد

صفحة

صفحة

- كلام على قوله : كيف  
لق عليه أنه لم يعمل  
به أحد من العلماء “ ٩٠  
مام الترمذى من النقاد  
لفاظ الأثبات الثمات  
ين يعتمد على قولهم  
ختلاف فى مذهب أحمد  
جواز الجمع بعذرالمرض  
ت  
كلام على قوله : ” فإن  
حديث فى كتابه ليس  
لم يؤول أصلا وعمل  
امره “ ٩٢  
من ادعى أن بعض  
حاديث التى فى ” سنن  
يمذى “ سوى هذين  
نديين قد اجتمعت الأمة  
لى ترك العمل بظاهره  
أت به  
يمذى صدوق ثبت ثقة
- حجة عند جميع المحدثين  
والفقيهاء ٩٣  
الكلام على قوله : ” يريد  
إن دفع الحرج يعتمد على  
وجوده “ ٩٣  
إن القول بجواز الجمع وقتا فى  
الحضر بناء على دفع الحرج  
أى حرج كان خارج عن  
المذاهب الأربعة ٩٣  
كلام الترمذى صريح فى  
أن نسبة هذا القول الى  
سيدنا الباقر وابنه غير  
صحيحة ٩٣  
الكلام على قوله : ” ومن  
لم يحمل جواز الجمع فى  
الحضر على أدنى حاجة  
واتخذ مذهباً من غير عذر  
رأساً الإمام الصادق “ ٩٤  
بسط الكلام على قوله :  
” ومذهب واحد منهم

صفحة	ص
يعنى - أهل البيت - مذهب باقبيهم	٩٤
الرد على قوله : " فلا اجماع بمخالفة أهل البيت "	٩٧
الانتقاد المشبع على قوله : " بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت أو أهل المدينة المشرفة فعليه الاعتماد كل الاعتماد "	٩٩
لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم إلا عند الزيدية والامامية	١٠٠
إن مهدي آخر الزمان هو الإمام الثاني عشر عند الرافضة وعند المعترض	١٠١
يلزم على المعترض على هذا أن يقول إن الأحاديث الظنية لا يجوز العمل بها الا اذا لم يوجد قول واحد منهم	١٠٢
اجماع الخلفاء الأربعة ليس باجماع	
باجماع	
قد ثبت في ألوف من المسائل مخالفة الصحابة ومن بعدهم بالخليفة الرابع وبواحد من ابنيه وبواحد ممن بعدهم من الأئمة الإثني عشر	
إن سيدنا عيسى عليه السلام يتفق رأيه مع رأى أبي حنيفة أبو حنيفة من أكابر الكاشفين العارفين	
وهو ممن رأى الله سبحانه في المنام ، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقظة ومناماً	
ماذا يريد المعترض من أهل البيت ؟	
ما هو المراد من اجماع أهل المدينة ؟ وبيان الاختلاف الذى وقع بين المالكية فى هذا الباب	
" ما مراد المعترض ههنا	

صفحة	صفحة
١١٨	١١٤
الكلام على قوله : "وبصاح هذا الحديث أن يكون متمسكا لسيد الأئمة كلهم"	المدينة " دليل من الكتاب السنة أو الاجماع قام أن اجماع أهل البيت بمعناها
١١٨	١١٤
لا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب الى سيدتنا فاطمة والحمة الطاهرة	أراد المعارض حجة أهل المدينة وحده بحجة
١١٨	١١٤
من آباءه ما ذكره المعارض من مذهب جعفر لا يصح عنه	طراب كلام المعارض في الإجماع
١١٨	١١٤
ولو قلنا بثبوته عنه وثبوت ما أسس المعارض فيما قبل من الحكيمين لقضى على أقواله في الجمع ولضاع	لام على قوله : "وعندي مالك أخذ بحديث مع هذا من غير عذر حجة"
١١٨	١١٥
سعيه في هذا الباب ؛ حيث عمل المعارض في الجمع بين الصلوات	سهو المعارض في نقل مالك
١١٩	١١٥
المفروضات مدة عمره ان أحاديث الجمع من باب أنهار الآحاد	سيد شريف من مالك الحنفية
١٢٠	١١٦
	الاعتراض الذي اورده رضي عن الترمذي

## صفحة

- الرد على انتقاد المعترض  
قول الترمذى : " انا كان  
هذا فى أول الامر ثم نسخ  
بعده "
- ١٢١ حط المعترض على الترمذى  
ماحكم أحد من العلماء  
بحديث وجوب قتل الشارب  
فى الرابعة لاعتقاده ولا  
عملاً
- ١٢٢ الامام الترمذى من  
الكاشفين أعظم شأناً من  
ابن العربى والشعراوى
- بحث ما يتعلق بالدر  
الثامنة
- الكلام على قوله :  
" فإذا سمعت فى الاجماع ما لم  
يقر صمك " الخ
- ١٢٢ جواز الأخذ بقول عالم  
غير مجتهد مقيد بما إذا لم  
يكن فاسقاً
- الاجماع قد يكون دليلاً  
للسنخ  
الترمذى من العلماء العارفين  
بالناسخ والمنسوخ ومن  
كبرائهم وساداتهم  
الكلام على قوله : " على  
أنه اذا لم يمكن الجمع  
عندنا لا يقدم على النسخ  
ما لم يوجد نص من الشارع " ١٢٢  
يعرف الناسخ بنصه صلى الله  
عليه وسلم وبضبط تأخر الناسخ  
والاجماع على أنه ناسخ  
قول الصحابي إنه ناسخ  
يفيد معرفة الناسخ  
استنكاف المعترض من أن  
يكون من الحنفية أو من

صفحة	صفحة
الإمامين النووي والسيوطي	بينة الإجماع إنما ثبت
مع أن كليهما من أكابر	— حديث
الأولياء الكبار	— إجماع يدل على أن
المعارض يعترف بأخذ	— حديث الظني منروك
السيوطي عن النبي صلى الله	—
عليه وسلم مشافهة	— دام على قوله : " هذا
إعتراف المعارض بأن	— ي لنا في حجية
الأحكام الكشفية قطعية	— إجماع "
الرد على قوله : " إن كل	— أن اضطراب كلام
ما أقيم من الدلائل على	— رض في حجية الإجماع
أن لاجتماع الأمة تأثيراً في	— بوطه
إيجاب القطع فنظور فيه "	— رض لا يشترط في إجماع
قدح المعارض في أفضلية	— البيت واجتماع أهل
الشيخين على على	— مدينة هذه الشرائط
من ساوى بين الخلفاء	— رعة
الأربعة في الفضيلة فهو	— ل بأن تقديم الإجماع
فضولي	— بم لآراء الرجال على
ثبت إجماع الصحابة	— يث ليس بصحيح
والتابعين على أفضلية	— أعجب العجائب أن
الشيخين	— تعرض ههنا رد كلامي

صفحة	
١٣٤	قد تواتر عن علي : أن خير هذه الأمة أبو بكر ثم عمر من فضل علياً على الشيخين فقد
١٣٤	خرج من زمرة أهل السنة تخريج حديث : " لا يجتمع أمي على الضلالة "
١٣٥	إن أقل مراتب أسانيد أحمد الحسن
١٣٥	إن من الأدلة السمعية على حجية الإجماع أخبار آحاد تواتر منها قدر مشترك
١٣٥	ما الدليل للمعارض على خجبة الاجماع اذا ثبت فيها تلك الشروط لا يفيد المعارض موافقة
١٣٦	الشيخ وني الله الهندي
١٣٧	مادري المعارض معني كلام العارف الهندي
١٣٧	لا إجماع إلا عن مستند
١٣٧	المعارض يأخذ بالرأى مع اعترافه بأن الحكم بالرأى حرام
١٣٥	الكلام على قوله : " وما وجب التنبيه له ههنا أن كلام النووي " الخ
١٣٥	جواز نسخ الحديث بدلالة الإجماع ثابت بالاجماع
١٣٥	الرد على قوله : " ودلالة الإجماع على نسخ الحديث من حيث كون مسنده ناسخاً لأنه المؤثر للقطع "
١٣٦	الكلام على قوله : لكونه آراء جماعة غير معصومة
١٣٧	بيان الدليل على أن نفس الاجماع لا ينسخ به
١٣٧	القول بقطعية الاجماع لا ينافي أن يكون فيه احتمال
١٣٧	غير ناش عن الدليل
١٣٧	الشروط التي ذكرها



صفحة	صفحة
الأحاديث الأخر الكثرة	مون كافية ولا احتياج
١٤٢ الدالة على استمرارها	وط التي أحدثها
الكلام على قوله : وأمانسخ	١٤٠
الحديث فلا دلالة للاجماع	يعتقد الكشف حجة
١٤٤ عليه أصلاً	ن يلزمه أن يقول
لم يثبت أن ابن حزم كان	١٤٠ ة الإجماع
١٤٦ مجتهداً مطلقاً	شعري ما معنى قوله :
الرد على انتقاده كلام	ه عدم جواز النسخ من
١٤٧ الصيرفي بكلا شقيه	١٤٠ مع المتأخر
الكلام على قطعية أحاديث	م على قوله : "كيف
١٤٨ الصحيحين	م التجاسر على الحكم
من العجب تسليم المعارض	يث الشيخين بعلة
هذا الاجماع والحكم بقطع	١٤٠ ة "
صحة أحاديث الشيخين	الذي ذكره المعارض
وعدم تسليمه الاجماع على	أحاديث الشيخين
امتناع الخروج عن	أديث غيرها ليس
١٥٠ المذاهب الأربعة	١٤٢ د
الاجماع القياسي إنما يترك	الإجماع الذي خالف
١٤٢ به العمل بالحديث الصحيح	ث الشيخين
الظني وإن كان من رواية	ث جهر البسمة عارضه

صفحة	صفحة
١٥٩	١٥١ الشيخين
١٦٢	الكلام على دخول جميع
	الحفاظ في أهل الاجماع
	أصحاب " السنن الأربعة "
	شافعية
	يجوز أن يكون الحديث
	الصحيح محفوظاً عند من
	ليس من أهل الاجماع
	الكلام على قوله : " قلنا
	ليس كل مشايخ الحديث
	ظاهريه "
	شدوذ الظاهريه لا يضر في
	تحقق الاجماع
	تسقط العدالة بالتعصب
	والسفه
	الظاهريه الجامدة ومنهم
	ابن حزم متعصبية بئنه
	الإجماع القياسي ليس
	بحجة عند الظاهريه
	اجماع غير الصحابة ليس
	١٥١
	١٥١
	١٥١
	١٥٤
	١٥٥
	١٥٥
	١٥٧
	١٥٧
	١٥٨

١٥٩	باجماع معتبر عند الظاهريه
	اجماع الصحابة حجة عند
	الظاهريه إلا إذا كان السند
	قباساً
	الكلام على قوله : " وليس
	كل من يطلق عليه الظاهريه
	في العرف ممن لا يخرق
	خلافه الاجماع "
	ابن حزم ظاهري فلا يقدر
	خلافه في الاجماع
	ابن حزم وان كان من
	ثقاتهم إلا أنه من المفرطين
	في مذهبه
	اعتراف المعارض أن
	الظاهريه الجامدة خارجون
	عن يخرق الاجماع بخلافه
	تعريف الاجماع
	لا استحالة عقلاً ولا إعادة
	في أن لا يكون الحديث
	محمولاً عند مجتهدي

صفحة	صفحة
عصرواحد	١٦٥
الكلام على قوله : وكيف	١٦٧
يجوز هذا مع أنهم	١٦٥
معصومون في اجتماعهم “	١٦٧
دعوى أن القياس الذي	١٦٥
هو سند الاجماع قياس	١٦٧
في مقابلة النص خطأ ظاهر	١٦٥
الكلام على قوله : ” وإلا فني	١٦٧
حقيقة الأمر ليس حديث	١٦٥
صح ثبوته عن رسول الله	١٦٧
صلى الله عليه وسلم إلا	١٦٥
وقد تشرف عالم من	١٦٧
علماء الأمة بالعمل به “	١٦٥
من المعلوم أنه يجوز النسخ	١٦٧
قبل العمل	١٦٥
تشرف عالم بالعمل	١٦٧
لا ينتهض دليلاً على نفي	١٦٥
الاجماع	١٦٧
كيف يلزم من القول :	١٦٥
أن الاجماع يدل على	١٦٧
نسخ الحديث التعطل في	١٦٥
كلماته القدمية	١٦٧
اعتقاد المعارض بأنه : لا يخرج	١٦٥
الحديث عن المذاهب الأربعة	١٦٧
لا يجعل عدم العمل به من	١٦٥
جميع العلماء غير جائز	١٦٧
الكلام على قوله : ” فإن	١٦٥
كان مما اتفق عليه الشيخان	١٦٧
مثلاً يجب أن يكون الاجماع	١٦٥
قد نقل إينا برجال كرجال	١٦٧
الشيخين “	١٦٥
هذا الفرق الذي ذكره	١٦٧
المعارض اختراع منه لم	١٦٥
يسبق إليه أحد من العقلاء	١٦٧
وهذا الكلام من المعارض	١٦٥
قلع منه لإعتبار الاجماع	١٦٧
المنقولة في كتب الحديث	١٦٥
والفقه	١٦٧
الاجماع على جواز النقل	١٦٥
عن الكتب المعتمدة	١٦٧

صفحة	صفحة
ولا بلا سند	١٦٨
على المعترض أن يقول .	
بهذا الفرق في إجماع أهل	
البيت وإجماع أهل المدينة	
أيضاً	١٦٨
وعلى المعترض بيان ثبوت	
هذين الإجماعين بهذا الوجه	١٦٨
نقل الإجماع إلينا كنقل	
السنة ، قد يكون بالتواتر	
وقد يكون بالشهرة وقد	
يكون بخبر الواحد	١٦٩
الإجماع يقدم على الحديث	
الظني إن كان نقل إلينا	
بالتواتر أو بطريق الشهرة	
وإلا فيقدم على القياس	١٦٩
إن أكثر إجماعات الشريعة	
نقل إلينا بطريق الشهرة	١٦٩
القول بأن : الإجماع الذي	
نقل إلينا بطريق الشهرة	
وليس رجاله رجال الشيخين	
لا يقدم على حديث	
” الصحيحين خلاف ما	
قال العلماء	١٦٩
الرد على قوله : ” فالإجماعات	
التي تنقل معلقة ليست مما	
ترك بها الأحاديث ”	١٧٠
إنكار المعترض عن كون	
الإجماع والقياس حجبتين	
شرعيتين	١٧٠
بحث ما يتعلق بالدراسة	
التاسعة	
الكلام على قوله : ” وهو	
في التحقيق عبارة عن	
أصحاب داود ”	١٧١
الكلام على قوله : ” وذلك	
لعدم قولهم بالقياس مطلقاً	
حتى في العلة المنصوصة	
والجلية ”	١٧١
القول بعدم جواز القياس	

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : "وما	في العلة الجلية فقد صدر
خطأهم إلا من حيث	عني جميع نفاة القياس ١٧١
جمودهم على ما ورد	القول بعدم جواز القياس
الحديث فيه مع وضوح	في العلة المنصوصة فقد
أمر التعدية في غيره " ١٧٦	صدر عن ابن العربي ١٧١
الكلام على قوله : "وإن	تصريح السيوطي : بأن
أراد ما يعمهم وغيرهم" ١٧٧	الإجماع لا ينخرق بخلاف
قد ثبت عن الإمام البخاري	الظاهرية ١٧٣
في "جامعه الصحيح"	اعتراف المعترض بأن
قياسات شتى ١٧٧	الظاهرية مما لا يعابهم ولا
البخاري مجتهد ليس من	بأفواههم أئمة الحديث والفقهاء ١٧٣
الظاهرية ولا من أهل	هل الظاهرية في حكم أهل
الظواهر ١٧٧	البغى ؟ ١٧٣
حكاية فتيا البخاري بثبوت	إذا اجتمع أهل قرية على
الحرمة بين صبيين ارتفعما	ترك الأذان أو الختنة حل
شاة، واخراجه من "بخارا"	للإمام قتالهم ١٧٤
بسبب هذه الفتيا ١٧٨	الانتقاد على قوله : "مع
كان أبو حفص الكبير أجل	أنهم ما قالوا به منصوص
علماً وقدوة في عهده ١٨١	من رسول الله صلى الله
كان البخاري وقت اخراجه	عليه وسلم"
	١٧٥

صفحة	صفحة
١٩٤	من "بخارا" ما بلغ مبلغاً
١٨١	من الحديث ما بلغه بعد .
١٨٤	الإخراج ما كان عن
١٨٤	أبي حفص فقط
١٨٤	كان أبو حفص مجتهداً
١٨٦	بيان سنة ميلاد أبي حفص
١٨٦	وفاته
١٨٧	بيان عام ولادة البخاري
١٨٧	وفاته
١٩١	كان البخاري حين ما
١٩١	أبو حفص ابن ثلاث
١٩٢	وعشرين سنة
١٩٢	كان أول رحلة البخاري
١٩٢	سنة عشر ومائتين
١٩٦	قال البخاري : "صنف
١٩٦	كتابي الجامع في المسجد
١٩٧	الحرام
١٩٧	أقام البخاري في تصنيف
١٩٩	الجامع ست عشرة سنة
١٩٩	ولم يجاور بمكة هذه المدة
١٩٤	كلها
١٩٤	قال البخاري : أخرجت
١٩٤	كتابي الصحيح من ست
١٩٤	مائة ألف حديث ، ولم
١٩٤	أخرج في هذا الكتاب إلا
١٩٤	صحيحاً وما تركت من
١٩٤	الصحيح أكثر
١٩٥	ذكر ما جرى بين البخاري
١٩٥	وشيوخه الحافظ الذهلي
١٩٥	كان الذهلي يقول : لا
١٩٥	يجلس إلينا من ذهب بعد
١٩٥	هذا إلى محمد بن اسماعيل
١٩٥	قال الذهلي : لا يساكني
١٩٥	محمد بن اسماعيل في
١٩٦	البلدة
١٩٦	نزاع أمير "بخارا" مع
١٩٧	البخاري
١٩٧	نزول البخاري "بخرتنك"
١٩٩	وفاته
١٩٩	ما وقع من الإمام

صفحة	صفحة
٢٠٧	أبي حفص مع البخارى
	أخف مما اتفق له مع
	شيخه الذهلي
٢٠٠	حد أبي حفص من متجاسرة
٢١٠	الفقهاء مما لا ينبغي
	الكلام على قوله : وأما
	أصحاب الظواهر فهم أهل
	الحديث خير أهل العمل
	على الأرض
٢١١	٢٠١ إن القياس الخفى كما يقول
	به أكثر الفقهاء يقول به
	أكثر المحدثين والعرفاء
	لم ينكر جواز القياس إلا
	الظاهرية والقلائل من
	الصوفية والمحدثين
٢١١	٢٠٣ الرد على الخطابي في زعمه :
	" أن أهل الراى أصحاب
	أبي حنيفة "
	٢٠٤ الكلام على قوله : " والتأويل
	سوي الحاجة حرام "
	٢٠٥
	النصوص على ظواهرها
	الكلام على قوله : "فهؤلاء
	لا يبالون بأراء الرجال إذا
	خالفوا الظواهر "
٢١٠	٢٠٠ القول بأن الظاهر كالنص
	الناطق قول مخترع
	الانتقاد على استدلال
	المؤلف بالحديث في كون
٢١١	٢٠١ الظاهر كالنص
	بحث ما يتعلق بالدراسة
	العاشرة
	الكلام على قوله : " وذكر
	الشيخ أن ما روياه أو
	أحدهما فهو مقطوع
	بصحته "
٢١٣	٢٠٣ إن كلام البخارى في
	" جامعته " يشير إلى إختيان
	ما قال للنوى
٢٢٥	٢٠٤ الانتقاد على دعوى " لزوم

صفحة	صفحة
مفيداً للقطع بصحة ما في	د الأمرين إما عدم
"الصحيحين" لكان مفيداً	"الخ
للقطع بصحة ما في أحدهما،	لام على قوله : " فإن
فيبطل قولهم بترجيح	ل العمل والإجماع على
أحد "الصحيحين" على	جوبه معلول بالإجماع
الآخر، ويذهب تقسيمهم	لي الصحة "
الصحيح إلى سبعة أقسام	نسلم أن الإجماع على
هدراً	جوب قبول العمل معلول
٢٢٨	الإجماع على الصحة
الكلام على قوله : "والقطع	٢٢٦
إنما تحصل من الإجماع	لإجماع على وجوب العمل
على الصحة "	والقبول بأحاديث غير
٢٢٨	"الصحيحين" ثابت
كيف الجمع بين قولي	أيضاً
ابن الصلاح	٢٢٦
الكلام على انتقاد المعارض	الحديث الحسن أيضاً
قول الحافظ ابن حجر :	مقبول العمل من الأمة
"إلا أن هذا مختص بما	لا يلزم من إجماع الأمة
لم يقع التجاذب بين	على العمل بالإجماع على
مدلوليه "	القطع
٢٣٠	٢٢٧
كيف خفي هذا الأمر	لو كان دليل المعارض
الجلي على المعارض الفاضل	بجميع مقدماته سالماً



صفحة	صفحة
الذي !	٢٣٠
الكلام على أن ما انتقد	
عليه من أجاديت	
"الصحيحين" هل هو	
مستثنى عن الصحيح وما	
يجب به العمل من غير	
نظر ووقفه أم لا	٢٣١
حل ما أورد الحافظ في	
"شرح النخبة" من	
الإشكال	٢٣٢
الرد على قوله : "بل هو	
مما اجتمع عليه الأمة"	٢٣٢
اعتراف المعارض بأن	
ابن حزم من الظاهرية	
الجامدة كداود	٢٣٣
كان المعارض ممن يقول	
بجواز جميع المعازف والملاهي	
وباستئانها مطلقاً	٢٣٣
ذكر بعض فضائح المعارض	
في هذا الباب	٢٣٣
الكلام على قوله :	
"فجميع ما في الكتابين	
يجب العمل به"	٢٣٤
الكلام على قوله : "المنتقد	
منهما لم ينزل عن أعلى	
درجات الصحة"	٢٣٥
ليس في المنتقد التلق	
بالقبول فلا أرجحية فيه	٢٣٥
الكلام على قوله : "فثبت	
أنه في أعلى درجات	
الصحة"	٢٣٦
الانتقاد على قوله : "حتى	
حكم المتقنون حكماً كلياً	
أن كل ما ضعف من	
أحاديثها فهو مبني على	
علل ليست بقادحة"	٢٣٧
إن المنتقد منها تنزل	
درجته عن أعلى درجات	
الصحة	٢٣٨
الكلام على قوله : "فما	

صفحة	صفحة
٢٤٠	أعظم اقتضاح من يظن من أهل زماننا أن الانتقاد يوجب الوقفة " ٢٣٨
٢٤٠	وجوب ترجيح قول الشيخين على قول غيرهما مطلقاً مما لم يدل عليه دليل ٢٣٨
٢٤٠	ترجيح المحافظ الذهبي والعقلاني قول غيرهما على قولهما ٢٣٩
٢٤٠	رد المعارض في " رسالة له في عدم جواز نكاح البالغة بلا ولي " قول البخاري ٢٣٩
٢٤٠	الحادية عشرة الكلام على قوله: " الدراسة الحادية عشر " ٢٣٩
٢٤٢	ليس في العلماء من يدعى مساواة حديث غير " الصحيحين " بحديثهما
٢٤٠	في الصحة مطلقاً الرد على انتقاده على الشيخ ابن الهمام بقوله : يريد بهذا الكلام الإنقذاح فيما نمالات عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً " ٢٤٠
٢٤٠	وجود ما قال ابن الهمام في تصانيف الشافعية والحنفية ٢٤٠
٢٤٢	ما قاله ابن الهمام وافقه عليه شارحاً " التحرير " وعلى القاري وعبد الحق الدهلوي ومحمد أكرم النصرهري وهو تحقيق لما هو قول أصحاب المذهب ٢٤٢
٣٤٢	القول بطلو ما فيها على ما في أحدهما بعد الحكم بقطع الصحة فيهما تحكماً ٣٤٢
	تأليف " الصحيحين " إنما كان بعد الأئمة الأربعة

صفحة	صفحة
الحنفية بالفتهاء والشافعية	فكيف يمكن لهم ترجيح
بالمحدثين في هذه المسئلة ٢٤٤	أحاديثها على أحاديث
لما كانت المذاهب الأربعة	غيرها وترجيح المقلدين
دونت قبل تأليف	غير معتبر عند الأئمة ٢٤٣
"الصحيحين" لابد أن	رأى الأئمة الأربعة أعلى
يكون اثبات رواية كل	شأناً من رأي البخاري
مذهب بالمحدث مع قطع	ومسلم فيكون ترجيحهم
النظر عن اخراج من	أعلى من ترجيحها ٢٤٣
أخرجه ٢٤٥	لم ينقل مسئلة ترجيح
الانتقاد على دعوى المعارض	"الصحيحين" عن الأئمة
أن المذهب الحنفي في	الأربعة ولا عن أصحاب
الأغلب على خلاف ما في	"الصحيحين" قطعاً ٢٤٣
"الصحيحين" ٢٤٥	قول الحنفية مؤيد بما قال
كان البخاري مجتهداً ٢٤٥	البخاري نفسه : " وما
كان مسلم شافعي المذهب ٢٤٦	تركت من الصحيح أكثر " ٢٤٣
ليس الوفاق بأحاديثها إذا	الكلام على قوله : " وغرضه
كان المأخوذ منه أحد	من ذلك كما قال الشيخ
الأصول الأربعة من شرائط	الدهلوي تأييد مصادمة
صحة الحكم بمسئلة شرعية ٢٤٦	الفقهاء الحنفية بالمحدثين ٢٤٤
إن فوقية مرتبة "الصحيحين"	وجه تعبير الشيخ الدهلوي

صفحة	صفحة
أبي حنيفة على الثلاثة	لا يجعل المذاهب المأخوذة
اجماع لم يوجد مثله في	من الكتاب والسنة غير
فضل البخارى ومسلم على	مقبولة
٢٥٠ غيرهما	٢٤٧
أحمد بن حنبل أعلى شأننا	إن عيسى عليه السلام
من البخارى ومسلم بل	حين ينزل من السماء يعمل
الأئمة الأربعة فاضلون	بمذهب أبي حنيفة الإمام
٢٥٠ عليهما	٢٤٩ ليس فيها ذكره ابن الهمام
الكلام على قوله : "حتى	ابطال مزية "الصحيحين"
يقول - أى الطحاوى -	بل هو من قبيل تشريفها
فما قال أبو حنيفة باطل " ٢٥١	وأداء واجب تعظيمها
لا يفتى إلا بقول الإمام	٢٤٩ لا ابطال لخصوصية
٢٥٢ إلا لضعف دليل	"الصحيحين" إلا فيما
لا يلزم من تحقق ضعف	وجد فيه شرطها
دليله عند مثل الطحاوى	حكم المعارض أن رواية
تحقق ضعفه في نفس	الأعرابي كرواية على
٢٥٢ الأمر	٢٥٠ لا دلالة لكون "الصحيحين"
لا وهن في الروايات المنقولة	أصح كتاب في الصحيح
عن أبي حنيفة المخالفة لظاهر	على أن كل فرد فرد من
أحاديث "الصحيحين"	٢٥٠ أحاديثها أصح
	قد وجد على فضل

صفحة	صفحة
٢٥٤	إذا أثبتتها قوله عليه السلام
٢٥٤	الثابت الصحيح
٢٥٤	لا يجوز إطلاق لفظ
٢٥٤	"سلطان السلاطين" على
٢٥٣	أحد سوى الله تعالى
٢٥٥	إن الأئمة الأربعة وبعضاً
٢٥٥	من المحدثين أعلى شأنًا من
٢٥٥	البخارى ومسلم في صنعة
٢٥٥	الحديث
٢٥٥	الكلام على قوله : "لم
٢٥٥	يبق ريب باجماع العلماء في
٢٥٥	تقديم البخارى على مسلم
٢٥٥	ثم مسلم على أهل عصره"
٢٥٥	الانتقاد على قوله : "فلا
٢٥٥	يعرف شرطها إلا بتصريحيهما"
٢٥٥	ما الدليل على عدم جواز
٢٥٥	سماع حكم الحافظ الناقد
٢٥٦	العارف بأحوالها وبما قرراه
٢٥٦	من شروطها
٢٥٦	تأليف الحازمى كتاباً في
٢٥٦	شروط الأئمة
٢٥٦	نقل ما قال ابن طاهر
٢٥٦	في شرط الشيخين
٢٥٦	المراد بشرطها روايتها مع
٢٥٦	باقي شروط الصحيح قاله
٢٥٦	العسقلاني
٢٥٦	لا يلزم من عدم تصريحهما
٢٥٦	بشرطها أن لا يعرف
٢٥٦	شرطها
٢٥٦	الانتقاد على قوله : "ولم
٢٥٦	يوجد بالإجماع في عصرهما
٢٥٦	ولا فيما بعد ذلك مثلها
٢٥٦	في هذا الفن"
٢٥٦	من المعلوم أن الإمام أحمد
٢٥٦	ابن حنبل ونظائره كانوا
٢٥٦	من المعاصرين للبخارى
٢٥٦	وهم أعظم منه في الفن
٢٥٦	وإمامته بالضرورة
٢٥٦	الحكم بأن فيما بعد عصرهما
٢٥٦	لم يوجد مثلها خبر كخبر

صفحة	صفحة
ابن علان بأن المجتهد	٢٥٦
مفقود من المائة الرابعة	٢٥٦
بسط الكلام على الوجوه	٢٥٦
الثمانية التي أوردتها المعترض	٢٥٦
لإثبات عدم المساواة بين	٢٥٦
روايتها ورواية غيرها	٢٥٦
وإن كان على شرطها	٢٥٧
للكلام على قوله : "الوجه	٢٥٧
الأول أن الشيخين لا	٢٥٧
يكتفيان في التصحيح بمجرد	٢٥٧
حال الراوى في العدالة	٢٥٧
والإتصال بل ينظران	٢٥٧
في حاله مع من روى	٢٥٧
عنه	٢٥٧
الكلام على الوجه الثاني	٢٥٨
الذي ذكره المعترض	٢٥٨
الكلام على الوجه الثالث	٢٥٩
والرابع	٢٥٩
الكلام على الوجه الخامس	٢٦٠
والسادس	٢٦٠
الانتقاد على قوله : "بل	٢٦٠
ربما يوجد محاسن كثيرة	٢٦٠
في اسناد فيه متهم كروان"	٢٦٠
حاشا لله أن يورد البخارى	٢٦٠
حديث المتهم في "صحيحه"	٢٦٠
مروان تابعى ، وقيل صحابي	٢٦١
ذكر من روى من الكبراء	٢٦١
عن مروان	٢٦١
قد روى البخارى عن	٢٦١
مروان منفرداً أحاديث	٢٦١
قال السخاوى : "قد	٢٦٢
تبعته ما نسب إلى مروان	٢٦٢
من إبدائه لأهل البيت فلم	٢٦٢
يثبت شيء منها"	٢٦٢
قال عروة : "كان مروان	٢٦٢
لا يهتم في الحديث"	٢٦٢
الكلام على قوله : "بعد	٢٦٣
الوقوف عليه من طريق	٢٦٣
آخر عندهم"	٢٦٣
إن مجرد الوقوف على	٢٦٣

صفحة	صفحة
مروان : "مع ماله من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال" ٢٦٥	طريق آخر من غير إيراد لها في "صحيحه" لا يدفع شيئاً عن البخاري ٢٦٣
والذي أعتقد أنه إن كان من مبغضى آل عليه السلام فنحن منه بريئون ٢٦٥	معتقد المعارض في مروان أنه ملحد شرير كافر ٢٦٣
الكلام على قوله : "فقد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه" - أي على ابن الحسين - ٢٦٦	رسالة للمعارض سماها "مواهب سيد البشر" ٢٦٣
وهذا الأمر قد أثبتته الذهبي وابن حجر ٢٦٦	الكلام على قوله : "ونما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً" الخ ٢٦٤
ما استدلل المعارض بهكابة سفيان قياس غير صحيح ٢٦٦	مرى الإلزام لا يحمل على أن يخرج حديث المتهم في "الصحيح" ٢٦٤
اتفقوا على تحريم رواية الموضوع ٢٦٦	الكلام على قوله : "ومن هذا القبيل رواية علي بن الحسين عن مروان" ٢٦٤
الكلام على الوجه السابع ٢٦٧	جعل رواية زين العابدين عن مروان من هذا القبيل يحتاج إلى سند ٢٦٥
وهذا الوجه السابع لا يفيد إلا رجحان حديثها على حديث غيرها وهو لا	الكلام على قوله في حق

صفحة	صفحة
٢٦٩	٢٦٧
كلامه عليه السلام قطعاً	ينافي المساواة في الصحة
القادر المحقق أنهم اتفقوا	دعوى الإجماع على أنه
على وجوب العمل بما فيها	لا يوازيها أحد من المشايخ
وهو لا يستلزم الصحة	العظام دعوى غير صحيحة
٢٦٩	٢٦٧
فضلاً عن القطعية	من المعلوم أن الأحاديث
المعارض بنكر الإجماع	التي جاء بها البخاري في
٢٦٩	مصنفاته غير "الجامع"
ويحتاج به	كثير منها مرجوحة
٢٦٩	٢٦٨
إذا حكم الماهر المتقن	شروع الكلام في انتقاد
العارف بأن هذا الحديث	الوجه الثامن ، وهو القلق
برجالها كان تلقى الأمة	على أحاديث "الصحيحين"
٢٧٠	٢٦٨
حاصلاً في رجاله	الكلام على قوله :
إن الأمة اتفقت على	"فهذا الدليل على مزية
وجوب العمل بكل ما صح	الصحيحين"
٢٧٠	٢٦٨
ولو لم يخرج الشيخان	تلقى الأمة "للصحيحين"
العمل بخبر العدل واجب	لم ينقل إلينا بالتواتر
٢٧٠	٢٦٨
في العمليات	لم يعرف أن إجماعهم كان
الإجماع وتلقى الأمة كما	على وجوب العمل بما
ثبتنا على قبول ما في	فيها أو على الحكم بالصحة
"الصحيحين" ووجوب	الإصطلاحية أو على أنه
العمل بما فيها كذلك ثبتنا	



صفحة	صفحة
٢٧٤	على قبول أخبار الآحاد
٢٧٥	الصحيحة والحسنة
٢٧٥	إن المزية لهما هي إن
٢٧٥	وجوب العمل بما فيها من
٢٧٥	غير توقف ونظر بخلاف
٢٧٥	غيرها
٢٧٥	الإجماع على الصحة
٢٧٥	الإصطلاحية لا يلزم من
٢٧٥	الإجماع على وجوب
٢٧٥	العمل بما فيها
٢٧٥	الكلام على قوله : " اللهم
٢٧٥	إلا أن يقال : لم يعهد
٢٧٥	في الشريعة المطهرة فرق
٢٧٥	بين وجوب عمل وعمل " ٢٧٣
٢٧٥	الحكم بأن تلقى الأمة لها
٢٧٥	بالقبول نوار به النقل
٢٧٦	دهوى غير صحيحة ٢٧٤
٢٧٦	ابن الهمام وغيره من
٢٧٦	الحنفية قالوا : أن ما هو
٢٧٦	على شرطها بإخبار متقن
٢٧٦	عارف فهو كمرورها
٢٧٦	الكلام على قوله : " من
٢٧٦	أن سبقها على غيرها مما
٢٧٦	سبق به الكلمة الإلهية " ٢٧٤
٢٧٦	الرد على انتقاد المعارض
٢٧٦	دعوى العلامة ابن أمير
٢٧٦	الحاج في باب التلقى ٢٧٥
٢٧٦	ابن تواتر التلقى سلفاً وخلفاً ٢٧٥
٢٧٦	لم يستلزم كلام العلامة
٢٧٦	أن القول بالإجماع عليها
٢٧٦	خلاف الواقع ٢٧٥
٢٧٦	إن العلماء لم يتلقوا كل ما
٢٧٦	في الكتابين بالقبول ٢٧٥
٢٧٦	أين الإجماع على وجوب
٢٧٦	العمل بمضمونها وعلى
٢٧٦	تقديمها على معارضها
٢٧٦	مطلقاً ٢٧٦
٢٧٦	الكلام على قوله : " ونقول
٢٧٦	أفاد ذلك أن القول بكون
٢٧٦	الأحاديث التي تكلم في

صفحة	صفحة
٢٧٨	رجالها راجحاً على ما في غيرها تحكم
٢٧٨	مدعى الشيخ والعلامة
٢٧٨	أمران عدم التلقى لجميع ما فيها ، وأن ما أخرجاه يساوى ما أخرجه غيرها
٢٧٨	إذا كان بشرطها
٢٧٨	ما أفاد كلام العلامة ما ذكره المعارض
٢٧٨	المعروف من عادة ابن الهمام أنه ينقل في "تحريره"
٢٧٨	أصول مذهبه الثابتة عن عن إمامه أو الأصول المأخوذة عن كتب المذهب
٢٧٩	الكلام على قوله : "من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل"
٢٧٩	من قال بتحكم رجحان الكل فإنما قال فيما جاء على شرطها
٢٧٩	الكلام على قوله : "وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح الجراح في حديث الكتابين إنما يؤثر في فقد القطع بالصحة"
٢٧٩	دعوى الإجماع هذه باطلة
٢٧٩	إن السدارقطنى وغيره ضعفوا مائتين وعشرة من أحاديث الكتابين
٢٧٩	إن النسائى ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان
٢٧٩	جرح كثير من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين في رجالها ومنهم أحمد وأبوداؤد
٢٧٩	إختلاف البخارى ومسلم في التصحيح
٢٧٨	الكلام على قوله : "إن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاهما في

صفحة	صفحة
٢٨١	٢٧٩
غير صحيح	”الصحيحين“
صحة تلك الأحرف اليسيرة	هذا المبني غير مسلم عند
٢٨١	الحنفية إذا وجد حديث
كتم من أحاديث قال	صحيح على شرطها
بصحتها البخاري ومسلم	الكلام على قوله :
٢٨٢	”فتصحيحها لا يقابله
ضعفها وكذا بالعكس	تعليل غيرها“
٢٨٠	٢٨٠
الحنفية يقولون بعدم	إذا كان الجرح مثلها فلا
رجحان غير المنتقد مما	محل لهذا الكلام
٢٨٠	٢٨٠
فيها على ما في غيرها	الشيخان ليسا تعصومين
٢٨٢	٢٨٠
ووجد فيه شرطها	من الزلل والخطأ
٢٨٠	٢٨٠
الكلام على قوله : ”لأننا	إعتراف المعارض أن مسلماً
نقول عدم الجرح مع	أتى في ”صحيحه“ أحاديث
التصحيح من مخرج واحد	ضعيفة وأن البخاري أتى
لا يساوي تصحيح الأمة	في ”جامعه“ أحاديث
٢٧٢	المتهم
وفيهم الشيخان“	٢٨٠
هذا مسلم في غير المنتقد وأما	الدارقطني لم يعرف له
فتصحيح الأمة مفقود فيه،	عصبته على البخاري ومسلم
٢٨١	٢٨١
وإن كان من رواية أحدهما	القول بأن الشيخين قد
٢٨٣	اجتمعا مع الأمة سوى
فتصحيح الثاني أيضاً مفقود	
الكلام على قوله : ”وليس	

صفحة	صفحة
لا يقبل طعن الدارقطني	الجرح من كل جرح مما
إذا انفرد به لما عرف	يعنى به كجرح ابن
٣٠٢ من عصبية	الجوزي " الخ ٣٨٣
تحاسد الدارقطني على	وهذا لا يستلزم ثبوت
٣٠٢ أبي حنيفة	إجماع الأمة مع الشيخين
الكلام على قوله : " لأن	على القبول ٢٨٣
ترك العمل في بعض ما	جرح مثل الدارقطني
وقع من أحاديثها ممن وقع	والخطيب في الإمام أبي حنيفة
٣٠٣ لم يقع إلا بعارض " ٣٠٣	من باب جرح الرجل
الكلام على قوله :	المتعصب ٢٨٤
" وميس الحاجة في العذر	وجرح مثلثها في بعض
عن أبي حنيفة في ذلك	رواة الشيخين ليس من
أكثر من غيره لكثرة	هذا الباب ٣٠٢
٣٠٣ القياسات " الخ ٣٠٣	أين إقرار الدارقطني وغيره
لا حاجة لأبي حنيفة إلى	أن للشيخين عن ذلك
٣٠٣ هذا العذر ٣٠٢	أجوبة
وشرط صحة القياس عدم	لم يثبت الإجماع على قبول
النص ، فنسبة القياسات	جميع ما في الكتابين
٣٠٣ المخالفة بالنص فصول ٣٠٣	فضلاً عن الإجماع على
كشف العارف السرهندي	ما فيها ٣٠٢

صفحة	صفحة
٣٠٥	في علو شأن مذهب
٣٠٥	أبي حنيفة
٣٠٦	قول الشعراوى محمول على
٣٠٦	الفرض والتقدير
٣٠٧	ما لم يصح عند الإمام
٣٠٧	لو صح عند بعض المحدثين
٣٠٧	بعده فلا يعتد به في
٣٠٧	مذهبه
٣٠٨	الإمام أبو حنيفة رجل من
٣٠٨	رجال الله يلتجأ إليه في
٣٠٨	الحديث والفقه
٣٠٨	ماذا يجب من الاعتقاد في
٣٠٨	حق الأئمة؟ والانتقاد على
٣٠٨	الشعراوى في هذا الباب
٣٠٩	القول بكثرة القياس في
٣٠٩	مذهب أبي حنيفة دعوى
٣٠٩	خلاف الواقع
٣٠٩	قول الشعراوى : لما كانت
٣٠٩	الأدلة متفرقة " لو صح
٣٠٩	لاستلزم كثرة القياس في
٣٠٩	جميع المذاهب
٣٠٩	بحث بلوغ أحاديث
٣٠٩	" الصحيحين " الإمام
٣٠٩	أبا حنيفة
٣٠٩	المعترض قد أذعن لأهل
٣٠٩	الكشف فلم لا يعمل
٣٠٩	الإمام أبا حنيفة من أهل
٣٠٩	الكشف
٣٠٩	الكلام على قوله : " ولم
٣٠٩	يلزم من ذلك أن لا يصح
٣٠٩	عند الحفاظ بعده "
٣٠٩	حكم تصحيح الحديث في
٣٠٩	هذا الأزمان
٣٠٩	الكلام على قوله : " وقالوا
٣٠٩	لو كان الحديث صحيحاً
٣٠٩	لصح عند أبي حنيفة "
٣٠٩	أين من قال بهذا ؟
٣٠٩	إذا تمسك أبو حنيفة بالسنة
٣٠٩	علم أحد الأمرين إما عدم
٣٠٩	صحة حديث الخصم أو

صفحة	صفحة
٣٠٩	مرجوحية
٣٠٩	واحتمال عدم بلوغ الحديث
٣٠٩	إلى أبي حنيفة مرجوح
٣١٢	من المعاموم أن الكتب
٣١٢	الفقهية لم يذكر فيها إلا
٣١٢	أقوال الأئمة، وأو وجدوا
٣١٢	تخریجاً ذكره بلفظ
٣١٠	التخريج
٣١٢	كتب ظاهر الرواية قد
٣١٢	جمع فيها أقوال أبي حنيفة
٣١٢	التي مات عليها ولم يرجع
٣١٢	عنها
٣١٠	"المبسوط" عندنا موجود
٣١١	في ثمان مجلدات
٣١١	تفصيل كتب نظاهر الرواية
٣١٣	"الكافي" للنسفي غير "الكافي"
٣١١	للحاكم الشهيد
٣١٣	تفصيل الكتب الأربعة
٣١٣	التي صنعها محمد لذكر
٣١٣	أقوال الإمام أبي حنيفة
٣٠٩	الأول التي رجع عنها
٣٠٩	إن كانت الرواية من غير
٣١٢	ظاهر الرواية صرح الشراح
٣١٢	أنها متروكة
٣١٢	المترون بنوا أكثرها على
٣١٢	ظاهر الرواية
٣١٢	١. فهم أصحاب الأئمة
٣١٢	من كلامهم فهو محل
٣١٢	للإعتماد
٣١٢	وما ذكره الشعراوي في
٣١٢	هذا الباب خروج عن
٣١٢	الإجماع
٣١٢	لو كان في مذهب أبي حنيفة
٣١٢	قياسات خارجة عن دائرة
٣١٢	الحديث لما أفق بقوله
٣١٣	الصناديد من المحدثين
٣١٢	وكيع كان يفتي بقول
٣١٣	أبي حنيفة
٣١٣	الليث بن سعد كان على
٣١٣	مذهب أبي حنيفة

صفحة	صفحة
دأب المعارض وديدنه	محبي النطان كان يفتى بقول
ترك الحديث الصحيح إذا	أبي حنيفة
وجد شيئاً من أهل	من الحنفية مسعر بن كدام
الكشف خلافة	وهؤلاء كلهم أعظم شأناً
الانتقاد على قول المعارض:	من البخاري ومسلم
”ثم بعد عصره - أي	الكلام على قوله: ”وخرج
أبي حنيفة - لما اجتمع	منه أن الأقبسة الغير
التابعون وجلسوا لأخذ	الجلية التي كتب الحنفية
العلم عنهم“ الخ	مشحونة بها غالبها لا يستند
بحث تابعة الإمام أبي حنيفة	إلى أبي حنيفة“
لا يصح اجتماع التابعين	ليس الأقبسة الغير الجليلة
بعد انقضاء عصر أبي حنيفة	غير مستندة إلى أبي حنيفة
لو أمكن ما قال المعارض	فقد أتى الكبار في كتبهم بها
في حق أبي حنيفة لأمكن	الكلام على قوله: ”فيمثل
ذلك في حق زين العابدين	هذه الأقبسة يترك صحاح
والباقر والصادق	الأحاديث متجاسراً“
الكلام على قوله: ”بحيث	لم يعرف في المذهب مجرد
إذا حكم الحافظ المتأخر	قياس كان على خلاف
الواحد بأنه ليس في الباب	الحديث وعجز أئمة المذهب
حديث فذلك حكم لسان	عن الجواب عنه

صفحة	صفحة
جميع حملة الحديث " ٣٢٣	الكلام على قوله : "وهؤلاء
القول بعدم ثبوت الحديث	الأئمة في عدم بلوغهم
على لسان جميع حملته غير	أحاديث الصحيحين . . .
منحصر في حكم الحافظ	لم يخرقوا الإجماع على
المتأخر ٣٢٥	صحة تلك الأحاديث " ٣٢٩
الكلام على قوله : " وهذا	لا يفيد خبر الواحد القطع
الفوت لا يختص أبا حنيفة " ٣٢٥	مطلقاً ٣٢٩
الإنقاذ على قوله : " فقد	القول بعدم بلوغ أحاديث
نفي - يعني مالكا -	" الصحيحين " إلى الأئمة
ثبوت ما صح عن النبي	الأربعة وإن كان ممكناً لكن
صلى الله عليه وسلم بإخراج	العلم عند الله تعالى ٣٣٠
" الشيعيين "	٣٢٦ إلى الآن لم يثبت المعارض
مستدل مالك في ذلك النفي	رواية من صاحب المذهب
الفعل مقدم عند البعض	وهي لم تتحقق فيها روايات
على القول عنه التعارض ٣٢٧	الحفاظ ٣٣٠
قول الدراوردي في مالك	الكلام على قوله : إما
كقول الشعراوي ٣٢٨	أن يكون التمسك بذلك
الكلام على قوله : " ومن	المعارض من المقلدين
أصر على قول الشافعي	المتأخرين " ٣٣٠
من الخراسانيين " الخ ٣٢٨	البحث عن الإحتمالات



٣٣١	الأربعة التي أبدأها المعارض في تقديم المعارض لما في "الصحيحين"	٣٣١	"فإن جواز ترجيح غير "الصحيحين" على "الصحيحين" لا سبيل إلى ذلك"
٣٣٢	يجوز أن يرجح عندهم طريق حديث غير "الصحيحين" على طريقها	٣٣٢	تلقى الأمة بالقول لا ينافيه
٣٣٣	إذا جاز تقديم ما في غيرها على ما فيها مطلقاً جاز تقديم ما على شرطها على ما فيها	٣٣٣	تقديم حديث معارض
٣٣٣	الكلام على قوله : "لعدم انعقاد الإجماع على القبول لما في "الصحيحين" في ذلك الزمان"	٣٣٣	تقديم أحاديث "الصحيحين" ترجيح واحد والمجتهد إذا وجد ترجيحاً أكد له أن يرجح حديث غيرها على حديثها
٣٣٣	دعوى وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانتفائه وقام على خلافها حديث معارض ليست بمصادمة بالحجة الصناعية الكلام على قوله :	٣٣٣	أبن العربي يرجح حديث "سنن الترمذي" على حديث "الصحيحين"
٣٣٣		٣٣٣	جواز للمجتهد أن يرجح حديث غير "الصحيحين" على حديثها مطلقاً إذا كان صحيحاً
٣٣٣		٣٣٣	الكلام على قوله : إما نسخاً بالرأى من غير

صفحة	صفحة
إجماع من الأمة " ٣٣٤	فسوق المعارض وفسادات
بحث النسخ الإجتهادى ٣٣٤	اعتقاداته ٣٣٩
إنكار المعارض ثبوت النسخ	إنتقاد المحدثين المتقدمين
بقول الصحابة ٣٣٦	على أحاديث "الصحابين" ٣٣٩
الكلام على قوله : " ولا	يلزم من ترك العمل عدم
يلزم من هذا الترك	التلقى ٣٣٩
والتقديم عدم تلقى التارك " ٣٣٦	الكلام على قوله : " ومن
معنى التلقى الذى أراده	ظن الترجيح فهو أيضاً
العلامة صاحب " التحبير " ٣٣٧	فى هوان الحجة الداحضة " ٣٣٩
الكلام على قوله : " وهذا	إن ما هو على شرط
ديدن ساداتنا من المشايخ	الشيخين أو أحدهما يساوى
الصوفية الكرام " ٣٣٧	ما فيها أو ما فى أحدهما
الكلام على قوله : " ما هو	على مذهب الحنفية ٣٤٠
ينسبونه إلى أئمتهم وما هو	الكلام على قوله : " التمسك
من تفريعاتهم على أصل	بآثار الصحابة " ٣٤٠
يضيفونهم إلى الأئمة " ٣٣٨	إن قول الصحابي حجة
الإنتقاد على قوله :	إذا لم ينفع شئ من السنة
" لضرورة تقليدهم لأئمتهم	المرفوعة ١٤١
لا لإعتقادهم أن ذلك	إن مبنى "رسائل المعارض"
مرجح " ٣٣٨	التي ألفها الإفتراء على

صفحة	صفحة
٣٤٣	العلماء ثم الرد عليه ٣٤١
٣٤٣	الانتقاد على قوله : " إن لإمامنا معارضاً أصح وأقوى مما فيها فيأخذ به دونها "
٣٤٣	٣٤١ إن منع العلامة لتلقى الأمة جميع ما في " الصحيحين " بالقبول بمعنى وجوب العمل على جميع ما فيها حالاً
٣٤٤	٣٤٢ الكلام على قوله : " وإنما الكلام في وجود الشروط " ٣٤٣
٣٤٤	الانتقاد على قوله : " وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة بأن الشروط التي توجد في روايتها لا توجد في غيرهم ٣٤٣
٣٤٥	لوثبت ما قال المعارض لسقطت الأقسام الثلاثة المذكورة من الأقسام
٣٤٥	السبعة للحديث الصحيح ودعوى المعارض إنما يفيد في ما إذا روى غيرها عن غير رجالها ٣٤٣
٣٤٤	٣٤١ إن " مروان " من رواة البخاري في " صحيحه " ودفع طعن المعارض في " مروان " ٣٤٤
٣٤٤	إعتراف المعارض بتضعيف بعض رواة مسلم ٣٤٤
٣٤٥	شهادة الشيخين بشأن الأحاديث الصحيحة على شرطها موجودة ٣٤٥
٣٤٥	ما جاء عن الشيخين : أن الأحاديث التي لم تذكر في " الصحيحين " لا يمكن أن تساوى صحة بما أتينا بها فيها ٣٤٥
٣٤٥	الكلام على قوله : " فإنها فيها . بمعنى القطع عند

صفحة	صفحة
٣٤٦	لحقيقين " هزيمة " و " صحيح ابن
٣٤٧	لانتقاد على قوله : " ثبت
٣٤٧	لرجحان المطالب في
٣٤٧	غلب أحاديث الكتابين " وأثبت
٣٤٩	لرد على قوله : " وأثبت
٣٤٩	لجود الشرائط فيها بحكم
٣٤٩	لجم الغفير من العلماء بل
٣٤٧	لهم غير ثلاث منهم " لكن
٣٥٠	لكلام على قوله : " لكن
٣٥٠	لحصل العلم بوقوع الإجهاد
٣٥٠	لوجدان تلك الشروط في
٣٤٨	" الصحيحين "
٣٥٠	لنقد على قوله : " لكن
٣٤٩	نسلم أن ذلك مما يثبت
٣٥١	لتحكم في رجحان الكتابين " عند
٣٥١	لأدلة الحنفية أحاديث
٣٥١	الصحيحين " مرجحة
٣٤٩	لي ما في غيرها إذا لم
٣٥١	كن على شرطها
٣٥١	لأحاديث " صحيح ابن

صفحة

صفحة

٣٥٣ اجتمع عليه الأكثر  
العجب من المعارض من  
حيث أنه قد جوز  
خلاف الإجماع في كثير  
من مبتدعاته ، وههنا

٣٥٣ يمنع خرقه  
الحديث السدي أخرجه  
غيرهما وهو على شرطها  
أو على شرط أحدهما مما  
اجتمع على اختباره أوف  
من الجهابذة ٣٥٤

٣٥٤ الكلام على قوله : "فيلزم  
عليه أيضاً رجحان ما هو  
أضيق شرطاً" ٣٥٤

لم يقل أحد بلزوم هذا  
التقليد على المجتهد المطلق  
لمن كان أضيق شرطاً ولو ٣٥٢

٣٥٤ غير مجتهد  
لم يقل أحد بأنه يلزم على  
مسلم تقليد البخاري لكونه

هو التلقى ينبغي له أن  
ينفي الترجيح فيما بين  
"الصحيحين" ٣٥١

إن عننة مسلم إذا كان  
من معاصر وعننة البخاري  
جاء عن ذلك المعاصر  
فالقول بصلاحيتهما لمعارضتهما  
سديد ٣٥١

الكلام على قوله :  
فما ظنك ممن لا بتضييق  
على نفسه تضييقه في  
"صحيحه" ٣٥٢

الرد على قوله : "لا نسلم  
أن المختبر الممتحن لحال  
الراوي ليس ممن تسكن  
نفسه إلى ما اجتمع عليه  
الأكثر" ٣٥٢

إن المختبر الممتحن لحال  
الراوي بنفسه جاز أن  
لا يسكن نفسه إلى ما

صفحة	صفحة
أضيق شرطاً	٣٥٥
بعض المحدثين أضيق شرطاً	
من البخارى ومسلم	٣٥٤
قد تقرر فى الأصول أنه	
يجب على المجتهد ترجيح	
ما أدى إليه اجتهاده	
بالإجماع	٣٥٦
الكلام على قوله : "وليس	
كتاب أضيق فى الشروط	
على وجه الأرض من	
"الصحيحين"	٣٥٦
إن هذا مسلم بالنظر إلى	
ما فى غير الكتابين وليس	
على شرطهما وأما فى ما فى	
غيرهما وهو برجالهما أو وجد	
فيه شرطهما فغير مسلم	٣٥٧
الحق ما قاله ابن الهمام	
وهو فى ذلك ناقل عن	
أكار مذهبه ووافقه على	
ذلك شرح "التحرير"	
وشرح "شرح النخبة"	
والعلامة الدهلوى وغيرهم	
من نقلة المذهب ، وهو	
المصرح به فى سائر الكتب	
الاستدلالية المؤلفه فى	
مذهبنا قديماً وحديثاً	٣٥٧
إن الترك عملاً بجامع	
الصحة ولا ينافيها	٣٦٠
لم يثبت عن أحد من	
العلماء أن المجتهد الواحد	
إذا قال بقول وخالفه	
مائة من المجتهدين لزم عليه	
أن يرجع إلى قول المائة	٣٦٠
الكلام على قوله : "القول	
المتفق عليه الأمة أن كل	
حديث صحيح وجب العمل	
به سواء كان من أحاديث	
الشيخين أو من غيرهما	٣٦١
لو صح الاستدلال	
بالإجماع على وجوب	

صفحة

صفحة

الإمام ابن الهمام كان من  
العارفين وقدرتهم كما كان  
من المحققين والمحدثين  
والفقهاء وأئمتهم ٣٦٣

المقبول عند الحنفية هو  
القول بمساواة ما فيها بما  
في غيرها إذا كان على  
شرطها صناعة وكشفاً ٣٦٤  
كما أن أهل الحديث  
أبدال كذلك فقهاء المذاهب  
الأربعة أبدال ٣٦٥

الكلام على قوله : "فهل  
تراه رحمه الله تعالى لم  
يسئل في هذا المدخل  
المبارك عن شأن "الصحيحين" ٣٦٥  
لا ينسب الى ساكت قول ٣٦٥

ليس "الصحيحان" مما  
ضعفه المحدثون حتى يسأل  
عنهما في حضرته صلى الله  
عليه وسلم ٣٦٦

العمل على الإجماع على  
الصحة لكان جميع ما في  
"صحيح ابن خزيمة" و  
"صحيح ابن حبان" و  
"المستدرک" وما يضاهيها  
مجمعاً على صحته ٣٦١

الكلام على قوله : "ثم مما  
يحقق رجحان "الصحيحين"  
على غيرها من الصحاح  
قبول العارفين لأحاديثها" ٣٦٢  
لم يعرف قبول العارفين  
لحديث وعملهم بما فيه  
من أدلة الحكم بصحة  
الحديث كما لم يعرف قبول  
الحافظين بمعنى استدلالهم  
به من أدلة الحكم بها ٣٦٢

حكم العارفين بأصحيتها  
كحكم أهل الظاهر من  
المحدثين وهو لا ينافي  
المساواة ٣٦٣

صفحة	صفحة
دعوى أن هذا طريقهم في أخذ جميع الأحكام عنه صلى الله عليه وسلم مما يحتاج إلى اثباتها إلى دليل بين ٣٦٩	الكلام على قوله: "وهذا السيوطي لا أكاد أراه قال بقطعية ما فيها إلا بالسؤال عنه عليه السلام" ٣٦٧ لا يحكم بهذا ما لم يثبت عنه صريحاً أنه أخذه عنه صلى الله عليه وسلم ٣٦٧ الإمام النووي من كمل أولياء الله تعالى العارفين به الكاشفين ٣٦٧
تفصيل بعض الطرق التي أثبتها ابن العربي لأخذ الأحكام عنه عليه الصلاة والسلام ٣٦٩	الكلام على قوله: "فما ظنك بالمتجردين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كمل العارفين" ٣٦٨
الكلام على قوله: "وقال: نصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٧١	الكلام على قوله: "وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم" ٣٦٨
لا يجوز أن يحكم على حديث من الأحاديث التي أتى بها الصوفية في مصنفاتهم أنه ثابت عندهم ٣٧١	رفع اليدين عند كل خفض



صفحة	صفحة
٣٧٦	٣٧٢ ورفع
رؤيا تعين أن معنى لفظ	منه المعلوم أن حديث
"القرء" في الآية هو	رفع اليدين في كل رفع
الحيض وتؤيد مذهب الإمام	وخفض مع ما علم من
أبي حنيفة	ضعفه مخالف لأحاديث
٣٧٦	"الصحيحين"
الكلام على قوله :	٣٧٣
"ونحن نعتقد سنية ذلك لمن	إن السيد هارون الذي كان
ختم عنده البخاري وأختمه"	بقرية "هنگورة" قرأ
٣٧٧	في حياته "تفسير البيضاوي"
إن فعله صلى الله عليه	على رسول الله صلى الله
وسلم في المنام كفعله في	عليه وسلم أو على الصديق
اليقظة، إلا إذا كان الحكم	الأكبر رضى الله عنه
المنامي مخالفاً بالحكم المأخوذ	يقظة وشفاهاً
عنه صلى الله عليه وسلم	٣٧٤
٣٧٧	ذكر بعض من كان
بالأحاديث الصحيحة	بصحب النبي صلى الله
الكلام على قوله : "حكاية	عليه وسلم يقظة
عنه صلى الله عليه وسلم	٣٧٤
"إذا تكلمت عليه أذكرهم	٣٧٥
وتكلم عليه أنت"	من كرامات الفقهاء
٣٧٨	رؤيا ابن العربي في وقوع
كان آباء المعترض على	الطلقات الثلاث بكامة
٣٧٩	واحدة تأييدا لمذهب أهل
المذهب الحنفي	

صفحة	صفحة
القول بأن أهل الكشف	ولاظنية في الأحكام أصلاً ٣٨١
محفوظون عن الخطأ ولو	الكلام على قوله :
اجتهادياً يحتاج إثباته إلى	” كالإجتهاد على المجتهد
دليل يدل عليه ٣٨٠	وغير المجتهد ممن يعتقد ” ٣٨٢
الكلام على قوله :	إن الأئمة الأربعة كما إنهم
” فإن منهم من يشاوره	مجتهدون فهم كاشفون
في كل مسألة فيها رأى	عارفون فاجتهادهم اجتهاد
أو قياس ” ٣٨٠	وكشف وجمع بين النعمتين ٣٨٣
الكلام على قوله :	الشطحيات التي صدرت
” وهذه منقبة ” لصحيح	عن ابن العربي صدقه قوم
البخاري ” وشرف لا يوازيها	وأنكره قوم ٣٨٣
منقبة ٣٨٠	الرد على قوله : ” هذا
الإنقاذ على قوله :	في عموم ما يكشف به
” والكشف - ولا يطلق	العارفون كشف نوم أويقظة ” ٣٨٣
إلا على العلم المطابق للواقع-	البسط في وجوه بطلان
حجة على الكاشف وغير	هذه الدعوى ٣٨٤
الكاشف ” ٣٨٠	الشيخ الجيلاني كان حنبلياً ٣٨٨
يجوز أن يكون الكشف	إعتراف المعارض بأن :
من باب الشطحيات ٣٨١	أولاً من عرفاء السند
الكشف ليس بحجة قطعية	والهند وصلوا إلى الله سبحانه

صفحة	صفحة
لم ينتهض دليل الشرع المناطق	بتعبدهم بفقهه أبي حنيفة ٣٨٨
على . استحالة الخطاء على	حكم خصوص الكشف عن
الرأى فى المنام فى كل ما ينقله	رؤية النبي صلى الله عليه
٣٩١ عنه عليه السلام	وسلم بقظة ومناماً ٣٨٩
الأحكام النامية والأحكام	لم يقل أحد من العلماء
الكشفية لا اعتبار لها فى	بمصول العلم القطعى لا فى
٣٩١ الأمور الشرعية	حق الكشف ولا فى حق
الإلهام ليس من أسباب	غيره ٣٩٠
المعرفة بالأحكام وكذلك	المرئى للكشف فى المنام
٣٩٢ الرؤيا فى المنام	والبيعة إما مثاله صلى الله
رؤيته صلى الله عليه وسلم	عليه وسلم وإما حقيقته ٣٩٠
بصفته المعلومة إدراك على	الكلام على قوله :
حقيقته ، ورؤيته على غير	” لإنتهاض دليل الشرع
٣٩٣ صفته إدراك للمثال	انطاق باستحالة تمثل
قصة رؤيا رجل فى المنام	الشیطان على عصمة صاحب
٣٩٣ أن لا خمس فى الركاز	هذا الكشف عن الخطأ
إن الرسل والكتب المنزلة	فيه “ ٣٩٠
والملائكة والسحب والكعبة	إختلاف العلماء فى أن عدم
معصومة عن تمثل الشيطان	تمثل الشيطان هل يختص
٣٩٤ بمثلها	بصورته الشريفة أم هو عام ٣٩٠

صفحة	صفحة
الكلام على قوله :	ترجيح واحد فلو أعمل
"الأنائية المشار إليها" بأنها	المجتهد ترجيحاً آخر أو
وهي لا تنقيد بصورة دون	اعتمد على ترجيح فهو
صورة "	غير معاتب بذلك ٣٩٩
٣٩٤	الكلام على قوله : "الحمل
الكلام على قوله :	على الأعداء لا يقبل " ٣٩٩
" فالمزية في ترجيح	الانتقاد على قوله : " فقه
"الجامع الصحيح" للبخارى	الراوى لا أثر له في باب
على غيره مزية على مصادمة	التحمل والصدق في القول " ٤٠٠
الأدلة الثلاثة "	٣٩٥
بسط الكلام على النسخ	الإعتبار في الترجيح لفقه
الإجتهادى	الراوى مذهب الحنفية ٤٠٠
٣٩٦	من العجب أن من وجوه
الكلام على قوله :	الترجيح عند المعترض
" وتأخير أحدهما عن	كون الشخص أرجح في
الآخر على ما قال الحازمى	صناعة الحديث ولم يعتد
لا يوجب القول به " ٣٩٧	بكون فقه الراوى مرجحاً ٤٠٠
الكلام على قوله : " فإلم	يترجح مروى الخلفاء
يثبت في نفسه بدليل	الأربعة على رواية أدنى
لا يكون عذراً لترك ما في	الأعراب ٤٠٢
" الصحيحين "	٣٩٨
ترجيح ما في " الصحيحين "	إذا جاء حديثان مختلفان

صفحة	صفحة
والشيخان عملاً بأحدهما	٤٠٢
كان فيه دلالة على أن	٤٠٦
الحق فيما عملا به	٤٠٧
قال أبو داود : " وإذا	٤٠٧
تنازع الخبران عن النبي	٤٠٢
صلى الله عليه وسلم نظر	٤٠٧
إلى ما عمل به أصحابه من	٤٠٢
بعده "	٤٠٧
وجه عدم العمل بحديث	٤٠٢
المصراة	٤٠٨
التمويض بلفظ يخل بمراده	٤٠٤
صلى الله عليه وسلم	٤٠٤
عمداً فلا يتوهم في أحد من	٤٠٨
أهل الدين	٤٠٤
البحث في مانقله المعارض	٤٠٨
عن " التحقيق "	٤٠٤
الكلام على قوله : " تقديم	٤٠٨
الحديث لموافقة القياس إنما	٤٠٤
يتأتى فيما إذا تساوبا في	٤٠٨
الصحة "	٤٠٥
الكلام على قوله : " الأخذ	٤٠٨
بالعزيمة . مع اعتقاد إباحة	٤٠٨
العمل بالرخصة لا يسمى	٤٠٨
تركاً لحديثها "	٤٠٨
القول بالرخصة في الحديث	٤٠٨
تأويل له عن ظاهره	٤٠٨
لم يشترط في صحة اجتهاد	٤٠٨
المجتهد موافقة ظاهر حديث	٤٠٨
" الصحيحين "	٤٠٨
أما مجرد الدعوى بأن	٤٠٨
هناك معارضة فلا صحة	٤٠٨
له ألبنة في مخالفة الحديث	٤٠٨
الصحيح أو الحسن	٤٠٨
يحرم عندنا التمسك بمجرد	٤٠٨
آثار الصحابة إذا وجد	٤٠٨
حديث مرفوع بخلافها	٤٠٨
من العجب أن المعارض	٤٠٨
قد حرم التمسك بآثار	٤٠٨
الصحابة و أوجب العمل	٤٠٨
بكشوف أهل الكشف	٤٠٨

صفحة	صفحة
الكلام على قوله :	الكلام على قوله : " ولا
"قرفوع " الصحيحين "	ينحصر ذلك . يعنى ترك
لايعارضه الآثار المروية	الصحابي العمل بالحديث -
في غيرهما " ٤١١	في علم نسخه كما تقول به
العجب أن الرواية التي	الحنفية " ٤٠٩
تمسك بها ابن العربي في	إنما قالت الحنفية بالنسخ
اثبات رفع اليدين في كل	إذا ثبت عمل ذلك الصحابي
خفض ورفع وإن خالفت	بخلاف مرويه لا مطلقاً ٤٠٩
رواية " الصحيحين "	قال ابن المبارك : " كان
قبلها المعترض ٤١٢	أبو حنيفة هارفاً بالناسخ
بسط الكلام في حديث أبي	والمسوخ عالملاً بهما " ٤٠٩
هريرة وأثره في مسألة	إن أثر ابن عمر في ترك
غسل الإناء من ولوغ	رفع اليدين صحيح بناء على
الكلب ٤١٣	ثبوت تأخر حديث ابن
الكلام على قوله : " وهذا	مسعود عن حديثه ٤١٠
قوله بعد الإغماض عما	وحديث ابن عمر المروى
قلنا من عدم صحته " ٤١٦	في الصحاح ليس فيه رفع
الانتقاد على قوله : " لعدم	اليدين في كل خفض ورفع ٤١٠
ثبوت مروى آخر عنه في	الإمام ابن الهمام قدوة
الثلاث عند حذاق الفن " ٤١٧	المحققين والعارفين ٤١١

صفحة	صفحة
٤٢٠	سرد روايات الغسلات
لا يجب على الأئمة الأربعة	الثلاث بولوغ الكلب المروية
مراعاة ما انعقد عليه آراء	٤١٧ عن أبي هريرة
من بعدهم ، فلا يستدعى	ابن الجوزي ممن لا يعبأ
هذا الترجيح ترك كل	بقوله في حكم الوضع
٤٢١ مذهب يخالف مذهبهما	والضعف
إني وإن تتبعته فلم أجد	إذا تعددت طرق ضعاف
في السلف والخلف من	في حديث واحد بلغ مرتبة
قال بأن أحاديث غيرهما	٤١٨ الحسن لغیره
وان كانت صحيحة إذا	الحسن لغیره مما ثبت به
مخالفت ما فيها يجب ترك	٤١٨ الأحكام
٤٢١ العمل بها	الكلام على قوله :
قال المعارض : إن "فدك"	" والمعجب العجائب الذي
كان حق فاطمة ومنعها	٤١٩ ينحرف فيه ههنا هو " الخ
٤٢٢ عنه الخلفاء الراشدون	الكلام على قوله :
ذكر ما صدر عن المعارض	إن ما قهرك من الحجّة
في "رسالة" له ألفها	البالغة على ترجيح ما في
٤٢٢ في بدعات عاشوراء	الكتابين على غيرهما
الكلام على قوله :	يستدعى ترك كل
"لاتحاد الدليل في	مذهب يخالف حديث

صفحة	صفحة
٤٢٥	الصورتين وهو وجوب العمل بالإجماع "
٤٢٨	وجد هذا الدليل في جميع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة
٤٢٥	لم يسمع من العلماء أحد قال بهذا القول
٤٢٨	وجوه طرح هذا القول الإجماع على وجوب العمل بما في " الصحيحين "
٤٢٥	لا ينافي ترك العمل في بعض المواضع
٤٢٨	الإجماع على امتناع الخروج عن المذاهب الأربعة ثابت
٤٢٦	الإجماع ثابت على أنه لا يجوز للعامة والعالم الغير المجتهد إلا تقليد المجتهد المطلق
٤٢٦	الكلام على قواله :
٤٢٩	بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض " الصحيحين "
٤٢٨	أين تصحيح الأمة بمعنى ثبوت أنه كلامه صلى الله عليه وسلم قطعاً في " الصحيحين "
٤٢٥	ترجيح حديث على حديث لا ينافي القول بتصحيهما
٤٢٨	وما نقله ابن حزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة من تقديم الحديث الضعيف على القياس فهو إفراط منه
٤٢٩	حكم العمل بالحديث الضعيف
٤٢٦	عن أحمد بن حنبل : أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه
٤٢٩	الحديث الضعيف يعمل



صفحة	صفحة
ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع لمقلده أن يحكم على مأخذه بالصحة " ٤٣٥	به في الفضائل اتفاقاً ما لم يعارضه حديث صحيح ٤٣٠
الكلام على قوله : " لا ما استدل به لنصرته " ٤٣٦	سرد طرق أحاديث الوضوء بالفقهية ٤٣١
الكلام على قوله : " ويستند عمله إلى الحديث الذى علم صحته إجمالاً " ٤٣٧	بيان طرق حديث الوضوء بنبذ التمر ٤٣٣
الكلام على قوله : " فغاية ذلك أنه لا يؤخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح " ٤٣٨	إن أدنى مراتب أسانيد أحمد أنه حسن ٤٣٣
الانتقاد على قوله : " الدراسة الثانية عشر " ٤٤٠	الإحتجاج بالمرسل مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد ٤٣٣
الكلام على قوله : " ويعضد في ذلك ما ذكرت من جسارات الحنفية على خلاف الأحاديث الصحيحة " ٤٤٠	الفتوى على أن لا يتوضأ بنبذ التمر ولا يغتسل به ٤٣٤
الرد على قوله : " فإنى	الكلام على قوله : " وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث " ٤٣٤
	ليس العمل بالحديث الضعيف من كمال اتباع الحديث ٤٣٤
	الكلام على قوله : " فإذا

صفحة	صفحة
ما تركت مذهبه إلا فيما خالف	٤٤١
الحديث الصحيح	٤٤١
لم يحد في مذهب الإمام	٤٤٢
مخالفة للحديث الصحيح	٤٤٢
جواز القياس ووقوعه	٤٤٥
متفق عليه بين الأئمة	٤٤٥
الأربعة	٤٤٥
الكلام على قوله : " ومن	٤٤٦
الجهل الشنيع انتساب أقوال	٤٤٦
التابعين إلى المتبوعين "	٤٤٦
إن ما أتى به الحنفية	٤٤٦
من القواعد والفروع في	٤٤٦
كتبهم المعتبرة المتداولة قول	٤٤٦
إمامهم	٤٤٦
لو كان وهم المعترض سالماً	٤٤٦
لما بقي الاعتماد على كتاب	٤٤٦
من كتب المذاهب مالم	٤٤٦
يوجد فيها في مسألة مسألة	٤٤٦
سند متصل صحيح	٤٤٦
الكلام على قوله : " والله	٤٤٦
سبحانه وتعالى يعلم مني في	٤٤٧
كل ما أظهرته في هذه	٤٤٧
الدراسة من حالي صادق	٤٤٧
إن شاء الله تعالى "	٤٤٧
مؤاخذه السخاري وابن	٤٤٨
حجر والسيوطي والقسطلاني	٤٤٨
على ابن عربي وذب	٤٤٨
الاعتراض عنه حتى في	٤٤٨
تصحيح إيمان فرعون	٤٤٨
الكلام على قوله : " رزقني	٤٤٩
الله سبحانه الكينونة التي	٤٤٩
أمر بها "	٤٤٩
الكلام على قوله : " وقد	٤٤٩
ريت أنا وآبائي على موائد	٤٤٩
علمه وأدبه "	٤٥٠
كان آباء المعترض خلفاً عن	٤٥٠
سلف صالحين ولم يكن	٤٥٠
فيهم عالم إلا آباء ، وكانوا	٤٥٠
من يلتزم مذهب أبي	٤٥٠
حنيفة رحمه الله	٤٥٠

صفحة	صفحة
الكلام على قوله : الأول	٤٥٢
فلا أبالي بتركه إذا ترجح	٤٥٢
عندي خلافه "	٤٥٣
الانتقاد على قوله : "حق	٤٥٢
إن القول الثابت عن الأئمة	٤٥٣
الثلاثة يترجح عندي على	٤٥٢
أقوالهم "	٤٥٣
هذا خلاف ما صرح به	٤٥٢
الفقهاء الأعلام	٤٥٣
الأصح أن يفتى بقول	٤٥٤
الإمام على الإطلاق ثم	٤٥٢
بقول أبي يوسف ثم بقول	٤٥٣
محمد ثم بقول زفر	٤٥٤
الحسن بن زياد	٤٥٢
ترجمة الإمام أبي يوسف	٤٥٣
نقلاً عن " تذكرة الحفاظ	٤٥٤
للذهبي	٤٥٣
قال الكيا : " إنا نعلم	٤٥٤
أن محمد بن الحسن من	٤٥٥
المجتهدين "	٤٥٣
الكلام على قوله :	٤٥٤
" والإحتمال القوي بأن	٤٥٥
الأصل في رواية كتب	٤٥٣
المذهب أن يكون من صاحبه "	٤٥٤
الانتقاد على قوله : " فإن	٤٥٥
عارضه - أي شئ من السنة -	٤٥٣
أتركه وإن ثبت أنه قول	٤٥٤
أبي حنيفة "	٤٥٥
لم يوجد مثل هذا في أقوال	٤٥٣
الإمام وكتب الفقه	٤٥٤
الرد على قوله : ومن	٤٥٥
أمثلة هذا القسم من	٤٥٣
المتروقات عندي ما ذكروا	٤٥٤
من تعجيل الرواتب قبل	٤٥٥
المعقبات "	٤٥٣
ذكر مستند الحنفية في	٤٥٤
تعجيل الرواتب	٤٥٥
غاية ما يدل عليه سكوت	٤٥٣
أبي داود الحكم بالحسن	٤٥٤
وحدثك أبي داود عن أبي	٤٥٥

صفحة	صفحة
الحديث الضعيف عند	رمشة لا يعارض حديث
الجمهور ومنهم الإمام	عائشة
أبو حنيفة لا يلتفت إليه في	ما ورد من الأحاديث في
الأحكام	الأذكار عقيب الصلاة فلا
٦٩	دلالة فيها على الإتيان
التناقض بين قولي صاحب	بها عقيب الفرض قبل
٦٩	السنة
إجماع المحققين على منع	٦٣
العوام من تقليد أعيان	إن حديث البراء الظاهر
الصحابة مما لا يشك فيه أن	أن المراد بالصلاة فيه
المعترض من العوام	صلاة التهجد أو هو واقعة
٧٠	حال لا عموم لها
انعقد الإجماع على امتناع	٦٤
الخروج عن المذاهب	إن كان صلاة بعدها سنة
٧٠	يكبره المكث قاعداً
الأربعة	٦٧
الكلام على قوله : " وإذا	إن الحنفية لم يقولوا بأن كل
كان القول معيناً معلوماً	ما ورد من المعقبات يؤتى
عن أبي حنيفة وخالفه قول	عقيب الراتبة
٧١	٦٨
تابعي "	الكلام على قوله : " والمراد
المعترض يحصر العالمية	من قولنا - شئ من السنة -
وخلافة النبوة في الأئمة	ما يعم الحديث الضعيف
٧١	وأقوال الصحابة "
الإثنى عشر	٦٩

صفحة	صفحة
لم يقل أحد من العلماء بجواز تقليد التابعين ومن بعدهم سوى المجتهدين ٤٧٢	فضلاً عن أن أجد له ما يدل على استمرار فعله عن النبي صلى الله عليه ومسلم " ٤٨٠
كلام المعترض يشير أنه على المذهب الجعفري أو على مذهب الزيدية ٤٧٤	بيان آثار الصحابة في تكبير القنوت ٤٨٠
الكلام على قوله: " مسح الرقبة في الوضوء ، فإني لم أجد له مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه " ٤٧٥	ثبوت رفع اليدين حذاء الأذنين في قنوت الوتر عن الصحابة ٤٨١
ذكر الأحاديث التي فيها مسح الرقبة في الوضوء ٤٧٦	إن المصرح به في كتب فقه الحنفية هو أن تكبير القنوت مستحب ، ومن قال بالوجوب أخذوا عليه ٤٨٣
العجب من المعترض وقد عد نفسه محدثاً كاملاً أنه لم يقف على هذه الأحاديث ٤٧٩	إذا ذكر في الكلام قولان بلا ترجيح أحدهما على الآخر فالأول ذكراً هو المختار ٤٨٤
الكلام على قوله : " قولهم بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر فإني لم أجد له حديثاً مرفوعاً	يلزم على المعترض على ما أسسه القول بوجوب التكبير ٤٨٤

صفحة	صفحة
ويحمل فعله عليه السلام	الرد على قوله : " ومنها
بتكرار السورة على التبليغ ٤٩٠	أيضاً قول الحنفية بوجوب
الكلام على قوله : " كما	رفع اليدين عند تكبير
نعمل به تأدياً بأبي حنيفة " ٤٩٢	قنوت الوتر "
الإلتقاء على قوله : " ومما	القول بوجوبه غير ثابت
يستغرب أيضاً أنهم يرفعون	عنهم ٤٨٦
الأيدى عند تكبير الوتر	الكلام على قوله : " لا
ولا يرفعون عند قنوت	فيما إذا قام على معارضة
الوتر " ٤٩٤	قوله ونفيه دليل من
لم يفهم صاحب " الدراسات "	السنة "
٤٩٤ معنى الأثرين الذين أوردهما	وأي ذلك ؟ وليس ما
عبد الله بن مسعود هو	خالف رأى المعارض
العالم النقيه الأفقه بعد	مخالفاً للحديث ٤٨٩
٤٩٦ الخلفاء الأربعة	الكلام على قوله : " فلا
ما ذكر المعارض من أن	آتى بتكرار سورة واحدة
الحنفية يقدمون أقوال ابن	في ركعتين إلا في " إذا
مسعود على المرفوعات	زلزلات " ٤٩٠
٤٩٦ كذب	إن تكرار سورة مكروه
الكلام على قوله : " فإما	كراهية تنزيه إذا كان
أن لا يظهر لمن مخالفه	عن قصد ٤٩٠

صفحة	صفحة
٤٩٩	من الأئمة دليل علينا وهو
٤٩٧	قليل الوقوع بل عديمه " ٤٩٧
٥٠٠	تصنيف العلماء في اثبات
٥٠١	مذهب الإمام
٥٠٢	أنموذج من أقوال مالك
٥٠٣	والشافعي التي انفردا فيها
٥٠٤	عن الجمهور
٥٠٥	المسائل التي خالف فيها
٥٠٦	الشافعي الإجماع مائة مسألة ٤٩٨
٥٠٧	قصور باع المعارض في
٥٠٨	علم الحديث ٤٩٨
٥٠٩	لم يوجد في بلاد الهند
٥١٠	والسند إلا شئ يسير من
٥١١	علم الحديث ٤٩٨
٥١٢	الكلام على قوله: "ينبغي
٥١٣	أن يكون ذلك عند الحنفى
٥١٤	الغالب عليه العمل بالحديث
٥١٥	أحلى من العسل " ٤٩٨
٥١٦	الكلام على قوله: "واتفق
٥١٧	من ذلك عندنا فروع
٥١٨	عديدة " ٤٩٩
٥١٩	ترك المعارض حديثاً على
٥٢٠	شرط الشيخين وذكره
٥٢١	حديثاً ليس على شرطها ٥٠٠
٥٢٢	الكلام على قوله: "واستدل
٥٢٣	مالك في "الموطأ" والشافعي
٥٢٤	على وجوب الزكاة في
٥٢٥	الحلى بالآثار " ٥٠١
٥٢٦	الكلام على قوله: "بحديث
٥٢٧	حسن بن علي عليها
٥٢٨	السلام " ٥٠٢
٥٢٩	إن قول: "على عليه
٥٣٠	السلام " من دأب الشيعة ٥٠٢
٥٣١	الأئمة الثلاثة سوى أحمد
٥٣٢	اتفقوا على كراهة تخصيص
٥٣٣	غير الأنبياء والملائكة
٥٣٤	بالصلاة أو السلام استقلالاً ٥٠٢
٥٣٥	الحافظ اليوناني كان حنبلياً
٥٣٦	ولم يصر هذا التخصيص
٥٣٧	شعاراً للرافضة إلى هذه ٥٠٢

صفحة	صفحة
٥٠٤	٥٠٣
في "سننه"	إن عمل اليوناني في
إن لفظ "روى" عند	"البونينية" ليس بتخصيص
الترمذى في "سننه"	للسلام بالأئمة الإثني عشر
ليس مخصوصاً بالدلالة	كما هو دأب المعارض
٥٠٥	٥٠٣
على التبريض	الكلام على قوله : "وجه
الكلام على قوله : "ومن	دلالتيه لأبي حنيفة أنه
ألحق الذئب بها من أتباعه	اتفقت الأمة على وجوب
٥٠٥	٥٠٣
فقد خالف إمامه"	صلاة الوتر"
ثبت عن الإمام في الحاق	من الكذب والإفراء
٥٠٥	٥٠٣
الذئب بها روايتان	البحث للقول بإتفاق الأمة
حديث ابن عمر قال :	على وجوب صلاة الوتر
أمر رسول الله صلى الله	نخطة الغزالي وأبي الطيب
عليه وسلم المحرم بقتل	القاضي في ادعائها أفراد
٥٠٥	٥٠٣
الذئب	أبي حنيفة في القول
ترجمة حمجاج بن أرطاة	بوجوب الوتر أو بفرضيته
النخعي نقلاً عن "ميزان	الكلام على قوله : "ولم
٥٠٥	٥٠٤
الإعتدال"	يرو للشافعي وأحمد مرفوع
حديث حمجاج لا ينزل	يدل على مذهبيها"
٥٠٦	٥٠٤
عن درجة الحسن	الكلام على قوله : "فن
ليس مفهوم العدد معتبراً	ذلك ما روى الترمذى



صفحة	صفحة
عند أكثر العلماء	٥٠٦
الكلام على قوله: "وليس المتفسرون والمتروحون بسر حقيقتها إلا العارفون"	٥٠٦
تفسير قوله تعالى: "فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم"	٥٠٧
تفسير قوله تعالى: "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم"	٥٠٨
الكلام على قوله: "وقل ما يوجد مثله في فقهاء الحنفية"	٥٠٩
إن الحنفية اختلفوا فيما بينهم أن "مكة" أفضل من "المدينة" أو بالعكس	٥١٠
كيف ثبت القول بنسخ تحليل المدينة بقول بعض حفاظ الحديث	٥١٠
إعتراف المعارض بأن في كل من تحريم "المدينة"	
وتحليلها ثبت الأحاديث الصحيحة	٥١١
الكلام على قوله: "لأن مقتضى العلة أن يتقيد الحكم بها"	٥١٢
قد أبطل ابن العربي في "فتوحاته" صريحاً هذا القول	٥١٢
الكلام على قوله: "فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما خالفه فوراً"	٥١٢
الكلام على قوله: "أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما في الخلافات في الأكثر على آثار الصحابة"	٥١٣
ليس الأمر كذلك عند الحنفية إلا إذا كان من باب عمل الصحابي الراوي على	

صفحة	صفحة
هو أن الإرسال إنما ثبت	خلاف مرويه فإنه يدل
عندهم بعمل الفقهاء السبعة ٥٤٧	على النسخ ٥١٤
الكلام على قوله : " وقد	الآثار إنما تكون حجة
ظهر على بحمد الله تعالى	عندنا إذا لم ينفها شئ
فما يصلح لإستنادهم فيه " ٥٤٨	من السنة ٥١٦
إن أثر ابن مسعود الذي	الكلام على قوله : " وثانيتها
ذكره المعترض في الإستدلال	أن عمل أهل المدينة المقدسة
لا يصلح لاستناد مذهب	على ساكنها أفضل الصلوات
مالك في عمل أهل المدينة ٥٤٩	والتسليمات من أقوى حجج
ما للفرق بين ترك الحديث	الدين عندنا " ٥١٧
بعمل أهل المدينة وبين	لم يثبت من الكتاب والسنة
تركه بعمل الأئمة الأربعة	والإجماع المتفق عاينه ما
على خلافه ٥٥٢	يدل على أن عمل أهل
الكلام على قوله : " ومنه	المدينة حجة ظنية فضلاً
يخرج أيضاً أن عمل أهل	عن أن يكون من أقوى
المدينة المقدسة يترك به	حجج الدين ٥١٧
الحديث الصحيح عند	أين الدليل الصحيح الثابت
غيرهم مطلقاً " ٥٥٣	الذي يثبت عمل أهل
كلام أصحاب الشافعي يأبى	" المدينة " بالإرسال ٥٤٧
من اشتراط ذلك في قبول	إن التحقيق عند المالكية

صفحة	صفحة
الحديث الصحيح عند الشافعي	٥٥٥
الكلام على قول الشافعي المذكور على تقدير التسليم لا دلالة لكلام الشافعي على حجية عمل أهل المدينة	٥٦٠
الفرق بين حديث "الصحيحين" بعد تدوينهما وبين حديثهما قبل تدوينهما	٥٦٥
الفرق مستحدث	٥٦٦
الكلام على قوله: "ومن جعلها وساداتها علماء المدينة"	٥٦٦
لم يثبت أن إجماع أهل المدينة وعملهم إجماع معتبر بعد وفاة مالك إلى يوم القيامة	٥٦٧
الكلام على مسألة أجزاء صوم الولي عن الميت	٥٦٨
فتوى ابن عباس وعائشة في هذا الباب	٥٦٨
قال مالك: "لم أسمع أحداً من الصحابة والتابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد"	٥٦٨
الكلام على حديث ابن عمر في هذا الباب	٥٦٩
الإثبات والنفي إذا تعارضا	٥٦٩
رجح المثبت	٥٦٩
توثيق عبث	٥٦٩
الكلام على أشعث وابن أبي ليلي	٥٧٠
أجمعوا على أنه لا يصلي عن الميت صلاة فائنة	٥٧٠
لا يمكن صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قوله	٥٧٠
الكلام على قوله: "وكذلك حديث العراقيين إذا جاء من غير طريق الشيخين"	٥٧٠

صفحة	صفحة
أهل المدينة يهدمه قول	الكلام على قوله : " نعم
جميع أصحاب الكتب ٥٧٣	بترجح حديث رجاله
إن ترجيح ما في أحد	مدنيون على ما رجاله
" للصحيحين " على ما في ٥٧١	العراقبون "
الآخر منها بعمل أهل	إذا كان كلا الحديثين في
المدينة في مذهب مالك ٥٧٣	" الصحيحين " فلا يعرف
وهذا القول لم يثبت في ٥٧١	لهذا الترجيح وجه صحيح
مذهب الشافعي ٥٧٤	الكلام على قوله : " وأما
قد أجمعوا على أن الموضع	عدم القبول فلا نقول به
الذي ماس جسده صلى الله ٥٧٢	فيما اتفق عليه الشيخان "
عليه وسلم أفضل من جميع	الإنقاد على قوله : " وأما
ما عداه ٥٧٥	ترجح أحد الصحيحين
اختلفوا أن مسكنه صلى الله	على الآخر بعملهم فقاعدة
عليه وسلم من الجنة أفضل ٥٧٢	كلية في مذهبها "
أم هذا المكان ٥٧٧	كتب أصول الفقه ساكتة
الكلام على قوله : " تعين	عن ترجيح " صحيح البخاري "
علينا ترك كل مذهب ٥٧٢	على " صحيح مسلم "
يخالف مذهبهم " ٥٧٧	القول بترجح ما في
ممشى المعارض ليس إلا	" صحيح مسلم " على ما في
على ما رآه ٥٧٨	" صحيح البخاري " بعمل

صفحة	صفحة
الشافعي في "مسنده"	الانتقاد على قوله : "ولا
أربعة أجاديث	شك عندك أن الحنفية بل
٥٩١	وفقهاء الكوفة قاطبة كثر
قال الشافعي : "حملت عن	خلافهم مع أهل المدينة
محمد وقر بعبر كتباً"	المنورة"
٥٩٥	٥٧٨
زوج محمد بأمر الشافعي	المعترض ترك حمل أهل
الكلام على قوله : "ومما	المدينة في كثير من المسائل
أعتمد حجة اجتماع أهل	٥٧٩
بيت النبوة"	الكلام على قوله : "ومن
٥٩٧	أعظم الجفاء على تسمية
اضطراب المعترض في تعيين	محمد بن الحسن الشيباني
أهل البيت	لمصنفه بكتاب "اختلاف
٥٩٨	أهل المدينة والكوفة"
ما وجدنا له سلفاً في هذا	٥٨٠
القول	ما إذا أراد محمد بقوله
٥٩٨	"أهل المدينة" و "أهل
قلع أساس ما بناه المعترض	الكوفة"
٥٩٨	٥٨٠
في هذا الباب	مذاكرة أبي حنيفة ومالك
الكلام على قوله :	في المسجد الحرام طول
"فكيف إذا انضم إلى	الليل
٦٠٢	٥٨١
ذلك حديث الثقلين"	إن محمد بن الحسن شيخ
إنما ورد "حديث الثقلين"	الشافعي ورايه روى عنه
في أهل البيت بالمعنى الأعم	
الشامل لمن كان منهم إلى	

صفحة	صفحة
قد ثبت في الإجماع العصمة	يوم القيامة سواء كان من
عن الخطأ الإجتهادى	بنى هاشم أو من بنى المطلب ٦٠٣
أيضاً ٦٢٧	لو كان حديث الثقلين مثبتاً
لا يمكن نقل شئ من	للعصمة لثبتت العصمة في
الإمام الثاني عشر ٦٢٧	كل واحد من هؤلاء ٦٠٤
القول بأن : " مذهب	لا دلالة للفظ هذا الحديث
واحد منهم مذهب باقيهم "	على أن علماءهم هم الأئمة
قول مبتدع باطل ٦٢٧	الإثنا عشر
القول بأن الإمام الثاني	إشباع الكلام في توهين
عشر هو الغائب المنتظر لا	دعوى المعارض ٦٠٦
يساعده رواية ولادراية ٦٢٧	قوله صلى الله عليه وسلم
ما جاء في الأحاديث	" ولن يتفرقا حتى يردا
الصحيحة في حق مهدي	على الخوض " آب عن
آخر الزمان ٦٢٨	حمل لفظ "أهل البيت"
من المتحقق أن محمد بن	على المعنى الذى ذكره
الحسن العسكرى ليس بمهدي ٦٢٨	المعارض
إن عمل أهل البيت مما	معنى حديث الثقلين ٦٠٧
يرجح أحد المعارضين لكن	ما معنى التمسك بكتاب الله ٦٠٨
الشأن في اثبات ذلك العمل ٦٣١	لا يدل الحديث على ما
بيان اضطراب كلام المعارض	حال المعارض بثباته ٦٠٨

صفحة	صفحة
لجاز أخذه عن الخوارج	في تعيين المراد بأهل
٦٤٥	البيت
أيضاً سواء بسواء	٦٣١
الكلام على قوله :	الكلام على قوله :
أن التسمية " بالشيعة "	" وكون اجماهم حجة
٦٤٥	عند الشيعة لا يدل على
تحتت على كل موالى	بطلان المسئلة "
٦٤٥	٦٣٢
بحب التحرز عن تسمية	الإمامية يقولون بارتداد
٦٤٦	نسائه صلى الله عليه وسلم
تسمية أمثال الحاكم والأعمش	وجميع أقربائه وخدمه
والحب الطبرى بالشيعة	ومواليه وجميع الصحابة
فإنما كانت ممن اتهمهم	سوى الستة
٦٤٧	٦٣٣
بالرفض	" أهل البيت " عند الشيعة
٦٤٨	عبارة عن الأئمة الأربعة
مسئلة قبول رواية المبتدع	آل العباء
احتجاج " الصحيحين "	٦٣٣
٦٤٩	الكلام على قوله :
بكثير من المبتدعة	" على أن الشيعة بعمومهم
٦٤٩	ليسوا من أهل البطلان "
كتاب مسلم ملاّن من الشيعة	٦٢٤
ليس في أهل الأهواء أصح	كذلك الخوارج بعمومهم
٦٥١	ليسوا من أهل البطلان
حديثاً من الخوارج	٦٣٩
الكلام على قوله : " ولما	لوجاز أخذ الحق عن الشيعة
قال مالك بحجية عمل أهل	
المدينة المعظمة لزمه القول	

صفحة	صفحة
٦٥١	بمحجة عملهم "
٦٥١	وجوه بطلان هذا اللزوم
٦٥٥	إجماع أهل المدينة من
٦٥٥	الصحابة والتابعين حجة
٦٥٢	عند مالك
٦٥٦	إن أكثر النصف الثاني من
	الأئمة الإثني عشر إنما
	ولدوا بعد انقراض زمن
	التابعين
٦٥٣	الكلام على قوله : " والحق
٦٥٣	حق وإن لم يأخذ به أحد "
٦٥٦	من العجيب الأعجب أن
	يكون الحق قد تركه كل
	من الصحابة والتابعين وجميع
	أهل السنة والجماعة
٦٥٣	الكلام على قوله : " وعلى
	هذا الذي أعتقد في أهل
	بيت النبوة أنتقد على إمام
	الحنفية كمال الدين بن الهمام "
٦٥٤	الانتقاد على قوله :
	" أحدهما في مباحث الطلاق
	حيث ذكر قوله صلى الله
	عليه وسلم " الخ
	نص ماقاله ابن الهمام
	لفظ " الخطر " في الأكثر
	بقابل الإباحة
	إذا تعارض " الأصح "
	و " الصحيح " فالراجع
	العمل بالصحيح
	" الصحيح " مقابله الفاسد،
	و " الأصح " مقابله
	" الصحيح "
	شرح قول الحسن رضى
	الله عنه : " أحب الغناء "
	معنى قول ابن الهمام
	" فهو رأى منه "
	ما أورده المعترض على
	قول ابن الهمام افتراء محض
	إطلاق لفظ " رأى "
	من ابن الهمام على رأى



صفحة	صفحة
٦٦١	الحسن من قبيل اطلاق الباقر لفظ "الرأى" على رأى على
٦٥٩	المناداة بأمر على فى أسواق الكوفة أن الحسن مطلق فلا تزوجه
٦٦٣	غضب معين أموال بعض الأشراف وسوء صنيعه بهم فى أواخر عمره
٦٦٤	كان ابن الحنفية مجتهداً محمد الباقر مجتهد
٦٦٤	يحوز السهو والنسيان على الأنبياء فى غير الأمور التبليغية
٦٦٦	الكلام على قوله : " وثانيهما فى باب الغنائم حيث تكلم على قول أبى جعفر "
٦٦٧	صنع على فى سهم ذوى القربى صنع أبى بكر وعمر الكلبي مضعف عند أهل الحديث
٦٦٧	قال الشافعى : " لإجماع بمخالفة أهل البيت " إن علياً خالف الشيخين
٦٦٧	الحسن معنى قول الشافعى : " لا إجماع بمخالفة



صفحة	صفحة
٦٨٢	الشامى
٦٨٧	كمال أبي حنيفة في علم الحديث وأنه من الحفاظ
٦٨٨	المحدثين المتقنين
٦٨٩	المذاهب الأربعة مأخوذة من السنة
٦٩٠	دقة استنباطات أبي حنيفة بحيث لا تنكشف إلا على صاحب الكشف الصحيح
٦٩١	ذكر الشعراوى والمناوى الأئمة الأربعة في "طبقات الأولياء"
٦٩٢	ذكر بعض مناقب الإمام أبي حنيفة نقلاً عن كتاب "الروض الفائق" للعارف شعيب الحريفيش
٦٩٣	ذكر بعض ما رثى به بعد وفاته
٦٩٤	ذكر بعض مناقب الإمام محمد والإمام أبي حنيفة
٦٩٥	نقلاً عن "الدر المختار"
٦٩٦	أسماء بعض الأولياء الكبار الذين قلدوا الإمام أبا حنيفة
٦٩٧	كان الليث بن سعد ووكيع ابن الجراح ويحيى بن سعيد القطان ومسر بن كدام من الحنفية
٦٩٨	ذكر حمد الخطيب البغدادي على الإمام أبي حنيفة ورد العلماء عليه
٦٩٩	الانتقاد على قوله: "فاعلم أن الأئمة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين يحرمون الرأي والقياس"
٧٠٠	كلام الصادق إنما هو في القياس المحذور
٧٠١	مكلمة أبي حنيفة مع الباقر في هذا الباب وثناء الباقر عليه
٧٠٢	حوار أبي حنيفة مع رجل

صفحة	صفحة
عمل الخلفاء الثلاثة جميعهم	كان ينكر القياس ويقول :
ليس كعمل واحد من	٦٩٢ إن أول من قاس إبليس
الأئمة الإثني عشر عند	ابن الهمام عدل ثقة ثبت
٦٩٦ المعارض	كالإمام النوى والسيوطي
كلام المعارض هذا يؤدي	٦٩٣ وابن العربي والشعراوى
إلى جواز معارضة عمل	نقل " فصول البدائع "
٦٩٦ غير المعصوم بقول المعصوم	يدل على أن مذهب على
في " الكيلى " أكاذيب	وأولاده هو جواز القياس
٦٩٨ مخترعة على أهل البيت	الكلام على قوله : " وإنما
القول بعصمة الأئمة ليس	عملهم على النصوص
٦٩٨ إلا مذهباً للشيعة	٦٩٤ والإلهام والكشف والفهم
الكلام على قوله : " إن	الكشف والإلهام ليس
للعارفين فى مجالى النساء	٦٩٤ بحجة فى الأحكام
٦٩٩ تجلياً إلهياً خاصاً "	الوجه الذى ذكره المعارض
لو كان الأمر كما ذكره	٦٩٥ لا يحتاج إليه
المعارض لجاز لكل عارف	الكلام على قوله : " بل
بالله ترك العمل بظواهر	عندنا معارضة الأحاديث
٦٩٩ الشريعة	الصحيحة بعمل هؤلاء
وكما للعارفين فى مجالى	الأئمة لها حكم معارضة
النساء تجلياً إلهياً خاصاً	٦٩٥ النصوص بعضها ببعض "

صفحة	صفحة
٧٠٦	كذلك للعارفات ٦٩٩
٧٠٧	الكلام على قوله : " قد
٧٠٧	ثبت في الحديث ما دل
٧٠٧	على أن أهل بيته عليه
٧٠٧	السلام لا يتزوجون إلا من
٧٠٧	أهل الجنة " ٧٠٠
٧٠٧	الله أعلم بثبوت هذا
٧٠٧	الحديث ٧٠٠
٧٠٧	قالت الرافضة بسلام
٧٠٧	أبي طالب والمعتز ساعدتهم
٧٠٧	عليه والقول بسلامه مكابرة
٧٠٧	محضة ٧٠٠
٧٠٨	لا مناغاة بين التوسل بالآل
٧٠٨	الأطهار والصحابة الأخيار ٧٠١
٧٠٨	بيان تفريق الروافض
٧٠٨	والمعتز بين أولاد الحسن
٧٠٨	وبين أولاد الحسين في
٧٠٨	سائر الأحكام ٧٠١
٧٠٨	الكلام على قوله : " إن
٧٠٨	ثبت عندي تمسك أبي حنيفة
٧٠٦	نفسه في حكم شرعي " ٧٠٦
٧٠٦	الانتقاد على قوله : " وإذا
٧٠٦	نظرت إلى أن الجرح مقدم
٧٠٦	على التعديل أحجم " ٧٠٧
٧٠٦	ما بال المعتز لا يدع
٧٠٦	مخيلة الإجماع عن حديث
٧٠٦	الإمام ؟ ٧٠٧
٧٠٦	شأن أبي حنيفة الإمام عال
٧٠٦	عن البخاري ومسلم وغيرها
٧٠٦	في جميع العلوم والحديث
٧٠٦	والزهد والكشف والإلهام ٧٠٧
٧٠٦	الإمام أبو حنيفة أعظم كشفاً
٧٠٦	ومعرفة من ابن العربي ٧٠٨
٧٠٦	قول المعتز : إن العارفين
٧٠٦	ربما يحكمون بصحة حديث
٧٠٦	حكم الحفاظ بوضعه
٧٠٦	وبالعكس ٧٠٨
٧٠٦	الكلام على قوله : " فشهدت
٧٠٦	بعلية في متن
٧٠٦	الحديث بنظر حاذق " ٧٠٨

صفحة	صفحة
٧١٠	إمكان هذا لا يختص بحديث أبي حنيفة فقط بل هو ثابت في حديث جميع الأئمة ٧٠٨
٧١٠	حكم الحافظ لا يعادل حكم أبي حنيفة بالصحة أو الحسن وإن كان ضمنياً ٧٠٩
٧١٠	لو أنصفت ما جعلت الإمام أدنى من البخاري و مسلم ٧٠٩
٧١٠	لن تجد في المذهب قياساً مخالفاً للحديث الصحيح
٧١١	أو الحسن ٧٠٩
٧١١	ترك القياس بالجـديث : "فلا أنظر إلى هذه الصنعة رأساً عند عمل أهل الحجاز"
٧١١	للأكثر ٧٠٩
٧١١	الانتقاد على قوله : " من ارتكب الاخراجات البعيدة والجدل المفرط على ما يشبه التشريع الجديد "
٧١١	كلام المعارض هذا سوء أدب إلى أبي حنيفة ومقلديه
٧١١	من الأولياء والمحدثين ٧١١
٧١١	ثناء بعض الأجلة على ترك قول أبي حنيفة إلا

صفحة	صفحة
٧١٦	٧١٢
اعتراف المعارض بأن ألوفاً من عرقاء السند و الهند وما وراء النهر وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه	الإمام أبي حنيفة توثيق يحيى بن معين أبا حنيفة الكلام على قوله : فإني أعمل بما بدا لي من ذلك ترجيحه من غير مبالاة "
٧١٧	٧١٣
حنيفة جرح النسائي على أبي حنيفة غير مقبول	لا تحتاج أقوال الإمام أبي حنيفة والأئمة الثلاثة إلى أن يقول بترجيحها مثل المعارض
٧١٨	٧١٣
كلام البخاري لا يصح أن يكون تفسيراً لما قاله النسائي البخاري والنسائي أيضاً قد طعنوا بمطاعين فكما أنها محفوظان عنها فكذلك	ذكر بعض المناسبات الجسفة التي رآها بعض الصلحاء في حق الإمام أبي حنيفة
٧١٨	٧١٤
أبو حنيفة طعن بعض الحاد في الإمام الشافعي	رؤيا أبي حنيفة كأنه ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٧٢٥	٧١٥
طعن في ابن العربي سبعمائة من المحدثين والعارفين	مثل هذه الرؤيا في التهويل رؤيا رأتها أم الفضل رضي الله عنها
٧٢٥	٧١٥
ليس قول النسائي في حق الإمام الأعظم إلا كقول	

صفحة	صفحة
عندنا أن أبا حنيفة قال :	ابن حبان في موسى الرضا
القرآن مخلوق " ٧٦٠	وقول العقيلي في موسى
كلام البخاري في "صحيحه"	الكاظم ٧٢٧
يدل بظاهره على كونه	يجب رد قول النسائي في
من أهل الاعتزال، والتحقيق	الإمام أبي حنيفة ٧٢٩
أنه برئ منه ٧٦٠	على ماذا يحمل قول
مانقله المعارض عن :	البخاري : " سكتوا عن
" غنية الطالبين " فالظاهر	رأيه وعن حديثه " ٧٣٠
أنه مدسوس عليه ٧٦١	الكلام على لفظ البخاري :
الكلام على قوله : " وإنما	" إن أبا حنيفة كان مرجئاً " ٧٤٣
الغث والسمين فيمن ترسم	كان غسان المرجئي بهكي
بمذهبه " ٧٦٣	ما ذهب إليه من الإرجاء
قلت كذلك من ترسم	عن الإمام أبي حنيفة ترويحاً
بالمذاهب الباقية ٧٦٣	لمذهبه ٧٤٩
رؤيا مثل المعارض ليس	قال الآمدى : " أصحاب
بشيء ٧٦٣	المقالات قد هدوا أبا حنيفة
الكلام على قوله : " يجب	من مرجئة أهل السنة " ٧٥٩
حمله على أن الحصر عليه	المعتزلة كانوا يلقبون من
من حيث مقام معين " ٧٦٤	خالفهم في القدر مرجئاً ٧٥٩
معنى قول الغوث الأعظم	قال أحمد : " لم يصح



صفحة	صفحة
هو نبي الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل	٧٦٤
الغزالي فإن ذلك من قائله	٧٦٥
مزلة عظيمة	٧٦٥
"المنحول" لم يرو عن	٧٦٤
الغزالي بسند متصل إليه	٧٦٦
إنما صدر ما صدر عنه	٧٦٥
الغزالي في حق الإمام أبي حنيفة حين سلطان الهوى والعصية عليه قبل أن يتخلق بأخلاق الصوفية	٧٦٦
ثناء الغزالي في "الإحياء"	٧٦٥
على الإمام أبي حنيفة	٧٦٧
ما قال أهل الجرمين من العلماء لما رأوا رسالة المعترض المسماة "بالحجة الجلية في رد مني قطع بالأفضلية"	٧٦٥
٧٦٧	
هو نبي الولاية الكاملة في عهد ذلك الرجل	٧٦٤
اطراء المعترض في ذكر ابن العربي ونجسه في ذكر الشيخ الجبلاني	٧٦٤
الكلام على قوله :	٧٦٥
"ولو قيل إن العارف بعد كماله لا ينسب إلى مذهب"	٧٦٥
أكثر الأولياء حتى للغوث الأعظم ينسبون إلى مذهب معين	٧٦٥
مصدر القول : "الصوفي لا مذهب له"	٧٦٥
إن جماعات من العلماء عابوا على مالك وعلى الشافعي وقد برأهما الله مما قالوا .	٧٦٥
لا يغتر بما وقع في	

## فهرس ما فى الهوامش

صفحة	صفحة
١٧	الشعراوى لىس معى نفاة القياس وسرد عباراته فى هذا الباب
٨	الرد على معى زعم أن المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا علم المقال دون علم الأحوال
١٨	الكلام المشبع على حديث " لا أشبع الله بطنه " تصحيح حديث " اللهم اجعله هادياً مهدياً واهديه " الوارد فى حق سيدنا معاوية رضى الله عنه
١٠	شرح قوله صلى الله عليه
٤٤	وسلم : " هادياً مهدياً " ثناء ابن حجر المكي على سلطان الهند " همايون " وتصنيفه له كتابه " تطهير الجنان "
١٤	إذا سمع الخطيب فى الجمعة يقرأ آية " صلوا عليه " يصلى سرّاً فى نفسه وينصت بلسانه
٥٣	الكلام على حجة تعامل الأمة ، والقول الجامع فى الاختلاف فى الفروع لىس لأحد من علماء الأمة أن يثبت حديثاً ثم يردّه دون إبداء علة فيه ولو

صفحة	صفحة
٨٢	٥٧
الصححيح والحسن	فعل ذلك سقطت عدالته
الحق أن تصحيح ابن خزيمة	المؤلف تلمذة من ترجمة الشيخ
لا يفوق على تصحيح غيره	الإمام محمد هاشم السندی
من أئمة هذا الفن	ذكر تلمذة الشيخ معين
٨٣	٥٨
نص ما قال الإمام الرباني	ترجمة الشيخ محمد أمين أبي
المجدد للألف الثاني نقلاً	الشيخ محمد معين
عن نخواجه محمد بارسا :	٦٠
أن سيدنا مهدي عليه السلام	بسم <b>جاء في رواية النسائي</b> ذكر
يعمل بعد نزوله على	<b>جمع</b> للمصنفين بحرفه أيضاً
١٠٥	٦٣
مذهب أبي حنيفة الإمام	<b>قد</b> صرح غير واحد بأن
سرخس ما قال العارف الشعرائي	من دليل صحة الحديث
نقلاً عن سيدي علي	قول أهل العلم به ، وإن
الخواص في كون الإمام أبي	لم يكن له إسناد يعتمد
حنيفة و أبي يوسف من	على مثله
١٠٦	٦٤
أعظم أهل الكشف	الاتقاد على رأي السيوطي
الجمع بين أقوال الإمام	في قوله : "إن أصبح
أبي حنيفة الثلاثة في الغسالة	مصنف الصحيح ابن خزيمة
١٠٧	٨٢
ذكر الحافظ النجم الغيطي	م ابن حبان ثم الحاكم
أن الإمام أبا حنيفة رأى رب	إن ابن خزيمة وابن حبان
العزة في المنام تسع وتسعين	في لا يرى للفرقة بين



صفحة	صفحة
صفحة	في داود
نهى الإمام أبي حفص	١٦٣
الكبير تلميذه البخارى	افراط ابن حزم في تضعيف
صاحب الصحيح عن أن	حديث رسول الله صلى
يفتي	الله عليه وسلم نصرة لمذهبه
١٧٩	الباطل
قد جرت عادة المصنفين	١٦٤
باتيان صيغة التريض فيما	كان ابن حزم يهجم على
صح واستعمال الفاظ الجزم	لقول في التعديل والتجريح
فيما ضعف	١٦٤
١٨٠	ليقع له أوهام شنيعة
الانتقاد على الشيخ عبدالحى	قال الفخر الرازى: البخارى
في استبعاده صحة هذه الواقعة	والقشبرى ما كانا عالمان
١٨١	الغيوب ، فإذا شاهدنا
سئل يحيى بن معين عن مسألة	خبراً مشتملاً على منكر
١٨٢	نطعن بأنه من ترويجات
من التيعم فلم يعرفها	للاحدة على المحدثين " ١٧٠
سئلت امرأة يحيى بن معين	ليوث وقعة اخراج البخارى
وأبا خيثمة وخلف بن	من " بخارا " بسبب
سالم عن الحائض تغسل	نتيجه بثبوت الحرمة بين
الموتى فلم يجيبها أحد وجعل	صبيين ارتضعا شاة ،
١٨٢	ينظر بعضهم إلى بعض
١٨٣	ترجمة أبي خيثمة
١٨٣	ترجمة خلف بن سالم السندى
حكاية مجالسة اسحاق	١٧٨
	هذا الباب

صفحة	صفحة
١٨٦	مع المحدثين كاحمد وابن معين وذاكرته في الحديث منهم وكان اذا سئلهم عن تفسير الحديث وفقهه يقولون كلهم إلا أحد
١٨٦	ابن حنبل
١٨٦	استقصاء جواب المسئلة على
١٨٨	ابن مهدي
١٨٨	يسط انقول في ترجمة الإمام أبي حفص الكبير ، وسرد مناقبه ومزاياه نقلاً عن
١٨٩	الثقات
١٨٩	سمع الإمام أبو حفص من محمد بن اسمعيل الجوزجاني
١٨٩	الإمام أبو حفص من أوائل شيوخ البخاري
١٩٠	وبأبي حفص انتشر العلم ببخارا
١٩٠	هبة الأمراء من أبي حفص
١٩١	كثرة تلاوة أبي حفص
١٨٦	للقرآن الكريم
١٨٦	وأى حافظ " بخارا "
١٨٦	محمد بن سلام البيكندي
١٨٦	أبا حفص في المنام قاعداً
١٨٦	إمام رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليه كتاباً
١٨٦	حكاية أبي حفص مع والي خراسان
١٨٨	كان أبو حفص لا يصلي في ثوب أهداه السلطان إليه
١٨٩	زهد أبي حفص وعمله
١٨٩	بما علم
١٨٩	إسلام سبعين نفرأ من الخبوس على يده أبي حفص
١٩٠	عمل واحد ينفع الآلف ، وقول الآف لا ينفع الواحد
١٩١	عمل أبي حفص قبل للتعليم قال محمد بن أحمد

صفحة	صفحة
١٩٨	١٩٣ هذا العلم كاخذ أبي حفص
كان خاوند أنفق في طلب	قال أبو سليمان : لا تختلفوا
العلم أكثر من ألف ألف	إلى ما دام أبو حفص فيكم
١٩٩ درهم	١٩٣ بعض أقوال الإمام أبي
رد الشعراني على من	حفص الكبير
يقول : إن أبا حنيفة مع	ترجمة الإمام الذهلي شيخ
٢٠٥ أهل الرأي	١٩٥ البخاري
أصحابنا الحنفية هم أهل	إن البخاري كان يفرق
٢٠٦ الحديث والمعاني	بين التلاوة والمثلور والذهلي
من رد المراسيل فقد	كان ينكر التفصيل
٢٠٦ رد كثيراً من السنة	١٩٦ سرد القصة التي وقعت بين
تقديم الحنفية الحديث والأثر	البخاري و الذهلي
٢٠٦ على الرأي	قال الذهلي : من زعم أن
قال محمد : لا يستقيم	لفظي بالقرآن مخلوق فهو
الحديث إلا بالرأي ، ولا	مبتدع لا يجالس ولا يكلم
٢٠٦ يستقيم الرأي إلا بالحديث	١٩٦ ذكر ما وقع بين البخاري
مع لا يحسن علم الحديث	والسلطان خالد بن أحمد نائب
لا يصلح عندنا للقضاء	الطاهرية " ببخارا "
٢٠٦ والفتوى	١٩٧ ترجمة خالد بن أحمد أمير
الإمام محمد قد ملأ كتبه	" بخارا " وكان من أهل

صفحة	صفحة
من الحديث	٢٠٧
من استراح بظاهر الحديث	٢٠٧
عن بحث المعاني انتسب إلى	٢٠٧
ظاهر الحديث	٢٠٧
مناظرة البزدوي مع إمام	٢٠٧
الحرمين	٢٠٧
وجه تسمية المحصوم أصحابنا	٢٠٧
"بأصحاب الرأي"	٢٠٧
ثناء مالك على أبي حنيفة	٢٠٨
نظر مالك في كتب أبي	٢٠٨
حنيفة	٢٠٨
قال الشافعي : " والله ما	٢٠٨
صرت فقيها إلا باطلاعي	٢٠٨
في كتب أبي حنيفة "	٢٠٨
ذب ابن سريج عن الإمام	٢٠٨
أبي حنيفة	٢٠٨
سلم لأبي حنيفة جميع الأمة	٢٠٨
ثلاثة أرباع العلم	٢٠٨
قال يحيى بن آدم : كان	٢٠٨
النعمان جمع حديث أهل بلده	٢٠٨
كله فنظر إلى آخر ما قبض	٢٠٩
عليه النبي عليه السلام	٢٠٩
قال أبو حنيفة : "عجبا للناس	٢٠٩
يقولون : إني أقول بالرأي	٢٠٩
وما أفتي إلا بالآثر	٢٠٩
قال النضر بن محمد : ما ريت	٢٠٩
أحدأ أكثر أخذأ للآثار	٢٠٩
من أبي حنيفة	٢٠٩
قال أبو حنيفة : عندي	٢٠٩
صناديق من الحديث	٢٠٩
قال يونس : " كان	٢٠٩
أبو حنيفة شديد الانهاج	٢٠٩
للأحاديث الصحاح "	٢٠٩
قال فضيل بن عياض :	٢٠٩
" كان أبو حنيفة إذا وردت	٢٠٩
عليه مسألة فيها حديث	٢٠٩
صحيح اتبعه "	٢٠٩
قال ابن المبارك : "أبو حنيفة	٢٠٩
يجهد جهده أن يكون عمله	٢٠٩
على السنة "	٢١٠



صفحة	صفحة
الإمام النووي فوق ابن الصلاح	٢١٨
ترجمة الشيخ محمد أكرم النصربوري	٢٢٠
أول من تكلم بالأقسام السبعة للحديث الصحيح	٢٤٢
الشيخ ابن الصلاح ولم يتابعه على ذلك الحافظ	٢٤٤
ابن كثير ولا القسطلاني شارح البخاري	٢٤٠
نص القسطلاني في هذا الباب نقلاً عن ابن الهمام	٢٤١
قول البخاري : "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر لم يوافق عليه فقد قال غيره غيره"	٢٤١
قال المحققون بتعذر الحكم بأصح الأسانيد على سند واحد بعينه	٢٤١
قد يكون الراوي المعين	
أكثر ملازمة لشيخه من غيره فيصير أدري بحديثه لكن بالنسبة إلى مجموع متونه لا بالنسبة إلى خصوص من شاركه فيه حافظ مثله	٢٤٢
إن البخاري ومسلماً قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما	٢٤٤
قد تقرر أن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجال أسنده لا بالنظر إلى كونه في الكتاب الفلاني ٢٤٥ و ٣٥٩ قال العسقلاني : " الأمة لم تجمع على العمل بما في " الصحيحين " لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل "	٢٤٦
بسط القول في أن المذهب الحنفي أكثر موافقة	

صفحة	صفحة
أبي حنيفة الدارقطني	لما في "الصحيح السنة" ٢٤٧
وأبو نعيم	ثناء صاحب "الدراسات"
٢٨٥	على شيخه الإمام ولي الله
توثيق ابن معين وشعبه	٢٤٨
لأبي حنيفة	الدهلوي
٢٨٥	اعتلدار ابن حجر عن
ثناء الأئمة الكبار على	مروان لرواية البخاري
أبي حنيفة	عنه
٢٨٦	٢٦٢
من أين للدارقطني تضعيف	الرد على الدارقطني في
أبي حنيفة وهو مستحق	قوله : "لم يسنده من
للتضعيف	موسى بن أبي عائشة غير
٢٨٦	أبي حنيفة والحسن بن عمارة
رواية الدارقطني في كتابه	وكلاهما ضعيفان"
أحاديث سقيمة ومعاولة	٢٨٤
ومنكرة وموضوعة	تضييق أبي حنيفة في الرواية
٢٨٦	إلى للغاية حتى إنه شرط
انتقاد العيني على الدارقطني	التذكر لجواز الرواية بعد
نقلًا عن "عمدة القاري"	علمه أنه خطه
٢٨٦	٢٨٤
رد بحر العلوم على الدارقطني	نعصب الدارقطني لمذهب
في تضعيفه لأبي حنيفة	الشافعي معروف
٢٨٧	٢٨٥
الفقيه أولى بأن يؤخذ	قال ابن عبد الهادي :
الحديث منه	"ومن المتعصبين على
٢٨٧	
الإمام أبو حنيفة روى	
٢٨٧	عن كثير من الأئمة

صفحة	صفحة
قول ابن القطان : "وعلة	٢٨٨ كان حماد وعاء للعلم
ضعف أي حنيفة " إساءة	الرد على من يقول إن
أدب وقلة حياء منه ٢٩٠	أبا حنيفة من أصحاب
ما قال الدارقطني مردود	الرأى والقياس ٢٨٨
بكلا جزئية ، وبسط الرد	سبب وقوعهم في الإمام
عليه نقلاً عن المحدث	أنهم كانوا سيئى الفهم يخدمون
عبد العزيز صاحب	ظواهر ألفاظ الحديث ولا
"أطراف البخارى" ٢٩١	يرومون بواطن المعاني . ٢٨٨
كان وكيع يفتى برأى	انتقاد الحفاظ محمد عابد
أبي حنيفة وكان يحفظ	السندى على الدارقطني في
حديثه كله وكان قد سمع	تضعيفه لأبي حنيفة ٢٨٩
من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ٢٩١	لو عرف الدارقطني قدر
توثيق على بن المدينى	الإمام لما تكلم فيه ٢٨٩
لأبي حنيفة ٢٩١	قال الخريبي : " الناس
دأب الدارقطني في "سننه"	في أبي حنيفة حاسد
في باب التصحيح والتجريح ٢٩١	وجاهل ، وأحسنهم عندى
أنموذج من توثيق الدارقطني	حالا الجاهل ٢٨٩
وتضعيفه لرجل واحد ٢٩٢	تعقب الشيخ عبد الحق
البيهقى محتج بآثار لو احتج	على الدارقطني تضعيفه
بها مخالفوه أظهر ضعفها ٢٩٢	للإمام ٢٩٠

صفحة	صفحة
٢٩٦	قاعدة قبول الجرح والتعديل
٢٩٦	تقلاً عن الحافظ ابن عبد البر
٢٩٦	٢٩٢ من أعلام المسائل
٢٩٦	البخارى كثير التبع لما يرد
٢٩٦	على أبي حنيفة
٢٩٣	اشتمال كتب أبي داود و
٢٩٣	الترمذى و ابن ماجه على
٢٩٣	الأحاديث السقيمة والأسانيد
٢٩٧	الضعيفة
٢٩٧	الحاكم قد عرف تساهله
٢٩٧	”سنن الدارقطنى“ مجمع
٢٩٧	الأحاديث المعولة ومنبع
٢٩٧	الأحاديث الغريبة
٢٩٤	من تأمل ”كتاب السنن“
٢٩٧	للدارقطنى قضى من تعصباته
٢٩٧	العجب
٢٩٥	الخطيب البغدادى ساق
٢٩٦	فى تاريخه فى ترجمة الإمام
٢٩٦	أى حنيفة من الخرافات
٢٩٦	والكذب ما يستحق من
٢٩٦	قاعدة قبول الجرح والتعديل
٢٩٢	تقلاً عن الحافظ ابن عبد البر
٢٩٢	ما قال الدارقطنى فى حق
٢٩٣	الإمام جرح مهم غير
٢٩٣	مبين
٢٩٣	الانتقاد على صاحب
٢٩٣	”التعليق المغنى“ فى رده
٢٩٣	على العيني انتصاراً للدارقطنى
٢٩٣	تصنيف الدارقطنى كتاباً
٢٩٣	فى الجهر بالبسملة مع
٢٩٣	اعترافه أنه لم يصح فيه عن
٢٩٣	النبي صلى الله عليه وسلم
٢٩٤	شئ
٢٩٤	الزيلعى كثير الإنصاف
٢٩٥	باعتراف ابن حجر
٢٩٥	كلام الحافظ الزيلعى فى
٢٩٦	أحاديث الجهر بالبسملة
٢٩٦	شدة تعصب البخارى
٢٩٦	وفرط تحمله على مذهب

صفحة	صفحة	
	٢٩٨	ذكره
		انتقاد ابن خلدان على
	٢٩٨	الخطيب في هذا الباب
٣٠١		ما قال ابن عبد الهادي
	٢٩٨	في حق الخطيب
		تحذير الحافظ السخاوي
		عن اقتفاء من تكلم في
٣٠٨		الأئمة
	٢٩٩	منع ابن حجر عن رواية
		"ذم الأحلام" للهروي لما
٣١٠		فيه من الخط على بعض
		الأئمة
٣١٥	٢٩٩	أقى الخطيب بقاذورة لا
		تغسلها البحار
	٢٩٩	ذكر حال الأسانيد التي
٣١٥		ذكرها الخطيب للقدح
	٢٩٩	بيان من صنف من العلماء
		في رد الخطيب
٣١٧	٣٠٠	قلة دين الخطيب وفرط
		عصبيته
	٣٠٠	من رأى بعض الصحابة
٣١٨		
		الطعن المفسر إذا صدر
		ممن هو معروف بالتعصب
٣٠١		لا يوجب الجرح
		أجمع أهل الكشف على
	٢٩٨	أن المجتهدين هم الذين
		ورثوا الأنبياء حقيقة في
٣٠٨		علوم الوحي
	٢٩٩	الانتقاد على المصنف
		العلام فيما ذكر عن حال
٣١٠		ظاهر الرواية
		الإستحسان العمل بأقوى
٣١٥		الدليل
		دليل بطلان قول أصحاب
	٢٩٩	الشافعي بطلان القول
٣١٥		بالاستحسان
	٢٩٩	تفصيل الطبقات المذكورة
		في "تقريب التهذيب"
٣١٧	٣٠٠	للعسقلاني
		قد وجد في الطبقة السادسة
٣١٨	٣٠٠	من رأى بعض الصحابة

صفحة	الصحابة	صفحة	ثبوت تابعية الإمام
٣٢٣	سرد أسماء من نص على		أبي حنيفة ، وسرد أقوال
٣٢٤	تابعية الإمام أبي حنيفة	٣١٩	العلماء في هذا الباب
	لجماعة من قدماء أهل العلم		روية أبي حنيفة لأنس
	أجزاء ألفوها في مرويات	٣١٩	الصحابي رضي الله عنه
٣٢٤	أبي حنيفة عن الصحابة		كان أبو حنيفة من أهل
	مكبرة صاحب "معيارالحق"		اللسان القويم واللغة
٣٢٥	في هذا الباب		الفصيحة ، وهو أقدم
٣٢٦	أحاديث صيام يوم الجمعة	٣٢١	الأئمة سناً
٣٢٨	الداؤدي شارح البخاري		سمع أبو حنيفة من عبد الله
	وفاق الشيخ محمد أكرم		ابن جزء الصحابي رضي
	النصر بوري مع ابن الهمام	٣٢٣	الله عنه
	في تساوي حديث غير		ترجمة الإمام أبي حنيفة
	"الصحابين" بحديثها		نقلًا عن "كتاب الكنى"
٤٥٨	إذا وجدت فيه شروطها	٣٢٣	لابن عبد البر
	الانتقاد على النصر بوري		كان مذهب أبي حنيفة في
	فيما حظ من قدر الإمام		أخبار الآحاد للعدول أن
٣٥٨	ابن ماجه		لا يقبل ما خالف الأصول
	ثناء ابن حجر العسقلاني	٣٢٣	المجتمع عليها
٣٥٩	على قاسم بن قطلوبغا		رأى أبو حنيفة أربعة من

## صفحة

## صفحة

تأليف الشيخ محمد حياة  
السندی "رسالة في رد  
بدهات أيام العشر الأول  
من المحرم" ٤٢٢

رواية لبس السواد على  
الحسن رضى الله عنه  
 وإقامة النوح عليه ٤٢٤

مراد ابن حزم من الضعيف  
في قوله : "إن جميع  
أصحاب أبي حنيفة مجمعون  
على تقديم الحديث ٣٦٠

الضعيف على القياس" ٤٢٩  
نص ما قاله صاحب  
"الدراسات" نصرة  
لمذهب أبي حنيفة في كتابه  
"إيقاظ الوسنان" ٤٤١

اجترأ بعض الضعفة على  
الطعن في مذهب إمام  
الأئمة أبي حنيفة ٤٤٢

الجرح للطارى في السفلى

قال الحافظ قاسم : ما كان  
على شرطها وليس له علة  
فهو فوق ما انفرد به  
البخارى وكذا مسلم وقال  
ابن حجر : ما كان على

شرطها فهو دونه أو مثله ٣٥٩

قال ابن تيمية : الحديث  
الذى يكون عن رجال

البخارى وليس هو في  
"الصحيح" قد يتفق أن

يكون مثله ٣٦٠

الانتقاد على اعتقاد

المصنف أن فعله عليه

السلام في المنام يفيد

الفرضية والوجوب والسنية

والإستحباب والإباحة ٣٧٧

رد الإمام محمد هاشم

السندی على رسالة الشيخ

معين المسألة "بقرة العين في

البكاء على الإمام حسين" ٤٢٢

صفحة	صفحة
٤٤٣	لا يضر في العلو
٤٤٣	” مسانيد أبي حنيفة “
٤٤٣	الثلاث لا مطمع فيها للريح
٤٤٣	ولا سبيل إليها للتضعيف
٤٤٣	العالم الحنفى لا بد له أن
٤٤٣	يعبر على ” مسانيد الثلاث “
٤٤٣	وعلى ” كتاب الرسالة “ وعلى
٤٤٤	” كتاب العالم والمتعلم “
٤٤٤	يجوز للحنفى المعارضة بحديث
٤٤٤	مسانيد الإمام مع حديث
٤٤٤	” الصحاح الستة “
٤٤٤	كان عند الإمام أبي حنيفة
٤٤٤	صناديق من حديث
٤٤٤	قد صرحوا أن فى بعض رواة
٤٤٤	الشيخين وهن وضعف
٤٤٤	اعتضاد الأقبية وعمل
٤٤٤	الفقهاء من الصحابة من
٤٤٤	وجوه الترجيح
٤٤٤	وجه أخذ الناس بقول
٤٤٤	مالك والشافعى و احمد
٤٤٥	وغير هم من المجتهدين
٤٤٥	المجتهدون من أعلم الناس
٤٤٥	بما جاء به النبى صلى الله
٤٤٥	عليه وسلم
٤٤٥	لقاء الشيخ طالب الله حد
٤٤٥	معين عبداً رضى الله فى
٤٥١	الواقعة
٤٥١	الكلام المشيع من حديث
٤٥١	البراء : ” رمقت الصلاة
٤٥١	مع محمد صلى الله عليه
٤٥١	وسلم فوجدت قيامه فركعتة “
٤٥٥	الحديث
٤٥٥	بيان الوهم الذى وقع لأبن
٤٥٥	داود فى رواية هذا
٤٥٧	الحديث
٤٥٧	الكلام على ما وقع فيه من
٤٥٧	ذكر قيامه صلى الله عليه
٤٥٩	وسلم
٤٥٩	مرد روايات عدم المكث
٤٦٢	فى المصلى بحد السلام



صفحة	صفحة
جلوس الإمام بعد التسليم	٤٦٢
بدعة	٤٦٢
ذكر بعض الآثاء في تطوع الإمام في مكانه	٤٦٦
تحزيب أثر الصديق أنه كان إذا سلم في الصلاة كأنه على الرضف حتى ينفل	٤٦٧
الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به في الأحكام الكلام على حديث ابن عمر في مسح الرقبة	٤٧٦
ذكر اختلاف المذاهب في مسح الرقبة	٤٧٩
بيان سخافة ما قال في "دراسات اللبيب"	٤٨٠
ذكر من ثبت عنه من الصحابة التكبير في قنوت الوتر	٤٨٢
ذكر من ثبت عنه من	
الصحابة رفع اليدين في قنوت الوتر	٤٨٦
من قال من العلماء : "إن قول الصحابي حجة"	
فلانما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ولا عرف نص يخالفه	٥١٤
قاعدة "أن حمل الراوي بخلاف ما روى يوجب نسخ ما روى" إنما تجرى فيما لم يعرف منه سوى أنه خالف مرويه	٥١٥
سرد ما قال ابن حزم في بطلان حجية عمل أهل المدينة	٥١٨
لأنه على وجوب اتباع أهل المدينة	٥١٨
قد خالف أهل المدينة عمر بن الخطاب في نيف وثلاثين قضية ، وخالفوا أبا بكر	

صفحة	صفحة
٥٢٢	وعثمان وعائشة وابن عمر وغيرهم من فقهاء المدينة.
٥١٩	في كثير من المسائل
٥٢٣	كل ماجوزوه على سائر الثقات فهو جائز على مالك ولا فرق
٥٢٠	إن مالك بن أنس لم يدع إجماع أهل المدينة إلا في نحو ثمان وأربعين مسألة فقط
٥٢٧	سنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير المدينة كما هي بالمدينة
٥٢٨	أهل الرواية وأهل الفتيا أكثرهم من غير أهل المدينة
٥٢١	لم يبال عمر بن عبد العزيز بعمل أهل الحجاز
٥٢٢	ماذا يريدون من قولهم :
٥٣٤	والزهري وربيعة
٥٢٢	"عمل أهل المدينة"
٥١٩	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم
٥٢٣	في "الموطأ"
٥٢٠	لم ترو في "الموطأ"
٥٢٧	عن أبي بكر رضى الله عنه إلا عشر قضايا يخالفه أهل المدينة في ثمان
٥٢٠	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عمر رضى الله عنه من روايتهم في "الموطأ"
٥٢٨	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عثمان رضى الله عنه من روايتهم في "الموطأ"
٥٢١	ذكر ما ترك فيه أهل المدينة عمل عثمان رضى الله عنه من روايتهم في "الموطأ"
٥٢١	خلاف أهل المدينة لسعيد المسيب وسليمان بن يسار

صفحة	صفحة
٥٣٧	قد جمع عبد الرحمن بن زبد بن أسلم ما اتفق عليه فقهاء المدينة السبعة
٥٣٧	ذكر أسماء نظراء الفقهاء السبعة من أهل الكوفة ، وأهل البصرة ، وأهل الشام وأهل مكة
٥٣٧	ما ولى قضاء المدينة بعد الخلفاء مثل شريح والشعبي
٥٣٧	على ماذا يكون العمل عند اختلاف أهل المدينة
٥٣٧	ذكر من ولاهم عمر وعثمان وعلى على الأمصار من الصحابة ، وكلهم علموا رغبته كل ما يلزمهم كأهل المدينة ولا فرق
٥٣٧	سكن على الكوفة ما بالمدينة سنة إلا وهى فى سائر الأمصار كلها
٥٣٧	ولا فرق
٥٣٧	ذكر من ولى " المدينة "
٥٣٧	من فساد الناس
٥٣٧	أى فضيلة لأهل المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو رواية ؟
٥٣٧	نافع قليل الفتيا جداً
٥٣٧	ربيعه كان كثير الرأى قليل العلم بالحديث
٥٣٧	أبو الزناد وزيد بن أسلم
٥٣٧	كانا قليلي الفتيا
٥٣٧	الزهري كان بالشام وما كتب عنه مالك إلا بمكة
٥٣٧	يحيى بن سعيد الأنصارى
٥٣٧	أهل العراق يجاذبونه إياه
٥٣٧	سعد بن إبراهيم كان ثقة ولم يأخذ عنه مالك
٥٣٨	مزية المدينة
٥٣٨	اختلاف المالكية فى إجماع أهل المدينة

صفحة	صفحة
صحب علقمة ومسروق عمر	إن مكة أفضل البلاد بنص
وعثمان وعائشة واختصوا	القرآن والسنن الثابتة
بهم وأكثروا الأخذ عنهم ٥٤٣	وأقوال الصحابة ٥٣٩
أخذ مالك عن أيوب وحيد	الحق أن أصحاب رسول الله
المكي ٥٤٣	صلى الله عليه وسلم هم
قال سعيد بن المسيب :	العالمون بأحكامه عليه السلام
” إن كنت لأسير الأيام	سواء بقي منهم من بقي
واللبالي في طلب الحديث	بالمدينة أو خرج منهم
للواحد “ ٥٤٤	من خرج ٥٣٩
اهتمام عمر وعثمان بتعليم	إنما تفرق للصحابة في
أهل الأمصار ٥٤٤	البلاد بعد موت رسول
كتاب عمر إلى أهل الكوفة ٥٤٥	الله صلى الله عليه وسلم
قال الشعبي : ” ما جاءك	أهل المدينة أترك الناس
عن عمر فخذبه “ ٥٤٥	لأقوال أهل المدينة ٥٤٠
وقضايا قضاة المدينة	المسائل التي ذكر فيها إجماع
إنما هي أوامر خلفاء بني	أهل المدينة قد وجد في
أمية ٥٤٦	أكثرها الخلاف بالمدينة ٥٤١
الجواب عما قال بعضهم :	من أين جاز أن يكون
إن عبد الله بن مسعود	اجتهاد أهل المدينة أولى
إذا أقيمت بفتيا أقي المدينة	من غيرهم ٥٤١

صفحة	صفحة
فيسأل عنها	٥٤٨
ذكر بعض ما بنى عليه	
أهل المدينة مذاهبهم من	
أحاديث أهل العراق	٥٥٨
عمل أهل المدينة برواية	٥٥٠
جابر الجعفي الكوفي	
الكذاب	٥٥٩
أخذ أهل المدينة عن يأخذ	٥٥٤
عن أهل الكوفة	٥٦٠
توثيق عطاء الخراساني	٥٦٠
ما اتفق على تركه فلا	
يجوز العمل به	٥٦١
الجمهور بالثامين سنة تفرد	
بها أهل الكوفة	٥٦٢
إن المالكيين يوهنون	
روايات أهل الكوفة التي	٥٥٧
لا نظير لها	٥٦٢
أبومصعب الزهري آخر	
من بقي من الفقهاء المشاهير	٥٥٧
بالمدينة وقل العلم بها بعد	
ذلك	٥٥٧
قد صح أن عمر استفتى	
ابن مسعود بالبتة وأخذ	
بقوله	
الإنقاذ على ما حكاه	
صاحب "الدراسات" عن	
الشافعي نقلاً عن الشعراني	
قال الشافعي : " إذا كان	
الجديث صحيحاً فأعلموني	
أن يكون كوفياً أو بصرياً	
أو شامياً أذهب إليه "	٥٥٤
شرح قول الإمام الشافعي	
المذكور	٥٥٥
لاطائل في الترجيح بكون	
الإسناد حجازياً أو كوفياً	٥٥٧
وجه توقف من توقف من	
أهل الحجاز عن قبول	
رواية أهل العراق	٥٥٧
كان في الكوفة وغيرها	
من الثقات الأكابر كثير	٥٥٧

صفحة	صفحة
كان مالك كثيراً ما يقول	بيان خطأ صاحب
بقول أبي حنيفة وبتفقده ٥٨٢	"الدراسات" في دعواه
بعض ما جرى لمالك مع	أن البيهقي عقد باباً في
أبي حنيفة ٥٨٣	"سننه" في فصل أهل
ثناء مالك على أبي حنيفة ٥٨٤	المدينة "
قال أبو حنيفة: "إن أفلح	وجوه ترجيح أبي حنيفة
فيهم أحد فالأشقر ٥٨٥	على مالك
الازرق" - يريد مالكا - ٥٨٥	علم أهل المدينة ذهب مع
نسج الدارقطني على	موت الفقهاء السبعة ٥٧٦
منوال أبي حنيفة ٥٨٥	التعقب على صاحب
ثناء مالك على حاتم	"الدراسات" في قوله:
أبي حنيفة ٥٨٦	"إن الحنفية بل وفقهاء
ثناء مالك على أهل	الكوفة قاطبة كثر خلافهم
العراق ٥٨٧	مع أهل المدينة "
حكاية رؤية أشهب أبا حنيفة	مذاكرة أبي حنيفة و
بين يدي مالك مكذوبة ٥٨٨	مالك في مسجد رسول
اطلاع أبي حنيفة على	الله صلى الله عليه وسلم ٥٨١
كتب مالك غير صحيح ٥٨٨	قال مالك: "عندي من
بسط الكلام في عدم	فقه أبي حنيفة ستون ألف
صحة رواية أبي حنيفة عن	مسئلة " ٥٨٢

صفحة	صفحة
مالك	٥٨٨
لم يذكر الدارقطني	بعض أقوال الشافعي في
أبا حنيفة في عداد الرواة	تقريب محمد بن الحسن ٥٩٥
عن مالك	احتج الشافعي بمحمد بن
ثناء الشافعي على محمد بن	الحسن في الحديث ٥٩٧
الحسن	جالس الشافعي محمد بن
لا يعرف للشافعي عمل	الحسن عشر سنين ٥٩٧
قبل اتصاله بمحمد بن	اتفاق محمد بن علي الشافعي ٥٩٧
الحسن	قال الشافعي : " أولا
تصحيح الحاكم والذهبي	محمد ملصق بي من العلم
لحديث رواه الشافعي	شئ " ٥٩٧
عن محمد	اجماع العترة حجة عند
اخراج ابن حبان في	طائفة من الخائبة ٥٩٩
" صحيحه " حديث	العترة هم بنو هاشم كلهم
أبي يوسف	وسيد العترة رسول الله
بيان نسيان الشافعي في	عليه السلام ٥٩٩
رواية محمد عن أبي يوسف	الكلام على معنى حديث
ذكر حديث رواه الشافعي	الثقلين نقلاً عن ابن تيمية ٦٠٣
عن محمد بن أبي يوسف	الكلام على حديث "وعزوني
عن أبي حنيفة	أهل بيتي وإنهما لن يفترقا
	حتى يرثا علي الخوثر " ٦٠٤

صفحة	صفحة
اشباع الكلام على فساد القول بعصمة الأئمة الإثنى عشر	٦٠٩
القول بعصمة الأئمة خاصة الرافضة الإمامية لم يشركهم فيها أحد	٦٠٩
الإمامية يقولون بعصمة بني عبيد وأولئك ملاحدة الإمامية فيهم خلق مسلمون ظاهراً وباطناً لكنهم ضلوا عوام الباطنية الذين لم يعترفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين	٦١٠
ما اختصت به الإمامية من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد	٦١٠
بعض معتقدات غالبية الشاميين أتباع بني أمية	٦١٠
الكلام على "حديث الثقلين"	٦١٢
ذكر طرق حديث : "ركبت فيكم أمرين" تضاروا ما تمسكتم بهما	٦١٢
كتاب الله وسنتي	٦١٢
لفظ "الإمام" يطلق على معينين	٦١٤
الخلفاء الراشدين كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان، وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز	٦١٥
فقد كان في أعصار أئمة الشيعة الإمامية من هو أعلم منهم وأدين	٦١٥
لا ذكر لأحد منهم بعد جعفر في مجال العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا	٦١٦
هؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم، وأهل السنة	٦١٦



صفحة	صفحة
مقرون بامامة هؤلاء فبنا	عنه لا يعرف منهم من
دلت الشريعة على الأيمان	تعمد عليه كذباً مع أنه
بهم فيه	كان تقع من أحدهم من
لولا أن الناس وجدوا عند	الهنات ما بقع ولهم
مالك والشافعي واحمد	ذنوب
أكثر مما وجدوه عند	الحسن والحسين روايتها
موسى بن جعفر وعلى بن	عن النبي صلى الله عليه
موسى ومحمد بن علي لما	وسلم قليلة
عدلوا عن هؤلاء الى	الزهرى أعلم باتفاق أهل
هؤلاء	العلم من أبي جعفر محمد
صنف أحمد فضائل على	بن علي الباقر
والحسن والحسين وفضائل	مالك والشافعي والحنابلة
الصحابة	وأمثالهم أعلم من موسى
رد زعم من زعم أنه	ابن جعفر وعلى بن موسى
كان عندهم من العلم	ومحمد بن علي
الخورون	دعوى أن كل ما أفنى به
ابطال زعم من زعم أنهم	الواحد من هؤلاء فهو
كانوا يبيزون العلم لخواصهم	منقول عنده عن النبي
أصحاب النبي صلى الله عليه	صلى الله عليه وسلم فهو
وسلم من أصدق الناس حديثاً	كذب على القوم

صفحة	صفحة
لأحد من الأمة بأحد	كان على يقون : إذا
منهم جميع مقاصد الإمامية ٦٢٤	حدثتكم عن رسول الله
إن اقرار على لقضائه على	صلى الله عليه وسلم فوالله
أن يحكموا بخلاف رأيه	لأن آخر من السماء إلى
دليل على أنه لم يعد نفسه	الأرض أحب إلى من أن
معصوماً ٦٢٥	أكذب عليه ٦٢٢
جمع الشافعي كتاباً في	الثناء على علي بن الحسين ٦٢٢
خلاف على وابن مسعود ٦٢٦	الثناء على من بعده من
الرافضة يقولون بامام	الأئمة الإثني عشر ٦٢٣
منتظر موجود غائب لا	أما من بعد موسى فليس
يعرف له عين ولا أثر ٦٢٧	له رواية في الكتب
ان الحسين بن علي العسكري	الأمهات ولا فتاوى ولا
لم يكن له نسل ولا عقب ٦٢٨	تفسير ٦٢٣
إن المؤمنين لم ينتفعوا بهذا	أما على الرضا فالناس
الغائب المنتظر أصلاً ٦٣٠	يعلمون أنه كان في زمانه
ابطال زعم من زعم أنه	من هو أعلم منه وأزهده
غاب بسبب ظلم الناس ٦٣٠	كالشافعي وأحمد وأمثالهما ٦٢٤
هذا المنتظر لم يحصل به	أبو الصلت يروي نسخة
لطائفه الا الإنتظار لمن	فيها الأكاذيب ٦٢٤
لا يأتي ودوام الحسرة والألم ٦٣٠	الأئمة الإثنا عشر لم يحصل



صفحة	صفحة
مكنه بنو أمية من ذلك	اشغال بالحديث لا يقدر
وفرقوا بينه وبينها	٦٤٠ أن يدفع ما تواتر من
المعتزله أعقل من الرافضة	٦٤٨ فضائل الشيخين
وأعلم وأدين	٦٤١ بحث توثيق المبتدع
ليس في أهل الأهواء	٦٥٠ البدعة على ضربين
أصدق ولا أعبد من	الفرق بين الشيعة الغالي
الحوارج	٦٤١ في زمان السلف وبين
بيان شر الرافضة	٦٤١ الغالي في زماننا
الرافضة لا تعنى بحفظ	قال جعفر الصادق :
القرآن	٦٤٣ "أبو حنيفة أفقه أهل بلده"
بيان الأصول الثلاثة التي	حكاية أبي حنيفة مع جعفر
بنى عليها الإمامية دينهم	٦٤٣ الصادق
الحاكم منسوب إلى التشيع	٦٤٧ ثناء موسى الكاظم على
حديث قتال الناكثين	٦٧١ أبي حنيفة
والقاسطين موضوع عند	ذكر الحافظان ابن عبد
ابن تيمية	٦٤٨ الهادي والجلال السيوطي
تشيع الحاكم والنسائي وابن	أبا حنيفة في "طبقات
عبد البر لا يبلغ الى	٦٧٣ الحفاظ"
تفضيل على علي الشيخين	٦٤٨ ترجمة الإمام أبي حنيفة
من ترفض ممن له نوع	تقلاً عن "طبقات الحفاظ"

صفحة	صفحة
للسيوطي	٦٧٤ هو مهديهم ، وقد علم
أقوال ابن معين في توثيق	بالاضطرار انه ليس هو
الإمام أبي حنيفة	٦٧٨ الذي ذكره النبي صلى الله
الكلام على حديث	٧٠٤ عليه وسلم
”أبوحنيفة سراج أمتي“	٦٨٣ الإسماعيلية ومذهبهم
كلام ابن تيمية في اثبات	نصائيف العلماء في كشف
القياس	٦٨٩ أسرارهم
ذكر بعض المشاهير من	ابن التومرت مهدي
أئمة أهل السنة وكونهم	٧٠٤ الموحدين
أعلم وأفقه من العسكريين	٦٨٩ بيان الضرر الذي وقع
الأحاديث التي محتج بها	٧٠٥ بمنظر الرافضة
على خروج المهدي	٧١٨ النسائي منسوب إلى التشيع
أحاديث صحيحة	٧٠٢ طرد احمد بن صالح
بيان خطأ من أنكر هذه	٧١٩ النسائي عن مجلسه
الأحاديث	٧٠٣ كلام النسائي في الإمام
بيان خطأ الإثنى عشرية	٧٢٠ الأعظم تحامل مفرط
الذين ادعوا أن هذا هو	ترك أبي زرعة وأبي حاتم
مهديهم	٧٠٣ التحديث عن البخاري
إن طوائف ادعى كل	انتقاء المناوي على الذهبي
منهم أن المهدي المبشر به	بذكره البخاري في ”كتاب

صفحة	صفحة
الضعفاء	٧٢١
الذهبي عنده على أهل	٧٢٣
السنة تحامل مفرط	٧٢١
لا يجوز الاعتماد على	٧٢٣
الذهبي في ذم أشعري ولا	
شكر حنبلي	٧٢١
تحقيق إن الذهبي لم يقدح	
في البخاري	٧٢١
لو ترك حديث البخاري	
وأمثاله لمات الآثار	
واستولت الزنادقة والخرج	
الدجال	٧٢٢
مالك عقل يا عقيلي	٧٢٢
من هو الثقة الثبت الذي	
ما غلط ولا انفرد بما لا	
يتابع عليه ؟	٧٢٢
ما في الصحابة أحد إلا	
وقد انفرد بسنة ، وكذلك	
التابعون كل واحد عنده	
ما ليس عند الآخر	٧٢٣
الفرق بين الصحيح الغريب	
والمنكر	٧٢٣
من هو متروك الحديث	٧٢٣
ليس من شرط الثقة أن	
يكون معصوماً من الخطايا	
والخطأ	٧٢٣
فائدة ذكر الثقات الذين	
فيهم أدنى بدعة أولهم	
أوهام يسيرة في كتب	
الجرح والتعديل	٧٢٣
كلام مسلمة بن قاسم في	
البخاري	٧٢٣
انتقاد الحافظ ابن حجر	
على مسلمة	٧٢٤
من تكلم في الشافعي	٧٢٥
قول العجلي في الشافعي	٧٢٥
الحلفاء الراشدون خمسة	٧٢٦
صنف الخطيب مسألة	
الاحتجاج بالشافعي	٧٢٦
ترجمة علي الرضا	٧٢٧

صفحة	صفحة
الكلام على حديث :	٧٣٢
"الإيمان معرفة بالقلب	٧٣٢
وقول باللسان وعمل	٧٣٢
بالأركان"	٧٢٨
ترجمة موسى الكاظم	٧٢٨
رجوع النسائي عما قاله	٧٣٢
في حق الإمام أبي حنيفة	٧٣٢
واخراجه حديثه في	٧٣٢
"سننه"	٧٢٩
ذكر الرواية التي رواها	٧٣٢
النسائي عن أبي حنيفة	٧٢٩
وهذا الحديث مما فات	٧٢٩
عن الزيندي	٧٢٩
لم يطلع المصنف على مراد	٧٢٩
البخاري من قوله: "سكتوا	٧٢٩
عن رأيه وعن حديثه"	٧٣٠
النقد على البخاري فيما	٧٣٣
أورده في ترجمة أبي حنيفة	٧٣٣
من تصانيفه	٧٣١
تحامله على أبي حنيفة الإمام	٧٣١
الزيلعي كثير الانصاف	٧٣٢
تفرد البخاري من بين	٧٣٢
الأئمة الستة في هذا الباب	٧٣٢
احتجاج الترمذي بقول	٧٢٨
أبي حنيفة في باب الجرح	٧٢٨
والتعديل	٧٣٢
تصحيح الغلط الذي وقع	٧٣٢
في "الجواهر المضيئة"	٧٣٢
و "شرح المسند" لعل	٧٢٩
القاري	٧٣٢
تشديد النسائي في الرجال	٧٣٣
"سنن النسائي" أصح	٧٣٣
السنن بعد "الصحيحين"	٧٣٣
احتجاج النسائي بالإمام	٧٣٣
أبي حنيفة	٧٣٣
"المجتبى" اختصار ابن	٧٣٠
السنن دون النسائي	٧٣٣
المعدود في الصحاح" كتاب	٧٣٣
النسائي" دون اختصار ابن	٧٣١
السنن	٧٣٣

صفحة	صفحة
ما انتقد على ابن معين	الإمام أبوداؤد من أحسنهم
من كلامه على بعض	ثناء على أبي حنيفة ٧٣٣
الأعلام ٧٣٦	مشايخ البخارى الثلاثة
ومما نقم على ابن معين	أحمد بن حنبل ويحيى بن
وعيب به كلامه في	معين وعلى بن المدنى يوثقون
للشافعى أنه ليس بثقة ٧٣٧	أبا حنيفة ويثنون عليه
إن ابن معين كان لا يعرف	خبراً ٧٣٤
ما يقول للشافعى ٧٣٧	لا يقبل قول البخارى
مثل ابن معين عن مسألة	في الإمام أبي حنيفة على
من التيمم فلم يعرفها ٧٣٧	ما أسسه البخارى نفسه
وسئل عن رجل خير	في باب الجرح والتعديل ٧٣٤
امراته فاخترت نفسها	سرد ما قاله الإمام ابن
فقال : سل أهل العلم ٧٣٧	عبد البر في حكم قول
أسماء من تكلم في الإمام	العلماء بعضهم في بعض ٧٣٥
مالك ٧٣٨	قاعدة نافعة في باب الجرح
تحامل الشافعى على مالك ٧٣٨	والتعديل
مثل من تكلم في مالك	لا يقبل فيمن اتخذه
والشافعى ونظرائها ٧٣٩	جمهور من جماهير المسلمين
بعض مناب سعد بن	إماماً قول أحد من
أبي وقاص رضى الله عنه ٧٣٩	الطاعين ٧٣٥



صفحة	صفحة
وسماهم أهل البدع بالمرجئة ٧٤٣	ذكر ما انشد ابن المبارك
نافع بن الأزرق هو الذي	وأبو عاصم النبيل لما قيل
سمى أهل الجماعة المرجئة ٧٤٥	لهما أن فلاناً يتكلم في
قد عد المقبل من غلطات	أبي حنيفة ٧٤٠
الخواص جعل المرجئ	لا يقبل فيمن صحت
اسماً لمن قال : " إن	عدالته وعلمه بالعلم عنايته
صاحب الكبيرة تحت	وسلم من الكبار وكان
المشيئة " ٧٤٥	خبره غالباً قول قائل
ارجاء أبي حنيفة هو محض	لا برهان له به ٧٤١
السنة وخلافه انحياز الى	من قرأ فضائل مالك
الحوارج ٧٤٦	والشافعي وأبي حنيفة كان
لو كان أبو حنيفة مرجئاً	ذلك له عملاً زاكياً ٧٤١
لكان أصحابه على رأيه ٧٤٧	قال الثوري : " عند
إن الصلاة عند أبي حنيفة	ذكر الصالحين تنزل الرحمة " ٧٤١
خلف المرجئة لا يجوز ٧٤٧	ثناء أبي داود على الأئمة
ثناء أيوب السختياني على	الثلاثة ٧٤٢
أبي حنيفة ٧٤٧	صنيع البخاري مع الإمام
الناس مطبقون على أن	أبي حنيفة يشبه صنيعة مع
أصحاب السنة والجماعة هم	جعفر الصادق وأويس القرني ٧٤٢
أهل المذاهب الأربعة ٧٤٧	ما ذنب قوم تكلموا بعدل



صفحة	صفحة
٧٥٥	عن أبي حنيفة في الإيمان
٧٥٥	هو عنه برئ
٧٥٥	اجتماع أبي حنيفة مع
٧٥٥	الشمزى بمكة ومناظرة في
٧٥٥	الإيمان من أكاذيب المعتزلة
٧٥٥	ترجمة الشمزى
٧٥٥	بيان نعصب من يقبل كل
٧٥٦	خبر في مثالب أبي حنيفة
٧٥٦	قال أبوداؤد : "أبوحنيفة
٧٥٦	خير من ألف مثل عمرو
٧٥٦	ابن عبيد"
٧٥٦	الرد على قول البخارى
٧٥٦	في مسألة الرضاع : "وهذا
٧٥٦	خلاف نص كلام الله
٧٥٦	عز وجل"
٧٥٦	أبو بكر الجصاص مجتهد
٧٥٦	الرد على قول البخارى :
٧٥٦	"وبرى السيف على الأمة"
٧٥٦	السيف الذى يراه أبوحنيفة
٧٥٦	هو سيف الحق المصلت
٧٥٥	على الباطل
٧٥٥	مذهب أبي حنيفة مشهور
٧٥٥	في قتال الظلمة وأئمة
٧٥٥	الجور
٧٥٥	وكان من قوله : "وجوب
٧٥٥	الأمر بالمعروف والنهي
٧٥٥	عن المنكر فرض بالقول
٧٥٦	فان لم يؤتمر له فبالسيف"
٧٥٦	افتاء أبي حنيفة إبراهيم
٧٥٦	الصائغ في هذا الباب
٧٥٦	قتل أبي مسلم إبراهيم
٧٥٦	المذكور
٧٥٦	قضية أبي حنيفة في أمر
٧٥٦	زيد بن على وفتياه الناس
٧٥٦	في وجوب نصرته مشهورة
٧٥٦	وكذلك امره مع محمد
٧٥٦	وابراهيم ابني عبد الله
٧٥٦	بن حسن
٧٥٦	انكار أغمار أصحاب الحديث
٧٥٦	على أبي حنيفة في هذا

صفحة	صفحة	الباب
آخر ما صح عن الإمام	٧٥٦	الرد على قوله : "ويزعم
أحمد احسان القول في		أن أمر الله من قبل ومن
الإمام أبي حنيفة والثناء		بعد مخلوق"
٧٥٩ عليه	٧٥٧	براعة أبي حنيفة عن القول
المعتزلة والجهمية يجعلون		بخلق القرآن وعن رأى
كل من أثبت الصفات		جهم
٧٥٩ مجسماً مشبهاً	٧٥٧	انكار أبي حنيفة وصاحبيه
ذكر أبو حاتم صاحب		على أهل الكلام من
"كتاب الزينة" الشافعية		الجهمية
٧٥٩ والمالكية في المشبهة	٧٥٨	ذبح سليمان الطوفي الجنبلي
قد دس في "الغنية"		عن الإمام أبي حنيفة
٧٦١ أشياء ليس منها	٧٥٨	



# فهرس الآيات

ج - ٢

رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به  
ولتنصرنه (آل عمران) ٥٠

إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً  
موقوتاً (النساء) ٦٦ و ٨٦

حافظوا على الصلوات (البقرة)  
٨٦

ما يأتيهم من ذكر من ربهم  
محدث إلا استمعوه وهم يلعبون  
(الأنبياء) ١٢٥

ولا تقل لهما أف (بنى اسرائيل) ١٥٩  
ولا تقنلوا أولادكم خشية إملاق  
(بنى اسرائيل) ١٦٠ (ت)

يآ أيها الذين آمنوا لا تسأوا عن  
أشياء (المائدة) ٢١١

ثاني اثنين إذ هما في الغار (التوبة)  
٢٢٠ (ت)

هو الأول والآخر والظاهر و  
الباطن (الحديد) ١٠ (ت)

آلآ إنهم هم السفهاء ولكن لا  
يعلمون (البقرة) ١٢

ومن الناس من يشتري لهو  
الحديث (لقمان) ٢٥

وقوموا لله قانتين (البقرة) ٢٩

إن الله وملائكته يصلون على النبي  
يآ أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا

تسليماً (الأحزاب) ٣٢ و ٤٤

وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 وأنصتوا (الأعراف) ٤٣

إن الحكم لإلله (الأنعام ويوسف)  
٤٩

وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما  
آتينكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم

حيث وجدتموهم ( النساء ) ٥٠٧

فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم

( التوبة ) ٥٠٨

ومن أهل المدينة مردوا على

النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم

سنعذبهم مرتين ( التوبة ) ٥١٨

( ت )

إن المنافقين في الدرك الأسفل

من النار ( النساء ) ٥١٨ ( ت )

السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

جزأ بما كسبا ( المائدة ) ٥٢٢

( ت )

إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من

البينات والهدى من بعد ما بيناه

للناس في الكتاب أولئك يلعنهم

الله ويلعنهم اللعنون . ( البقرة )

٥٤٢ ( ت )

وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا

لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون

( الأنبياء ) ٦١٦ ( ت )

لا يستوى القاعدون من المؤمنين

( النساء ) ٢٦١ و ٢٦٢

ألا لعنة الله على الكاذبين ( هود )

٣٤١ ( ١ )

إن بعض الظن إثم ( الحجرات )

٣٤٢

جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل

كان زهوقاً ( بنى اسرائيل ) ٣٥٣

و ٥٠٦

وما جعل عليكم في الدين من

حرج ( الحج ) ٣٥٦

فاعتبروا يا أولى الأبصار

( الحشر ) ٣٩٧

لقد كان لكم في رسول الله أسوة

حسنة ( الأحزاب ) ٤٣٧

فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم

( ١ ) كذا في الأصل وفي

القرآن العظيم " الظالمين " بدل

" الكاذبين " .

إني جاءلك للناس إماماً (البقرة) ٦١٦ (ت)  
 إن الله لا يغفر أن يشرك به  
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

(النساء) ٦٣٧ (ت)

إن الذين يستكبرون عن عبادتي  
 سيدخلون جهنم داخرين (المؤمن)  
 ٦٣٧ (ت)

فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى  
 الله والرسول (النساء) ٦٤٣ (ت)  
 إن الذين فرقوا دينهم وكانوا  
 شيعاً لست منهم في شئ (الأنعام)  
 ٦٤٦

وإن يفرقوا يغن الله كلاً من  
 سعته (النساء) ٦٥٥ و ٦٥٧

ومن يتعد حدود الله فأولئك  
 هم الظالمون (البقرة) الطلاق  
 ٦٦٩

سيأثم في وجوههم من أثر  
 السجود (الفتح) ٦٧١ (ت)

ففسق عن أمر ربه (الحج) ٦٩٢

وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا  
 النكاح فإن آنستم منهم رشداً  
 فادفعوا إليهم أموالهم، ولا تأكلوها  
 إسرافاً وبداراً أن يكبروا (النساء)  
 ٦٢٩ (ت)

ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا  
 الحق وأنتم تعلمون (البقرة) ٦٣٤  
 (ت)

أفتؤمنون ببعض الكتاب و  
 تكفرون ببعض (البقرة) ٦٣٥ (ت)  
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر  
 ببعض ويريدون أن يتخذوا بين  
 ذلك سبيلاً (البقرة) ٦٣٥ (ت)

وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل  
 الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا و  
 يكفرون بما وراءه وهو الحق  
 مصداقاً لما معهم (البقرة) ٦٣٥  
 (ت)



- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ  
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ  
(النساء) ٦١٥ (ت) و ٦٩٢
- مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا  
(التوبة) ٧٠٠
- إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ  
(القصص) ٧٠٠
- وَلَمَّا بَدَخِلَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ  
(الحجرات) ٧٤٨ (ت)
- حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ  
الرِّضَاعَةَ (البقرة) ٧٥١ (ت)
- وَالْوَالِدَاتُ - ضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ  
(البقرة) ٧٥٤ (ت)
- وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا  
(الأحقاف) ٧٥٤ (ت)
- وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ (لقمان)  
٧٥٤ (ت)
- فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ  
مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا  
(البقرة) ٧٥٥ (ت)
- وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ  
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (البقرة) ٧٥٥  
(ت)

# فهرس الأحاديث والآثار

ج - ٢

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم  
للحسن بقوله : «اللهم إني أحبه فأحبه

وأحب من يحبه» ٢٠

حديث ذى الدين فى السهو فى  
الصلاة ٢٠

قول على فى جوابه عليه السلام :  
«إنما أنفسنا بيد الله إذا شاء أيقظنا»  
٢١

قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
«يا فلان قم فاجدح لنا» ٢١

قوله عليه السلام لعبد الله بن  
عمر : «فإنك لاتستطيع ذلك فصم  
وأفطر وقم ونم وصم من الشهر  
ثلاثة أيام» ٢١

قول أبى بكر له عليه السلام :  
«هما ابتئى عائشة وأسماء» ٢٢

حديث : غسل الإناء سبعاً  
بولوغ الكلب ٣

قوله عليه السلام فى حق معاوية :  
«لا أشبع الله بطنه» ١٤ ( ت ) و  
٢٢ و ٧١٩ ( ت )

اللهم إني أغضب كما يغضب  
البشر ، فمن سببته أو لعنته أو  
دعوت عليه وليس هو أهلاً لذلك  
فاجعل اللهم ذلك له زكاة وأجرأ  
ورجمة ١٥ ( ت ) و ٢٣

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ،  
لمعاوية بقوله : «اللهم اجعله هادياً  
مهدياً واهديه» ١٥ ( ت ) و ١٦  
( ت ) و ١٧ ( ت )

إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل  
الفاجر ١٧ ( ت )

ما اجتمع الحلال والحرام إلا  
وقد غلب الجرام الحلال ٢٦ و  
٦٦ و ٧١

الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض  
الوضوء ٢٩

حديث زيد بن أرقم في منع  
النكاح في الصلاة ونزول آية  
"وقوموا لله قانتين" ٢٩

من ابتلى ببليتين فليختر أهونها  
٣٠

حق المسلم على المسلم رد السلام  
وتشميت العاطس ٤٠

حديث علي وابن عباس وابن  
عمر : أنهم كانوا يكرهون  
الصلاة والكلام بعد خروج الإمام  
٤١

حديث ثعلبة بن مالك القرظي  
أنهم كانوا في زمن عمر يصلون  
يوم الجمعة حتى خرج عمر فإذا  
خرج وجلس على المنبر وأذن

جواب علي في قصة صلح  
الحديبية حين قال له النبي صلى الله  
عليه وسلم : «أمج رسول الله» ٢٢  
قوله عليه السلام لبعض أصحابه :  
«تربت يمينك» ٢٣

قوله عليه السلام لبعض أمهات  
المؤمنين : «عقرى حلقى» ٢٣  
قوله عليه السلام للحسن : «لكع»  
٢٣

قوله عليه السلام لأبي ذر : «على  
رغم أنف أبي ذر» ٢٣

حلف ابن عباس وابن مسعود :  
أن "هو الحديث" في الآية هو  
الغناء ٢٥

هو المؤمن باطل إلا في ثلاث ٢٥  
كل شيء من هو الدنيا باطل ٢٥

قول النبي صلى الله عليه وسلم  
لعمر بن قرة : «لا آذن لك ولا  
كرامة» ٢٥

المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا

سبكت المؤذن وقام عمر سكتوا .

لم يتكلم واحد ٤١

قال الزهرى : إذا خرج الإمام

فلا صلاة ولا كلام ٤١

قال على : كلمة حق أريد بها

باطل ٤٩

قال الحسين لأخته : «إصبرى و

اعلمى أن أبى خير منى : وأخى خير

منى ، ولى ولهم ولكل مسلم برسول

الله أسوة حسنة» ٤٩ و ٩٧

؟ تجتمع أمتى على الضلالة ٥٠

١٣٢ ١٣٥ و ٦٥٤ ( ت )

حديث فاطمة بنت قيس أنه

عليه السلام لم يجعل لها سكنى ولا

نفقة ٥١

يحمل هذا العلم من كل خلف

بدوله ٥٤

وله عليه السلام : « أحسنت

لا حرج ، لكل من المقدم و

المؤخر ٥٤

قال ابن مسعود : ما رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة

لغير رقتها إلا بجمع ٦٣ و ٧٠

من ذكرت عنده فلم يصل على

٦٦

أسفروا بالفجر فهو أعظم للأجر

٧٤

عن نافع : حتى إذا كاد آخر

الشفق نزل فصلى المغرب وغاب

الشفق فصلى العشاء وقال : «هكذا

كنا نفعل مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا جد بنا السير» ٧٥

قال ابن عباس : صليت مع النبي

صلى الله عليه وسلم ثمانياً جميعاً و

سبعاً جميعاً الخ ٧٨

عن نافع : أن ابن عمر سار حتى

إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى

المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى

الشفق ٧٨

خلف النبي صلى الله عليه وسلم و ٢ و  
أبي بكر وعمر وعثمان فكالوا  
بستفتحون بالحمد لله رب العالمين فقص  
الح ١٤٣ ( ت )

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي منع  
لا يجري ثم يغتسل فيه ١٥٩ ( ت )  
ليكونن في أمتي أقوام يستحلون  
الجروا الحرير والحمر والمعازف ١٦٤  
كل صبيين ارتضعا على ثدي  
واحد حرم أحدهما على الآخر  
١٧٨ و ١٧٩ ( ت )

قال عليه السلام لعائشة : «أما إن  
حيضتك ليست في يدك» ١٨٢ ( ت )  
قالت عائشة : كنت أفرق  
رأس النبي صلى الله عليه وسلم  
بالماء وأنا حائض ١٨٢ ( ت )  
رحم الله امرأة تأدب وأدب  
١٨٤

إن الله يحب التيامن في كل شيء  
١٩١ ( ت )

حديث علي : أنه كان إذا سافر  
سار بعد ما تغرب الشمس حتى  
تكاد أن تظلم ثم ينزل فيصلي  
المغرب ٧٨

أنت مني بمنزلة هارون من  
موسى ٨٧ و ٨٨ و ٢١٢  
قال علي : « من فضاني علي أبي بكر  
وعمر فهو مفتر ، عليه ما على  
المفترى » ٨٨

قال عليه السلام : « كنت نهيتكم  
عن زيادة القبور فزوروها » ١٢٢  
و ١٢٧

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة  
أبداً ١٣٥

إن الله لا يجمع هذه الأمة على  
ضلالة أبداً وأن يد الله مع الجماعة  
فاتبعوا السواد الأعظم فإن من  
شد شد في النار ١٣٧

عن أنس بن مالك : صليت

من كان له إمام فقراءة الإمام  
له قراءة ٢٨٤ ( ت ) و ٢٨٩  
( ت )

عن أنس قال : كنا أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سافر منا الصائم ومنا المفطر ، و  
منا من يتم ومنا من يقصر ٢٨٥  
( ت )

ما زال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح  
حتى مات ٣٠٠ ( ت )

في حديث عني حديثاً وهو يرى  
به كذب فهو أحد الكاذبين  
٣٠ ( ت )

كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصوم من غرة كل شهر  
ثلاثة ، وقليلاً كان يفطر يوم الجمعة  
٣٢

في صام يوم الجمعة كتب الله له  
إشارة أيام عدهن من أيام الآخرة

لا تشا كلهن أيام الدنيا ٣٢٦ ( ت )  
خمس من عملهن في يوم كتبه  
الله من أهل الجنة : من عاد  
مريضاً ، وشهد جنازة ، وصام  
يوماً ، وراح إلى الجمعة ، و  
أعتق رقبة ٣٢٧ ( ت )

بعثت بالسمحة البيضاء ٣٥٦  
لاتسبوا أصحابي ٣٥٨ ( ت )  
من كذب على معتمداً فليتبوأ  
مقعده من النار ٣٧١ و ٤٣٤  
من رآني في المنام فقد رآني  
٣٧٨ ( ت )

قال عليه السلام : « من رآني  
فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل  
بي ولا بالكعبة » ٣٩٤  
قول أبي هريرة : « فما نسيت شيئاً  
بعد ذلك » ٤٠٣

قال عليه السلام : « يغسل الإناء  
من ولوغ الكلب ثلاثاً أو خمساً  
أو سبعا » ٤١٧

إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ، وا يغسله ثلاث مرات ٤١٧  
كان عبد الله إذا قضى الصلاة انفتل سريعاً ٤٦٢ ( ت )

عن ابن عمر قال : كان الإمام إذا سلم قام ٤٦٢ ( ت ) هلا شققت قلبه ٤٤٩

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول : « اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٥٥  
عن أبي رزين قال : صليت خلف علي فسلم عن يمينه وعن يساره ثم وثب كما هو ٤٦٢ ( ت ) قال عمر : « جلوس الإمام بعد التسليم بدعة » ٤٦٢ ( ت )

كان أبو عبيدة بن الجراح إذا سلم كأنه على الرضف حتى يقوم ٤٦٢ ( ت ) حديث البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه الخ ٤٥٥ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ ( ت )

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لم يجلس إلا مقدار « اللهم أنت السلام وإليك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ٤٦٢ ( ت )

عن أنس قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم وكان ساعة يسلم يقوم ، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكأنما يقوم عن رصفة ٤٦٢ ( ت ) قال مجاهد : « أما المغرب فلا تدع أن تنحول » ٤٦٢ ( ت )

عن طاؤس : أنه كان إذا سلم  
قام فذهب كما هو ولم يجلس ٤٦٢  
( ت )  
إن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً  
٤٦٦ ( ت )

إنه عليه السلام كان يقول دبر  
كل صلاة مكتوبة : « لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له له الملك وله  
الحمد وهو على كل شيء قدير  
اللهم لا مانع » الخ ٤٦٣  
عن أبي بكر وعمر : أنها كانا  
إذ فرغنا من الصلاة قاما كأنهما على  
الرضف ٤٦٧  
إن أبا بكر كان إذا سلم في الصلاة  
كأنه على الرضف ٤٦٧ ( ت )

كان عليه السلام توضأ فمضمض  
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل  
واحدة ماءً جديداً الخ ٤٧٦  
كان ابن عمر يصلي ( النفل )  
في مكانه الذي صلى فيه الفريضة  
٤٦٦ ( ت )  
قال عليه السلام : « لا يتطوع  
الإمام في مكانه » ٤٦٦ ( ت )

كان ابن عمر إذا توضأ مسح عنقه  
ويقول : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « من توضأ ومسح  
عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة »  
٤٧٦  
قال عليه السلام : « من توضأ  
ومسح يديه على عنقه وفي الغل  
يوم القيامة » ٤٧٧

عن علي قال : « من السنة أن  
لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن  
مكانه » ٤٦٦ ( ت )



كان عبد الله بن مسعود يكبر  
في الوتر إذا فرغ من قراءته حين  
يقنت وإذا فرغ من القنوت ٤٨٢  
( ت )

عن البراء أنه كان إذا فرغ من  
السورة كبر ثم قنت ٤٨٢ ( ت )  
عن ابراهيم في القنوت في الوتر إذا  
فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر  
وركع ٤٨٢ ( ت )

عن سفيان : كانوا يستحبون  
إذا فرغ من القراءة في الركعة  
الثالثة من الوتر أن يكبر ثم يقنت  
٤٨٢ ( ت )

إقتدوا باللذين من بعدي ٤٨٤  
و ٥٥٣ و ٦٦٣

عليكم بستي وسنة الخلفاء  
الراشدين من بعدي ٤٨٤ و ٥٥٣

كان أبا هريرة يرفع يديه في  
قنوته في شهر رمضان ٤٨٦ ( ت )  
و ٤٨٧ ( ت )

مسح الرقبة أمان من الغل ٤٧٨  
مسح صلى الله عليه وسلم رأسه  
ثلاثاً ، وظاهر أذنيه ولحيته ورقبته  
ثلاثاً ٤٧٨

من مسح قفاه مع رأسه وقي  
الغل يوم القيامة ٤٧٨

عن ابن عمر أنه كان إذا مسح  
رأسه مسح قفاه مع رأسه ٤٧٨  
( ت )

عن عمر أنه كان إذا فرغ من  
القراءة - أى في الثالثة الوتر - كبر  
٤٨٠

كان ابن مسعود يرفع يديه في  
قنوت الوتر ٤٨١

إن عمر بن الخطاب لما فرغ من  
القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع  
٤٨٢ ( ت )

عن علي أنه كبر في القنوت  
حين فرغ من القراءة وحين ركع  
٤٨٢ ( ت )

عن عامر بن شبل الجرمي قال : رأيت أبا قلابة يرفع يديه في قنوته ( ت )

٤٨٧ ( ت )

لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن

٤٨٧

النهى عن صيامه ٥٢٣ ( ت )

إن عبد الله بن مسعود كان يرفع يديه في القنوت إلى صدره ٤٨٧

( ت )

كان آخر عمله عليه السلام :

الصلاة بالناس جالساً وهم أصحاء

وراءه ٥٢٣ ( ت )

كان ابن مسعود إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ٤٩٥

إنه عليه السلام كان إذا اغتسل من الجنابة أفاض الماء على جسده

٥٢٤ ( ت )

أمر عليه السلام المحرم بقتل الذئب ، والفارة ، والحدأة ، والغراب ٥٠٥

كان عليه السلام يرفع يديه في الصلاة إذا ركع وإذا رفع ٥٢٤

( ت )

لا يحل لأحد قبلي ولا لأحد

بعدي ٥٠٨

إنه صلى الله عليه وسلم : صلى

فقراً بالطور في المغرب وبالمرسلات

٥٢٤ ( ت )

ولا يحل لي إلا ساعة من نهار

فهو حرام بحرمة الله إلى يوم

القيامة ٥٠٨

إنه صلى الله عليه وسلم كان إذا

أم الناس فأتى أم القرآن قال : آمين

٥٢٤ ( ت )

قال عليه السلام : « أحسنوا الظن

بالمؤمن » ٥٠٩

- إنه عليه السلام سجد في " إذا السماء انشقت " ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : كان يقبل في رمضان نهراً ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على النجاشي وهو غائب وأصحابه رضى الله عنهم خلفه صفوف ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى على قبر ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه إياه و نضح عليه ولم يغسله ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : صلى بالناس وهو يحمل أمانة بنت أبي العاص على عنقه ٥٢٥
- إنه عليه السلام : كان يقرأ في صلاة العيد بسورة " ق " و " اقتربت الساعة " ٥٢٥
- إنه عليه السلام : جمع بين الظهر والعصر في غير خوف ولا سفر ٥٢٤ ( ت )
- إنه عليه السلام : أعطى القاتل السلب وقضى بذلك ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أباح النكاح بخاتم حديد ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام : أنكح رجلاً امرأة بسورة من القرآن ٥٢٥ ( ت )
- إنه عليه السلام قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة ٥٢٥ ( ت )

إنه عليه السلام ودي عبد الله بن سهل - وهو حضرمي مدني - مائة ( ت )

من الإبل ٥٢٦ ( ت )

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتل وجد "بنخير" ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بالتغريب على الزاني غير المحصن ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : احتجم وهو محرم ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : تطيب لإحرامه قبل أن يحرم ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : تطيب لحله قبل أن يطوف بالبيت ٥٢٦ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إنه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل ٥٢٧ ( ت )

إن أبا بكر رضى الله عنه : إن عمر رضى الله عنه : نزل  
ابتدأ الصلاة بالناس فكبر ثم أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل  
الصفوف فصفق الناس ، فتأخر  
أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه  
( ت ) فسجد وسجد معه المهاجرون  
والأنصار ثم رجع إلى خطبته ٥٢٨

وسلم فأتى الصلاة بالناس ٥٢٨ ( ت )  
إن أبا بكر رضى الله عنه أمر  
يهودية أن ترقى عائشة رضى الله  
عنها ٥٢٨ ( ت ) إن عمر رضى الله عنه : أمر  
أبياً وتميماً أن يقوموا للناس باحدى  
عشرة ركعة فى ليلالى رمضان ٥٢٩  
( ت )

إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ فى صلاة الصبح بسورة  
«الحج» وسورة «يوسف» ووراءه  
أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين  
٥٢٨ ( ت ) إن الناس كانوا يقومون أيام  
عمر بثلاث وعشرين ركعة فى ليلالى  
رمضان ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه : صلى  
المغرب بالناس ومعه أهل المدينة  
والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ  
فيها شيئاً ، فأخبر بذلك إذ سلم  
فلم يعد الصلاة ولا أمر بإعادتها،  
٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه سجد فى  
«الحج» سجدين ٥٢٨ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه سجد فى  
سورة «النجم» سجدة ٥٢٨ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه قضى  
فيمن تزوج امرأة فوجد بها  
جنوناً أو جزاماً أو برصاً ففسها ،  
فلها صداقها كاملاً ، ويرجع به  
الزوج على وليها ٥٣٠ ( ت )  
عن عمر إذا أرخت الستور فقد  
وجب الصداق ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه قضى  
بأنه لو تقدم في نكاح السر لرجم  
فيه ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه قضى في  
المتعة لو تقدم فيها لرجم ٥٣٠  
( ت )

إن عمر رضي الله عنه أشخص  
رجلاً قال لامرأته : حبلك على  
غاربك من العراق إلى مكة ، و  
استحلفه عن نيته في ذلك ٥٣٠  
( ت )

قال عمر رضي الله عنه : لا  
محكرة في سوقنا ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه : كتب  
إلى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم  
الزكاة ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه شرب  
لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم  
الصدقة فتيأه ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه كان يقرء  
بغيره في طين بالسقيا وهو محرم  
٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه قضى في  
الأرنب بعناق ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه حكّم في  
البربوع بجفرة ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه حلف  
لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتله  
ليقتلن ذلك المسلم ٥٢٩ ( ت )

إن عمر رضي الله عنه جعل  
القراض مضمونا على عبد الله ابنه  
٥٣٠ ( ت )

روى عن عمر أو عثمان أنه قضى  
في أمة غرت من نفسها ، فادعت  
أنها حرة فتزوجها رجل فولدت  
فقضى عليه أن يفدى أولاده  
بمثلهم ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه حكم في  
منبوذ وجده رجل ، أن ولاءه  
للذى وجده ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى في  
هبة الثوب أنه على هبته يرجع  
فيها إن لم يررض منها ٥٣١ ( ت )  
كانت الإبل الضوال مهملات ،  
لا يعرض لها أحد في أيامه ٥٣١  
( ت )

حديث عمر في القسامة ٥٣٢ ( ت )  
إن عمر رضى الله عنه قضى في  
الترقة بجمل ٥٣٢ ( ت )

قضى عمر رضى الله عنه في  
الضرس بجمل ٥٣٢ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى  
بالمدينة - بحضرة المهاجرين  
والأنصار - على محمد بن مسلمة  
بأن يمر الضحاك بن خليفة في  
أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره  
لذلك ٥٣٠ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه قضى على  
جد عمرو بن يحيى المازنى بأن يحول  
عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في  
أرض ذلك المازنى من مكان إلى  
مكان والمازنى كاره ٥٣١ ( ت )

إن عمر رضى الله عنه أغرم  
حاطباً في ناقة لرجل من مزينة  
نحرها عبيد لحاطب ، فقطع  
أيديهم ، وسأل ثمن الناقة فكان  
أربعمائة فأضعف القيمة على حاطب  
وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك  
بحضرة المهاجرين والأنصار من  
أهل المدينة ٥٣١ ( ت )

- فضى عمر رضى الله عنه فى . هذا شهر زكاتكم ٥٣٣ ( ت )  
الضلع بجمل ٥٣٢ ( ت )  
إن عمر رضى الله عنه جلد عبداً  
زنى وعربه ٥٣٢ ( ت )  
إن عمر رضى الله عنه أمر ثابت  
ابن الضحالك - وكان قد التقط بعيراً -  
بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بارساله  
حيث وجدته ٥٣٢ ( ت )  
كان عثمان بن عفان رضى الله  
عنه : يصلى الجمعة ثم ينصرف  
وما للجدران ظال ٥٣٢ ( ت )  
إن عثمان رضى الله عنه أذن على  
المنبر لأهل العالية فى يوم عيد  
وافق يوم الجمعة فى أن يرجع  
منهم من أحب ٥٣٣ ( ت )  
إن عثمان رضى الله عنه كان  
يغضى وجهه وهو محرم ٥٣٣ ( ت )  
إن عثمان رضى الله عنه كان  
يخاطب أصحاب الديوان من  
الذهب والفضة فيقول على المنبر :  
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة  
قال : رأيت عثمان - فذكر أنه  
راه بالمرج وهو محرم - ثم أتى  
بإحم صيد فقال لأصحابه : كلوا  
فقالوا : ولاتأكل أنت ؟ فقال :  
«إني لست كهيتكم ، إنما صيد من  
أجلى» ٥٣٣ ( ت )  
سؤال ابن مسعود عن عمر فى  
رجل نكح أم امرأته التى طلقها  
قبل أن يدخل بها ٥٤٩ ( ت )



أُقال عليه السلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وصمتها إقرارها » ٥٨٩

قال ابن عمر : « إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتهما فلا تمدنهما » ٥٨٩

قال عليه السلام : « الولاء لحمه كلحمه النسب لا تباع ولا توهب » ٥٩٤ ( ت )

إني تارك فيكم ثقلين ( الحديث ) ٦٠٣ ( ت )

قال عليه السلام : قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله ( الحديث ) ٦٠٣ ( ت )

ولن يفترقا جنى يرذا على الخوض ٦٠٤ و ٦٠٧

قال عليه السلام « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما

فتيا زيد بن ثابت في هذا الباب ٥٥٠ ( ت )

قال عليه السلام : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ٥٥٣ تطيب عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاه وحرمه ٥٥٩ ( ت )

قال ابن عباس : « لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد » ٥٦٨

فتيا عائشة رضى الله عنها لامرأة في هذا الباب ٥٦٨

قال عليه السلام : « من مات و عليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا » ٥٦٩

عن عائشة رضى الله عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم قالت : « يطعم عنها ٥٧٠ »

أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل الشاة التي ذبحت بالحجر من خوف الموت ٥٨٩

كتاب الله وسنة نبيه» ٦١٢ ( ت )  
و ٦١٣ ( ت ) و ٦١٤ ( ت )  
: إنه صلى الله عليه وسلم لا يزوج  
إلا من أهل الجنة ٧٠٠

قال عليه السلام : « أذكركم الله  
في أهل بيتي » ٦١٤ ( ت )  
أحاديث خروج المهدي ٧٠٢  
( ت ) .

قال عليه السلام : « يحقر أحدكم  
صلاته مع صلاتهم وصيامه مع  
صيامهم » ٦٤١  
لامهدي إلا عيسى بن مريم ٧٠٣  
حديث رؤيا أم الفضل وقول  
النبي صلى الله عليه وسلم لها : « رأيت

خيراً تلد فاطمة - إن شاء الله -  
غلاماً » ٧١٦  
من جمى مؤمناً من منافق حمى  
الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة

٦٤٢ ( ت )  
لعن الله كل ذواق مطلق ٦٥٥  
الإيمان معرفة بالقلب وقول  
باللسان وعمل بالأركان ٧٢٨ ( ت )

( ت ) و ٦٥٧ و ٦٩٩  
قال ابن عباس : « ليس على من  
أتى بهيمة حد » ٧٢٩ ( ت )  
عن الحسن رضى الله عنه وكان

قيل له في كثرة تزوجه ، فقال :  
« أحب الغناء » ٦٥٥  
من وجد تموه يعمل عمل قوم  
لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به

٧٢٩ ( ت )  
قال موسى عليه السلام : يارب  
قصه سيدنا أيوب النبي عليه  
السلام ٦٥٧

قول علي رضى الله عنه : « إن ابني  
هذا مطلق فلا تزوجه » ٦٥٩  
أقطع عني ألسن بني إسرائيل » ٧٣٩  
( ت )

البيعين بالخيار « الحديث » ٧٤٨ ، ٧٥٤ ( ت )

( ت ) أفضل الشهداء حمزة بن

الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام

وكتبه ورسله ٧٤٨ ( ت ) جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن

من أدرك عرفة فقد تم حجه المنكر فقتل ٧٥٦ ( ت )

## فهرس أسماء الكتب المذكورة في "ذبذبابات الدراسات" و"التعليقات ورمز. التعليقات (ت)

ج- ٢

أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤  
( ت )

أحكام القرآن للجصاص ٧٥٤  
( ت ) و ٧٥٥ ( ت )

أحكام لعبد الحق ٥٦٩

ابن سناء للغزالي ٧٦٦

إختصار ابن السني ٧٣٣ ( ت )

الأدب المفرد ١٦ ( ت )

الأذكار للنووي ٤٢٩

إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري ٢٤١ ( ت )

الأزهار المنتشرة في الأخبار

المنوارة ١٤٥ ( ت )

أساس التمديس للرازي ١٦٩

( ت )

الإستدراك على الصحيحين

٢٩٤ ( ت )

أسد الغابة ٤٢٤ ( ت )

( ١ )

الإبانة ٧٥١ ( ت )

أبجد العلوم ١٥٤ ( ت )

إتحاف الأكابر ١٥٣ ( ت )

إتحاف السادة المتقين بشرح

أسرار إحياء علوم الدين ٧٣١ ( ت )

و ٧٥٢ ( ت )

إتحاف المهرة ٢٦١

إتحاف النبلاء المتقين ١٥٤ ( ت )

و ٢٩٥ ( ت )

إحراق الروافض ٢٢٠ ( ت )

الإحكام في أصول الأحكام لابن

حزم ٥١٨ ( ت ) و ٥٣٨ ( ت )

و ٥٤٨ ( ت ) ٥٥٨ ( ت ) و

٥٦٧ ( ت )

- الأسماء والصفات للبيهقي ٧٥٧ ( ت )  
إغاثة اللفهان لابن القيم ١٧٤ ( ت )
- إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضى ٧٥١ ( ت )  
أفعال العباد للإمام البخارى ١٩٧ ( ت )
- الأشباه والنظائر ٣١٠ و ٤٧٠  
إقامة الحجة على أن الإكثار فى التعبد ليس ببدعة ٣٢٤ ( ت )
- أصول البزدوى ٢٠٦ ( ت ) و ٢٠٧ ( ت )  
أقوم المسالك فى تحقيق رواية مالك عن أبى حنيفة ورواية أبى حنيفة ١٥١ ( ت )
- أصول الفقه للسرخسى ٣٠١ ( ت ) ٣٢٣ ( ت )  
عن مالك ٥٩١ ( ت )  
الأم للشافعى ١٥٥ ( ت )
- الإمام ٤١٨  
أطراف البخارى لعبد العزيز البنجاني ٢٩٠ ( ت )
- إمعان النظر فى توضيح شرح نخبه الفكر ٢٢١ و ٣٥٨ ( ت )  
أطراف البخارى لمحمد هاشم ٥٨ ( ت )
- الإنتصار لإمام أئمة الأمصار ٣٠٠ ( ت ) و ٦٨٣  
الأطراف للمزى ٣٥٨ ( ت )
- الإنتصار و الترجيح للمذهب الصحيح ٢٤٨ ( ت ) و ٣٢٥ ( ت )  
إعلام الموقعين لابن القيم ١٥٥ ( ت )
- الإنتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة  
للسخاوى ٢٩٨ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
الفقهاء ١٨٤ ( ت ) و ٢٩١ ( ت )

و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و  
٥٩٠ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )  
٤٥٦ ( ت )

الإنصاف في بيان سبب الاختلاف  
١٥٤ ( ت )  
البرهان شرح مواهب الرحمن  
٧٠

إيقاظ الوسنان في بطلان الكفاءة  
لأهل بيت الرضوان ٤٤١ ( ت )  
و ٤٥٠ ( ت )  
بسط اليدين لنيل الفرقدين للإمام  
الكشميري ٧٣١ ( ت )  
بغية الأملعي في تخريج الزيلعي  
لعبد العزيز البنجابي ٢٩٠ ( ت )

بلوغ الأمان في سيرة الإمام  
محمد بن الحسن الشيباني ٥٩١ ( ت )  
البنية شرح الهداية للعيني ٢٨٥  
( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت )

## ( ب )

الباعث الخفيث إلى معرفة علوم  
الحديث لابن كثير ٢٤٤ ( ت )  
و ٧٣٠ ( ت )

البحر الرائق لزين العابدين بن  
إبراهيم ١٧٨ ( ت ) و ١٨١ ( ت )  
و ٤٥٢ و ٤٨٣ و ٥٧٠

البحر للرؤياني ٤٧٧ ( ت )

البحر للزركشي ٤٥٣

البدائع ٤٦٧

البداية والنهاية لابن كثير ١٩٧  
( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت )

## ( ت )

تاريخ أصبهان لأبي نعيم ٤٧٦ و  
٤٧٧ ( ت ) و ٤٧٨ و ٦١٣ ( ت )  
تاريخ بخارا ١٨٥ ( ت )

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

١٨٢ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و

١٩٦ ( ت ) و ١٩٨ ( ت ) و

- ٢٩٨ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و التحرير لابن الهمام ١ و ٦ و ٣٦  
 ٥٩٢ ( ت ) و ٦٨٣ ( ت ) و ٤٥ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦  
 تاريخ جرجان لحمزة السهمي ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٣  
 ٤٣٢ و ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩  
 التاريخ الكبير للبخاري ٧٤٦ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٦  
 ( ت ) و ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٤٢ و ٢٧٠  
 التاريخ الكبير المعروف بالتاريخ ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٣٢٩ و ٣٤٩  
 البدرى للعيني ٦٨٤ ( ت ) ٦٨٥ و ٣٥٣ و ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٣  
 ( ت ) و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤١٦ و ٤٧٠  
 تانيب الخطيب على ما ساقه في ٦٣٣ و ٦٥٢  
 ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة  
 للكوثري ٣٠٠ ( ت ) ٣٢٤ ( ت ) لعبد الحئي ٤٧٩ ( ت )  
 و ٦٨٤ ( ت ) و ٧٤٦ ( ت ) و ٧٥٩ ( ت )  
 تبيين الصحيفة في مناقب الإمام  
 أبي حنيفة للسيوطي ٣١٩ ( ت )  
 ٣٢٥ ( ت )  
 تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق  
 ٢٨  
 تخرج أحاديث الإختيار لقاسم  
 ابن قطلوبغا ٦٧٨ ( ت )  
 تحفة الكرام ٦٠ ( ت ) و ٢٢١  
 ( ت )  
 التحقيق في أحاديث التعليق لابن  
 الجوزي ٣٠٠ ( ت ) و ٤٠٤  
 ( ت )

- تفريج أحاديث الهداية للزيلعي ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٩٩ و ٥٠٠
- تزيين الممالك ٥٨٩ ( ت )
- تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بطلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ١٤ ( ت ) و ١٧ ( ت ) و ١٨ ( ت ) و ١٩ ( ت ) و ٢٦٢ ( ت )
- تدريب الراوى شرح تقريب النواوى للسيوطى ٨٢ ( ت ) و ١٢٣ و ١٣١ و ١٤٢ ( ت ) و ٢١٨ و ٢٣٠ و ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٣٠٩ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٥٠ و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٦٧ و ٦٤٨ و ٦٥١ و ٧٣١ ( ت )
- تدقيق المعاني على سنن الدارقطنى ٦٤ ( ت )
- تدقيق المعاني على الدراسات ٢٤٠ ( ت ) و ٢٤٧ ( ت ) و ٣٥٧ ( ت ) و ٤٢٩ ( ت ) و ٦٧١ ( ت )
- تدقيق المعاني على سنن الدارقطنى ٢٩٣ ( ت )
- تدقيق المعاني على مؤطاء الإمام محمد لعبد الحى اللكنوى ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت )
- تدقيق المعاني على " أحاديث المؤطا و اتفاق الرواة واختلافهم فيها " للكوثرى ٥٨٩ ( ت )
- تدقيق المعاني للغزالي ٥٠٣
- تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٣ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت )
- تذكرة القارى بحال رجال البخارى لعبد الرحمن النصرى ٢٣٩ و ٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٧٩
- الترخيص فى الإكرام بالقيام ٤٢٩
- الترغيب والترهيب للمنذرى ٣٢٧ ( ت ) و ٦١٤ ( ت )



- التعليقات على الإنتقاء في فضائل  
الثلثة الأئمة الفقهاء للعلامة الكورى  
٥٨٧ ( ت )
- التلويح للتفتازانى ٥ و ٣٥ و ٨٨  
و ١٦٩
- تفسير الجلالين ٤٣ و ٥٠٨
- تميز الطيب من الخبيث ١٣٥
- تنقيح الأنظار للوزير الباني ٧٥٤  
( ت )
- تقديم الجرح والتعديل لابن  
أبي حاتم ٥٨٨ ( ت )
- تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٢  
( ت ) ٢٣٩ و ٣١٧ و ٣١٩  
( ت ) ٣٢٠ ( ت )
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق  
لابن عبد الهادي المقدسى ٢٩٥  
( ت ) ٢٩٧ ( ت )
- التقريب للنووى ٨١ و ١٢٣ و  
١٤٨ و ٢١٨ و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٥٠  
و ٣٦٨ و ٤٣٠ و ٦٤٨
- تنوير الخوالك للسيوطى ٥٩٠ ( ت )  
٦١٣ ( ت )
- تنقيح التحقيق في مناقب أبي حنيفة  
٢٨٥ ( ت ) ٢٩٨ ( ت )
- تنوير العيدين لإسماعيل العمري  
٧٥٤ ( ت )
- تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٢  
( ت ) ٢٣٩ و ٣١٧ و ٣١٩  
( ت ) ٣٢٠ ( ت )
- تنوير الخوالك للسيوطى ٥٩٠ ( ت )  
٦١٣ ( ت )
- تنوير العيدين لإسماعيل العمري  
٧٥٤ ( ت )
- تنوير الخوالك للسيوطى ٥٩٠ ( ت )  
٦١٣ ( ت )
- تنوير العيدين لإسماعيل العمري  
٧٥٤ ( ت )

ج - ٢

٧ -

التواريخ الثلاثة للبخارى ٧٣١ . التيسير شرح التحرير ٥٢ و ٦٩  
و ١٣٥ و ١٣٩ و ٣٦٣ ( ت )

( ج ) .

توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر

الجزائرى ١٥٦ ( ت )

جامع الأصول لابن الأثير ١٥٢

التوسل والوسيلة ٨٣

( ت ) و ٧١٧

توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار

٣٥ و ٢٤٠ ( ت )

جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي

في روايته وحملة لابن عبد البر

٥٦ و ١٨٢ ( ت ) ٢٩١ ( ت )

التوضيح ٣٥ و ١٥٦ .

و ٢٩٢ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و

تهذيب التهذيب لابن حجر ٦٢

٧٣٥ ( ت )

و ٦٣ و ١٨٧ ( ت ) و ٢٣٩ و

جامع الثورى ١٨٥ ( ت )

٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٧٨ و

الجامع الصحيح للبخارى ( أنظر

٢٨٩ ( ت ) و ٣١٣ و ٣١٩ ( ت )

”صحيح البخارى“ )

و ٣٢٠ ( ت ) و ٥٩٢ ( ت ) و

الجامع الصغير للإمام محمد ٣١٠

٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٩ ( ت ) و

( ت ) و ٣١١

٦٨٧ و ٦٨٨ و ٧٢٣ ( ت ) و

جامع عبد الرزاق ٥٦٨

٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٠ ( ت ) و

٧٥٤ ( ت )

الجامع الكبير للترمذى ( أنظر

تهذيب الكمال للزمزى ٢٨٩ ( ت )

سنن الترمذى )

و ٦٧٨ ( ت )

الجامع الكبير للإمام محمد ٣١٠ جزء رفع اليدين للبخارى ٧٣١  
( ت ) و ٣١١ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت )

جامع مسانيد الإمام الأعظم لأبي المؤيد الخوارزمي ٢٤٨ ( ت )  
٧٣١ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و ٧٥١ ( ت )  
٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٥ ( ت ) و

٥٩٠ ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و ٦٨٧  
الجرجانيات للإمام محمد ٣١٠  
( ت ) و ٣١٢  
الجواهر المضية في طبقات  
الحنفية ١٧٩ ( ت ) و ٢١٩ ( ت )  
و ٧٣٢ ( ت )

جوهرة التوحيد ٤٧١  
جزء أبي بكر السرخسي ٣٢٤  
( ت )

## ( ح )

جزء أبي حامد الحضرمي ٣٢٤ ( ت )  
جزء أبي الحسين النهدي ٣٢٤ ( ت )  
جزء الحافظ أبي سعد السمان  
٣٢٤ ( ت )

جزء أبي عبد الله الذهبي ٥٩٢  
( ت ) و ٥٩٦ ( ت )

جزء أبي معشر الطبري المقرئ  
٣٢٤ ( ت )  
حاشية ابن عابدين على الدر  
المختار ١٠٨ ( ت )  
حاشية الأشباه والنظائر للعلامة  
ابراهيم البيري ٦٥٦  
حاشية الأشباه للسيد الحموي ٦٩  
حاشية السيد وجيه الدين العلوي  
على البيضاوي ٥٠٨  
حاشية شرح الوقاية لأخي زاده ٥١

- الحجة الجليلة في الرد على من قطع بالأفضلية ٨٧ و ٤٧٤ و ٧٦٧  
الحجة للشافعي ٥٩٣ ( ت )  
حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي ١٨٤ ( ت )  
الحطة بذكر الصحاح الستة ١٥٤ ( ت )  
الحميس ( في التاريخ ) ١٨٠ ( ت )  
الحيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لابن حجر المكي ١٨٠ ( ت ) و ٢٩٩ ( ت )

## ( د )

- الحلك ( ١ ) للسيوطي ٣٩٣  
الحلية لأبي نعيم ١٠٩ و ١٣٥ و ٢٨٥ ( ت )  
دراسات اللبيب ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ ( ت )  
٥٣ و ٥٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤ ( ت )  
٨٣ و ٩٦ ( ت ) و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٩ و ١١١ ( ت ) و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٢ ( ت ) و ١٧٠ و ١٧٧ ( ت ) و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٤٧ ( ت ) و ٢٤٨ ( ت ) و ٢٥٠ ( ت ) و ٢٦٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٢٦ ( ت ) و ٣٢٨ و ٣٥٥ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧٨ و ٣٨٨ و ٤٠١ ( ت ) و

## ( خ )

- خزانة الروايات ٣٣  
الخزانة للهمداني ٦٧٧  
( ١ ) كذا في الأصل والصحيح في اسمه "تنوير الحلك في امكان رؤية النبي والملك" كما في كشف الظنون - النعماني -

٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٢٩ و ٤٣٥ (ت) الديباج المذهب لابن فرحون ٣٢٨

٤٣٨ (ت) و ٤٤١ (ت) و (ت)

## (ذ)

٤٤٤ (ت) و ٤٤٦ و ٤٤٨ و

٤٤٩ و ٤٥٤ و ٤٥٩ (ت) و

٤٦٢ (ت) و ٤٦٥ (ت) و

٤٦٦ (ت) و ٤٨٠ (ت) و

٤٨٩ و ٤٩٩ و ٥٠٤ و ٥١١ و ٥٥١

(ت) و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت)

٥٧٣ و ٥٧٤ (ت) و ٥٧٨ (ت)

٥٧٩ (ت) و ٦٠٨ (ت) و

٦١١ (ت) و ٦٣٢ (ت) و

٦٣٤ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٨٨ (ت)

٦٩٦ و ٧٠٦ و ٧٠٨ (ت) و

٧١٧ و ٧٣٢ (ت) و ٧٦٤

الدرر ١٣٥

الدر المختار ٤٤ و ١٠٨ و ٤٥٢

٥٩٦ و ٦٥٧ و ٦٨٢ و ٦٨٧

الدر النضيد ٣٣ و ٣٨ و ٣٩

دلائل النبوة لأبي نعيم ٤٣٣

ذب ذبابات الدراسات عن

المذاهب الأربعة المتناسبات ٧٦١

(ت) و ٧٦٨

ذخائر العقبي للمحب الطبري ٧١٦

## (ر)

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة

٢٠٥ (ت)

الرد على الاخنائي لابن تيمية

١٥٩ (ت)

الرد على البكري لابن تيمية

١٥٩ (ت)

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي

٧٤٣ (ت)

- رسالة للأجهوري في معراجہ  
صلى الله عليه وسلم ٣٧٤ و ٣٧٥  
و ٣٧٦ و ٣٩٣
- رسالة للسخاوى في الخط على  
ابن العربي ٤٤٨
- رسالة للسيوطى في الأحاديث  
المتواترة ٤١٢
- رسالة في مناقب معاوية لابن  
حجر المكي ( انظر تطهير الجنان )  
٤٣٠
- الرسالة القشيرية ٢٦ و ١٠٨ و  
١٠٩ و ٦٨٦
- رسالة مالك إلى الليث بن سعد  
١١٣
- رسالة محمد حيات السندى في  
رد " الحجة الجليلة " للشيخ معين  
٧٦٨
- رسالة للمعتز ( الشيخ معين )  
٣٩١
- في عدم جواز نكاح البالغة بلاولى  
٢١٢ و ٢٣٩
- رسالة ملازاده در بيان مزارات  
" بخارا " للشيخ أحمد بن محمود  
١٩١ ( ت )
- الرفع والتكميل في الجرح  
والتعديل ٢٢١ ( ت )
- الرقيات للإمام محمد ٣١٠ ( ت )  
و ٣١٢
- الرواة الثقة المتكلم فيهم بما  
لا يوجب ردهم للذهبي ٧٢٥  
( ت )
- رواة مالك للخطيب ٥٩٠ ( ت )  
روض الرياحين ٢٧
- الروض الفائق في المواعظ والدقائق  
للحريش ٦٨٠ و ٧١٥
- روضة الأجباب لجمال الدين  
٣٩١

السنن الأربعة ١٥١ و ٢٤٧ ( ت )  
 و ٢٨١ و ٣٦١ و ٣٩٦ و ٤٠١ و  
 ٤٣٣ و ٧٣٠ ( ت )

سنن البيهقي ٨٤ و ١٤٥ ( ت )  
 و ٤٣٣ و ٤٥٨ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت )  
 و ٤٧٨ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
 ٥٥٤ ( ت ) و ٥٦٩ و ٥٧٤ ( ت )  
 و ٥٧٥ ( ت )

سنن الترمذي ١٦ ( ت ) و  
 ١٧ ( ت ) و ٢٩ و ٣٨ و ٥٦ و  
 ٧٥ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٨ و ١٤٥  
 ( ت ) و ١٥٢ ( ت ) و ٢٥٣  
 و ٣٢٦ و ٣٣٣ و ٣٦٣ و ٤٥٤ و  
 ٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و ٧٣٢  
 ( ت )

سنن حرمله ١٤٣ ( ت )  
 سنن الدارقطني ( ويقال له  
 المسند أيضاً ) ٢٩ و ١٤٣ ( ت )

روضة العلماء ١٨٧ ( ت )

الروضة في مذهب الشافعي ١٠٩

( ز )

الزيادات ٣١٠ ( ت ) و ٣١١  
 الزينة لأبي حاتم ٧٥٩ ( ت )

( س )

سحق الإغبياء من الطاعنين في  
 كمل الأولياء وأتقياء العلماء ١٥٢  
 ( ت ) و ١٥٣ ( ت )

السراجية ٤٥٢

سفينة الأولياء ٦٨٧

سنن ابن ماجه ٤٣٣ و ٤٥٤ و  
 ٥٦٩

سنن أبي داود ٥٢ و ٧٠ و ٧٨  
 و ٤٠٢ و ٤٥٥ و ٤٥٨ ( ت ) و  
 ٤٦٥ و ٥٠٠ و ٦٥١ و ٧٣٣ ( ت )

السيرة الكبرى الشامية لمحمد بن  
يوسف الصالحى الشامى ٢٩٩ (ت)  
و ٦٧٠

## (ش)

الشاطبية ٣٩٥

شرح أسماء رجال المشكاة ١٥٣  
(ت)

شرح الإمام بأحاديث الأحكام  
لابن دقيق العيد ١٥٩ (ت)

شرح التحرير لابن أمير الحاج  
٥٢ (راجع شرحى "التحرير")

شرح الترمذى لابن سيد الناس  
٥٠٤ و ٥٠٥

شرح التقريب للسيوطى ٨٤

شرح الحصن الحصين لعلى القارى  
٣٩١

شرح سفر السعادة ٢٤٢ و ٥٤٧  
و ٥٤٨ (ت)

و ١٤٥ (ت) و ٢٨٤ (ت) و

٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت) و

٢٩٠ (ت) و ٢٩١ (ت) و

٢٩٣ (ت) و ٢٩٤ (ت) و

٢٩٧ (ت) و ٤١٧ و ٤١٨ و

٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥

السنن الكبرى للنسائى ٥٦٨

سنن النسائى ٦٣ (ت) و ٧٠

و ١٤٥ (ت) و ٧٢٩ (ت) و

٧٣٠ (ت) و ٧٣٣ (ت)

السنة لابن أبى عاصم ١٣٥

السهم المصيب فى كبد الخطيب

٢٩٨ (ت) و ٣٠٠ (ت) و

٦٨٨

السير الصغير ٣١٠ (ت) و

٣١١

السير الكبير ١٨٥ (ت) و ٣١٠

(ت) و ٣١١



شرح سنن ابن ماجه لمغلطائى ٢٣ و ٦٣ و ١٢٣ و ١٤٨ و ٢١٦ و ٤١٤ و ٤١٥

شرح شرح النخبة لعلى القارى ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و ٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٨ و ٣٦٢ و ٣٦٨ و ٣٧٧ ( ت ) و ٤٢٥ و ٤٣٠ و ٤٦٩ ( ت ) و ٥٧٠

شرح شرح النخبة لمحمد أكرم السندي ٢٤٢ و ٢٧٤ شرح الطريقة المحمدية ٣٩٢

شرح صحيح البخارى لعبدالله بن سالم البصرى ٤٠٢ شرح الفقه الأكبر لعلى القارى ٥٠٢

شرح صحيح البخارى للقسطلانئى ٤٨٠

١٨٩ و ٢٦١ و ٤٠٣ و ٤٦٦ ( ت ) ٦٦٦

شرح صحيح البخارى للعينى المسمى عمدة القارى ٧٢ و ٧٥ و ٢٦١ و ٢٨٠ و ٢٨٦ و ٣٠٢ و ٣١٣ و ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٧٨ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و ٦٨٧

٢٨٥ ( ت ) و ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦

شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوى الطوفى ٧٥٨ ( ت )

شرح صحيح مسلم للإمام النووى

- شرح مسند أبي حنيفة لعلی القاری ٧٣٢ ( ت )  
 شرح مواهب الرحمن ٤٤٢  
 شرح المواهب اللدنية للزرقانی ٥٨٨ ( ت )  
 شرح المشارق ٣٩٤  
 شرح مشكاة المصابيح لعبد الحق الدهلوی ٣٩٢  
 شرح المؤطا للزرقانی ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢  
 شرح المؤطا للقرطبي ٥٦٩  
 شرح النخبة لابن حجر العسقلانی ١٣٥ و ٢٤١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٥٠٩ و ٥١٦ و ٥٦٩  
 شرح معانی الآثار ٧٨  
 شرح المنار للنسفی ١٦٨ و ١٧٩  
 شرح المنهاج ٥٠٤  
 شرح المنية لابن أمير الحاج ٤٦٧ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٤٩٤  
 شرح المنية للحلي ( أنظر الشرح الكبير ) ٧٦ و ٤١٨ و ٤٨٣  
 شرح النقاية للقهستاني ٦٩  
 شرح الهداية للسروجي ٢٨٥  
 شرح مواقف للسيد السند ٧٤٩ ( ت )

- شرح الهداية للعيني ٣٠٢ و ٤٨١      الصحاح الستة ١٥٢ ( ت ) و  
٤٨٧ و ٤٩٤      ٢٤٣ و ٢٨٥ ( ت ) و ٣٧٣ و ٤١٠
- شرح الحمزية لابن حجر المكي      و ٤١٣ و ٤١٩ و ٤٢٤ و ٤٤٤ ( ت )  
٦٤٥      و ٧٠٨
- شرحى التحرير ٦ و ٣٦ و ٤٥ و      صحيح ابن حبان ٨٢ ( ت ) و  
٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ٨٦ و ١٠٠      ٨٤ و ٣٢٧ ( ت ) و ٣٤٩ و ٣٦١ و  
١٠١ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٢٢ و      ٥٩٤ ( ت )
- ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٥٨ و ١٦٠      صحيح ابن خزيمة ٨١ و ٨٢  
١٦٥ و ١٦٦ و ٢١٤ و ٢١٨ و      ( ت ) و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ١٤٥  
٢٤٢ و ٢٧٠ و ٢٧٤ و ٣٢٩ و ٣٩٧      ( ت ) و ٣٤٩ و ٣٦١
- ٤٠٠ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و      صحيح البخارى ١٦ ( ت ) و  
٤١٦ و ٤٧٠ و ٦٣٣      ٢١ و ٢٢ و ٢٩ و ٥٢ و ٧٣ و ٨٤  
الشروح الثلاثة على جوهرة التوحيد      و ١١٤ و ١٥٧ ( ت ) و ١٧٧ و  
٤٧١      ١٧٨ و ١٧٩ ( ت ) و ١٨١ ( ت )  
و ١٨٢ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و      و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٣ و ١٩٧ ( ت )  
و ٢٠٠ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٦ و      و ٢٢٨ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤٣

(ص)

الصارم المصيب في جنان الخطيب

٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩	٢٣٦ و ٢٤٦ و ٢٥٧ و ٢٧٥ و
٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و	٢٨٠ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٥٠ و ٣٥١ و
٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٧٦	٣٥٢ و ٣٥٩ (ت) و ٣٦٦ و
٢٨٠ و ٣٠١ (ت) و ٣١٣ و	٤٠١ و ٤٣٠ و ٤٥٤ و ٤٥٥ (ت)
٣٢٨ (ت) و ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٥٠	٤٦١ (ت) و ٤٦٥ و ٤٦٧ و
٣٥١ و ٣٦٠ (ت) و ٣٦٦ و	٤٦٩ و ٥٠٠ و ٥٧٢ و ٦٠٣ (ت)
٣٧٣ و ٣٨٠ و ٣٩٥ و ٤٠١ و ٤١٠	٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٩٧ و ٧٢٢ (ت)
٤٢٧ و ٤٥٩ (ت) و ٥٠٠ و	الصحيحين ٣ و ١٣ و ١٦ (ت)
٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٧٢ و ٥٧٣	٢٨ و ٥٣ و ٦٣ و ٦٦ و ٧٠ و
٦٦٦ و ٦٩٧ و ٧٢٤ (ت) و	٧٨ و ١٤٣ (ت) و ١٤٩ و ١٥١ و
٧٢٩ (ت) و ٧٣١ (ت) و	١٦٩ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢١ و
٧٣٢ (ت) و ٧٦٠ و	٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و
صحيح البرقاني ٤٧٧ (ت)	٢٢٩ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٣٦ و
صحيح مسلم ١٤ و ١٥ و ١٦ (ت)	٢٤٠ و ٢٤١ (ت) و ٢٤٢ و ٢٤٣ و
١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و	٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ (ت)
٤٠ و ٥١ و ٧٥ و ٨٢ و ١٤٢ و ١٤٣	٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و
(ت) و ١٤٥ (ت) و ١٥٣ (ت)	٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٢ و
١٥٤ (ت) و ٢٢٨ و ٢٣٥ و	٢٧٣ و ٢٧٥ و ٢٨١ و ٢٩٦ (ت)

و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٢٦ و ٧٠٠ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و  
 ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٧١٨ و ٧٣٣ ( ت )  
 و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ و الصلة لمسلمة ٧٢٣ ( ت )  
 ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و الصواعق المحرقة ١٨ و ٢٦٣ ( ت )

## (ض)

الضوء اللامع للسخاوى ٣٥٩  
 ( ت )

الضياء المعنوى ٦٨٣

## (ط)

طبقات الأولياء الكبار المشهورة  
 ” بالطبقات الكبرى “ واسمها  
 لواقع الأنوار في طبقات الأخيار  
 للشعراوى ١٠٨ و ١٠٩ و ١٧٨ و  
 ١٨٤ و ٣٧٤ و ٦٧٩ و ٦٩٠

طبقات ابن سعد ٣٢٠ ( ت )

٤٢٤ و

و ٣٢٦ و ٣٠٧ و ٣٠٦ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٥ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٦ و ٣٦٨ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٣٨٠ و ٣٨٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٨ و ٤٤٦ و ٤٥٥ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٩٢ و ٥٠١ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٦٣١ و ٦٤٩ و ٦٩٦ و ٦٩٧

## (ع)

العرف الشذى ١٥٤ ( ت )  
العزیز شرح الوجیز ٩٣  
العضدى أو العضدية ٧ و ٢١٤  
و ٣٢٩ و ٦٤٦ و ٦٥٢  
عقود الجمان فى مناقب الإمام  
أبى حنیفة النعمان ٢٩٩ ( ت ) و  
٦٦٣ و ٦٧٠ و ٦٧٣ و ٦٧٦ و ٦٧٧  
و ٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤ و  
٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٩ و ٧٥٠ ( ت )  
و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٦٠ و ٧٦٥ و  
٧٦٧  
عقود الجواهر المنيمة فى أدلة  
مذهب الإمام أبى حنیفة للزبيدى  
٥٩٤ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و  
٧٤٦ ( ت )

علال الترمذى ٧٥ و ٨٨ و ٧٣٢ ( ت )

علال الدارقطنى ٥٦٩

طبقات الحفاظ للذهبي ٤٥٣

و ٥٨٨ ( ت ) و ٦٧٣

طبقات الحفاظ للسيوطى ٦٧٤  
( ت )

طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى  
١٥٥ ( ت )

طبقات الحنفية للقرشى ١٧٨  
( ت ) و ٣١٣ و ٦٨٧

طبقات الشافعية للسبكي ١٥٣ ( ت )  
١٥٥ ( ت )

طبقات الفقهاء للشيرازى ١٥٦  
( ت ) و ١٥٧ ( ت )

طبقات المناوى ١٠٨ و ٦٧٩

طرفة المهتدى شرح تحفة المبتدى  
٤٨٣ و ٤٨٦

الطريقة المحمدية ٣٩٢

## (ظ)

الظهيرية ٤٨٣

غنية الطالبين للشيخ الجبلى ٧٦١

العلل المتناهية ٤١٨

عمدة الأصول فى حديث الرسول

محمد شاه الصديقى ٣٢٤ ( ت )

## ( ف )

الفانيد فى حلاوة الأسانيد ٥٩٠

عمدة المريد على جوهرة التوحيد

٣٩٤

( ت ) و ٥٩٥ ( ت )

العناية ١٨١ ( ت )

فتاوى ابن حجر الحافظ ٣٢٠

العواصم والقواصم فى الذب

( ت )

عن سنة أبى القاسم محمد بن عبد الله

الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي

بن عبد المطلب بن هاشم لابن

٤٣٠ و ٧٦١ ( ت )

الوزير ٣٢٠ ( ت ) و ٧١٨ ( ت )

فتاوى قاضى خان ٣٣ و ٤٨٦

و ٧٢٥ ( ت )

( ت )

العواصم من القواصم لابن العربى

١٦٠ ( ت )

فتح البارى بشرح صحيح البخارى

العهود المحمدية للشعراوى ٦٦٣

١٥٥ ( ت ) و ٢٦٤ و ٣٢٨ ( ت )

و ٤٥٩ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و

## ( غ )

٦٦٦

فتح القدير لابن الهمام ٣٦ و ٦٣

غاية السؤل فى مناقب الرسول

و ٩٦ و ٩٧ و ١٧٨ و ١٧٩ ( ت )

لابن طلحة ٧٠٣ ( ت )

و ٢٨٤ ( ت ) و ٣١٠ و ٣٤١ و

غرائب مالك ٥٨٩ ( ت )

٣٤٩ و ٤٠٨ و ٤١٨ و ٤٦٤ و ٤٩٩ • فضل علم السلف على الخلف  
٥٠٠ و ٥٠٥ و ٥١٦ و ٥٦٨ و ٥٦١ ( ت )

٥٦٩ و ٦٩٩ الفقه الأكبر ٢٠٨ و ٥٠٢

فتح المعين في حاشية شرح الفوائد البهية في تراجم الحنفية  
المسكين على الكنز ٤٦٨ ١٨١ ( ت )

فتح المغيث شرح ألفية الحديث الفوائد الضبائية ٢٤٠

للسخاوى ١٨٠ ( ت ) و ٣٢٢ فوائح الرحوت شرح مسلم  
الثبوت لبحر العلوم ٢٨٧ ( ت ) ( ت )

فتح الملهم بشرح صحيح مسلم فيض الباري ١٥٣ ( ت )

٣٦٠ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) فيض القدير شرح جامع الصغير

لعبد الرؤف المناوى ٧٢١ ( ت ) الفتوحات لابن العربي ٣٦٩ و

٣٧٠ و ٣٧٢ و ٤٤٨ و ٥١٢ فيوض الحرمين اشاء ولى الله ٢٤٧  
( ت )

الفردوس للدبلعى ٤٧٧

( ق )

الفصوص لابن العربي ٤٤٨

فصول البدائع ٦ و ٦٩ و ١٠٤ قاعدة جلية في التوسل والوسيلة

١١٤ و ٦٥٢ و ٦٩٣ لابن تيمية ٥١٤ ( ت )

الفصول الستة ١٠٥ القران العظيم ٣٣٧ و ٤١٧



ثرة العين في البكاء على الإمام  
حسين لمعين السندی ٤٢٢ ( ت )  
و ٤٢٤ ( ت ) و ٤٢٥  
الكامل لابن عدی ٢٩٨ ( ت )  
و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و  
٤٣٣ و ٥٦٩

القسطاس المستقيم في الجواب  
عما وقع للفاضل المحروم محمد معين  
التسليم من السقطات الواهية و  
القول السقيم لابن المؤلف ٥٨  
( ت ) و ٦٠ ( ت ) و ٢٢٠ ( ت )

و ٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٥ ( ت ) و  
٧٢٦ ( ت )  
كتاب الآثار لأبي حنيفة ٤٦٧  
( ت ) و ١٩٥ ( ت )  
كتاب ابن أبي العوام ٥٩٢ ( ت )  
كتاب ابن تيمية في رد الرواوض  
( انظر " منهاج السنة " )

كتاب أحاديث المؤطا و اتفاق  
الرواة عن مالك و اختلافهم فيها  
زيادة و نقصاً للسيدار قطنى ٥٨٩  
( ت )

قفوا الأثر في صفو علوم الآثار  
لابن الحنبلى الحنفى ٣٥٩ ( ت )  
كتاب اختلاف أهل المدينة و  
أهل الكوفة المسمى " بالحجج "   
للإمام محمد ٥٦٠ ( ت ) و ٥٨٠

كتاب أدب القاضى للإمام محمد  
٢٠٦ ( ت )

الكاشف للذهبي ٧٢١ ( ت )  
الكافي للحاكم الشهيد ٣١١ ( ت )  
الكافي للعلامة الذبي ٣١١

( ك )

كتاب الأصل ( انظر المبسوط  
للإمام محمد )

كتاب الأصل ( انظر المبسوط  
للإمام محمد )

- كتاب أصول الدين لأبي الورد ٧٥٩ ( ت )  
 كتاب ذم الكلام للهروى ٢٩٩ ( ت )
- كتاب الأمل لأبي طالب ٣٢١ ( ت )  
 كتاب الرسالة لأبي حنيفة ٤٤٤ ( ت )
- كتاب الأنساب للسمعاني ١٥٧ ( ت ) و ٧٥٣ ( ت )  
 كتاب السنة لأبي الشيخ ٢٩٨ ( ت )
- كتاب الإيمان لابن تيمية ٧٥٨ ( ت )  
 كتاب الضعفاء للأزدى ٧٣٦ ( ت )
- كتاب التعليم لمسعود بن شيبه السندى ٥٧٥ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت )  
 كتاب الضعفاء للعقيلي ٧٢٢ ( ت )
- كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٢٠ ( ت )  
 كتاب الضعفاء للنسائي ٧٣٠ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )
- كتاب الخطيب في الجهر بالبسملة ٣٠١ ( ت )  
 كتاب الضعفاء والمتروكين للبخارى ٧٣١ ( ت )
- كتاب الخطيب في القنوت ٣٠٠ ( ت ) و ٣٠١ ( ت )  
 كتاب الضعفاء والمتروكين للذهبي ٧٢١ ( ت )
- كتاب الخطيب في مسألة صوم يوم الغيم ٣٠١ ( ت )  
 كتاب الطبقات لمسعود بن شيبه السندى ٥٧٦ ( ت )

- كتاب الطحاوى الذى جمع فيه  
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٥٨٢  
( ت )  
كتاب الطهور لأبي عبيد ٤٧٨  
كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة  
٤٤٤ ( ت )  
كتاب العلل لابن المدينى ٧٢٤  
( ت )  
كتاب العلل للساجى ٧٣٨ ( ت )  
كتاب العلم لابن عبد البر ( أنظر  
"جامع بيان العلم" )  
كتاب الغزالي فى الرد على الباطنية  
٧٠٤ ( ت )  
كتاب القاضى أبى بكر الباقلانى  
فى الرد على الباطنية ٧٠٤ ( ت )  
كتاب القاضى عبد الجبار الحمدانى  
فى الرد على الباطنية ٧٠٤ ( ت )  
الكتاب الكبير فى تأويل الرؤيا
- للكرماني ٣٩٤  
كتاب الكنى لابن عبد البر ٣٢٣  
( ت )  
كتاب المعرفة للبيهقى ٥٦٩ و  
٥٩٤ ( ت )  
كتاب الوتر للمروزي ٤٨٢  
( ت ) و ٤٨٧ ( ت )  
كتاب الولاء للإمام محمد ٥٩٤  
( ت )  
الكتب الستة للإمام محمد ٣١١  
الكتب الستة ( أنظر الصحاح  
الستة )  
الكشاف ٥٠٨  
كشف الأسرار للإمام عبد العزيز  
البخارى ١٧٨ ( ت ) و ٢٠٧ و  
٤٠٤  
كشف الغطاء عما يحل ويحرم من  
النوح والبكاء ٤٢٢ ( ت )  
كشف المحجوب ٧١٥

مجموعة الرسائل المنيرية ٥٥٥

( ت )

المحصل للرازي ١٠٠ و ٤٠٠ و

٤٠١ و ٦٤٦

الحلى بحلى أمرار المؤطا لسلام الله

المحدث ٣٢٦ (ت) و ٥١٥ (ت)

الحلى لابن حزم ١٦٤ (ت) و

٥٦٢ ( ت )

مختصر ابن الحاجب ٢١٤ و ٣٢٩

٦٥٢ و

مختصر جامع مسانيد الإمام

الأعظم لابن الضياء المكي ٥٩١

( ت )

مدارالحق محمد شاه الصديقي

٣٢٤

مدارك التنزيل ٤٣

مسانيد أبي حنيفة ٤٤٣ ( ت ) و

٤٤٤ ( ت )

كنز الدقائق ٢٨ و ٣١١

الكيسانيات للإمام محمد ٣١٠ (ت)

٣١٢ و

## ( ل )

لسان الميزان لابن حجر ١٦٢

(ت) و ١٦٣ (ت) و ١٦٤ (ت)

٥٩٥ و

## ( م )

ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع

سنن ابن ماجه للمحشى ٢٤٦ (ت)

٧٢٨ ( ت )

ما رواه الأكابر عن مالك لمحمد

بن مخلد ٥٩٠ (ت)

المبسوط. للسرخسي ١٧٨ ( ت )

١٨١ (ت) و ٣١٠ (ت) و ٣١١

المجيبى ٧٣٣ ( ت )

- المستدرک علی الصحیحین للحاکم  
 ٢٥ و ٨٢ (ت) و ٨٤ و ٣٤٩ و  
 ٣٦١ و ٥٠٠ و ٥٩٣ (ت) و ٦١٣  
 ( ت )  
 مسند ابن خسرو ٦٧٨ ( ت )  
 مسند ابن السکون ٤٧٧  
 مسند أبي حنيفة للحصکفی ٢٨٩  
 (ت) و ٤٣٢ و ٧٣٢ (ت)  
 مسند أبي داود الطيالسی ٤٦١  
 ( ت )  
 مسند أحمد بن حنبل ١٣٥ و  
 ٤٣٣ و ٤٥٧ (ت)  
 مسند أحمد بن منیع ٢٨٤ ( ت )  
 مسند البزار ٤٣٣  
 مسند الخوارزمی (راجع "جامع  
 مسانید الإمام الأعظم" )  
 مسند الدارمی ٨٤  
 مسند الشافعی ١٥٥ (ت) و ٤٣٢  
 و ٥٩١ و ٧٠٣ ( ت )  
 مسند عبد بن حمید ٢٨٤ (ت)  
 مسند العدنی ٧٤  
 مسند نصر بن أحمد البغدادی  
 ١٩٩ (ت)  
 مسألة الإحتجاج بالشافعی للخطیب  
 ٧٢٦ (ت)  
 مشکاة المصابیح ٧١٦  
 مصنف ابن أبي شيبة ٤١ و ٢٨٨  
 (ت) و ٢٩٨ (ت) و ٤٦٢ (ت)  
 و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤ و  
 ٤٩٥  
 المضمرة شرح القادوری ٦٩١  
 المطول ٢٨  
 معالم السنن شرح سنن أبي داود  
 ٢٠٤  
 المعانی البديعة ١١٥  
 المعتمد للقاضي أبي يعلى ٥٩٩  
 ( ت )

مقالات الإسلاميين للأشعري

٧٥٠ (ت) و ٧٥١ (ت)

مقالات الكعبى ٧٥٢ (ت)

مقدمة التاريخ لابن خلدون ١٥٨

(ت)

مقدمة شرح البخارى للنووى

٢٩٤ (ت)

مقدمة فتح البارى لابن حجر

١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٥٩

مكاتب العارف السرهندى المجدد

للألف الثانى ١٠٥ و ١٣٣ و ٣٠٤

و ٣٩١

ملنقط الناصرى ٣٣

المتع للذهبي ٦٧٣

مناقب أبى القاسم النصرى ٧١٤

مناقب أبى حنيفة وصاحبيه للذهبي

٥٩٧ (ت)

مناقب أبى حنيفة لأبى محمد ٦٩٢

المعجم الأوسط ٨٥

المعجم الصغير ٨٥

معجم الطبرانى ٤٣٣

معجم عبد الخالق تاج الدين بن

أسد ٦٧٨ (ت)

المعجم الكبير للطبرانى ٨٥ و ١٣٥

و ٤٣١

معجم المصنفين ٥٣

معنى قول الإمام المطلبى إذا صح

الحديث فهو مذهبي ٥٥٤ (ت)

و ٥٥٥ (ت)

معيار الحق ٣٢٥ (ت)

مغالى الأخبار ٦٨٥ (ت)

المغرب ٢٠٨ (ت)

المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار

فى تخريج ما فى الإحياء من

الأخبار للعراقى ٤٧٨ (ت)

المغنى لابن قدامة ٤٨٠ و ٤٩٧

- مناقب أبي حنيفة للصيمري ٥٨٤ (ت) و ٥٩٢ (ت)
- المنهج المبين للشعراوي ٥٥٣ و ٦٧٩
- مناقب الإمام الأعظم للموفق بن أحمد المكي ٣٢٤ (ت) و ٥٨١ (ت)
- منية المصلي ٤٦٣ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٩٥
- المواقف ٧٦٠
- مواهب سيد البشر في حديث الخلفاء الإثني عشر للشيخ معين ٢٦٣ و ٤٤٤ (ت)
- المواهب اللطيفة في الحرم المكي بشرح مسند الإمام أبي حنيفة للحصكفي محمد عابد السندي ٢٨٩ (ت)
- المنح الإلهية ٣٧٥
- المنخول ٧٦٥ و ٧٦٦
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٢١٥ و ٤٤٥
- مؤطا مالك ٤١ و ٥٢ و ١٤٣
- (ت) و ١٦٢ (ت) و ٣٢٨ (ت)
- ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥١٩ (ت) ٥٢٠
- (ت) و ٥٢٣ (ت) و ٥٢٧ (ت)
- ٥٢٨ (ت) و ٥٣٢ (ت) و ٥٣٤
- (ت) ٥٣٦ (ت) و ٥٦٨ و ٥٨٨
- (ت) و ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت)
- مؤطا محمد ٥٩٠ (ت) و ٥٩١
- (ت)
- ٥٨٢ (ت) ٥٨٤ (ت) و ٦٧٠
- (ت) و ٦٧١ (ت)
- المناقب الكردية ٢٦٥ (ت) و ٥٩٢ (ت) و ٥٩٧ (ت)
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٢١٥ و ٤٤٥
- (ت) و ٥٥٧ (ت) و ٥٩٩ (ت) و ٦٠٣ (ت) و ٦٠٩ (ت) و ٦١١
- و ٦١٤ (ت) و ٦٢٧ (ت) و ٦٣٤
- (ت) و ٦٣٩ (ت) و ٦٤٧ (ت) و ٦٨٩ (ت) و ٧٠٢ (ت) و ٧١٨
- (ت) و ٧٤٢ (ت) و ٧٥٢ (ت) و ٧٥٩ (ت)

- ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٢ . الرسوم للشيخ ابراهيم السندی ١٦  
(ت) ٤٧٧ و ٢٦١ و ٢٣٩ و ٢٧٨ و ٤٧٧  
(ت) ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٦٤٩ (ت)  
و ٧١٩ (ت) و ٧٢١ (ت) و ٧٢٧  
و ٧٢٨ و ٧٣٠ (ت) و ٧٤٢ (ت)  
و ٧٤٣ (ت)  
الميزان الخضرية للشعراني ٢٠٥  
(ت)  
الميزان الكبرى للشعراوي ٨ و ١٠  
و ١٠٦ و ١٣١ (ت) و ٣٠٨ (ت)  
و ٣٦٥ و ٤٤٣ (ت)  
(ت)  
نكت الإسلام لابن حزم ١٦١  
(ت)  
النكت على ابن الصلاح لابن  
حجر ٧٣٣ (ت)  
النهر الفائق لعمر بن نجم ١٧٨  
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٤٨٤  
نيل الأوطار للشوكاني ٣٢٠  
(ت)

## (ن)

## (و)

- النبل للذهبي ٧٣٣ (ت)  
نزهة الخواطر وبهجة المسامع  
و النواظر ٢٢٠ (ت)  
نشر حلاوى المعارف والعلوم في  
الرد على من نصر الكفار وأهل  
النوافى للعلامة النسفي ٣١١  
وصول الغنا في تحريم الدفوف  
مع الجلال والغناء لابراهيم ابن  
المؤلف ٦٧٩ (ت)



ج - ٢

٤٤٣

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان  
١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و ٧١٩  
هدى السارى مقدمة فتح البارى  
لاين حجر ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و  
(ت)

١٩٢ و ٢٥٩ و ٧٢٠ (ت)

(٤)

(٥)

الهارونيات للامام محمد ٣١٠

(ت) و ٣١٢

الهداية ٤٤ و ١٨١ (ت) و ٤١٧  
اليونانية ٥٠٢

# فهرس الأعلام

ج - ٢

إبراهيم بن أدهم ٦٨٦ و ٧١٦ و  
( ت ) ٧٥٢

إبراهيم بن حماد الزهرى المدنى  
( ت ) ٥٨٦

إبراهيم بن حماد ٥٤٨ ( ت ) و  
( ت ) ٥٥٠

إبراهيم بن سعد ٧٢٢ ( ت ) و  
( ت ) ٧٣٨

إبراهيم بن عبد اللطيف السندى  
( ابن المؤلف ) ١٥ ( ت ) و ٥٨

( ت ) و ٦٠ ( ت ) و ١٥٢ ( ت ) و  
٢٢٠ ( ت ) و ٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٥

٦٧٩ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )

إبراهيم بن عبد الله بن حسن  
( ت ) ٧٥٦

( ١ )

الآجرى ٧٥٣ ( ت )

آدم ( عليه السلام ) ٦٨٣

الآمدى ٣٦ و ٢١٤ و ٧٥٩

الأئمة الإثنى عشر ١١٨ و ١١٩  
و ١٢٠

أبان بن تغلب الكوفى ٦٤٩ ( ت )  
و ٦٥٠ ( ت )

أبان بن عثمان ٥٣٧ ( ت )

أبان العطار ٧٢٢ ( ت )

أبان ٣٧٧ ( ت )

إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذى

٧٤٤ ( ت )

- إبراهيم بن علي الترمذي ٦٧٠ ( ت )  
 إبراهيم النخعي ٤٣٢ و ٤٦٣ ( ت )  
 ( ت )  
 إبراهيم بن محمد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ٥٠٣  
 إبراهيم بن محمد الجلي ٢٨٥ ( ت )  
 ٤٣٤ و ٤٥٥ و ٤٨٠ و ١٨١ و ٤٨٦  
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٥٦  
 إبراهيم بن محمد الدينوري ٥٤٥  
 ( ت )  
 إبراهيم بن محمد الشافعي ٧٣٨  
 ( ت )  
 إبراهيم بن المغيرة ٥٨٤ ( ت )  
 إبراهيم بن موسى بن جعفر ٧٢٨  
 ( ت )  
 إبراهيم البيري ٦٥٦  
 إبراهيم الحربي ٥٥٥ ( ت ) و  
 ٦٧٥ و ٦٩٠ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
 إبراهيم الخليل عليه السلام ٦١٦  
 ( ت ) و ٦٣٧ ( ت ) و ٧٠٥ ( ت )  
 إبراهيم الصائغ ٧٥٦ ( ت )  
 ابن أبي خيثمة ٦٧٥  
 ابن أبي دليم ٥٨٧ ( ت )  
 ابن أبي ذئب ٦٨٩ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )  
 ابن أبي الزناد ٧٣٨ ( ت )  
 ابن أبي شيبة أبو بكر ٤١ و ٧٩ و ٨٠  
 و ١٨٣ ( ت ) و ٢٤١ ( ت ) و ٢٨٨  
 ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و ٣٢٦ ( ت )  
 و ٣٥٨ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت ) و ٤٦٦  
 ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٤  
 و ٤٩٥ و ٦٢٣ ( ت )  
 ابن أبي عاصم ١٣٥  
 ابن أبي العوام ٥٩٢ ( ت ) و ٧٤٤  
 ( ت )  
 ابن أبي ليلى ( محمد بن عبد الرحمن )  
 ٥٤ ( ت ) و ٧٩ و ٢٩٢ و ٥٦٩ و ٥٧٠  
 و ٥٨٤ ( ت ) و ٦٤٩ و ٦٨٩ ( ت )

ابن أبي الهذيل ٤٦٢ ( ت )	و ٦١٤ ( ت ) و ٦٢٧ ( ت ) و ٦٢٨
ابن أبي يحيى ٧٣٨ ( ت )	( ت ) و ٦٣٤ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و
ابن أبي يعلى ١٥٥ ( ت )	٦٤٧ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت ) و ٧٠٢
ابن الأثير الجزرى ٢٩٤ ( ت )	( ت ) و ٧١٨ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و
٣٢٤	٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩
ابن الأحمر ٧٢٩ ( ت )	( ت )
ابن الأشعث ٤٦١ ( ت )	ابن الجوزى ( أبو الفرج ) ١١٠
ابن أمير الحاج ٥٢ و ٤٦٧ و	( ت ) و ١٤٦ ( ت ) و ١٥٦ ( ت )
٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٨٦	و ١٨٣ ( ت ) و ٢٨٣ و ٢٨٥ ( ت )
و ٤٩٤ و ٦٣٣	و ٢٩٣ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و
ابن برهان ١٤٩ و ٢١٨ و ٤٠٠	٣٠٢ و ٣٢٤ ( ت ) و ٤١٨ و ٤٣١
ابن البزاز الكردى حافظ الدين	و ٦٨٣
٣١٥ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت )	ابن الحاجب ٣٦ و ٥٢ و ١١٣
ابن تيمية الحافظ ٨٣ ( ت ) و	و ٢١٤ و ٦٥٢
١٥٤ ( ت ) و ١٥٩ ( ت ) و ٢١٤	ابن حبان ( أبو حاتم ) البستي ٦٢
و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٩٢ ( ت ) و ٣٦٠	و ٦٣ و ٦٨ و ٨٢ ( ت ) و ٨٣
( ت ) و ٤٤٥ ( ت ) و ٥١٤ ( ت ) و	( ت ) و ٣٠١ ( ت ) و ٣٠٨ و ٣٢٧
٥٥٧ ( ت ) و ٥٩٩ ( ت ) و ٦٠٣	( ت ) و ٤٧٧ ( ت ) و ٥٠٦ و ٥٩٤
( ت ) و ٦٠٩ ( ت ) و ٦١١ ( ت )	( ت ) و ٦٤٩ و ٧٢٧

- ابن حجر العسقلاني ١٥٢ ( ت ) و ٣٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٨٢ و ٨٤ و  
 ١٥٥ ( ت ) و ١٦٢ ( ت ) و ١٦٣ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و ١٨٠ ( ت ) و ٢٦٢ و  
 ( ت ) و ١٦٤ ( ت ) و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و  
 ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و  
 و ٢٣٥ و ٢٣٩ و ٢٤٦ ( ت ) و  
 ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و  
 و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و  
 ٢٧٠ و ٢٧٥ و ٢٩٥ ( ت ) و ٢٩٩ و  
 ( ت ) و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٧ و  
 ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٣٢٩ و  
 و ٣٥٠ و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٩٠ و ٤٤٨ و  
 و ٤٥٩ ( ت ) و ٤٧٧ و ٥٥٦ ( ت ) و  
 و ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٥ و ٦٦٦ و  
 ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٨ و ٧٢٠ ( ت ) و  
 و ٧٢٣ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٠ و  
 ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و ٧٥٤ ( ت ) و  
 ابن حجر المكي الهيثمي ١٤ ( ت ) و  
 و ١٧ ( ت ) و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٣٣ و  
 و ٣٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٨٢ و ٨٤ و  
 ١٥٦ ( ت ) و ١٨٠ ( ت ) و ٢٦٢ و  
 ( ت ) و ٢٩٩ ( ت ) و ٣٠٨ و ٣٢٤ و  
 ( ت ) و ٤٣٠ و ٤٧٧ و ٦٤٥ و ٧٦١ و  
 ( ت ) و  
 ابن الحنفية ( أنظر محمد بن علي  
 بن أبي طالب )  
 ابن حيوة ٧٢٩ ( ت ) و  
 ابن خزيمة ٨١ و ٨٣ ( ت ) و ٨٤ و  
 و ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ١٥٦ و  
 ( ت ) و ٣٠٨ و ٧٢١ ( ت ) و  
 ابن خسرو ٥٩٥ ( ت ) و ٦٧٨ و  
 ( ت ) و  
 ابن خلكان ١٦١ ( ت ) و ١٦٢ و  
 ( ت ) و ٣١٣ و ٧١٩ ( ت ) و  
 ابن داود ٢٧٠ و  
 ابن دحمون ٧٤٢ ( ت ) و  
 ابن دقيق العيد ( تقي الدين محمد )

- ١٥٩ (ت) و٤١٣ و٤١٨ و٤٦٠ (ت) و٥٧٠ و٧١٥  
(ت)  
ابن شبرمة ٥٤ (ت) و٥٨٤  
(ت) ٥٨٦ (ت)  
ابن رجب الحافظ ٥٦١ (ت)  
ابن رشيد الحافظ ٧٣١ (ت)  
ابن الرقيات ٧٤٠ (ت)  
ابن رواحة رضى الله عنه ٤٧  
ابن زهير ٧٣٧ (ت)  
ابن سريج ٦٩ و٢٠٨ (ت)  
ابن سعد ٣١٩ (ت) و٣٢٠  
(ت) و٣٢٤ (ت) و٤٢٤ و٦٢٣  
(ت)  
ابن السكن ٤٧٨  
ابن سباعة ٥٩٢ (ت) و٦٧١  
(ت)  
ابن السني ٧٢٩ (ت) و٧٣٣  
(ت)  
ابن سيد الناس اليعمرى ٥٠٤  
ابن سيرين ٣١٧ (ت) و٥٤٣  
ابن شهاب الزهرى ٤١ و٤٣ و  
١٢٣ و٢٤١ (ت) ٣١٧ (ت) و  
٤٣٢ و٤٦٦ (ت) و٥١٩ (ت)  
و٥٣٤ (ت) و٥٣٧ (ت) و٥٤٣  
(ت) و٥٥٩ (ت) و٦١٧ (ت)  
و٦٢٣ (ت) و٦٧٤ (ت) و٧٣٦  
ابن صاعد ١٦٢ (ت)  
ابن الصلاح ١٤٨ و١٤٩ و  
٢١٣ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و  
٢١٨ و٢٢١ و٢٢٤ و٢٢٦ و٢٢٧  
و٢٢٩ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٦ و  
٢٣٧ و٢٤٠ (ت) و٢٦٨ و٢٧٥  
و٢٧٩ و٣٠٩ و٣٢١ (ت) و٣٤٦  
و٣٩٥ و٤٠٥ و٤٢٧ و٤٢٨  
ابن الصلت ٥٩٠ (ت)

- ابن الضياء المكي ٥٩١ ( ت )  
 ابن طاهر ( الأمير ) ١٩٧ ( ت )  
 ابن طاهر ( المحدث ) ٢٥٤ و ٧٢٧ ( ت )  
 ابن طلحة ٧٠٣ ( ت )  
 ابن عباس ( عبد الله ) رضى الله  
 عنهما ١٤ ( ت ) ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٥ و ٤١ و ٤٣ و ٦٣ و ٧٨ و ٨٥ و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٦ و ١٤٥ ( ت ) و ٢٤١ ( ت ) ٤٣٣ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٣٦ ( ت ) ٥٤٣ ( ت ) ٥٥٦ ( ت ) ٥٦٨ و ٥٨٩ ( ت ) ٦١٣ ( ت ) ٦١٤ ( ت ) ٦٢٥ ( ت ) ٦٦٠ و ٧٢٩ ( ت ) ٧٣٥ ( ت ) ٧٥٦ ( ت )  
 ابن عبد الباقي ٥٩٥ ( ت )  
 ابن عبد البر ( انظر يوسف )  
 ابن عبد الحكم ٥٢٠ ( ت )  
 ابن عبد الهادى الحافظ صاحب  
 "التقيج" ( راجع محمد بن أحمد )  
 ابن عدى الحافظ أبو أحمد ١٤٤  
 ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩٨  
 ( ت ) ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و  
 ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٥٦٩ و ٦٥٠ ( ت )  
 و ٧١٩ ( ت ) و ٧٤٣ ( ت )  
 ابن العربى ( الشيخ الأكبر أبوبكر )  
 ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٣٨ و ٤٤ و ٨٨ و ١٠٢ و ١٢٤ و ١٣٢ و ١٦٠ ( ت ) و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٨ ( ت ) و ٢١٩ ( ت ) و ٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٤ ( ت ) و ٣٢٥ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٨ و ٣٤٢ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٥ و

٣٨٦ و ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٣٩٦ و ٤٣١ و ٤٦٢ (ت) و ٤٦٦ (ت)  
 ٣٩٧ و ٣٩٩ و ٤٠٨ و ٤١١ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٨٠ و  
 ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٢١ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٠٥ و ٥١٩  
 ٤٣٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٨٥ و (ت) و ٥٣٠ (ت) و ٥٣٤  
 ٥٠٧ و ٥١٢ و ٦٥٣ و ٦٥٩ و ٦٩٣ و (ت) و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣  
 ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧٢٥ و ٧٢٦ (ت) و (ت) و ٥٦١ (ت) و ٥٦٨  
 ٧٦٢ و ٧٦٤ و (ت) و ٥٦٩ و ٥٨٩ (ت) و

ابن عساكر ٤٦٦ (ت)  
 ابن عطية ٦٧١ (ت)  
 ابن عقدة ٦٤٨ (ت)  
 ابن العلقمي ٦٤٠ (ت)  
 ابن علان البكري ٦٥٦  
 ابن عليبة ٣١٨ (ت)  
 ابن عمر (عبد الله) رضى الله عنهما  
 ٢١ و ٤١ و ٤٣ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و  
 ٨١ و ١٣٥ و ١٤٥ (ت) و  
 ٢٤٠ (ت) و ٢٤١ (ت) و  
 ٣٢٦ و ٤١٠ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٥  
 ٥٩٣ (ت) و ٧٤٨ (ت)  
 ابن عون ٥٣٥ (ت)  
 ابن فارس ٤٧٧ (ت)  
 ابن فرحون ٣٢٨ (ت)  
 ابن القاسم المصري ٥٢٠ (ت)  
 ٥٤١ (ت)  
 ابن قدامة ٤٨٠  
 ابن القمطان ٢٩٠ (ت) و ٢٩٤  
 (ت)  
 ابن القيم ١٥٥ (ت) و ١٦٤ (ت)  
 ابن كثير الحافظ ٩٧ (ت) و



٢٤٠ ( ت ) و ٢٤٤ ( ت ) و	٦٢١ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و ٦٧٤
٣٢٢ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و	( ت ) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٨٦ و ٦٨٨
٧٣٠ ( ت )	و ٦٩٢ و ٧٠٧ و ٧٤٠ ( ت )
ابن كلاب ١٥٥ ( ت )	ابن المديني ٢٥٣ و ٢٥٨ و ٢٩١
ابن لطيفة ٤٨٦ ( ت )	( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٣١٣ و
ابن الماجشون ٦٨٩ ( ت )	٧٢٢ ( ت ) و ٧٢٤ ( ت ) و
	٧٣٤ ( ت )
ابن ماجه ٢٥ و ١٥٤ ( ت ) و	ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ٢٥٤ و
١٥٥ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و	( ت ) و ٦٣ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣
١٨٣ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و	و ٧٤ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٩ و ٣٢٦ و ٣٣٦
٣٥٨ ( ت ) و ٣٥٩ ( ت ) و	و ٤١٠ و ٤١٢ و ٤٣٣ و ٤٦٢ ( ت )
٤٣٣ و ٤٥٤ و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٦٩	و ٤٨١ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٩٣ و ٤٩٤
و ٦٢٣ ( ت ) و ٧٠٣ ( ت ) و	و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٥٣٦ ( ت )
٧٢٨ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )	و ٥٤٠ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و
ابن المبارك ١١٠ ( ت ) و ١١٣	٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٠ ( ت )
( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٨٥ ( ت )	و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٦ ( ت ) و
٢٠٩ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و ٢٩٠	٥٥٧ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و
( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت )	٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٦ ( ت ) و ٦٢٦
و ٣١٤ و ٤٠٩ و ٥٨٤ ( ت )	( ت ) و ٧٠٢ ( ت )

- ابن المسيب (أنظر سعيد بن المسيب) · ابن الهمام كمال الدين المحقق ٦  
ابن المظفر ٥٩٤ (ت) و ٥٩٥  
(ت)  
ابن معين ١٨٢ (ت) ١٨٣ و ٢٧٩  
و ٢٨٠ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)  
و ٢٨٩ (ت) و ٢٩١ (ت) و  
٢٩٣ (ت) و ٣١٣ و ٤٥٣ و ٤٧٧  
(ت) و ٥٧٠ و ٦٥٠ (ت) و  
٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧  
و ٦٧٨ (ت) و ٧١٢ و ٧٢٥ (ت)  
و ٧٣٤ (ت) و ٧٣٦ و ٧٣٧  
(ت) و ٧٣٨  
ابن ملجم ٦٦٣  
ابن الملقن ٣٧٥ و ٧٣٣ (ت)  
ابن مندة ٨٣ (ت) و ٤٣٢  
ابن نمير ١٨٣ (ت)  
ابن وضاح ٥٨٧ (ت) و ٧٣٧  
(ت) و ٧٣٨ (ت)
- ٣٦ و ٥١ و ٥٢ و ٦٣ و ٧٨  
و ٨٦ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣  
و ١٢٢ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٨ و  
١٥٩ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٩ (ت)  
و ١٨١ (ت) و ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٤٠  
(ت) و ٢٤١ (ت) و ٢٤٢ و ٢٤٣  
و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٣ و ٢٧٠ و  
٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٨٤  
(ت) و ٢٨٥ (ت) و ٣٤١ و  
٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧  
و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥١ و ٣٥٢ و  
٣٥٣ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٦٣  
و ٣٩٥ و ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٣ و ٤٠٤  
و ٤٠٥ و ٤١١ و ٤١٣ و ٤١٦ و ٤٣٢  
و ٤٤٢ و ٤٤٣ (ت) و ٤٦٨ و ٤٧٠  
و ٥٠٥ و ٥١٥ (ت) و ٥١٦ و ٥٦٨  
و ٥٦٩ و ٦٥٢ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦  
و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١

- و٦٦٣ و٦٦٥ و٦٦٨ و٦٧٣ و٦٩٣ أبو بكر بن خزيمة ٦٩٠ ( ت )
- و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٩ أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
- أبو الأحوص ٤٦٢ ( ت ) بن هشام القرشي المخزومي ١١٣
- أبو إدريس الخولاني ٥٣٥ ( ت ) ( ت ) و٢٦١ و٥٥٩ ( ت ) و
- أبو إسحاق الإسفرائيني ١٦٨ و٣١٢ و٥٩٧ ( ت )
- أبو إسحاق الزاهد بن جعفر ١٨٨ ( ت )
- أبو إسحاق الزاهد ١٨٨ ( ت )
- أبو إسحاق السبيعي ٥٤٥ ( ت ) و٥٤٨ ( ت )
- أبو إسحاق الفزاري ١٤٣ ( ت ) و٧٥٦ ( ت )
- أبو إسرائيل ٤٧٨ ( ت )
- أبو الأسود الدؤلي ٧٤٠ ( ت )
- أبو بكر الباقلاني القاضي ٧٠٤ ( ت )
- أبو بكر بن أبي شيبة ( أنظر ابن أبي شيبة )
- أبو بكر بن المندر ٥٩٥ ( ت )
- أبو بكر بن ميناث ١١٢
- أبو بكر الجصاص ٧٥٤ ( ت ) و٧٥٥ ( ت )
- أبو بكر الخطيب ( أنظر الخطيب البغدادي )
- أبو بكر القاضي ٦٩ و١١٢



أبو حفص الكبير البخارى ١٧٨	٢٣٦ و ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١
( ت ) ١٧٩ و ( ت ) ١٨٠ و	٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٨٤ ( ت ) و
١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ ( ت )	٢٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و
١٨٦ و ١٨٧ ( ت ) و ١٨٨ ( ت )	٢٨٧ ( ت ) و ٢٨٨ ( ت ) و
١٨٩ ( ت ) و ١٩٠ و ١٩١ و	٢٨٩ ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و
١٩٢ ( ت ) و ١٩٣ ( ت ) و	٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و
٢٠٠ و ٧٤٦ ( ت )	٢٩٦ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و
أبو حمزة الثمالى ٦٧٠	٢٩٩ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و
أبو حمزة السكرى ٦٧٧	٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦
أبو حنيفة الإمام الأعظم ١ و ٢٦	٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و
٢٨ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٤١ و	٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٨
٥٩ و ٦٩ و ٧١ و ١٠١ و ١٠٥ و	٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ و ٣٢١ و
١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و	٣٢٢ و ٣٢٣ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت )
١١٦ و ١٥٣ ( ت ) و ١٧٩ ( ت )	٣٢٥ ( ت ) و ٣٢٦ و ٣٣٦ و
١٨٦ و ١٩٢ ( ت ) و ٢٠٤ ( ت )	٣٣٧ و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٦٤ ( ت )
٢٠٥ ( ت ) و ٢٠٦ ( ت ) و	٣ و ٣٧٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٠٠
٢٠٧ ( ت ) و ٢٠٨ ( ت ) و	٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٤١٠ و
٢٠٩ ( ت ) و ٢١٠ ( ت ) و	٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٩ و ٤٢٩ و ٤٣٠
	٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و

ج - ۲

۴۳۷ و ۴۳۹ و ۴۴۲ (ت) و	۶۱۷ (ت) و ۶۶۰ و ۶۶۳ و
۴۴۳ (ت) و ۴۴۴ (ت) و	۶۷۰ و ۶۷۱ (ت) و ۶۷۲ و
۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و	۶۷۳ و ۶۷۴ (ت) و ۶۷۵ و
۴۶۷ (ت) و ۴۶۸ و ۴۶۹ و	۶۷۶ و ۶۷۷ و ۶۷۸ (ت) و
۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و	۶۷۹ و ۶۸۰ و ۶۸۱ و ۶۸۲ و
۴۷۵ و ۴۸۰ و ۴۸۳ و ۴۸۵ و	۶۸۳ و ۶۸۴ و ۶۸۵ (ت) و
۴۸۶ (ت) و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و	۶۸۶ و ۶۸۷ و ۶۸۸ و ۶۸۹ (ت)
۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و	۶۹۱ و ۶۹۲ و ۶۹۵ و ۷۰۶ و
۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۱ و ۵۰۳ و	۷۰۷ و ۷۰۸ و ۷۰۹ و ۷۱۰ و
۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۹ و	۷۱۱ و ۷۱۲ و ۷۱۳ و ۷۱۴ و ۷۱۵ و
۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۶ و	۷۱۶ و ۷۱۷ و ۷۱۸ و ۷۲۹ و
۵۱۷ و ۵۶۸ و ۵۷۶ (ت) و	۷۳۱ (ت) و ۷۳۲ (ت) و
۵۷۸ و ۵۸۰ و ۵۸۱ و ۵۸۲ و	۷۳۴ (ت) و ۷۳۸ (ت) و
(ت) و ۵۸۳ و	۷۴۰ (ت) و ۷۴۱ (ت) و
۵۸۴ (ت) و ۵۸۵ (ت) و	۷۴۲ (ت) و ۷۴۳ (ت) و
۵۸۶ (ت) و ۵۸۷ (ت) و	۷۴۴ (ت) و ۷۴۵ (ت) و
۵۸۸ (ت) و ۵۸۹ (ت) و	۷۴۶ (ت) و ۷۴۷ (ت) و
۵۹۰ (ت) و ۵۹۴ (ت) و	۷۴۸ (ت) و ۷۴۹ (ت) و
۵۹۶ (ت) و ۵۹۷ (ت) و	۷۵۰ (ت) و ۷۵۱ (ت) و

أبو داؤد السنجي ١٩٨ (ت)	٧٥٢ (ت) و ٧٥٣ (ت) و
أبو داؤد الطيالسي ١٥٧ و ٣١٨	٧٥٤ (ت) و ٧٥٥ (ت) و
(ت) ٤٦١ و (ت)	٧٥٦ (ت) و ٧٥٧ (ت) و
أبو الدرداء رضى الله عنه ٦١٦	٧٥٨ (ت) و ٧٥٩ و ٧٦٠ و
(ت)	٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٥ و ٧٦٦
أبو ذر الغفاري رضى الله عنه ٢٣	أبو داؤد السجستاني الحافظ (سليمان
أبو ذر ٤٦٦ (ت)	بن الأشعث) صاحب السنن ٥٢ و
أبو رجاء السندي ١٩٩ (ت)	٥٦ و ٧٨ و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت)
أبو رزين ٤٦٢ (ت) و ٧٢٩ (ت)	١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و
أبو رمة رضى الله عنه ٤٥٥ و	١٨٣ (ت) و ٢٧٩ و ٢٨٠ و
٤٦٣ و ٤٦٥	٢٩٧ (ت) و ٣٣٩ و ٤٠٢ و
أبو الزبير ٢٨٤ (ت)	٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٧ (ت)
أبو زرعة ٢٥٣ و ٧٢٠ (ت) و	٤٥٨ (ت) و ٤٥٩ (ت) و
٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت)	٤٦٣ و ٤٦٦ (ت) و ٤٨٧ (ت)
أبو الزناد ١١٣ (ت) و ٤٦٣	٥٠٠ و ٥٧٠ و ٦٥١ و ٦٨٩
(ت) ٥٣٧ و (ت) ٦١٧ (ت)	(ت) ٧٠٢ و (ت) ٧٣٣ و
٧٣٩ (ت)	(ت) ٧٤٢ و (ت) ٧٥٣ و
أبو سعد السمان الحافظ ٣٢٤ (ت)	(ت)

- أبو سعيد الخدري رضى الله تعالى . أبو الطيفيل رضى الله عنه ٣٢٣  
عنه ٣٢٧ ( ت ) و ٣٥٩ ( ت ) و ( ت )  
٣٩٤ و ٧٠٢ ( ت ) أبو الطيب الطبرى القاضى ٢٩٤  
أبو سفيان رضى الله عنه ٥٠٢ ( ت ) و ٥٠٣  
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أبو عاصم النبيل ٧٤٠ ( ت )  
١١٣ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و أبو العالية ٤٣٢  
٦٨٣ ( ت ) أبو سليمان الجورجاني ١٨٥ ( ت )  
و ١٩٢ ( ت ) و ١٩٣ ( ت ) أبو سليمان الداراني ٦٢٤ ( ت )  
أبو شامة ١٤٥ ( ت ) أبو العباس بن العريف ١٦٢ ( ت )  
أبو العباس بن عقدة ١٩٩ ( ت ) أبو العباس المرسى ٣٧٤  
أبو العباس المقدسى الخبلى ٧١٤ أبو العباس ١١٣  
أبو عبد الرحمن السلمى ٥٣٥ ( ت ) أبو طالب صاحب "كتاب الأمالى" ٣٢١ ( ت )  
أبو عبد الله بن مندة الحافظ ٥٨٢ أبو طالب ٥٩٩ ( ت ) و ٧٠٠ و ٧٠١  
( ت )



- أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ( ت ) ٤٦٢  
 أبو القاسم بن عمرو ٤٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم بن غسان المروزي ٧٤٤  
 ( ت ) و ٧٤٥ ( ت )  
 أبو القاسم التنوخى ٦٧٨ ( ت )  
 أبو القاسم القشيري ٢٦ و ٦٨٦  
 أبو القاسم النصر آبادي ٦٨٦  
 أبو القاسم النصرى ٧١٤  
 أبو قلابة ٤٨٧ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
 أبو كامل ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٧ و  
 ٤٥٨ ( ت ) و ٤٥٩ ( ت )  
 أبو كريب ٣٥٨ ( ت ) و ٣٥٩  
 ( ت )  
 أبو مالك الأشعري ١٦٤ ( ت )  
 أبو محمد بن الوليد البغدادي ٧٠٣  
 ( ت )  
 أبو مسلم صاحب الدولة ٧٥٦  
 ( ت )  
 أبو المظفر السمعاني ٢٥٨  
 أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ( ت ) ٤٦٢  
 أبو عبيدة بن عبد الله ٤٦١ ( ت )  
 و ٤٦٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
 أبو العتاهية ٧٣٩ ( ت ) و ٧٤١  
 ( ت )  
 أبو عثمان الآدمي ٧٥٠ ( ت ) و  
 ٧٥٣ ( ت )  
 أبو عثمان النهدي ٧٣٦ ( ت )  
 أبو علي الأسبوطي ٧٢٩ ( ت )  
 أبو علي الدقاق ٦٨٦  
 أبو عمرو الداني ٢٥٨  
 أبو عمرو الشيباني ٥٤٨ ( ت )  
 أبو عوانة ١٤٣ ( ت ) و ٤٥٥  
 ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٧  
 ( ت ) و ٤٥٨ ( ت )  
 أبو غسان ٦٧٧  
 أبو الفرج القاضى ١١٢  
 أبو الفرج الصيرفي ٥٨٢ ( ت )

- أبو معاوية ٢٤١ ( ت ) و ٣٥٨  
( ت ) و ٣٥٩ ( ت )  
أبو الملبح ٤٣٢  
أبو منصور الديلمي ٥٨٢ ( ت )  
أبو منصور الشيعي ٦٧٨ ( ت )  
أبو موسى الأشعري رضي الله عنه  
٤٣١ و ٥٣٦ ( ت )  
أبو نصر الأقطع ٤٨٠  
أبو النصر الفقيه ٤٥٨ ( ت )  
أبو نصر الغفاري ١٣٥  
أبو نعيم الإصبهاني ١٣٥ و ٢٨٤  
( ت ) و ٢٨٥ ( ت ) و ٣٢٤  
( ت ) و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و  
٤٧٧ ( ت ) و ٤٧٨ و ٦١٣  
( ت )  
أبو الورد ٧٥٩ ( ت )  
أبو الوفاء الأفغاني ٥٩٦ ( ت )  
أبو الوليد ٤٥٩ ( ت )  
أبو هريرة رضي الله عنه ١٩ و ٢٠  
٤٠ و ٧٤ و ٨٩ و ١٤٥ ( ت )  
و ٢٤١ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و  
٣٢٦ و ٣٥٩ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و  
٤٠٤ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦  
و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٣١ و  
٤٦٦ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
٤٨٧ ( ت ) و ٥٠٥ و ٦١٣ ( ت )  
و ٦١٤ ( ت ) و ٦٨٣ ( ت )  
أبو يحيى الحماني ٧٣٢ ( ت )  
أبو يزيد البسطامي ٣٨١ و ٦٨٦  
أبو اليسر صدر الإسلام ٢٠٧  
( ت )  
أبو يعقوب الرازي ١١٢  
أبو يعلى الحافظ ١٥٦ ( ت )  
أبو يعلى القاضي ( صاحب المعتمد )  
٥٩٩ ( ت ) و ٦٠٤ ( ت ) و ٦١٢ ( ت )  
أبو يوسف القاضي ١٠٦ و ٤٥٢  
و ٤٥٣ و ٤٦٧ ( ت ) و ٥٠٣ و  
٥٩٣ ( ت ) و ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٦

- ( ت ) و ٦٤٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و أحمد بن الأزهر ٥٨٦ ( ت )  
 ٦٧١ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و أحمد بن اسحاق النهاوندى ١٨٢  
 ٦٧٨ ( ت ) و ٦٨٢ و ٦٨٩ ( ت ) ( ت )  
 ٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨  
 أنى بن كعب ١٤٥ ( ت ) و ٥٢٩  
 ( ت ) و ٦١٦ ( ت )  
 الأبيض بن الأغر ٦٩٢  
 الأثرم ١٥٥ ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٦  
 و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٦٩٠ ( ت )  
 الأجهورى المالكى ٣٧٤ و ٣٧٥ و  
 ٣٧٦ و ٣٩٣  
 أحمد الأمدى ٣٧٥  
 أحمد بن أبى بكر أبو مصعب الزهرى  
 ٥٦٧ ( ت ) و ٥٦٨ ( ت )  
 أحمد بن أبى داؤد المكى ٥٩٥ ( ت )  
 أحمد بن أبى دؤاد ٧٢٢ ( ت )  
 أحمد بن أبى سريج الرازى ٥٩٦  
 أحمد بن أحمد القصرى ٦٨٣  
 ( ت )  
 أحمد بن حفص ( أنظر أبو حفص  
 الكبير )  
 أحمد بن حم أبو القاسم ٦٧٨ ( ت )  
 أحمد بن حماد بن سفيان ٥٩١ ( ت )  
 و ٥٩٦ ( ت )  
 أحمد بن حمدان ٥٥٤ ( ت )  
 أحمد بن حنبل الإمام ٢٨ و ٦٢ و ٦٤  
 و ٦٨ و ٦٩ و ٧٤ و ٩١ و ٩٢ و ١١٠  
 ( ت ) و ١٣٥ و ١٤٤ ( ت ) و  
 ١٥٣ ( ت ) و ١٥٤ ( ت ) و  
 ١٥٥ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
 ١٥٧ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و  
 ٢١٤ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٧٩ و ٢٨٠

- ٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت ) و أحمد بن خالد الخلال ٥٨٦ ( ت )  
 ٢٩٨ ( ت ) و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨  
 ( ت ) و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٩ و  
 ٣٨٨ و ٤١٧ و ٤٢١ و ٤٢٩ و ٤٣٣  
 و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٤٥ ( ت )  
 و ٤٥٣ و ٤٥٧ ( ت ) و ٤٦٩ و  
 ٤٨٢ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و  
 ٥٠٢ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و ٥٤٤ ( ت )  
 و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥ ( ت ) و  
 ٥٥٦ ( ت ) و ٥٦٩ ( ت ) و  
 ٥٧٨ و ٥٧٩ ( ت ) و ٦٠٤ ( ت )  
 و ٦١٧ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و  
 ٦٢٤ ( ت ) و ٦٥٠ ( ت ) و  
 ٦٧٥ و ٦٧٩ و ٦٨٩ ( ت )  
 و ٧٠٢ ( ت ) و ٧٠٧ و ٧١٥  
 و ٧٣٤ ( ت ) و ٧٣٧ ( ت )  
 و ٧٣٨ ( ت ) و ٧٤٧ ( ت ) و  
 ٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩  
 ( ت ) و ٧٦٠
- أحمد بن خالد الخلال ٥٨٦ ( ت )  
 أحمد بن خالد ٥٢٢ ( ت ) و ٥٤٩  
 ( ت )  
 أحمد بن الخطاب ٦١٣ ( ت )  
 أحمد بن دحيم ٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠  
 ( ت )  
 أحمد بن زهير بن حرب ٥٤٤  
 ( ت )  
 أحمد بن سعيد بن بشر ٥٨٧ ( ت )  
 أحمد بن سلمة النيسابوري ١٨٣  
 ( ت ) و ١٩٦  
 أحمد بن صالح أبوجعفر المصري  
 الحافظ ٧١٩ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت )  
 أحمد بن عبد الحليم أبو العباس  
 تقي الدين ( انظر ابن تيمية )  
 أحمد بن عبد الله ٧٢٥ ( ت )  
 أحمد بن عبيد الصفار ٤٥٨ ( ت )  
 أحمد بن علي القاضي ٦٧٥

- أحمد بن عمر بن ألس العذرى ( ت ) ١٩١
- أحمد بن منيع ٢٨٤ ( ت ) ٥٤٥
- أحمد بن نصر أبوطالب الحافظ ( ت ) ٩١٩
- أحمد بن نصر الداؤدى الأسدى ( ت ) ٣٢٨
- أحمد بن يعقوب الثقفى أبوسعيد ( ت ) ٧٥٧
- أحمد بن بونس ٢٠٩ ( ت ) و ٥٤٥
- أحمد الزرواى ٣٧٤
- أحمد السرهندي المجدد للألف الثانى ١١ و ١٠٤ و ١٣٣
- أخى زاده ٥١
- إدريس بن يوسف القراطيسى ( ت ) ٥٠٢
- أزهر السمان ٧٢٢ ( ت )
- الأزهرى ٢٩٤ ( ت )
- أحمد بن عمر بن ألس العذرى ( ت ) ١٩١
- أحمد بن عون الله ٥٤٤ ( ت ) ٥٤٥
- أحمد بن الفضل ٥٨٦ ( ت )
- أحمد بن محمد بن الحجاج ٥٩٥ ( ت )
- أحمد بن محمد بن سهيل ١٨٢ ( ت )
- أحمد بن محمد بن عمر المنكدرى ( ت ) ١٩٨
- أحمد بن محمد بن نصر أبونصر القباوى ١٨٧ ( ت )
- أحمد بن محمد أبو الحسين ٥٨٢ ( ت )
- أحمد بن محمد الشوكانى ٣٢٠ ( ت )
- أحمد بن محمد ٥٨٣ ( ت ) و ٥٨٦
- أحمد بن محمود المدعو بمعين الفقراء

أسامة بن زيد بن حارثة رضى الله . إسحاق بن منصور الكوسج ١٩٨  
تعالى عنه ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٧ ( ت )

إسرائيل ٦٧٧ ( ت )

الاستاذ الأعظم ( أنظر محمد  
إسماعيل بن إبراهيم المعلى ٧٥٣  
( ت ) هاشم السندى ) ٢٦١

إسحاق الأزرق ٢٨٤ ( ت ) و  
٤١٧  
إسماعيل بن أبي أويس ٢٤٠ و  
٥٥٠ ( ت ) و ٦١٣ ( ت ) و  
٧٢٠ ( ت )

إسحاق بن أبي إسرائيل ٥٨٢ ( ت )

إسحاق بن راهويه الحنظلى ١٥٤

( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و ١٥٦

( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٦٢

( ت ) و ١٦٣ ( ت ) و ١٨٣

( ت ) و ١٩٨ ( ت ) و ٤٨١ و

٤٨٢ و ٤٨٦ و ٦١٧ ( ت ) و

٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و

٦٨٩ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

إسماعيل بن أحمد السامانى ١٨٨

( ت )

إسماعيل بن إسحاق القاضى ٥٤٥

( ت ) و ٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠

( ت ) و ٥٨٣ ( ت )

إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة

٥٨٩ ( ت ) و ٦٧٥

إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة

١٤٣ ( ت )

إسحاق بن محمد ٥٨٣ ( ت )

إسماعيل بن عياش ٤١٧

- إسماعيل بن محمد الفقيه ٣٧٥ و الأعمش الشاعر ٧٣٩ ( ت )  
 ٣٧٦  
 إسماعيل بن مسعود ٦٣ ( ت ) الأعمش ٢٤١ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت )  
 إسماعيل بن موسى بن جعفر ٧٢٨ و ٢٨٧ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و  
 ( ت ) ٣٥٩ ( ت ) و ٦٤٧  
 إسماعيل بن يحيى ٥٨٥ ( ت ) أفلح بن حميد ٥٥٩ ( ت )  
 إسماعيل العمري ٧٥٤ ( ت ) أكرم بن صيفي ٧٣٧ ( ت )  
 أسماء رضى الله عنها ٢٢ إمام الحرمين ٦٩ و ٢١٤ و ٤٩٠  
 الأسود بن يزيد ٥٤ ( ت ) و أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله  
 ١١٠ ( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٧ ( ت ) عنها ٧٠٠  
 ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و أم سلمة أم المؤمنين رضى الله  
 ٥٦٢ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) عنها ١٤٥ و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٠٠  
 أشعث ٥٤٥ ( ت ) و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٠١ و ٧٠٢ ( ت )  
 الأشعري ٦٩ و ٧٥٠ ( ت ) و أم الفضل رضى الله عنها ٧١٦  
 ٧٥١ ( ت ) ( راجع أبا الحسن الأمير الباني ٢٤٦ ( ت )  
 الأشعري ) أمين محمد السيد ٥٢  
 أشهب بن عبد العزيز ٥٢٠ و أنس بن سيرين ٤٧٦ ( ت )  
 ٥٨٨ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) أنس بن مالك رضى الله عنه ٧٤

و ١٣٥ و ١٤٣ (ت) و ١٤٤ (ت) أيوب السختياني ١٤٣ (ت) و  
 و ١٤٥ (ت) و ٢٨٥ (ت) و ٤٦٦ (ت) و ٥٣٥ (ت) و  
 و ٢٩٦ (ت) و ٣٠٠ (ت) و ٥٤٣ (ت) و ٧٤٧ (ت)  
 و ٣٠١ (ت) و ٣١٩ (ت) و ٣٢١ (ت) و ٣٢٣ (ت) و  
 و ٣٢٤ (ت) و ٤٣١ و ٤٦٢ (ت) و ٥٤٠ (ت) و ٥٤٣ (ت) و  
 و ٦٠٠ و ٦٠٥ و ٦١٣ (ت) و ٦٧٤ (ت)

## (ب)

الباقر ( أنظر محمد بن علي )

البحترى ٦٧٠

بحر العلوم ( أنظر عبد العلي )

البخارى الإمام ( محمد بن اسماعيل )

٨ و ١٥٢ (ت) و ١٥٣ (ت)

و ١٥٤ (ت) و ١٥٥ (ت) و

١٥٦ (ت) و ١٥٧ (ت) و

١٦٤ (ت) و ١٧٠ (ت) و

١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ (ت)

و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ (ت) و

١٨٥ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

الأوزاعى ١٤٣ (ت) و ١٤٤

(ت) و ٢٤١ (ت) و ٣٢٠

(ت) و ٤٨٩ و ٥٨٧ (ت) و

٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و

٦٢١ (ت) و ٦٨٩ (ت) و

٧٣٦ (ت) و ٧٥٢ (ت) و

٧٥٦ (ت) و ٧٥٨ (ت)

أويس القرنى ٧٤٢ (ت) و ٧٤٣

(ت)

أيوب بن محمد الوزان ٥٥٩ (ت)



و ١٩٣ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ (ت)	و ٦٩٠ (ت) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و
و ١٩٩ (ت) و ٢٠٠ و ٢١٣ و	و ٧١٨ (ت) و ٧٢٠ (ت) و
و ٢١٤ و ٢٢٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ (ت)	و ٧٢١ (ت) و ٧٢٢ (ت) و
و ٢٤١ (ت) و ٢٤٢ و ٢٤٣ و	و ٧٢٣ (ت) و ٧٢٤ (ت) و
و ٢٤٤ (ت) و ٢٤٥ و ٢٤٧ و	و ٧٢٥ (ت) و ٧٢٦ (ت) و
و ٢٤٩ (ت) و ٢٥٠ و ٢٥٤ و	و ٧٢٧ و ٧٣٠ و ٧٣١ (ت) و
و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و	و ٧٣٢ (ت) و ٧٣٣ (ت) و
و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و	و ٧٣٤ (ت) و ٧٤٢ (ت) و
و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و	و ٧٤٣ و ٧٤٦ (ت) و ٧٥١ (ت)
و ٢٦٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و	و ٧٦٠ و ٧٦١
و ٢٩٣ (ت) و ٢٩٦ (ت) و	البراء بن غازب رضى الله عنه
و ٢٩٧ (ت) و ٢٩٨ (ت) و	٤٥٥ و ٤٥٦ (ت) و ٤٥٩ (ت)
و ٣٠١ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٨ و	و ٤٦٠ (ت) و ٤٦١ (ت) و
و ٣١٤ و ٣١٨ (ت) و ٣٣٥ و	٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٨٠
و ٣٤٤ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و	البرقاني ٤٧٧ (ت)
و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ (ت) و	بريدة رضى الله عنه ١٤٥ (ت)
و ٣٥٩ (ت) و ٣٦٠ (ت) و ٣٧٧ و	اليزار ٧٤ و ١٥٦ (ت) و ٤٣٣
و ٣٩٥ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤١٠ و	و ٤٧٦
و ٤٥٩ (ت) و ٥٠٠ و ٥٠١ و	بشار بن قيراط ٧٤٤ (ت)
و ٥٦١ و ٦١٢ (ت) و ٦١٣ (ت)	

- بشر بن الحاکم النيسابوری ١٩٨ ( ت ) ١٤٦ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و  
( ت ) ١٥٦ ( ت ) و ٢٩٢ ( ت ) و  
بشر بن الولید ٥٩٤ ( ت ) ٣٠٨ و ٣٢٦ ( ت ) و ٤٣٣ و  
بشر بن یحیی ٥٨٤ ( ت ) و ٦٨٣ ٤٥٨ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت ) و  
( ت ) ٤٧٨ ( ت ) و ٤٨٦ ( ت ) و  
بشر الحافی ٦٨٧ ٥٥٣ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) و  
بشر ( أو بشیر ) بن معاویة ١٤٥ ٥٦٧ و ٥٦٩ و ٥٧٤ و ٥٧٥ ( ت )  
( ت ) ٥٩٤ ( ت ) و ٧٥٧ ( ت )

## ( ت )

- البعوی الإمام ١٥٥ ( ت )  
بکار القاضی ٥٩٣ ( ت )  
بکر بن عبدالله المزنی ٥٣٥ ( ت )  
بلال رضى الله عنه ٧٤  
البلقینی الإمام ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦  
البوطی ٥٩١ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت )  
بهر بن أسد ٧٢٢ ( ت )  
البیاضی ٧٥١ ( ت )  
البیضاوی ٣٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨  
البيهقي الإمام ١٤٣ ( ت ) و  
التاج السبکی ١٥٣ ( ت ) و ١٥٥  
( ت ) و ٧٢١ ( ت )  
الترمذی الإمام أبوعیسی ٥٣ و  
٥٦ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٥ و ٨٣  
( ت ) و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و  
٩٢ و ٩٣ و ٩٨ و ١١٧ و ١٢١ و  
١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٥ ( ت )  
١٥٢ ( ت ) و ١٥٣ ( ت ) و

- ١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و  
 ١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و  
 ٢٤٤ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و  
 ٣١٨ ( ت ) و ٣٢٦ و ٣٧٤ و  
 ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و  
 ٤٦٧ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٦٩ و  
 ٦٠٤ ( ت ) و ٦١٢ ( ت ) و  
 ٦٢٣ ( ت ) و ٦٧٥ و ٧٠٢ ( ت )  
 و ٧٣٢ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )  
 التفتازاني ٥ و ٨٨ و ١٦٩ و ٧٠٠ و  
 ٧٦٦  
 تقي الدين (علي بن عبدالكافي) السبكي  
 شيخ الإسلام ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥  
 ( ت )  
 تميم الداري ٥٢٩ ( ت )

## (ج)

جابر بن زيد أبو الشعثاء ٧٨ و  
 ٥٣٥ ( ت )

جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
 ١٤٥ ( ت ) و ٢٨٤ ( ت ) و  
 ٤٣٢ و ٦٠٣ ( ت )

## (ث)

ثابت بن الضحاك ٥٣٢ ( ت )  
 ثابت بن عجلان ٣٢٢ ( ت )

ج - ٢

- جابر الجعفي ٥٥٨ ( ت ) و ٥٥٩ ٦٤٤ ( ت ) و ٦٧١ و ٦٧٢ ( ت )  
 ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
 جبرئيل عليه السلام ٦٦  
 جبير بن نفير ٥٣٥ ( ت )  
 جرير بن عبد الحميد ٢٨٤ ( ت )  
 و ٧٢٢ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت )  
 جرير الشاعر ٣٢١  
 جعفر بن الحسن ٦٨٠  
 جعفر بن سهل ٥٨٣ ( ت )  
 جعفر بن عون ٢٩١ ( ت ) و ٧١٢  
 جعفر بن محمد أبو عبد الله المعروف  
 بالصادق ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٨ و  
 ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٩ و ٢٠٢ و  
 ٣٢١ و ٤٧٤ و ٦٠٩ ( ت ) و  
 ٦١٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و  
 ٦٢٤ ( ت ) و ٦٤٢ ( ت ) و  
 جمال الدين بن عبد الهادي ( أنظر  
 يوسف بن حسن )  
 جمال الدين الزيلعي ( أنظر الزيلعي  
 الحافظ )  
 جمال الدين المحدث ٣٩١ و ٣٩٤  
 جنكز خان ٦٣٩ ( ت )  
 الجنيد البغدادي ٢٧ و ٣٨١ و ٦٨٦  
 الجوزجاني ( أنظر أبو سليمان  
 الجوزجاني )  
 جويرية ( أم المؤمنين ) رضى الله  
 عنها ٧٠٠

جهم بن صفوان ٧٥٢ ( ت ) و ( ت ) ٣١١ و ٣٤٣ و ٤٨٥

٧٥٧ ( ت ) ( ت ) ٥٠٠ و ٥٥٧ ( ت ) و ٥٩٤

( ت ) ٦١٣ و ( ت ) ٦٤٧

٦٤٩ و ٧٠٠ و ٧١٩ ( ت ) و

٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

حامد بن عمر البكراوي ١٩٨

( ت ) ٤٥٥ و ( ت ) ٤٥٧

( ت )

حبان بن مندل ٦٨٧

حبيب كاتب مالك ٢٤١ ( ت )

٥٨٦ ( ت )

الحجاج بن أرطاة ٥٠٥ و ٥٠٦

الحجاج بن المنهال ٥٢٢ ( ت )

٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )

الحجاج بن يوسف الثقفي ١٦٢

( ت ) و ٥٣٧ ( ت )

حرملة بن يحيى ٢٠٨ ( ت ) و

٥٩٥ ( ت ) و ٦٧٥

جهم بن صفوان ٧٥٢ ( ت ) و ( ت )

٧٥٧ ( ت )

## ( ح )

الحارث بن إدريس ٧٥٧ ( ت )

الحارث بن عبد المطلب ٥٩٩

( ت )

الحارث الأعور ٧٣٠ ( ت )

حارثة بن مضرب ٥٤٥ ( ت )

الحارثي ( أنظر عبد الله بن محمد

الحارثي )

الحازمي الحافظ ١٢٣ و ٣٩٧ و

٣٩٨

حاطب رضي الله عنه ٥٣١ ( ت )

الحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرك

٨٣ ( ت ) و ١١٣ ( ت ) و ١٤٥

( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و ٢٩٧

- حريز بن عثمان ٧٤٦ ( ت ) و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٤ ( ت ) و  
 الحريفيش ٦٨٠ و ٦٨٢ و ٧١٥ و ٧٠٥ ( ت ) و ٧٠٦ و ٧١٦  
 حسان بن عطية ٢٤١ ( ت ) و ١٩٨ الحسن بن علي الحلواني  
 ٣٢٢ ( ت ) الحسن بن علي العسكري ٦٢٨  
 الحسن بن بدور الفرغاني ٥٨٣ ( ت )  
 الحسن بن زياد اللؤلؤي ٤٥٢ و ٦٧٦ و ٦٨٩ ( ت )  
 الحسن بن صالح ٢٨٤ ( ت ) الحسن بن عمارة ٢٨٤ ( ت ) و  
 الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد ٢٨٩ ( ت ) و ٦٧٥  
 الحسن بن علي بن أبي طالب رضي ١٨٢ ( ت )  
 الله عنها ٢٠ و ٢٣ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٠٤ و ٢٦٢ ( ت ) و  
 الحسن البصري ١٤٥ ( ت ) و ٣١٧ ( ت ) و ٤٣٢ و ٥٢٢ ( ت )  
 ٥٣٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنها ٧ و ١٠٠  
 ٥٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦١٩ ( ت ) و ٢٠٢ و ٤٠٩ و ٥١١ و ٥٥٣ و  
 ٦٢٠ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٧ و ٦٦٩ و ٦٩٤ و  
 ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٩٥ و ٦٩٩ و ٦٩٨

- الحسين بن الحسن أبوزيد الكندي ( ت ) ٦٨٣  
 حسين بن موسى بن جعفر ٧٢٨ ( ت )
- الحسين بن حميد ٧٣٩ ( ت )  
 حسين بن عرفطة ١٤٥ ( ت )
- الحسين بن علي بن أبي طالب رضى  
 الله عنها ٤٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و  
 ٢٦٢ ( ت ) و ٣٣٦ و ٤٢٣ ( ت )
- الحسين بن علي بن أبي طالب رضى  
 الله عنها ٤٧١ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٧ و  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢٠ ( ت ) و
- الحكم بن عمير ١٤٥ ( ت )  
 الحكم ٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٠ ( ت )  
 و ٤٦١ ( ت )
- الحكم ٧٠٣ ( ت ) و ٧٠٤ ( ت ) و  
 ٧٠٥ ( ت ) و ٧١٦ ( ت )
- الحسين بن علي الصيمري أبو  
 عبد الله القاضي ٣١٥ ( ت ) و ٥٨١  
 ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت )
- الحسين بن علي سليمان ٥٧٦ ( ت )  
 و ٦١٧ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت )
- الحسين بن محمد الديار بكرى  
 المالكي القاضي ١٨٠ ( ت )
- حفص بن غياث ٦٨٧  
 حفصة أم المؤمنين رضى الله  
 عنها ٧٠٠
- حماد بن أبي حنيفة ٥٩٠ ( ت )  
 و ٦٧٤ ( ت )
- حماد بن زيد ١١٠ ( ت ) و ٢٨٦

- ( ت ) و ٢٨٧ ( ت ) و ٢٨٨ حميد بن عبد الرحمن ٥٣٥ ( ت )  
 ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ حميد المكي ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤  
 ( ت ) و ٤٦٧ ( ت ) و ٥٨٨ ( ت ) و ٥٤٣  
 ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و ٧٤٧ الحميدى ١٥٣ ( ت )  
 ( ت )  
 حنش ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨  
 حماد بن سلمة ٥٤٨ ( ت ) و  
 ٥٥٠ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )  
 حماد بن سلمة ٥٤٨ ( ت ) و  
 ٥٥٠ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )

## ( خ )

- حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء  
 رضى الله عنه ٦٠٦ و ٧٥٦ ( ت )  
 حمزة بن يوسف السهمى أبو القاسم  
 ٣٢٤ ( ت ) و ٤٣٢  
 حمزة الزيات ٣٧٧ ( ت )  
 حمزة ( راوى سنن النسائى ) ٧٢٩  
 ( ت )  
 الحموى ( راوى الصحيح ) ٤٦٦  
 ( ت )  
 حمزة ( شارب الأشباه ) ٦٩  
 ( ت )  
 خالدة بن أحمد الذهلى امير "بختارا"  
 نائب الطاهرية ١٩٧ ( ت ) و  
 ١٩٨ ( ت ) و ١٩٩ ( ت )  
 خالد بن عبد الله القسرى ٥٣٧  
 ( ت )  
 خالد ٦٣ ( ت )



خلف بن أيوب ٦٨٦	الخطب الأول ٥٥٣
خلف بن سالم أبو محمد السندي	الخطب الثاني ٥٥٣
١٨٢ ( ت ) و ١٨٣	الخطبان ٥٥٢
الخلفاء الأربعة ٥١١ و ٦٠٢ و	الحربى ٢٨٩ ( ت ) و ٦٧٩
٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦٥	( ت ) و ٦٨٨
خليفة بن موسى ٣٧٥	الخطابي الإمام ٢٠٤
خليل أحمد السهارنبورى ٤٥٦	الخطيب البغدادي أبو بكر ١٨٢
( ت )	( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و ١٩٨
الخليلي ٧٢٠ ( ت )	( ت ) و ١٩٩ ( ت ) و ٢٠٠
الخوازمي ( أبو المؤيد محمد بن	( ت ) و ٢٤٨ ( ت ) و ٢٨٤
محمود ) ٢٤٨ ( ت ) و ٣٠٠	و ٢٩٤ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و
( ت ) و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٣ و	٢٩٩ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و
٤٣٦ و ٥٩٠ ( ت ) و ٦٧٠	٣٠١ ( ت ) و ٣٠٢ و ٣٢٤ ( ت )
خيرون بن عيسى ٥٨١ ( ت )	و ٥٨٨ ( ت ) و ٥٩٠ ( ت ) و
	٥٩١ ( ت ) و ٥٩٦ و ٦٨٣ ( ت )
	و ٦٨٨ و ٧١٢ و ٧٢٦ ( ت ) و
	٧٣٢ ( ت )
الدارقطني أبو الحسن الحافظ ٨٣	الخطيب التبريزي ٧١٥

( ٥ )

داؤد بن علی الإصبهانی المعروف	( ت ) و ١٤٣ ( ت ) و ١٤٦
بالظاهرى ٦ و ٨ و ١٤٦ و ١٥٨	( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و ١٥٧
( ت ) و ١٥٩ ( ت ) و ١٦١	( ت ) و ٢٣١ و ٢٧٨ و ٢٨١ و
( ت ) و ١٦٢ ( ت ) و ١٦٣	٢٨٤ و ٢٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت )
( ت ) و ٢٣٣ و ٥١٢	و ٢٨٧ ( ت ) و ٢٨٩ ( ت ) و
داؤد الطائى ٦٨٦ و ٧١٦	٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و
داؤد عليه السلام ٦١١ ( ت )	٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و
الدراوردى ٣٢٨ و ٥٨٢ ( ت )	٢٩٥ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت ) و
و ٧٢٩ ( ت )	٣٠١ ( ت ) و ٣٠٢ ( ت ) و
الدستوائى ١٤٣ ( ت )	٣٠٨ و ٣٢٤ ( ت ) و ٣٣٩ و
الدهلوى ( أنظر عبد الحق )	٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣
الدبلى ٤٧٧ و ٥٩٧ ( ت )	و ٥٦٢ ( ت ) و ٥٦٩ و ٥٨٥ ( ت )
دينار بن عبد الله ٣٠٠ ( ت ) و	و ٥٩٥ ( ت ) و ٧٢٧ و ٧٣٢
٣٠١ ( ت )	( ت )
	الدرمى الإمام ١٥٥ ( ت ) و
	٤٥٦ ( ت )

## ( ذ )

ذوالالدين رضى الله عنه ٢٠ و	داؤد بن سليمان القزوينى ٧٢٧
٢١ و ٢٨ و ٣٠	( ت )

الربيع بن سليمان ٥٥٦ ( ت ) و  
٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) و  
٥٩٥ ( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و  
٦٧٥

الربيع بن صبيح ٥٢٢ ( ت )  
ربيعة ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت )  
و ٥٧٦ ( ت ) و ٧٣٩ ( ت )  
رجاء بن حبوة ٥٣٥ ( ت )  
الرشيد الأمير ١٨٨ ( ت )  
روح بن عبادة ٦٧٥  
الرؤياني ٤٧٧ ( ت )

( ز )

الزبير رضى الله عنه ٢٦٢ و  
٦٥٠ ( ت )

زرارة بن أوفى ٥٣٥ ( ت )  
الزرقاني ٥٢ و ٣٩٣ و ٤٠٢  
الزركشى ٤٥٣

زريق ٥٢٢ ( ت )

الذهبي الحافظ ( أبو عبد الله محمد  
بن أحمد ) ٨٢ ( ت ) و ٨٨ و  
١٥٢ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
١٦٠ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و  
٢١٨ ( ت ) و ٢٣٩ و ٢٦١ و  
٢٦٤ و ٢٦٦ و ٢٩٤ ( ت ) و  
٣٢٤ ( ت ) و ٤٥٣ و ٤٧٧ ( ت )  
و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٨٨ ( ت ) و  
٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٤ ( ت ) و  
٥٩٦ ( ت ) و ٦١٤ ( ت ) و  
٦٤٩ ( ت ) و ٦٧٣ و ٧١٩ ( ت )  
و ٧٢١ ( ت ) و ٧٢٥ ( ت ) و  
٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٣٠ ( ت ) و  
٧٣٣ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و  
٧٤٣ ( ت )

( ر )

رافع بن خديج ٧٤

- زفر الإمام ٤٥٢ و ٦٧٤ ( ت ) زيد بن ثابت ٢٦١ و ٥٥٠ ( ت )  
 و ٦٨٩ ( ت ) زيد بن حارثة رضى الله عنه ٦٠٠  
 زكريا ٤٣٣ و ٦٠٥  
 الزهرى الإمام ٤١ و ٤٣ و ١٢٣ زيد بن علي ٧٥٦ ( ت )  
 و ٢٤١ ( ت ) و ٣١٧ ( ت ) و زيد بن يحيى البلخي ٥٨٢ ( ت )  
 و ٤٣٢ و ٥١٩ ( ت ) و ٥٣٤ ( ت ) زيد العمى ٢٨٥ ( ت )  
 و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و ٦٦٣ ( ت )  
 و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٣٦ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و ٤١٧ و ٤١٨ و  
 ٤٣١ و ٤٣٢ و ٥٠٠ و ٧٣٢ ( ت ) الزيلعي الحافظ ٢٩١ ( ت ) و  
 ٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٥ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و ٤١٧ و ٤١٨ و  
 ٤٣١ و ٤٣٢ و ٥٠٠ و ٧٣٢ ( ت ) زهير بن حرب النسائي أبو خيثمة  
 الحافظ ١٨٢ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) زينب أم المؤمنين رضى الله عنها  
 ٤٩ زهير بن معاوية ٦٩٢  
 زيد بن أرقم رضى الله عنه ٢٩ زين الدين العراقي ( أنظر العراقي  
 و ٦٠٣ ( ت ) الحافظ )  
 زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم  
 و ٥٣٧ ( ت ) و ٦٢٢ ( ت ) صاحب " البحر الرائق " ١٧٨  
 و ٤٥٢ ( ت ) و ١٨٦ ( ت )

(س)

- السرخسى شمس الأئمة ١٧٨  
 و ١٧٩ ( ت ) و ١٨١ ( ت )  
 و ٣٠١ ( ت ) و ٣١١ و ٣٢٣  
 ( ت )
- الساجى ٧٣٨ ( ت )
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 ١١٣ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و  
 ٥٥٩ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و  
 ٦٤٣ ( ت )
- السروجى الحافظ ٢٨٥ ( ت ) و  
 ٢٩٣ ( ت )
- السرى السقطى ٦٨٦
- سعد بن إبراهيم ٥٣٧ ( ت ) و  
 ٥٣٨ ( ت )
- سبط ابن الجوزى ( أنظر يوسف  
 بن فرغل )
- سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه  
 ٧٢ و ٥٣٦ ( ت ) و ٧٣٩ ( ت )
- سحنون التنوخى ٥٤١ ( ت )
- سعد بن على الحافظ ٧٣٣ ( ت )
- السخاوى الحافظ ( شمس الدين  
 محمد بن عبد الرحمن ) ١٨٠ ( ت )
- سعد بن ليث ٥٣٢ ( ت )
- و ٢٣٥ و ٢٦٩ و ٢٧٥ و ٢٩٨  
 ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٣٥٩
- سعد الدين التفتازانى ( أنظر  
 التفتازانى )
- ( ت ) و ٤٢٩ و ٤٤٨ و ٧٣٢
- السعدى ٦٥٠ ( ت )
- سعيد بن أبى عروبة ١٤٣ ( ت )
- السراج ٣٢٤ ( ت )
- سعيد بن أبى مريم ٥٨٨ ( ت )

سعيد بن جبير ٢٤١ ( ت ) و . سفيان الثوري ٥٤ ( ت ) و ١١٠

٢٥٩ و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٦١ ( ت ) و ١٥٣ ( ت ) و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨٤

سعيد بن عبد العزيز التنوخي ١٦ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت )

٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و

سعيد بن مروان أبو عثمان ١٩٦ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٤٨٢ ( ت ) و

سعيد بن المسيب ١١٣ و ٢٤١ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و

( ت ) و ٣١٧ ( ت ) و ٥١٩ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و

( ت ) و ٥٣٤ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و

( ت ) و ٥٥٠ ( ت ) و ٥٦٠ ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و

( ت ) و ٧٤١ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٦٨١ و ٦٧٧ و ٦٧٦ و ٦٨١ و

٦٨٩ ( ت ) و ٧١٢ و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٤١ ( ت ) و ٧٥٢ ( ت ) و

٧٥٨ ( ت ) و ٧٤١ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و

سعيد بن منصور ٦٢٣ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و

سعيد رضى الله عنه ٢٣ و ٣٠ سفيان بن عيينة ١٤٣ ( ت ) و

٢٨٦ ( ت ) و ٣١٣ و ٣١٨ ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و

٦١٩ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و

سليمان بن ابراهيم نفيس الدين ( ت ) و ٥١٥ ( ت ) و

العلوي ١٥٣ ( ت ) و سليمان بن أبي شيخ ٦٧٥ ( ت ) و

٦٧٥ ( ت ) و ٦٧٥ ( ت ) و ٦٧٥ ( ت ) و ٦٧٥ ( ت ) و ٦٧٥ ( ت ) و

- سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و ٥٩٧  
( أنظر أبوداؤد السجستاني ) ( ت ) و ٧٥٣ ( ت )
- سليمان بن جابر ٦٨٣ ( ت )  
سليمان بن الربيع الفهري الكوفي ٧٥٧ ( ت )
- سليمان بن عبد القوى الطوفي الحنبلي ٧٥٨ ( ت )  
سليمان بن عبد الملك ٥٥٩ ( ت )
- السيد السند ٧٤٩  
السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) ٦١١ ( ت )
- ٦٤ ( ت ) و ٧٤ و ٨٢ و ٨٤ و ١٢٣ و ١٣٠ و ١٣١ ( ت ) و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٢ ( ت ) و ١٤٦ و ١٤٩ و ١٥٥ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧١ و ١٧٣ و ١٧٧ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٨ و ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٤٧ ( ت ) و ٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و ٣٩٤ و ١٨٥ ( ت ) و ١٧٩ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ٢٩٤
- سهاك بن حرب ٢٥٩  
سمرة بن جندب رضى الله عنه ١٤٥ ( ت )
- السمعاني الحافظ ( عبد الكريم أبو سعد ) ١٥٧ ( ت ) و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ٢٩٤

٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٧٤ و ١٨٤ (ت) و ١٨٥ (ت) و  
 ٣٩٠ و ٣٩٣ و ٤١٢ و ٤٤٨ و ١٩٢ (ت) و ٢٠٤ و ٢٠٨ (ت)  
 ٥٠٨ و ٥٨٨ (ت) و ٥٩٠ (ت) و ٢٣٦ و ٢٨٥ (ت) و ٢٨٦ (ت)  
 ٥٩٥ (ت) و ٦١٣ (ت) و ٢٨٧ (ت) و ٢٨٨ (ت) و  
 ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥١ و ٦٧٣ (ت) و ٢٨٩ (ت) و ٣٠١ (ت) و  
 ٦٧٤ (ت) و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ (ت)  
 ٧٣١ (ت) و ٣١٨ (ت) و ٣٢٨ و ٣٢٩ و  
 ٣٥٥ (ت) و ٣٨٧ و ٣٨٨ و  
 ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٢ (ت)

## (ش)

الشاطبي ٣٩٥

الشافعي الإمام (محمد بن إدريس)  
 ٢٨ و ٣٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ١١٠ و ٤٧٠ و ٤٨٩ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و  
 ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و ٥١٢ و ١٣٤ و ١٣٣ (ت) و  
 ١٤٣ (ت) و ١٤٥ (ت) و ١٤٦ (ت) و ١٥١ و ١٥٢ (ت)  
 ١٥٣ (ت) و ١٥٥ (ت) و ١٥٦ (ت) و ١٦٠ (ت) و  
 ١٦١ (ت) و ١٦٢ (ت) و ١٦٣ (ت) و ١٧٩ (ت) و  
 ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و ٥٥٥ و ٥٥٦ (ت) و ٥٦١ و  
 ٥٦٢ (ت) و ٥٦٣ و ٥٦٥ و ٥٦٨ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و  
 ٥٧٤ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٨٦ (ت) و ٥٨٨ (ت) و ٥٩١ و ٥٩٢ و  
 ٥٩٣ (ت) و ٥٩٤ و



شیر أحمد العثماني الديوبندي ٣٦٠	( ت ) و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و
( ت ) و ٤٦٠ ( ت )	٦١٧ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و
شرح القاضي ٥٣٥ ( ت ) و	٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و
٦٢٦ ( ت )	٦٢٥ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و
شريك النخعي ١١٠ و ٢٨٤ ( ت )	٦٤٩ و ٦٦١ و ٦٦٣ و ٦٦٨ و
٦٨٠ و ٦٨٩ ( ت )	٦٧٤ ( ت ) و ٦٧٥ و ٦٨٢ و
شعبة بن الحجاج ٦٣ ( ت ) و	٦٨٧ و ٦٨٩ ( ت ) و ٦٩٤ و
١٤٣ ( ت ) و ٢٨٥ ( ت ) و	٧٠٣ ( ت ) و ٧١٥ و ٧٢٥ و
٢٨٦ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و	٧٢٦ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و
٢٩٣ ( ت ) و ٣١٣ و ٤٥٩ ( ت )	٧٣٧ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت ) و
٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ ( ت ) و	٧٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و
٥٠٦ و ٥٤٥ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )	٧٤١ ( ت ) و ٧٤٧ ( ت ) و
الشعبي ٣٢٤ ( ت ) و ٤٦٣ ( ت )	٧٥٢ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) و
٥٣٥ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و	٧٥٩ ( ت ) و ٧٦٠ ( ت ) و
٥٤٥ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و	٧٦٥
٥٥٩ ( ت ) و ٥٧٦ ( ت ) و	شاه آغا المجددي السندي ٤٢٣
٧٣٤ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت )	( ت )

الشعراوى ٨ ( ت ) و ١٠ ( ت )

شاهين بن عبد الله ٧٦٦

٢٤ و ١٠٨ و ١٢٤ و ١٣١ ( ت )

الشبلي ٢٧

الشوكاني صاحب "نيل الأوطار"

٣٢٠ (ت) و ٧١٨ (ت)

شهاب الدين ٦٦٣

شيبان بن عبد الرحمن ١٤٣ (ت)

شيخ الإسلام ٢١٨ و ٢٧٨ و ٣٣٢

(راجع ابن حجر العسقلاني)

الشيخان رضى الله عنهما ١٣٣ و

١٣٤ و ٤٠٢ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و

٦٠٢ و ٦٤٦ و ٦٤٨ (ت) و

٦٥٠ (ت) و ٦٦٢ و ٦٦٣

الشيخان (البخارى مسلم) ٨٢

و ٨٤ و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ (ت)

و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٦٧ و

١٦٩ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٤١ (ت)

و ٢٤٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٤ و

٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٧٠ و ٢٧٨ و

٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ (ت)

و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و

٣٢٦ و ٣٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٢ و

٣٤٠ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٧ و

و ٢٠٥ (ت) و ٣٠٣ و ٣٠٤ و

٣٠٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و

٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٧ و

٣٢٥ و ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٦٥ و

٣٦٨ و ٣٧٤ و ٤١١ و ٤١٣ و

٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٧ و ٤٤٣ (ت)

و ٥٥٣ (ت) و ٥٥٤ (ت) و

٥٦٥ (ت) و ٥٧٠ و ٥٧١ و

٦٥٣ و ٦٦٣ (ت) و ٦٧١ (ت)

و ٦٧٩ و ٦٩٠ و ٦٩٣ و ٧٠٩ و

٧٦٢

شعيب الحريفيش (أنظر الحريفيش)

شقيق البلخي ٦٨٦

شمس الأئمة (أنظر السرخسي)

شمس الدين بن خلكان المؤرخ

(أنظر ابن خلكان)

شمس الدين السخاوي الحافظ

(أنظر السخاوي)

شمس الدين الفناري ٦٥٢

٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٧ و صديق حسن خان أبو الطيب  
٣٥٨ ( ت ) و ٣٦٩ و ٣٩٦ و القنوجي ١٥٤ ( ت ) و ٢٩٥  
٤٢٦ و ٤٤٤ ( ت ) و ٥٠٠ و ( ت )  
٥٧١ و ٥٨٠ الصغاني ٦٧٦

الشيرازي صاحب طبقات الفقهاء صفوان بن أمية رضي الله عنه  
١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ٢٥  
٧٠٠ الصلت بن محمد أبوهمام ٧٢٠  
( ت )

الصيرفي ١٤٧

## (ص)

صالح بن الخليل ٧١٤

صالح بن محمد الأسدي ٦٧٥

صالح بن محمد جزيرة ١٩٨ ( ت )

صالح بن موسى الطلحي ٦١٣

( ت )

صدر الأئمة ( راجع المؤلف بن

أحمد المكي )

صدر الشريعة ٥ و ١١

صدقة المقابري ٦٨١

## (ض)

الضحاك بن خليفة ٥٣٠ ( ت )

الضمري ٦٨٠

ضياء الدين المقدسي الحافظ ٧١٤

## (ط)

طارق بن شهاب ٤٨٢ ( ت ) و

٥٣٧ ( ت )

# (ع)

طالب الله جد معين ٤٥٠ ( ت )

طالبوت بن عباد ٦١٣ ( ت )

طاؤس ١٢٠ و ٤٦٢ ( ت ) و

٥٣٥ ( ت ) و ٧٣٦ ( ت )

طاهر الجزائري ١٥٦ ( ت )

الطبراني ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و

٨٠ و ٨٥ و ١٣٥ و ١٤٥ ( ت )

و ٣٩٤ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٧٦ و

٥٥٥ ( ت ) و ٧٠٠

الطحاوي الإمام ( أبو جعفر أحمد

بن محمد ) ٣٤ و ٣٩ و ٦٨ و ٧٥ و

٧٦ و ٧٨ و ٨٥ و ١٥٦ ( ت ) و

٢٥١ و ٢٥٢ و ٤٣٣ و ٥٠٥ و

٥٦٨ و ٥٨١ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت )

و ٥٩٥ ( ت ) و ٦٦٠ و ٧٢٩ و

الطحطاوي ١٠٨ ( ت )

طلحة رضى الله عنه ٦٥٠ ( ت )

الطيايسى ١١٢

عاجم بن أبي النجود ٤٦٢ ( ت )

و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت )

عامر بن سليمان أبو أحمد الطائي

٧٢٧ ( ت )

عامر بن شبل الجرمي ٤٨٦ ( ت )

عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها

٢٢ و ١٤٥ ( ت ) و ١٨٢ ( ت )

و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٩ ( ت ) و

٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ و ٤٩٩ و

٥٠٠ و ٥٠١ و ٥١٩ ( ت ) و

٥٣٤ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و

٥٤٣ ( ت ) و ٥٥٩ ( ت ) و

٥٦٢ ( ت ) و ٥٦٨ ( ت ) و

٥٧٠ و ٦٥٩ و ٧٠٠

عباد بن العوام ٢٩١ ( ت )

العباس بن الوليد ٥٨٦ ( ت )

- عباس الدوري ٧٣٧ ( ت ) و - اللكنوى ١٨١ ( ت ) و ٢٢١  
 ٧٤٢ ( ت ) ( ت ) و ٢٩٠ ( ت ) و ٣٢٤  
 ( ت ) و ٤٧٩ ( ت ) العباس رضي الله عنه ١٠٤ و  
 ٦٠٦  
 عبثر ٥٦٩  
 عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني ١٦ ( ت )  
 عبد الباقي بن قانع ٦٢٨ ( ت )  
 عبد بن حميد ٢٨٤ ( ت )  
 عبد الجبار الهمداني القاضى ٧٠٤ ( ت )  
 عبد الحق الدهلوى المحدث ٢٤٢  
 و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٩٢ و ٥٤٧ و ٥٤٨ ( ت ) و ٥٦٩  
 عبد الحكيم بن عبد الله ٥٥٠ ( ت )  
 عبد الحميد بن عبد الرحمن ٦٨١  
 عبد الحى بن عبد الحلیم الأنصارى ( ت )  
 عبد الرحمن بن أبى عميرة ١٦ ( ت )  
 عبد الرحمن بن أبى لیلی ٤٥٥ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٩  
 ( ت ) و ٤٦٠ ( ت ) و ٤٦١ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت ) و ٥٣٥  
 ( ت )  
 عبد الرحمن بن أبى الموالم ٥٥٠ ( ت )

- عبد الرحمن بن الأسود ٤٨١  
عبد الرحمن بن خلدون المغربي ١٥٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن داؤد الفارسي ٤٧٦ ( ت )  
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن الضحاك ٥٣٧ ( ت )  
عبد الرحمن بن عبد الله بن مندة ٦٧٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ٥٣١ ( ت )  
عبد الرحمن بن القاسم ٦١٧ ( ت )  
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد السرخسي ٣٢٤ ( ت )  
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الجبار الرضي ٧١٤  
عبد الرحمن بن مندة ٦٧٨ ( ت )  
عبد الرحمن بن مهدي ١٥٧ ( ت )  
و ١٨٣ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و ٥٥٧ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
عبد الرحمن بن يزيد اللبني ٦٣ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )  
عبد الرحمن النصر بوري ٢٦٢  
عبد الرحيم بن حبيب ٥٨٥ ( ت )  
عبد الرحيم بن عبد الصمد أبو محمد المروزي ١٨٩ ( ت )  
عبد الرزاق ٢٨٦ ( ت ) و ٢٨٧ ( ت )  
و ٣١٨ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت )  
و ٥٦٨ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
عبد الرؤف المناوي ٧٢١ ( ت )  
عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ٦٢٤ ( ت ) و ٧٢٧ ( ت ) و ٧٢٨ ( ت )  
عبد الصمد القاضي ٦٧٨ ( ت )

عبد الكريم أبو معشر الطبري

المقري الشافعي ٣٢٤ ( ت )

عبد الله بن أبي أوفى رضى الله

عنه ٢١ و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٣

( ت )

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

عمرو بن حزم ٥٣٣ ( ت )

عبد الله بن أبي جعفر الرازي

٧١٢

عبد الله بن أبي داود أبو بكر

السجستاني ٥٦٢ ( ت )

عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي

٢٩١ ( ت )

عبد الله بن أحمد بن حنبل ٤٥٤

( ت )

عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن

الدشتكي ٧٥٧ ( ت )

عبد الله بن جعفر ٦٤٠ ( ت )

عبد الله بن الحارث بن جزء

عبد العزيز بن أبي رواد ٦٧٧

عبد العزيز بن أبي سلمة ٧٣٨

( ت )

عبد العزيز البخاري ٢٠٧ ( ت )

عبد العزيز البنجابي صاحب

أطراف البخاري ٢٩٠ ( ت )

عبد العزيز بن رفيع ٦١٤ ( ت )

عبد العلي بحر العلوم اللكنوي

٢٨٧ ( ت )

عبد الغني بن سعيد المصري

الحافظ ٢٩٤ ( ت ) و ٣٢١ ( ت )

و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٨٥ ( ت )

عبد القادر الجيلاني محي الدين القطب

٣٧٤ و ٣٨٨ و ٧٦١ ( ت ) و

٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥

عبد القادر الشاذلي ١٣١ ( ت )

عبد القادر القرشي ١٧٨ ( ت )

و ١٧٩ ( ت ) و ١٨١ ( ت ) و

٢١٩- ( ت ) و ٣١٣ و ٦٦٣

- الزبيدي رضى الله عنه ٣٢٣ (ت) عبد الله الأمير بن عبد الرحمن بن محمد الناصر ٧٣٧ (ت)
- ٣٢٤ (ت) عبد الله بن الحسين ٥٤٥ (ت)
- عبد الله بن دينار ٥٩٣ (ت) الطائي ٣٢٢ (ت)
- و ٥٩٤ (ت) عبد الله بن ربيع ٥٢٢ (ت) و
- ٥٤٩ (ت) و ٥٥٩ (ت) عبد الله بن الزبير رضى الله عنها
- ٤٦٤ و ٥٤٧ عبد الله بن زيد ٦٨٧
- عبد الله بن سالم البصري ٥٢ و ٤٠٢
- عبد الله بن سهل الحضرمي ٥٢٦ (ت)
- عبد الله بن شداد ٢٨٤ (ت)
- عبد الله بن شقيق ٨٩ عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن
- ٥٥٤ (ت) ٧٣٣ (ت) عبد الله بن المبارك (أنظر ابن المبارك)



- عبد الله بن محمد بن عثمان ٥٢٢ عبد الله بن وهب ٥٨٧ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٤٩ ( ت ) عبد الله ٧٩
- عبد الله بن محمد بن يوسف عبد المجيد بن عبد العزيز بن  
 ٧٤٢ ( ت ) أبي رواد ٦٧٠ ( ت )
- عبد الله بن محمد الحارثي السبزموني عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد  
 ١٩٣ ( ت ) و ٣١٥ ( ت ) و أبو سعد ٧٥٧ ( ت )
- ٥٨٢ ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و عبد الملك بن عبد العزيز بن  
 ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و جريج ٣١٨ ( ت ) و ٣١٩ ( ت )  
 ٦٧٠ ( ت ) و ٦٧٧ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و  
 ٦٩٢ ٥٧٦ ( ت ) و ٥٩٠ ( ت ) و  
 عبد الله بن محمد الحلواني ٥٨١ ٦١٩ ( ت ) و ٦٧٥  
 ( ت ) عبد الملك بن محمد الفقيه ٧٥٧  
 عبد الله بن محمد المصري ٦٧٨ ( ت )
- عبد الله بن محمد ٦١٣ ( ت ) عبد الملك بن مروان ٦٤٠ ( ت )  
 و ٦٧١ ( ت ) و ٧٣٦ ( ت )
- عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عبد الواحد بن أحمد الرازي ٧٤٤  
 ( أنظر ابن مسعود ) عبد الواحد ٤٧٨ ( ت )

- عبد الوارث بن حسرون ٥٤٣ ( ت ) ٦٢٦ ( ت )  
 عتبة بن غزوان رضى الله عنه ( ت )  
 عبد الوارث بن سفيان ٧٣٧ ( ت ) ٥٣٦ ( ت )  
 عبد الوهاب بن الضحاك ٤١٧ عثمان بن أبي شيبة ٧٢٢ ( ت )  
 عبد الوهاب الشعراوى ( راجع عثمان بن تهارو ١٦ ( ت ) و ١٧ ( ت )  
 الشعراوى ) ١٠٦ ( ت )  
 عبدان المروزى ٦٢٠ ( ت ) عثمان بن حنيف رضى الله عنه  
 عبيد بن أبي قره ٦٧٦ ( ت ) ٥٣٦ ( ت )  
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ( أحد عثمان بن حيان المرى ٥٣٧ ( ت )  
 الفقهاء السبعة ) ١١٣ و ٥٤٣ عثمان بن خرزاد ٤٧٦ ( ت )  
 ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) عثمان بن سعيد الدارمى ٦٩٠  
 عبيد الله بن عمر القواريرى ١٩٨ ( ت )  
 عبيد الله بن عمر ٥٤٣ ( ت ) و عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضى  
 ٥٩٤ ( ت ) الله تعالى عنه ٥٢ و ١٠٣ و ١٠٤  
 عبيد بن عمير ٥٣٥ ( ت ) و ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و  
 عبيد بن مسلم ٦٧٠ ( ت ) ٢٦١ و ٥١٩ ( ت ) و ٢٢٣ ( ت )  
 عبيدة السلماني ٥٣٥ ( ت ) و ٥٣١ ( ت ) و ٥٣٢ ( ت )  
 و ٥٣٣ ( ت ) و ٥٣٤ ( ت ) و

- عروة بن الزبير ( أحد الفقهاء  
السبعة ) ١١٣ و ٢٦١ و ٢٦٢ و  
٢٦٥ و ٢٦٦ و ٦١٦ ( ت ) و  
٦١٧  
العز بن عبد السلام ١٤٩ و ٢١٨  
و ٣٤٦ و ٣٩٤  
عزة العطار الحسيني ٦٨٥ ( ت )  
العسقلاني ( راجع ابن حجر  
العسقلاني )  
العسكريين ٦٤٤ ( ت ) و ٦٨٩  
( ت ) و ٦٩٠ ( ت )  
عضد الدين الأيحي ٧ و ٦٤٦  
و ٦٥٢  
عطاء بن أبي رباح ١١٠ ( ت )  
و ١٢٠ و ٣١٣ و ٥٣٥ ( ت ) و  
٥٤٣ ( ت ) و ٥٧٦ ( ت ) و  
٦٧٤ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت ) و  
٧٤٤ ( ت )  
عطاء الخراساني ٥٦٠ ( ت )  
٥٣٦ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و  
٥٤٣ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و  
٦١٥ ( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و  
٦٢١ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و  
٦٣٥ ( ت ) و ٦٤٨ ( ت ) و  
٦٥٠ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت ) و  
٧٣٨ ( ت )  
عثمان بن علي عروس العارفين  
٧١٥  
عثمان بن عمر الضبي ٤٥٨ ( ت )  
عثمان البتي ٥٨٦ ( ت )  
العجلى ٥٠٥ و ٦٧٤ ( ت ) و  
٧٢٥ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )  
العدني ٧٤  
العراقي ( عبد الرحيم بن الحسين  
زين الدين ) ١٤٦ ( ت ) و ٣٠٩  
و ٣١٩ ( ت ) و ٤٧٧ ( ت ) و  
٤٧٨ ( ت )

- عفان ٤٥٧ ( ت ) و ٧٢٢ ( ت )  
العقبلى أبو جعفر ٧٢٠ و ٧٢٢  
( ت ) و ٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )  
عكرمة ٢٥٩ و ٢٧٩ و ٦١٣ ( ت )  
و ٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٤ ( ت ) و  
٧٤٠ ( ت ) و ٧٥٦ ( ت )  
العلاء بن الحارث الشامي ٣٢٢  
( ت )  
علاء الدين البخاري ٧٦٦ و ٧٦٧  
علقمة بن قيس ٥٤ ( ت ) و ١١٠  
( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٤١  
( ت ) ٥٤٣ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت )  
و ٦١٧ ( ت )  
علقمة بن مرثد ٧٤٤ ( ت )  
علي بن أبي طالب أمير المؤمنين  
رضي الله عنه ١٩ و ٢١ و ٢٢ و  
٢٤ و ٤١ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤  
( ت ) و ٧٩ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٤ و  
٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣  
و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٢٦ و ١٣٣ و  
١٣٤ و ١٣٥ و ١٤٥ ( ت ) و  
١٦٠ ( ت ) و ٢٠٢ و ٢١٢ و  
٢٥٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ ( ت ) و  
٢٩٧ ( ت ) و ٤٥١ ( ت ) و  
٤٦٦ ( ت ) و ٤٨٠ و ٤٨٢ و  
٤٨٤ و ٤٨٥ و ٥٠٢ و ٥٢٧ ( ت )  
و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٠ ( ت ) و  
٥٦١ ( ت ) و ٦١٥ ( ت ) و  
٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و  
٦٢٦ ( ت ) و ٦٣٥ ( ت ) و  
٦٤٣ ( ت ) و ٦٤٦ و ٦٤٨  
( ت ) و ٦٥٠ ( ت ) و ٦٥٩ و  
٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و  
٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٨ و  
٦٦٩ و ٦٧٥ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و  
٧٠١ و ٧٠٢ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )  
و ٧٢٨ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت )

- علي بن أبي يزيد الصدائي ٦٨٠ ( ت ) ٤٥٨
- علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد المعروف بابن حزم الظاهري ٨ و ٨٨ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٦ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٥٨ ( ت ) و ١٥٩ ( ت ) و ١٦٠ ( ت ) و ١٦١ ( ت ) و ١٦٢ ( ت ) و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٨ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٣٠٨ و ٣٣٥ و ٣٤٢ و ٣٥٣ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٥ و ٤٥٠ و ٥١٢ و ٥١٨ ( ت ) و ٥٢١ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و ٥٤١ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و ٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت ) و ٥٥١ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و ٥٦٧ ( ت ) و ٧٠٨
- علي بن أحمد بن عبدان أبو الحسن ( راجع ابن المديني )
- علي بن أحمد بن عيسى النهدي ٣٢٤ ( ت )
- علي بن جعفر الصادق ٧٢٨ ( ت )
- علي بن حجر ١٩٨ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت )
- علي بن الحسين ( زين العابدين ) ٢٠٢ و ٢٦١ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٣٢٠ و ٦١٥ ( ت ) و ٦١٧ ( ت ) و ٦٢٢ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و ٦٤٣ ( ت ) و ٦٤٤ ( ت ) و ٦٦٢ و ٦٩٠ ( ت )
- علي بن سليمان الاخيمي ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٥ ( ت )
- علي بن عبد العزيز ٥٢٣ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )
- علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن المعروف بابن المديني الحافظ ( راجع ابن المديني )

على القارى ٤٣ و ٧٠ و ٧٥ و  
١٣٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٧ و  
٢٣٥ و ٢٤٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و  
٢٧٥ و ٣٢٤ ( ت ) و ٣٤١ و  
٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و  
٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٩ و ٥١٦ و  
٥٦٩ و ٧٣٢ ( ت )

على المرصفي ١٠ ( ت )

عمار بن ياسر رضى الله عنه ١٤٥  
( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٥  
( ت )

عمارة بن عمير ٦٣ ( ت ) و  
٥٧٠

عمر بن إبراهيم ٥٨٣ ( ت )

عمر بن أبي عثمان الشمزى ٧٥٠  
( ت ) و ٧٥١ ( ت ) و ٧٥٣  
( ت )

عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى  
الله عنه ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤١ و

على بن عبد الله بن مبشر ٢٨٤  
( ت )

على بن عمرو الجريرى ٥٩١  
( ت )

على بن محمد البزودى أبو الحسن  
فخر الإسلام ٢٠٦ ( ت )

على بن محمد أبو القاسم الشهير  
بابن كأس المخفى القاضى ٥٩١  
( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و ٦٧٧ و  
٧١٢ و ٧٦٠

على بن مندل ٦٨٧

على بن موسى الرضا ٦١٨ ( ت )  
و ٦٢١ ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و  
٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )

على بن مهدي القاضى ٧٢٧ ( ت )  
على بن وفا ٣٧٥

على الحمصاني ٣٧٥

على شير قانع ٦٠ ( ت )

٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ ( ت ) و	٧٣٩ ( ت ) و ٧٦٧
٨٧ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٤	عمر بن شيبه ٤١٧
١٤٤ ( ت ) و ٢٦١ و ٤٦٣	عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين
( ت ) و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٨٤ و	٥٢٢ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و
٥١٩ ( ت ) و ٥٢٣ ( ت ) و	٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و
٥٢٦ ( ت ) و ٥٢٧ ( ت ) و	٥٥٩ ( ت ) و ٥٦١ ( ت ) و
٥٢٨ ( ت ) و ٥٢٩ ( ت ) و	٦١٥ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت )
٥٣٠ ( ت ) و ٥٣١ ( ت ) و	عمر بن محمد بن يحيى ١٩٣
٥٣٢ ( ت ) و ٥٣٣ ( ت ) و	عمر بن نجيم صاحب النهر ١٨٦ و ٤٨٤
٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و	عمران بن الحصين رضى الله عنه
٥٤١ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و	٤٣٢
٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت ) و	عمران بن حطان ٧٤٦ ( ت )
٥٤٨ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٠ ( ت )	عمران القصير ١٤٥ ( ت )
٥٦٢ ( ت ) و ٥٦٨ و ٦١٥	عمرو بن أيوب ٥٥٩ ( ت )
( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )	عمرو بن دينار ٧٨ و ٥٣٥ ( ت )
٦٢٢ ( ت ) و ٦٢٦ ( ت ) و ٦٣٥	و ٧٢٩ ( ت )
( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٤٨ ( ت )	عمرو بن سعيد ٥٣٧ ( ت )
و ٦٥٠ ( ت ) و ٦٦٠ و ٦٦١ و	عمرو بن شعيب ٣٢١ ( ت ) و
و ٦٦٣ و ٦٧٣ و ٧٢٦ ( ت ) و	و ٥٠٠ و ٥٠١

- عمرو بن العاص رضى الله عنه ( ت ) ٥٨٩  
 عيسى بن أبان ( ت ) ٥٩٣  
 عيسى بن أبى بكر الأيوبى ٣٠٠  
 عيسى بن يونس ٧٢٩ ( ت )  
 عيسى عليه السلام ٥٠ و ١٠٥ و  
 ١٠٦ و ٢٤٩ و ٢٥٦ و ٣٠٣ و  
 ٣٨٦ و ٦٧٢ و ٦٨٤  
 العيني ( بلر الدين محمود الحافظ )  
 ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨  
 و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و  
 ٢٦١ و ٢٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت )  
 و ٢٩٠ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و  
 ٢٩٣ ( ت ) و ٢٩٤ ( ت ) و  
 ٣٠٢ و ٣١٣ و ٣٢٤ ( ت ) و  
 ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤٨١ و ٤٨٧ و  
 ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٧٠ و ٦٦٦ و  
 ٦٨٤ ( ت ) و ٦٨٧
- عمرو بن العاص رضى الله عنه ( ت ) ٥٣٦  
 عمرو بن عاصم الأسدى ٥٨٤  
 ( ت )  
 عمرو بن عبد الله الأودى ١٩٨  
 ( ت )  
 عمرو بن عبيد ٧٥٣ ( ت ) و  
 ٧٥٤ ( ت )  
 عمرو بن عون ٤٥٦ ( ت )  
 عمرو بن قرة ٢٥  
 عمرو بن محمد بن الحسن المكتب  
 ٤٧٦ ( ت )  
 عمرو بن مرة ٤٦٢ ( ت )  
 عمرو بن ميمون ٥٣٥ ( ت )  
 عمرو بن يحيى المازنى ٥٣١ ( ت )  
 عمرة بنت عبد الرحمن ٥٦٨  
 عوسجة بن الرماح ٤٦٢ ( ت )  
 عياض القاضى ٣٧٧ ( ت ) و

( غ )

الغزالي الإمام ٢٧ و ٦٩ و ٢١٤



- ٥٠٣ و ٧٠٤ ( ت ) و ٧٦٥ و  
٧٦٦  
القرزوق الشاعر ٣٢١ ( ت )  
الغزالي ٧٣٧ ( ت )  
الغزالي ٧٥٩ و ٧٥١ ( ت )  
الغزالي ٧٤٩ و ٧٥٠ ( ت )  
الغزالي ١٨٣ ( ت ) و ٧٢٠  
الغزالي ٥٨٣  
الغزالي ٧١٤

## ( ف )

- فاطمة بنت قيس رضى الله تعالى  
عنها ٥١  
فاطمة الزهراء رضى الله تعالى  
عنها ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٩٦  
و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤  
و ١١٨ و ٢٠٢ و ٣٣٦ و ٤٢٢ و  
٥١١ و ٥٥٣ و ٦٠٧ و ٦٥٩ و  
٦٦٩ و ٦٩٤ و ٧٠٢ ( ت ) و  
٧١٦  
فخر الدين الرازي ٣٦ و ١٦٩ ( ت )  
و ٢١٤ و ٦٤٦

## ( ق )

- القاسم بن ابن صالح الهمداني ٧٥٧  
( ت )

قاسم بن اصبح ٥٤٤ ( ت ) و  
٧٣٧ ( ت )

القاسم بن الحكم العرفي ٥٨٨  
( ت ) و ٥٩٠ ( ت )

القاسم بن سلام أبو عبيد ١٥٧  
( ت ) و ٢٠٨ ( ت ) و ٣١٥

( ت ) و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٦ و ٥٩٧  
( ت ) و ٦٨٩ ( ت ) و ٧٢٥

( ت ) و ٧٥٨ ( ت )

القاسم بن غسان المروزي ٧٤٤  
( ت ) و ٧٤٥ ( ت )

قاسم بن قطلوبغا الحنفي الحافظ  
زين الدين ٣٥٩ ( ت ) و ٤٣١  
و ٤٣٥ و ٦٧٧ ( ت )

الناسم بن محمد بن أبي بكر  
( أحد الفقهاء السبعة ) ١١٣ و ١٨٢  
( ت ) و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٤١

( ت ) و ٥٥٩ ( ت ) و ٥٧٦  
( ت ) و ٦١٦ ( ت ) و ٦١٧  
( ت ) و ٦٤٣ ( ت )

القاسم بن معن ٦٨٧

قاضي خان ٣٣ و ٤٨٦ ( ت )

قايتبائي السلطان ١٣١ ( ت )

قبصة بن ذؤيب ٥٣٥ ( ت )

قتادة ٧٤ و ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤

( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ٣١٣

و ٣١٧ ( ت ) و ٤٣٢ و ٥٤٣

( ت ) و ٥٥٠ ( ت ) و ٦٧٤

( ت )

قتيبة ٢٤٠ ( ت )

القرطبي الإمام ٣٩٥ و ٥٦٩ و  
٥٧٠

القسطلاني ٦٨ و ٧٠ و ١٧٧ و

٢٤٠ ( ت ) و ٢٤١ ( ت ) و

٢٦١ و ٣٢٤ ( ت ) و ٤٠٣ و

٤٤٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ ( ت ) و ٤١٤

٦٦٦

الكردرى ٥٩٣ ( ت )

الكرمانى ٧٣ و ٣٩٤

قطب الدين الحلبي الحافظ ١٦٤

( ت )

كعب بن عمرو الياشى رضى الله

القفال ٧ و ٤٨٩

عنه ٤٧٦

القهستاني ٦٩

كعب بن مالك رضى الله عنه

فيس بن سعد رضى الله عنه ٥٣٦

٥٨٩ ( ت )

( ت )

الكعبى ٧٥٢ ( ت )

قيس ٤٦٢ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت )

الكلبي ٦٦٠ و ٦٦١

الكليني ٦٩٨

( ك )

الكوثرى ( أنظر محمد زاهد

كادخ بن الرحمة ٥٨٣ ( ت )

الكوثرى )

كثير بن عبد الله بن عمرو بن

الكباء ٤٥٣

عوف ٦١٣

الكرابيسى ١٥٥ ( ت ) و ٤١٧ و

٤١٨

( ل )

اللاقانى ٣٩٤

الكرخى الإمام ١٦٦ و ٤١١ و

ج - ٢

و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٨٨ و  
 ٤٠٢ و ٤٣٣ و ٤٣٧ و ٤٤٥ (ت)  
 و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و  
 ٤٩٧ و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و  
 ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ (ت)  
 و ٥٢٤ (ت) و ٥٣٣ (ت) و  
 و ٥٣٤ (ت) و ٥٣٧ (ت) و  
 و ٥٤١ (ت) و ٥٤٣ (ت) و  
 و ٥٤٤ (ت) و ٥٤٩ و ٥٥١ و  
 و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٧ (ت) و  
 و ٥٥٨ (ت) و ٥٦٠ (ت) و  
 و ٥٦٣ (ت) و ٥٦٥ و ٥٦٦ و  
 و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٣ و ٥٧٦ (ت)  
 و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و  
 و ٥٨١ و ٥٨٢ (ت) و ٥٨٣ (ت)  
 و ٥٨٤ (ت) و ٥٨٥ (ت) و  
 و ٥٨٦ (ت) و ٥٨٧ (ت) و  
 و ٥٨٨ (ت) و ٥٨٩ (ت) و  
 و ٥٩٠ (ت) و ٦١٢ (ت) و

ليث بن أبي سليم ٤٦٦ (ت)  
 الليث بن سعد ٥٢ و ٢٤٠ (ت)  
 و ٣١٣ و ٣٢٠ (ت) و ٤٨٩ و  
 و ٦١٧ (ت) و ٦١٩ (ت) و  
 و ٦٢١ (ت) و ٦٨٧ و ٦٨٩ (ت)  
 و ٧٥٨ (ت)

(م)

مالك الإمام ١ و ٢ و ٣ و ٢٨ و  
 ٣٤ و ٤١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و  
 ٥٦ و ٦٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و  
 و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و  
 و ١٤٣ (ت) و ١٥٣ (ت) و  
 و ٢٠٨ (ت) و ٢٤٠ (ت) و  
 و ٢٤١ (ت) و ٢٦١ و ٩٧٩ و  
 و ٢٨٠ و ٢٨٦ (ت) و ٢٨٧ (ت)  
 و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣١٣ و ٣١٨ و  
 (ت) و ٣٢٠ (ت) و ٣٢١ و

- ٦١٧ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و محارب بن دثار ٥٣٥ ( ت )  
 ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و المحب طبرى ٦٤٧ و ٧١٦  
 ٦٣١ و ٦٣٢ ( ت ) و ٦٥١ و محل ٤٨٧ ( ت )  
 ٦٥٢ و ٦٧٥ و ٦٨٩ ( ت ) و محمد اكرم النصرورى السندى  
 ٦٩١ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٥ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٢ و ٣٢٤ ( ت )  
 ٧٣٤ ( ت ) و ٧٣٨ ( ت ) و ٣٥٨ ( ت )  
 ٧٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت ) و محمد أمين بن طالب الله التتوى  
 ٧٤١ ( ت ) و ٧٤٢ ( ت ) و السندى ٦٠  
 ٧٤٧ ( ت ) و ٧٥٢ ( ت ) و محمد أمين شا ح التحرير ٣٥٧  
 ٧٥٨ ( ت ) و ٧٥٩ ( ت ) و محمد أنور شاه الكشميرى علاة  
 ٧٦٠ ( ت ) و ٧٦٥ العصر ١٥٣ ( ت ) و ٧٣١ ( ت )  
 مالك بن دينار ٧٣٥ ( ت )  
 المتوكل ( الملك ) ٥٦٧ ( ت )  
 مجالد بن ثور ١٤٥ ( ت )  
 مجاهد ٤٦٢ ( ت ) و ٤٧٨ ( ت )  
 ٥٣٥ ( ت )  
 مجد الدين ابن الظهير الشهير باين  
 الأربلى ٢١٨ ( ت )  
 ٧١٨ ( ت ) و ٧٢٥ ( ت )  
 ٧٥٤ ( ت )  
 محمد بن إبراهيم الخطي الشهير  
 بابن الحنبلى ٣٥٩ ( ت )  
 محمد بن إبراهيم الشهير  
 الوزير الباني غزالدين ٣٢٠ ( ت )  
 ٧١٨ ( ت ) و ٧٢٥ ( ت )  
 ٧٥٤ ( ت )

- محمد بن أبي أيوب الرازي ٧٥٧ عبد الخالق ٥٩٥ ( ت )
- ( ت ) محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم
- محمد بن أبي بكر بن محمد بن ٥٤٥ ( ت )
- عمرو بن حزم ٥٣٧ ( ت ) محمد بن أحمد بن محمد بن عمر
- محمد بن أبي الرجاء المؤدب ٦٧٨ ( ت )
- محمد بن أحمد بن محمد بن ٤٧٦ ( ت )
- محمد بن أبي زيد بن محمد يعرف ( ت )
- بمحكمة ٦٧٨ ( ت ) محمد بن أحمد أبو بكر المفيد ٤٧٧
- ( ت ) محمد بن أبي ليلى ( أنظر ابن
- أبي ليلى ) محمد بن أحمد بن حفص أبو عبد الله
- البخاري ١٩٣ ( ت ) محمد بن أحمد بن عبد الهادي
- شمس الدين ٢٩٥ ( ت ) و ٢٩٧
- ( ت ) محمد بن أحمد بن علي الدقاق ١٨٢
- ( ت ) محمد بن أحمد بن الإصبهاني ٧١٩
- ( ت ) محمد بن أحمد بن عمرو بن

- محمد بن إسماعيل الإصفهاني ١٨٤ ( ت )  
 محمد بن جعفر ( غندر ) ٥٤٥ ( ت )  
 محمد بن إسماعيل البخاري ( أنظر البخاري الإمام ) ( ت )  
 محمد بن جعفر أبوبكر النرشخي ١٨٥ ( ت )  
 محمد بن حرب الواسطي ٢٨٤ ( ت )  
 محمد بن إسماعيل بن جعفر ٦٠٩ ( ت )  
 محمد بن حريث البخاري الأنصاري ١٩٩ ( ت )  
 محمد بن الحسن بن زبالة ٥٣٨ ( ت )  
 محمد بن إسماعيل ٧٠٤ ( ت )  
 محمد بن أيوب ٤٥٨ ( ت )  
 محمد بن بشار ٥٤٤ ( ت )  
 محمد بن بكر بن داسة ٧٣٣ ( ت )  
 محمد بن جحادة ٣٢٢ ( ت )  
 محمد بن جرير الطبري ١٣٧ ( ت )  
 محمد بن الحسن الشيباني الإمام ١٥٣ ( ت ) و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٤ ( ت ) و ١٨٦ ( ت ) و ١٩٢ ( ت ) و ١٩٣ ( ت ) و ٢٠٦ ( ت ) و ٣١٠ و ٣١١ ( ت ) و ٣١٢ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٦٧ ( ت )  
 محمد بن جعفر الصادق ٧٢٨ ( ت ) و ٥٠٣ و ٥٦٠ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و ٦٢٨ ( ت ) و ٦٩٠ ( ت )

- ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٩٠ ( ت ) و محمد بن رشيد ٥٨١ ( ت )
- ٥٩١ و ٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) محمد بن زفر بن عمر ١٨٧ ( ت )
- ٥٩٤ ( ت ) و ٥٩٥ و ٥٩٦ و محمد بن زيد بن علي بن الحسين ٦٧٠
- ٥٩٧ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و محمد بن سابق ٧٥٧ ( ت )
- ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٩ ( ت ) و محمد بن سعيد بن نبات ٥٤٤
- ٧٥٧ ( ت ) و ٧٥٨ ( ت ) محمد بن الحسن العسكري ٦٢٨ و
- ٦٦٧ و ٧٠٣ ( ت ) محمد بن الحسين الموصلي الأزدي
- ٧٣٦ ( ت ) محمد بن حميد ٥٥٩ ( ت )
- محمد بن الحنفية ( أنظر محمد بن علي بن أبي طالب )
- محمد بن خالد الصدفى ٣٧٣
- محمد بن خلف المعروف بوكيع القاضي ١٠٩ ( ت )
- محمد بن داود الظاهري ١٦٢ ( ت )
- محمد بن سيرين ٥٣٥ ( ت ) و محمد بن شبيب ٧٥٣ ( ت )
- محمد بن صابر ١٩٩ ( ت ) محمد بن طالوت ١٨٦ ( ت )
- محمد بن طاهر ٢٠٠ ( ت )



- محمد بن عبد الباقي الزرقاني ٥٨٨ ( ت )  
 ٦٢٤ ( ت ) و ٦٤٢ ( ت ) و  
 ٦٤٤ ( ت ) و ٦٥٩ ( ت ) و  
 محمد بن عبد السلام الخشني ٥٤٤ ( ت )  
 ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و  
 ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٧٠ و  
 محمد بن عبد الله بن حسن ٧٥٦ ( ت )  
 ٦٧٢ و ٦٩٠ ( ت ) و ٦٩٢ و  
 ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٧١٧ و ٦٢٧ و  
 ٧٢٨  
 محمد بن عبد الله مهدي آخر الزمان ٦٢٨ و ٧٠٣ ( ت ) و  
 ٧٠٤ ( ت )  
 محمد بن عجلان ٣٢٢ ( ت )  
 محمد بن علي بن أبي طالب الشهير بابن الحنفية ٤٧٤ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و  
 ٦٦٥ و ٦٦٦  
 محمد بن علي الباقر الإمام ٩٣ و ٩٦ و ٩٧ و ٢٠٢ و ٢٨٧ ( ت )  
 و ٣٢١ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٧١٧ و  
 ٦١٨ ( ت ) و ٦١٩ ( ت ) و  
 محمد بن عمرو بن عبيد الأنصاري ٤٧٦ ( ت ) و ٤٧٧ ( ت )  
 محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ( أنظر الترمذي الإمام )  
 محمد بن فضيل ٥٨٣ ( ت )

- محمد بن القاسم البلخي ٥٨٦ ( ت )  
 محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ١٦ ( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و  
 محمد بن قيس ٤٦٢ ( ت )  
 محمد بن محمد العطار ٥٩٠ ( ت )  
 محمد بن مزاجم أبو وهب ٦٧٥  
 محمد بن مسلمة ٥٣٠ ( ت ) و ٥٣١ ( ت )  
 محمد بن معاوية الأحمري ٥٥٩ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت )  
 محمد بن ناصر بن محمد السلامي أبو الفضل ٥٨١ ( ت )  
 محمد بن نصر المروزي ١٩٨ ( ت ) و ٤٨٢ ( ت ) و ٤٨٧ ( ت ) و ٦٩٠ ( ت )  
 محمد بن هارون البرقي ٧١٩ ( ت )  
 محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي ٣٢٤ ( ت )  
 محمد بن يحيى المصري ٥٨٧ ( ت )  
 محمد بن يعقوب أبو العباس الأصم ١٥٥ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت )  
 محمد بن يعلى زنبور ٧٤٤ ( ت )  
 محمد بن يوسف بن إبراهيم الدقاق ٧٥٧ ( ت )  
 محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي ١١٣ ( ت )  
 محمد بن يوسف الصالحى الحافظ مؤلف السيرة الكبرى الشامية ٢٩٩ ( ت ) و ٦٧٠ و ٦٧٦ و ٦٨٨ و ٦٩٢ و ٧١٢ و ٧١٤

- ٧١٧ و ٧٣٠ و ٧٤٣ و ٧٦٠ و محمد مرتضى الحسينى الزبيدى  
٧٦٥ و ٧٦٦  
٥٩٤ ( ت ) و ٧٢٩ ( ت ) و  
٧٣١ ( ت ) و ٧٤٦ ( ت ) و  
٧٥٢ ( ت ) محمد بنوفرى ٣٧٥  
محمد پارسا الخواجه ١٠٤ و ١٠٥  
٢٤٩ و محمد معين التسليم التوى "صاحب  
الدراسات" ٥٨ ( ت ) و ٤٥٠  
( ت ) محمد جيات السندى ٤٢٢ ( ت )  
٤٢٣ ( ت ) و ٧٦٨  
محمد : اهد الكوثرى ١٨٤ ( ت )  
٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٤ ( ت ) و  
٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٩ ( ت ) و  
٥٩١ ( ت ) و ٥٩٦ ( ت ) و  
٦٨٤ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و  
٧٤٥ ( ت ) و ٧٥١ ( ت ) و  
٧٥٩ ( ت ) محمد زكريا السهارنبورى ٣٢٣  
( ت ) محمد شاه الصديقى ٣٢٤ ( ت )  
محمد عابد السندى ٢٨٩ ( ت )  
٢٩٢ ( ت ) محمد هاشم بن عبد الغفور السندى  
٥٨ ( ت ) و ٢٦١ ( ت ) و ٤٢٢  
( ت ) محمد هاشم المجددى السندى ٤٢٢  
( ت ) محمود بن غيلان ٧٣٢ ( ت )  
محمود بن لبيد رضى الله عنه ٧٤  
محمود حمز خان التونكى ٥٣  
( ت ) محى الدين ابن العربى ( أنظر ابن  
العربى )

٣١٣ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٧ و  
٧١٢

مسعود بن شيبة السدي ٥٧٥  
( ت ) و ٥٨٢ ( ت )

مسلم بن الحجاج الإمام ٢٣ و ٢٤  
و ١٤٣ ( ت ) و ١٥٢ ( ت ) و

١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و  
١٥٦ ( ت ) و ١٧٠ ( ت ) و

١٨٣ ( ت ) و ١٩٦ و ٢٢٨ و  
٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ ( ت ) و

٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و  
٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و

٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و  
٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و

٢٨١ و ٢٨٤ ( ت ) و ٢٩٦ ( ت )  
و ٢٩٧ ( ت ) و ٣٠١ و ٣٠٤ و

٣٠٥ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٤٤ و  
٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٥٠ و

٣٥١ و ٣٥٤ و ٣٥٦ و ٣٥٨ ( ت )

محي الدين ( راجع عبد القادر  
الجيلاني شيخ المشايخ )

مروان بن الحكم ١٠٩ و ٢٦٠ و  
٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٦ و

٢٦٧ و ٢٧٦ و ٣٤٤ و ٣٤٨ و  
الزنى ٤٥٣ و ٤٨٠ و ٥٩١ ( ت )

و ٥٩٥ ( ت ) و ٦٨٩ ( ت )  
الزنى أبو الحجاج ٢٨٩ ( ت ) و

٣٥٨ ( ت ) و ٦٧٨ ( ت ) و  
٧٣٣ ( ت )

مسدد بن عبد الرحمن ٧١٤

مسدد ١٨٣ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت )  
و ٤٥٧ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و

٤٥٩ ( ت ) و ٤٦٢ ( ت )  
مسروق ٤٦٧ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت )

و ٥٤١ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و  
٥٦٢ ( ت )

مسعر بن كدام الكوفي ١١٠ و

٣٥٩ ( ت ) و ٤٠٠ و ٤٠١ و	( ت ) و ١٥ و ١٦ و ١٧ ( ت )
٤٥٤ و ٤٥٥ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت )	١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣
٤٥٧ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و	٢٤ و ٢٦٢ ( ت ) و ٢٩٧ ( ت )
٤٦٠ و ٤٦٤ و ٤٦٩ و ٥٠٠ و	٥٠٢ و ٥٣٦ ( ت ) و ٦٤٧
٥٦١ و ٥٧٠ و ٦١٢ ( ت ) و	( ت ) و ٦٥٠ ( ت ) و ٧١٩
٦١٣ ( ت ) و ٧٠٧ و ٧٠٩ و	( ت )
٧٢٢ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت ) و	معبد بن أبي معبد الخزاعي رضى
٧٣٣ ( ت ) و ٧٤٨ ( ت )	الله عنه ٤٣٢
مسلم بن خالد الزنجي ٣٢٠ ( ت )	معبد الجهني ٤٣٢
مسلم بن يسار ٥٣٥ ( ت )	معتمر بن سليمان ١٤٥ ( ت )
مسلمة صاحب " الصلاة " ٧٢٣	معروف الكرخي ٦٢٤ ( ت ) و
( ت ) و ٧٢٤ ( ت )	٦٨٦
مسلمة أبا العباس ٦٨٠	معمر ٧١٢
مصرف بن عمرو ٤٧٨	مغلطاي الحافظ ٤١٤ و ٤١٥
مطر بن ناجية ٤٦١ ( ت )	مغيرة بن شعبة رضى الله عنه
معاذ الرازي ٧١٥	٤٦٣ و ٤٦٦ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت )
معاذ رضى الله عنه ٦١٦ ( ت )	المتنبى ٧٤٥ ( ت )
معاوية رضى الله عنه ١٣ و ١٤	مكحول ٤٨٧ ( ت )

- مكرم بن أحمد ( أبوبكر ) ٥٨١ ( ت ) و ٧٢٧ و ٧٢٨ ( ت )  
 ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و ٦٧١ ( ت ) و ٦٧٨ ( ت )  
 مكى بن ابراهيم ٦٧٤ ( ت )  
 ممشاد أبوبكر ٢٧  
 المناوى ١٠٨ و ٦٧٩  
 المنذرى الحافظ ٣٢٧ ( ت ) و ٥٠٠ و ٦١٤ ( ت )  
 منصور بن العتسر ٥٦٢ ( ت ) و ٦١٧ ( ت )  
 منصور أبو جعفر الخليفة ١١٠ و ٥٨٨ ( ت ) و ٧٦٠  
 موسى بن ألى عائشة ٢٨٤ ( ت )  
 موسى بن جعفر الكاظم ٦٠٩ ( ت ) و ٦١٨ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
 ( ت ) و ٦٢٠ ( ت ) و ٦٢٣ ( ت )  
 ( ت ) و ٦٢٤ ( ت ) و ٦٧١ ( ت )  
 موسى بن عبد الرحمن بن مهدي ١٨٤ ( ت )  
 موسى بن عقبة ٤٧٨  
 موسى بن وردان ٤٨٦ ( ت )  
 الموفق بن أحمد المكي صدر الأئمة ٣٢٤ ( ت ) و ٥٨١ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت ) و ٥٨٣ ( ت ) و ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٥ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و ٦٧٠ ( ت ) و ٦٧١ ( ت ) و ٦٧٣ ( ت )  
 المهدي بن التومرت ٧٠٤ ( ت )  
 المهدي ٧ و ٥٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٧٢ و ٢٥٦ و ٣٦٨ و ٣٨٦ و ٤٨٥ و ٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٨ ( ت )  
 و ٦٠٨ و ٦٦٧ و ٦٧٢ و ٧٠٢ ( ت )  
 مبرك ٥٦٨

و ٥٦٨ و ٦٤٨ ( ت ) و ٧٠٧ و  
٧١٨ و ٧١٩ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت )  
و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٩ و ٧٣٠  
( ت ) و ٧٣٣

نصر بن أحمد البغدادي ١٩٨  
( ت ) و ١٩٩ ( ت )

نصر بن أحمد الكندي ١٩٨ ( ت )  
نصر بن أحمد المطوعي أبو منصور  
٦٧٨ ( ت )

نصر بن علي ٢٨٩ ( ت ) و ٦٧٩  
( ت )

نصيب الشاعر ٧٤٠ ( ت )

النضر بن شميل ١٥٥ ( ت )

النضر بن محمد ٢٠٩ ( ت ) و  
٥٨٤ ( ت )

النظام ( من المعتزلة ) ٥ و ٧

النعمان بن بشير رضي الله عنه ١٤٥  
( ت )

ميمون القداح ٧٠٤ ( ت )

## ( ن )

نافع بن الأزرق ٧٤٥ ( ت )

نافع بن جبير بن مطعم ٥٨٩ ( ت )

نافع ( مولى ابن عمر رضي الله

عنه ) ٧٨ و ٨٠ و ٨١ و ٢٤٠

( ت ) ٢٤١ ( ت ) و ٤٦٦

( ت ) ٤٧٧ و ٥٢٢ ( ت )

٥٣٧ ( ت ) و ٥٨٢ ( ت )

النجم الغيطي ١٠٧

النسفي ٤٣ و ١٦٨ و ٣١١

النسائي الإمام ( أحمد بن شعيب )

١٥٤ ( ت ) و ١٥٥ ( ت ) و

١٥٦ ( ت ) و ٢٧٨ و ٢٨٠ و

٢٩٧ ( ت ) و ٢٩٨ ( ت ) و

٣١٨ ( ت ) و ٣٣٩ و ٣٤٣ و

٤٥٦ ( ت ) و ٥٠٠ و ٥٥٩ ( ت )

ج - ٢

النعمان بن ثابت ( أنظر أبو حنيفة الإمام )  
٣٠٨ و ٣٢٤ ( ت ) و ٣٤٦ و ٣٥٠ و ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و

نعم بن عمرو ٢٠٩ ( ت ) و ٦٧٦  
فوح بن نصر بن أحمد بن اسماعيل  
الساماني ١٨٥ ( ت )

نوح عليه السلام ٧٠١  
٥٩٦ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٩٣

نور الدين القلوصي ٣٧٥

( و )

واصل بن عطاء ٧٥٣ ( ت )

الوائلي ( راجع محمد بن عمر )  
وائل بن حجر رضي الله عنه  
٤٧٦

وكيع بن الجراح ١٥٧ ( ت ) و

١٨٥ ( ت ) و ٢٨٦ ( ت ) و

٢٨٧ ( ت ) و ٢٩١ ( ت ) و

٣١٣ و ٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت )

و ٦٧٤ ( ت ) و ٦٨٦ و ٦٨٧

نور محمد النصر بوري ١٦ ( ت )

الزوي ١٥ ( ت ) و ٢٢ و ٢٣ و

٦٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨١ و ٨٨ و

٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٢٣ و

١٣٠ و ١٣٧ و ١٤٨ و ١٧١ و

١٨٠ ( ت ) و ٢١٣ و ٢١٤ و

٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٨ و ٢١٩ و

٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣١ و ٢٣٢ و

٢٣٣ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٥١ و

٢٥٤ و ٢٥٨ و ٢٦٦ و ٢٦٨ و

٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٩٤ ( ت ) و



- الوليد بن عبد الملك ٥٤٦ و ٦١١ هشام بن عروة ٦١٧ ( ت )  
 ( ت ) هشام الخليفة ٥٤٦ ( ت )  
 الوليد بن مسلم ١٤٣ ( ت ) و هشيم بن بشير ٢٩١ ( ت ) و  
 ١٤٤ ( ت ) و ١٤٥ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و ٦١٩ ( ت )  
 ٤٨٦ ( ت ) هلال بن أبي حميد ٤٥٥ ( ت ) و  
 ولي الدين العراقي ٣٢٤ ( ت ) و ٤٥٦ ( ت ) و ٤٥٨ ( ت ) و  
 ٤٦٠ ( ت ) ولي الله السددهلوى ٥٧ و ٥٩ و  
 ١٣٧ و ١٥٤ ( ت ) و ٢٤٧ ( ت ) هارون الساطان ١٨ ( ت )  
 و ٢٤٨ ( ت ) الحمداني ٦٧٧  
 هولاكو خان ٦٣٩ ( ت )

( ٨ )

هارون بن اسحاق الحمداني ١٩٨

( ت )

هارون السندى ٣٧٤

هاشم ٥٥٣ ( ت )

الهروى ٢٩٩ ( ت )

هشام بن سليمان ٦١٣ ( ت )

( ٩ )

اليافعى ٢٧ و ٣٢٤ ( ت )

يحيى بن آدم ٢٠٩ ( ت )

يحيى بن أبى بكير ٦١٧ ( ت )

و ٧٣٦ ( ت )

يحيى بن زكريا بن أبى زائدة

٦٨٧

- يحيى بن سعيد الأنصارى ٥٣٧  
( ت ) و ٦١٧ ( ت )  
يزيد بن سعيد القطان ١٥٧ ( ت )  
و ٣١٣ و ٤٧٧ و ٥٠٦ ( ت ) و  
٦١٩ ( ت ) و ٦٢١ ( ت ) و ٦٧٥  
و ٦٨٧ و ٧٤٣ ( ت )  
يحيى بن الضريس ٦٧٦  
يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود  
٥٤٨ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )  
يحيى بن معين ( أنظر ابن معين )  
يحيى بن نصر ٢٠٩ ( ت )  
يحيى بن يحيى ٣٥٨ ( ت )  
يحيى الحماني ٧٣٢ ( ت )  
يحيى ٤٧٨ ( ت )  
يزيد بن ابراهيم التستري ٥٢٢  
( ت )  
يزيد بن هارون الواسطي ١٥٧  
( ت ) و ٣١٨ ( ت ) و ٦٧٤  
( ت )  
يزيد الرقاشى ٦١٣ ( ت )  
يزيد ٥٤٦ ( ت )  
يعقوب بن شيبه ١٨٣ ( ت )  
يعقوب بن الليث ١٩٩ ( ت )  
يوسف بن حسن الشهير بابن  
عبد الهادي الحبلى الحافظ جمال الدين  
٢٨٥ ( ت ) و ٢٩٣ ( ت ) و  
٢٩٨ ( ت ) و ٦٧٣ ( ت )  
يوسف بن الصباغ ٧١٥  
يوسف بن عبد الله المعروف بابن  
عبد البر النمري المالكي ٥٦ ( ت )  
و ١٤٣ ( ت ) و ١٤٤ ( ت ) و  
١٤٦ ( ت ) و ١٥٦ ( ت ) و  
١٨٢ ( ت ) و ١٨٤ ( ت ) و  
٢٩١ ( ت ) و ٢٩٢ ( ت ) و  
٣٢٣ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت ) و  
٥٥٤ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و  
٥٨٧ ( ت ) و ٥٨٩ ( ت ) و  
٥٩٠ ( ت ) و ٦١٣ ( ت ) و

- |                              |                             |
|------------------------------|-----------------------------|
| ٦٨٨ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و      | ٦٤٨ ( ت ) و ٧٣٣ ( ت ) و     |
| يوسف عليه السلام ٧٤٩ ( ت )   | ٧٣٥ ( ت ) و ٧٣٧ ( ت ) و     |
| يونس بن عبد الأعلى ٥٥٣ ( د ) | ٧٤٠ ( ت ) و ٧٦٥             |
| ٧٠٣ ( ت )                    | يوسف بن عمرو ٥٨١ ( ت )      |
| يونس بن عبيد ٥٣٥ ( ت )       | يوسف بن فرغل أبو المظفر     |
| اليونيني الحافظ ٥٠٢ و ٥٠٣    | جمال الدين البغدادي المعروف |
|                              | بسبط بن الجوزي ٢٤٨ ( ت )    |

# فهرس الأمكنة

ج - ٢

١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ ( ت ) و

٢٠٠ و ٢٠٧ ( ث ) و ٥٨٥ ( ت )

و ٧٤٦ ( ت )

بشاور ٦٣١ ( ت )

البصرة ١٨٢ ( ت ) و ١٨٤ ( ت )

و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و

٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و

٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٩ و ٥٥٤ ( ت )

و ٥٥٥ و ٥٥٦ ( ت )

بغداد ١١٠ و ١٦٢ ( ت ) و ١٨٣

( ت ) و ١٨٦ ( ت ) و ١٩٦

( ت ) و ١٩٩ ( ت ) و ٢٠٠

( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٥٤

( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٦٣ و

٧٢٨ ( ت )

أحد ٥٠٨

اسفيد ماشه ١٨٨ ( ت )

أشيلية ١٦١ ( ت )

إصبهان ٥٨٢ ( ت )

أفريقية ٥٤١ ( ت )

الأندلس ١٥٨ ( ت ) و ١٦٢

( ت )

الأيلة ٥٢٢ ( ث )

باريز ١٨٧ ( ت )

بت باران ٦٠ ( ت )

بخارا ١٧٨ و ١٧٩ ( ت ) و ١٨٠

( ت ) و ١٨١ ( ت ) و ١٨٢ و

١٨٣ و ١٨٦ ( ت ) و ١٨٩ ( ت )

و ١٩١ ( ت ) و ١٩٦ ( ت ) و

حیدرآباد الدکن ۱۸۷ ( ت )	بیر جھندو ۲۲۱ ( ت ) و ۲۸۹
۲۹۹ ( ت ) و ۵۸۲ ( ت )	( ت ) ۳۵۸ و ۶۷۴
۵۹۶ ( ت )	( ت )
حیدرآباد السند ۱۸۷ ( ت )	بیروت ۵۵ ( ت )
۲۲۱ ( ت ) و ۲۸۹ ( ت )	تتہ ۶۰ ( ت )
۴۴۱ ( ت )	تل اُبی حفص ۱۸۶ ( ت )
خراسان ۱۸۸ ( ت ) و ۹۸	تندو سائین داد ۴۲۲ ( ت ) و
( ت ) و ۵۶۰ ( ت ) و ۳۹	۴۲۳ ( ت )
( ت ) و ۷۲۳ ( ت ) و ۲۴	تندو محمد خان ۴۲۲ ( ت )
( ت ) و ۷۵۶ ( ت )	الحجاز ۵۴ ( ت ) و ۵۵ ( ت )
خرتنگ ۱۹۸ و ۱۹۹ ( ت )	و ۱۵۷ ( ت ) و ۱۸۳ ( ت ) و
خیبر ۵۱۰	۱۸۵ ( ت ) و ۱۸۷ ( ت ) و
خیزاخر ۱۷۹ ( ت ) و ۸۵	۱۸۹ ( ت ) و ۱۹۰ ( ت ) و
( ت )	و ۵۲۲ ( ت ) و ۵۵۳ ( ت ) و
درحقرہ ۱۸۵ ( ت )	و ۵۵۶ ( ت ) و ۵۵۷ ( ت ) و
دمشق ۵۹۰ ( ت ) و ۷۱۹ ( ت )	۵۶۲ ( ت ) و ۵۶۳ و ۵۷۱ ( ت )
دہلی ۲۹۵ ( ت ) و ۴۷۷ ( ت )	و ۵۷۵ ( ت ) و ۵۹۳ ( ت ) و
الرملة ۷۱۹ ( ت )	۷۰۹ و ۷۱۰ و ۷۴۰ ( ت )

صفين ١٦٠ ( ت )	روباہ ٦٠ ( ت )
الطابة الطيبة ( أنظر المدينة المنورة )	الري ١٩٨ ( ت ) و ٦٧٤ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت )
العراق ٥٤ ( ث ) و ٥٥ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و ١٨٣ ( ت ) و ١٨٥ ( ت ) و ١٨٧ ( ت ) و ١٨٩ ( ت ) و ١٩٠ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و ٥٣٠ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٥٣ ( ت ) و ٥٥٧ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و ٥٦٢ و ٥٨٤ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) و ٥٩٧ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٦٦٠ و ٦٧٤ ( ت ) العرج ٥٣٣ ( ت )	سامرا ( سرمن رأى ) ٦٢٨ ( ت ) و ٦٣٠ ( ت ) و ٦٦٧ سيجستان ٢٠٠ ( ت ) سمرقند ١٩٠ ( ت ) و ١٩٨ و ١٩٩
عرفة ٦٣ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦ فذك ١٠٣ و ١٠٤ و ٤٢٢ القاهرة ٥١٤ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) قرطبة ١٦٢ ( ت ) قسطنطينية ٢٠٧ ( ت ) و ٥٩٥ ( ت ) و ٧٤٧ ( ت )	السند ٣٨٨ و ٤٢٢ ( ت ) و ٤٢٣ ( ت ) و ٤٤١ ( ت ) و ٤٩٨ و ٧١٦ و ٧٦٥ سوق بني قينقاع ٢٠ الشام ٣٢٠ ( ت ) و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٦ ( ت ) و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥ ( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و ٦٣٩ ( ت ) و ٧٤٠ ( ت )

لاهور ٤٥ و ٤٨٢ ( ت ) و ٧٣٤	کراتشی ١٦ ( ت ) و ٥٨ ( ت )
( ت )	و ١٥٣ ( ت ) و ١٩١ ( ت ) و
لکناؤ ٦٤ و ٣٢٢ ( ت )	٦٧٩ ( ت ) و ٧٦٢ ( ت )
لیبلہ ١٦١ ( ت )	کربلاء ٤٩
لیدن ٤٧٦	الکعبۃ الشریفۃ ٣٨٤ و ٣٩٤ و
ماوراء النہر ٣٨٨ و ٧١٦ و ٧٦٥	٣٩٥ و ٧٥٠ ( ت )
المدينة المنورة ٣ و ٢٢ و ٥٢ و ٥٣	الکوفۃ ١٠٦ و ١١٠ و ٢٠٥ ( ت )
و ٥٤ و ٥٥ و ٦٤ و ١١٢ و ١١٣ و	و ٣١٩ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و
و ١١٤ و ١١٥ و ١٢٠ و ١٢٨ و	و ٣٢٢ ( ت ) و ٤٦١ ( ت ) و
١٦٨ و ٢٢١ ( ت ) و ٢٦٢ ( ت )	و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و
و ٣٢٠ ( ت ) و ٣٢٧ و ٣٢٨ و	و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت ) و
٣٧٥ و ٤٧١ و ٤٩٠ و ٥٠٧ و ٥١٠ و	و ٥٤٥ ( ت ) و ٥٤٨ ( ت ) و
و ٥١١ و ٥١٧ و ٥١٨ ( ت ) و	و ٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٥
و ٥١٩ و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٢١ ( ت )	( ت ) و ٥٥٦ ( ت ) و ٥٥٧
و ٥٢٢ ( ت ) و ٥٢٣ ( ت ) و	( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و ٥٥٩
و ٥٢٩ ( ت ) و ٥٣٠ ( ت ) و	( ت ) و ٥٦٠ ( ت ) و ٥٦٢
و ٥٣١ ( ت ) و ٥٣٣ ( ت ) و	( ت ) و ٥٧٥ ( ت ) و ٥٧٦
و ٥٣٤ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و	( ت ) و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و
و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٣٧ ( ت ) و	و ٥٨٧ ( ت ) و ٥٩٧ ( ت ) و
و ٥٣٨ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و	و ٦٥٩ و ٦٨٧ و ٧١٤ و ٧٤٠ ( ت )

مصر ١٨ ( ت ) و ٥٧ ( ت )	٥٤٠ ( ت ) و ٥٤١ ( ت )
٨٢ ( ت ) و ١٥٤ ( ت ) و	٥٤٢ ( ت ) و ٥٤٣ ( ت )
١٥٥ ( ت ) و ١٥٧ ( ت ) و	٥٤٤ ( ت ) و ٥٤٥ ( ت )
١٦٠ ( ت ) و ١٨٠ ( ت ) و	٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ ( ت )
١٨٧ و ٢٠٥ ( ت ) و ٢٤٨ ( ت )	٥٤٩ ( ت ) و ٥٥٠ ( ت )
٢٩٥ ( ت ) و ٣٠٠ ( ت ) و	٥٥١ ( ت ) و ٥٥٢ و ٥٥٣ و
٣٠١ ( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٣٢٤	٥٥٤ ( ت ) و ٥٥٧ ( ت ) و
( ت ) و ٣٥٩ ( ت ) و ٣٦٠ ( ت )	٥٥٨ ( ت ) و ٥٥٩ ( ت ) و
٤٤٥ ( ت ) و ٥٢٠ ( ت ) و ٥٢١	٥٦٠ ( ت ) و ٥٦١ ( ت ) و
( ت ) و ٥٣٦ ( ت ) و ٥٤٤ ( ت )	٥٦٢ و ٥٦٣ ( ت ) و ٥٦٤ و
٥٥٥ ( ت ) و ٥٥٨ ( ت ) و	٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٧٢
٥٦١ ( ت ) و ٥٦٢ ( ت ) و	٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ ( ت )
٥٨٥ ( ت ) و ٥٨٦ ( ت ) و	٥٧٧ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨٥ ( ت )
٥٨٧ ( ت ) و ٥٩١ ( ت ) و	٥٨٦ ( ت ) و ٥٨٧ ( ت ) و
٥٩٢ ( ت ) و ٥٩٣ ( ت ) و	٦٠٢ و ٦٠٣ ( ت ) و ٦٣١ و
٥٩٦ ( ت ) و ٦٨٥ ( ت ) و	٦٣٢ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٩٢
٧١٩ ( ت ) و ٧٢٠ ( ت ) و	٧٠٩ و ٧١٠ و ٧٥٠ ( ت ) و
٧٢١ ( ت ) و ٧٢٦ ( ت ) و	٧٦٨
٧٢٩ ( ت ) و ٧٣٢ ( ت ) و	مرو ١٩٨ ( ت ) و ٧٥٦ ( ت )
	مزدلفة ٦٣ و ٧٢ و ٧٤ و ٨٦



منت ليشم ١٦١ ( ت )	٧٤٤ ( ت ) و ٧٥٥ ( ت ) و
منى ٥٣٣ ( ت )	٧٥٨ ( ت ) و ٧٦١ ( ت )
نصربور ٢٢٠ ( ت )	مقابر الخيزران ٦٨١
نيسابور ١٨٨ ( ت ) و ٧٤٦	مكة المكرمة ٢٢ و ١٩٢ و ٢٤٤
( ت )	( ت ) و ٣٢٠ ( ت ) و ٥٠٨ و
والى ٦٠ ( ت )	٥٠٩ و ٥١٠ و ٥٢٠ ( ت ) و
هراة ١٩٨ ( ت ) و ٢٠٠ ( ت )	٥٣٠ ( ت ) و ٥٣٥ ( ت ) و
عمدان ٥٨٢ ( ت )	٥٣٧ ( ت ) و ٥٣٩ ( ت ) و
الهند ١٨٠ ( ت ) و ٢٩٩ ( ت )	٥٤٩ و ٥٥١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ ( ت )
٣٠٠ ( ت ) و ٣٢٢ ( ت ) و	٥٧٥ و ٥٩٣ ( ت ) و ٦٠٣ ( ت )
٣٦٠ ( ت ) و ٣٨٨ و ٤٢٣ ( ت )	٧٠٩ و ٧١٤ و ٧٣١ ( ت ) و
٤٦١ ( ت ) و ٤٩٨ و ٧١٦ و	٧٤٠ ( ت ) و ٧٤٤ ( ت ) و
٧٦٥ و ٧٦٧	٧٥٠ ( ت ) و ٧٥٣ ( ت ) و
اليمن ٥٢٠ ( ت ) و ٧٠٣ ( ت )	٧٦٨
	ملتان ٤٦٢ ( ت )

# فهرس الدراسات

( الدراسة الثالثة ) فيما يدل من  
كلام المتأخرين على وجوب  
ترك الرواية اذا خالفت الحديث  
( ذب ، ج - ١ ص ٢٧٥ )

( الدراسة الرابعة ) في كلام بعض  
الأجلاء من الحنفية وغير الحنفية مما  
يصرح بمطلوب الباب ، وبأقوى  
الكلام فيه على عين المسئلة ، و  
التنصيص بترك المذهب اذا خالف  
الحديث الصحيح والنطق لها : و  
لنقدم من كلام الحنفية ما يحتاج إلى  
الذيل لكونه ألزم في الحجة

( الدراسة الأولى ) فيما إذا خالفت  
أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة  
( ذب ، ج - ١ ص ٢٠ )

( الدراسة الثانية ) فيما يدل من  
كلام الصحابة والسلف الصالحين  
على الاعتصام بالسنة ، وحسن  
أدبهم فيما سمعوا من الحديث ،  
وتبريهم عند ذلك عن أقوالهم ،  
وذم الراى ، وما يدل على  
تحريم صنع من يعمل بالرواية  
على خلاف الحديث  
( ذب ، ج - ١ ص ١٧٦ )

وابكت في الالتزام على إخواننا  
المعاصرين من بلاد السند والهند  
إن شاء الله تعالى

( ذب ، ج - ١ ص ٣٩٦ )

( الدراسة الخامسة ) وهي

متمحضة من كلام الشيخ الأكبر  
الأجل الوارث الأكل قطب  
أقطاب الأمة محي الدين محمد بن

العربي الطائي الحاتمي المغربي  
الأندلسي - قدسنا الله تعالى بجدوال

علومه القدسية الفائضة من بحره  
المحيط الذي لاساحل له - في

الحديث على العمل بالحديث ،

وذم رأى الفقهاء المضيقين على

الناس كثيراً مما لم تضيق عليهم

الشريعة الرحباء السمحة على

صاحبها الصلاة والتسليمات أتمها

وأكملها وعنى آله

( ذب ، ج - ١ ص ٤٨٨ )

( الدراسة السادسة ) في الاستدلال  
على حرمة ترك المقلد الحديث  
الصحيح برواية إمامه ورأيه  
بمقدمات مسلمة معروفة

( ذب ، ج - ٢ ص ١ )

( الدراسة السابعة ) فيما إذا  
خالفت أقوال الأئمة الأربعة  
الحديث

( ذب ، ج - ٢ ص ٤٨ )

( الدراسة الثامنة ) فيما إذا عارض  
الاجماع الحديث الصحيح

( ذب ، ج - ٢ ص ١٢٤ )

( الدراسة التاسعة ) في الفرق  
بين الظاهرية وبين أصحاب  
الظواهر

( ذب ، ج - ٢ ص ١٧١ )

( الدراسة العاشرة ) في بيان أن  
المتفق عليه من الأحاديث هل  
يفيد الظن أو القطع ؟

( ذب ، ج - ٢ ص ٢١٣ )

- ( الدراسة الحادية عشرة ) في • ( الدراسة الثانية عشرة ) في  
ابطال قول من يدعى مساواة ابداء حسن الطوية إلى الإمام  
حديث غير الصحيحين بحديثها الأجل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،  
في الصحة ولزوم التأدب به وبمذهبه ، و  
الذب عنه ، وردما قيل فيه  
( ذب . ج - ٢ ص ٢٣٩ ) ( ذب . ج - ٢ ص ٤٤٠ )

## فبذة مما ذكره المورخون فى ترجمة المصنف

ترجمه العلامة الشريف عبد الحى بن فخر الدين الحسنى فى كتابه  
” نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر “ فقال :

” الشيخ الفاضل عبد اللطيف ( ١ ) بن محمد هاشم التتوى  
السندى أحد العلماء المبرزين فى الفقه والأصول والحديث ،  
كان يدرس ويفيد فى مدرسة والده ، وبذكر يوم الجمعة من  
كل أسبوع ، وكان يدرس فى الحديث كل يوم بعد العصر  
فى مسجده . كما فى تحفة الكرام “

وقال الشيخ أمين بن الشيخ هارون فى الباب الثانى من كتابه  
” مناقب مخدمين “ ( ٢ )

فى ترجمة ابراهيم ابن المصنف ما نصه :

---

( ١ ) ووقع فى النسخة المطبوعة من ” نزهة الخواطر “ فى سياق  
نسبه هكذا : « عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن محمد هاشم “ وهو  
خطأ فإن عبد الرحمن هو أخو الشيخ عبد اللطيف دون أبيه كما فى  
” تحفة الكرام “

( ٢ ) وهو كتاب جمعه فى مناقب شيخ شيخه الشيخ آدم صفى الله  
التمشبندى وشيخه المخدم ابراهيم بن عبد اللطيف السندى مصنف  
” الذب “ ورتبه على بابين الأول فى مناقب الشيخ آدم ، والثا  
فى مناقب الشيخ ابراهيم - النعمانى -

«و خود ایشان هاشمی النسب از اولاد حارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف اکبر اعمام النبی صلی الله تعالی علیه و علی آله و صحبه وسلم بودند ، و والد ماجد ایشان حضرت مخدوم جامع العلوم ، هادم الرسوم ، العالم العامل العلامة ، الفاضل الکامل الفهامة ، بانی بنیان الدین المتین ، قاص قوائم الکفره و المبتدعین ، الولی المبجل الملیف شیخنا و ثقتنا و مولانا المخدوم المرحوم عبد اللطیف رضی الله تعالی عنه و أرضاه ، و طیب تربته و اه ، و جعل رضوانه مثواه ، و الجنة ما واه ، آمین «

و قال أيضاً :

« تا آنکه جناب حضرت والد ماجد ایشان بحکم کریمه : « کل نفس ذائقة الموت » و بحکم خبر : « إن الموت جسد یوصل الحبيب إلى الحبيب » در سنه یک هزار و یک صد و هشتاد و نه رخت حیات خود را ازین دار بی ثبات کشیده ره گرای دیار جاودانی گردیدند ، و مرکب عم ، از کوفتگی هر روزه راه این گزرگاه بیارامیدند إنا لله و إنا الیه راجعون

ابن جان عاریت که بحافظ سپرده دوست  
روزی رخس به بینم و نسلم وی کنم

و عهده قضا که وابسته آن مقیم مقام رضا ، ولقب قاضی  
القضاة این دیار که بنام آن نامدار مقرر بود ، بعد از  
وفات آن خجسته صفات منسوب ذات ذات الحسنات  
حضرة مخدوم ماکه خلف الرشید شان بودند گردید “  
و قال محمد ابراهیم خلیل التتوی فی کتابه ” تکملة مقالات  
الشعراء “ :

” مخدوم عبداللطیف قدس سره علامه زمان نخب  
دوران بودند ، در زمان ایشان شخصی طالب علم در بلده  
آمده گفت ما را ” مطول معانی “ خواندنی است ، اما  
پیش کسی می خوانم که تنها خطبه ” مطول “ را که تخمیناً  
دو ورق باشند مرا در تمام سال درس آن بدهد ، بجمع  
اهل علم آن وقت مستدعی شد ، کسی قبول نکرد ، چون  
پیش ایشان آمد فرمودند که تا شش ماه درس وی می دهم  
آن شخص قبول کرد و شروع نمود ، هنوز خطبه را  
می خواند و بسائر کتابیان ابجاث آخرین مطول را درس  
می گفت

ایشان تصانیف کثیره دارند مگر تعداد آن بمقیّر معلوم  
نیست “

صورة ما قرظه عصرى المصنف الشيخ العالم أحد  
الأعلام بالسند محمد شفيع على كتاب " ذب ذبابات  
الدراسات "

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،  
وعلى آله وأصحابه المظهرين فضله ومجده ،

( أما بعد ) فقد طالعت الكتاب الأنيق ، المحلى بالتحقيق  
الحقيق ، المسمى " بذب ذبابات الدراسات عن المذاهب  
الأربعة المتناسبات " لاشك أنه حق مبين ، محيط لفرائد  
منتظمة فى سلك الشرع المتين ، مذبابة لذبابات الدراسات ،  
مرواحة للمذاهب الأربعة المتناسقات للعالم الفاضل ، الباذل  
الكامل ، المحقق المدقق ، الممتع المتطلع المضطلع ، فريد  
عصره وأوانه ، ووحيد دهره وزمانه ، مولانا وقبلتنا الشيخ  
العفيف المسمى بالشيخ عبد اللطيف عامه الله تعالى بإطقه  
الخفى بنى المرحوم المغفور المبرور المخدوم المشتهر شرقاً وغرباً  
الشيخ محمد هاشم تغمده الله تعالى بغفرانه ، وأسكنه بحبوحه  
جنانه . فوجدته كتاباً مستطاباً مشتملة على نكت عجيبة ،